مجلة المكتبات

والمعلومات العربية



دار المريخ للنشر

ص . ب : ١٠٧٢٠ الرياض ١١٤٤٣ فاكس : ٤٦٥٧٩٣٩

القاهرة : ٤ ش الفرات بالمهندسين ت : ٣٣٧٦٥٧٩ / ٧٦٠٩٩٧١ فاكس : ٧٦٠٩٤٥٧

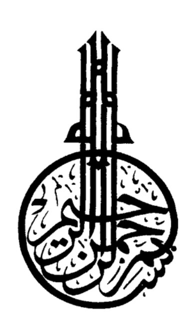
مجلة المكتبات والمعلومات العربية

- بنوك المعلومات على صعيد الوطن العربى
- شبكات المعلومات وخدمات المكتبات
- الفهرسة أثناء النشر (فان)
- إنشاء برنامج (فان) فى مصر
- الأرشيف الحديث (مبادئه وتقنياته)
- استخدام الكتب العلمية فى المكتبات الأكاديمية بالمملكة العربية السعودية

السنة التاسعة - العدد الأول



يناير ١٩٨٩ / جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ





السنة التاسعة ـ العدد الأول

يناير ١٩٨٩ / جمادى الثانية ١٤٠٩ هـ

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ — المملكة العربية السعودية
الرياض — ص.ب ١٠٧٢٠
(الرياض ١١٤٤٣) .
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
التحرير — الدقى — القاهرة — مصر

□ الاشتراك السنوى : ١٢٠ ريالا سعوديا
بالمملكة — ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة
الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى
أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي



□ تصدر هذه المجلة فصليًا
عن دار المريخ من لندن - بريطانيا

محتويات العدد

□ دراســـات :

□ تقــارير :

□ مراجعــات :

□ القســم الانجليزى :

• قواعد النشر

١ - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات فى العام ، صدر عددها الأول فى يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .

٢ - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد

٣ - تخضع الدراسات المقدمة للنشر فى المجلة للتحكيم العلمى .

٤ - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .

٥ - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصينى على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

٦ - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التى يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

٧ - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمى فى الكتابة .

٨ - يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البيليوجرافى .

٩ - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة

١٠ - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب

١١ - لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

١٢ - تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

١٣ - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم فى خدمة أهداف المجلة ، وستعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

١٤ - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .

١٥ - تمنح المجلة مكافآت عن المواد التى تنشر بالمجلة .

١٦ - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية

بنوك المعلومات
واقعها - اتجاهاتها - وافاقها المستقبلية
على صعيد الوطن العربى

دكتور : جاسم محمد جرجيس
مدير عام مركز التوثيق الإعلامي
لدول الخليج العربي - بغداد

دكتور : بديع محمود مبارك
خبير وزارة التربية
العراق

ملخـــص :

تواجه الوطن العربي الكثير من الظواهر والمعوقات التي تحد من مواكبته للتقدم العلمي والتكنولوجي ، وتحول دون توظيف المعلومات في عملية التحول الحضاري التي تشهدها الأقطار العربية .

وتتناول هذه الدراسة بنوك المعلومات بإعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن توظيفها لمجابهة التحديات التي يفرضها مجتمع المعلومات ، حيث تناقش الدراسة واقعها واتجاهاتها وآفاقها المستقبلية على الصعيدين الدولي والعربي ، مع تركيز خاص على التجارب التي وَظّفت معطيات تقنيات المعلومات والاتصالات .

واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات التي تساهم في تقديرنا - في حالة الأخذ بها - بعملية مواكبة للوطن العربي في قطاع حضاري هام هو قطاع المعلومات .

١ – الإطار العام للدراسة :

١ – ١

تولى الدول المتقدمة والنامية اهتماما بالغا لنظم المعلومات لما لها من دور حيوى فى بناء المجتمع وتطويره . فقد أصبحت المعلومات من أبرز العوامل المؤثرة فى المجتمع وارتبطت بعمليات التنبؤ لمستقبله ، بحيث أصبحت المعلومات هى القوة . إذ تعتمع عملية تطوير أى مجتمع على حصر المعلومات والبيانات المعبرة عن مكوناته وجوانبه المختلفة ، ثم توثيقها ووضعها فى صورة صالحة للإستخدام ، ويلى ذلك الاستفادة من هذه المعلومات فى تحديد مشاكل المجتمع المختلفة ، وتحليلها ، ورسم سبل حلها ، كذلك إعداد برامج التنمية ومناهج التطوير المتعددة بناء على المعلومات الموثّقة . فالمعلومات هى أساس كل قرار يتخذه الإنسان . ولم تكن القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية إلا نتيجة للمعلومات(١) . وبقدر ما تكون المعلومات وافية ودقيقة ، ويتم الحصول عليها فى الوقت المناسب ، وبالشكل المناسب ، بقدر ما تكون القرارات ناجحة ومعبرة عن الآمال والطموحات .

إن العصر الذى نعيشه اليوم يتسم بغلبة المعلومات والاتصالات ، حيث تضاعف النتاج الفكرى لدرجة أطلق فيها على عصرنا اليوم عصر انفجار المعلومات(٢) ، ذلك أن ثلاثة أرباع المعلومات والمعارف المتاحة اليوم لم تكن معروفة حتى الحرب العالمية الثانية . فالمعلومات تنمو وتتضاعف فى بعض المجالات كل خمسة عشر عاما .

ومجتمع المعلومات الذى نعيشه اليوم هو نتيجة التحول من مجتمع ذى اقتصاد صناعى ، يكون رأس المال فيه هو المورد الاستراتيجى ، إلى مجتمع ذى اقتصاد معلوماتى تشكل المعلومات فيه المورد الأساس والاستراتيجى . حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن الحضارة الحالية تحولت من اقتصاد صناعى إلى اقتصاد معلوماتى . وقد بدأ هذا التحول فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٦ . إذ احتلت صناعة المعلومات الموقع الأول فيها ، أن ٦٠٪ من جهد القوى العاملة ينفق من أجل انتاج خدمات (وبضائع) معلوماتية .

وإن أمما كثيرة قد أدركت مسئوليتها تجاه التحديات التى يفرضها مجتمع المعلومات عليها سواء على الصعيد الرسمى أو التجارى . فقد استحدثت المملكة المتحدة عام ١٩٨١ وزارة دولة الشئون (الصناعة وتكنولوجيا المعلومات) مهمتها جمع جوانب « ثورة المعلومات » كافة . وتتولى هذه الوزارة عدة مسئوليات مترابطة تترجم ذلك ، فى مقدمتها : الإشراف على صناعة الحاسبات الالكترونية ، والروبوت (الإنسان الآلى) والالكترونيات الدقيقة ، والهندسة الميكانيكية ، والبحث والتطوير ، وسياسة الاتصالات (السلكية واللاسلكية) ودائرة البريد ، وصناعة الورق ، والمواد الكيماوية ، والطباعة والنشر ، وصناعة الأفلام ، وصناعة الفضاء .

وقد أشار وزير الدولة البريطانى لشئون الصناعة وتكنولوجيا المعلومات « لينيث بيكر » فى حديث له خلال زيارته إلى استراليا بضرورة الأخذ بآخر التطورات فى ميدان الحاسبة ، مؤكدا أن الصناعى الذى لايوظف تقنيات الحاسب الالكترونى الدقيقة ، سوف لايجد له مكانا فى ميدان الصناعة ، خلال الأعوام الخمسة القادمة . وبالحرف الواحد ذكر عبارة « Outomate or Iquidate استخدمن الأتمتة وإلا تنتهى »[٣] .

وفى إطار ترجمة هذه الأفكار إلى واقع فعلى أعلنت الحكومة البريطانية عام ١٩٨٢ كعام لصناعة المعلومات ، وأسست برنامجا شاملا أطلقت عليه « برنامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة » حيث وظف هذا البرنامج (٣٥٠) مليون باون استرلينى فى مجال البحث والتطوير ، للجيل الخامس من الحاسب الآلى . وتم تشكيل لجنة خبراء فى الوزارة المذكورة لتقديم المشورة إلى رئاسة مجلس الوزراء ، حول أفضل السبل التى تمكن المملكة المتحدة من أن تتبوأ الموقع القيادى فى مجال صناعة المعلومات .

أما اليابان فقد استجابت لتحدى مجتمع المعلومات عن طريق التخطيط السليم والتحليل المتأنى ، حيث قامت بتشكيل عدة مجالس ولجان ، برعاية مؤسسات وهيئات حكومية فى عدة وزارات ، منها : وزارة التجارة والصناعة الدولية ، ووزارة البريد والاتصالات ، والمركز اليابانى للتطوير العملياتى .

وأصدرت هذه المجالس مجموعة (أوراق عمل) تناولت موضوعات عديدة ، منها : سياسة الحكومة فى مجال المعلومات ، وتطبيقاتها الصناعية فى مجتمع المعلومات ، واستخدامات الحاسب الالكترونى ، والبحث الآلى ، وشبكات المعلومات والاتصال ، والمكتبات ، وخدمات المعلومات . ولم تقتصر حدود أوراق العمل هذه على تشخيص الواقع المعلوماتى فى اليابان ، وإنما شملت كذلك سبل تطويره ووسائل مواجهة المستقبل .

وأثناء زيارة رئيس اليابان « ناكاسونى » للولايات المتحدة عام ١٩٨٤ ، أكد أنه يجب على الدول المتقدمة تكنولوجيا ، كاليابان ، أن تنظر إلى مجتمع المعلومات كسبيل يضمن مواصلة نموها وتطورها الاقتصادى ، وتنبأ « ناكاسونى » بأنه خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة ، ستكون الصناعات الرئيسية فى اليابان تلك الصناعات التى تتعامل مع المعلومات . وقد أكد أن أثر الاقتصاد المعلوماتى – أى المبنى على صناعة المعلومات – على المجتمع اليابانى سوف يكون مشابها لاستخدام الكهرباء أو السيارة لأول مرة .

١ – ٢

أما على صعيد الوطن العربى ، وغيره من البلدان النامية ، فهناك الكثير من الظواهر والمعوقات التى تحد من مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى ، وتسهم فى إدامة وتوسيع الفجوة الكبيرة التى تفصل بين العالم المتقدم ، والعالم النامى . ففى الوقت الذى يسير فيه العالم المتقدم فى طريقه إلى التحول من مجتمع ذى اقتصاد صناعى ، إلى مجتمع ذى اقتصاد معلوماتى – وكما أشرنا سابقا – لاتزال الدول النامية ، ومنها أقطارنا العربية تسعى للوصول إلى مجتمع ذى اقتصاد صناعى .

وهناك جملة من الظواهر والمعوقات التى تجابه عمليات توظيف المعلومات ، باعتبارها حجر الزاوية فى عملية التحول الحضارى فى وطننا العربى ، وتساعده على مجابهة التحديات التى يفرضها مجتمع المعلومات . ولعل من أبرز هذه الظواهر والمعوقات **وجود تفاوت علمى وتكنولوجى بين الأقطار العربية** .

فقد قطع بعضها شوطا لابأس به من العلم ، والتكنولوجيا ، والتطور الحضارى ، وتوفير البنى الأساسية للعلم والتكنولوجيا ، في حين أن هناك أقطاراً عربية مازالت فى أول الطريق . وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات ترتبط أساسا بالتقدم العلمى والحضارى لأى دولة ، فإن كل قطر عربى سوف يتأثر بهذه التكنولوجيا طبقا لدرجة تقدمه العلمى وتطوره الحضارى . وهذا بدوره يقرر مدى استيعاب تكنولوجيا المعلومات ، خاصة وأن المكتبات ومراكز المعلومات ، القائمة حاليا فى الأقطار العربية ، غير قادرة على استيعاب أوعية المعلومات الورقية ، نتيجة لتضخم أعدادها بسبب الانفجار الهائل الذى حدث وسيحدث فى المستقبل فى مجال المعلومات ، لمتابعة تراكم النتاج الفكرى والمواد الثقافية .

وأكثر ما يلفت الانتباه عند استقراء واقع الأقطار العربية **هو تفاوت البنى الأساسية فى مجال تكنولوجيا المعلومات** ، وبخاصة تلك التى تتصل بالنشر العلمى والجماهيرى . فعلى الرغم من الانتشار المتزايد والتطور السريع الذى شهدته معظم وسائل الاعلام ، مثل : التليفزيون ، والإذاعة ، والصحافة ، فإن الأنماط التقليدية لاتزال تمثل قوة فاعلة فى الحياة الثقافية العربية ، خاصة وأن مستوى الأمية المرتفع فيها يثير عدة مشاكل تعترض زيادة عدد قراء وسائل المطبوعة، وبالتالى يؤثر على فاعلية الصحافة المكتوبة ، والمسموعة ، والمرئية . إضافة إلى النقص فى أجهزة الاستقبال التليفزيونية مثلا ، والمكتبات ، ومراكز المعلومات ، يحد أيضا من الانتفاع من وسائل الاعلام .

ولعل فى مقدمة المشكلات الكبرى فى ميدان تكنولوجيا المعلومات فى الأقطار العربية **هو نقص العناصر الفنية والماهرة فى مجال المعلومات** ، واستخدام التقنيات ، وكذلك عدم مواكبة التعليم الجامعى والمدرسى ، وقصوره عن إعداد ما يستلزمه مجال تقنيات المعلومات والإعلامية من قوى بشرية ، وخاصة بالنسبة لاستخدامات الحاسب الآلى ، مما يدفع الأقطار العربية إلى الاستعانة بالخبراء والباحثين (الأجانب فى كثير من الأحيان) لتغطية حاجات المشاريع مما يشكل عبئا ثقيلا ، بسبب الافتقار إلى خبراء وفنيين فى الميادين المتعددة ، وبخاصة وضع البرامجيات المطلوبة ، حيث تبقى مشكلة

المشاكل ، فى تكنولوجيا المعلومات ، تلك التى تتصل بالعنصر لبشرى اللازم لها ، وصعوبة توفيره كمّا ونوعا .

كما تبرز مشكلة أخرى تتصل بتوفير أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وعدم توفر الصيانة وقطع الغيار الخاصة بها ، وارتفاع تكلفتها بشكل غير عادى ، خاصة وأن السمة البارزة فى الأقطار العربية هى الاعتماد المفرط على المواد المستوردة ، وما يتعلق بذلك من صعوبات النقل والتوزيع .

ومن المشكلات البارزة الأخرى ، فى الأقطار العربية ، الافتقار إلى البيانات الدقيقة فى معظم المجالات ، ونقص الأعمال المسحية الشاملة ، والمصادر الأساسية ، والأدلة الضرورية والحصرية ، لتشخيص ومعرفة مواقف تكنولوجيا المعلومات فى الوطن العربى ، والتى تساعد على إعداد الخطط والدراسات المناسبة والسليمة ، بناء على هذه المعلومات .

ومنذ منتصف الخمسينات ، ونتيجة لشعور المسئولين فى الأقطار العربية ، بأهمية المعلومات ، والدور الذى يمكن أن تؤديه فى تحقيق النهوض الحضارى ، بدأ الاهتمام بموضوع مراكز التوثيق والمعلومات بمفهومها الحديث ، حيث أنشىء فى القاهرة عام ١٩٥٤ مركز التوثيق العلمى والفنى بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، وبدأ نشاطه منذ ذلك الوقت تحت اسم « إدارة المخابرات العلمية والفنية » . ثم عدل اسمها إلى « المركز القومى للإعلام والتوثيق » عام ١٩٦٣ .

أما بقية الأقطار العربية فيرجع تاريخ إنشاء معظم مراكز التوثيق والمعلومات فيها ، إلى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينات من هذا القرن ، وتميزت بداياتها باستخدام الأساليب اليدوية فى التعامل مع أوعية المعلومات .

وفى السنوات الأخيرة طورت هذه المراكز أساليب التعامل مع المعلومات ، واستخدمت تقنيات معلومات متقدمة ، وكان للمنظمات ، والمؤسسات العربية والقطاعية المتخصصة ، دور الريادة فى توظيف تقنيات المعلومات فى مراكز التوثيق والمعلومات التى أنشأتها لخدمة أغراضها المتعددة ، وشرعت بإنشاء بنوك معلومات خاصة بها . ولعل من أبرز هذه المنظمات « مركز

التوثيق والمعلومات » فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، « والمنظمة العربية للتنمية الصناعية » ، و« المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » ، و« منظمة الخليج للاستشارات الصناعية » و« مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى » .

١ - ٣

فى هذا الإطار تم تحديد هدف هذه الدراسة فى تناول موضوع بنوك المعلومات : واقعها ، واتجاهاتها ، وآفاقها المستقبلية على صعيد الوطن العربى . وذلك بقصد استعراض بنوك المعلومات المتخصصة والعمومية على الصعيدين الدولى والعربى ، مع تركيز خاص على التجارب التى وظفت معطيات تقنيات المعلومات والاتصالات ، وفى مقدمة ذلك تطبيقات الحاسب الالكترونى ، ودوره فى نظم المعلومات المتكاملة ، واستثماره ، باعتباره العنصر الأساس الذى تستند عليه الأنشطة التوثيقية المختلفة ، وعمليات البحث عن المعلومات ، وخزنها ، وتنظيمها ، واسترجاعها ، وبثّها .

١ - ٤

ولما كان علم المعلومات من العلوم الحديثة فإن مفاهيمه وتعاريفه ماتزال غير مستقرة ، ولم تحظ بالاتفاق الكامل الذى تتميز به معظم العلوم الأخرى ، لذا نرى من الضرورى ، منذ البداية ، أن نحدد بعض المفاهيم الأساسية التى سيتكرر ورودها فى هذه الدراسة :

(أ) المعلومات Information

تعنى المعلومات البيانات المصوغة بطريقة هادفة لتكون أساسا لاتخاذ القرار . فى حين أن البيانات هى البيانات الخام التى لاتؤدى غالبا إلى اتخاذ قرار ما ، بل تمهد لعملية اتخاذ القرار . ويستلزم وجود المعلومات توفر وعاء فكرى يحويهما ، وهو ما يسمى بالوثيقة ، كوسط يحمل المعلومات والبيانات(٤) .

(ب) تقنيات المعلومات Information Technolgy

وتعنى تلك الأجهزة والآلات والمواد التى تستخدم فى عمليات خزن ومعالجة واسترجاع وبث المعلومات . وتشمل هذه التقنيات الحاسب الآلى ، والمصغرات ، والأجهزة المستخدمة فى إنتاجها ، والوسائل السمعية والبصرية ، وغير ذلك من التقنيات التى تستخدم فى هذا المجال .

(جـ) مركز المعلومات Information Center

وهو عبارة عن هيئة تقوم بجمع وتجهيز البيانات وبث المعلومات . وتتم عمليات التجهيز والبث بواسطة طرق مختلفة ، تعرف بأنها شبكة من خدمات المعلومات التى توفر تجهيز البيانات ونقلها من شكلها الأصلى إلى المستفيد(٤) . وتتحدد أنواع مراكز المعلومات فى ثلاث فئات ، من حيث وظائفها ، وهى :

* المكتبات وتجميعات الكتب .
* مراكز تقديم خدمات الاستخلاص والتكشيف .
* مراكز تقديم خدمات تحليل البيانات فى مجال معين ، وبعمق معين .

(د) شبكة المعلومات Information Network

مجموعة من مراكز المعلومات أو المكتبات المتجانسة ، أو غير المتجانسة ، تتفق فيما بينها على تشاطر المصادر ، مستخدمة فى ذلك الحاسبات الالكترونية ، ووسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة والمتطورة . وتعنى المصادر أوعية المعلومات والعمليات الفنية والموارد البشرية .

وتتضمن الشبكة مؤسستين أو أكثر فى نمط عام من تبادل المعلومات ، من خلال وسائل الاتصال ، تحقيقا لأهداف عامة أو مشتركة(٥) .

(هـ) نظام المعلومات Information System

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والعمليات والمناهج والوسائل التقنية

التى توحدت فى شكل معين من التفاعل المنتظم ، لكى تشكل كلاً منتظما يعمل من أجل هدف أو أهداف محدودة ، وجملة أنماط السلوك والعادات والتقاليد التى يتم بواسطتها إنشاء علاقات متبادلة بين الأشخاص والمؤسسات(٦) . وتمثل جملة المبادىء والمعايير التى تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة نظم الإعلام والاتصال من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة ، فى إطار النموذج السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة .

٢ – بنوك المعلومات :

لقد شهدت الدول المتقدمة فى السنوات الأخيرة ظهور العديد من بنوك المعلومات ، فى ميادين المعرفة المتعددة ، والتى وظفت امكاناتها لخدمة العلماء والباحثين فى مراكز البحث والجامعات ، ومؤسسات المجتمع الأخرى .

وتتعدد خدمات بنوك المعلومات وتتفاوت بين بنك وآخر ، وفيما يلى أبرز هذه الخدمات :(٧)

(أ) إعطاء معلومات فورية بما فى ذلك المعلومات الببليوغرافية عن المؤلفات ، وما كتب حول موضوع معين .

(ب) إعطاء معلومات عن الكثير من الموضوعات وإيجاد علاقة منطقية بين الموضوعات التى يرغب الدارس فى البحث عنها .

(جـ) أى معلومات أخرى تم تخزينها فى بنك المعلومات ، اعتمادا على إمكانيات البنك وتخصصه .

وتتلخص وظيفة بنك المعلومات فى تجميع الوثائق ومصادر المعلومات المختلفة ، وتحليل محتويات هذه الوثائق على الأوعية الالكترونية بطريقة منطقية ، تسهل استرجاعها بواسطة الباحث ، واختصاصى المعلومات الذى يستخدم لذلك الغرض المحطة الطرفية . ويتم الاتصال ببنك المعلومات عن طريق شبكة اتصال عالمية متخصصة لأغراض الاتصالات بالحاسبات الالكترونية ، والبيانات التى يحتويها بنك المعلومات قد تكون ببليوغرافية أو إحصائية ، أو نصوصا ومقالات ، وسوف نتناول بنوك المعلومات من خلال تقسيمها إلى

نوعين ، الأول بنوك المعلومات المتخصصة ، والثانى بنوك المعلومات العمومية .

ويقصد ببنوك المعلومات المتخصصة : مجموعة قواعد المعلومات أو البيانات الرقمية المخزونة فى الحاسب ، بواسطة إحدى وسائل التخزين المباشر ، لكى يمكن التفاعل معها واسترجاعها على المحطات الطرفية . وقد تكون المعلومات ببليوغرافية أو إحصائية (.رقمية) ، أو نصوص مقالات أو كتب .

أما بنوك المعلومات العمومية فإنها تتمثل فى التليتكست ، والفيديوتكس ، وهذه النظم عبارة عن وسائط للحصول على المعلومات عن طريق إرسال تليفزيونى على قناة معينة ، وعن طريق خطوط الهاتف التى ترتبط بحاسب مركزى وأداة حل التجفير (Decoder) .

٢ - ١ - بنوك المعلومات المتخصصة :

٢ - ١ - ١

من أبرز الأمثلة لبنوك المعلومات المتخصصة نظام معلومات لوكهيد والمعروف باسم (ديالوك DIALOG) والذى بدأ بتقديم خدماته منذ عام ١٩٧٢ ، ويضم حاليا أكثر من (١٥٠) مليون وثيقة (تقارير فنية - أوراق عمل - محاضر جلسات علمية - مؤتمرات - مقالات - براءات اختراع - وبيانات إحصائية .. الخ) ضمن أكثر من (٢٥٠) قاعدة بيانات ، فى مواضيع مختلف في نوعياتها ، لكنها تشمل مجالات كثيرة فى معظم فروع العلم ، والتكنولوجيا ، والهندسة ، والعلوم الاجتماعية والاقتصاد ، وعلوم البيئة ، والعلوم السلوكية ، وعلوم الحياة ، والزراعة ، والإدارة .. الخ . ويتم تحديد هذه البيانات بشكل دورى لغرض تقديم أحدث المعلومات للمستفيدين منها . ويقدم النظام خدمات أخرى لتسهيل مهامه ، منها : تجهيز المستفيد بنسخة على شكل مايكروفلم أو مايكروفيش ، أو مصورة من الوثيقة المطلوبة ، علما بأن النظام يقدم خدماته لمدة (١٥٤) ساعة أسبوعيا ، وخلال أيام الأسبوع كافة ، وتحتسب الكلفة ضمن ضوابط معينة وهى :

(أ) عدد قواعد البيانات التى يتم الاتصال بها .

(ب) عدد ساعات الاتصال التى تستغرقها العملية .

(جـ) تكلفة الطبع النهائى من خلال الاتصال المباشر أو غير المباشر .

أما بنك المعلومات التابع لشركة نيويورك تايمز المسمى قبل عام ١٩٧٥ بـ (بنك نيويورك تايمز للمعلومات) فيعتمد على بناء قواعد بياناته على جريدة نيويورك تايمز و (٦٠) جريدة ومجلة ، بين يومية ، وأسبوعية ، وشهرية ، وفصلية ، وهو يعتبر من أعظم نظم الاسترجاع لمحتويات الدوريات العامة ، من حيث دقة التحليل والاستخلاص . ويجرى تكشيف واستخلاص الأخبار والمقالات فى جريدة نيويورك تايمز ، وأربع دوريات أخرى ، قبل مرور (٤٨) ساعة على نشرها فى دوريتها الأصلية . أما بقية الدوريات فتستغرق ما بين (٤ — ٥) أيام حتى يتم تكشيفها واستخلاصها الكترونيا ، ويتم عمل مستخلص لكل مادة ، مع تكشيفها بمواصفات مستمدة من مكنز خاص بنيويورك تايمز(٨) . ويغطى بنك المعلومات الأحداث الجارية ، والأخبار ، والمقالات العامة التى تتعلق بالسياسة ، والاقتصاد ، والدبلوماسية والشئون الثقافية والاجتماعية .

ويضم بنك المعلومات هذا أكثر من مليون ونصف وثيقة ، ويتم تحديث البيانات يوميا ، ويبلغ عدد الوثائق المضافة بمعدل (١٨٥) ألف وثيقة سنويا .

٢ — ١ — ٢

وعلى صعيد الوطن العربى أدركت الأقطار العربية ، خلال السنوات الأخيرة ، الأهمية الحيوية لنظم المعلومات بوصفها البيئة التحتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولأى تقدم علمى وتقنى ، علاوة على أنها تمثل أساس التنمية المندمجة على المستويين القطرى والقومى .

وقد انعكس هذا الإدراك فى الاستثمارات المتزايدة التى تقوم بها هذه الأقطار من أجل إنشاء ، وتطوير المكتبات ، ومراكز التوثيق ، وبنوك المعلومات ، وأجهزة الاتصالات السليكة واللاسلكية . حيث يوجد فى كثير من الأقطار

العربية بنوك معلومات وطنية تستخدم تقنيات معلومات متطورة ، كما هو الحال فى جمهورية مصر العربية ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العراقية . وسوف لا نتناول هذه التجارب القطرية ، على أهميتها ، حيث سيتم التركيز على بنوك المعلومات العربية القطاعية والمتخصصة . بعبارة أخرى ، تلك البنوك التى تشمل فى خدماتها جميع الأقطار العربية ، أو مجموعة منها ، تشكل منطقة إقليمية .

ومن أبرز الأمثلة على بنوك المعلومات المتخصصة فى الوطن العربى : بنك المعلومات الخاص بمركز التوثيق والمعلومات فى الأمانة العامة للجامعة العربية ، وبنك المعلومات الصناعية فى المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وبنك المعلومات فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وبنك معلومات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، وبنك المعلومات الإعلامى التابع لمركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى ، والبنك العربى للمعلومات الخاص بمؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر فى دبىّ بدولة الإمارات العربية المتحدة .

وفيما يأتى تعريف موجز ببنوك المعلومات المذكورة :

(أ) مركز التوثيق والمعلومات الخاص بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية :

أنشىء مركز التوثيق والمعلومات التابع لجامعة الدول العربية عام ١٩٨٠ ليتولى مهمات اختيار واقتناء ومعالجة وتخزين وتوفير الوثائق والمعلومات الأساسية ، فى مجالات الحياة المختلفة ، ويسعى لتقديم نظام متكامل للمعلومات ، يعتمد فى أنشطته على تقنيات الحاسب الالكترونى ، وأشكال المصغرات الفلمية ، والسمعيات ، والمرئيات ، بالإضافة إلى نظام متطور للمكتبة والخدمة المرجعية .

ويستخدم المركز فى المعالجة الآلية للمعلومات نظام (Minisis) الذى صممه المركز الدولى لبحوث التنمية فى كندا ، وقام المركز بتعريبه وتطويره .

ويهدف مركز التوثيق والمعلومات إلى توفير المعلومات التى تساعد جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، على تحقيق أهدافها ، وتنفيذ خططها ،

وتعميق وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق بين مراكز التوثيق والمعلومات العربية ، ومراكز ونظم المعلومات الإقليمية والدولية ، وكذلك بناء مركز معلومات عربي قومى على درجة عالية من التطور الفنى والتقنى ، يكون قادرا على الاستفادة القصوى من قواعد البيانات وشبكات المعلومات الإقليمية والعالمية ، والتعاون معها .

وقد قام هذا المركز ببناء مجموعات وثائقية من الكتب ، والمراجع ، والصحف ، والدوريات ، والقصاصات الصحفية ، وكذلك إنشاء عدد من قواعد البيانات اللازمة لتنفيذ مهماته ، وتقديم خدماته ، مثل : قواعد المعلومات الببليوغرافية ، وقواعد البيانات غير الببليوغرافية ، وبنك المعلومات الاحصائية ، وقواعد بيانات أعمال التقويم والمتابعة ، وبالإضافة إلى نشاطاته فى مجال التعاون العربى والدولى ، وفى مقدمتها التخطيط لبناء الشبكة العربية للمعلومات ، وتدريب الكوادر ، وتوفير أدوات العمل اللازمة ، والتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، والاتحاد العربى للاتصالات السلكية واللاسلكية ، فى بناء قاعدة المصطلحات المعرفية فى علوم الاتصالات ، وكذلك التعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية ، ومراكز التوثيق الوطنية فى هذا المجال .

ويسعى مركز التوثيق والمعلومات هذا إلى إنشاء الشبكة العربية للمعلومات ، ويشكل حاليا نقطة مركزية لهذه الشبكة ، ومنسق ومحرك لها . وتعمل هذه الشبكة على إنشاء نظام تعاونى عربى للمعلومات ، وتطوير مجموعات مراكز توثيق ومعلومات ، وتأمين حاجات المستفيدين والمخططين والباحثين(٩) .

وى شهر حزيران من عام ١٩٨٧ نظم مركز التوثيق والمعلومات الملتقى الأول للشبكة العربية للمعلومات بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة واليونسكو ، بغرض مناقشة الاتجاهات والمجالات التى تغطيها الشبكة العربية للمعلومات ، وتأمين السبل الكفيلة للنهوض بمهمات هذه الشبكة(١٠) .

(ب) بنك المعلومات الصناعية (اعرفو) الخاص بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية :

قامت المنظمة العربية للتمنية الصناعية ، ومنذ إنشائها عام ١٩٦٩ ، بعدة تجارب لتأسيس شبكة للمعلومات الصناعية ، وذلك من خلال تطوير نظم للمعلومات المتمثلة فى بنوك معلوماتها الببليوغرافية والإحصائية والتكنولوجية ، وإعداد دراسات إنشاء وتطوير مراكز وطنية للمعلومات الصناعية فى الأقطار العربية ، وتدريب الكوادر التى تعمل فى هذه المراكز .

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية بأربع تجارب لتحقيق نوع من أنواع الترابط بين الأقطار العربية والمركز الذى يتخذ من بغداد مقرا له بحيث يكون نواة لشبكة معلومات صناعية عربية فى المستقبل .

وتمثلت التجارب الثلاث الأولى بتسمية خبراء فى الأقطار العربية ، ليقوموا بتجميع المعلومات ، وإرسالها للمركز ، ثم مواكبة إنشاء معاهد متخصصة فى الأقطار العربية ، تلاها إعداد دراسة لإنشاء شبكة المعلومات العلمية والتكنولوجية العربية ، وتسمية هيئة وطنية ، وتسمية بعض العاملين فى مجال المعلومات الصناعية فى الأقطار العربية .

أما التجربة الرابعة فكانت عبارة عن مشروع أُعِد بالتعاون مع « اليونيدو » لإنشاء الشبكة العربية للمعلومات الصناعية ، من خلال تأسيس وحدات ارتكاز وطنية فى ست أقطار عربية ، باعتبارها مراكز وطنية للتوثيق والمعلومات الصناعية .

وتضمن مشروع بنك المعلومات الصناعية العربية تحقيق عدة أهداف بعيدة وقريبة الأمد ، من أبرزها توفير أحدث البيانات من الصناعة العربية ، وتشخيص احتياجات المستفيدين ، وإنشاء هياكل أساسية لنظام متكامل للمعلومات الصناعية ، وتشجيع التعاون والتنسيق ، ومواكبة التطورات الجديدة فى الميدان ، وتدريب وتوفير الكوادر الفنية ، واستخدام نظام المكتبة المايكروفيلمية .

ومن خلال التعاون مع مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة

الدول العربية ، تم تطوير النظام الببليوغرافى للمعلومات (اعرفو) ARIFO بحيث يضم جميع عمليات المكتبة والتوثيق والمعلومات ، وتوحيد عدد من القواعد المتداخلة لتسهيل عملية البحث والاسترجاع للمستفيدين . ويجرى العمل بصورة متواصلة لإنشاء البنك الخاص بالمعلومات الصناعية العربية للرفع من جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين والباحثين ووزارات الصناعة ، وتوفير المعلومات المطلوبة بسرعة وبدقة تساعد على رفع مستوى الدراسات ومشاريع المنظمة ، وتلافى المشاكل والمعوقات التى تواجه إنشاء المراكز الوطنية للمعلومات الصناعية ، ومن ثم الشبكة العربية للمعلومات الصناعية[١١] .

(جـ) بنك معلومات « الفارابى » الخاص بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

من المشاريع التى قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تصميم نظام (الفارابى) لجمع ومعالجة وتوزيع المعلومات فى البلاد العربية ، من خلال « الشبكة العربية للمعلومات » فى مجالات التربية والثقافة والعلوم والإعلام ، والاتصال المباشر ببعض بنوك المعلومات العالمية . وذلك فى إطار تحقيق عملية تبادل المعلومات بين المراكز العربية للمعلومات ، وأيضا منظمات جامعة الدول العربية المتخصصة ، ضمن تنظيم شبكى ، وفق حاجات كل منظمة ، وبحيث يجرى التبادل بطبيعة الحال على أوعية تقليدية ، أو وسائط الحاسب الالكترونى ، طبقا للوسائل المعتمدة فى المنظمات ، وتخصص أقسام فى مكتبة كل منظمة لحفظ منشورات المنظمات الأخرى ، وحينما يستدعى الأمر ضرورة الحصول على بيانات أخرى من بعض المنظمات ، يتم اللجوء إلى الربط المباشر مع مراكز معلومات هذه المنظمات ، باستخدام أجهزة الاتصال ببنوك المعلومات العالمية .

وتشمل الشبكة الفرعية المتخصصة فى مجالات التربية والثقافة والعلوم إدارات المنظمة وأجهزتها الخارجية ، ومراكز المعلومات الإقليمية والقطرية العاملة فى المجالات التربوية والثقافية والعلمية . كما تحوى هذه الشبكة قسما داخليا يضم إدرارات المنظمة وأجهزتها ، وآخر خارجيا يتكون من جميع وحدات المعلومات الموجودة فى الأقطار العربية ، على المستوى الاقليمى

والقطرى ، فى مجالات التربية ، والثقافة ، والعلوم ، من مكتبات وطنية ، ومراكز توثيق ومعلومات ، ومراكز إحصاء وبحوث ، ووزارات ... الخ ..

ومن الجدير بالذكر أن شبكة نظام « فارابى » تستند على مبدأ أساسى ، هو تبادل الإمكانيات والموارد ، ويعنى ذلك أن كل مشترك يساهم بما لديه سواء كان ذلك بيانات أو أجهزة أو قدرات بشرية ، تمكن من توجيه الشبكة إلى الاتجاه السليم . ويتم ذلك بتبادل الأفكار والاقتراحات ، والمشاركة الإيجابية فى تحديد وتوحيد أساليب العمل داخل مجموعة المشتركين . وفى مقابل ذلك يقوم المركز الرئيسى بمعالجة البيانات المجمّعة وإتاحتها على وسائط مختلفة لكل المشتركين ، حيث تعتمد الشبكة كل وسائل تبادل المعلومات المتطورة منها والتقليدية(١٢) .

(د) بنك المعلومات الصناعية الخاص بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية :

وعلى المستوى الاقليمى يمكن الإشارة إلى تجربة الخليج للاستشارات الصناعية فى إنشاء شبكة المعلومات الصناعية الخليجية ، فقد تأسست منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عام ١٩٧٦ ، وبعد ثلاث سنوات تم إنشاء شبكة صناعية متخصصة ، وتركيب أول حاسب آلى ، حيث تم تصميم عدة أنظمة لقواعد المعلومات الاقتصادية والصناعية لدول الخليج العربى ، وكذلك قواعد بيانات ومعلومات التكنولوجيا عن العمليات الصناعية المختلفة فى العالم ، وتم تدعيم وتغذية هذه القواعد بنظم لجمع المعلومات تستقى بياناتها من المصادر العديدة المحلية والخارجية ، وبالاتصال المباشر ببنوك المعلومات العالمية .

وفى عام ١٩٨٣ تم توسيع هذا المشروع من خلال ربط الدول الأعضاء بالحاسب الآلى عن طريق الاتصال المباشر ، عبر شبكة من النهائيات الطرفية ، لتحقيق أكبر قدر من الإفادة من استخدام المعلومات المتوفرة ، وتوسيع قاعدة المستفيدين منها ، وذلك فى إطار إنشاء بنك المعلومات ، ليعمل فى إطار تكاملى مع الإدارات الفنية الأخرى ، ويتولى توفير المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالتصنيع والتنمية الصناعية لخدمة الدول الأعضاء فى عدة مجالات أهمها : جمع

المعلومات الخاصة بالأنشطة الصناعية ، ومراجعتها ، وتبويبها ، وتوثيقها ، وتوفير المراجع والدوريات والمستخلصات ، وتوفير الاتصال المباشر مع مصادر المعرفة العربية والعالمية ، ومساعدة الإدارات والوحدات على تحليل المعلومات ومعالجتها ، وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية فى مجالات المعلومات والتوثيق . ومن الجدير بالذكر أن هذا البنك يغطى أقطار الخليج العربى كافة : البحرين ، والكويت ، والسعودية ، والإمارات العربية ، وسلطنة عمان ، وقطر ، والعراق(١٣) .

(هـ) بنك المعلومات الإعلامى الخاص بمركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى .

أولى المركز منذ منتصف عام ١٩٨٢ اهتمامه لتكوين بنك المعلومات الإعلامى ، ليتولى عمليات خزن ومعالجة واسترجاع المعلومات ، بما يحقق الأهداف التى أنشىء من أجلها المركز والتى أكدت على ضرورة تجميع أكبر قدر ممكن من الإنتاج الإعلامي فى مختلف أشكاله وأوعيته ، وتنظيمه ، وتحليله عن طريق استخدام أحدث الأساليب والنظم فى مجال تقنيات المعلومات(١٤) .

فى المرحلة الأولى تم استخدام الحاسب الالكترونى الصغير (المايكروكومبيوتر) ، حيث تم توفير كادر للعمل فى القسم المذكور والتعاقد مع بعض المتخصصين لتدريب الكادر على استخدام الأجهزة ، وقد تم فى حينه بناء بعض قواعد البيانات المحدودة ، وفى نهاية عام ١٩٨٥ بدأ العمل فى المرحلة الثانية حيث اقتنى المركز أجهزة (المينى كمبيوتر) (HP 3000/42) ، كما تم تحميل نظام إدارة قواعد البيانات الجاهز المتكامل (Minisis) ، وأقيمت دورات تدريبية لتهيىء الكادر للعمل على هذه الأجهزة ، واستخدام هذه البرمجيات ، وفى نفس الوقت تم الاتفاق على ربط المركز بمراكز المعلومات الدولية .

ويقوم بنك المعلومات الإعلامى حاليا بتوفير المعلومات للمستفيدين ، إما بواسطة الاتصال المباشر (On Line) ببنوك ومراكز المعلومات العربية والعالمية ، وإما عن طريق البحث فى قواعد البيانات الخاصة به (In House Data Bases) ، وأهم هذه القواعد هى :

١ – قاعدة بيانات الشخصيات العربية .

٢ – قواعد بيانات أحداث السنين (١٩٨٦ – ١٩٨٧ – ١٩٨٨) .

٣ – قواعد بيانات أحداث السنين (١ – ١٤٠٠ هـ) .

٤ – قواعد بيانات دليل الناشرين فى الخليج العربى .

٥ – قواعد بيانات دليل الدوريات الخليجية .

٦ – قواعد بيانات دليل المؤسسات الاعلامية الخليجية .

٧ – قواعد بيانات دليل المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية .

٨ – قواعد بيانات دليل الخليج العربى .

٩ – قواعد بيانات أحاديث قادة دول الخليج العربى .

١٠ – قواعد بيانات، ببليوغرافيا الحرب العراقية – الايرانية .

إن بنك المعلومات الإعلامى يعتمد أيضا فى تقديمه الخدمات للمستفيدين على رصيد كبير من أوعية المعلومات التى يقتنيها المركز ، من مصغرات فلمية ، وأشكال ورقية كالكتب ، والدوريات ، والقصاصات الصحفية التى تزيد وحدها على نصف مليون قصاصة .

ومما تجدر الإشارة إليه ، فى هذا الصدد ، أن مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى يشكل الآن مركزا لشبكة المعلومات الإعلامية فى دول الخليج العربى ، حيث أنه المحور الرئيسى لهذه الشبكة ، وبه تطور النظم والأساليب ، وتتكون شبكة المعلومات هذه ، بالإضافة إلى المركز الرئيسى ، من مراكز التوثيق الإعلامية الوطنية فى وزارات الإعلام ، بدول الخليج العربى السبع . كما أن لهذه الشبكة علاقات بمراكز التوثيق الإعلامية ومراكز المعلومات الوطنية ، والاقليمية ، والعربية ، والدولية[١٥] .

(و) البنك العربى للمعلومات الخاص بمؤسسة البيان للصحافة :

فى عام ١٩٨٣ أنشىء مركز أبحاث الشرق الأوسط فى مؤسسة البيان

للصحافة والطباعة فى دبى بدولة الإمارات العربية المتحدة البنك العربى للمعلومات ARAB INFORMATION BANK وذلك بقصد تجميع معلومات عن العالم العربى بمختلف أقطاره بحيث تشمل المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وتصنيفها ، وتحديثها باستمرار ، ووضعها فى خدمة المستفيدين منها داخل الوطن العربى وخارجه ، باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فى تخزين المعلومات (الحاسب الالكترونى) ووسائل الاتصالات المعتمدة فى نقل المعلومات بواسطة شبكات الاتصال العالمية ، وتسهيلات الأقمار الصناعية .

وتضمنت الخطة الأساسية للمشروع أربع قواعد بيانات تعمل معا ، بصورة متكاملة ، وهى كما يأتى :

(أ) قاعدة بيانات قطرية لغرض توفير معلومات أساسية عن كل قطر عربى ، بحيث تشمل مسحا كاملا للقطر فى مختلف المجالات . وتستخلص البيانات المخزنة فيها من مختلف المصادر الرسمية العربية والمستقلة معا .

(ب) قاعدة بيانات صحفية تشمل أخبار ومعلومات عن وسائل الإعلام (الصحافة المقروءة أساسا) ، بقصد متابعة تطور الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، وتحديثها .

(جـ) قاعدة بيانات مؤسسات ، بهدف تقديم تعريف مكثف يتضمن أكبر قدر من المعلومات المتاحة عن مختلف المؤسسات العاملة على المستويات القطرية والاقليمية والقومية . وتتضمن هذه المؤسسات الشركات بمختلف أنشطتها الاقتصادية ، والمصارف ، والجامعات ، والمعاهد ، ومراكز البحوث ، ودور النشر ، والاتحادات المهنية ، والمؤسسات الاعلامية ، وجمعيات النفع العام ، وغرف الصناعة والزراعة والتجارة ، والنوادى ، والمنظفات الشبابية .

(د) قاعدة بيانات الشخصيات ، وذلك من خلال توفير دليل عن الشخصيات العربية المساهمة فى الحياة العامة فى العالم العربى ، بحيث يشمل مستويات متعددة من الشخصيات ، ولايقتصر على من هم فى القمة فقط .

ولظروف تتصل بالإمكانات المادية المتاحة تم التركيز على إنشاء قاعدة

بيانات واحدة ، هى قاعدة البيانات الصحفية وأجل العمل بقواعد المعلومات الأخرى إلى مراحل لاحقة .

ومما أكد عليه هذا المشروع ألا يتضمن نصوصا كاملة ، بل خلاصات مكثفة لها ، بحيث يستبعد من هذه الخلاصات التكرار والمقدمات غير الضرورية ، والاضافات التى لاتشكل جزءا من المعلومة ، وبشرط عدم المساس بجوهر المعلومة ، والمحافظة على محتواها ، كما ورد فى المصدر الأصلى بتفصيلاتها . وشمل المشروع الأقطار العربية جميعا دون استثناء ، وبقدر واحد من الاهتمام ، واستخدم المشروع اللغة الانجليزية لغة له(١٦) .

٢ - ٢ - بنوك المعلومات العمومية :

٢ - ٢ - ١

سبق أن أكدنا أن بنوك المعلومات وأنواعها المختلفة قد بدأت فى الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، واليابان ، وكندا ، وغيرها . إلا أن المملكة المتحدة يمكن اعتبارها من أسبق دول العالم فى التجارب والدراسات الخاصة بتوظيف معطيات بنوك المعلومات العمومية (التليتكست والفيديوتكس) .

فالتليتكست (النص المتلفز TLETEXT) هو نظام من خط واحد تنقل المعلومات فيه عبر إحدى القنوات الإذاعية الهوائية ، أو بواسطة نظام مشاركة زمنية . وهو عبارة عن واسطة للحصول على المعلومات عن طريق إرسال تليفزيونى على قناة معينة حيث تظهر المعلومات مكتوبة على الشاشة ، بحيث لايراها إلا من لديه جهاز تليفزيونى مربوط به ، أو موضوع بداخله أداة حل التجفير (Decoder) . وتقوم محطة التليفزيون ببث المعلومات والبيانات المكونة من حروف وأرقام ورسومات ، بعد تحويلها إلى إشارات رقمية ، بحيث تبث بالسرعة التى يستطيع التليفزيون التعامل معها ، باستخدام إشارات التليفزيون على الخطوط العمودية الخالية . وتقع هذه الخطوط عمليا فى أعلى الشاشة ، ولايمكن للمشاهد الاعتيادى رؤية المعلومات على شاشته ، ويمكن للمشارك فى

هذه الخدمة فقط ممن يحتوى جهاز تليفزيون مسكنه (جهاز حل التجفير) التمتع بالبرامج الاعتيادية ، واسترجاع المعلومات التى تهمه .

ولعل أهم خصائص التليتكست ما يأتى :

* ثمنه رخيص نسبيا ، وتكلفته قليلة ، مقارنة بخدمات المعلومات التى تعتمد الحاسب الالكترونى والاسترجاع الآلى المباشر .
* اعتماده على استخدام التليفزيون المنزلى بعد إجراء التحويرات اللازمة عليه .
* يجلب انتباه جمهور واسع من الناس .
* إنه موجه فى خدمته لقطاع كبير من المجتمع ، وليس إلى صفوة مختارة من المختصين .
* سهولة استخدامه ، وبساطة تعليمات تشغيله .
* إمكانيته فى عرض الصفحات والنصوص والصور والتخطيطات بشكل ملون .

وخدمة التليتكست هى خدمة معلومات جديدة تزود المستفيدين منها بالنصوص والرسوم مثل : الأخبار ، ومعلومات الطرقات والبورصة المالية ، ونتائج المسابقات الرياضية ، وخدمات الطوارىء والطقس ، والمعلومات اليومية ، وغير ذلك .

أما الفيديوتكس Videotex فهو نظام تفاعلى ، يشبه التليتكست ، من حيث استخدامه لشاشة التليفزيون – إلا أن المشاهد فى هذه الحالة يتصل بصورة مباشرة عن طريق خطوط الهاتف بحاسب مركزى ، يخزن أكداساً من المعلومات ، ويطلب ما يريده من هذه المعلومات التى تظهر لاحقا على شاشة التليفزيون ، ويتم بين المشاهد والجهاز حوار على هيئة أسئلة وأجوبة ، تظهر تباعا على الشاشة ، ويستخدم المشاهد لوحة مفاتيح خاصة لتوجيه الأسئلة ، ومتابعة الحوار ، وفقا لبرنامج معين ، وطلب عرض ما يريده .

ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام يتطلب حاسبا عالى الكفاءة ذا سعة

كبيرة ، وكذلك طرفيات Terminais لدى المشتركين ، واتباع طريقة معينة فى تنظيم المعلومات ، كما هو الحال بالنسبة إلى طريقة البحث بأرقام القائمة (Menu) وسعر الجهاز مكلف جدا عند مقارنته بأجهزة الاستقبال العادية .

ويستخدم نظام الفيديوتكس لأغراض عدة ، يمكن إيجازها فى أربعة محاور رئيسية(١٧) ، هى :

(أ) استرجاع المعلومات وعرضها على شاشة المحطة الطرفية .

(ب) إرسال الرسائل واستلامها والتى تكون على نمطين : الأول خاص بالرسائل بين المستفيدين أنفسهم ، أو بين المستفيدين ومجهزى المعلومات .

(جـ) إجراء عمليات حسابية بتوجيه وإشراف المستفيد الذى يقوم بتحديد نوع العمليات الحسابية التى يود إجرائها ، كما هو الحال فى عملية استرجاع البيانات ، وبواسطة المفاتيح المجهزة بها المحطة الطرفية .

(د) توزيع البرامجيات وتحديد المستفيدين من المادة المطلوب استرجاعها ، حيث يمكن توزيعها من خلال برامج مقننة على نطاق تجارى ، كما هو الحال فى استخدام ألعاب التليفزيون أو توزيع ألعاب جديدة ، ليتم خزنها فى الكاسيت .

ويمكن للفيديوتكس أن يعطينا معلومات عن الخدمات إلى تقدمها مرافق المجتمع المختلفة كالمكتبات والمدارس وساعات افتتاحها وإغلاقها ، وأبرز الأخبار العالمية والمحلية مع موجزها ، والرياضية ، وتنبؤات الطقس ، والتربية البيتية كالطبخ ، وتعليم بعض الهوايات النافعة ، وإعطاء بعض الأرقام والمعلومات المفيدة فى الثقافة العامة ، ومعلومات عن السفر والسياحة ، ومواعيد اقلاع ووصول الطائرات أو القطارات ، إضافة إلى البيانات التى تساعد على الحجز فى الفنادق ، والمسارح ، والمطاعم ، وكذلك إنجاز بعض المعاملات المصرفية .

ويقسم نظام الفيديوتكس إلى قسمين هما :

(أ) الفيديوتكس الباثّ : وهو وسيلة إعلامية تواصلية ، قادرة على بث أنواع متعددة من المعلومات ، ويسمح ببث المعلومات بسرعة ، وبشكل واسع ، والمعلومات لديه حديثة دائما ، وآنية ، بفضل نظام وقواعد لوائح

الإضافات ، كما يتيح التعرف على معلومات متنوعة بفضل استشارة عدة مراكز تعمل فى معالجة البيانات وتخزينها . وتعتبر خدماته استشارية انتقائية ، يمكن تطبيقها فى المجالات العامة والحياة اليومية ، مثل التعرف على فرص العمل المتوفرة فى حقول معينة ، والمستشفيات الموجودة فى مكان معين ، وضمن اختصاص معين من الأمراض ، أو بالتعرف على المدارس المختلفة ، وتخصصاتها ، وأماكن تواجدها .

(ب) الفيديوتكس التخاطبى : وهو وسيلة اتصال جماهيرية تمكن من التخاطب مع المستفيدين وتكفى ساعات معدودة لتمرينهم على استعمالاته التقنية ليصبحوا متآلفين معه ، وتكمن أهمية هذا النظام فى إمكانيات الاستفادة منه لإجراء عمليات البحوث التوثيقية .

ويتميز هذا النظام عن نظام الفيديوتكس البات ، فى أنه أكبر قدرة على تخزين المعلومات ، بالإضافة إلى إمكانيته فى التحاور مع المستفيدين ، وفى بث الرسائل الالكترونية . وتسمى خدماته بالخدمات التنفيذية لأنها تأتى نتيجة أوامر من المستفيد لبنك المعلومات ، ويطبق فى الحياة اليومية ، مثل حجز تذاكر الطائرة ، أو القطار أو استشارة فهارس لمحتويات المجلات التجارية . كما يطبق فى الميادين المهنية مثل توزيع الرسائل الالكترونية ، أو الدليل الهاتفى الالكترونى .

- ٢ - ٢ - ٢

ولعل من أبرز التطبيقات لبنوك المعلومات العمومية فى مجال خدمات المعلومات ما تحقق فى المملكة المتحدة . حيث يمثل بريستل **Prestel** نموذجا للفيديوتكس ، وتقدم هيئة الاذاعة البريطانية ، فيما تقدم ، خدمتين أخريين ، هما : سيفاكس ، وأروركال ، وينتميان إلى نظام التليتكست ، أى الكتابة المذاعة والمنقولة على شاشة التلفزيون . والاسم سيفاكس **Geefax** منحوت من كلمتى **See, Facts** أى « ترى الحقائق » وتقدمه هيئة الإذاعة البريطانية . ويمثل الاسم الثانى : أوركال الحروف الأولى من **Optional Reception of Announcement by caded line Electronic**

وكان الهدف الأساسى من إدخال هذه الخدمات هو مساعدة كبار السن والمعوقين الذين يعانون من ضعف السمع ، ببث عبارات موجزة ، تمكنهم من التمتع بالبرامج العامة ، دون مضايقة المشاهد الاعتيادى ، حيث يمكن للمشاركين فقط فى هذه الخدمات الإفادة منها فى الأوقات التى يحتاجونها .

وأصبحت هذه الخدمات تطبق فى مجالات أخرى تنافس الآن الجرائد اليومية ، حيث تقدم للمواطن المعلومات والأخبار فى الوقت الذى يريد فيه تلك المعلومات ، وليس فى صباح اليوم التالى كما هى العادة فى الصحف الورقية ، التى تستغرق دورتها (٢٤) ساعة كاملة ، تشمل جمع المعلومات وإعدادها ، وطباعة آلاف النسخ وتوزيعها .

ويعتمد **بريستل** الذى يمثل أحد أنظمة المعطيات المرئية على ثلاثة مستلزمات أساسية ، هى :

* نظام الكترونى عالى الكفاءة ، كبير السعة ، لاختزال المعلومات واسترجاعها .

* محطات طرفية لدى المشتركين يشاهدون المعلومات من خلالها .

* معلومات تختزل فى هذا النظام .

ويحتاج نظام **بريستل** إلى حاسبة ذات طاقة كبيرة بإمكانها خزن العديد من المعلومات النصية ، وبرامج تتيح استرجاع معلومات معينة ، وتسجيل كافة الاستخدام للمستفيد ، وشبكة خطوط اتصالات تسمح بنقل المعطيات ، لتسهيل التحاور بين النظام والمستفيد ، إضافة إلى التليفزيون الاعتيادى بعد تزويده بمحول إشارات أو طرفية . ويمكن القول أن بريستل يمثل نظام نشر الكترونى ، يستخدم وسائل متاحة ، وهى التليفزيون ، والتليفون ونظام للاتصال ، لتوفير المعلومات .

ونتيجة لشعور هيئة البريد البريطانية بأنها لاتستطيع ، أولا ينبغى أن تتولى مهمة توفير المعلومات أو تحمل مسئولياتها من ناحية محتوياتها ، قررت أن تسند هذه المهمة إلى (مجهزى المعلومات) ليكونوا مسئولين مسئولية كاملة عن المعلومات التى يقدمونها ، وتحديثها ، وإدامتها لنظام **بريستل** ، وذلك

باستخدام طرفيات تحرير ، حيث يقوم المجهز بالاتصال بهاتف **بريستل** ، واستعادة ملفه ، وتحرير الصفحات المطلوبة ، أو تعديل على طرفيه ، وإحالتها للحاسبة المركزية بعد ذلك .

وتتضمن المعلومات التى يوفرها **بريستل** معلومات عامة للمستهلكين ، وخدمات استشارية ، ومعلومات عن السفر .. الخ .. وهذه الخدمة تسمح بالابتياع من المنزل ، وبالحصول على معاملات البنوك من المنزل ، وإرسال البريد ، وغير ذلك .

ويمكن لنظام بريستل تقديم خدمات البريد الالكترونى ، حيث يرسل المشارك رسالة لمشارك آخر ، باستخدام لوحة مفاتيح موسعة ، وعند استخدام النظام تظهر إشارة إلى وجود « رسالة » له ، ويمكن التقاط الرسالة ، وإرسال جوابها ، واتخاذ إجراء بشأنها .

وقد روعى فى تصميم نظام **بريستل** أن يكون بسيطا وأن تكون عملية البحث فيه سهلة ميسرة . والطريقة المتبعة هى طريقة البحث بأرقام القائمة «Menu» فالمعلومات مخزنة على هيئة صفحات ، تحتوى كلا منها على حروف لاتتجاوز ٩٦٠ حرفا . ولكل صفحة رقم ابتداء ، من صفر إلى (٩٩٩ ، ٩٩٩ ، ٩٩٩) ويخصص لكل مورد للمعلومات رقم ثلاثى يتعرف خلاله الباحث على المعلومات المقدمة منه . وتحمل لوحة المفاتيح الأرقام من صفر إلى تسعة ، ويبدأ المشترك اتصاله بطلب صفحات الدليل ، وهى تبدأ بالرقم صفر لترشده واحدة بعد الأخرى إلى الصفحات التى ينبغى أن يطلبها . كذلك يعمل مجهزو المعلومات على تصدير مجموعة الصفحات المخصصة لهم بصفحات إرشادية ، تقود الباحث واحدة بعد الأخرى إلى المعلومات التى يبحث عنها ، ومن بينها دليل أبجدى .

وتنقسم تكاليف استخدام **بريستل** إلى ثلاثة أقسام ، وهى ثمن الجهاز ، أو قيمة إيجار شهرى فى حالة استئجاره ، ورسوم الهاتف وتشمل أجر المكالمة الهاتفية . وثمن المعلومات وهو نصيب مورد المعلومات . ومن الجدير بالذكر أن سعر جهاز **بريستل** مرتفع نسبيا ، إذا قورن بأسعار أجهزة الاستقبال العادية والمعدلة لاستقبال خدمة التليتكست .

٢ - ٢ - ٣

وشهدت الولايات المتحدة ولاسيما خلال منتصف الثمانينيات انتشار **الفيديوتكس** ، وزاد عدد الشركات والمشاركين فى هذا المجال ، وقامت فيها عدة تجارب ، من أبرزها قيام إحدى دور النشر الكبرى فى ميامى بولاية فلوريدا بتوزيع أجهزة الفيديوتكس (مجانا خلال فترة التجربة) على (٢٠٤) عائلة ، واستطلعت آراء المستفيدين من هذه الخدمة الذين أكدوا أنها يسرت الكثير من مهامهم اليومية ، لاستخدامهم الجهاز فى مجالات وأنشطة يومية متعددة ، منها شراء احتياجاتهم اليومية ، وتذاكر المسرح ، والكتب ، والاسطوانات ، إلى غير ذلك . وعلى أثر نجاح هذه التجربة تم تعميمها على مناطق أخرى ، وأصبح يطلق على هذه الخدمة فيوترون(١٨) «Viewtron»

٢ - ٢ - ٤

أما فى كندا فقد طورت وزارة المواصلات الكندية نظام خدمة **تليدون** (Teidon) ، وهو الاسم التجارى لخدمة الفيديوتكس فى كندا ، إلى جانب اسم آخر لتجارب أجرتها شركة بل كندا ، وهو **فستا** (Vista) الذى يشبه نظام **بريستل** البريطانى . ويتم حاليا توسيع نطاق التجارب عن طريق إعارة أجهزة الفيديوتكس .

٢ - ٢ - ٥

وشهدت فرنسا تجارب ناجحة فى ميدان **الفيديوتكس** ، حيث تم إنتاج « **التلتل** Teletel » وهو الاسم الفرنسى لخدمة **الفيديوتكس** . وتم تركيب (٢٠٠٠) جهاز البيوت الواقعة فى ثلاث من ضواحى باريس ، ولوحظ ازدياد الإقبال على طلب المعلومات ، وكانت الأخبار أكثر المعلومات اجتذابا لمستخدمى الجهاز ، تليها خدمة تبادل الرسائل .

كذلك برزت فى فرنسا خدمة **التليماتكس** . وذلك فى حقل (المايكرو - الكترونيات) ، حيث توفر خدمات معلوماتية متطورة ، من بيانات ،

وصور ، ونصوص تتعدى الإرسال البسيط للكلمة المنطوقة ، وتعتمد تحقيق حوار من خلال وسط فاعل . وهذه تعد وسيلة مبتكرة من وسائل الاتصال الالكترونى . وتوظف خدمات التليماتكس عدة وسائل اتصال ، وهى : الاتصالات الجماعية ، الاتصالات المكتوبة ، الحاسب الآلى ، والفيديوتكس (التليتل) ، وتستعين بهواتف متنقلة ، وأقراص أوتوماتيكية ، ومكائن إجابة تلقائية ، وبدالات الكترونية ، وراديون تلفون .

وتعد مصلحة البريد والبرق والهاتف دليلا الكترونيا سنويا وتتولى تجهيز أصحاب التلفونات بطرفية (**فيديوتكس**) تعرف باسم (مينيتل **Minitel**) دون مقابل ، وذلك بديلا للدليل الورقى الاعتيادى ، والذى يساعد على توفير أرقام التليفونات بحسب تسلسل أسماء المشاركين ، أو بحسب أنواع المهمة عن طريق وسيلة الكترونية ، مع إمكانية استحداث امتدادات صوتية ، أو كشوفات ، بحسب المناطق الجغرافية .

وهذا الدليل الالكترونى على غرار الدليل الورقى ، ويشتمل على أرقام الطوارىء ، ومعلومات عن الإدارة العامة ، وخدماتها ومعلومات أخرى عن المنتوجات ، والخدمات التى تقدمها مصلحة البريد ، والبرق ، والهاتف .

٢ - ٢ - ٦

وفى اليابان اضطلعت وزارة المواصلات اليابانية بنظام كابتن **(Captain)** وهو مختصر عبارة « الشبكة الهاتفية للحصول على المعلومات بالحرف والشكل » **«Character and Pattern Telephone Access Information Network»** .

وجابه هذا النظام مشكلة حروف الكتابة اليابانية وكثرتها ، إلى جانب ارتفاع الكلفة ، حيث تم استخدام جهاز شبيه بجهاز الاستقبال الذى يستخدم فى نظام **بريستل** ، وأكثر منه طاقة .

وهكذا تقدمت هذه التجارب فى بداية الثمانينيات وازداد التعاون بين وزارة **المواصلات** ، ووكالات الإعلان ، والنشر ، وشركات الإذاعة ، والهيئات **العامة** ، والمحلات الكبرى فى هذا الاتجاه .

٢ - ٢ - ٧

كذلك تزايد الاهتمام بهذه الخدمة فى فلنده ، وأصبح يطلق عليها اسم **تلست (Telset)** وتساهم فيها شركات الهاتف ، ودور النشر الصحفية . وتعتبر هذه الخدمة قاعدة بيانات شاملة ، يمكن للمستفيدين من خدماتها الاشتراك فيها بأكملها ، أو بجزء محدود منها . وكان من أسباب انتشار هذه الخدمة ، عدم نص القانون الفنلندى على استصدار ترخيص من السلطات القائمة على البرق والبريد والهاتف ، كما هو الحال فى معظم البلدان الأخرى ، مما أدى إلى زوال الكثير من العقبات الإدارية والقانونية .

٢ - ٢ - ٨

كذلك يلاحظ أن هناك بدايات وتجارب أخرى فى مجال استخدام **التليتكست والفيديوتكس** تحت أسماء متعددة كما هو الحال بالنسبة إلى ألمانيا واستراليا ، إضافة إلى تحقيق اتفاق أوربى تضمن اتباع معايير موحدة من النظام البريطانى والفرنسى والألمانى ، أساسا لخدمة **الفيديوتكس** وبرزت بعض الصعوبات فى هذا المجال منها تباين معايير الإرسال التليفزيونى فى الدول الأوربية ، على حين تسير خدمة **الفيديوتكس** فى الولايات المتحدة وكندا على أساس التشكيل الهندسى .

٢ - ٢ - ٩

وقد حظيت بنوك المعلومات العمومية ، باعتبارها وسيلة اتصالية حديثة زودتنا بها الثورة التكنولوجية المعاصرة ، باهتمام كبير من المعنيين بمجالات الإعلام والاتصال فى الوطن العربى ، الذين تابعوا الدراسات والبحوث الجارية لتطوير عدد من أنظمة نقل المعلومات عن طريق البث ، وذلك لايجاد تنسيق جيد بين البلاد العربية العازمة على إدخال النص المتلفز ضمن خدمات ومشروعات الإعلام والاتصال . فقد قامت اللجنة الهندسية فى الأمانة العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية ، بإعداد تقرير شامل ومفصل عن خدمات بث النص المتلفز ، وتم تعميم هذا التقرير على جميع الهيئات الأعضاء فى الاتحاد ،

والذى تضمن معلومات عن مختلف الأنظمة التى تستخدم القناة التليفزيونية ، وبث النص المتلفز ، والمقاييس الفنية المتعلقة بها ، كما يناقش التقرير الأنظمة المستخدمة حاليا فى هذا المجال ، والفروق بين مختلف الأنظمة الرئيسية الموجودة حاليا .

وقد قامت اللجنة الهندسية فى الأمانة العامة لاتحاد الاذاعة العربية باتباع منهجية علمية فى إعدادها للتقرير المذكور ، تضمنت الخطوات الثلاث الرئيسية :

(أ) إعداد استبيان أرسل إلى جميع الهيئات الأعضاء فى الاتحاد ، بغية تقويم احتياجاتها لخدمة نقل أو إرسال المعلومات ، ولاسيما خدمات بث النصوص المتلفزة ومتطلباتها .

(ب) إعداد تحليل يقارن تكاليف الأجهزة الأساسية لتحليل شيفرات النص المتلفز Teletext Decorders المصممة وحسب مواصفات النظام البريطانى للنص المتلفز ، ونظام انتيوب Antiop وإعداد دراسة عن مدى جدوى النصوص المرسلة ، وحسب النظام البريطانى ، أو نظام انتيوب .

(جـ) دراسة إمكانية تحديد مقياس للأبجدية العربية ، ووضع المواصفات الفنية لنظام اقتصادى ، لاستقبال النص المتلفز يكون قادرا على الاستقبال الجيد للإرسال ، وحسب النظام البريطانى أو نظام انتيوب على حد سواء(١٩) .

٣ - الخلاصـــــة :

يمكن القول فى ختام هذه الدراسة بأنه لغرض مواكبة الوطن العربى لعمليات التحول الحضارى ، ولحاقه بالركب الحضارى الانسانى ، ينبغى العمل بما يأتى :

٣ - ١

وضع استراتيجية للمعلومات ، تقوم على أساس تشخيص شامل للواقع ، وتحديد عناصر القوة ، وجوانب الضعف التى تكتنفه . وتتضمن هذه

الاستراتيجية توفير المستلزمات التى تجعل من تكنولوجيا المعلومات حركة اجتماعية وثقافية ، بما فى ذلك إعطاء الأولوية لعملية التخطيط ، ورسم سياسة قومية للمعلومات .

٣ - ٢

بناء بنوك معلومات مركزية فى كل قطر عربى ، تربط بين قواعد المعلومات المتوافرة ، أو التى يقترح توافرها فى المؤسسات العلمية والتربوية ، وضرورة ربط هذه القواعد المركزية وبنوك المعلومات ، لبناء شبكة معلومات عربية تأخذ على عاتقها مهمة تبادل المعلومات بين العلماء والباحثين فى المؤسسات المذكورة . وكذلك ضرورة ربط هذه الشبكة بشبكات المعلومات فى بعض الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا ، لتسهيل مهمة الحصول على آخر المعلومات من قبل العلماء والباحثين العرب .

٣ - ٣

تحقيق نظام وطنى للمعلومات فى الأقطار العربية يكفل التنسيق بين مراكز المعلومات التى تخدم قطاعات المعرفة والاعلام بحيث تكمل هذه المراكز بعضها بعضا ، واستخدام أحداث التقنيات وأنسبها وأكثر ملاءمة .

٣ - ٤

تهيئة الامكانات البشرية والتنظيمية والتقنية لمؤسسات المعلومات بما يكفل الإسهام فى تحقيق أهداف التنمية ، وذلك فى اطار سياسة شاملة للمعلومات ، لتحقيق نظام فاعل لمعالجة المعلومات ، وتنمية بُناها الأساسية ، بدءا بتشخيص الواقع ، واستقراء الاتجاهات ، والتجارب العالمية المعاصرة ، وتحديد الصيغ والسبل السليمة ، ومنهجية التعامل ، ووضع البرامج والتصورات المستقبلية ، وما يتطلبه ذلك من إنشاء البنى التنظيمية والإدارية والمالية الملائمة ، على المستوى القومى والوطنى والمحلى ، ووضع سياسات فرعية منسقة فى هذا المجال .

المصـــادر

– جاسم محمد جرجيس . بديع محمود مبارك . « مصادر المعلومات فى المجال التربوى » ، **المجلة العربية للمعلومات** . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . تونس . العدد ٣ مارس ، ١٩٨٥ ، ص ٩٤ .

٢ – ميخائيلوف . أ . أ . د آكليار يفسكى . **مدخل فى علم المعلومات والتوثيق** . ترجمة نزار محمد على قاسم . الموصل – جامعة الموصل ، ١٩٨٢ ، ص ١٤ .

3.Herbert B. Landau. «The Chllenge of the Emerging Information Society: Are we Readey?» in Libraries and In formation Science in the Electronic Age, Edited by Rendrik Edelman, ISI Press, 1986.

4. Smith, Eugent Bartell, The Design of a Specialized In formation Center for the Marine Resources Program. Texas. A. and M. University. 1970.

5. Simpson, Donald B. Bibliographic Networks. In: ALA World Encyclopedia of Library and In formation Services. Chicago: ALA. 1980. P. 80.

6. Weisman, telerman M. Information Systens, Servies and Centers. New York. Bekers Hayes. 1976. P. 14.

٧ – محمد محمد أمان . **بنوك المعلومات** . تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٣ ، ص ١٣.

٨ – سيد حسب الله . **بنوك المعلومات أو المصادر والمراجع الببليوغرافية المحسبة** . الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٩ .

٩ - **جاسم محمد جرجيس** . الشبكة العربية للمعلومات . **فى اعلام الخليج** مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى . العدد الخامس شعبان ١٤٠٦ هـ - آيار (مايو) ١٩٨٦ م . ص ٣ .

١٠ - **الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات** . تونس ٨ - ١٢ /٦/ ١٩٨٧ (٦ مجلد) .

١١ - **عبد المنعم محمود . شبكة المعلومات الصناعية العربية** ، دراسة مقدمة إلى الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات تونس ٨ - ١٢ حزيران - يونيو ١٩٨٧ ، ٣٦ ص .

١٢ - **أحمد المغربى . الشبكة العربية للمعلومات فى مجالات التربية والثقافة والعلوم** . تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٥ ، ص ص ٤ - ٦ .

١٤ - **فاهى هاليجان . تجربة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية فى إنشاء شبكة المعلومات الصناعية الخليجية** . دراسة مقدمة إلى الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات . تونس ٨ - ١٢ - حزيران - يونيو ١٩٨٧ ، ١١ ص .

شبكات المعلومات وخدمات المكتبات والموضوعات المتخصصة

الدكتور : أحمد بدر
أستاذ المكتبات والمعلومات
جامعة الاسكندرية

ملخـــص :

تحاول هذه الدراسة التعريف بمصطلح الشبكات وتطور ونماذج استخداماتها ، ثم دراسة المرافق البيليوجرافية والتمييز بينها وبين مراكز الخدمة البيليوجرافية ، ثم التعرف على بعض شبكات المعلومات المعتمدة على الموضوعات المتخصصة ودور المكتبات المتخصصة في الشبكات ، خصوصا الوطنية منها ، ثم خدمات الشبكات ومزاياها وأخيرا دراسة عناصر نجاح الشبكة ومبررات استمرارها من وجهه نظر المستفيدين .

تقديـــــم :

إذا كان التعاون عن طريق تبادل الإعارات هو نشاط مارسته المكتبات منذ زمن بعيد ، فإن مصطلح الشبكات المعاصر لا يعني التنظيمات الخاصة بالمشاركة في المصادر ومحتوى المعلومات فحسب ، ولكنه يعني أيضا المشاركة في الإمكانيات والتجهيزات المادية الخاصة بالبث والتجهيز . كما تشهد الثمانينات من هذا القرن ظهور الحاسبات الشخصية والتي توجد في المنازل والمكاتب ، والتي ستضيف لشبكات المعلومات في المستقبل نقاطا محورية

وروابط ذات عدد هائل . وإذا كانت العديد من الشبكات تخدم التخصصات العلمية والاجتماعية بصفة عامة ، فهناك العديد من الشبكات التي تخدم أو تعتمد على الموضوعات المتخصصة في مجالات الطب والزراعة والبيئة والطاقة وغيرها .. كما تستخدم المكتبات المتخصصة المرافق البيليوجرافية المتوفرة حسب احتياجاتها .

أولا - استعراض تاريخي وتعريف مصطلح الشبكات :

دخل مصطلح الشبكات في أدب المكتبات والمعلومات ، منذ منتصف الستينات ، على اعتبار أن البحوث العلمية متشابكة متشعبة مترابطة على امتداد المكان والزمان ، وذلك عن طريق الاستشهادات المرجعية (Citations) التى يقوم بها مؤلفون لمؤلفين آخرين(١) .

وإذا كان التعاون عن طريق تبادل الإعارات ، هو نشاط مارسته المكتبات منذ زمن بعيد ، فإن مصطلح الشبكات في الوقت الحاضر ، قد أصبح ملازما للتنظيمات الخاصة بالمشاركة في المصادر والخدمات والأدوات أيضا ، أى أن شبكة المعلومات لا تسمح فقط بالمشاركة في محتويات المعلومات ومصادرها ولكنها تسمح أيضا بالمشاركة في الإمكانيات المادية للنقل والتجهيز(٢) .

هذا وتحاول مهنة المكتبات والمعلومات أن تضع للشبكات تعريفاً يتفق مع احتياجاتها واهتماماتها ، أى أن تضع المهنة لنفسها لغة لا تخضع للغة مهندسي الاتصالات ، إلا أن دخول تكنولوجيا الحاسب الآلي والاتصال في مجال شبكات المكتبات والمعلومات قد جعل تعريف مهنة المكتبات والمعلومات لمصطلح الشبكات يقترب كثيرا من تعريفها في المهن الأخرى ولعل ذلك أن يتضح في الفقرات التالية :

لقد قام العالم سوانك (Swank)(٣) في عام ١٩٧٠ م بتلخيص مختلف الأفكار السائدة في ذلك الوقت عن الشبكات البيليوجرافية (أو شبكات المعلومات) بأنها تتميز بما يلي :

١ - وجود مصادر للمعلومات .

٢ - وجود قراء ومستفيدين .

٣ – توفر خطط للتنظيم الفكرى للوثائق أو البيانات .

٤ – توفر وسائل لتوصيل هذه المصادر .

٥ – وجود تنظيم رسمي .

٦ – توفر الاتصالات عن بعد بحيث يكون هذا الاتصال في اتجاهين أى من المستفيد للمصدر ومن المصدر إلى المستفيد .

وفي عام ١٩٧٨ م وضعت مؤسسة نظم تدفق المعلومات[٤] (Datn Flow Sysfems Inc.) تعريفا أكثر تحديد للشبكات وهو التعريف الذى يتضمن ما يلي :

١ – وجود مؤسستين أو أكثر تشترك في نموذج موحد لتبادل المعلومات عن طريق روابط الاتصالات عن بعد (Links) وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة .

٢ – وجود مجموعة من النقاط المحورية (Nodes) وهذه النقاط تكون متعلقة ومترابطة فيما بينها .

ومازال هذا التعريف سائداً حتى الآن ، خصوصا والحاسبات والاتصالات جزء لا يتجزأ من عناصر تلك الشبكات مع إضافة إمكانية المشاركة في محتويات المعلومات وكذلك المشاركة في الإمكانيات المادية اللازمة للنقل والتجهيز كما سبقت الإشارة .

لقد شهدت الخمسينات من هذا القرن نظم استرجاع المعلومات المعتمدة على الحاسبات المتعددة الأغراض ، ورأينا خلال هذا العقد أيضاً بدايات ما نسميه الآن خدمات المعلومات على الخط المباشر (On- Line) بمعنى وجود التوليفات الخاصة بالحاسبات والاتصالات عن بعد .. ثم جاءت **الستينات** ومعها مفهوم المشاركة في المصادر أى المشاركة في وقت الحاسب وما يقابله من المشاركة في الاتصالات عن بعد ، كما جاءت في هذا العقد أيضاً فكرة شبكة تحويل مجموعة الرسائل . (Packet- Switching Network)

ويعني هذا المصطلح الأخير تقسيم الرسالات إلى محموعات قصيرة ثابتة

الطول ، وتحتوى كل مجموعة (Paket) على عنوان الوجهة النهائية للرسالة .. وأهم مميزات شبكات التحويل هذه هي المقدرة على المشاركة بنظام اتصالي بين عدد كبير من الحاسبات المستعملة .

ويجب أن نلاحظ فى هذا الصدد ، أن المشاركة في المصادر في عالم الحاسبات ، يعني الاستخدام المشترك – وفي نفس الوقت تقريبا – للتسهيلات بواسطة عدد أكبر من مجرد مستفيد واحد ، والمستفيد في هذه الحالة يتعامل مع هيئة مركزية منظّمة وليس مع غيره من المستفيدين ... أما بالنسبة للمشاركة في المصادر في عالم المكتبات فيمكن أن يكون للمشاركة نفس المعنى السابق أو يمكن أن تتخذ المشاركة معنى أكثر عمومية أى المشاركة في المصادر التي لها وجود مادى في هيئة معينة ، ويمكن إعارتها أو نقلها إلى هيئة أخرى ، أى أن الاستخدام في نفس الوقت تقريبا غير موجود هنا كما هو الحال في عالم الحاسبات .

هذا ، والفهرسة المشتركة تسمح بالاستخدام في نفس الوقت لمعلومات الفهرس ، ولكن المجموعة المشتركة (عن طريق تبادل الإعارة مثلاً) لا تسمح لأكثر من مستفيد واحد باستخدام الكتاب أو الدورية في نفس الوقت .

كما شهدت **السبعينات** خدمات استرجاع المعلومات على الخط المباشر (ديالوج/ أوربت ميدلاين ...) وتم تحويل مجموعات الرسائل (Packet Switching) إلى خدمات على مستوى ونطاق تجارى .

أما في **الثمانينات** فقد أمكن تخفيض التكاليف مع إمكانيات أضخم لذاكرة الحاسب الآلي ، ولعل التطورات أهمية في هذا العقد هو ظهور الحاسب الشخصى (PC)، وسنرى في هذا العقد والذى يليه أيضا . مزيداً من هذه الحاسبات الشخصية بالمنازل والمكاتب ، أى أن هذه الحاسبات قد أضافت عدداً هائلا من النقاط المحورية (Nodes) والروابط (Links) لشبكات خدمات المعلومات .

هذا ويشير شارلز ميلو – في استعراضه التاريخى السابق الإشارة إلى بعضه – إلى تجربة شخصية له ، وهي شراؤه (لقرص (20MB) بثمن أعلى فقط بثلاثمائة دولار عن (قرص 10MB) للحاسب الشخصى(٥) كما تقدم لنا صناديق

بيرنولي أقراصاً مرنة (Floppy Disks) ذات إمكانيات عالية جداً ليس فقط بالنسبة للقراءة والكتابة . بل بالنسبة لقابليتها للنقل والإزالة(٦) .

ثانيا – تطور استخدامات مصطلح الشبكات مع بعض النماذج المعبرة :

لقد أدى فيضان المعلومات فى إنتاجها واستخدامها في مجتمعنا المعاصر إلى مشاكل رئيسية في نقل وتوصيل المعلومات ، واتجهنا لمحاولة حل بعض هذه المشاكل بواسطة تكنولوجيا الاتصال ، تلك التي تطورت من التلغراف إلى التليفون إلى الراديو والتلفزيون وحتى أقمار الاتصال في الفضاء .

وما يميز هذه الأساليب الاتصالية هو تنظيمها الجغرافي في شبكات وعندما تستخدم هذه القنوات الاتصالية لنقل فئات معينة من المعلومات فيقال عادة بأنها تشكل شبكات للمعلومات ، والمعلومات في هذه الحالة تنقل بواسطة الإشارات الكهربائية وإذا كانت لغة المكتبات والمعلومات لا تخضع للغة مهندسي الاتصال كما سبقت الإشارة ، فمصطلح الشبكات في المكتبات والمعلومات يقترب كثيرا من تعريفها في المهن الأخرى القريبة ، وعلى كل حال فمصطلح الشبكات يستخدم في الأوجه التالية(٧) .

نوع الشبكة	الاستخدام	الأمثلة
ا	الإنتاج الفكرى	البحوث المرتبطة بالاستشهادات
ب	تركيبات تنظيميه للشبكة	المرجعية المقاصات الخاصة بنظام اريك (ERIC Clearing house)
ج	التركيبات التعاونية (Arrangements)	الإعارات بين المكتبات
د	نظم الاتصالات	الخدمات الصحفية بالتليفون (Press Wire Service)
هـ	نظم الاتصالات بالحاسب	نظام ناسا ريكون (NASA Recon System)

والنوع : (ا) يشير إلى شبكة الاتصالات العلمية التى كان العالم برايس (Price) أول من استخدمها بهذا المعنى .

أما النوع الثاني (ب) فهو عن التركيبات التنظيمية والتى تدل على البنية الوظيفية لعناصر مترابطة مع بعضها دون أن يكون ذلك بروابط اتصالات ، وينطبق هذا النوع على مركز أو شبكة معلومات المصادر التربوية (إريك) ويعتمد نظام « إريك » هذا على مراكز متخصصة أو مقاصات (Clearing houses) وكل واحد منها مسؤول عن مجال فرعي متخصصي ويقوم بتجميعه وتقييمه واستخلاصه وتكشيفه .. على أن يتم توزيع نتائج البحوث في مجال التربية وموادها على الجامعات والنظم المدرسية والمؤسسات المهنية(٨) .

أما النوع الثالث (ج) فهو الذى يهتم بالترتيبات التعاونية بين المكتبات ... (Inter- Library Loans) ويسمى شبكة لأنه يتضن إنشاء أو تشغيل نظم أو شبكات المكتبات بأنواعها المختلفة .. والترتيبات التعاونية بين المكتبات فى هذا الصدد ، يمكن – أو لا يمكن – أن تتضمن استخدام شبكات الاتصالات لنقل المعلومات بواسطة الإشارات الكهربائية (Electrical Signals) وقد تناول هشام عباس(٩) هذا النوع من الشبكات بالتفصيل .

أما النوع الرابع (د) وهو نظم الاتصالات (Communication Systems) فهنا تتم وظائف نظام المعلومات عن طريق قنوات التيليتيب أو التليفون مثلاً . دون تدخل الحاسبات الآلية ، كما تختلف شبكات الاتصال هذه في الإلاشارات المستخدمة (سمعي/ فيديو/ بيانات رقمية) ، كما تختلف أيضاً في طريقة النقل (سلكية/ الراديو/ الضوء ..) وكذلك في تركيبات الشبكة (مركزية أو لامركزية) .

أما النوع الخامس (هـ) فهي نظم اتصالات تستخدم الحاسب الآلي ، وتعتمد قواعد البيانات التجارية (Data Bases) على شبكات الاتصالات بالحاسب الآلي ، وتزداد فاعلية نقل المعلومات في شبكة الاتصالات عند استخدام حاسبات آلية عالية السرعة . ومن بين النماذج الرائدة لمثل هذه

الشبكات شبكة وكالة مشروعات البحوث المتقدمة (ARPA) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية ، وتركز هذه الشبكات على استخدام نظام تحويل مجموعة الرسائل Packet Switching .

ومما تجدر إليه الإشارة أن هذه الخدمة الدولية قد قامت في بريطانيا وحروفها الاستهلالية هى (IPSS) وذلك منذ عام ١٩٨٠ ، حتى يتمكن الباحثون الانجليز من الوصول إلى أمريكا الشمالية والعكس أى أن يصل الباحثون في أمريكا الشمالية إلى استخدام الخدمات البريطانية وهناك خدمة تحويل مجموعات الرسائل داخليا (Pss) أى داخل بريطانيا (Internal Packet Switching System) وهذه يتم ربطها بالنظام الدولي . وتقوم دول أوروبا بإنشاء نظم تحويل مماثلة في الوقت الحاضر(١٠) .

هذا وأحدث استخدام لمصطلح الشبكات ، جاء في أواخر الثمانينات من هذا القرن للدلالة على شبكات تحويل مجموعات الرسائل للوصول إلى ملفات البيانات المشتركة على اتساع العالم كله(١١) . (Packet Switching Networks)

وهذه تسمى أيضا شبكة اتصالات البيانات العامة (PDCN) ، وهذه الشبكة فريدة في أدائها ، إذ تقدم نوعين من الخدمات أحدهما كمستفيد والأخرى كمضيف Host ، أى أنها تخدم كلا من الوصول للطرفيات والروابط المضيفة . (Terminal Access and Host Connections) .

وميزة شبكات التحويل هذه أنها تسمح للمستفيدين المتعددين من المشاركة فى كل من الإرسال وتسهيلات الحاسبات المضيفة . وإذا كانت هذه الشبكات تزيد من كفاءة عملية الاتصال دون تشويش فهي توفر التكاليف أيضاً ، وإن كانت هناك بعض المشكلات الفنية المتعلقة بالبرامج أو تحمل التكاليف أو الاحتياجات الفعلية أو غيرها من المشكلات التي تأخذ طريقها الطبيعي للحل .

هذه وهناك استخدامات أخرى لمصطلح الشبكة باعتبارها « نظام » .. ويقال عادة بأن كل الشبكات نظم ولكن ليس لكل النظم شبكات ، أى أنه يوجد بعض النظم التى ليس لها التفريعات والتشكيلات الموجودة فى

الشبكات ، ومن بين هذه الاستخدامات نظم توصيل الوثائق Document Delivery Systwms ولعل هذه النظم تستدعى بعض التفصيل :

فهناك العديد من الشبكات التى تتيح للمستفيد الوصول السريع للمصادر البيليوجرافية بالنسبة لأى موضوع ، ولكن توصيل النص الكامل للمستفيد كنسخة مصورة أو ميكروفورم يعتمد على كفاءة نظام البريد والإعارة الداخلية في كل بلد ومن هنا فالتأخير أمر حتمي .

هذا وللإسراع بعملية توصيل النصوص المطلوبة فقد أدخلت بعض الخدمات إمكانية الطلب على الخط المباشر ، أى إمكانية طلب الوثائق في نفس الوقت الذى تسترجع فيه الإشارات المرجعية من النظام .. وهناك نظام مقترح للمجتمع الأوربي باسم :

Automatic Retrieval of Text From Europe'sMultinationl Information Service (ARTEMIS) حيث تتحول الوثيقة إلى شكل مقروء بالحاسب كنص أو فاكسيملى ثم تختزن في قاعدة البيانات المتاحة لحاسب المستفيد ، ويمكن استرجاع النص وإرساله خلال الليل عبر شبكة الاتصالات عن بعد للنهاية الطرفية للمستفيد .

وإن كانت مشكلة حق المؤلف (Copyright) مازالت بدون حل مرضي لكل من المستفيد ومقدمي المعلومات .

وعلى كل حال فإذا أمكن الوصول إلى نظم توصيل الوثائق الكترونيا بتكاليف إقتصادية فيمكن بناء نظام حفظ حق المؤلف ضمن هذه النظم الالكترونية وكجزء منها ، بطريقة ترضى كلا من المستفيدين والمنتجين(١٢) .

وأخيرا فقد يستخدم مصطلح الشبكات ليعنى شبكات الإحالة (Referral Networks) وأحد النظم الوطنية الهامة المنشأة عام (١٩٦٢ م) هو مركز الإحالة الوطني (NRC) التابع لمكتبة الكونجرس حيث يقوم كنقطة مركزية بالتعريف بمصادر المعلومات العلمية والفنية في الولايات المتحدة ، أى أنه يوجه

الأسئلة للمصادر المناسبة للمعلومات المتخصصة ، وهناك خدمة الإحالة الكندية والتى يشرف عليها المعهد الكندى للمعلومات العلمية والفنية الموجود بمركز البحوث القومي بكندا .

ثالثا – التمييز بين المرافق البيليوجرافية ومراكز الخدمة(١٣) :

إذا ركزنا على شبكات المعلومات باعتبارها بالضرورة شبكات بيليوجرافية في مجال المكتبات والمعلومات ، فقد اتضح منذ أواخر السبعينات وجود شكلين متميزين من الهيئات : **والشكل الأول** ويسمى المرفق الببليوجرافي (Bibliographic Utility) ويعرف هذا المرفق بأنه المؤسسة التي تستخدم وتحتفظ بمراصد البيانات الببليوجرافية للبحث على الخط المباشر ، وتقدم هذه المؤسسة بناءاً على ذلك البيانات المعتمدة على الحاسب الآلي لأي مستفيد مهتم الخدمة ، وفي هذه الحالة فإن المرافق الببليوجرافية تقدم لنا إمكانية التعامل عن طريق مراكز الخدمات الببليوجرافية ، وهذه وتلك تشملها الشبكات .

ومن أمثلة هذه المؤسسات أو المرافق الببليوجرافية والتي تلائم هذا التعريف وتقوم بهذا الدور :

(ا) الفهرس المحسب بمركز المكتبات للبحث على الخط المباشر (OCLC) والموجود في أوهايو ، ويضم هذا المركز في الوقت الحاضر أكثر من (٢٥٠٠) مشترك من المكتبات الأكاديمية والعامة والمتخصصة بأمريكا ، فضلا عن وجود مشتركين من دول العالم مثل استراليا وكندا وفنلندا والمكسيك وبريطانيا وألمانيا الغربية ، وتضم قاعدة المعلومات هذه ، أكثر من عشرة ملايين مدخل ، ويوفر المركز حاليا ستة نظم فرعية وهي الفهرسة وتبادل المطبوعات وضبط الدوريات والتزويد وخدمات عامة والإعارة .

(ب) شبكات معلومات مكتبات البحوث (RLIN) في واشنطن وهذه الشبكة تملكها مجموعة مكتبات البحوث (RLG) وهي هارفارد وييل وكولومبيا والمكتبة العامة بنيويورك ، ومن أهدافها تنمية المجموعات تعاونيا ، مع المشاركة في تبادل المصادر لتجنب التكرار غير الضروري فى التزويد ، ولتأسيس نظام موحد بالحاسب الآلي للخدمات الببليوجرافية مكتبة الكونجرس نفسها .

أما الشكل الثانى : والذى اتضح كما سبقت الإشارة منذ السبعينات والخاص بالشبكات الببليوجرافية ، فهو الذى يقوم به مركز الخدمات الببليوجرافية ، وتعرفه مؤسسة نظم تدفق البيانات ، بأنه الهيئة التى يخدم كوسيط (Broker) أوكموزع لخدمات التجهيز الببليوجرافي المعتمدة على الحاسب الآلي ، ومركز الخدمة هذا يقوم بالاتصال أو الوصول لمراصد المعلومات من خلال التسهيلات التي توفرها المرافق الببليوجرافية ومن أمثلة هذا الشكل الأخير شبكة معلومات نيو إنجلند (NELINE) وكذلك شبكة مكتبات الجنوب الشرقي (SOLINET) ، وكذلك المركز الببليوجرافي للبحوث المعروف بالحروف الاستهلالية (BCR) وشبكة نيلينت (NELINET) هي شبكة مصممة لتقديم خدمات التجهيز الفني لعدد من المكتبات الجامعية بنيو انجلند ، وتتركز وظائف الشبكة حول استخدام الحاسب الآلي في الفهرسة والإعارة وملفات الاستناد لمرصد المعلومات فضلا عن فهرس الدوريات لمنطقة نيو انجلند ، وعلى كل حال فهذه الشبكة – في الوقت الحاضر – شبيهة بشبكة الفهرس المحسب على الخط المباشر بمركز المكتبات في أوهايو (OCLC) من حيث عملها كوسيط بين المكتبات المشتركة وإمكانية وصول الأعضاء المشاركين لمعالجة سجلات أو ملفات مشتركة ، وهي تضم فى الوقت الحاضر كل أنواع المكتبات بما فيها المكتبات المتخصصة .

أما شبكة سولينت (SOLINET) فتضم في الوقت الحاضر كل أنواع المكتبات مثل شبكة تيلينت السابق الإشارة إليها ، كما تقدم خدمات عديدة أهمها :

الضبط الاستنادى والفهرسة على الخط المباشر وفهرسة كوم أى المخرجات على هيئة ميكروفورم والإعارة وضبط الدوريات والخدمات الاستشارية . وتمكنت منذ عام (١٩٨٠ م) من شراء برامج شبكة مكتبات واشنطن (WLN) وذلك لدعم خدماتها الإقليمية .

لقد كان هذان الشكلان السابقان في وقت من الأوقات متميزين عن بعضهما ، ولكن حصول الشكل الثاني على الحاسبات الآلية للقيام بالوظائف

الشبيهة بتلك التي يقوم بها الشكل الأول ، قد جعل الشكلان يقتربان من بعضها ولعل المستقبل أن يشهد شبكات توزيع هرمية (Hierarchical) (أى على مستويات) أو أشكال أخرى من الشبكات التي تقوم كل واحدة بوظائف تخدم الاحتياجات الخاصة بالمجتمع في كل مستوى أو تخصص من التخصصات .

رابعا – شبكات المعلومات المعتمدة على الموضوعات المتخصصة :

لقد تطورت هذه الشبكات على النطاق الدولي ، اعتماداً على نظم المعلومات الوطنية ، ومعظم هذه النظم محسبة ، على الرغم من أن إدخال البيانات يمكن أن يكون يدويا أو على الخط المباشر ، كما أن المخرجات يمكن ان تكون نشرات مطبوعة أو قواعد بيانات تقرأ آليا ويتم البحث فيها على الخط المباشر (On- Line)

١ – فى مجال الطب[١٤] Medicine :

لقد بدأت المكتبة الوطنية الطبية في أمريكا عام (١٩٦٤ م أول نظام محسب كامل على المستوى العالمي ، وذلك عندما أصبحت قاعدة البيانات الخاصة بإنتاج الكشاف الطبي (Index Medicus) مقرؤة آليا وعندما أصبحت شرائط الاختزان متاحة لعدد قليل من المراكز في الولايات المتحدة ، وخارجها بطريقة البحث على دفعات (Batch Searching في أول الأمر وقد سمي هذا النظام ميدلرز Medlars وهو اختصار للكلمات الأصلية التالية :

(Medical Literature Analyais and Retrival Service كما أصبح هذا النظام متاحا في أوروبا الغربية عن طريق مكتبة الإعارة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في بوسطن سبا في بريطانيا وعن طريق مركز آخر في ستوكهلم لاستخدام الدول الاسكندنافية ..

وقد أصبح هذا النظام بعد ذلك متاحا على الخط المباشر (On- Line) عن طريق خدمة بليز (BLAISE) في انجلترا وهي اختصار للكلمات British library Automated Information Service) وعن طريق خدمة دمدى (DIMDI) في ألمانيا وكذلك مركز المعلومات الطبية في ستوكهلم ، كما أن ملفات المكتبة الوطنية الطبية (NLM) تحتوى على عدد من قواعد البيانات .

هذا ويغطي نظام ميدلاين (Medline) حوالي ثلاثة آلاف دورية طبية وطبية حيوية ، ويصدر حوالي (٢٠،٠٠٠) مرجع كل شهر ، أما نظام توكسلاين (Toxline) فيركز على علم السموم والتلوث البيئي منذ عام (١٩٧٠ م) وما بعدها . أما نظام كيملاين (Chemline) فهو ملف قاموسي على الخط المباشر وقد وضع خصيصا للمستفيدين من نظام توكسلاين عندما يريدون تحديد المواد الكيميائية قبل البدء في البحث ، أما نظام كانسرلاين (Caneer Line) فهو ممول من قبل برنامج بنك البيانات لبحوث السرطان الدولي والتابع لمعهد السرطان الوطني الأمريكي ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة ملفات وهي :

* كانسرلت (Cancerlit) ويحتوى على حوالي (١٥٠،٠٠٠) مستخلص .

* كانسربرو (Cancerpro) ويحتوى على حوالى (٢٠،٠٠٠) ملخص للمشروعات الجارية في حوالي خمسين بلد .

* كلينبروت (Clinprot) والذى يغطي حوالي (١،٥٠٠) ملخص للبحوث الاكلينكية للمواد المضادة للسرطان وكيفية معالجتها ..

وهناك ملفات حديثة للصحة والفسيولوجيا (Health, Histline) .

٢ - فى مجال العلوم الزراعية والغذاء :

(Agriculture and Food Sciences)

يعتبر نظام الأجريس (AGRIS) هو نظام المعلومات الدولي لعلوم وتكنولوجيا الزراعة وترعاه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، ولكنها تتلقى مدخلات من عدد من المراكز الوطنية والإقليمية في العالم[١٥] .

أما المركز المنسّق في روما فيقوم بتجميع المعلومات وبثها شهريا على هيئة أشرطة ممغنطة أو كشاف مطبوع هو اجرندكس (Agrindex) .

وتحتوى قاعدة البيانات في الوقت الحاضر على حوالي (٦٠٠،٠٠٠) استشهاد مرجعي (Citations) مع مدخلات سنوية تبلغ (١٣٠،٠٠٠) ويمكن بحثها - على الخط المباشر من خلال شبكة يورونت/ ديان (Euronet/Diane) وإذا كانت الشبكة الأوربية لخدمات المعلومات تعود إلى عام

(۱۹۷۱ م) فإن التشغيل الفعلي للشبكة قد تم عام (۱۹۷۹ م) كشبكة اتصالات عن بعد ، ثم افتتحت شبكة المعلومات (DIANE) وهي التي وضعت (Superimposed) على شبكة يوروفت وافتتحت رسميا في (فبراير ۱۹۸۰ م) وهناك بين (٢٥) إلى (٣٠) تجمع مضيف (Host) مترابطة مع بعضها وتقدم فيما بينها أكثر من قائمة قاعدة بيانات وأكثر من (۱٫۵۰۰) كلمة مرور[١٦] Password كما تعتبر مكتبة وزارة الزراعة البريطانية كمركز إقليمي (بريطانيا وايرلندا) لشبكة اجلينت (AGLINET) وهذه الشبكة هي نظام دولي تعاوني لتبادل الاعارات بين المكتبات الزراعية ، كما تعتبر نقطة محورية (Focal Point) للاستفسارات الناتجة عن استخدام نظام الأجريس .

هذا وقد أنشأت هيئة مكاتب الكومنولث الزراعية (CAB) .

Commonwealth Agricultural Bureaux (وهي التي تمّول جزئيا بواسطة حكومات (٢٨) دولة من دول الكومنولث وايرلندا أنشأت خدمة تعتبر إسهاما هاما لبث المعلومات الزراعية على اتساع العالم كله .. إذ تستخدم قاعدة بياناتها في إنتاج عدد (٢٥) دورية مستخلصات رئيسية كما تقدم خدمات بحث على الخط المباشر وعلى دفعات (Batch and On- Line) وتغطي (۱٫۱٥۰٫۰۰۰) استشهاد مرجعي مع مدخلات سنوية تزيد على (۱٥۰٫۰۰۰) مادة .

هذا وتغطي المدخلات حوالي (۸٥۰:) أولوية تصدر بحوالى أربعين لغة ، كما تتوفر قاعدة البيانات على هيئة نسخ كأشرطة ممغنطة وترسل إلى كل من البرازيل والولايات المتحدة واليابان وهولندا وهي متاحة للبحث على الخط المباشر من خلال شبكات (ديالوج/ وأوربت/ ودمدى) وغيرهم ,ORBIT DIALOG, DIMDI هذا وتشترك هيئة مكاتب الكومنولث الزراعية مع معهد المعلومات والتوثيق في ألمانيا ومع معهد تكنولوجيا الطعام في أمريكا ومركز التوثيق الزراعي في هولندا ، تشترك مع هذه الهيئات في تقديم خدمة معلومات دولية في مجال الغذاء (Food) حيث يوجد بالهيئة مكتب تحرير مجلة مستخلصات علوم وتكنولوجيا الطعام . (Food Science and Techrs Logy Abstracts وهي المخرج المطبوع لخدمة المعلومات ، ويتم بحث قاعدة البيانات

على الخط بواسطة ديالوج وأوربت ودمدى وغيرهم وأخير - وليس آخراً - فهناك خدمة دولية أنشأتها منظمة الفاو . (FAO) (Food and Agriculture Organi باسم اسفا (Aquatic Sciences and Fisheries Abstracts) (ASFA) Zation وتحتوى على حوالى (٦٠،٠٠٠) استشهاد مرجعي مع مخرجات سنوية تصل إلى (٢٤،٠٠٠) مادة ويمكن بحثها على الخط المباشر أيضا من خلال ديالوج ودمدى .

٣ - في مجال البيئة : (Environmental Sciences) .

وهنا يأتي نظام إنفوترا (Infoterra) وهو خدمه إحالة دولية (Referral) لمصادر المعلومات المتصلة بمشكلات البيئة ، وتشترك في هذا النظام عدد (١٠٨) دولة بما فيها الصين ، وتعمل من خلال مركز عالمي مركزه في نيروبي بكينيا . وتحاول كل دولة مشتركة في النظام أن تحدد الهيئات (داخل حدود الدولة) التي تعتبر مصادر للمعلومات البيئية ثم تثبت هذه المعلومات إلى نيروبي ثم ترسل بالأقمار الصناعية beamed by Satellite إلى المركز المحسب في جنيف وتصدر الانفوترا الدليل الدولي لمصادر المعلومات البيئية والذى يوزع على النقاط المحورية الوطنية مرتين في السنة .. ولا تنشأ الانفوترا قاعدة بيانات نظراً لوجود العديد من هذه القواعد التى تنتجها هيئات مختلفة .

٤ - في مجال النقل : (Transport) .

تتعاون الولايات المتحدة وبريطانيا مع ثماني عشرة دولة أخرى فى نظام « إكدت » (ICDET) وهو نظام تابع لمنظمة الدول الأوروبية (OECD) للتعاون الدولي في مجال توثيق اقتصاديات النقل .. والوثائق التي تجمع في الدول المختلفة تجهز بالحاسب في باريس لإعداد نظام سؤال وجواب وتوصيل الوثائق للطالبين(١٧) ويتبع منظمة الدول الأوروبية أيضا النظام الدولي لتوثيق بحوث الطرق (TRRD) وتتعاون فيه (١٩) دولة وله ثلاثة مراكز منسّقة في بريطانيا وباريس وكولون ، حيث تتعاون لبناء قاعدة بيانات بالمستخلصات باللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية وذلك بعد فرز الدوريات الكشفية والاستخلاصية والتقارير والكتب والرسالات والمعايير وبراءات الاختراع ... الخ .

ويضاف القاعدة البيانات كل سنة حوالى (١٢٫٠٠٠) تسجيلة ، هذا ويمكن الحصول على الناتج النهائي من مركز الحاسب بالاشتراك من المنظمة الأوروبية (OECD) في باريس سواء على الأشرطة أو على الكوم (COM) .

٥ – الطاقة : (Energy)

الاستخدامات السلمية لعلوم وتكنولوجيا الذرة واحد من مجالات التعاون الدولي والذى تشترك فيه أكثر من ستين دولة وهيئة دولية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فينا .. والمدخلات في الشبكة غير المركزية يتم على المستوى الوطني وذلك على هيئة مستخلصات للمواد المنشورة المتعلقة وتتسلم الهيئات الوطنية ، كمقابل لمشاركتها ، الأشرطة الممغنطة كل شهرين وهي تحت اسم (INIS Atomindex) والتي تستخدمها لخدمة البث الانتقائي للمعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي لعدد كبير من المستفيدين عن طريق الاشتراكات .

وهناك اهتمام على المستوى الدولي أيضاً داخل نطاق منظمة الدول الأوروبية بالتعرف على المصادر البديلة للطاقة وأنشأت لذلك وكالة الطاقة الدولية (IEA) وقد تأسس بنك البيانات في أمريكا عام (١٩٧٤ م) ولكنه مرتبط بالأقمار الصناعية بالمكتب الرئيسي في لندن حيث خدمة المعلومات الفنية والتي تنشىء قاعدة بيانات لإنتاج مستخلصات الفحم (Coal Abstracts) فضلاً عن القيام بالبحوث الراجعة .

٦ – التربية والتعليم (Education) :

في سبتمبر (١٩٨٠) أُنشئت شبكة معلومات جديدة ومولتها السوق الأوروبية المشتركة واسم الشبكة يوريديس (EURYDICE) وقد صممت الشبكة حتى تزود صانعي السياسة التربوية بالاجابات السريعة والكاملة لنطاق عريض من الأمور التربوية . هذا وتقوم الوحدة المركزية في بروكسل (بلجيكا) بإعداد الفهرس الموحد .. على أن يقوم كل مركز معلومات وطني

بتنسيق أنشطة مراكز المعلومات المتخصصة في الموضوعات المختلفة داخل حدوده الوطنية . ومن بين الموضوعات التي قامت الشبكة بالاهتمام بها سياسات القبول في التعليم العالي ، التعليم والتعلم في مجال اللغات الأجنبية ، والانتقال من المدرسة للعمل ، هذا والمركز البريطاني Education Policy Information Centre (EPIC) هو جزء من المؤسسة الوطنية لبحوث التعليم في بركشير (Berkshire) ويتم تحسب عملياته منذ عام (١٩٨٣) .

وهناك مركز معلومات المصادر التربوية (ERIC) وهو الذى أنشىء منذ عام (١٩٦٦ م) في الولايات المتحدة وذلك لتوصيل نتائج البحوث التربوية للممارسين والباحثين في مجال التعليم . وتكمن قوة أريك في نظامه اللامركزى ذى الست عشرة (١٦) وحدة داخل الهيئات المهنية أو الجامعات حيث يتم فرز وتكشيف واستخلاص المواد وإدخالها في قاعدة بيانات أريك المحسبة ، ومنتجات أريك تشمل البليوجرافيات ومراجعات الانتاج الفكرى وسلسلة الملخصات ، كما يصدر المركز مجلة Research in (Edcation) (RIE) للإنتاج الفكرى غير المنشور فى الدوريات ويصدر أيضاً :

Carrunt Index to Journals in Education (CIIE) وكلاً منهما يصدر شهرياً[١٨] .

هذا وقاعدة بيانات إريك متاحة على الخط المباشر (On- line) من خلال ديالوج واوربت وستيرز (Stairs) .. الخ .

٧ – الفضاء (Space) :

التطور السريع في كل من تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات عن بعد ، قد أدى إلى إنشاء عدد من شبكات الاتصال التي تتناول البيانات في كل من أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص ، وهذه الشبكات تتيح إمكانية سؤال قواعد البيانات البعيدة والتفاعل معها ..

وبعض هذه الشبكات هي نظم خاصة تقوم بوظائف محددة ، والبعض الآخر يرتبط باحتياجات بث المعلومات في حقل من حقول النشاط والمعرفة

مثل بحوث الفضاء بينما تعتبر النظم العامة هي أكثرها حداثة ويتم تشغيل النظم العامة بواسطة السلطات الحكومية للبريد والتليفون .

ومن بين النظم التي ترتبط بقطاع متخصص من النشاط شبكة ايزانت (ESANET) في أوروبا ، وهي التي تقدم البحث على الخط المباشر لمختلف فروع وكالة الفضاء الأوروبية – هذا والحاسب المضيف يوجد قرب روما أما الروابط فموجودة في بروكسل ودارشتاد ولندن ودبلن وباريس وكوبنهاجن وستوكهلم وروتردام .. ويبدو أن شبكة ايزانت نفسها سوف تمتص في الشبكة الأكبر المعروفة باسم يوررونت (EURONET) وهي التي سبقت الإشارة إليها .

٨ – الترجمة الآلية (نظام سيستران) SYSTRAN :

وهو اختصار لما يلي : (System of Automated Translation) وهو نظام أنشأه المجتمع الأوروبي للترجمة الآلية ويشمل ثمانية قواميس كل منها يحتوى على لغتين من اللغات الأوروبية الغربية ، ويستخدم لترجمة بيانات يوررونت / ديان بطريقة اختيارية .. وعلى الرغم من أن هذا النظام مصمم أساساً لخدمة مجالٍ متخصص وهو العلوم والتكنولوجيا ، إلا أنه يمكن تطويره ليشمل موضوعات غير فنية أيضاً .. والكاتب يرى أن هذا المشروع من أهم المشروعات والنظم التي يمكن أن تفيد منها المنطقة العربية ، وذلك بإدخال اللغة العربية ضمن اللغات الداخلة في هذا النظام ، ذلك لأنه لو قدر لهذا المشروع العربي النجاح فإنه يعطي قاعدة انطلاق حضارية لاستخدام اللغة العربية كلغة علوم وتكنولوجيا .

هذا وهناك أيضا شبكة (SCANNET) سكانت ، وهي شبكة توثيق ومعلومات علمية وقد وضعت أساسا بواسطة نورد فورسك (NORDFORSK) وهو المجلس الاسكندنافي للبحوث التطبيقية وتم تشغيله عام (١٩٧٦ م) بنقاط محورية في كل من كوبنهاجن وجوتبرج وهلسنكي وأوسلو وستوكهلم[١٩] .

وتهتم شبكة سكانت ببيانات الحقائق وليس مجرد البيانات البيليوجرافية

وأخيراً فنظام تيمنت الدولى (TYMNET) يشمل اليوم أضخم بيانات تحملها الشبكة إلى العالم شاملة لحوالى (٦٥٠) ستمائة وخمسون نقطة محورية (Node) ، وكل نقطة بها ميكروكمبيوتر متصلة بأكثر من (٢٢٠) مائتين وعشرين آلي مُجَمِّع ومضيف (HOST) . وتضم شبكة تيمنت أكثر من عشرين دولة خارج الولايات المتحدة .

خامساً – المكتبات المتخصصة ودخولها في الأنشطة التعاونية والشبكات :

لقد استعرضت اليس[٢٠] ماونت بعض الكتابات عن الأنشطة التعاونية والشبكات الخاصة بالمكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات وإشارت لبعض المشروعات التعاونية التي تمت منذ سنوات بعيدة ، وإن كانت بعض هذه المشروعات غير فعالة بالقدر الكافي فقد ترى الإدارة العليا في الشركات الخاصة مثلاً ، بأنه لاقيمة للتعاون مع المكتبات الأخرى التي تمتلكها شركات منافسة . ومع ذلك فتورد اليس ماونت بعض حالات التعاون في مجالات الإعارة وكذلك المشاركة في المجموعات وذلك منذ توقيع اتفاقية عام (١٨٩٥ م) بين مكتبة شيكاغو العامة ومُكتبة جن كريرار ومكتبة نيوبرى ، وذلك لتقسيم الموضوعات فيما بينها ..

أما بالنسبة للشبكات فقد أوردت نبذة عن مكتبة الطب الوطنية (NLM) ونظام ميدلاين الذى سبقت الإشارة إليه ببعض التفصيل .. فضلاً عن الدور الذى يجب أن تقوم به المكتبات المتخصصة في تطور الشبكة الوطنية للمعلومات .

ولقد كتبت الباحثة باربارا روبنسون[٢١] في هذا الموضوع بشيء من التفصيل ، وذهبت إلى أن ظهور الشبكة الوطنية هي نتيجة مباشرة لتوفر التكنولوجيا الجديدة وانخفاض التكاليف ووجود شبكات الاتصال عن بعد ، فالشبكة الوطنية تظهر إلى حيز الوجود نظراً لأن المكتبات – نتيجه لهذه التغيرات – تغيّر من الطريقة التي تقدم بها خدماتها .

وفي إحدى الدراسات القيمة عن تعاونيات المكتبات المتخصصة ودخولها في

شبكات المعلومات ، أشار مورفي[٢٢] ، إلى أن المكتبات المتخصصة تستخدم بكثرة الإعارة بين المكتبات وخدمات التصوير والقوائم الموحدة والخدمات الببليوجرافية والمرجعية والتي تقدم من خلال الشبكات والتعاونيات .. ومع ذلك فالمكتبات المتخصصة لم تدخل بكثرة في خدمات الشراء وبناء المجموعات والميكروفورم واختزان المواد تعاونيا ، على الرغم من رغبة الأمناء المتخصصين الواضحة (من الاستبيانات والمقابلات التي أجراها مورفى) في أهمية وجود مراكز المصادر والإختزان المركزية والمقاصات (Clearing houses) فضلا عن أهمية التخصص الموضوعي في عمليات التزويد .

ومعنى ذلك – فى رأى الباحث مورفى – أن السبب الذى جعل المكتبات المتخصصة تعزف عن الدخول في الشراء التعاوني وتنمية المجموعات التعاونية والفيلمية وحفظ المواد .. هو أن هذه المكتبات لم تجد السبيل متاحاً أمام هذه الخدمات .

هذا وبتحليل مستوى مشاركة المكتبات المتخصصة في الشبكات تبين أن نسبة ٢٩٪ من زبائن مركز تحسيب المكتبات على الخط المباشر (OCLC) اى حوالي (٧٥٠) عضو من المكتبات المتخصصة ، وهذا العدد لا يتضمن المكتبات العامة والجامعية والتي على مجموعات متخصصة .

أما شيك[٢٣] ، فيذهب إلى أن هناك (٣٢٫٠٠٠) مكتبة تشارك في الشبكات والتعاونيات من بينها (٨٠٠٠) ثمانية آلاف مكتبة متخصصة وذلك من بين العدد الكلي التقريبي للمكتبات المتخصصة الأمريكية وهو (١٢٠٠٠) أثنا عشر ألفا ومعنى ذلك أن حوالي (٧٠٪) من المكتبات المتخصصة الأمريكية تشترك في أنشطه تعاونيات وشبكات .

وتخلص روبنسون في مقالها السابق الإشارة إليه عن دور المكتبة المتخصصة في الشبكة الوطنية النامية ، إلى أن مؤتمر البيت الأبيض لخدمات المكتبات والمعلومات (WHCLIS) قد أصدر قراراته التي وافقت عليها الجمعية العمومية والخاصة بالشبكات .. وتنص هذه القرارات على ضرورة دخول كل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات في الشبكة الوطنية بما في ذلك مكتبات القطاعين العام والخاص .

ولقد وقفت جمعية المكتبات المتخصصة الأمريكية موقفا قويا من موضوع الشبكات ، ومن بين إسهامها الواضح في هذا المجال إعداد الكتيب الموزع على مؤتمر البيت الأبيض المذكور[٢٤] والذى يفصِّل كيفية اشتراك المكتبات المتخصصة بطريقة أكثر فعالية في الشبكة الوطنية .

أما بالنسبة لكيفية استخدام المكتبات المتخصصة للمرافق الببليوجرافية ، فقد قامت لجنة الشبكات وهي إحدى لجان جمعية المكتبات المتخصصة الأمريكية ، بمقابلات للممثلين للمرافق الببليوجرافية الأربعة الرئيسية وهي :

(OCLC/ RLIN/ UTLAS/ WLN)

وإذا كانت هذه المختصرات قد سبقت الإشارة إلى مدلولها فى الاستعراض السابق ، فإن الحروف الاستهلالية (UTLAS) تدل على University of Toronto librarg Automation Systems واستهدفت الدراسة تقييم أنشطة هذه المرافق في المجالات التي تهم أمناء المكتبات المتخصصة حتى يمكن اختيار أكثرها صلاحية لها ..

وقد أشارت اللجنة إلى أن المكتبات المتخصصة مقبولة في عضوية كل من (OCIC) وكذلك (WLN) أما عن (UTLAS) فهي تقبل المكتبات المتخصصة أيضا ، ولكنها تعتبر جميع المستفيدين زبائن أو مشتركين بدلاً من كونهم أعضاء .

أما بالنسبة للمرفق (RLIN) فقد كان يحصر عضويته الكاملة في المكتبات الجامعية ، ولكنه يمنح أيضا عددا من العضويات المشاركة للمكتبات المتخصصة التي تستوفي مجموعاتها المتطلبات المعيارية لجماعة مكتبات البحوث . وعلى كل حال فعدد المكتبات المتخصصة حسب هذه الدراسة والتي تستخدم المرافق الأربعة هي كما يلي حتى تاريخ انتهاء الدراسة وهو فبراير (١٩٨٠ م) .

OCLC = 617

RLIN = 72

UTLAS = 15

WLN = 1

ويلاحظ أن مرفق (OCIC) هو المرفق الوحيد الذى لا يقدم خدمة بحث موضوعي على الخط المباشر ، ومع ذلك فالمكتبات المتخصصة تعالج غالبا مواد غير الكتب مثل الخرائط والنوت الموسيقية والمخطوطات والمسجلات ، وبالتالى فالمكتبات المتخصصة تستخدم كلا من OCLC/ UTLAS وهى مرافق تقدم تغطية كاملة لفهرسة المواد غيرالكتب بينما تغطى كل من RLIN/ WLN هذه المواد بطريقة محدودة(٢٥) .

سادساً - خدمات الشبكات ومزاياها :

تستطيع الشبكات أن تقدم عددا من الخدمات الهامة للمكتبات ، وتتراوح هذه الخدمات من التوزيع الإقليمى - أو على اتساع الدولة - لنظم الفهرسة بالمشاركة إلى خدمات متطورة في البحث على الخط المباشر في مراصد البيانات لاسترجاع المعلومات وحتى تقديم خدمات التوصيل الوثائق نفسها .

وهذه الشبكات المحسبة أى التي تستخدم الحاسب الآلي ، لها قدرة تقديم استرجاع المعلومات أو خدمات. الفهرسة بالمشاركة ، مهما كان حجم هذه الشبكة ، وإذا كان التوفير والاقتصاد ، يتم كلما كبر حجم الشبكة ، فإن خدمة توصيل الوثائق ، تتم بنجاح في الشبكات الصغيرة ، ذلك لأن العامل الجغرافي (أى المساحة الصغيرة) يعتبر أحد العوامل التي تعمل على نجاح هذا النوع من الخدمة .

والافتراض الذى على أساسه تدخل المكتبات في الشبكات ، هو إمكانية تخفيض النفقات عن طريق اقتصاديات الإنتاج والتوزيع الكبير ، كما تفتح الشبكات للمكتبات طريق المشاركة في المصادر عن طريق الإدارة الناجحة للشبكة ، وبمعنى آخر فإن المكتبة التى تشترك في الشبكة تحصل على خدمات أقل تكلفة من تلك التي تحصل عليها مكتبة أخرى لا تشترك في الشبكة ، فالفرق يذهب عادة للمتعهدين أو بائعي المعلومات (VENDORS) .

هذا وتقدم الشبكات أكثر من مجرد التوفير في النفقات للمشاركين فيها ، فالشبكات توفر القيادة في تحقيق أهداف المكتبات ومراكز المعلومات المشاركة ، وبالتالي فالشبكات تعتبر ساحة يناقش فيها الأعضاء مشاكلهم المكتبية ووضع استراتيجيتهم المشتركة لحل المشاكل .

إن عدد الشبكات الببليوجرافية التي تدخل ضمن النماذج المشار إليها مسبقاً . قد زادت في عددها بدرجة كبيرة على جميع المستويات وبمختلف المنتجات والخدمات ، ولعل مركز الفهرس المحسب للمكتبات في أوهايو هو مثال واضح للنجاح فهي تتعاقد مع أكثر من عشرين شبكة أخرى من نوع مراكز الخدمة الببليوجرافية ، أما متعهدى وبائعي مراصد البيانات التجارية مثل خدمات استرجاع لوكهيد **(Lockhead)** وكذلك خدمات البحث **(SDC)** **(System Develapment Corporation)** وخدمات الاسترجاع الببليوجرافية ، فهذه أيضاً يمكن أن تعتبر شبكات ببليوجرافية تقدم الخدمات والمزايا السابقة .

وهناك من الباحثين من يتنبأ للشبكات بإحداث تغييرات مستمرة في اتجاهات المستفيدين نحو المعلومات .. أى أن الشبكات لا تؤدى إلى مجرد زيادة في المزايا الاقتصادية وتوفير النفقات وزيادة كفاءة الوصول للمعلومات . ويذهب شارلز ميدو[٢٦] إلى أننا نعيش الآن ثورة معلومات شبيهة في قوتها بتلك الثورة التي صاحبت الطباعة المتحركة والتليفون وكلما حدث تغير رئيسي في أى مكان من النظام الاتصالي ، فإن جميع الروابط والنقاط المحورية ستتأثر بالضرورة .. فعلاقة المستفيدين بجميع أشكال المعلومات وبالأشخاص والأحداث التي تشكلها ، تتغير بصفة مستمرة بالتغييرات التي تحدث في الشبكات وهذه تغير المستفيدين أكثر وأكثر .... وهكذا .

سابعا – عناصر نجاح الشبكات ومبررات استمرارها من وجهة نظر المستفيدين[٢٧] :

١ – سهولة الوصول إليها :

ينبغي قبل استخدام الشبكة أن يتم فهم العديد من الترتيبات الإدارية

وتعلمها وهناك أدلة عديدة للمستفيدين توضح لهم خطوات الاستخدام ، إن تحسين انتظامات وبساطة النماذج (FORMATS) ومعياريتها تؤدى إلى سهولة الوصول إلى الشبكة .

٢ - سهولة الاستخدام والتشغيل :

يجب أن تكون الرسالات بين النظام والمستفيد منه واضحة أى أنها يجب أن تبين المطلوب بدقة ، كما يجب توثيق وحفظ طلبات المستفيدين وذلك حتى يمكن الرجوع إليها بسهولة .

٣ - نقطة واحدة للاتصال :

من المرغوب فيه أن يكون هناك نقطة واحدة للاتصال وذلك لتسهيل الوصول السريع والتشغيل المرضي وعند هذه النقطة يقوم المستفيد بالترتيبات اللازمة للخدمات وكذلك الحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بأشكال هذه الخدمات وأسعارها فضلا عن حصوله على المشورة عن كيفية حل المشكلات التشغيلية وغيرها من التفاصيل .

٤ - المصطلحات : (Terminology)

لقد كان لظهور التكنولوجيا الحديثة للشبكات أثره في إدخال مصطلحات تكنولوجية على مصطلحات المكتبات ، هذا وتعكس المصطلحات الجديدة الخاصة بتحديد وقياس النظم وإدارتها اختلافات عديدة عن تلك التي سبق استخدامها ، أى أن هذه المصطلحات الجديدة تسبب نوعا من الحيرة والغموض لدى المستفيد .

٥ - معاونة المستفيد :

هناك أشكال عديدة من المعونة التي يحتاجها المستفيد فهناك بعض

المعلومات التي يمكن أن تبث على الخط (On- Line) بمجرد أن يطلبها المستفيد ، وهناك أشكال عديدة أخرى من المعلومات لابد عند تناولها من عملية الحوار بين المستفيد والنظام وذلك مثل الاعلانات عن المنتجات الجديدة والتغيرات في النظام والتقارير الخاصة بظروف التشغيل وهذه كلها تحتاج إلى نوع من التدريب للمستفيدين .

٦ – الاستشارات :

يتم إهمال الاتصالات الإنسانية عادة عند تصميم نظم المعلومات الآلية ، ومع ذلك فهناك حاجة كبيرة للاهتمام بالنواحي الانسانية الفكرية الخاصة بالمستفيدين المحتملين وبالتالي فالمعونة الشخصية القادرة قد يتطلبها المستفيد للتعرف والملاءمة مع البرامج الجديدة ، ولما كانت الاستشارة بطبيعتها هي عملية اتصال إنساني فمن الأفضل أن يتم مباشرة بين شخص وآخر وإن كانت ترتيبات الخط الساخن (Hot- Line) مفيدة في حالة البعد الجغرافي .

٧ – التدريب :

هناك حاجة للاحاطة والتدريب في فترات دورية لجميع القطاعات في المؤسسات المشتركة في الشبكة ، وهذا التدريب قد يتروواح بين الاحاطة المركزة عن أهداف الشبكة ووصفها أو المشكلات الحالية التي يواجهها مديرو المكتبات ومراكز المعلومات ، كما قد يصل هذا التدريب إلى المقررات الدراسية الخاصة بجوانب التشغيل وإجراءاته ، ولابد من اختيار التوقيت المناسب حتى يكون هذا التدريب ضمن عملية التخطيط الكلية لإدخال الخدمات أو تطويرها .

٨ – التوثيق :

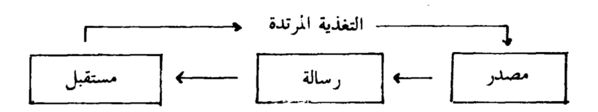
التوثيق مطلوب في أشكاله المختلفة بالنسبة للتكوينات الآلية للحاسبات (Hard ware) والتكوينات الفكرية (Software) أى البرامج وكذلك بالنسبة لإجراءات خدمات النظام وتختلف الوثائق وعمليات التوثيق في درجة تفصيلها أى أنها تترواح بين السياسة العامة للشبكة إلى التفصيلات الخاصة بطرق

الوصول إلى الشبكة والإجراءات المختلفة والكلمات الضرورية لدخول الحاسب (كلمة السر Pass wad) فضلاً عن الإجراءات التي تتبع في حالة الطوارىء .

٩ - تصميم الأجهزة :

معرفة المستفيدين.بهذا التصميم يؤدى إلى نظام يتميز بكفاءة الإفادة المناسبة خصوصا وهو يعتمد على التفاعل مع المستفيدين (Interactive) ، إن تطوير النهايات الطرفية الرخيصة سيؤدى إلى التطبيقات السريعة في المكتبات .

١٠ - التغذية المرتدة للمستفيدين (User Feed back) :



إن الإمكانية التفاعلية خصوصا في البحث على الخط المباشر قد أعطى المستفيد إمكانيات أكبر للتأثير على عملية معالجة المعلومات ، وهذا الاتصال بين المستفيدين والنظام له فوائد قيّمة للمديرين وذلك من أجل تحسين الأداء والخدمة وهذه التغذية المرتدة ، يمكن الحصول عليها أيضاً كجزء من عملية الاستشارة التي سبقت الإشارة إليها .

١١ - التحكم في المعلومات :

يحتاج المستفيدون إلى بعض الإجراءات الخاصة بحماية ملفاتهم ، وذلك لحصرها في استخداماتهم الخاصة بهم أو استخدامات من يفوضونه لذلك وهناك العديد من نظم أدارة البيانات التي توفر للمستفيدين تحقيق هذا الغرض ، ومع ذلك فليست جميع النظم مرنة بدرجة كافية حتي تسمح باستيعاب جميع رغبات المستفيدين .

١٢ - الشبكة الموثوق بها :

يجب أن تسير الشبكة الوطنية طبقا لخطة دقيقة وأن تكون نظم الحاسبات الآلية متاحة تبعاً لهذه الخطة ، إن اكتساب ثقة المستفيدين في الشبكة يعتبر أمراً هاماً في استمراريتها ، كما أن ثبات نظام الشبكة يعتبر عاملا آخر مكملاً للأول والثبات هنا يعني أن خصائص النظام ستظل واحدة دون تغيير .

١٣ - نوعية المنتجات :

لقد أصبح التحكم في نوعية التكوينات الآلية (الحاسبات) فرعا متخصصا في علم المعلومات وأحرز هذا الفرع تقدما كبيرا عبر السنين وبالمقارنة فإن التحكم في نوعية التكوينات الفكرية أو التنظيمية (البرامج) مازال في مرحلة التطور ، وفي الشبكة الوطنية لابد من وجود الإجراءات الرسمية اللازمة لتصنيف عيوب البرامج والإبلاغ عنها وتقييمها وتصحيح أخطائها .

١٤ - استمرارية الشبكة :

يجب أن تنظم الشبكة بحيث يمكن تخطيط مكوناتها المختلفة والإضافة والإضافة إليها في أوقات متباينة تبعاً لمتطلبات النمو فالآلات القديمة يمكن أن تحال اليها أعمال أخرى بينما تحتل الآلات الجديدة مكانها . أى أنه عند زيادة الطلب على الخدمة يمكن أن تظل الآلات القديمة والجديدة في عمليات التشغيل على أن يتم التبديل للآلات دون إزعاج للمستفيدين ، فضلا عن أن الخطة ينبغي أن تأخذ في حسابها عند استبعاد أو إضافة أى أجهزة أو مميزات جديدة للنظام عدم إزعاج المستفيدين .

وأخيراً فالتخلص من أى نقطة محورية (Node) لأى مستفيد لا ينبغي أن يؤثر على باقي الشبكة وذلك بالنسبة للعمليات التي يتم على النقاط المحورية الأخرى .

وأخيراً فيجب أن توفر الإجراءات التنظيمية والمالية إمكانية مواجهة انخفاض الدخل مع توفير إجراءات تعويضية لاستمرار الخدمة .

١٥ - معايير الأداء بالنسبة للشبكة :

ليس هناك مفاهيم عامة معترف بها بالنسبة لأداء الشبكات وإن كان ذلك يمكن أن يتم بالمستقبل . أى أنه لابد من توفير معايير لوصف العمليات والأداء ولقياس والنظام وتقييمه وذلك للوصول إلى تشغيل ناجح - وبعد .. فقد تناولت هذه الدارسة مفهوم الشبكات واستخداماتها المختلفة وعناصر نجاحها .. مع التركيز على شبكات المعلومات المعتمدة على الموضوعات المتخصصة فضلا عن دور المكتبات المتخصصة في الشبكات والتعاونيات ، وإذا كانت الدراسة قد أشارت إلى نماذج الشبكات الواضحة في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، فما زالت الشبكات الوطنية أو الإقليمية العربية في دور النمو على الرغم من توفر ضرورات ومقومات إنشائها وتطورها[٢٨] .

المصـــادر

1) Price, Derek J-De solla. Networkers of Scientific Papers. **Science,** 149(30 July 1965), P. 510

2) Meadow, Chaules T. Networks and distributed Information Services. **Journal of the American Society for Information Science,** V. 37 (No. 6, 1986), P. 405

3) Swank, Raynard C. «Interlibrary Cooperation, Inter Library Communications and Information Network:
Explanation and Definitions» In Joseph Beker, ed., **Interlibrary Communication and Information Networks** ALA, 1972.

4) Simpson, Donald B. Bibliographic Networks. **In: ALA WorldEncyclopedia of Library and Information Services** Chicago. A. L. A. 1980. P. 80

5) Meadow, Charles T. **op. cit. P. 406.**

6)Garland, D. Introducing the Bernauli Box. **Popular Computing,** 3 (7). May 1984, P.P. 146- 7.

7) Ovehage, Carl E. Information Networks In: **Annual Review of Information Science and Technology** Vol. 4, 1969, p.p. 340- 377

8) Marron, Harvey. ERIC... A National Natwork to disseminateeducational Information. **Special Libraries** V. 59 (Dec; 1968) 775- 782.

(٩) **هشام عبدالله عباس** : شبكات المكتبات وتطور خدمات ونظم المعلومات في العالم . **عالم الكتب** ، الرياض ، مج ٥ ، ع ٤ (يناير ١٩٨٥) ٦٥١ — ٦٦٥

10) Bunch, Stere R. and Alsbeng, P. A. Computer- Communication

Network **In: Annual Review of Information Science and Tecnology.** V. 12, 1977, 1977, p.p. 183- 215

- Henry W. M. and Others **On - Line Searching: An Introdu- Ction,** London, Butterworth, 1980, 209, P.

11) Baumgartner, Kurt O., Packet Switching Networks: World- Wide Access to Corporate Data Files. **Special Libraries** Winter, 1988, 9- 14.

12) Commission of the European Communities. ARTEMIS: A System for document digitalization and teletransmission. Report by Arthur D. Little April, 1980, 109 PP. Simpson, D.B. op. cit.

13) Simpson, D.B. op. cit, P. 81.

14) Burkett, J. Library and Information Network In: **Handbook of Special Librarianship and Information Work,** edited by: L. J. Anthony. 5 th. ed. London, ASLIB, 1982, P. 396.

15) Judy, J. R. and Todeschini, C. INIS and AGRIS- their use and Potential in Developing Countries **IAEA Bulletin,** No. 12 Parts 2/3, June 1979. P. 41-54

16) Euronet/ DIANE **Directory 1981: Information for Europe,**Luxembourg, Commission of the European Communities, 1981.

17) Burkett, J. **Library and Information Networks in the United Kingdom** London, ASLIB, 1979, 261 P.

18) Simmons, R.M.A. **Library User's Guide to ERIC,** rev. ed. New York, ERIC Clearing house on Information Resources, 1978, 35P.

19) Abrahamsson, S. The Scandinavian I. and D. CommunicationsNetwork. **International Forum on Information and Documentation,** Vol. 4. No. 4. 1979. P.P. 16- 19.

(٢٠) مانت ، اليس . **المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات** . ترجمة على سليمان الصوينع ومراجعة عباس صالح طاشكندى . الرياض ، معهد الإدارة العامة ، ١٩٨٣ ، ٢٣١ - ٢٣٩ .

21) Robinson, Barbara M. the Role of Special Libraries in the Emerging National Network. **Special Libraries,** January 1981, P.P. 8- 17

22) Murphy, Marcy. Networking Practices and Priorities of Special and Academic librarians: A Comparison. University of Illinois, Graduate School of library Science, Occassional papers 126:23 (Dec, 1976).

23) Robinson, Barbara, **op. cit,** p.11

24) Special libraries Association / Issues for Delegate consideration: **White House Conference on library and Information Services.** New York, H.W. Wilson Co., 1979.

25) Webster, James K. Comparing the bibliographic utilities for special libraries. **Special libraries,** December 1980, P.P. 519 — 522.

26) Meadow, Charles T., **op. cit,** p. 408.

27) Simpon, Donald B., **op. cit,** P.P. 82 — 83.

(٢٨) انظر الشبكة العربية المراجع التالية على سبيل المثال لا الحصر :

• **أحمد بدر . التنظيم الوطنى للمعلومات : دراسة فى تخطيط وادارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية** . الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٨ ، ٣٣٥ ص

• **جاسم محمد جرجيس ، ونعميه حسن رزوق** . شبكات المعلومات فى الدول النامية . **عالم الكتب** ، الرياض ، مج ٧ ، ع ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٦ - ١٥٧

• **أحمد حسن مكاوى** ، شبكة المعلومات الصناعية العربية : حاضرها ومستقبلها **المجلة العربية للمعلومات** ، تونس ، مج ٤ ، ع ٢ ، ١٩٨٣ .

• **أحمد العزبى** . الشبكة العربية للمعلومات : نظرة نحو مستقبل أفضل . **المجلة العربية للمعلومات ، تونس** ، مج ٨ ، ع ١ ، ١٩٨٧ ، ص ٤٣ - ٧٦

من تاريخ الببليوجرافيا

الدكتور : فوزية مصطفى عثمان
أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد
جامعة قطر

ملخص :

تتناول دراسة الببليوجرافيا وتاريخها منذ أقدم العصور ، وعند العرب والمسلمين فى عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية بدءاً بابن النديم وفهرسه حتى سركيس وعمله معجم المطبوعات العربية والمعربة . ثم تتناول الدراسة تطور الببليوجرافيا فى أوربا خلال العصر الوسيط . وتنتقل إلى الببليوجرافيا وعصر الطباعة ، وملامح الفكر الببليوجرافى فى عصر النهضة ثم فى عصر التنوير إلى أن تصل إلى الطابع الجديد للببليوجرافيا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

الببليوجرافيا .. فى الفكر البشرى منذ أقدم العصور Ancient Ages :

اقترن ازدهار الحضارات فى العالم القديم ــ شرقه وغربه ــ بمعرفة الإنسان للكتابة ؛ وعلى مر القرون تعددت الوسائل والأدوات التى يستخدمها فى تسجيل أحداثه وأفكاره ومعتقداته ؛ وتمثلت تلك الوسائل قديما فى الحجارة ولاسيما على جدران المعابد والقصور ، كما تمثلت فى العظام والجلود وأوراق

البردى . ولقد اهتمت الأمم والشعوب فى ذلك العالم القديم بحفظ تراثها فكانت المكتبات تضم الكثير من الألواح الطينية أو الصلصالية واللفائف التى تحوى تأريخاً لأحداث هامة ، أو وصفا معينا لمناسبة وطنية أو دينية أو عسكرية ، أو تعبيراً عن رأى أو عقيدة معينة ، هذا إلى جانب الكثير من القصص والأشعار والصور التى تعبر عن حياة تلك الشعوب وتاريخها وعاداتها وتقاليدها ومعتقداتها .

والدراسة التى نحن بصددها لاتسمح لنا بالإسهاب فى الكتابة عن تلك المكتبات القديمة من حيث تاريخها ومقتنياتها وإدارتها وتنظيمها ، ولكن مانود توضيحه من خلال الحديث عن بعض نماذج من تلك المكتبات فى بعض بلدان العالم القديم وعن بعض المشاهير الذين كان لهم تاريخ بالنسبة للكتب والمكتبات هو أنه على الرغم من عدم معرفة الشعوب القديمة بالببليوجرافيا كعلم أو فن له قواعده وأصوله كما هو معروف لنا فى الوقت الحاضر ، فإن كثيراً ممن قاموا بالإشراف على تلك المكتبات أو عملوا فيها كانوا يمارسون بالفطرة أعمالهم محاولين تصنيف محتويات تلك المكتبات بالشكل الذى يسهل عليهم وعلى المترددين عليها الوصول إلى مايريدونه من مختلف فروع المعرفة ... وقد لانبالغ إذا قلنا أن عمليات إعداد القوائم وممارسة الحصر الفكرى — فى شكله البدائى — قد بدأت منذ أقدم العصور ، وهى إنجازات تساير فى مضمونها ماتعنيه كلمة ببليوجرافيا .

لقد كشفت الحفريات فى ضواحى مدينة نينوى Ninive بمملكة آشور القديمة عن مجموعة ضخمة من الألواح الطينية الخاصة بمكتبة الملك آشور بانيبال Ashurbanipall(*) ، الذى اهتم منذ إعتلائه للعرش بجمع تراث بابل وآشور فى مختلف فروع المعرفة والثقافة ، فضمت تلك المكتبة نحو ٢٢٫٠٠٠ لوحا ، إحتوى بعضها على كثير من الوثائق التى ترجع إلى القرن السابع قبل الميلاد [1] . ولقد كتبت تلك الألواح باللغة السومرية حيث سجلت أدب الآشوريين وتاريخهم وحروبهم ووثائقهم الرسمية ومراسيمهم الملكية . وتؤكد

* يشير بعض المؤرخين إلى أن تلك المكتبة قد أنشأها الجد الأكبر للملك آشور بانيبال .

الأبحاث التى أجريت على تلك المكتبة أن ألواحها قد صنفت تحت رؤوس موضوعات هى التاريخ والقانون والعلوم والسحر والعقائد والأساطير ، وأنها كانت مفهرسة فى فهرس عام بل وربما فى فهرس مصنف أيضاً [٢] . ولقد كشفت الحضريات الأركيولوجية أن فهرس هذه المكتبة كان يشبه دليل مطبعه Press guide أو قائمة رف Shelf list وهو عبارة عن ألواح tablets سجل عليها معلومات ببليوجرافية تصف محتوياتها مثل عنوان الكتاب (أحياناً مع كلمات افتتاحية) ، عدد الألواح ، عدد السطور ، التقسيمات الفرعية البارزة ، المكان أو رمز التصنيف . ولقد استخدمت نفس الطريقة فى تسجيل قائمة كتب عثر عليها محفورة على حائط بمنطقة ادفو Edfu ويرجع تاريخها إلى عام مابين ٢٠٠ ـــ ٣٠٠ ق . م .[٣] .

وفى مصر القديمة كانت مكتبة الاسكندرية ، التى تم تأسيسها فى بداية حكم البطالمة الإغريق (فى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد) تضم ثروة فكرية وعملا مكتبياً منظما أكثر مما وجد فى غيرها من المكتبات الدينية الصغيرة الملحقة بالهياكل والمعابد الفرعونية القديمة ؛ وقد أخذت تلك المكتبة فى الإزدهار منذ عام ٢٨٥ ق . م . حيث كانت مركزا للبحث العلمى ، وكانت تهتم بجمع التراث الإغريقى وتنظيمه ونشره ، ويذكر ستوكس Stokes نقلا عن ستيفن جيزلى Stephen Gaselee إن أمناء مكتبة الأسكندرية كانوا ببليوجرافيون بالدرجة الأولى ، وكان النشاط البيليوجرافى من أهم مسئولياتهم . وتؤكد الحقائق أن بناء المجموعات وإعداد الفهرس كانتا فى ذلك الوقت من الوظائف الببليوجرافية التى اتسمت بدرجة عالية من التقدم والإزدهار[٤] ؛ فلقد كان لتلك المكتبة فهرس ضخم أعده كاليماكوس[٥] Callimachus عام ٢٥٠ ق . م . فى شكل ألواح Pinakes ، ومع ذلك فهناك ظلال من الشك فى ما إذا كان ذلك فهرساً حقيقياً لمكتبة الأسكندرية أم مجرد ببليوجرافية أعدها هذا المفهرس الأول المشهور . ويعتقد نورس Norris أن هيرميبوس Hermippus مساعد كاليماكوس قد يكون هو الذى أعد الفهرس فى عام ٢٢٠ ق . م . فقد وصف

* ولد فى عام ٢٤٠ ق . م . وتوفى فى عام ٣١٠ ق . م . وكان شاعرا أديبا عالما فذا ذا ثقافة واسعة . تلقى تعليمه فى أثينا وبدأ حياته العملية معلما بالاسكندرية ثم انخرط فى عمله بمكتبة الاسكندرية .

بأن فهرس مصنف فى ١٢٠ كتاب ، وأن أول من استخدم اللفظ Pinakes — ومفردها Panax — هم الإغريق ، وهو بذلك يشير إلى الألواح الطينية التى كانت توضع أعلى منسخ المكتبة بحيث كانت تستخدم كدليل لمحتوياتها ، وقد عرف فيما بعد بالفهرس ؛ وكان العنوان الحقيقي له هو : «Tables of thase who were autstanding in every phase of culture and their writings- in 120 books.» .

« ألواح (فهرس) لهؤلاء البارزين فى كل جوانب الثقافة وكتاباتهم — فى ١٢٠ كتاب » . كما عثر على ببليوجرافية حافلة newsy bibliography بأعمال هذه الفترة الزمنية ، تشتمل على معلومات أقرب ماتكون إلى العمل الببليوجرافى منها إلى الكتالوج ؛ مثل عدد أسطر النص ، وأيضاً الكلمات الإستهلالية للعمل ، كما قسمت المداخل entries إلى أقسام فرعية فى ترتيب معين ، إما بحسب المؤلف أو بحسب الترتيب الزمنى Chronological order[٥] .

وتعد مكتبة برجاموس Pergamos من أعظم وأشهر المكتبات فى العصور القديمة بعد مكتبة الاسكندرية ؛ وهى التى أنشأها الملك أتالوس الأول Attalus 1 (٢٦٩ — ١٩٧ ق . م) بآسيا الصغرى فى شرق البحر المتوسط ، وذلك بعد مرور نحو قرن من تأسيس مكتبة الاسكندرية فى مصر . ولقد ازدهرت تلك المكتبة خلال القرن الثانى قبل الميلاد ، بل وصارت تنافس مكتبة الاسكندرية فى مقتنياتها وتنظيمها وإدارتها وماتقدمه للبشرية من تراث . ومايهمنا فى هذا البحث بالنسبة للعمل الببليوجرافى الإشارة إلى ذلك التنسيق بين المكتبتين فى هذا المجال ، فكانت مكتبة الاسكندرية تختص بالشعر والأعمال المسرحية بينما كانت مكتبة برجاموس تختص بالنثر والفنون الجميلة[٦] .

ولقد اهتم الرومان منذ تأسيس امبراطوريتهم القديمة بتأسيس المكتبات الخاصة والعامة سواء فى روما أو فى البلاد التى فتحوها ، وذلك على نهج المكتبات الاغريقية ، حافظين للحضارة الاغريقية تراثها . ولكن على الرغم من

التوسع فى إنشاء تلك المكتبات ، فإنها لم تبلغ مابلغته المكتبات الاغريقية من أهمية لسببين رئيسيين أولهما أن تلك المكتبات الرومانية لم ترتبط بمؤسسات تعليمية أو بعلماء بارزين من أصحاب الفكر والفلسفة ، كما كان الحال فى المكتبات الاغريقية ، كمكتبة الاسكندرية وغيرها ؛ والسبب الثانى أن تلك المكتبات الرومانية لم تقم بأى دور لتجميع وتحقيق التراث الرومانى ، وهى أيضاً لم تهتم بإعداد الفهارس أو القوائم التى تحفظ لذلك التراث مقوماته ومصادره أو حتى التعريف به كما فعلت مكتبة الاسكندرية مثلا(٧) . لقد كانت نزعة اقتناء الكتب أمرا شائعا بين الارستقراطيين والقادة الرومانيين حتى أن كثيراً من هؤلاء القادة كان يأتى بالكتب اليونانية ضمن مايأتى به من أسلاب للاحتفاظ بها فى مكتباتهم الخاصة بقصورهم ، حيث كانت المكتبة تعد مظهراً أساسياً من مظاهر الثراء والعظمة وإن لم يستفاد من محتوياتها . وكانت بعض تلك المكتبات الخاصة على مابين ٣٠٫٠٠٠ ، ٦٠٫٠٠٠ لفافة (كتاب) . وإلى جانب المكتبات الخاصة كانت هناك الكثير من المكتبات العامة ، إذ يكاد لاتخلو إحدى المدن الكبيرة فى أرجاء الامبراطورية الشاسعة من وجود مكتبة عامة بها . لقد كانت لفافات الكتب التى تحمل بطاقات بعناوينها تحفظ فى عيون حوافظ خشبية غالبا ماكانت تودع فى طاقات بحائط قاعة المكتبة ؛ أما بالنسبة للفهارس ونظام ترتيب وتصنيف المكتب بتلك المكتبات فهو أمر يصعب البت فيه لقلة ماعثر عليه من سجلات تلك المكتبات ووثائقها .. ومع ذلك ــ وعلى ضوء ماعثر عليه من آثار رومانية ومخلفات بعض تلك المكتبات وماتشير إليه بعض الوثائق القديمة ــ فإنه يمكن القول بأن كثيراً من الأباطرة الرومان اهتموا بتأسيس المكتبات العامة ، حيث كانت كل منهم تضم قسمين رئيسيين بمقتنياتها أحدهما يونانى والآخر رومانى ؛ ويبدو أن تلك المكتبات كانت متأثرة فى تنظيمها وإلى حد كبير بما كانت عليه المكتبات الاغريقية(٨) .

أما بالنسبة لقوائم الكتب فى القرون الأولى من الميلاد فلقد أصبحت الحاجة ماسة إليها كنتيجة لتضخم إعداد الكتب فى الموضوعات المختلفة ... ففى القرن الثانى الميلادى أعد العالم الطبيب جالين Galen قائمه بعنوان « كتاب عن كتبى » «De propriis Libris Liber» ، جمع فيها وصفا لكتاباته فى ترتيب

موضوعى . كذلك نجد فى العقد الأخير من القرن الرابع الميلادى كتابا بعنوان « أشهر الكنسيين » . De Viris Illustribus كتبه القديس جيروم St. Gerome المتوفى فى عام ٤٢٠ ميلادية ، وقد تناول فيه تاريخ وحياة المشاهير من رجال الدين ، ثم قام بتذييل تراجمهم بقوائم خاصة تشير إلى مؤلفات كل منهم . ولقد ذيل بيد Bede ــ وهو من أشهر رجال الكنيسة الانجليزية فى عصره ــ كتابه عن التاريخ الكنسى للشعب الإنجليزى Ecclesiastical History of the English people بنبذة عن تاريخ حياته مع قائمة بمؤلفاته(٩) .

الرؤية الببليوجرافية .. فى كتب التراث العربى والإسلامى :

بدأ الاهتمام بإعداد قوائم الكتب عند العرب والمسلمين منذ القرون الأولى من تاريخ الدولة الإسلامية ، وكان لهم شرف السبق على غيرهم من الأمم فى هذا المجال منذ ذلك الوقت المبكر من العصور الوسطى ؛ ويرجع ذلك إلى إقبالهم على العلم وتشجيع الخلفاء والأمراء والولاة للعلماء والدارسين ، مما أدى إلى رواج حركة التأليف والترجمة وازدهار المراكز الثقافية والعلمية فى مختلف البلدان الإسلامية .. وكان قد صحب ذلك الازدهار العلمى انتشار استخدام الورق (*)واتساع عمل الوراقة ، ففى بغداد مثلا وخلال القرن التاسع الميلادى كانت هناك سوقا كبيرة للوراقين بها أكثر من مائة حانوت للوراقة ، وكانت تلك الحوانيت بمثابة خزائن أو مكتبات تضم العديد من المؤلفات وكتب التراث التى كان الوراقون يقومون بنسخها ، حتى أننا نجد العشرات من النسخ المخطوطة للكتاب الواحد فى حانوت واحد .

ولم تقتصر مهمة الوراقين على نسخ المؤلفات والكتب المترجمة فحسب ، وإنما شملت أيضاً تصنيفها وتبويبها ووصفها وإعداد القوائم التى تعرف بها ، بل وكان منهم من يقوم بتحقيقها وتحليلها ونقدها . وقد كانت الوراقة مهنة سائدة

* بدأت صناعة واستخدام الورق فى الكتابة بالصين منذ بداية القرن الثانى الميلادى ، ومن الصين انتقلت صناعته إلى الهند . وقد عرف العرب الورق بعد أن امتدت فتوحاتهم إلى سمرقند عام ٧٥١ ميلادية فنقلوا صناعته إلى بغداد فى عهد الخليفة هارون الرشيد فى أواخر القرن الثامن الميلادى ، وسرعان ماشاع استخدامه فى الشام ومصر ثم فى بلاد المغرب والأندلس .

ورائجة فى البلدان العربية والإسلامية منذ القرن العاشر الميلادى ، وكانت تعنى انتساخ الكتب وتصميمها وتجليدها والتجارة فيها ، وكانت تقوم مقام الطباعة فى عصرنا الحاضر . إن عملية إعداد القوائم التى شملت كتب التراث العربى والإسلامى قد برزت وعظمت فى وقت مبكر سبق عصر الطباعة بعدة قرون ، وأن المسلمين قد تنبهوا إلى أهمية الفهارس لخدمة العلم والعلماء قبل غيرهم من الشعوب والأمم . وفى هذه الدراسة سوف نتناول بالعرض الموجز بعض نماذج من الببليوجرافيات الشاملة التى قدمها لنا صفوة من العلماء فى أزمنة مختلفة عبر تاريخنا العربى الإسلامى لنؤكد اهتمام العرب والمسلمين بهذا العلم الهام منذ زمن بعيد ، ويعتبر كتاب « الفهرست » لأبى الفرج محمد بن اسحق بن النديم(*) المتوفى عام ٣٨٥ هـ / ٩٩٥م من أهم وأقدم الببليوجرافيات التى عرفها العالم عن تراث العرب والمسلمين . ولقد أعد ابن النديم كتابه ليكون « فهرساً » أو ببليوجرافية شاملة تسجل الكتب العربية المنقولة من جميع الأمم المختلفة والمؤلفة فى جميع أنواع العلوم ــ الدين ، الفلسفة ، التاريخ ، الأدب ... وقد عنى ابن النديم لوصف تلك الكتب وذكر مترجميها أو مؤلفيها مع نبذة عن تاريخ حياتهم وتحديد تواريخ وفاتهم ؛ فالكتاب بهذا يعتبر أشمل وأجمع وثيقة لإحصاء ماألفه العرب أو ترجموه حتى القرن الرابع الهجرى ، كما أنه يعكس ماوصل إليه المسلمون فى حياتهم العقلية والعلمية فى ذلك العصر .

ولولا هذا الكتاب لضاعت أسماء تلك الكتب وأوصافها ، كما ضاعت هى نفسها نتيجة النكبات المختلفة التى توالت على الدولة الإسلامية والتى كان أخطرها غزو التيار لبغداد . ويحتوى هذا الكتاب على عشرة مقالات : المقالة الأولى ، وهى ثلاثة فنون تحدث فيها عن علم الخط والكتابة وأدواتها والديانات وعلوم القرآن ؛ والمقالة الثانية وهى ثلاثة فنون فى النحويين واللغويين ؛ والمقالة الثالثة وهى ثلاثة فنون فى الأخبار والآداب والسير والأنساب ؛ والمقالة الرابعة

* ذكرت بعض الكتب أن ابن النديم كان وراقا ، ووصفه البعض بأنه كان كاتباً . وكلا الحرفتان ــ الوراق والكتابة ــ ساعدت ابن النديم فى الاطلاع على كل ماألف باللغة العربية فى مختلف العلوم ، بالإضافة إلى ماأتصف به من الدقة المتناهية فى تحرى الحق فما رآه يقول « رأيته » وماسمعه ينص على أنه لم يره .

فنان فى الشعر والشعراء ؛ والمقالة الخامسة وهى خمسة فنون فى الكلام والمتكلمين ؛ والمقالة السادسة وهى ثمانية فنون فى الفقه والفقهاء والمحدثين ؛ والمقالة السابعة وهى ثلاثة فنون فى الفلسفة والعلوم القديمة ؛ والمقالة الثامنة وهى ثلاثة فنون فى الأسحار والخرافات والعزائم والسحر والشعوذة ؛ والمقالة التاسعة وهى فنان فى المذاهب والاعتقادات ؛ والمقاله العاشرة تحتوى على أخبار الكيميائيين والصنعويين من الفلاسفة القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم . وكان ابن النديم يبدأ كل مقالة بمقدمة تمهيدية تتضمن تعريفاً بكل علم من العلوم التى يتناولها فى تلك المقالة مع حرص على تقديم ترجمة للذين كتبوا فيه ، فيذكر شيئاً من تاريخ حياتهم ، ويحدد سنة ولادتهم وسنة وفاتهم إذا ماتيسر له ذلك ، ثم يذكر مؤلفاتهم مع وصف كل كتاب فيحدد موضوعه وعدد أجزائه أو أوراقه والخط الذى كتب به ، وأحياناً كان يقوم بتقويم الكتاب ويذكر رأيه فيه بعد أن يوضح أسلوب اتصاله به سواء بالقراءة أو الرواية عن الغير(٨) .

ومن المصنفات التى اهتمت برصد التراث العربى الإسلامى فى بلاد الأندلس « الفهرست » لابن خير(*) الذى ولد فى عام ٥٠٢ هجرية وتوفى عام ٥٧٥ هجرية (١١٠٨ ــ ١١٧٩ ميلادية) . يتكلم ابن خير فى مقدمة كتابه عن فضل العلم وفائدته وعن الوسائل التى يتم بها نقل العلم ، فهو يشير إلى الكتب التى سمعها عن شيوخه ، ويقدم سلسلة النقلة بالتواتر إلى زمانه فيعرف متى ومن نقل إلى الأندلس المؤلفات المكتوبة فى المشرق ؛ ويروى ابن خير أسماء الكتب حسب ترتيب العلوم أو الموضوعات فجعل لكل موضوع بابا خاصا يشتمل على كتبه ، من ذلك كتب علوم القرآن ، الحديث ، التاريخ ، التراجم ، السير والأنساب ، الفقه ، الفرائض ، الآداب ، اللغات والأشعار ... الخ . وقد حرص ابن خير على أن تنسب الكتب إلى أصحابها ، وذلك بالاعتماد على الرواية الدقيقة من أهل الثقة فى هذا المجال . والكتب التى ذكرها ابن خير فى كتابه تقدر بمايزيد على ألف وأربعين كتابا(١١) .

* هو أبوبكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة . ولد فى إشبيليه وتنقل فى معظم بلاد الأندلس ، وكان على صلة وثيقة بأهل العلم فى الأندلس وقد اشتهر بسعة إطلاعه . وقد نشر فهرست ابن خير عام ١٨٩٣ فى سرقسطه بأسبانيا ، ثم أعيد طبعه فى بغداد بعد تنقيحه عام ١٩٦٣ . وذلك عن دار المثنى فى مجلد واحد يشتمل على نحو ٦٠٠ صفحة .

هناك نماذج أخرى هامة من مؤلفات التراث الإسلامى أكثر حداثة مما سبق أن أشرنا إليه فى مجال الحصر الببليوجرافى .. منها « مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم » ومؤلفه هو طاش كبرى زاده الذى ولد عام ٩٠١ هجرية (١٤٩٥ ميلادية) وتوفى عام ٩٦٨ هجرية (١٥٦١ ميلادية) فى مدينة استانبول التى دفن بها . ولقد كان طاش كبرى زاده واسع الاطلاع محبا للعلم ، له أكثر من أربعين مؤلفا منها مفتاح السعادة الذى أكمله فى عام ٩٤٨ هجرية مشتملا على أسماء الكتب المؤلفة فى مختلف العلوم والمعارف وأسماء مؤلفيها ، ولقد صنف تلك الكتب وفق تصوره للمعرفة البشرية ، فالعلوم فى رأيه قسمان : العلوم النظرية وعلوم التصفية وهى العملية . ويبدأ المؤلف كتابه بأربعة مقدمات الأولى فى بيان فضيلة العلم والتعلم والتعليم ، والثانية فى شرائط المعلم ووظائفه ، والثالثة فى وظائف العلم ، والرابعة فى بيان النسبة بين طريقة النظر وطريقة التصفية . وبعد تلك المقدمات قسم المؤلف كتابه إلى طرفين : ..

الطرف الأول : فى الإرشاد إلى كيفية تحصيل طريقة النظر ، وقد قسم مباحثه إلى ست درجات هى :

الأولى : فى بيان العلوم الخطية (مثل الخط والاملاء) .

والثانية : فى علوم تتعلق بالألفاظ (مثل المفردات ، المركبات ، العلوم العربية) .

والثالثة : فى علوم باحثة عما فى الأذهان من المعقولات الثانية ، (مثل العلوم التى تعصم من الخطأ سواء فى العمل أو العلم) .

والرابعة : فى العلم المتعلق بالأعيان (مثل الرياضيات ، الهندسة ، الموسيقى ... إلخ) .

والخامسة : فى الحكم العملية (مثل علم الأخلاق ، علم تدبير المنزل ..) .

والسادسة : فى العلوم الشرعية (مثل الحديث والقرآن) .

والطرف الثانى : فى العلوم المتعلقة بالتصفية التى هى ثمرة العلم بالعمل مثل العبادات والعادات ... الخ .

وكما أشرنا فلقد كان المؤلف يسبق كل دوحه بمقدمة توضح مجال العلوم التى تشتمل عليها ، وتحليلا لكيفية تقسيمها بالصورة التى وردت بها ، كما كان يقسم كل دوحه إلى عدد من الشعب ، وكل شعبه إلى عدد من العلوم ، وكل علم إلى فروع . وكان عندما يتحدث عن علم من العلوم يذكر موضوعه وغرضه وفائدته ومجال بحثه وحدوده ، ثم يذكر أهم المؤلفات التى صنفت فيه ، فيبدأ بالمؤلفات الأصلية ثم المختصرات والشروح ، وحينما يذكر الكتاب يذكر ترجمه لمؤلفه ، فهو يعتبر ببليوجرافية تشتمل على تراجم للمؤلفين وعلى شروح للكتب وأهميتها ومكانتها بين الكتب الأخرى فى نفس الموضوع الذى تتناوله .. ويعتبر كتاب « مفتاح السعادة » من أهم الكتب التى تصور الحياة العقلية عند المسلمين فيما بعد الغزو المغولى للعالم الإسلامى[٢] وحتى تاريخ إتمامه فى عام٩٤٨ هجرية .

ومن الببليوجرافيات العامة الشاملة كذلك كتاب « كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون » الذى ألفه العالم التركى مصطفى بن عبدالله المشهور بحاجى خليفة [*] والملقب بكاتب جلبى . وقد تأثر حاجى خليفة فى تأليف هذا الكتاب بالمصنفات التى سبقته مثل الفهرست لابن نديم ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ؛ فلقد استفاد منهما وأخذ عنهما وسار على منهجهما فى تأليف

* ولد حاجى خليفة فى استانبول عام ١٠١٧ هجرية / ١٦٠٩ ميلادية حيث نشأ وتلقى تعليمه فيها . وقد اشتهر منذ صغره بالتقوى وميله للقراءة والاطلاع وحبه للكتب والتردد على المكتبات وكثرة اللقاء مع الكثير من المشايخ والكتاب من أهل العلم . ولقد لقب بالكاتب لاشتغاله بكتابة الدفاتر السلطانية فى الجيش العثمانى من ١٠٣٥ إلى ١٤٠٧ هجرية ، كما اشتهر « بالحلبى » (ومعناها الشخص عظيم القدر رفيع الشأن والمنزلة) وكان هذا اللقب يطلق على العلماء والأفاضل . وكان حاجى خليفة ــ رغم كثرة مشاغله فى عمله ككاتب بالجيش العثمانى ــ يحرص على التردد على الوراقين وخزانات الكتب فى استانبول وفى البلاد التى كان يسافر إليها مع الجيش العثمانى سواء فى الأناضول أو الشام أو العراق أو فارس وأيضا فى بلاد الحجاز عندما قام بأداء فريضة الحج ... إذ كان يقضى معظم وقته فى القراءة والاطلاع وفى شراء الكتب والمخطوطات النادرة لإقتنائها ؛ ومنذ عام ١٠٤٧ هجرية اعتزل الخدمة بالجيش العثمانى ليتفرغ للعلم والاطلاع .

كتابه الذى كرس جهده له على مدى عشرين عاما حيث جمع فيه أسماء الكتب والمخطوطات العربية وأسماء مؤلفيها وكذا الكتب المترجمة عن الفارسية والتركية ، فأورد فى كتابه نحو ١٤٥٠ كتابا ومايقرب من ٩٥٠٠ من أسماء المؤلفين ، كما تحدث عن نحو ٣٠٠ علم وفن . وقد رتب حاجى خليفة ماجمعه من أسماء الكتب وفقا للحروف الهجائية بحسب عناوينها ، وكان يسجل إلى جانب العنوان اسم المؤلف وسنة وفاته ، وفى بعض الأحيان كان يعطى نبذة عن حياته . أما عن الكتاب نفسه فقد كان حاجى خليفة يكتب شيئاً عن الموضوع الذى يتناوله كل كتاب وتاريخ الانتهاء من تأليفه وعدد مجلداته أو أوراقه ؛ وفى بعض الكتب كان يذكر سبب تأليفها وآراء العلماء والكتاب فيها ، وقد يضيف مايجده من شرح أو تعليق أو ترجمات أو مختصرات مدونة على الكتاب . ولكشف الظنون السبق على غيره فى استعمال الإحالات كوسيلة إرشادية تيسر للباحث الوصول إلى مايريد . ونلاحظ أن حاجى خليفة كان حريصاً على ذكر أسماء العلوم فى مواضعها باعتبار المضاف إليه ، فمثلا إذا كان الكتاب فى علم الفقه فموضعه تحت باب الفاء وإذا كان فى علم التفسير فموضعه تحت باء التاء وهكذا(١٣) . لقد اهتم حاجى خليفة بنواحى عديدة ودقيقة تفيد المهتمين بكتب التراث وإن لم يذكر المكان الذى يوجد فيه الكتاب .

ويعتبر كتاب كشف الظنون من أضخم الببليوجرافيات العربية وأشملها لما احتواه من كم هائل من أسماء الكتب والمؤلفات فى مختلف العلوم والفنون المخطوطة باللغات العربية والتركية والفارسية ، والتى تمثل حقبة طويلة من التراث العربى والإسلامى تمتد إلى أكثر من ألف عام وتعكس الصورة الواقعية للحياة الفكرية عند العرب من قبل الإسلام وحتى القرن الحادى عشر الهجرى أى منتصف القرن السابع عشر الميلادى .

ويلاحظ أن حاجى خليفة ــ رغم اعتماده على ماسبقه من مصنفى الكتب ــ أمثال ابن النديم وطاش كبرى زاده إلا أن اهتمامه قد تركز على

وصف الكتب نفسها والحديث عن موضوعاتها بدرجة أكبر من سابقيه اللذين اختلطت الببليوجرافيا بالتراجم فى كتابيهما .

ونظراً لأهمية كتاب كشف الظنون بالنسبة للعلماء والباحثين والدارسين فلقد توجهت الأنظار إليه بالتعليق والتذييل له ، بل وبترجمته وطبعه وإعادة طبعه فى أكثر من مكان وبأكثر من لغة . ومن أهم ذيوله(*) كتاب « إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون على أساس الكتب والفنون »(١٤) الذى ألفه إسماعيل باشا البغدادى ــ المتوفى عام ١٩٢٠ ــ إذ سار على نهج حاجى خليفة وأضاف إليه . كما ألف البغدادى ذيلا عن كتابى « كشف الظنون » و« إيضاح المكنون » هو « هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين » ؛ وقد اشتمل على أسماء المؤلفين فى الكتابين مرتبة ترتيباً هجائياً بوضع الكنية أو اللقب فى مطلع الاسم ثم اهتم بتقديم ترجمة مختصرة للمؤلف يليها ذكر مؤلفاته ، وقد طبع الكتاب فى جزءين بكل منها كشاف بالأسماء التى ذكرها مرتبة ترتيباً هجائياً مشيراً إلى رقم الصفحة التى ضمنها ترجمة كل اسم(١٥).

وإذا ما انتقلنا إلى عصر ثقافى جديد من تاريخ البلدان العربية والإسلامية وهو عصر معرفتهم للطباعة فى أواخر القرن الثامن عشر نرى الاهتمام الكبير بطبع المؤلفات والمخطوطات القيمة من كتب التراث العربى التى قام بتحقيقها نخبة من العلماء المدققين وأيضاً الكتب المترجمة إلى العربية . ولقد عرفت الببليوجرافيا دورها فى وسط هذا الخضم الهائل من المطبوعات التى كثرت وتزايدت مع تزايد حركة التأليف والترجمة والتحقيق .

---

* الذيل هو كتاب لمؤلف أعجب بالكتاب الأصل من حيث محتواه أو منهجه ، فقام باعادة كتابته بعد التعليق عليه أو الاضافة إليه ، ولكشف الظنون ثمانية ذيول . وأول من ترجم كشف الظنون المستشرق الألمانى جوستاف فلوجل Gustovus Flugel وقام بنشره عام ١٨٥٨ بمدينة ليبزج بعد جهد متواصل على مدى ٢٣ سنة . وقد طبع عدة مرات باللغة العربية منها طبعة بولاق بالقاهرة فى ١٢٧٤ هجرية / ١٨٥٧ ميلادية . وطبعة الآستانة فيما بين ١٩٤١ / ١٩٤٣ .

ومن أهم الببليوجرافيات العربية المعاصرة « معجم المطبوعات العربية والمعربة » تأليف يوسف اليان بن موسى سركيس(*) . وتشتمل هذه الببليوجرافية على المؤلفات المطبوعة باللغة العربية وأيضا ماترجم من اللغات الأخرى إلى العربية منذ دخول الطباعة إلى الشرق العربى فى نهاية القرن الثامن عشر وحتى عام ١٩١٩ ؛ ثم أكمل هذا الكتاب بكتاب آخر بعنوان « جامع التصانيف الحديثة » وقد أصدره فى جزءين أولهما يشتمل على مطبوعات الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٦ ، وثانيهما يشمل على مطبوعات عام ١٩٢٧ .

وكتاب معجم المطبوعات العربية والمعربة ليس أول الكتب التى اهتمت بحصر الإنتاج الفكر العربى المطبوع ـــ فلقد ذكر المؤلف نفسه فى مقدمة أنه اطلع على كتاب « جامع التصانيف المصرية الحديثة » لعبدالله الأنصارى والذى يغطى الإنتاج الفكرى المطبوع فى مصر لمدة عشر سنوات هى الفترة من عام ١٨٨٢ إلى ١٨٩٢ ميلادية ، كما أطلع على كتاب « اكتفاء القنوع بما هو مطبوع » لادوارد البرت فنيديك وهو مرجع ببليوجرافى إهتم بحصر أهم الكتب العربية المطبوعة فى مكتبات الشرق والغرب منذ نشأة الطباعة حتى أواخر القرن التاسع عشر(*) . إلا أن المؤلف قد نوه إلى ماصادفه من مشقة وعقبات أثناء عملية قيد

---

* يتكون معجم المطبوعات العربية والمعربة من أحد عشر جزءاً فى مجلدين .. وهو يشتمل على كل ماطبع باللغة العربية ، سواء كان تأليفا أو ترجمة ، إلا أن مؤلفه قد إستبعد ذكر كتب الروايات والكتب النصرانية والمجلات والجرائد عدا بعض الروايات التى لها علاقة بالتاريخ أو الأدب العربى . ولقد ولد يوسف سركيس فى دمشق عام ١٨٥٦ وتوفى عام ١٩٣٢ ؛ عمل بالبنك العثمانى نحو ٣٥ سنة ثم اشتغل فى تجارة الكتب ، ومن هواياته الاطلاع والقراءة والتأليف والترجمة وجمع النقود والآثار القديمة . ويعد سركيس من المثقفين العرب القلائل فى عصره ؛ فكان يتتبع أخبار الكتب والتعرف عليها من خلال مايقتنيه فى مكتبته أو مكتبات غيره من العلماء المتهمين بالكتب والمكتبات ، كما كان يهتم بالاطلاع على الفكر والثقافة الأوروبية فأعجب بطريقة الأوروبين فى تنظيم الفهارس لمكتباتهم العامة والخاصة ؛ ومن ثم عكف يطالع ويتابع تلك الأعمال باهتمام شديد حتى اتجهت نيته إلى عمل مشابه ، فكان يصدر فهرسا سنويا لمكتبته مشتملا على الكتب التى تحويها .

* نشر كتاب جامع التصانيف المصرية الحديثة عام ١٨٩٤ ـــ أما كتاب القنوع بما هو مطبوع فلقد صححه محمد على الببلاوى وأضاف إليه ، وقد طبع فى مصر عام ١٣١٣ هجرية / ١٨٩٦ ميلادية بمطبعة الهلال .

المؤلفات وضبط أسماء مؤلفيها أو مترجميها ، فذكر أنه كان يقوم بالإطلاع على الكتب للتأكد من أسمائها وأسماء مؤلفيها وما إحتوته من علم أو فن ، وللتعرف على الغرض الذى ألفت من أجله ، وخاصة تلك الكتب التى طبعت فى إيران والهند والمغرب والتى تعد بالمئات ولم يكن لها جداول أو فهارس واضحة تدل عليها ؛ كما ذكر سركيس فى مقدمته للمعجم أن عبدالله الأنصارى قد فاته ذكر كتب كثيرة فى الفترة التى يغطيها كتابه جامع التصانيف المصرية الحديثة ، وان كتاب اكتفاء القنوع بماهو مطبوع فيه نقص وسقطات كثيرة .

وعلى أى حال فإن « معجم المطبوعات العربية والمعربة » ومكملة « جامع التصانيف الحديثة » يعد عملا فريدا يمثل الببليوجرافيا العامة الحديثة ، التى لاغنى عنها للباحثين والدارسين ـــ فهو مرجع هام وشامل لايقف عند موضوع معين ولا عند إقليم معين ، وهو يفيد الباحث فى التأكد من صحة أسماء المؤلفين وعناوين الكتب العربية والمعربة المطبوعة فى فترة زمنية تزيد عن مائة عام تنتهى فى ١٩٢٧ .

أما عن منهج سركيس فمن الواضح اهتمامه بالكتب ووصفها أكثر من اهتمامه بالمؤلفين والترجمة لهم ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن الرؤية الببليوجرافية الحقة كانت واضحة تماماً عند يوسف سركيس ، وأن كتابه يعد عملا فريدا من نوعه من حيث المحتوى وبما اتصف به من تنظيم وترتيب ؛ فلقد أوضح سركيس فى مقدمته الطريقة التى اتبعها فى ترتيب مادته للتيسير على القراء فى استخدام المعجم حتى يمكنهم الوصول إلى مايريدون بسرعة ويسر .. فقد رتب المطبوعات ترتيباً هجائياً بحسب أسماء المؤلفين وبحسب أسماء شهرتهم[١٦] .

تلك نماذج من جهود بعض المتهمين بحصر الانتاج الفكرى فى العالم العربى والإسلامى منذ فجر الإسلام وحتى مطلع القرن العشرين ، وهى جهود تعكس وضوح الرؤية الببليوجرافية عند العرب والمسلمين منذ أمد بعيد .

الببليوجرافيا وتطورها فى أوربا خلال العصور الوسطى Middle Ages :

أجمع المؤرخون على أن أوروبا قد عاشت فى ظلام الجهل والتخلف والركود

الفكرى خلال العصور الوسطى ، منذ بدأ الإنهيار السياسى للامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس الميلادى .. وتلك حقيقة نسبية إلى ما كان عليه الرومان ومن قبلهم الإغريق فى عصور سابقة من ازدهار فكرى وحضارى انطلقت إشعاعاته إلى أنحاء كثيرة من العالم القديم ، فأوجدت فيها فكراً جديدا وعلما غزيرا ومعارف عديدة لم يكن لشعوب ذلك العالم القديم دراية بها ، ودليلنا على ذلك ماسبق أن ذكرناه عن مكتبتى الاسكندرية فى مصر وبرجاموس فى بلاد الأناضول ، وهى أيضا حقيقة نسبية إلى ماوصل إليه العرب فى العصور الوسطى من ازدهار فكرى وحضارى والذى سبق أن تحدثنا عن بعض جوانبه منذ القرن التاسع الميلادى أيضاً .

على أى حال فإن الحقيقة الثابتة هى أن أوربا قد نكبت حضارياً بسبب المنافسات والصراعات المستمرة على السلطة ، مما ألهب نار الحروب الداخلية فى أرجاء الامبراطورية الرومانية الأمر الذى أدى إلى ضعفها وانقسامها وتعرضها للغزوات البربرية من كل مكان . ورغم تلك النكبة ظلت دور العبادة من كنائس وأديرة مسيحية تقتنى الكتب الدينية وكتب التراث ولاسيما فى الأدب والقانون والمنطق ؛ وكان فى كل دير منسخ Scriptorium كانت مهمته فى بادىء الأمر نسخ الكتب الدينية وعمل مختصرات لها ، ثم أخذ نشاط تلك الأديرة يتزايد فلم يقتصر اهتمامها على الكتب الدينية المتعلقة بالدين المسيحى وتعاليمه ، وإنما صارت تهتم أيضا بكتب التراث الإغريقى والرومانى(١٧) .

وقد قدم « الفرد هيسيل » وهو ألمانى الهوية فى كتابه تاريخ المكتبات شرحا مستفيضا عن المكتبات الملحقة بالكنائس والأديرة فى أوربا من حيث مقتنياتها وجهود القائمين عليها فى مجال إدارتها وتصنيف كتبها وإعداد القوائم لها ؛ وقد ذكر أنه قد وجد بكل دير أو كنيسة مكتبة خاصة اهتم المشرفون عليها بإعداد قوائم بمحتوياتها ، وكانت كتب التوراة والإنجيل أساس مجموعة المكتبة ثم أضيف إليها مؤلفات الطقوس الكنسية وشروح الكتاب المقدس ؛ وحين اتسع نشاط المدافعين عن المسيحية امتلأت تلك المكتبات بمؤلفات رجال اللاهوت ومعارضيهم من العلمانيين ، كما زخرت بالكتب التى تتناول فروع المعرفة الدنيوية من أدب ومنطق ونحو .

ومن الذين اهتموا بعمليات الحصر وإعداد القوائم فى أوربا خلال العصور الوسطى العالم الكبير فوتيوس Photius (توفى عام ٨٩٨ ميلادية) ، وهو الذى قام بجمع مابقى من محتويات مكتبة بيزنطه(*) ، ثم حلل فى قائمته الببليوجرافية Myrobiblion ٢٨٠ مؤلفا تحليلا نقديا وألحق بها تراجم مختصرة لمؤلفيها .

وكانت مكتبة دير بوبيو Bobio فى شمال ايطاليا زاخرة بمجموعات كبيرة من المخطوطات والكتب والكنيسة والدنيوية ، وتشير لائحة الدير والتى ترجع إلى عام ٨٣٥ ميلادية إلى وظيفة أمين المكتبة بأنه مسئول عن جميع الكتب وعن المطالعة والنساخ ، وأن أقدم فهرس لتلك المكتبة يرجع إلى القرن العاشر أو الحادى عشر الميلادى ، وهو يشير إلى أن محتوياتها قد بلغت ٦٥٠ مجلداً(١٨) .

لقد كانت فهارس المكتبات الملحقة بالأديرة الكبرى بمثابة قوائم للكتب والمخطوطات التى بها . وكانت مجموعات الكتب فى تلك الفهارس متشابهة إلى حد كبير مما يؤكد انتشار ظاهرة النسخ والتوزيع للكتب المترجمة عن المخطوطات وكتب التراث القديمة . كمايلاحظ أن هناك تشابها فى تصنيف محتويات تلك المكتبات ، فهى مرتبة وفقا للتقسيم الموضوعى حيث نجد أولا الكتابات المقدسة التى كتبها رجال الدين من آباء الكنيسة وقسمها مرتبة حسب أسماء مؤلفيها ، ثم يلى ذلك بقية الكتابات الدينية التى تفتقد معرفة أسماء مؤلفيها ، ومن بعدها نجد الكتابات الدنيوية من أدب ونحو ومنطق وفلسفة ... الخ ، وهى مقسمة أيضا إلى مجموعات موضوعية محددة . لقد كان من واجبات القائم على شئون المكتبة تصنيف الكتب وجردها ، وكانت قوائم الجرد تشبه إلى حد ما قوائم الرفوف المعروفة فى وقتنا الحالى Shelf lists .

ومن الطبيعى أن تتفاوت تلك القوائم (الفهارس) تفاوتا كبيرا فيما بينها من حيث التنوع والدقة واكتمال البيانات بها ، كذلك لم يكن ترتيب الكتب يسير وفق نظام موحد ، وإن كان فى أغلب الأحيان يسير على نظام التسلسل(١٩) .

* كان الامبراطور قسطنطين (٣٠٦ ــ ٣٣٧م.) قد بنى مكتبة بيزنطية وألحقها بالأكاديمية المسيحية فى عاصمة الإمبراطورية حيث تعرضت للحريق والتخريب فى عام ٤٧٦ / ٤٧٧ م . على اثر هجمات واغارات القوط البربرية .

ويذكر سفند دال أن فكرة الفهرس العام (الموحد) قد ظهرت فى تلك الحقبة الأخيرة من العصور الوسطى لدى رهبان الفرنسيسكان ، إذ تلقى مائة وستون ديرا إنجليزيا فى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى دعوة تطلب إليهم الإفادة عن قائمة كتبهم ، وقد أمكن عن طريق استجاباتهم لتلك الدعوة إنشاء سجل عام بالكتب فى انجلترا Registrum librorun Anglia ، وهذا السجل موجود حالياً بمكتبة بودليان Bodleian باكسفورد ، ويعتبر هذا السجل أقدم محاولة أوربية معروفة لإنشاء فهرس عام بمقتنيات عدد من المكتبات ، ولقد احتوى هذا السجل على بيانات خاصة بتحديد مكان كل كتاب .[٢٠] .

ولم يقتصر الاهتمام بالكتب والمكتبات على الكنائس والأديرة والجامعات التى تزايدت أعدادها فى أوربا منذ القرن الرابع عشر الميلادى ، وإنما كان الاهتمام نابعا أيضا من الرغبة الأكيدة لدى الكثير من الأوربيين فى الوقوف على ما فى كتب التراث القديم من علم وفكر ومعرفة .. لذلك نجد بعضا من علمائهم ودارسيهم يرحلون إلى بلاد الأندلس(*) حيث يكرسون جهودهم لتعلم اللغة العربية والقيام بترجمة ما بخزائنها (مكتباتها) من كتب نادرة فى مجالات المعرفة المختلفة والتى كان معظمها مدون باللغة العربية وأيضاً باللغات القديمة الاغريقية واللاتينية .

وفى هذا الصدد نذكر — وعلى سبيل المثال — جهود ريموند أسقف كليكله (١١٢٦ — ١١٥١م). الذى أسس مدرسة للترجمة قامت بانتقاء أهم المؤلفات العربية واليونانية المعربة وترجمتها إلى اللغة اللاتينية ... وهناك الكثير من أفراد طائفتى الفرنسيسكان والدومنيكان قد قاموا بنشاط واضح فى مجال الترجمة والتأليف ونسخ المخطوطات الفريدة . وهكذا حظيت المكتبات فى أوربا بثروة هائلة من الكتب ، وصار إعداد القوائم لمقتنيات تلك المكتبات أمراً ضرورياً منذ القرن الثالث عشر الميلادى[٢١] . غير أن إعداد تلك القوائم قد سار بغير تقنين أو مبادىء ثابتة ترتكز عليها ، وبديهيا لم يكن هناك قواعد

* كانت المكتبات فى البلاد العربية والاسلامية — ومنها الأندلس — زاخرة بكتب التراث القديم . ومن المعرف أن العرب المسلمين قد حافظوا على تراث غيرهم من الشعوب فى البلاد التى دخلوها فى فترة نشر الإسلام ، بل ولقد اقبلوا على دراسة مؤلفات تلك الشعوب وترجمتها إلى اللغة العربية .

محددة للوصف الببليوجرافى كتلك التى نعرضها فى الوقت الحاضر والتى بدأت تظهر منذ بداية القرن التاسع عشر ثم تطورت وتبلورت فى القرن العشرين .

البيلوجرافيا وعصر الطباعة Printing Age :

منذ نهاية القرن الرابع عشر وبداية الخامس عشر الميلادى بدأ يشرق على أوربا عصر جديد ، اصطلح المؤرخون على تسميته بعصر النهضة Renassance . ومن أهم مظاهر ذلك العصر تلك الثورة الفكرية التى سارت جنبا إلى جنب مع حركة الاصلاح الدينى فى أوربا ؛ ومن البديهى أن يكون لتلك الأحداث آثارها على الإنتاج الفكرى ليس من حيث المضمون أو المحتوى فقط . وإنما من حيث نشره وترويجه أيضاً ، وهو الجانب الذي يعنينا فى تلك الدراسة .

فلقد زاد معدل الانتاج الفكرى ونشره خلال عصر النهضة زيادة هائلة ، وقد شمل فروع المعرفة المختلفة ، وقد ساعد على اتساع مجال نشر وتوزيع ذلك الانتاج الفكرى ثلاثة عوامل رئيسية هى :

العامل الأول : تعطش جمهور كبير من الناس فى أنحاء أوربا إلى المعرفة ، فكانت المطالبة بالكتاب كسلعة يمكن الحصول عليها بيسر وسهولة .

العامل الثانى : انتشار صناعة الورق واستخدامه فى الكتابة فى مختلف أنحاء أوربا . فقد عرفته صقلية وإيطاليا منذ القرن الثالث عشر الميلادى من خلال علاقاتهما السياسية والتجارية بمصر والشام . ثم عرفته ألمانيا واشتهرت بصناعته فى القرن الرابع عشر ، ومنها شاع استخدامه فى الكتابه فى مختلف أنحاء أوربا .

العامل الثالث : اختراع الطباعة الآلية ، التى كان لها الفضل فى طبع المؤلفات والكتب بأعداد كبيرة فى زمن قليل لنشرها وتوزيعها فى أنحاء أوربا ..

* تأثرت معظم دول أوربا بآثار « الثورة الفكرية» التى بدأت بدراسة كتب المعرفة والعلوم الانسانية القديمة ، ثم بكتابات وآراء ونظريات بعض المفكرين والفلاسفة ولاسيما فى فرنسا وانجلترا والمانيا وايطاليا عن الدين والكنيسة والدولة والمجتمع والحكومة والحرية ... الخ . وقد راجت تلك الآراء والنظريات والكتابات حيث وجدت اقبالا شديدا من كافة شعوب اوربا فى ذلك الوقت من عصرى النهضة والتنوير . وقد وصفنا ذلك التيار الفكرى « بالثورة » لما أحدثه من متغيرات فى حياة المجتمع وتفكيره وثقافته .

وكان جوهان جوتنبرج Johann Gutenlerg وهو ألمانى الجنسية قد بدأ هذا الاختراع فى عام ١٤٣٦ واستكمله فى عام ١٤٤٩ ميلادية حيث استخدمه فى طباعة كتابه المشهور « التوراه ذات الإثنين وأربعين سطراً » والذى نشره فى عام ١٤٥٦ بمدينة ماجونسيا فى جزءين كبيرين يشتملان على أكثر من ألف ومائتى صفحة [٢٢] . ومنذ ذلك التاريخ شاع استخدام الطباعة فى أنحاء أوربا بل وفى العالم كله .

وكنتيجة لاختراع الطباعة وتزايد أعداد النسخ المطبوعة(*) من المؤلفات والمترجمات فى مختلف فروع المعرفة راجت تجارة الكتب فى أنحاء أوربا من ناحية وزاد رصيد المكتبات من تلك المطبوعات من ناحية أخرى . وبديهياً كانت ألمانيا أسبق من غيرها فى تلك المجالات ، حيث قامت فى كثير من مدنها أسواق رائجة لتجارة الكتب من أهمها فرانكفورت وليبزج وبال ؛ وكانت فرانكفورت بفضل موقعها الجغرافى أهم الأسواق الأوربية لتجارة الكتب ، إذ اعتاد تجار الكتب — ناشرون ووسطاء من مختلف أنحاء أوربا — الإجتماع بها مرتين كل عام خلال فصلى الربيع والخريف ؛ وكان ينافسها فى هذا المجال سوق ليبنرج .. ومانود الإشارة إليه فى هذه الدراسة هو ظاهرة إهتمام تجار الكتب فى تلك الأسواق بإعداد وطبع قوائم بالكتب التى كانت لديهم ، وترجع أول قائمة كتب مطبوعة إلى عام ١٥٦٤ ميلادية ، حيث توالى بعد ذلك إصدار القوائم الدورية نصف السنوية [٢٣] والتى تمثل فى معظمها حصرا كاملا للآداب الأوربية .

ملامح الفكر الببليوجرافى فى عصر النهضة Renaissance :

زاد الإهتمام بالكتب والمكتبات فى أوربا مع زيادة تفاعل الشعوب مع ثمار الحركة الفكرية ؛ ومن ثم أصبح تنظيم المكتبات وتصنيف الكتب فيها وتيسيير الخدمات للمستفيدين منها أمرا ضرورياً وحيوياً .. وكان من الطبيعى أن تشغل عمليات إعداد القوائم جهد وفكر المهتمين بالكتب والمكتبات .. والواقع أن

---

* كان عدد النسخ المطبوعة التى تم سحبها من أى كتاب فى أول الأمر يتراوح مابين مائة ومائتى نسخة ، وكان هذا العدد يزيد إلى أكثر من ذلك بالنسبة للكتب الرائجة حتى وصل العدد بالنسبة لبعضها إلى الف نسخة .

كثيراً من الجهود الفردية فى مجال إعداد قوائم الكتب قد برزت منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادى ؛ ثم كثرت وتنوعت خلال عصر النهضة ومابعده من عصور ، وهى جهود لها قيمتها البيليوجرافية .

ومن أهم تلك القوائم قائمة البابا نيقولا الخامس Nicholas V. — وهو بابا الفاتيكان من ١٤٤٧ إلى ١٤٥٥ ميلادية ، ويعتبر المؤسس الحقيقى للمكتبة البابوية الجديدة فى روما بعد أن تعرضت للعبث والخراب فى فترة النزاع والانقسام الدينى الذى شاع فى أوربا ، وكان قبل اعتلائه عرش البابوية قسيسا .. واسمه الحقيقى توماس دى سارزانا Tomas de Sarzana — شغوفا بجمع الكتب وقراءتها ولاسيما الاغريقية ، ومن ثم اكتسب شهرة كبيرة فى معرفة الكتب وخبرة واسعة فى شئون المكتبات ؛ لذلك عهد إليه كاسيمو المديتشى (*) Casimo de Medicis إعداد قائمة أو فهرس بالمخطوطات والمؤلفات والكتب التى يمكن الاستعانة بها فى اختيار وشراء مقتنيات المكتبة المرقصية Biblioteca Marciana التى أنشأها علم ١٤٤١م . لتكون ملحقة بدير سان مارك فى فلورنسا . ولقد كانت تلك القائمة فهرسا نموذجيا يحتوى على جميع الكتب التى يجب على المكتبات إقتنائها فى ذلك الوقت . وتتكون القائمة من أربعة أقسام ؛ الأول منها يبدأ بالكتاب المقدس ثم مؤلفات آباء الكنيسة ، والقسم الثانى يشتمل على كتب الفلسفة ومؤلفات الفلاسفة ويأتى أرسطو فى مقدمتهم ، أما القسم الثالث فيضم كتب العلوم الإنسانية ويحتل الشعراء القدامى المكان الرئيسى فيه ، أما القسم الرابع فيشتمل على كتب الشريعة والقانون . ولقد تكرر طبع هذا الفهرس لإتساع انتشاره فى أنحاء أوربا بعد أن تولى توماس دى سرزانا عرش البابوية متوجا باسم نيقولا الخامس[٢٤] .

ويعتبر النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، أى بعد نصف قرن من اختراع الطباعة هو البداية الحقيقية لإنتشار البيليوجرافيا ، فلقد تزايد الانتاج الفكرى بشكل كبير وبالتالى ظهرت حاجة الدارسين لأدوات بيليوجرافية

* كان كاسيمو من أسرة المديتشى العريقة بفلورنسا ، وكان معروفا بتحمسه لجمع الكتب والمخطوطات وانشاء المكتبات باعتبارها ادوات نشر الفكر والثقافة واحياء التراث .

تعرفهم بالمؤلفين ومطبوعاتهم ، فمنذ أواخر القرن الخامس عشر بدأت تظهر البيليوجرافيات المطبوعة فى شكل معاجم عالمية International dictionaries عن المؤلفين الذين كتبوا فى مختلف مجالات المعرفة البشرية ، وكانت أسماؤهم ترتب ترتيبا زمنيا وفقا لتاريخ الميلاد والوفاة لكل منهم ، كما كان يدرج تحت اسم كل مؤلف الكتب التى ألفها مرتبة هجائياً بحسب عناوينها .

وقبل منتصف القرن السادس عشر نشر كونراد جسنر (*) Conrad Gesner بيليوجرافية شاملة وضخمة فى جزءين ؛ الأول نشر عام ١٥٤٥ تحت عنوان «Bibliotheca Universalis Sive Catalogus Dmnium Scriptorum» وقد رتب فى هذا الجزء أسماء المؤلفين الذين كتبوا باليونانية واللاتينية والعبرية ترتيباً هجائياً ، مسجلا لكل منهم تاريخ ميلاده ووفاته وعناوين مؤلفاته والآراء المختلفة المتعلقة بها . والثانى نشر عام ١٤٥٨ تحت عنوان «Pandectae Sive Partitiones Universales» . وقد اشتمل هذا الجزء على نفس عناوين مؤلفات الجزء الأول بالإضافة إلى عدد قليل آخر من العناوين وقد رتبها ترتيباً منطقيا . وتعتبر بيليوجرافية جسنر هذه نموذجاً فريدا ومتميزاً لقائمة بأسماء المؤلفين وأعمالهم . وقد سهل استخدام هذا العمل البيليوجرافى الضخم وساعد على انتشاره صدور أربع طبعات مختصرة ظهرت فى سنوات ١٥٥١ ، ١٥٥٥ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٣ . وقد نشرت تحت عنوان «Epitome Bibliotheca Universalis» .

ولم يتبع خلفاء جسنر نفس الأسلوب والطريقة التى اتبعها فى إعداد بيليوجرافيته إذ لم يهتموا بوصف الطبعات المختلفة للأعمال المدرجة ، ولكنهم ذكروا فقط أسماء المؤلفين وعناوين كتبهم ، فالمعلومات البيليوجرافية التى تضمنتها البيليوجرافيات التى أعدوها كانت تجيب على سؤالين هما : ماهى الكتب التى ألفها مؤلف معين ؟ وماذا ألف من كتب فى موضوع معين ؟ أما جسنر فقد كان أشمل فى وصفه البيليوجرافى للأعمال المدرجة حيث كان يحدد ــ عندما يكون متأكداً من ذلك ــ أين ؟ ومتى ؟ وبواسطة من قد نشر العمل المدرج ؟ بالإضافة إلى بيان عدد صفحاته وحجمه . وبذلك قدم جسنر

* طبيب وعالم متخصص فى العلوم الطبيعية .

من عناصر الوصف البيليوجرافى مايعتبر ضرورياً فى عصرنا الحاضر (٢٥) . ورغم أن جسنر لم يكن أول البيليوجرافيين إلا أن إسهاماته فى ظهور فكرة البيليوجرافيا العالمية الحديثة وأيضا منهجه فى التصنيف قد جعلته يستحق لقب « أبو البيليوجرافيا The father of billiograply » وظلت فكرته عن العالمية (*) باقية كنموذج يحتذى به حتى الوقت الحاضر .

ولقد ظهر منذ بداية عصر النهضة ميل أو اتجاه خاص لدى البعض نحو حصر الكتب والمؤلفات التى تتناول علما أو تخصصا معيناً ؛ ثم قوى هذا الاتجاه حتى أصبح فرعا من فروع الدراسات الإنسانية ، إذ تزايد عدد المشتغلين فيه ومعظمهم من العلماء والمتخصصين فى مختلف العلوم والمعارف . وهكذا بدأت تظهر فى أوربا منذ ذلك الوقت قوائم الكتب المتخصصة . ويعتبر كتاب « الكتاب الكنسيين » «Liber de Scriptoribus ecclesiasticis الذى نشره جوهان تريتهايم Johanne Trithẹim بمدينة بال فى عام ١٤٩٤ ميلادية نموذجا من تلك القوائم المتخصصة ؛ ففيه تراجم لحياة ألف من الكتاب الكنسيين ومؤلفاتهم فى ترتيب وتسلسل زمنى ، كما ذيله بقائمة (كشاف) تشتمل على أسماء هؤلاء الكتاب ومؤلفاتهم . ومن القوائم المتخصصة كذلك كتاب « أمراض الجسم » لسمفوريان شامبيين الذى لم يكن طبيباً فحسب بل كان فيلسوفا أديبا شاعرا لاهوتيا عالما فى الفلك وعلوم أخرى متنوعة ... فقد نشر كتابه فى عام ١٥٠٦ ميلادية ، حيث اشتمل المبحث الأول فيه على دراسة فى خمسة أقسام عمن كتبوا فى الطب أو مارسوه مستخدما الترتيب الزمنى أو التسلسل التاريخى فى ذكر أسمائهم حيث أعطى لمحات موجزة عن حياتهم ومؤلفاتهم الرئيسية . ومن القوائم المتخصصة أيضاً قائمة جيوفانى نيفيزانو

---

* اشتملت بيليوجرافية جسنر على حوالى ١٥٠٠٠ كتاب لما يقرب من ٣٠٠٠ مؤلف ، أى مايمثل ربع أو خمس الإنتاج الفكرى المطبوع فى أوروبا عام ١٥٥٥ . والواقع أن بيليوجرافية جسنر ليست عالمية بالمعنى الدقيق حيث اقتصرت على الكتب التى كتبت باللغات اللاتينية واليونانية والعبرية ، أما مايضفى عليها صفة العالمية والشمول فهو اشتمالها على كتب متنوعة الموضوعات والمعارف والمصادر ؛ كما أن أهميتها تأتى من ضخامتها بالنسبة إلى العصر الذى أعدت فيه ، خصوصاً إذا ماوضعنا فى الاعتبار صعوبة حصر تلك الكتب من كل مكان فى انحاء أوربا .

القانونية والتى نشرت لأول مرة فى ليون عام ١٥٢٢م . فهى تشتمل على بضعة آلاف من المؤلفات القانونية المرتبة بطريقة منظمة وبشكل مختصر ، وتعد تلك القائمة أقدم فهرس متخصص من مؤلفات الأحكام القضائية . كذلك نجد جوهان جاكوب فرى ــ وكان أستاذاً للفلسفة واللاهوت فى زيورخ ــ فقد نشر كتابا فى عام ١٩٥٢ بعنوان « المكتبة الفلسفية » ، وفيه يذكر كتابات ومؤلفات الفلاسفة منذ القرن الثالث قبل ميلاد المسيح وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى ، حيث رتب أسماء الفلاسفة وفقا للترتيب الزمنى أو التسلسل التاريخى ، كما خصص فى الكتاب قسما ثانيا عن آباء الكنيسة ومؤلفاتهم حتى عام ١١٤٠ ميلادية ، ويعد هذا الكتاب بمثابة أول فهرس أوربى متخصص للمؤلفات الفلسفية(٢٦) .

وإلى جانب القوائم أو الفهارس المتخصصة كانت هناك نزعة إقليمية لدى البعض دفعتهم إلى اعداد مانسميه حاليا بالببليوجرافيات القومية أو القوائم الوطنية ، وهى التى تشتمل على كتب التراث الفكرى لشعب ما ، وأيضا ماينشره المفكرون من أبنائه فى مجالات العلم والمعرفة . ونلاحظ أن تلك الببليوجرافيات الوطنية قد اشتملت على دراسة لحياة البارزين من أبناء الأمة فى مختلف العلوم والمعارف مع سرد لجهودهم وتسجيل لمؤلفاتهم . ويعتبر كتاب « مشاهير الكتاب الإنجليز » الذى نشره جون بال فى عام ١٥٤٨ ميلادية ثم كرر طبعه فى عام ١٥٤٩ مثالا لهذا النوع من القوائم أو الببليوجرافيات ، ففيه صنف الكتاب الإنجليز وفق الترتيب الزمنى أو التسلسل التاريخى مع دليل بأسمائهم فى مقدمة الكتاب . وهناك أيضا « كاتالوج الكتب الانجليزية المطبوعة » الذى نشره أندريه مونسيل عام ١٥٩٥ ميلادية . أما « كاتالوج مشاهير الكتاب الجرمانيين » والذى ألفه « كونارى لوس » وشهرته كاليديوس فقد نشر فى عام ١٥٨٢ ميلادية ، وفيه تناول المؤلف بالدراسة مائة من الكتاب الألمان والبلجيكيين مع ألف كتاب من مؤلفاتهم . وفى فرنسا نشر كتابان يحملان عنوانا واحدا هو « المكتبة الفرنسية » إذ قام بنشر الأول فرنسوا ديلا كروا دى مين فى باريس عام ١٥٨٤ ؛ والثانى قام بنشره انطوان دى فردين فى ليون عام ١٥٨٥ ؛ وفى كلا الكتابين كان ترتيب الأسماء يتم أبجديا . أما

بالنسبة للكتالوجات المطبوعة والتى كانت تصدر فى فرانكفورت منذ عام ١٥٦٤ ، وفى ليبزج منذ عام ١٥٩٤ بمناسبة معارض الكتب التى كانت تقام فى أسواق ألمانيا فهى تعد أيضا بمثابة ببليوجرافيات وطنية حيث يطغى فيها الإنتاج المطبوع فى ألمانيا بصفة خاصة(٢٧) .

إن إعداد القوائم الببليوجرافية التى كانت تصدر منذ بداية عصر النهضة فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر الميلادى كان يتزايد بمرور الزمن ، وكان الجديد منها يتميز عن القديم إما باضافة جديدة للمؤلفات الحديثة أو القديمة التى لم تذكر فى قوائم السابقين ، وأما بسرد بيانات أكثر وأشمل وأدق عن المؤلفين ومؤلفاتهم ، وأما أيضا باستنباط أسلوب أو منهج جديد فى إخراج القائمة بشكل يساعد الباحث فى الوصول إلى مايريد بسهولة وبسرعة .

الببليوجرافيا فى عصر التنوير : Enlightenment

على مدى قرنين من الزمان ــ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ــ ظهر اهتمام زائد بالمكتبات فى عصر التنوير . وتعد مكتبة بودلى Bodleian Library من المكتبات الهامة والمتميزة بمقتنياتها ونظامها من ناحية ، كما يرتبط تاريخها بأسماء شخصيات هامة لعبت دورا بارزا بالنسبة للفكر الببليوجرافى من ناحية أخرى . ولقد استمدت تلك المكتبة اسمها من اسم السيرتوماس بودلى Thomas Bodley الذى اعاد إليها حيويتها بعد تدميرها إبان حركة الاصلاح الدينى التى سادت أنحاء أوربا ، فقد زودها بأحدث الكتب المنشورة ليس فى انجلترا فحسب وإنما فى مختلف دول أوربا أيضا . وينسب إليه أنه حث شركة الوراقة فى لندن Statianer's Company على تقديم نسخ مجانية إلى مكتبة الجامعة من كل كتاب تقوم بنشره . ولقد صدر أول فهرس مطبوع للمكتبة فى عام ١٦٠٥ ثم صدر فهرس آخر فى عام ١٦٢٠ وذلك بعد أن زادت أعداد الكتب بالمكتبة زيادة هائلة (٢٨) . وهناك مكتبات كثيرة أخرى ازدهرت بفضل جهود المهتمين بها منذ بداية القرن السابع عشر فى مختلف أنحاء أوربا ؛ وكان من أبرز هؤلاء أثرا وأعظمهم فكرا « غبريال نوديه » و « جوتفريد ويلهلم ليبنز » .

لقد كان غبريال نوديه Gabrial Noudè (١٦٠٠ ـــ ١٦٥٣) وهو فرنسي الموطن مولعا بحب الكتب ، كما كان مؤلفاً ومكتبياً موهوبا ، ومن أهم أعماله أنه قام بعمل قوائم بما تحويه جميع متاجر الكتب الأوربية بحماسة ودقة عظيمة ، ونشر فى عام ١٦٢٧ كتابا عن المكتبات وتنظيمها بعنوان « نصائح لإنشاء مكتبة «Avis Pour dresser une bibliotheque» وكان ذلك العمل بمثابة محاولة جادة لوضع اتجاه منظم يسير فيه علم الببليوجرافيا ، إذ يعتبر دليل يشتمل على مجموعة من القواعد الهامة التى يسترشد بها المكتبيون فى الاختيار والتنظيم واستخدام المواد المكتبية ، ولقد استرشد غبريال نوديه فى كتابه نصائح بنماذج ممتازة من المكتبات التى كانت قائمة فعلا فى ذلك الوقت ، ومنها مكتبة بودلى التى سبق الحديث عنها ـــ ونظراً لأهمية هذا الكتاب فقد أعيد طبعه عدة مرات وترجم إلى اللاتينية والانجليزية . ولغبريال نوديه كتاب آخر بعنوان « الببليوجرافيا السياسية » نشره باللغة اللاتينية فى مدينة البندقية عام ١٦٣٣ ، ولقد تضمن هذا الكتاب دراسة مؤلفات الفلاسفة والمؤرخين الذين كتبوا فى السياسة .

وفى هذه الببليوجرافية لم يضع نوديه Noude قائمة بعناوين المؤلفات ولكنه بدأ ببليوجرافيته بمقدمة ذكر فيها الموضوعات التى ينبغى أن يعرفها دارس النظرية السياسية «Political theory» ، ثم أدرج أسماء المؤلفين الذين تعتبر مؤلفاتهم هامة فى المجالات السياسية المختلفة ، كما رتب مواد الببليوجرافية ترتيباً تاريخياً عندما كان يسمح عرض الموضوع بذلك ، بمعنى أنه كان يذكر المؤلفين البارزين من خلال عرضه لتاريخ المجال الذى كتبوا فيه ، وغالبا ماكان يضيف بعض الملاحظات النقدية للمؤلفين .. كل هذا كان نوديه يعرضه فى نص مستمر ، لذلك تعتبر ببليوجرافية نوديه (*) بمثابة استعراض نقدى للانتاج الفكرى فى مجال معين . ولأهمية هذا الكتاب فقد أعيد طبعه أكثر من مرة كما

* أعد نوديه ببليوجرافية تحت عنوان : Bibliograhhia politica; in que plerique omnes ad civilem prudantion Scriptores que recensenture, que diudicantur (description of political books where most of the authors on statecraft are listed and evaluated. وصف للكتب السياسية الذى أدرج وقيم فيه معظم المؤلفين فى مجال فن إدارة شئون الدولة .

ترجم إلى الفرنسية عام ١٦٤٢ . وينسب إلى نوديه أن أول من استخدم لفظ بيليوجرافيا بدلا من بيليوتيكا فى فرنسا على صفحات هذا الكتاب .

وفى علم ١٦٦٥ صدرت مجلة العلماء Journal de Savants فى فرنسا التى كانت تهدف إلى نشر المعرفة البشرية وتقدمها ، وذلك من خلال إطلاع القراء والباحثين على كل مايصدر من كتب ومؤلفات الغير .. فاهتمت بتقديم ملخصات للمطبوعات العلمية الجديدة ، فكانت بمثابة المصباح الذى يضىء الطريق للعلماء والباحثين فى أى مكان لاختيار الكتب التى تهمهم أو تفيدهم من بين هذا الخضم الهائل من المؤلفات التى تنشر يومياً . لقد كانت تلك المجلة تمثل بيليوجرافية قومية أو محلية عندما كانت تصدر بصورة غير شارحة Unannotated وعلى فترات طويلة .

ولقد توالى بعد ذلك نشر المجلات العلمية المماثلة فى مدن أوربية أخرى ففى لندن ظهرت مجلة البحوث الفلسفية (١٦٦٦) Philosophical Transaction . وفى ليبزج بألمانيا صدرت مجلة أعمال العلماء (١٦٨٢) Acta cruditorum[٣١] .

وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر كان كورنليس فان بيجم Cornelis Van Beughem ــ وهو هولندى الجنسية وأحد متعهدى الكتب وبيليوجرافيا مثقفا ــ أول من إستخدم المصطلح بيليوجرافيا Bibliographia فى وطنه كعنوان وبنفس المعنى الذى استخدمه الباريسيون . لقد تعلم بيجم تجارة الكتب من جان جانسون فان وسبيرج Jan Jansson Van Waesburghe بإمستردام ، وقد أطلع على كل المصادر البيليوجرافية ومنها مجلة العلماء Journal des Savounts التى أعاد نشرها وسبيرج . لقد اهتم بيجم بحصر كل المطبوعات العلمية التى ظهرت من منتصف القرن السابع عشر فى جميع مجالات المعرفة ومن جميع الدول ثم تسجيلها مصنفه بحسب اللغة التى نشرت بها ، ثم إصدار ملاحق لكل مايصدر من المطبوعات الجديدة ، ومن ثم رأى أهمية إصدار بيليوجرافية دورية موضوعية . وكانت أول قوائمه الأساسية بعنوان :

Hatest Bibliography of law and Palitical Science to be continued indefinitely; or First Survey of a Catalog of books on the Administration

of Justice, Canon and Civil haw, Politico legal Sugjects, as well as Political Science, as many as have been printed as new or revised through out the whole of Ewrope in every language.. during this present half- Century, that is, from the year of the Restoration of Salvation 1651.

« أحدث ببليوجرافية سوف يستمر صدورها إلى مالا نهاية فى القانون والعلوم السياسية ، أو أول عرض لفهرس كتب فى إدارة القضاء ، الشريعة ، والقانون المدنى ، وموضوعات القانون السياسى وأيضا علم السياسة وكل جديد طبع أو روجع بكل اللغات فى جميع أنحاء أوربا خلال النصف الحالى من هذا القرن أى منذ إحياء التراث الكلاسيكى القديم عام ١٦٥١ » . ولقد اتبع بيجم هذه القائمة بثلاثة قوائم أخرى هى :

(1) Latest Bibliography of Medicine and the Physical Sciences

« أحدث ببليوجرافية في الطب والعلوم الطبيعية » عام ١٦٨١ .

(2) Latest Bibliography of History, Chronology and Geography

« أحدث ببليوجرافية فى التاريخ والتقسيم الزمنى والجغرافيا » عام ١٦٨٥ .

. (3) Latest Bibliography of Mathematics and Skills.

« أحدث ببليوجرافية فى الرياضيات والمهارات » عام ١٦٨٨ .

ومنذ بداية عام ١٦٨٣ تبنى بيجم Beughem مشروعا آخرا حيث نشر مجلدا متميزا بعنوان علماء فرنسا La France Savants وقد أدرج فيه ماسبق نشره من أعمال فى مجلة العلماء Journal des Savants فى الفترة مابين ١٦٦٥ إلى ١٦٨١ سواء كانت محلية أو أجنبية . وقد رتب بيجم فى هذه الأعمال وفق ثلاث طرق هى :

١ ــ **الترتيب الزمني** بحسب سنة النشر .
٢ ــ **الترتيب الهجائى** : بحسب أسماء المؤلفين .
٣ ــ **الترتيب المنهجى** : فى ثلاث أقسام ، وتحت رؤوس الموضوعات التالية :

(أ) اللاهوت المقدس Sacred Theology وفقه اللغة Philology .
(ب) القانون والعلوم السياسية .
(جـ) الطب والعلوم الرياضية Physical Science .
(د) العلوم الفلسفية .
(هـ) التاريخ والتأريخ والجغرافيا .
(و) فقه اللغة المدنى Secular Philology .

وبجانب البيليوجرافية الدورية الموضوعية التى أصدرها بيجم فقد واصل جهوده فى إخراج قوائم من دوريات أخرى مختلفة ؛ فمنذ عام ١٦٨٩ وحتى عام ١٧١٠ نشر خمس مجلدات أدرج فيها وفق الترتيب الهجائى تلك الأعمال التى وردت فى تلك الدوريات ، مع ذكر الاشارات البيليوجرافية لمراجع هذه الأعمال . والواقع أن تلك المجلدات تعتبر بمثابة كشافات عامة للدوريات المستخدمة ، وبيليوجرافيات ممتازة للمنشورات العلمية مع احالات إلى المراجعات فى تلك الدوريات [٣٢] .

القرن ١٩ وطابع جديد للبيليوجرافيا :

لقد شهد عصر التنوير رواجا كبيراً فى تجارة الكتب ، خاصة كتب التراث المترجمة والمؤلفات الدينية والأدبية والعلمية التى كانت تصدرها مؤسسات الطباعة والنشر . وقد صحب هذا إهتمام كبير من جانب الحكومات والطوائف الدينية والمؤسسات العلمية بتأسيس المكتبات العامة والمتخصصة وتزويدها بمختلف الكتب والمؤلفات ، وبالتالى أدى هذا إلى ظهور نشاط بيليوجرافى ملحوظ يتمثل فى كثرة قوائم الكتب وتنوعها . غير أن البيليوجرافيا قد بدأت تأخذ طابعاً جديداً مع مطلع القرن التاسع عشر ، هذا الطابع الجديد قد ارتكز على فكرة توجيه وإرشاد القارىء أو الباحث إلى ما يهمه من كتب أو مؤلفات تتناول موضوع دراسة أو بحثه ، ومن ثم يختار لنفسه أفضل تلك الكتب وأحسنها بسرعة وسهولة .

هذا وقد ظهرت بعض الآراء المستنيرة التى تنادى بأهمية البيليوجرافيا

بالنسبة للباحثين منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ومن أصحاب تلك الآراء « أرماند جاستون كاموس » Armand Gaston Camus الذى كان عضوا بالمعهد القومى الفرنسى للعلوم والفنون Institut National des Sciences et Arts فقد قدم عددا من التقارير إلى المعهد أوضح فيها مفهومه عن البيليوجرافيا وعبر أن رأيه عام ١٧٩٦ فى محاضرة طويلة بعنوان « ملاحظات عن توزيع وتصنيف الكتب فى المكتبة » Remarks on the Distribution and Classification of books in a Library . وقد ذكر كاموس فى محاضرته أن أى فرد يريد أن يستخدم المكتبة ينبغى أن يتعرف على الكتب أولا حتى يحدد من بينها ما يتعلق بالموضوع الذى يهتم بدراسته ، وكيف يمكنه التمييز بين الطبقات المختلفة والمتوافرة أمامه بالنسبة للكتاب الواحد ، وأيضا كيف يمكن الاستفادة من المعلومات التى تضمها هذه الكتب(٣٣) .

ويشير كاموس Camus أن هناك اتجاهان يتعرف الباحث من خلالهما على الكتب :

الإتجاه الأول ينحصر فى التعرف على المعالم الخارجية للكتب حتى يمكنه تقيميها فوفقا لتاريخها ووفقا لبعض المعايير والمواصفات يمكن تحديد الكتب النادرة ؛ وهذا الأسلوب هو الذى يحدد القيمة المادية للكتاب .

أما الاتجاه الثانى فينحصر فى التعرف على ماهية الكتب الأكثر اتصالا بموضوع معين والتى تناولت هذا الموضوع بشكل أعمق بما يمكن الدارس أو الباحث من التعرف على أصل الموضوع ومتابعته فى تطوراته . ومما لاشك فيه فإن الجمع بين هذين الاتجاهين معا يعتبر أفضل من التعرف على الكتب من الناحية المادية والموضوعية . ومع ذلك فقد أظهرت التجربة أنه من النادر أن يحدث هذا ، وأن الاتجاه الأول قد حظى باهتمام أكبر وأشمل من الاتجاه الثانى ، وفى هذا قصور كبير ينبغى القضاء عليه لذا يجب على المكتبات أن تعد ببليوجرافيات لروادها تعرفهم فيها بالكتب الأكثر اتصالا أو ارتباطا بكل فروع المعرفة المختلفة(٣٤) .

ومن الأسماء البارزة كذلك فى تاريخ البيليوجرافيا الفرنسية « شارل جاك

برونيه » Charles Jácques Brunet (١٧٨٠ ـــ ١٨٦٨) الذى نشر كتابا بعنوان « نظام المكتبات باريس «System des libraries de Paris» فلقد وضع برونيه وصفا مفصلا للمؤلفات الجديرة بالإقتناء ، بالإضافة إلى قوائم الكتب النادرة ذات القيمة الخاصة منذ عهد أوائل الطباعة Incunables* وحتى وقت صدور طبعات القرن الثامن عشر . أما بالنسبة للقواعد التى اتبعها برونيه فى خطته فقد كانت تمثل أعظم نموذج لفهارس المكتبة الخاصة فى القرن السابع عشر (كانت تلك القواعد معروفة من قبل وتنسب إلى Bouilliau) . وتشتمل خطة برونيه على خمسة أقسام تغيرت أسماؤها قليلا بمرور الزمن ، إلا أن محتواها ظل كما هو ؛ وهذه الأقسام هى : اللاهوت ، القانون ، العلوم والفنون ، الأدب ، التاريخ . ولقد شاع استخدام خطة برونيه ليس فى فرنسا فحسب وإنما فى أوربا كلها أيضا ، سواء بالنسبة لتصنيف كتالوجات الناشرين أو الببليوجرافيات أو مقتنيات المكتبات بأنواعها(٣٥) .

هذا وقد ظلت ألمانيا فى مقدمة الدول الأوربية بالنسبة للنشاط الببليوجرافى طوال القرن التاسع عشر ؛ ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين ؛ الأول يتعلق بالتعليم وتطوره فيها حيث اتسم بالروح العلمانية بعد كسر قيود القرون الوسطى الكنسية واللاهوتية وبعد أن تركزت الحركة العلمية فى الجامعات حيث كثرت المؤلفات التى تناولت مختلف العلوم والمعارف بالشكل الذى انعكس على النشاط الببليوجرافى . أما العامل الثانى فهو الاهتمام الرسمى من جانب حكومات الولايات المختلفة فى الامبراطورية الألمانية والتى تنبهت الى ضرورة القيام بدورها بالنسبة لإصلاح المكتبات والمحافظة على مجموعات الكتب فيها .. وكانت حكومة بروسيا أسبق تلك الحكومات فى هذا المجال بفضل جهود وتوجيهات فر .التهوف Fr. Althoff منذ بداية السبعينات فى القرن التاسع عشر وعلى أثر إعلان تأسيس الا براطورية ؛ فاليد يرجع الفضل فى تطويرها وتحسينها ووضع أسس جديدة لإدارتها وتنظيمها . وبطبيعة الحال

* يعتبر مارشاند Marchand ، جبريل مارتن Gabriel Martin من مؤسسى تجارة الكتب القديمة فى باريس .

فلقد استفادت المكتبة الملكية فى برلين من جهود التهوف إذ أعيد تنظيمها فى عام ١٨٨٥ حيث بدأت وظيفتها كمكتبة قومية ؛ ومنذ ذلك التاريخ بدأت تصدر فى برلين فهارس سنوية بمطبوعات الجامعات الألمانية ، ثم اتجه اهتمامها إلى إصدار فهرس بالرسائل الجامعية ؛ ومنذ عام ١٨٩٢ انتظمت مكتبة برلين فى طبع قوائم بالكتب الحديثة التى تصل إليها . وفى عام ١٩٠٥ افتتح مكتب استعلامات برلين الذى أصبح فيما بعد مركزا للبحث الببليوجرافى . ومن جهود التهوف الأخرى التى تستحق الإشارة اهتمامه بوضع بذور نظام الاستعارة والتعاون بين المكتبات الألمانية والذى أخذ يقوى الروابط فيما بينها منذ ١٨٩٢ ، وأيضا اهتمامه بالفهرس الهجائى الموحد للمكتبات البروسية والذى بدىء فى إعداده منذ نهاية القرن التاسع عشر على بطاقات فى المكتبة الملكية فى برلين ، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون طبعة إلى أن كرست الجهود فيما بعد وصدر المجلد الأول مطبوعا فى عام ١٩٣١ باسم الفهرس الموحد لمكتبات بروسيا «Gesamtkatalog der preussischer Bibliatheken» ، وهو يسجل الكتب المطبوعة قبل أول يناير عام ١٩٣٠ فى مكتبة ولاية بروسيا والمكتبات الجامعية العشرة فيها ومكتبات الكليات الفنية وأكاديمية برنزبرغ بالإضافة إلى مكتبة ولاية بافاريا فى ميونغ والمكتبة القومية فى فينيا . وقد صدر فى الفترة ما بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ أربعة عشر مجلدا شملت مقتنيات عدد أكبر من المكتبات فى مختلف أنحاء ألمانيا ، وتعد تلك المجلدات أداة ببليوجرافية ذات أهمية دولية[٣٦] .

المراجع

١ ــ **دال ، سفند . تاريخ الكتاب من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر** ، تأليف سفنددال ؛ ترجمه محمد صلاح الدين حلمى ــ القاهرة : ١٩٥٨ ــ ص١٠ .

٢ – Clark, Joh Willis. **The care of books: An essay on the development of libruries and their fittings, from the earlist times to the end of the Eighteenth century.** — London: variorum reprints, 1975. — P.4.

٣ – Hanson, Eugene R. and Jay E. Daily. Catalogs and Catalogings. — In: **Encyclopedia of liburary and Information Science,** 1974. Vol. 4. P.P. 245 — 246.

٤ – Stokes, Roy B. Bibliography. — In: **Encyclopedia of library and Information Science,** 1974. Vol. 2. — p. 407.

٥ – Hanson, Eugene R. and Jay E. Daily. **op. cit.** — P. 246.

٦ ــ **عبد الستار الحلوجى . لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات** . القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ . ص ٢٢ ــ ٢٣ .

٧ ــ نفس المصدر . ــ ص٣٩ .

٨ ــ **هيسيل ، الفرد . تاريخ المكتبات** ، تأليف الفرد هيسيل ، ترجمة شعبان عبد العزيز خليفة ــ ط٢ ــ جدة : دار المريخ ، ١٩٨٠ .ــ ص ص١٨ ــ ١٩ .

٩ ــ F.C.F. Bibliography- The New Encycto pedia Britannica Vol. 2- P. 978.

١٠ ــ **الفهرست لابن النديم** . بيروت . دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨ . المقدمة ، ص ص٣ ــ ٦ .

١١ ــ **أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة . فهرسة ماروواه عن**

شيوخه من الدواوين المصنفة فى ضروب العلم وأنواع المعارف . طبعة منقحة عن الأصل المطبوع فى مطبعة قومسن بسرقسطة ١٨٩٣ . بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٩ . المقدمة .

١٢ ــ طاش كبرى زاده ، أحمد بن مصطفى . مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ؛ مراجعة وتحقيق كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور . جـ١ . القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٨ . ص ص ٣٢ ــ ٤٢ .

١٣ ــ حاجى خليفة ، مصطفى بن عبد الله . كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون . حققه محمد شرف الدين بالتقيا ورفعت بيلكه الكيس . استانبول : وكالة المعارف ومطبعتها ، ١٩٤١ ــ ١٩٤٣ ــ المقدمة من ح ــ ط .

١٤ ــ البغدادى ، اسماعيل بن محمد أمين . إيضاح المكنون من الذيل على كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، عنى بتصحيحه وطبعه رفعت بيلكه الكليس ــ استانبول : وكالة المعارف ومطبعتها ، ١٣٦٦ هجرية / ١٩٤٧ ميلادية .

١٥ ــ البغدادى ، اسماعيل بن محمد أمين . هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ــ استانبول : وكالة المعارف ومطبعتها ، ١٩٥١ ــ ١٩٥٥م . جزءان .

١٦ ــ سركيس ، يوسف اليان . معجم المطبوعات العربية والمعربة ــ القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٣٤٦ هجرية / ١٩٢٨ ميلادية .

........................**جامع التصانيف الحديثة ــ** القاهرة : مكتبة يوسف اليان سركيس ، ١٣٤٥ ــ ١٣٤٦هـ ــ ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨م . جزءان .

١٧ ــ عبد الستار الحلوجى . مرجع سابق ــ ص٥٠ .

١٨ ــ هيسيل ، الفرد . مرجع سابق ــ ص ص ٢٥ ــ ٣١ .

١٩ ــ نفس المصدر : ص ص ٤٧ ــ ٤٨ .

٢٠ ــ دال ، سفند . مرجع سابق . ص٦٩ .

٢١ ـــ **عبد الستار الحلوجي . مرجع سابق** ـــ ص ٥٠ ـــ ٥١ .

٢٢ ـــ **اسكاربيت ، روبير . صناعة الكتاب بين الأمس واليوم** . تأليف روبير اسكاربيت ، ترجمة : **رجاء ياقوت صالح** ، مراجعة عبد الأحد جمال الدين ـــ القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، (د . ت) ـــ ص ص ٤٥ ـــ ٤٦ .

٢٣ ـــ **دال ، سفذ . مرجع سابق** . ص ص ١٥١ ـــ ١٥٢ .

٢٤ ـــ **هيسيل ، الفرد . مرجع سابق** . ص٧٤ .

٢٥ ـــ Blun, Rudolf. **Bibliographia: An Inquiry into its Definition and Designations,** by Rudolf Blun; translated from German by Mathilde V. Rovelstad. — Chicago: American Library Association, 1980. — P.P. 14 — 15.

٢٦ ـــ **مالكليس ، لويز ـــ نويل . البيليوغرافيا** / تأليف لويز ـــ نويل مالكليس ، ترجمة بهيج شعبان ـــ بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٤ . ص . ص ٢٩ ـــ ٣٥ .

٢٧ ـــ **نفس المرجع** . ص ص ٤٠ ـــ ٤٨ .

٢٨ ـــ **هيسيل ، الفرد** . مرجع سابق . ص ص ـــ٩٥ ـــ ٩٦ .

٢٩ ـــ **دال سفند** . مرجع سابق . ص ١٩١ .

٣٠ ـــ Blum, Rudolf. op. cut- p.p. 19- 20.

٣١ ـــ **دال ، سفند** . مرجع سابق . ص ٢٣٨ .

٣٢ ـــ Blum, Rudolf. op. cit. PP. 30 — 32.

٣٣ ـــ Ibid. — P. 105.

٣٤ ـــ **مالكليس ، لويز ـــ نويل** . مرجع سابق . ص ص ١١٦ ـــ ١١٧ .

٣٥ ـــ Blum, Rudolf. op. cit. P. 69.

٣٦ ـــ **هيسيل ، الفرد** . مرجع سابق . ص . ص ١٣٨ ـــ ١٣٩ ، ١٨٢ ـــ ١٨٣ .

الفهرسة أثناء النشر (فان)
٣ - إنشاء برنامج (فان) فى مصر

الدكتورة : نبيلة خليفة جمعة
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخـــص :

هذه هى الحلقة الثالثة والأخيرة عن الفهرسة أثناء النشر . ويعتبر هذا الجزء هو الثمرة الحقيقية والهدف من الدراسة ، وهو التخطيط لإنشاء برنامج (فان) فى مصر بعد أن تعرفنا فى الجزء الأول على المعايير الدولية لإنشاء وعمل أى برنامج لفان ، وفى الجزء الثانى على نماذج مختلفة من البرامج الجارية . وتتناول هذه الدراسة التعرف على مدى الحاجة إلى إنشاء برنامج (فان) فى مصر عن طريق دراسة الوضع القائم فى مجتمعى النشر والمكتبات ، ومدى توفر متطلبات إنشاء البرنامج فى مصر . ثم وضع تصميم كامل لبرنامج (فان) يتناسب مع الوضع القائم بالبيئة والظروف المحلية الخاصة ، بحيث يمكن تبنيه وتطبيقه على الفور .

بعد أن تعرفنا فى القسم الأول من الدراسة على المعايير الدولية لإنشاء وعمل برنامج (فان) ، ثم استعرضنا فى القسم الثانى من الدراسة نماذج من البرامج الجارية ، يمكننا فى هذا القسم أن نتعرف على مدى إمكانية إنشاء برنامج (فان) فى مصر ، وعلى النظام الأفضل الذى يناسب بينه النشر والمكتبات فيها .

تتمتع دار الكتب القومية بمصر بالحصول على نسخ الإيداع للكتاب الصادرة فى مصر ، كما تقوم الدار باعتبارها الهيئة الببليوجرافية القومية ، بإصدار الببليوجرافية القومية المطبوعة فى إصدارات ربع سنوية فى الوقت الحالى . كما تتولى الدار أيضا توزيع ترقيمات (تدمك) على الكتب التى يصدرها الناشرون فى مصر . ومن المفيد أيضا عند التخطيط لإنشاء برنامج (فان) أن نعرف أن قسم الإيداع بدار الكتب هو نفسه المسئول عن عمليات (تدمك) أيضا . وأن الناشر عليه أن يقوم بإحضار بعض الوثائق والمعلومات عن الكتاب قبل نشره ، حتى يتم تخصيص رقم للإيداع وترقيمه (تدمك) ، وإعطائهما إلى الناشر الذى يقوم بطباعتهما على الصفحة الأخيرة من الكتاب . كما يقوم قسم الإيداع بإعداد بطاقة لكل كتاب من واقع البيانات الموجودة بالمواد التى يقدمها الناشر قبل النشر ، ويحتفظ القسم بهذه البطاقة حتى يتمكن من متابعة إبداع الناشر لنسخ الإيداع بالدار ، ومطالبة الناشرين إذا تأخروا أو تهربوا من الإيداع . أما إذا تأكد القسم من أن الكتاب لم ينشر ، فإن القسم يقوم بإلغاء البطاقة . وعند إيداع نسخ الكتاب ، يتم مراجعتها على هذه البطاقة ، كما يسجل وصول نسخ الإيداع عليها أيضا .

الحاجة إلى برنامج (فان) :

تعانى كثير من المكتبات بجميع أنواعها فى مصر ، من قلة المتخصصين المؤهلين لعمليات الفهرسة والتصنيف . وينعكس هذا الوضع على سوء حالة الفهارس وعدم توحيد الممارسات الببليوجرافية ، وزيادة تراكمات التأخير فى الفهرسة والتصنيف . إن سوء حالة « نشرة الإيداع » وكذلك « دليل الكتاب المصرى » ، والتى سوف نفصلها فيما يلى ، مع عدم توفر قوائم أو أى أدوات أخرى بديلة ، يقوم الناشرون بالإعلام فيها عن كتبهم تحت النشر بطريقة منتظمة . فإن هذا الوضع كله يؤدى إلى عدم تعرف القائمون بالإختيار والإقتناء بالمكتبات ، على الكتب المتاحة أو القادمة فى سوق النشر . وبالتالى تعثر هذه العملية بالمكتبات وتأخر إجراءاتها ، ووصول الكتب بعد صدورها بفترة تطول غالبا وتقصر أحيانا دون معايير محددة أو نظام ثابت . وينعكس هذا الوضع بدون شك على الناشرين ، حيث يتعثر تسويق الكتاب المصرى فى

الداخل والخارج على حد سواء . كما أن عدم توفر أدوات ببليوجرافية معدة بطريقة معيارية ، لا يقدم المساعدة للمفهرسين غير المتخصصين أو محدودى الخبرة .

وإذا تعرفنا على الوضع الحالى لنشرة الإيداع ، فسوف نتبين أن هذه الأداة قد فقدت الكثير من قيمتها ، بسبب أن تراكمات التأخير فى الفهرسة والتصنيف لكتب الإيداع تزداد بصورة مضطردة ، تجعل تصور الوضع فى المستقبل مزعجاً وخطيرا . يضاف إلى ذلك أن البطاقات التى يتم إعدادها بعد هذا التأخير ، تستغرق فى طباعتها فترة طويلة تزداد إتساعا مع الأيام . فما بالنا إذا عرفنا أن هذه الفترة تتراوح فى الوقت الحاضر ما بين سنتين ونصف إلى ثلاث سنوات . أى أن الكتاب يصبح قديما قبل ظهور بطاقته فى إصدارة الببليوجرافية القومية ، وقبل وصول هذه الإصدارات إلى المكتبات الأخرى التى تريد الإعتماد عليها فى الإختيار أو فى الفهرسة .

وأما عن سوء حالة « دليل الكتاب المصرى » ، فإن عدم إدراك القائمين على إعداده للوظيفة الأساسية لفهرس الناشرين هذا ، وهى التعريف بالمتاح من الكتب فى سوق النشر . تجعل منه أداة ممسوحة لم يحاول المسئولون عن التخطيط لها الآن ، تحديد الهدف منها وهو الذى ينعكس بدوره على حدود تغطيتها . وبدلا من الإكتفاء بإدراج الكتب المتاحة لدى الناشرين فى فترة تغطية الإصدارة ، وهى سنوية ، يتم تركيم بطاقات كل الإصدارات السابقة مع البطاقات التى يغطيها العدد الجديد دون وعى ، ظنا منهم أن كبر حجم القائمة يزيد من قيمتها . وقد غاب عن ذهنهم أنها ليست قائمة حصرية للكتب الصادرة فى مصر . خاصة وأن الدليل صادر عن نفس المؤسسة التى تقوم بهذه الوظيفة ، وهى التى يمكن أن تركم أعدادها كما كانت فى بداية حياتنا . حيث كانت نشرة الإيداع تصدر فى البداية فى إصدارات شهرية بعنوان « نشرة الإيداع الشهرية » ، وكانت تركم تحت عنوان « النشرة المصرية للمطبوعات » . وذلك قبل أن تتدهور وتصل إلى ما وصلت إليه الآن . وقد أدت سياسة إصدار الدليل هذه ، إلى تضخم حجم الإصدارة وبالتالى تكاليف إصدارها والجهد المبذول فيها ، مع عدم تحقيقها للأهداف الأساسية للدليل .

هذا إلى جانب عدم المعيارية فى البيانات الببليوجرافية ووجود أكثر من بطاقة للكتاب الواحد بسبب عدم تصفية البطاقات عند التركيم .

يتضح لنا من هذا العرض السريع للوضع القائم فى مجتمعى المكتبات والنشر بمصر ، أن الوضع قد أصبح مهيأ الآن تماما لتشجيع كافة الأطراف لإنشاء برنامج (فان) فى مصر . خاصة وأن دار الكتب وهى الهيئة الببليوجرافية القومية ، عليها مسئوليات ينبغى القيام بها تجاه المكتبات الأخرى بالدولة أولا ، وتجاه نفسها ثانيا . حيث أن تبنى هذا البرنامج سوف يساعد كثيرا على تحسين أوضاع الخدمة الببليوجرافية التى تقوم بها ، خاصة مع الوضع المتردى الذى وصلت إليه فى الوقت الحاضر .

أما بالنسبة للناشرين ، فالشواهد كلها تدل على حاجتهم الشديدة إلى أداة تعرف عملاءهم بالكتب التى يصدرونها فى وقت مناسب قبل ، أو عند صدور الكتاب . كما أن وجود بطاقة (فان) مطبوعة على ظهر صفحة عنوان الكتاب ، سوف يشجع المكتبيين على اختيار تلك الكتب ذات الفهرسة الذاتية ، وبالتالى زيادة مبيعاتها .

فإذا أخذنا فى الإعتبار الإجراءات التى تتم عند حصول الناشر على رقم الإيداع والترقيم الدولى الموحد للكتب (تدمك) : فسوف نجد أن كل من الناشر ودار الكتب يقوم بالفعل بجهود يمكن استغلالها فى إعداد بطاقات (فان) ، مع استكمالها بجهود أخرى إضافية معقولة . فالمواد التى يقدمها الناشر للحصول على رقم الإيداع ، يمكن تحديدها بدقة أكبر لاستعمالها فى إعداد بطاقات (فان) . وحيث أن عليه أن يطبع رقم الإيداع وترقيمه (تدمك) فى آخر صفحة بالمطبوع . فسوف يضاف إليها طبع بطاقة (فان) التى سيحصل عليها عند حصوله على رقم الإيداع و (تدمك) ، على ظهر صفحة عنوان الكتاب . أما بالنسبة لدار الكتب فهى تقوم بالفعل بإعداد بطاقة مؤقتة للكتاب عند تلقى وثائق قبل النشر من الناشر . وسوف يكون عليها أن تتوسع فى إعداد تلك البطاقة لتشمل البيانات الوصفية والموضوعية أيضا . وأن يتم إعداد تلك البطاقات وفقا لمعايير محددة . أى أن البرنامج سوف يستغل الجهود التى تتم بالفعل ، مع إضافة أعباء أخرى معقولة . وفى مقابل هذه

الجهود البسيطة نسبيا ، سوف يحصل كل من مجتمعى النشر والمكتبات ، وفى مقدمتها دار الكتب نفسها ، على فوائد كبيرة جدا . وعلى ذلك يمكننا القول بأن الظروف لم تصبح مناسبة لإنشاء برنامج (فان) بمصر فقط ، ولكن الوضع قد أصبح يحتم إنشاء هذا البرنامج الذى سيكون فيه الحل لكثير من المشاكل المزمنة ، والتى لا يمكن حلها فى ظل الأوضاع القائمة .

توفر متطلبات إنشاء البرنامج :

تتوفر إلى حد كبير متطلبات إنشاء برنامج (فان) فى مصر . فالهيئة الببليوجرافية القومية التى يمكنها تحمل أعباء النظام ، تتمثل فى دار الكتب القومية . ويتوفر لدى هذه الهيئة إلى حد معقول ، الإمكانيات البشرية المؤهلة والمدربة ، وإن كان من الممكن زيادتها . كما أن المكان يتسع فى قسم الإيداع لاستضافة النظام وتجهيزاته ، مع شىء من إعادة التنظيم لضمان انسياب العمل . يضاف إلى ذلك أن هذه الهيئة هى التى تقوم بالفعل بتلقى نسخ الإيداع وإعطاء الترقيمات الخاصة بـ (تدمك) . أما من حيث الإمكانيات المادية ، فمن الطبيعى أن ميزانية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وهى التى تتبعها دار الكتب ، يمكنها تخصيص جزء من هذه الميزانية للنظام ، خاصة وأن مسئوليات دار الكتب باعتبارها المكتبة القومية ، ينبغى أن يكون لها الأولوية فى تخصيص الميزانية .

أما بالنسبة لاستخدام معايير موحدة فى إعداد البطاقات من جانب كل ، أو معظم المكتبات بالدولة ، فالحقيقة أن غالبية المكتبات تستخدم قواعد للوصف واحدة تقريبا أو تنتمى لأصل واحد . فالبعض يستخدم القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة سواء فى طبعتها الأولى أو الثانية ، والبعض يستخدم قواعد اعتمدت فى إعدادها على القواعد الأنجلو أمريكية . أما باقى المكتبات فيعدون بطاقاتهم بناء على ممارسات متوارثة وليست قواعد معينة . ولذلك يمكن لكل هذه المكتبات أن تقبل البطاقات التى يتم إعدادها طبقا للمعايير المستخدمة للوصف فى دار الكتب وهى القواعد الأنجلو أمريكية فى طبعتها الأولى ، بعد تعديلها حسب التقنين الدولى للوصف الببليوجرافية كتب (تدوب - ك) .

كما أن التصنيف الذى تستخدمه دار الكتب وهو تصنيف ديوى العشرى ، فهو التصنيف المستخدم فى كل المكتبات تقريبا بجميع أنواعها باستثناءات محدودة جدا تستخدم تصنيف مكتبة الكونجرس . أما بالنسبة لرؤوس الموضوعات ، فقليل من المكتبات هى التى تستخدم رؤوس الموضوعات العربية ومن بينها دار الكتب . ولن يكون هناك اعتراض على استخدام الرؤوس التى تضعها دار الكتب كمرشد للمفهرسين على الأقل .

أما وعى الناشرين فى مصر بأهمية لصناعة النشر وتجارة الكتب ، فلا يمكن التأكيد عليه الآن ، حيث أن النظام لم ينشأ بعد ولا علم لهم بتبعاته أو مكاسبه . ولكن يمكن أن نستنتج من ظواهر معينة أن الناشر بطبيعته عندما يحس أن الجهد الذى سوف يقوم به والأعباء المادية الإضافية التى سيتحملها ، سوف يقابلها زيادة فى مبيعاته على النطاق القومى أو العالمى ، فسوف يقبل على النظام بنفسه ويشجعه . ويمكن أن نستفيد فى هذا الشأن من التجربة الكندية ، حيث شجع الناشرون النظام بسبب عدم وجود أدوات ببليوجرافية كافية تدرج فيها مطبوعاتهم ويعلم بها عملاؤهم من المكتبات وغيرها ، وهو الوضع الموجود فى مصر تقريبا . كما يمكننا أن نتنبأ بذلك أيضا من تجربة شخصية لى مع الناشرين المصريين ، وهى تنافسهم على ظهور بطاقات لمطبوعاتهم فى القائمة الببليوجرافية « الفهرست العصرية للوطن العربى » وهى التى تصدر ضمن أبواب مجلة « عالم الكتاب » الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب . حتى أنهم يرسلون نسخا من مطبوعاتهم هدية مجانية للمجلة لتظهر بطاقاتها فى القائمة . وذلك بالإضافة إلى إقبالهم على الإعلان عن كتبهم فى هذه المجلة دون سواها من المجلات الصادرة عن الهيئة ، لإدراكهم بقيمة الأداة الببليوجرافية بالنسبة للمكتبات وهى عميلهم الأساسى ، ومن ثم حرص المكتبات على اقتناء المجلة كأداة للتزويد والفهرسة . خاصة مع الوضع السىء الذى وصلت إليه « نشرة الإيداع » و « دليل الكتاب المصرى » مع عدم وجود أدوات ببليوجرافية أخرى بديلة .

أما عن العلاقة بين مجتمعى النشر والمكتبات فى مصر ، فلا يستطيع أى منهما إنكار حاجته إلى الآخر . فالمكبات أيا كان نوعها وحجم مشترواتها

وميزانيتها ، فهى فى مجموعها التى تشكل العميل الأساسى للناشرين . كما أن المكتبة لا يمكنها أن تؤدى دورها بدون المواد المكتبية الصادرة عن الناشرين . لكن استعداد كل من طرفى العلاقة للمساهمة فى الجهود التعاونية لتقوية هذه العلاقة ، يظل رهينا باحساسه بحاجته إلى الطرف الآخر ، وبالفوائد التى تعود عليه من التعاون معه . وإن كان عدم وجود مثل هذه البرامج التعاونية لا يضع العلاقة بين الطرفين فى إطارها الصحيح ، فإن إقامة مثل هذه البرامج التى تعود بالفائدة على كل منهما سوف يزيد من فرص تقوية هذه العلاقة .

كما يتوفر تماما متطلب وجود نظام للإيداع ، حيث تتمتع الهيئة البيليوجرافية القومية بمصر ، والمتمثلة فى دار الكتب ، بحصولها على نسخ الإيداع من كل المطبوعات الصادرة فى مصر . كما ان النظام المعمول به فى إجراءات التطبيق يقتضى من الناشر أو الطابع ، أن يقوم من أجل الحصول على رقم الإيداع وترقيمه (تدمك) ، بتسليم قسم الإيداع بالدار بعض أجزاء من الكتاب ، وهى التى يعد منها القسم بطاقة مؤقتة كما سبق أن ذكرنا . ومن شأن هذه الإجراءات أن تخفف من الإحساس بالأعباء الإضافية التى يتطلبها برنامج (فان) من كل من الناشرين والمكتبة القومية .

يبقى توفر ببليوجرافية قومية منتظمة الصدور . والحقيقة أن « نشرة الإيداع » وهى الببليوجرافية القومية ، على الرغم من أنها أفضل من كثير من الببليوجرافيات الأخرى ، من حيث المعايير المستخدمة فى إعداد البطاقات ودقة البيانات الببليوجرافية ، خاصة إذا ما قيست بالقوائم المماثلة فى الدول النامية بوجه عام ، والدول العربية بوجه خاص . إلا أن العيب الكبير الذى لايرشحها لاشتمال بيانات (فان) هو تأخير الصدور . وذلك لأن هذا العيب يقضى عل الهدف الأساسى من إعداد بيانات (فان) ، وهو وصولها إلى المستفيدين قبل نشر الكتاب بفترة معقولة . ولذلك لابد أن تسلك بطاقات (فان) مسلكا آخر يختلف عن الوضع الحالى لصدور « نشرة الإيداع » . وهو الأمر الذى سوف نناقشه بالتفصيل فيما يلى ، ضمن التخطيط لظهور بطاقات (فان) فى شكل منفصل .

تخطيط وتصميم برنامج (فان) مصرى :

سوف أحاول فى هذا القسم من الدراسة ، وضع تصميم لبرنامج (فان) يصلح للتطبيق فى مصر ، بعد أن وضح مما سبق أن الوضع القائم يجعل إنشاء البرنامج ضرورة ملحة وليست ترفا أو مجرد تقليدا للدول الأخرى المتقدمة فى هذا المجال ، دون حاجة نابعة من البيئة والوضع المحلى . وبعد أن وضح أيضا أن متطلبات إنشاء النظام متوفرة إلى حد بعيد فى مصر ، وأنه من الممكن تطويع تلك المتطلبات التى لا تتوفر بصورة مثالية ، والتغلب على الصعوبات المحلية من أجل تحقيق الهدف .

نطاق تغطية البرنامج :

من المنطقى أن يبدأ البرنامج بمشروع تجريبى ، يكون التركيز فيه على عدد محدود من الناشرين الكبار فى الدولة . وقد بدأت بعض البرامج بناشر واحد أو اثنين . ويمكن للبرنامج المصرى أن يبدأ بأكبر ناشر فى الدولة وهو الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مع أحد دور النشر الكبرى الأخرى مثل دار المعارف أو غيرها . وهى التى يمكن إقناع المسئولين فيها بأهمية النظام والفوائد التى سيحصلون عليها من اشتراكهم فيه . ولايمكننا قبل البدء فى المشروع التجريبى ، أن نحدد الفترة الزمنية التى يتحول بعدها من تجربتى إلى مشروع دائم . ولكن الواقع الفعلى بعد بدء التطبيق هو الذى يحدد مدى النجاح والتقبل وانسياب العمل ، بدرجة ترجح تحويله إلى مشروع دائم ، أو حتى ترجح فشل المشروع وعدم إمكانية الإستمرار فيه لأى سبب من الأسباب .

وسوف تكون البداية أيضا بالكتب دون سواها من المواد . وذلك بسبب خضوعها لقانون الإيداع ، ولأنها أكثر أوعية المعلومات استخداما من جانب المكتبات ، كما أنها هى فقط التى تدرج فى « نشرة الإيداع » . ومن الطبيعى أيضا أن ينمو البرنامج بعد المرحلة التجريبية وبعد أن يثبت نجاحه ، فتتسع تغطيته تدريجيا ليشمل باقى دور النشر التجارى الأخرى على مراحل متدرجه ، تتمشى مع القدرات المادية والكفاءة البشرية لهيئة (فان) ، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة أخرى من التوسع ليشمل فيها البرنامج ، المطبوعات غير التجارية

كمطبوعات الهيئات والمؤسسات العلمية ، ويليها المطبوعات الحكومية . وعلى الرغم من أن « نشرة الإيداع » تشمل تغطيتها كل هذهِ المتفردات ، إلا أن تغطيتها على مراحل وأولويات ، يعكس إهتمام الناشرين بمثل هذا البرنامج . فمن الطبيعى أن يسعى الناشر التجارى أكثر من الهيئات والمؤسسات العلمية للمشاركة فى هذا البرنامج لضمان تسويق مطبوعاته . أما المطبوعات الحكومية ، فهى إلى جانب عدم إهتمام هيئات إصدارها بصفة عامة بتضمينها فى مثل هذا البرنامج ، فإننا نجد قصورا فى تطبيق قانون الإيداع عليها فى مصر ، مما يؤدى إلى عدم إمكانية إعداد بيانات (فان) لها .

لا تتضمن برامج (فان) الجارية بصفة عامة الدوريات أو المواد غير الكتب . والبرنامج البريطانى هو فقط الذى يتضمن الإصدارة الأولى ، وتغيير عناوين الدوريات . وعلى الرغم من أن الدوريات والتسجيلات الصوتية تخضع لقانون الإيداع فى دار الكتب ، إلا أن الإقتراح بإدخالها فى البرنامج يعتبر ترفا لامبرر له ، فى برنامج ناشىء بدولة نامية كمصر . ولكن يمكن أن نوصى هنا بإنشاء مركز قومى للدرويات ، يتولى تسجيل الدوريات فى النظام الدولى لمعلومات الدوريات (ندمد : ISDS) كما يتولى أيضا تخصيص الترقيمة الدولية الموحدة للدوريات (تدمد : ISSN) ، والعنوان المفتاحى لكل دورية .

المواد اللازمة لإعداد بيانات (فان) :

يتلقى قسم الإيداع بدار الكتب فى الوقت الحالى ، بعض الوثائق المتاحة وقت تقديمها ، دون الإلتزام بتقديم مواد معينة . فالبعض يقدم صفحة العنوان فقط أو التصميم النهائى لها بخط اليد قبل طباعته ، والبعض يزيد عليها بعض الصفحات التقديمية بما فيها قائمة المحتويات . وذلك من أجل الحصول على رقم الإيداع وترقيمة (تدمك) . ومن الضرورى أن يتوفر فى تلك المواد البيانات الكافية لإعداد البطاقة المؤقتة التى يحتفظ بها قسم الإيداع . حقيقة أن هذه المواد تفيد فى إعداد بعض بيانات (فان) ، ولكنها غير كافية لإعداد كل بيانات (فان) . ولذلك ينبغى أن يتم تحديد هذه الوثائق بدقة ، وأن يلتزم بها الناشرون المشاركون فى البرنامج .

ينبغى إعداد استمارة لبيانات (فان) ، على أن تتضمن هذه الإستشارة

معلومات إدارية ، مثل اسم الناشر وعنوانه ورقم تليفونه .. الخ .

ومعلومات وصفية ، مثل أسماء المؤلفين والعنوان والطبعة .. الخ .

ومعلومات موضوعية ، مثل المجالات أو التخصصات الموضوعية والموضوع الرئيسى بالكتاب ونوع المطبوع .. الخ . وسوف أقوم بإعداد تصميم مقترح وأرفعه كملحق للبحث . ومن الضرورى على الناشر الذى يقدم مطبوعا للبرنامج ، أن يملأ بيانات هذه الإستمارة بعناية . وإلى جانب هذه الإستمارة يكون من المفيد تقديم التصميم النهائى لصفحة العنوان إلى جانب قائمة المحتويات . وليس من الضرورى أن تكون هذه المواد مطبوعة ولكن يمكن أن تكون مخطوطة . كما أنى سوف أضع أيضا تصميما مقترحا لاستمارة أخرى يدرج فيها الناشر أى تغييرات طرأت على البيانات فى مراحل النشر النهائية ، حتى يتم تعديل تلك البيانات فى بطاقة (فـان) ثم يتلقى الناشر البيانات المعدلة ليطبعها على ظهر صفحة العنوان .

تنظيم البرنامج :

سوف ينشأ برنامج (فـان) كأحد وظائف الهيئة الببليوجرافية القومية متمثلة فى دار الكتب ، أى أن إدارة البرنامج سوف تكون مركزية ، حيث يتم إيداع الكتب الصادرة فى مصر ، وحيث يتم إعداد وإصدار الببليوجرافية القومية . ولذلك سوف يتم تنظيم العمل فى البرنامج بالإرتباط مع العمليات التى تتم فى الدار وبموظيفها . وسوف تستخدم نفس المعايير الببليوجرافية فى الفهرسة والتصنيف والتحليل الموضوعى .

وإذا تتبعنا التنظيم الإدارى لمراقبة الشئون الفنية بدار الكتب . نجد أنها تنقسم إلى ثلاث إدارات ، الأولى للتزويد والثانية للفهارس والثالثة للمخطوطات . تتشعب إدارة التزويد إلى قسم للإيداع وآخر لمصادر التزويد الأخرى من تبادل وشراء وهدايا . أما إدارة الفهارس فتتشعب إلى قسم للببليوجرافيا وهو الذى يعد « نشرة الإيداع » ، وآخر للفهارس الأجنبية ، وثالث للفهارس العربية ، وأخير للفهارس الشرقية . وتقوم الأقسام الثلاثة الأخيرة بإعداد بطاقات الكتب التى تدخل إلى الدار عن غير طريق الإيداع ، كل حسب اللغة أو اللغات التى يغطيها . أى أن كتب الإيداع وهى التى

سيتضمنها البرنامج ، تعد لها بطاقة مؤقتة كما سبق أن ذكرت من جانب موظفى الإيداع ، ثم تعد لها بطاقة فهرسة دائمة من جانب موظفى الببليوجرافيا .

وحيث أننا لا نريد أن نضيف أعباء أخرى إلى موظفى الببليوجرافيا بسبب أنهم مثقلون بعملهم الأساسى ، وهو ما تجسده التراكمات المتزايدة من الكتب التى تنتظر دورها فى الإعداد . فمن الطبيعى أن نستبعد أن تتم عمليات (فان) من جانب موظفى الببليوجرافيا . وحيث أن موظفى الإيداع تم المسئولون عن إعداد البطاقات المؤقتة كجزء من عملهم ، وحيث أن إعداد بيانات (فان) سوف يرتبط مع تخصيص رقم الإيداع وترقيمة (تدمك) للمطبوع ، يكون من الطبيعى أن تمارس عمليات (فان) بالارتباط مع الايداع . يبقى لنا أن نطرح تساؤلا هاما وهو عن مدى قدرة موظفى الإيداع ومؤهلاتهم التى تجعلنا نسند إليهم إعداد بيانات (فان) التى تتضمن تحديد المدخل الأساسى وشكله ، ونقط الإتاحة الوصفية الأخرى ، وإعداد الجانب الموضوعى للكتاب من تصنيف ورؤوس موضوعات ، بل وكتابة بطاقة (فان) بطريقة معيارية توضع على ظهر صفحة عنوان الكتاب وتلازمه على الدوام . الحقيقة أن القدرات والمؤهلات الحالية لموظفى الإيداع لا ترشحهم للقيام بمثل هذا العمل ولكن يمكنهم المساعدة فيه ، خاصة إذا أضيفت إليهم بعض العناصر المتخصصة التى تتولى المهام التخصصية ، والتى يمكنها تدريب العاملين فى البرنامج والإشراف عليهم .

وبذلك يمكننا أن نقرر أن المكان الطبيعى لوحدة (فان) هو داخل الإيداع ، على أن يخصص لها عدد من الموظفين لضمان سريان العمل والمحافظة على الجدول الزمنى ، بشرط أن يتم اختيار عناصر معينة من موظفى الإيداع بعناية ، ثم يتم تدعيمهم بموظف أو اثنين من المؤهلين والمدربين على إعداد العمليات العنية طبقا لممارسات دار الكتب .

أنماط بطاقة (فان) :

ينبغى إعداد بطاقة (فان) على مستويين مثلما يمارس فى كل برامج (فان) الجارية الأخرى . على أن يكون المستوى الأول الذى يوضع على ظهر صفحة عنوان الكتاب ، هو الذى يتضمن قدرا أقل من البيانات ، وهى تلك البيانات

المؤكدة وقت إعداد البطاقة حيث أنها ستصاحب الكتاب . كما أنه ليس من الضرورى تضمين بطاقة المستوى الأول ، تلك البيانات التى يسهل حصول المفهرس عليها من الكتاب نفسه ولا تتطلب خبرة من المفهرس لإعدادها . حيث أن هذا الإجراء من شأنه التخفيف على الناشر فى كمية البيانات التى يطبعها فى كتابه .

أما المستوى الثانى لبطاقة (فان) فهو الذى يتم إعداده بغرض أن يظهر فى الأدوات البيبليوجرافية ، المطبوعة والمحسبة ، منفصلة عن الكتاب . وحيث أن هذه البطاقة مؤقتة لحين ظهور الكتاب ، فيتم تعديلها واستكمالها ثم تظهر مرة أخرى فى شكل بطاقة فهرس دائمة . يكون من المفيد ظهور أكبر قدر من البيانات سواء المؤكدة أو التقريبية . وذلك للمساعدة فى عمليات الإختيار والإقتناء ، وهى الهدف الأساسى من ظهور بطاقات (فان) فى شكل منفصل . على أن تميز البيانات التقريبية بوضعها بين معقوفتين ، حتى يتنبه المفهرس إلى التعامل معها من هذا المنطلق .

ظهور بطاقات (فان) فى شكل منفصل :

من المسلم به أن ظهور بطاقات (فان) فى شكل منفصل يخدم بصفة أساسية فى علمليات الإختيار والإقتناء . حيث يستطيع القائم على الإختيار بالمكتبات ، الحصول على معلومات كافية عن المطبوعات القادمة . حتى تمكنه من تحديد الكتب التى سوف يضيفها إلى مقتنيات مكتبته ، فى وقت مبكر قبل نشر الكتاب . كما تمكنه أيضا من إتمام إجراءات طلب الكتب وتسديد الفواتير فى وقت مناسب . وحتى يمكن لبرنامج (فان) المصرى أن يخدم هذا الغرض ، خاصة وأنه السبب المباشر فى جذب الناشرين إلى المشاركة فى البرنامج ، ينبغى أن نتعرف على أنسب الأشكال والأدوات التى تظهر بها بطاقات (فان) ، بما يتناسب مع أوضاع الخدمات البيبليوجرافية التى تقدمها دار الكتب ، والأدوات البيبليوجرافية الأخرى التى يمكنها أن تستضيف بطاقات (فان) ، وتتابع صدور تلك البطاقات . ووضع جدول زمنى مناسب لعمليات (فان) ولتوقيت تلك البطاقات فى الأدوات البيبليوجرافية .

تصدر فى الوقت الحالى الإصدارات المطبوعة لنشرة الإيداع ربع سنوية دون تركيم . كما تعانى إصدارات النشرة من التأخير الكبير فى الصدور ، بسبب معوقات معينة فى الطباعة . وحيث أن برنامج (فـان) المصرى قد تم التخطيط له بالارتباط مع الهيئة الببليوجرافية القومية التى تصدر الببليوجرافية القومية . فقد كان من الطبيعى أن تظهر بطاقات (فـان) بالإرتباط مع هذه الببليوجرافية ، إما بأن تدرج بطاقات (فـان) فى تتابع واحد مع البطاقات الأخرى فى القائمة ، أو بأن توضع بطاقات (فان) فى ملحق فى نهاية القائمة ، أو أن يصدر ملحق خاص لبطاقات (فـان) مستقل فى كيانه المادى وفى تتابع صدوره . ويفضل اختيار ربط بطاقات (فـان) مع إصدارات الببليوجرافية القومية فى حالة أن تكون هذه الببليوجرافية منتظمة الصدور ، وأن تكون فترات تتابع الصدور قريبة . ولا يتوفد هذان الأمران فى « نشرة الإيداع » حيث أنها غير منتظمة كما تعانى من التأخير الكبير فى الصدور ، هذا إلى جانب أن إصداراتها ربع سنوية وهذا لا يتفق مع سرعة الإعلام عن بطاقات (فـان) التى تظهر عادة قبل نشر الكتاب بشهرين . أما اختيار الحل الثانى وهو ظهورها فى شكل منفصل ماديا وبتتابع صدور خاص ، فإنه يتفق مع الحالات التى يتوفر فيها عدد كاف البطاقات تبرر صدورها فى كيان منفصل . والحقيقة أن هذا المتغير لايتوفر أيضا فى المشروع التجريبى المقترح الذى أضع خطته .

إذن لابد من البحث عن طريقة أخرى للصدور يتحقق فيها سرعة الأعلام ، وانتشار الإستخدام على نطاق واسع . وحيث أنه لايوجد فى مصر ناشر متخصص فى إصدار القوائم الببليوجرافية للكتب المتاحة فى سوق النشر ، كالقوائم التى يصدرها Bowker فى أمريكا مثلا . وحيث أن « دليل الكتاب المصرى » بإصداراته السنوية لا تتحقق فيه هذه الصفات ، يتبقى أمامنا أداة ببليوجرافية منتظمة الصدور وواسعة الإنتشار ، ولها جمهور وأسع يعرف قدرها وينتظر صدورها ، تلك هى « الفهرست العصرية للوطن العربى » التى تصدر كأحد أبواب مجلة « عالم الكتاب » حقيقة أن المجلة تصدر ربع سنوية ، ولكن يمكن فى الفترة الأولى للبرنامج وهى المشروع التجريبى ، أن نقنع بهذا الوضع حتى يقف البرنامج على قدميه ويزداد عدد الكتب الداخلة فى المشروع ، بصورة تشجع على إصدار قائمة (فـان) كملحق منفصل للمجلة يصدر

شهريا ، مع تركيمها كل ثلاثة شهور فى إصداره المجلة ربع السنوية . وحيث أن مجلة « عالم الكتاب » صادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وهى الهيئة التى تتبعها دار الكتب من الناحية الإدارية ، فلن يكون هناك تعارض بين جهة الإعداد وجهة الإصدار . كما أنى قد استبعدت تماما فكرة أن يصدر ملحق بطاقات (فـان) بالإرتباط مع « دليل الكتاب المصرى » الذى تصدره الهيئة أيضا كما سبق أن ذكرت ، حيث لا تتوفر فيه أى من المقومات التى يتطلبها ذلك الموقف .

أما بالنسبة للجدول الزمنى لعمليات (فـان) فى النظام المقترح ، فينبغى أن يتم إقراره بالتشاور مع الناشرين حتى لاتعوق عمليات (فـان) إجراءات النشر لدى الناشر وتتسبب فى فشل البرنامج . هذا مع العلم بأن الجدول الذى وضعه فى البداية يمكن تعديله بعد المرور بالمرحلة الأولى للمشروع التجريبى ، بما يتلاءم مع الواقع الفعلى الذى ثبت بالممارسة . وسوف أقدم هنا جدولا مبدئيا يمكن إقراره كما هو أو التعديل فيه بعد التشاور مع الناشرين ، ويمكن البدء به بعد ذلك وقياس مدى صلاحيته وإجراء التعديل المناسب له ، حتى يتناسب دائما مع إجراءات الناشر ، والقوى البشرية العاملة فى المشروع ، وحالة الإتصالات البريدية والهاتفية وغيرها :

* يقدم الناشر إلى هيئة (فـان) نسخا من وثائق قبل النشر واستمارة بيانات (فـان) مكتملة ، قبل تاريخ النشر المقرر بخمسة عشر أسبوعا على الأقل .

* يعد موظفى (فـان) البطاقة وترسل للناشر بالبريد ، أو يحضر مندوبه ليتسلمها ، أيهما أفضل له خلال عشرة أيام من تسلم المواد .

* إذا تأخر وصول بطاقة (فـان) للناشر أكثر من ثلاثة أسابيع لأى سبب من الأسباب ، يكون له الحق فى طبع الكتاب بدون البطاقة ، على أن تظهر بطاقة (فـان) فى القائمة المطبوعة تحقيقا لأهدافها .

* يقوم الناشر بإيداع وحدة (فـان) بأي تغييرات هامة تحدث فى البيانات ، ويترتب على ذلك تعديل بيانات البطاقة وإرسال التعديلات للناشر مرة أخرى .

* تظهر بطاقات (فـان) فى أعداد مجلة « عالم الكتاب » خلال ثلاثة

شهور من إعدادها على الأكثر ، ويمكن تعديل هذه المدة بعد ذلك فى حالة إصدار قائمة بطاقات (فـان) فى تتابعات شهرية .

* يتم اختزان تسجيلات (فـان) فى الحاسب الآلى بدار الكتب أولا بأول . ويمكن أيضا تعديل تلك البيانات التى قام الناشر بتغييرها قبل النشر . ثم تطبع هذه البطاقات عن طريق الحاسب عند نهاية الفترة بين الإصدارتين . وتوضع النسخة المطبوعة فى إصدارة المجلة .

* عند وصول نسخ الإيداع يتم مراجعة واستكمال بيانات (فـان) المختزنة فى الحاسب الآلى ، فتصبح تسجيلة فهرس دائمة . وهى التى سوف تشكل بمرور الأيام نواة لمرصد المعلومات الببليوجرافى بالدار .

شكل ومحتوى بطاقة (فـان) فى المطبوع .

سوف يتبع شكل بطاقة (فـان) بالمطبوع المعايير الدولية التى تم إقرارها لتوحيد شكل بطاقات (فـان) على المستوى الدولى . وسوف تسبق البيانات الببليوجرافية بعبارة « بيانات الفهرسة أثناء النشر (فـان) » . ومن الممكن أن يوضع إسم (مصر) بجوار هذه التعبيرة للدلالة على الدولة التى أعدت هذه البيانات . وحيث أن المكتبات فى مصر تستخدم حتى الآن عنصر المدخل الرئيسى ، يكون من المناسب وضع هذا العنصر على رأس البطاقة تليه بيانات الوصف الخالص التى تعتمد على القواعد الانجلو أمريكية للفهرسة . بعد تعديلها طبقا لقواعد (تدوب - ك) ، حيث أن هذه القواعد هى المستخدمة فعلا فى دار الكتب ، بل وفى معظم المكتبات فى مصر .

أما بالنسبة لمحتويات هذه التسجيلة فينبغى أن تتضمن ثلاث مجموعات من البيانات . المجموعة الأولى هى بيانات الوصف الببليوجرافى ، والثانية هى نقط الإتاحة الوضعية الأخرى ، والثالثة هى نقط الإتاحة الموضوعية بما فيها رقم التصنيف . وسوف تتضمن القائمة التالية عناصر البيانات التى سوف تتضمنها بطاقة (فـان) المصرية بالكتاب ، مع الأخذ فى الإعتبار أن بعض البيانات سوف توضع فى حالة توفرها بالمطبوع فقط ، مثل بيان السلسلة الذى لا يوجد بالضرورة فى كل الكتب :

- رأس المدخل الأساسى .
- حقل العنوان وبيان المسئولية :
  - العنوان نفسه .
  - العناوين الموازية (إذا توفرت)
- حقل السلسلة :
  - العنوان نفسه للسلسلة والسلسلة الفرعية
  - تدمد للسلسلة والسلسلة الفرعية (إذا توفرت)
  - الترقيم الخاص للسلسلة والسلسلة الفرعية
- حقل التبصرات :
  - تبصرة الترجمة والأطروحة (إذا توفرت)
- حقل الترقيمة الموحدة وكيفيات الإتاحة :
  - تدمك (إذا توفرت)
- رؤوس نقط الإتاحة الوصفية الإضافية .
- رؤوس نقط الإتاحة الموضوعية .
- رقم التصنيف .

دار الكتب المصرية التاريخ / / لاستخدام لدار فقط

وصلت بتاريخ / /

استمارة بيانات الفهرسة أثناء النشر

من فضلك (ا) أكمل بيانات كل الأقسام الموضوعة فى إطار

التاريخ المقترح للنشر (ب) قدم أى بيانات إضافية غير متضمنة فى هذه الاستمارة .

شهر/ سنه / (ج) أرسل إلى مكتب فان أى تغييرات فى هذه البيانات .

الناشر : فى حالة الاستفسار اتصل بـ

العنوان : رقم التليفون :

العنوان ، والعنوان الفرعى ،
وبيانات المسئولية ، والترجمة ،
والرسوم ، واذكرها بالترتيب
الذى ستظهر به على
صفحة العنوان

الطبعة

مكان النشر — تاريخ حق النشر

اسم الناشر/ الطابع

أى معلومات/ أسماء
أخرى تظهر على صفحة
العنوان

التجليد				
	تجليده فاخرة	تدمك	السعر	ق . م
	تجليده ورقية	تدمك	بالعملة	ق . م
	غير مجلدة	تدمك	المصرية	ق . م

عنوان السلسلة
السلسلة الفرعية
ندمد — رقم المجلد فى السلسلة :

تفاصيل الطبعات السابقة
إذا وجدت
تفاصيل العنوان الأصلى
إذا كانت ترجمة

اعط علامه إذا كان بالكتاب ☐ ببليوجرافية ☐ كشاف ☐ إيضاحيات

اعط الاسم الكامل وتاريخ البلاد
للمؤلف والمشتركين الأخرين
إذا كان معروفا

عدد الصفحات التقريبى

أو عدد المجلدات إذا كان
متعدد المجلدات على أن تكون
المجلدات منشورة معا الارتفاع سم

بالنسبة بالأعمال الأدبية ☐ رواية ☐ قصص قصيرة ☐ شعر
اعط علامة إذا كان الكتاب ☐ مسرحية ☐ مقالات ☐ قطع متنوعة
حدد ما هو غير ذلك ______
لغة الأصل ______

جنسية المؤلف

تاريخ النشر الأصلى

صف الموضوع فى جملتين
أو ثلاثة للأعمال
الأخرى غير الأدبية

الجمهور المقصود

دار الكتب المصرية التاريخ / / لاستخدام لدار فقط تاريخ تقديم بيانات
وصلت بتاريخ / / فان الجديدة / /

استمارة تعديلات الفهرسة أثناء النشر

سوف يتم إخطارك بأى تغييرات تعمل فى بيانات فإن المرسلة إليك

الناشر : فى حالة الاستفسار اتصل بـ
العنوان : رقم التليفون :

البيانات كما قدمت العنوان :
أصلا على استمارة تدمك
بيانات فان التاريخ المقترح للنشر شهر / سنة /

ادخل أى معلومات اعط علامة على هذا المربع ☐
جديدة تالية إذا كان المطبوع قد ألغى

العنوان ، والعنوان الفرعى
وبيانات المسئولية ، الخ

التجليد	تجليده فاخرة	تدمك	السعر	ق . م
	تجليده ورقية	تدمك	بالعملة	ق . م
	غير مجلدة	تدمك	المصرية	ق . م

اسم الناشر/ الطابع

التاريخ المقترح للنشر شهر/ سنه تاريخ حق النشر التعداد

تغييرات أخرى أو
معلومات جديدة

فعالية أسلوب دراسة الحالة فى تدريس المراجع
(دراسة تطبيقية)

الدكتورة : حورية ابراهيم مشالى
قسم المكتبات والمعلومات
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

ملخــص :

الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن طبيعة العلاقة بين الطرق التقليدية المتبعة فى تدريس المراجع وانخفاض مستوى الخدمة المرجعية من ناحية ، والمزايا التى قد تعود على الخدمة المرجعية من اتباع أسلوب دراسة الحالة فى تدريس المراجع من ناحية أخرى . كما يتضمن الهدف دراسة تطبيقية لمعرفة مدى فعالية استخدام أسلوب دراسة الحالة فى تدريس المراجع بالمقارنة بطرق التدريس التقليدية فى هذا المجال بجامعة الملك عبد العزيز .

مقدمــة :

منذ السبعينات من هذا القرن حدث تطور كبير فى دور المكتبة لتصبح مركز معلومات يخدم الباحثين فى فروع المعرفة المختلفة . وأمام هذا التطور –

يواجه أخصائى المراجع زيادة مستمرة فى مصادر المعرفة وفى الأساليب التكنولوجية التى تعمل على تسهيل تبادل المعلومات . ومن هنا صار لزاما أن يكون أخصائى المراجع على درجة كبيرة من المعرفة ولديه مهارات ذهنية وتخصصية تجعله قادرا على ممارسة عمله بفعالية باعتباره حلقة الوصل بين مصادر المعلومات والباحثين عنها . غير أن الدراسات(١) فى حقل المكتبات تشير إلى أن هناك انخفاض فى مستوى أداء الخدمة المرجعية وإلى وجود علاقة قوية بين هذا الانخفاض وبين الطرق المتبعة فى تدريس المراجع . ويتفق المفكرون فى مجال المكتبات والمعلومات على ضرورة إعادة النظر فى طرق تدريس المراجع والبحث عن طرق أكثر فعالية نظرا لأن دراسة المراجع تعتبر بمثابة القلب والروح فى هذا التخصص وكما يقول فافريك Vaverecks(٢) : «Teaching reference is the guts of librarianship» ومما يؤكد ضرورة تطوير طرق تدريس المراجع ما يشير إليه الحلوجى(٣) بأن مادة المراجع أصبحت « مصدر عناء للذين يدرسونها ... ومصدر عناء ومعاناة للذين يقومون بتدريسها ... » .

وينادى بعض المفكرين باستخدام أسلوب دراسة الحالة فى التدريس فى مجال المكتبات والمعلومات بعد أن تحققت فعاليته فى تدريس مواد فى مجالات علمية أخرى . كما ينادى هؤلاء بضرورة إجراء بحوث تطبيقية للتعرف على مدى فعالية هذا الأسلوب فى تدريس المراجع .

الخدمة المرجعية والطرق التقليدية لتدريس المراجع :

تشير الكتابات إلى أن وجود الخدمة المرجعية فى المكتبات سابق لظهور الدراسة الأكاديمية للمراجع . كما يتضح أن أول خدمة مرجعية بدأت حينما تم إنشاء أول مكتبة متخصصة فى تقديم خدمات المراجع لجمهور القراء فى المملكة المتحدة عام ١٨٥٢ وسميت The Manchester Reference Library(٤) . وكان ذلك قبل إنشاء أول برنامج للتعليم المنهجى لتخصص المكتبات والذى بدأ فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٧ . لذلك يبدو واضحا أن تعلم كل ما يتعلق بالمراجع استمر أكثر من ربع قرن يستمد من الخبرة المتولدة من ممارسة

المهنة . وكان لذلك أثر كبير على تعليم المراجع فيما بعد حيث استمر الممارسون فى الاعتقاد بأن الخبرة هى الأسلوب الوحيد لتعليم المراجع . ومما يؤكد ذلك تصريح وليم تشايلد William Child(١) فى عام ١٨٩١ حين قال « هناك ثلاث مؤهلات رئيسية تأتى فى مقدمة ما يجب أن يتسلح به أخصائى المراجع وهى : أولا – الخبرة ، وثانيا – الخبرة ، وثالثا – الخبرة » . وقد حاول المهتمون بالعمل فى حقل المكتبات توجيه الاهتمام نحو ضرورة التعليم الأكاديمى للمراجع حيث يرون أن الخبرة ضرورية جدا فى ممارسة خدمات المراجع كما هو الحال فى جميع المجالات العلمية غير أنه لابد من دراسة مجموعة من القواعد النظرية التى تمكن الأخصائى من معرفة مجال تخصصه ثم تطبيق هذه القواعد عند ممارسة المهنة .

وقد كان نتيجة لانتشار مثل هذا الفكر أن تضمن التعليم المنهجى لتخصص المكتبات – منذ نشأته – مواد لدراسة المراجع والخدمة المرجعية حيث حرص ملفيل ديوى Melvil Dewey(٦) مؤسس أول مدرسة فى هذا التخصص على احتواء البرنامج الدراسى على المواد «Bibliography», «Aids to Readers» ثم «Use of Reference Books» بعد ذلك . وكان يقوم بتدريس هذه المواد بعض الممارسين(*) ذوى الشهرة فى الخدمة المرجعية لعدم وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصة فى بادىء الأمر .

وبدأ تدريس المراجع بشرح مجموعة من الكتب المرجعية للدارسين فى قاعات الدرس وذلك بوصف خصائص كل مرجع فيما يتعلق بالعنوان والمؤلف وبيانات النشر مع توضيح طريقة استخدام المرجع وأهميته . وكان يقاس تحصيل الطالب بمدى تذكرة لتلك البيانات . وقد شاع استخدام هذه الطريقة فى تدريس المراجع فى كثير من أقسام المكتبات فى ذلك الحين فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأطلق عليه مصطلحين الأول : Item by item approach والثانى : Enumeration and description approach(٧) .

(*) من بين هؤلاء W.F.Poole (الذى قام بإعداد أول كشاف للدوريات) R.Bowkerg

غير أن تنوع الإنتاج الفكرى وإتقان إعداد البيليوجرافيا التجارية فى الثلث الأول من القرن العشرين بالإضافة إلى توافر عدد من المتخصصين فى حقل المكتبات قد ساعد على إيجاد بعض التطور فى طريقة تدريس المراجع حيث أصبح يستخدم فى الشرح بقاعات الدرس عرض لكتب المراجع حسب الشكل الأدبى ، ويهتم المدرس بشرح خصائص ووظائف كل وحدة شكلية مثل الموسوعات والمعاجم والبيليوجرافيات . كما يتناول الشرح عرضا لنماذج فى كل وحدة شكلية مع تزويد الدارسين بملاحظات عنها تتعلق ببيانات التأليف والنشر وطريقة الاستخدام ويكلف الدارسون بتقييم عدد من المراجع فى كل وحدة شكلية وذلك بتتبع هدف المرجع وسعته وطريقة تنظيمه ... وفى كثير من الأحيان يُعطى الدارسون قوائم أسئلة يطلب منهم فيها تحديد الإجابة عليها فى كتب المراجع التى تمت دراستها بغرض التدريب على تقييم المراجع . ويقاس تحصيل الطالب وتقدمه وفق هذه الطريقة بمدى معرفته وتوصله للاجابة الصحيحة . وقد أطلق على هذا الأسلوب فى تدريس المراجع المصطلح The Form Approach والمصطلح The Type Approach(٨) .

ومع استمرار تطوير المناهج فى كثير من العلوم أصبحت البرامج الدراسية فى تخصص المكتبات والمعلومات تتضمن مواد لدراسة المراجع فى قطاع أو أكثر من قطاعات المعرفة مثل المراجع المتخصصة فى العلوم الانسانية ومثيلتها فى العلوم الاجتماعية والعلوم البحتة والتطبيقية . ويتبع فى تدريس هذه المواد أحد الأسلوبين السابق ذكرهما فى عرض مراجع كل تخصص معرفى . ويكلف الدارسون باختيار موضوع فى أحد التخصصات التى يتضمنها قطاع المعرفة المرغوب دراسته ثم بناء حصر بيليوجرافى للمراجع التى تتناول معالجة الموضوع . كما قد يعطى الدارسون قوائم بأسئلة للاجابة عليها فى ضوء المراجع التى تمت دراستها . وأطلق على هذا الأسلوب فى الدراسة المصطلح Subject Approach أو المصطلح Topical Approach(٩) .

وقد وجه عدد من المفكرين – ذوى الاهتمام الشديد بخدمات المراجع النقد لهذه الطرق فى التدريس ، ومن أشهر هؤلاء شيرا Shera(١٠) وكاتس Katz(١١) ودافنسون Davinson(١٢) وروشتين Roshtein(١٣) . ويتفق هؤلاء على أن

طرق تدريس المراجع السابق ذكرها تعتمد على المحاضرة التقليدية التى ينصب الجهد فيها على التلقين وحشو ذهن الطالب ببيانات التأليف والنشر لكتب المراجع

كما أن القصور فى طرق تدريس المراجع فى رأيهم يرجع أساسا إلى اعتمادها على أعمال مرجعية مثل وينشيل Winchell ومدج Mudge وولفورد Wallford والتى قد صممت لتتفق وطرق تدريس المراجع التى كانت سائدة وقت ظهور هذه الأعمال المرجعية فى نهاية القرن التاسع عشر ثم استمر العمل بها لتكون بمثابة كتب دراسية يعتمد عليها كل من المدرس فى تحضير المادة والطالب فى تحصيلها . وانتقدت كارول Carrol(١٤) بشدة هذه الأعمال بصفتها قوائم بيليوجرافية إذ تقول Down with the lists حيث ترى أن الاعتماد عليها قد ساعد فى استمرارية عادات التلقين بين المدرسين وعادات الحفظ والتذكر بين الطلاب .

كما يشار فى النقد إلى أنه بالرغم من أن دراسة المراجع حسب الشكل الأدبى من شأنها مساعدة الطالب فى معرفة تكوين الإنتاج الفكرى للمجالات المختلفة إلا أن هذه الطريقة تجعل الطالب يتصور أن خدمات المراجع ما هى إلا أسئلة توجه حسب الشكل الأدبى لكتب المراجع . ويذكر المعارضون لطرق التدريس هذه بأنها ربما تمكن الطالب من الإجابة على السؤال : فى أى البيليوجرافيات نجد كتب حديثة فى الرياضيات مثلا ؟ ولكن من الصعب أن نتوقع من الطالب معرفة أين نجد أحدث الاتجاهات العلمية فى الرياضيات - هذا بالإضافة إلى أنه فى حالة عدم دراسة الطالب لمادة المطبوعات الحكومية فإنه لن يتناولها عند الممارسة فى محاولة الإجابة على سؤال يواجهه لأنها لاتقع ضمن الوحدات الشكلية التى درسها فى مواد المراجع بالطرق التقليدية .

وهناك اتفاق بين عدد كبير من المفكرين(١٥) على أنه من المفروض أن تمر خدمات المراجع بثلاث خطوات رئيسية :

الخطوة الأولى : تحديد المعلومات المطلوبة من المستفيد بصفة عامة .

الخطوة الثانية : تحديد حجم ونوع هذه المعلومات .

الخطوة الثالثة : تحديد موقع المعلومة فى المصدر .

غير أن دراسة المراجع بالطرق التقليدية - فى رأيهم - لاتوجه الاهتمام إلى الخطوة الأولى والثانية وتركز فقط على الخطوة الثالثة . بمعنى أن الطرق التقليدية تبدأ بالخطوة الثالثة وتنتهى بها حيث يتركز الجهد فيها على معرفة مجموعة كبيرة من الكتب المرجعية وحفظ بيانات تفصيلية عنها قد تؤهل الطالب فى استخدامها آليا فى الإجابة على الأسئلة المرجعية البسيطة . لذا يسود اعتقاد بينهم أن طرق التدريس التقليدية تركز الاهتمام على أوجه تتعلق بمعرفة الكتب فقط وليس لها دور إيجابى فى إعداد طريقة تفكير اخصائى المراجع . كما يرى هؤلاء من واقع اهتماماتهم بتحسين الخدمة المرجعية - وفى مقدمتهم توماس جالفين Thomas Galvin -(١٦) إن الخطوة الأولى والثانية المشار إليها فى أداء الخدمة المرجعية تحتاج إلى مقدرة ومهارة فى المناقشة والتحليل من جانب أخصائى المراجع قبل اتخاذه القرار بشأن المعلومات المطلوبة - وهذا يتطلب تدريب الدارس على حل المشكلات عن طريق تنمية قدرته على التفكير والتحليل والاهتمام بصقل جوانب فى شخصيته من خلال تعلم مهارات الاتصال وما تتضمنه من حوار ومناقشة .

يتضح من التحليل السابق أن الطرق التقليدية والشائعة فى تدريس مواد المراجع - بالرغم من محاولة تطويرها - لم تسلم من النقد لمساهمتها المحدودة فى إعداد أخصائى مراجع قادر على إشباع حاجات المستفيدين بتقديم خدمة مرجعية حسب طبيعة ومتطلبات كل حالة . لذلك اتجه الاهتمام نحو البحث عن طريقة أكثر فعالية فى تدريس المراجع تساعد على إعداد أخصائى مراجع أكثر كفاءة . وقد جذب انتباه المهتمين بتطوير الخدمة المرجعية نجاح استخدام أسلوب دراسة الحالة فى تدريس مواد فى مجالات علمية أخرى مثل القانون والإدارة .

أسلوب دراسة الحالة :

يعرف جالفين Galvin الحالة بأنها وصف موجز ومكتوب لموقف أو مشكلة

حدثت أو يمكن حدوثها ويستخدم هذا الوصف المكتوب فى شكل قصة تعرض فى مواقف تعليمية ، ويطلب من الدارسين تشخصي الموقف وتحليل الحالة لاتخاذ قرار بشأن تحديد أسلوب عمل لحل المشكلة . ويطلق على هذا الأسلوب المصطلح Case method أو Problem solving instruction .

وقد بدأ ظهور استخدام دراسة الحالة فى التدريس عندما قام عميد كلية الحقوق بجامعة هارفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٧١ بتطوير دراسة مادة قانون العقود وذلك بدراسة حالات قانونية فى المحاضرة يشترك الطلاب فى مناقشتها وتحليلها فى ضوء القانون ووفق ظروف كل حالة . ونظرا لنجاح هذه التجربة قد انتشر اتباع هذا الأسلوب فى كليات الحقوق الأمريكية . ثم امتد الانتشار إلى كليات إدارة الأعمال بعد نجاح تطبيق التجربة فى مجال الإدارة بكلية الأعمال بجامعة هارفرد أيضا عام ١٩٠٨[١٧] . وفى عام ١٩٣٠ بدأ استخدام طريقة دراسة الحالة فى مجالات أكاديمية أخرى وخاصة فى إدارة التعليم حتى أنه فى عام ١٩٦٥ أقرت الجمعية الوطنية للتعليم فى أمريكا أن أسلوب دراسة الحالة أصبح الأداة الرئيسية فى إعداد المدرسين[١٨] . ولم يتوقف النجاح عند هذا الحد بل توصل الباحثون فى جامعة هارفرد إلى نتائج توصى بإمكانية استخدام طريقة دراسة الحالة فى تدريس المواد الاجتماعية بصفة عامة[١٩] .

ويعتبر كنيث شيفر Kenneth Shaffer[٢٠] أول من أقدم على استخدام طريقة دراسة الحالة فى مجال المكتبات . وقد استخدمها شيفر فى تدريس مادة إدارة المكتبات فى جامعة سيمونس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١ . واتبع شيفر فى تصميم الحالات الدراسية للمادة نفس النمط الذى اتبع فى كلية إدارة الأعمال فى جامعة هارفرد مع تطويره ليناسب المشكلات الحيوية فى إدارة المكتبات . وتحقق لمحاولة شيفر نجاح أدى إلى سرعة انتشارها فى تدريس مواد إدارة المكتبات بجامعة أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد حاول جالفين Galvin[٢١] استخدام طريقة دراسة الحالة فى تدريس مادة المراجع وكان ذلك فى جامعة سيمونس عام ١٩٦٥ . ويذكر جالفين أن ما دفعه لهذه التجربة هو شدة الضيق من أسلوب المحاضرة التقليدية وتلقين

الشرح الوصفى لمحتويات المراجع الأمر الذى لم يكن له عائد ملموس على ممارسة الخدمة المرجعية . ويأمل جالفين من استخدام طريقة دراسة الحالة استبعاد الآلية فى الشرح من جانب المدرس والحفظ من جانب الطالب . كما يأمل من اتباع هذه الطريقة الاهتمام بحاجة المستفيد عند تدريس المراجع حيث يقول :

The case-method experiments represented an effort to rehumainze the teaching of the reference process.

وقد أكد جالفين فى عام ١٩٨٣ على أن محاولته فى استخدام دراسة الحالة فى تدريس المراجع لاتزال تحتاج إلى دراسات تطبيقية فى جامعات بدول مختلفة حتى يمكن التعرف على مدى فعاليتها(٢٢) .

الدراسة التطبيقية :

وفى ضوء ما تقدم من دراسة وتحليل قامت الباحثة باجراء بحث تطبيقى يهدف إلى التعرف على مدى فعالية استخدام أسلوب دراسة الحالة فى تدريس مادة المراجع المتخصصة لطالبات قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز وذلك خلال الفصل الدراسى الأول والثانى من العام الجامعى ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٥ / ١٩٨٦ م .

وأجرى البحث على عينة من الطالبات بلغ عددهن ٥٣ (ثلاث وخمسون طالبة) موزعة على شعبتين : شعبة الفصل الدراسى الأول وعددها (سبع وعشرون طالبة) وشعبة الفصل الدراسى الثانى وعددها (ستة وعشرون طالبة) بغرض مقارنة نتائج اختبارات الشعبتين والوقوف على فعالية طريقة التدريس التى اتبعت فى كل شعبة وفقا لطريقة البحث . وفيما عدا اختلاف طريقة التدريس بين الشعبتين فقد توفر قدر من التجانس بين طالبات الشعبتين من حيث تقارب المعدلات التراكمية وعدم سبق دراسة المادة بالاضافة إلى تقارب عدد الطالبات بالشعبتين . وتمثل عينة البحث ٩٦٪ من الطالبات المسجلات لهذه المادة بعد استبعاد حالات الإعادة بسبب الرسوب من قبل .

وقد اتبع فى تدريس المادة لغرض البحث طريقتان :

١ - **الطريقة التقليدية** : تناولت الباحثة تدريس المراجع حسب الشكل الأدبى للمراجع فى كل تخصص علمى وفق الخطوات التالية :

أولا : شرح خصائص كل وحدة شكلية فى مجال المعرفة المقرر دراسته كالموسوعات والببليوجرافيات وأدلة الاحصائيات فى علم الاجتماع ، ثم توضيح وظيفة الوحدة المرجعية وأهميتها فى البحث العلمى من حيث الدور المميز لها فى مساعدة الباحث فى تقصى الحقائق .

ثانيا : دراسة نماذج من كل وحدة - حسب ما يتوافر منها فى المكتبة وخاصة من حيث كيفية الاستخدام .

ثالثا : كلفت الطالبات بتقييم هذه النماذج من خلال الإجابة على أسئلة وضعتها الباحثة لهذا الغرض .

٢ - أسلوب دراسة الحالة :

تضمن القرار الدراسى مجموعة من الحالات راعت الباحثة فى اعدادها أن تعكس أنواعا مختلفة من المشكلات التى قد تواجه أخصائى المراجع فى المكتبات ومراكز المعلومات وأن تستوعب الحالات أهم خصائص وطبيعة كتب المراجع . بمعنى أن تكون كل حالة تسجيلا لموقف استفسارى فى أقسام المراجع وتتطلب الرجوع إلى قاعدة مرجعية أو أكثر . وقامت الباحثة باختيار عدد من هذه الحالات لتدريب الطالبات أثناء المحاضرات على فهم المشكلة موضوع كل حالة وتحليلها وتحديد عناصرها تمهيدا للتعرف على المراجع التى تتفق وطبيعة كل مشكلة .

واتبع فى التدريب قيام إحدى الطالبات بتمثيل دور المستفيدة على أن تقوم طالبة أخرى بتمثيل دور أخصائية المراجع ليدور بينهما حوار ينتهى بتقديم خدمة مرجعية .

وقد تم التدريب فى كل مكان مستقل بجوار المراجع فى المكتبة حيث دار الحوار أمام الطالبات وتحت إشراف أستاذة المادة (الباحثة) التى تبدى

ملاحظاتها وترد على الاستفسارات من الطالبات فى هذا الخصوص مع توجيه المناقشة نحو بناء التفكير المرجعى لدى الطالبات .

وبعد استكمال عدد من التدريبات فى وقت المحاضرات وزعت حالات مطبوعة على الطالبات لدراستها وتحليلها فى غير وقت المحاضرة وكتابة تقرير عن كل حالة متضمنا المراجع التى تقترح لتوفير خدمة مرجعية للحالة موضوع الدراسة . وهذه التقارير تم تقديمها تباعا فى مواعيد محددة خلال وقت المحاضرات بقية الفصل الدراسى حيث عرضت على كل طالبة التقرير الذى أعدته عن الحالة ، ثم دارت مناقشة بين مقدمة التقرير وبقية الطالبات وذلك تحت إشراف وإرشادات وتعليق أستاذة المادة .

ويتناول البحث اختبار فرضين أساسيين :

الفرض الأول : أن اتباع الطريقة التقليدية فى تدريس المراجع لايساعد على تحقيق مستوى تحصيل يتفق ومتطلبات تقديم خدمة مرجعية بكفاءة .

الفرض الثانى : هناك علاقة بين اتباع أسلوب دراسة الحالة فى تدريس المراجع وبين مستوى التحصيل الذى يساعد على تقديم خدمة مرجعية بكفاءة ووفق متطلبات كل حالة .

ونظرا لارتباط طريقة البحث التى اتبعت بمتطلبات النجاح فى مواد الدراسة طبقا لنظام الجامعة ، ترى الباحثة ضرورة إلقاء الضوء على هذه المتطلبات قبل التعرض لخطوات البحث .

يتطلب النجاح فى المادة الدراسية الحصول على حد أدنى ستون درجة من مائة درجة . وتوزع درجة المادة كالآتى :

* ١٠ (عشر) درجات للاختبار الدورى الأول .
* ٢٠ (عشرون) درجة للاختبار النصفى .
* ١٠ (عشر) درجة للاختبار الدورى الثانى .
* ٤٠ (أربعون) درجة للاختبار النهائى .
* ٢٠ (عشرون) درجة مقابل حضور المحاضرات .

١٠٠ المجموع

علما بأن اختبارات الدورى الأول والنصفي والدور الثانى (٤٠ درجة) تتناول الموضوعات التى شرحت فى النصف الأول من الفصل الدراسى ، أما الاختبار النهائى (٤٠ درجة) فإنه يتناول الموضوعات التى درست فى كل من النصف الأول والثانى من الفصل الدراسى . كما أن درجات الاختبارات وحدها دون درجات حضور المحاضرات قد اتخذت كمؤشر لدرجة الاستيعاب ومقياس لدرجة فعالية طرق التدريس التى استخدمت فى البحث .

وتتلخص خطة البحث فى الآتى :

١ – بالنسبة لشعبة المراجع فى الفصل الدراسى الأول اتبعت الطريقة التقليدية فى تدريس المراجع فى كل من النصف الأول والنصف الثانى من هذا الفصل .

٢ – وبالنسبة لشعبة المراجع فى الفصل الدراسى الثانى ، اتبع فى النصف الأول من هذا الفصل تدريس المراجع بالطريقة التقليدية ثم استخدم أسلوب دراسة الحالة فى النصف الثانى من نفس الفصل الدراسى .

ويرجع الجمع بين الطريقة التقليدية وأسلوب دراسة الحالة فى شعبة الفصل الدراسى الثانى إلى ما واجهته الباحثة – أثناء تجربة طريقة البحث Pilot study – من صعوبة فى تدريس المراجع باتباع أسلوب دراسة الحالة بمفرده ، حيث اتضح أن تدريب الطالبات على مناقشة الحالة وتحليلها من أجل تحديد المعلومات المطلوبة والمراجع اللازمة يجب أن يسبقه دراسة عن ماهية المراجع وكيفية استخدامها .

عرض وتحليل البيانات :

بانتهاء اختبارات الفصل الدراسى الأول والفصل الدراسى الثانى لمادة المراجع المتخصصة تجمعت بيانات البحث .

وفيما يلى عرض لهذه البيانات فى جداول توضح التوزيع التكرارى لدرجات الاختبارات فى ضوء عدد من الفئات طول كل فئة منها خمس درجات .

يبين الجدول رقم (١) نتائج الاختبارات فى الفصل الدراسى الأول حيث اتبع فيه التدريس بالطريقة التقليدية .

جدول رقم (١)
نتائج الاختبارات فى الفصل الدراسى الأول

فئـــات الدرجـــات	النصف الأول من الفصل الدراسى		النصف الثانى من الفصل الدراسى	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
أقـــل مـــن ٢٤	١	٣,٧	١	٣,٧
من ٢٤ وأقل من ٢٨	٦	٢٢,٢	٧	٢٥,٩
من ٢٨ وأقل من ٣٢	١٢	٤٤,٥	١٣	٤٨,٢
من ٣٢ وأقل من ٣٦	٥	١٨,٥	٤	١٤,٨
من ٣٦ وحتـى ٤٠	٣	١١,١	٢	٧,٤
مجمـــوع	٢٧	١٠٠	٢٧	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج الاختبارات فى الفصل الدراسى الثانى حيث تم التدريس بالطريقة التقليدية فى النصف الأول من الفصل وبأسلوب دراسة الحالة فى النصف الثانى منه .

جدول رقم (٢)
نتائج الاختبارات فى الفصل الدراسى الأول

فئـــات الدرجـــات	النصف الأول من الفصل الدراسى		النصف الثانى من الفصل الدراسى	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
أقـــل مـــن ٢٤	—	—	—	—
من ٢٤ وأقل من ٢٨	٧	٢٦,٩	٢	٧,٧
من ٢٨ وأقل من ٣٢	١٣	٥٠,٠	٣	١١,٦
من ٣٢ وأقل من ٣٦	٤	١٥,٤	١٦	٦١,٥
من ٣٦ وحتـى ٤٠	٢	٧,٧	٥	١٩,٢
مجمــوع	٢٦	١٠٠	٢٦	١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٣) مقارنة بين نتائج الاختبارات النهائية للفصل الدراسى الأول والفصل الثانى . وهذه المقارنة تظهر التغير فى نتائج الاختبارات بعد اتباع أسلوب دراسة الحالة .

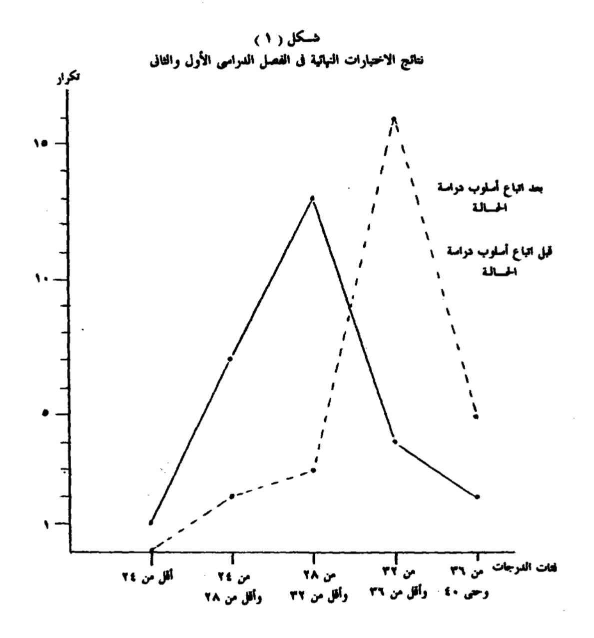
جدول رقم (٣)

نتائج الاختبارات النهائية فى الفصل الدراسى الأول والثانى

فئـــات الدرجـــات	الفصل الدراسى الأول قبل اتباع أسلوب دراسة الحالة		الفصل الدراسى الثانى بعد اتباع أسلوب دراسة الحالة		التغير
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	
أقـــل مـــن ٢٤	١	٣,٧	—	—	٣,٧—
من ٢٤ وأقل من ٢٨	٧	٢٥,٩	٢	٧,٧	١٨,٢—
من ٢٨ وأقل من ٣٢	١٣	٤٨,٢	٣	١١,٦	٣٦,٦—
من ٣٢ وأقل من ٣٦	٤	١٤,٨	١٦	٦١,٥	٤٦,٧+
من ٢٦ وحتى ٤٠	٢	٧,٤	٥	١٩,,٢	١١,٨+
مجمـوع	٢٧	١٠٠	٢٦	١٠٠	

ويشير الجدول رقم (٣) إلى ارتفاع فى نتائج الاختبار النهائى فى الفصل الدراسى الثانى بالمقارنة بنتائج الاختبار النهائى فى الفصل الدراسى الأول .

. كما يبين الجدول أن التحسن فى النتائج قد اتجه نحو فئات الدرجات العليا بواقع ٤٦,٧٪ للفئة من ٣٢ وأقل من ٣٦ وبواقع ١١,٨٪ للفئة من ٣٦ وحتى ٤٠ مقابل انخفاض فى النسبة المئوية للفئات الثلاثة الأولى بواقع ٣,٧٪ ، ١٨,٢٪ ، ٣٦,٦٪ بالترتيب . ويتضح هذا التغير بيانياً فى الشكل رقم (١) .



شـكل (١)
نتائج الاختبارات النهائية فى الفصل الدراسى الأول والثانى

ومن العرض السابق للبيانات يتضح أن نتائج الاختبارات فى ظل التدريس بالطريقة التقليدية منخفضة نسبيا بالمقارنة بالنتائج بعد التدريس بأسلوب دراسة الحالة . وقد تبين للباحثة أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن الطالبات فى ظل الطريقة التقليدية اعتمدن على بذل الجهد فى تقييم كتب المراجع وحفظ بياناتها . وقد أدى ذلك إلى تكدس كم هائل من البيانات فى أذهان الطالبات نتج عنه صعوبة فى تذكرها وفى تحديد المراجع التى يمكن اقتراحها فى المواقف التى حملتها أسئلة الاختبار النهائى .

وهذا يؤكد صحة الفرض الأول للدراسة وهو :

أن اتباع الطريقة التقليدية فى تدريس المراجع لايساعد الطلاب على تحقيق مستوى تحصيل يتفق ومتطلبات تقديم خدمة مرجعية بكفاءة .

ويتضح أيضا من البيانات السابق عرضها أن نتائج الاختبارات فى ظل التدريس بأسلوب دراسة الحالة تشير إلى تحسن ملموس فى مستوى تحصيل الطالبات ، ويرجع هذا التحسن إلى تمكن الطالبات من إدراك الموقف الاستفسارى فى أسئلة الاختبارات والقدرة على التمييز فى اختيار المراجع التى تناسب كل موقف . وقد ساعد على تحسين مستوى التحصيل ما وفره اتباع أسلوب دراسة الحالة فى التدريس من مواقف ومشكلات حقيقية جذبت انتباه وتفكير الطالبات لمناقشتها وتحليلها . أما تمثيل الدور للمشكلة وما تضمنه من حوار حول اختيار أنسب المراجع للمعلومات المطلوبة فقد أوجد مناخا مثيرا للتفكير وأكثر صلاحية للتعلم . وقد تبين أن هذه العوامل فى مجملها كان لها أثر كبير على تنشيط الذاكرة لدى الطالبات . هذا بالإضافة إلى أثرها الكبير فى تحسين درجة الاستيعاب والاحتفاظ بالمعلومات واسترجاعها عند أداء الاختبارات وهذا يؤكد صحة الفرض الثانى بأن هناك علاقة بين اتباع أسلوب دراسة الحالة فى تدريس المراجع وبين ارتفاع مستوى التحصيل الذى يساعد على تقديم خدمة مرجعية بكفاءة ووفق متطلبات كل حالة .

خاتمـــة :

أوضحت الدراسة أن بداية تدريس المراجع اعتمدت على الخبرة العملية للممارسين فى المكتبات لمدة ربع قرن تقريبا إلى أن وجه المهتمون بتحسين الخدمة المرجعية جهودهم نحو تطوير تدريس المراجع فى الجامعات .

غير أن ما أثمرته هذه الجهود من طرق لتدريس المراجع قد وجه إليه نقد شديد باعتبار أن الطرق التى اتبعت – ومازالت – هى طرق تقليدية تعتمد على المحاضرة وتهتم بتلقين الدارسين الكثير من بيانات التأليف والنشر الخاصة بكتب المراجع ، ولاتساعد بفعالية على تكوين كوادر مدربة على أداء الخدمة المرجعية التى تحتاج إلى قدرة على التحليل ومهارات فى الاتصالات لحل المشكلات بجانب معرفة بالمراجع وكيفية استخدامها .

وأمام هذا القصور ظهرت محاولة استخدام أسلوب دراسة الحالة فى تدريس المراجع بعد أن اتضح فعاليته فى تدريس مواد فى مجالات علمية أخرى . ونظرا لأن هذا الأسلوب لايزال محاولة فى دور البحث والتجربة فى مجال تدريس المراجع لذا قامت الباحثة باجراء بحث تطبيقى للتعرف على مدى فعالية أسلوب دراسة الحالة فى تدريس المراجع بالمقارنة بالطرق التقليدية فى هذا الخصوص .

وقد جاء البحث موضوع هذه الدراسة بنتيجة تؤكد النقد الموجه للطرق التقليدية من حيث أنها لاتحقق مستوى تحصيل يتفق ومتطلبات تقديم خدمة مرجعية بكفاءة . كما توصل البحث إلى نتيجة تفيد بأن مستوى التحصيل عند دراسة المراجع يرتفع باستخدام أسلوب دراسة الحالة ، وأن فعالية هذا الأسلوب ترجع إلى ما يوفره من فرص تدريب للدارسين على حل المشكلات التى قد تواجه أخصائى المراجع ، أى أنه ينقل واقع العمل فى قسم المراجع بالمكتبات ومراكز المعلومات إلى الدارسين بقاعات الدرس . هذا بالاضافة إلى أن هذا الأسلوب يجعل من العملية التعليمية عملية ذات معنى حيث يندمج الدارسين بشدة فى حل مشكلات لحالات تمثل مواقف حقيقية وذلك يبعدهم

عن الكسل الفكرى نتيجة السلبية فى تلقى المعلومات أثناء الشرح فى المحاضرات بالطريقة التقليدية .

غير أنه ثمة نتيجة هامة للبحث تشير إلى أنه يصعب استخدام أسلوب دراسة الحالة بمفرده فى تدريس المراجع أو تتوقف فعاليته على المعرفة المسبقة عن ماهية المراجع وكيفية استخدامها وهذا ما توفره الطريقة التقليدية . لذلك يدور فى ذهن الباحثة السؤال التالى :

هل هناك طريقة أفضل من الطريقة التقليدية لاكتساب معرفة عن المراجع تسبق استخدام أسلوب دراسة الحالة حتى يتحقق الهدف من دراسة المراجع فى إعداد أخصائى مراجع قادر على تقديم خدمة مرجعية بكفاءة عالية !

غير أن الإجابة على هذا السؤال تتطلب بحثا آخر .

المراجع والهوامش

1. Crowley, T. Half-right reference: is it true? RQ 25 Fall 1985, pp.59-68.

— Dawkins, W.M. and Jackson J. Enhancing reference services. Technicalities 6 August 1986, pp. 4-7.

— Olson, L.M. Reference service evaluation in medium-sized libraries. J. Academic librarianship 9 January 1974,pp. 322-9.

— Powcll, R. R. Study of reference services and librarians selected public libraries Ill. Lib. May 1978, pp. 481-9.

— Powcll, R.R. Reverence effectiveness: a review of research. Lob. and Info. Sc. Res. 6 January 1984, pp. 3-16.

2. Vaverek, B. The nature of reference librarianship RQ 15 (3) spring 1974, pp. 213-217.

(3) انظر قائمة المراجع العربية .

4. Grogan, Denis. Practical reference work. London, Cive Bingley, 1979, p.21.

5. Ibid.P.7.

6. Vann, Sarah K. Training for librarianship before 1923. Chicago, ALA, 1961, pp. 4-35.

7. Davinson, Donald. Reference Service. London, Clive Bingley, 1980, p. 235.

8. Ibid.

9. Ibid.

10. Shera, J.H.' The challenging role of the reference librarian in Shera, J.H. Knowing books and men: knowing computers too. Littleton, Colo., Libraries Unlimited, 1973, pp. 202-221.

Shera, Jess H. The Foundations of Education for Librarianship, New York: Becker and Hayes, 1972, pp. 48-49, 193.

Shera, Jess H. The librarian and reference service in Rowland, R. Reference Services. Hamden, conneticut: shoe string, 1977, pp. 198-210.

11. Katz, W.A. Introduction to reference work: reference services and reference process. 3d ed. London, McGraw-Hill, 1978, Vol. II.
12. Davinson, D. Reference Service. London, Clive Bingley, 1980.
13. Rothstein, S.' Scross the desk: 100 Jears of reference encounters'. Canadian library journal 34 (5) October 1977, pp. 391-399.

    Rothstein, S.' Reference Service'' the new dimension in librarianship'. College and research libraries 22 (1) January 1961, pp. 11-18.
14. Carrol, 1. 'Down with the lists' RQ 6 (1) autumn 1966, pp. 29-31.
15. Conference on Reference Services, Oklahoma University Library 1982.
16. Galvin, Thomas J. The case method in library education reconsidered. In reference Services and Library Education: Essays in honor of Frances N. Cheney. Lexington Books, 1983.

    Glavin, Thomas J. Problems in reference services: case studies in methods and policy. New York: R.R. Bowlser, 1965.
17. Mcnair, Malcom, the case method at the Harvard Business school. New York: McGraw-Hill, 1954, in Reference Services and Library Education, p. 225.
18. Horvat, J. and Stroufe, G. Case studies in EducationalAdministration. Columbus Ohio, University Council for Educational Administration, 1965. In Reference Services and Library Education, p. 226.
19. Tedesco, Paul H. Teaching with case studies. Boston: Federal Reserve Bank of Boston, 1978. In Reference Services, p. 227.
20. Shaffer, Kenneth, the experience of managment: case studies in public and academic library administration. Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1972.

21. Galvin, Thomas J. Problems in referecne services, 1965.

22. Galvin, Thomas J. The case method in library education reconsidered. In reference services and library education, 1983.

قائمة المراجع العربية

(١) **أحمد أنور عمر . المراجع : أنواعها وخصائصها** . بغداد : المكتبة المركزية لجامعة بغداد ، ١٩٦٧ .

(٢) **جاسم محمد جرجيس وعبد الجبار عبد الرحمن . المراجع والخدمات المرجعية فى مراكز التوثيق والمعلومات** . بغداد ، مركز التوثيق الاعلامى لدول الخليج العربى ، ١٩٨٥ ، ٩٦ ص .

(٣) **سعد محمد الهجرسى . المراجع ودراستها فى علوم المكتبات** . القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٧ ، ٨٩ ص .

(٤) **عبد الستار الحلوجى . مدخل لدراسة المراجع** . الرياض : دار العلوم . ١٩٨٣ ، ص ٩ .

(٥) **عبد الكريم الأمين وزاهدة ابراهيم . دليل المراجع العربية** . بغداد : مطبعة شفيق ، ١٩٧٠ ، ٢٦٧ ص .

(٦) **نزار محمد على قاسم . المراجع العربية العامة** . بغداد : مطبعة عصام ، ١٩٧٨ ، ٢٠٣ ص .

(٧) **صبرى عبودى فتوحى . تقويم المراجع العربية والأجنبية** . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٩ ، ٣٦٥ ص .

(٨) **محمد ماهر حماده . المصادر العربية والمعربة** . ط ٢ . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ ، ٢٣٥ ص .

الأرشيف الحديث (مبادئه وتقنياته)

تأليف : ت . ر . شلنبرج

ترجمة الدكتور : حسن على الحلوة

أستاذ الوثائق ـ قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

تنويه : نقدم ابتداء من هذا العدد ترجمة عربية كاملة لكتاب الأرشيف الحديث وهو من الكتب الأساسية فى تخصص الأرشيف .

وتتناول هذه الحلقة الفصول الأربعة الأولى من الكتاب والتى تتضمن : أهمية المؤسسات الأرشيفية ، طبيعة الأرشيف ، الصلات بين المهنة الأرشيفية والمهنة المكتبية ، الاهتمامات الأرشيفية بادارة المدونات .

(*) **T.R. Schellenberg, Modern Archives. Principles and techniques. Chicago, Illinois, second impression, 1956.**

القســـم الأول

مقـــدمـــة :

ليصدر سموكم أوامره فى كل إقليم بأن يُخصَّص مبنى عام يخزن فيه القاضى (المحامى) المدونات ، وأن يُختَار شخص تكون له عهدتها حتى يمكن أن تظل سليمة ويمكن أن يَعْثُر عليها بسهولة أولئك الذين يطلبونها ، وليكن من بينها أرشيف ، وليصحَّح ما أهمل فى المدن .

ــ الامبراطور جستنيان (Justinian)*

الفصـــل الأول

أهمـــية المؤسســـات الأرشيفـــية

لو أنك سألت الرجل العادى فى الطريق لماذا تنشىء الحكومات مؤسسات أرشيفية ، فمن المحتمل أن يسألك : « ما هو الأرشيف ، وما هى المؤسسات الأرشيفية ؟ » فاذا أنت فسرت له ، حينئذ ، أهداف المؤسسة الأرشيفية ، فمن المحتمل أن يطرح الأمر جانبا معلقا بأن المسألة كلها لاتعدو أن تكون مثلا آخر على الغلو الحكومى . أما عن الأرشيف نفسه فيكاد يكون من المؤكد أن يسأل فى آخر الأمر : « لماذا لا يحرق هذا الهراء ؟ » .

هذا الموقف الشعبى من العمل الأرشيفى عام بين البلدان جميعا ، ولذلك فانه مما يبعث على الدهشة أن تكون قد أنشئت مؤسسات أرشيفية بأموال الدولة . وعلى ذلك ، لابد أنه قد وجدت أسباب أخرى لإنشائها غير طلب الشعب لها .

* اقتبسه بلدسارى بنفاكيو (Baldassare Banifacio) فى مقاله « فى الأرشيف (De Archivis) » ، الذى نشر عام ١٦٣٢ ، ونقله لسترك . برن (Lester K. Barn) . فى « الأرشيف الأمريكى (The Amercan Archivis) » ، ٤ ، رقم ٤ (أكتوبر ١٩٤١) ، ٢٣٧ .

إنشاء الأرشيفات القومية :

من المرجح أن ترجع المؤسسات الأرشيفية إلى الحضارة اليونانية القديمة . فقد كان الأثينيون فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد يحفظون وثائقهم الثمينة فى معبد أم الآلهة ، أى فى المترون (Metroon) ، بجوار المحكمة ، فى الميدان العام فى أثينا . وكان المعبد يضم معاهدات ، وقوانين ، ومحاضر الجمعية الشعبية ، ووثائق أخرى للدولة . وكان من بين الوثائق المقال الذى كتبه سقراط دفاعا عن نفسه ، ومخطوطات مسرحيات ايسخيلوس ، وسوفوكليس ، وأوريبيديس النموذجية ، وقوائم الانتصارات فى الألعاب الأوليمبية . وقد حفظت هذه الكتابات وانتقلت منذ أقدم العصر حتى القرن الثالث الميلادى فيما يرجح فى شكل لفائف من البردى . وهى ، وإن كانت غير محفوظة اليوم فى المؤسسات الأرشيفية ، إلا أنها كانت محفوظة فى بادىء الأمر فى مثل هذه المؤسسات .

ومع أنه كان للتطورات الأرشيفية أثناء اضمحلال الحضارات القديمة والعصور الوسطى بعض الآثر فى طابع المؤسسات الأرشيفية فى العصر الحديث المبكر ، إلا أنه يكفى للغرض الذى أهدف إليه الآن أن أدرس المؤسسات الحديثة ؛ وأن مؤسسات فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة لهى ، من بين هذه المؤسسات ، خير ما يمثل الأهمية التى تُضْفَى على حفظ المصادر الأرشيفية ، على الرغم من المغزى الكبير للتطورات التى تمت فى ألمانيا وأسبانيا وبلدان أخرى .

فرنســـا :

إن خير ما يمكن أن يبين أهمية الأرشيف الأساسية بالنسبة للمجتمع القائم هو أن نلاحظ كيف كان يعامل هذا الأرشيف عندما ينهار المجتمع . ففى خلال الثورة الفرنسية قضى على النظم التى نشأت بالتدريج منذ العصور الاقطاعية . وكانت نظم الدولة فى مقدمة هذه النظم ؛ غير أنه استؤصلت أيضا جذور نظم أخرى دينية واقتصادية بالإضافة إلى النظم الحكومية . ومحيت حقوق الملكية والامتيازات . وقامت محاولة للقضاء على كل أثر للعهد القديم البغيض .

ما الذى حدث لمدونات المجتمع فى فترة الجيشان هذه ؟ فى حماسة الثورة الأولى ، فى عام ١٧٨٩ ، أقامت الجمعية القومية مؤسسة أرشيفية ، كى تُحفظ فيها قوانينها وتُعرض . وبعد انقضاء عام ، وبمقتضى مرسوم ١٢ سبتمبر ١٧٩٠ ، أصبحت هذه المؤسسة الأرشيفية « الأرشيف القومى (Archives nationales) » فى باريس . وهو أول أرشيف قومى تنشؤه دولة من الدول . وكان الهدف أن تحفظ مدونات فرنسا الثورة ، وهى مدونات ترمز إلى مكاسبها وتعرض أمجادها .

ما الذى كان ينبغى أن يصنع بمدونات الماضى ؟ هل ينبغى أن تحفظ كنوز العهد القديم الأرشيفية الغنية – مدونات المجلس الملكى فى « كنز المستندات (Trésor des chartes) » التى يرجع تاريخها إلى القرن الثانى عشر ، أو مدونات ، « مجلس الملك (curia regis) » ، وهو أقدم وحدة حكومية مركزية ، وترجع نشأته إلى القرن الثالث عشر ؟ لقد أصر أكثر الثوريين تطرفا على القضاء عليها ، لأنها تشتمل على حقوق وامتيازات طبقة قديمة . غير أن أكثر الثوريين تحفظا احتجوا بأن هذه الكنوز أصبحت الآن ملكية عامة ، وأنه ينبغى من ثم أن تحفظ . ولما كانت الكنوز ملكية عامة ، فانه ينبغى أن يكون للجمهور حق استخدامها ؛ لأنه ينبغى أن يكون للجمهور فرصة البحث عن المدونات الرسمية ليحمى مصالحه التى تضمنتها تصفية الحقوق الاقطاعية وعلاقات الملكية . وصدر مرسوم فى ٢٥ يونيو ١٧٩٤ يقضى بإنشاء إدارة أرشيفية عامة على مستوى الأمة كلها . ويقضى هذا المرسوم بأن يكون للأرشيف القومى سلطة قضائية على مدونات وكالات الحكومة المركزية المختلفة فى باريس ، وكانت هذه الوكالات قد احتفظت حتى ذلك الحين بمستودعاتها الأرشيفية ؛ وعلى وثائق الأقاليم (provinces) ، والكيومونات (communes) والكنائس ، ودور الضيافة الدينية (hospitals) ، والجامعات ، والأسرات النبيلة ؛ وعلى المستودعات الأرشيفية فى المناطق (districts) حيث وضعت – خلال الثورة – مدونات الوكالات الحكومية المحلية الغابرة والملغاة . كذلك نص المرسوم على حق استخدام المدونات العامة ، فأصبح بذلك نوعا من « وثيقة حقوق » أرشيفية . ودعم قانون ٢٦ أكتوبر ١٧٩٦ الإدارة الأرشيفية

على مستوى الأمة ، إذ منح الأرشيف القومى سلطة قضائية على المؤسسات الأرشيفية التى أنشئت فى المدن الرئيسية فى المقاطعات (départéments) كى تتلقى المدونات التى كانت تحفظ من قبل فى المستودعات الأرشيفية فى المناطق .

لقد اعتبرت المدونات ، فى خلال الثورة الفرنسية ، أساسية للإبقاء على مجتمع قديم وإقامة مجتمع جديد . وقد حفظت مدونات المجتمع القديم فى المقام الأول ، وربما عن غير قصد ، لأغراض ثقافية . وحفظت مدونات المجتمع الجديد لحماية الحقوق العامة . وكان الإقرار بأهمية المدونات للمجتمع أحد المكاسب العامة التى حققتها الثورة الفرنسية . وقد ترتب على هذا الإقرار أعمال ثلاثة هامة فى المجال الأرشيفى :

١ – أنشئت إدارة أرشيفية ، قومية ، مستقلة .
٢ – تقرر مبدأ حق الجمهور فى استعمال الأرشيف .
٣ – أقرت مسؤولية الدولة عن العناية بوثائق الماضى الثمينة .

انجلتـــــرا :

بعد ما قرب من خمسين عاما ، فى ١٤ أغسطس ١٨٣٨ ، أنشئت فى انجلترا مؤسسة أرشيفية مركزية ، هى « مكتب المدونات العامة (Public Record Office) » . وتختلف أسباب أنشائها تماما عن الأسباب التى دفعت رجال الثورة الفرنسية إلى إنشاء الأرشيف القومى . فلم تكن المحافظة على الشاهد على الامتيازات المكتسبة حديثا من بين هذه الأسباب . بل كان الأمر على العكس من ذلك تماما ، لأن حقوق وامتيازات الشعب الانجليزى الرئيسية ، التى تقررت بالتدريج على مر القرون ، كانت مدونة فى سجلات . فمنذ القرن الثالث عشر ، وفيما بعد هذا القرن ، قيدت محتويات الوثائق العامة الهامة ، موجزة أو كاملة ، فى دروج من الرق . هذه القيودات ، التى كانت تقبل شاهدا قانونيا ، جعلت الرجوع إلى الأصول غير ضرورى .

كانت أسباب إنشاء مكتب المدونات العامة البريطانى أسبابا عملية وثقافية .

كانت الاعتبارات العملية متصلة بالظروف التى عثر فيها على المدونات العامة . فمع أن حجم الدروج كان كبيرا فى مجموعه ، إلا أنه لم يكن كافيا لكى يدفع الحكومة إلى إنشاء مؤسسة أرشيفية مركيزة لحفظها . أما الاضبارات التى كانت تابعة للدروج ، فقد كان لها شأن آخر . لقد أهملت لأنه لم تكن لها قيمة كشاهد قانونى ، فضلا عن أنها زادت زيادة كبيرة عندما حلت محل آلية المحكمة العليا (Chancery) ، وخزانة الدولة (Exchequer) ، والمحاكم القديمة ، إدارة أكثر تعقيدا .

وفى عهد تشارلز الثانى (Charles II) ، حاول أمين المدونات ، وليم براين (William Prynne) ، أن يجدد نظام الأرشيف ، الذى ظل سنوات طويلة محزوما معا فى اختلاط وفوضى ، تحت بيوت العناكب التى كانت تتلفها وتفسدها ، والتراب ، والقذر ، فى أعقم أركان مصلى قيصر فى البرج الأبيض . ويقول إنه استخدم لتحقيق غرضه هذا الجنود والنساء ، ليزيل عنه قذره وينظفه منه ، فما لبثوا أن نالهم التعب من هذا العمل الممل فتركوا الأرشيف وهو يكاد أن يكون على قدرة الذى وجدوه عليه من قبل . »[1] وبعد قرن من الزمن لم يمكن العثور على بعض وثائق من عهد تشارلز الأول إلى أن اكتشف بتوجيه من كاتب قديم بعض الكتب القديمة فى حجرة بالقرب من مدخل القاعة البيضاء ..

ونشب حريق مدمر فى مكتبة القطن ترتب عليه تقرير عام ١٧٣٢ الذى يقول عنه سيرى هلاوى جنكنسن (Hilary Jenkinson) « إنه يحتمل أن يكون قد أثار الظنون ليس فقط حول خطر الحريق فى كثير من المستودعات التى يعرف الناس أن كميات ضخمة من المدونات العامة ترقد فيها ، وإنما أيضا حول إمكان فقدها بطريق آخر غير طريق الصدفة »[2] وفى عام ١٨٠٠ ، عثر على مدونات فى أكثر من خمسين من المستودعات المختلفة الموزعة على نطاق واسع فى لندن . وقد أدى هذا الوضع إلى إجراء تحقيق واسع قامت به « لجنة منتقاة شكلت للتحقيق فى حالة المدونات العامة » وأدى هذا التحقيق إلى تشكيل لجنة مدونات فى عام ١٨٠٠٠ ، وهى أولى لجان ستة مماثلة شكلت

بين عامى ١٨٠٠ و ١٨٣٤ . غير أن عمل الحكومة سار فى بطء يضرب به المثل حتى أن مجلس شكل لجنة للتحقيق فى عمل آخر لجان المدونات . وفى عام ١٨٣٦ ، قررت اللجنة أنه فى أحد المستودعات « وجدت جميع المدونات العامة وقد تأثرت بالرطوبة تأثرا شديدا ؛ وكان بعضها ملتصقا بالجدران الحجرية ؛ وكثير من الأجزاء لم يكد ينجو من التلف العام بفعل الحشرات ؛ وكثير منها كان فى آخر مرحلة من مراحل التلف . وقد جعل التعفن والرطوبة كمية كبيرة من المدونات هشة إلى حد لا يكاد يسمح بلمسها ؛ والبعض الآخر ، لاسيما تلك التى فى شكل دروج ، كانت ملتصقة ببعضها إلى حد تعذر معه فصلها عن بعضها »[٣] . وقد أدى هذا التقرير إلى إقرار قانون المدونات العامة لعام ١٨٣٨ .

وجاء الدافع الثقافى إلى إنشاء مكتب المدونات العامة من جانب المؤرخين . فمنذ القرن السابع عشر ، وفيما بعد ذلك القرن ، حاول المؤرخون أن يُنمُّوا لدى الشعب إقرارا بقيمة المدونات . غير أن جهودهم صادفت استجابة عامة أو رسمية مباشرة ضعيفة . وفى عام ١٨٤٨ ، قررت لجنة منتقاة تابعة لمجلس العموم « أن جزءا صغيرا من الشعب ليس غير هو الذى يعرف حجم مدونات هذا البلد التاريخية ويفهم تكاملها الفريد . إن المدونات العامة لاتثير اهتماما ، حتى بين الموظفين الذين تسجل هذه المدونات تصرفاتهم ، أو فى الإدارات التى تسجل هذه المدونات أعمالها ؛ أو بين الملاك الذين تقدم لهم هذه المدونات أوثق مستندات حقوق ملكياتهم ، وربما المستندات الوحيدة لها »[٤] .

والقانون الذى أنشأ مكتب المدونات العامة جعل من هذه الإدارة إدارة مستقلة ؛ فلم تكن تابعة ، كما فى فرنسا ، لوزارة من الوزارات . وكانت تختص فقط بمدونات الحكومة المركزية ، وليس بالمدونات المحلية أو الخاصة .

الولايات المتحدة :

بعد إنشاء مكتب المدونات العامة بما يقرب من مائة عام ، أنشأت حكومة الولايات المتحدة أرشيفا قوميا . وكان هذا بمقتضى قانون ١٩ يونيو ١٩٣٤ . وفى خلال القرن التاسع عشر تكررت المحاولات لحث الحكومة على العناية

بمدوناتها العامة عناية أكبر(٥) . وفى عام ١٨١٠ ، وجدت لجنة من لجان الكونجرس الأوراق العامة « فى حالة يرثى لها من الفوضى والتعرض ، وفى حالة لا هى بالمأمونة ولا بالمشرفة للأمة » . وقد دمرت الحرائق فى أعوام ١٨١٤ و ١٨٣٣ و ١٨٧٧ ، وفى أوقات أخرى ، مدونات قيمة . وأدى حريق ١٨٧٧ إلى تشكيل لجنة من لجان رئاسة الجمهورية للتحقيق فى الظروف التى تحفظ فيها المدونات العامة . ونتيجة لتقرير هذه الجنة أوصى الرئيس رثرفرد ب . هيز (Rutherford B. Hayes) بإنشاء أرشيف قومى فى خطابه السنوى عام ١٨٧٨ وعام ١٨٧٩ . وقفال الرئيس هيز فى الخطاب الأول « أن مدونات تمثل مجموعة قيمة جدا بالنسبة للدولة سواء اعتبرنا قيمتها المادية أو أهميتها التاريخية » . وفى العقود التى تلت هذا الخطاب قام الكونجرس بمحاولات كثيرة من أجل توفير تسهيلات أفضل لحفظ المدونات . وكان هدف هذه المحاولات بناء « مبنى رخيص ... ليكون قاعة للمدونات » . وفى هذه الأثناء ، كانت الرابطة التاريخية الأمريكية (American Historical Association) ، التى أنشئت عام ١٨٨٤ ، قد بدأت تضغط من أجل إنشاء أرشيف قومى . وفى عام ١٨٩٩ ، شكلت لجنة عامة للأرشيف ، نشرت فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٢ حواصر مختلفة لأرشيف الدولة ، ورعت نشر أدلة للأرشيف الفيديرالى وأرشيفات أوروبة المتصلة بتاريخ أمريكا . وتعقد هذه اللجنة اجتماعات سنوية منذ عام ١٩٠٩ . وقد أبرزت الرابطة فى مناقشات مع الرئيس والكونجرس فى عام ١٩٠٨ أهمية وجود مؤسسة أرشيفية « للبحوث فى تاريخ أمريكا » . وفى عام ١٩١٠ ، التمست من الكونجرس أن ينشىء مستودعا للأرشيف القومى ، تركز فيه مدونات الحكومة ، ويعنى بها العناية اللازمة ، وتحفظ . « ورخص الكونجرس بعمل تصميمات البناء فى عام ١٩١٣ ، ولكن لم يبدأ بناء مثل المبنى إلا فى عام ١٩٣٣ .

دواعى إنشاء المؤسسات الأرشيفية :

والخلاصة ما هى الأسباب التى جعلت فرنسا ، وانجلترا ، والولايات المتحدة تنشىء مؤسسات أرشيفية ؟

كان السبب المباشر ، وأقوى الأسباب ، كما يبدو ، هو حاجة الحكومة من الناحية العملية إلى تحسين الفعالية الحكومية . ففى أيام الثورة الفرنسية ، كانت الوزارات المركزية فى فرنسا ، قبل الثورة ، قد ملأت مخازن المدونات فى كل باريس ، فى حين كانت المستودعات الأرشيفية فى المناطق داخل البلاد تطفح بها . وفى انجلترا ، كانت خمسة قرون من العمليات الحكومية قد ملأت مخازن المدونات المتفرقة فى لندن . وعلى سبيل المثال ، كانت مدونات خزانة الدولة قد نقلت مرارا من مكان إلى آخر ، وكما يقول جنكنسن[٦] ، « ومن الصعب أن نقدر الخسائر والفوضى التى صاحبت ذلك . » وفى الولايات المتحدة ، خلال قرن ونصف قرن من قيام الحكومة الفيدرالية ، ملأت المدونات العليا ، والأدوار التحتانية ، وأماكن أخرى غير مألوفة ، كانت قد أقحمت فيها بعد أن لم يعد للعمل الجارى حاجة إليها . وعلى مر الزمن ، تكدس الحكومة بطبيعة الحال مدونات كثيرة بدرجة تتطلب اتخاذ إجراء بصددها . وعندما تتخم مثل هذه المدونات المكاتب الحكومية ، فإنها تعوق إدارة العمل ، وتشغل مكانا غالبا فيها ، وتذكر كل يوم بأنه ينبغى عمل شىء نحوها .

وكان السبب الثانى ثقافيا . فالأرشيف العام ضرب من ضروب المصادر الثقافية ، التى تضم الكتب ، والمخطوطات ، وكنوز المتاحف . وهو مصدر له من الأهمية ما للميادين ، أو الآثار ، أو المبانى . ولما كانت الحكومة هى التى تنتجه ، فإنه مصدر يخصها هى بالذات ، وهو ، على العكس من ضروب المصادر الثقافية الأخرى ، التى يمكن أن تديرها الوكالات الخاصة ، لايمكن أن تديرها وكالة أخرى غير الحكومة نفسها . ولذلك ، فإن العناية بالمدونات العامة الثمينة واجب عام . وكانت فرنسا أول من أدرك هذه الحقيقة . وقد أشرنا إلى أنه فى أثناء الثورة الفرنسية حفظت مدونات الجمعية القومية من أجل بناء مجتمع جديد ، فى حين أن مدونات النظام القديم ، التى اعتبرت ملكية عامة ، حفظت ، فى المقام الأول ، لأغراض ثقافية . وهذه الأوراق (أو « المستندات والآثار المتعلقة بالتاريخ ، والعلوم ، والفنون (Chartes et Monuments appartenant à l'histoire, aux sciences et aux arts) ») وضعت جانبا لحفظها فى الأرشيف القومى . وفى انجلترا والولايات المتحدة كان

المؤرخون أول من أدرك أهمية المدونات العامة . وقد كان إنشاء الأرشيف القومى فى البلدين راجعا إلى حد كبير إلى إصرارهم . وقد وجد المؤرخون أن مثل هذه المدونات تعكس فى مجموعها لانمو الحكومة وحسب ، وإنما تعكس أيضا تطور الأمة . وفى الولايات المتحدة ، حيث وقفوا فى طليعة الحركة التى تدعو إلى انشاء أرشيف قومى ، عبر عن وجهات نظرهم تعبيرا بارعا الفقيد الأستاذ تشارلز م . أندروز (Charles M. Andrews) (١٨٦٣ – ١٩٤٣) ، المؤرخ الأمريكى البارز ، الذى قال :

« كلما أدركنا أن التاريخ الحقيقى للدولة والشعب لا يكمن فى الحوادث العرضية والأحداث السطحية ، وإنما فى السمات لنظامها الدستورى والاجتماعى ، قدرنا الأرشيف وحفظناه . ولايمكن أن يعتبر الشعب سيدا لتاريخه حتى تُجمع مدوناته العامة ، ويُعنى بها ، ويُيسر للباحث الحصول عليها ، وتُدرس دراسة منظمة ، وتُحدد أهمية محتوياتها ... وقد أحسن من قال « العناية التى تخصصها الدولة للمحافظة على آثار ماضيها يمكن أن تعتبر مقياسا حقيقيا لدرجة الحضارة التى بلغتها . » والأرشيف العام ، القومى والمحلى ، من بين هذه الآثار ، ويحتل المكان الأول بينها من حيث القيمة والأهمية »[٧] .

وكان السبب الثالث هو الفائدة الشخصية . وهذا السبب هو الذى دفع ، إلى حد ما ، رجال الثورة الفرنسية إلى إنشاء الأرشيف القومى . فقد شعروا بأهمية المدونات العامة فى تحديد مختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لأنهم كانوا مهتمين بالقضاء على مجتمع قديم وخلق مجتمع جديد . وجدوا أن مثل هذه المدونات أساسية لحماية الحقوق والامتيازات الإقطاعية ، ولذلك أنشأوا وكالة خاصة (الوكالة المؤقتة للصكوك) (agence remporaire des titres) ، اعتبرت أن فصل جميع المدونات المتعلقة بمثل هذه الحقوق والامتيازات («الصكوك الاقطاعية») ، بقصد التصرف فيها ، أمر أساسى . كذلك وجدوا أن مثل هذه المدونات أساسية فى تثبيت الحقوق والامتيازات المكتسبة حديثا ، ولذلك اختاروا جميع الأوراق التى تفيد فى إثبات حقوق الدولة فى الممتلكات المصادرة ، من أجل الاحتفاظ بها . ومن الواضح أن المدونات العامة تحدد الصلات بين الحكومة والمحكوم . أنها البرهان الأخير على

جميع الحقوق والامتيازات المدنية الدائمة ؛ وهى البرهان المباشرة على كل ملكية مؤقتة ، وعلى جميع الحقوق المالية المترتبة على علاقات المواطن بالحكومة أو المرتبطة بها .

وكان السبب الرابع سببا رسميا . فالحكومة تحتاج فى عملها إلى المدونات ، حتى القديمة منها . فهى تعكس نشأة الحكومة ونموها ، وهى المصدر الرئيسى للمعلومات عن ضروب نشاطها . وهى تمثل الأدوات الرئيسية التى يتم بها العمل الحكومى . وهى تشتمل على التعهدات المالية والقانونية التى يجب الاحتفاظ بها لحماية الحكومة . وهى تجسد الذخيرة الضخمة من الخبرة الرسمية التى تحتاج إليها الحكومة لتخلع على نشاطها طابع الاستمرار والاتساق ، وتضع قواعد سياستها ، وتعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل التنظيم والإجراءات . ومجمل القول ، أن المدونات هى الأساس الذى يقوم عليه الكيان الحكومى .

حواشى الفصل الأول

(١) James Westfall Thompson, A History of Historical Writing (New York, 1942), p. 40

(١) Great Britain. Public Record Office, Guide to the Public Records, Introductory (London, 1949), Part I, p. 9.

(٣) Great Britain. Parliament, House of Commons, Report from the Select Committe appointed to inquire into the Management and Affairs of the Record Commission, and present State of the Records of the United Kingdom (Sessional Papers. Vol XIV (1836): London, 1836), Part I, p. xiv.

(٤) On the Perilous State and Neglect of the Public Records (Reprint from the Westminster Reuiew, Nos. LXXXV and C: Luxford, 1949), pp. 4-5.

(٥) United States. National Archibes, Annual Report, 1935 (Washington, 1935), pp. 1-5.

(٦) Public Record Office, Guide, Introductory, Part I, p. 8.

(٧) Charles M. Andrews, "Archives," American Historical Association, Annual Report, I (1913), 264-65.

الفصــــل الثـــانى

طبيعــــة الأرشيـــــف :

هناك إغراء قوى للمشتغلين بمهنة جديدة أن يطوروا مصطلحات لها معان على جانب كبير من التخصص . وإذا كان العلم ، فضلا عن ذلك ، تنقصه إلى حد ما المادة التعليمية أو العلمية ، فإنه يظهر إغراء آخر أن يطوروا مصطلحات ليس لها معان متخصصة وحسب ، وإنما لها معان غامضة بدرجة توهم بالعمق .

والمهنة الأرشيفية ، وإن كانت جديدة نسبيا ، لاتنقصها المادة التعليمية أو العلمية ؛ كما أنها حاولت ، على غير ما جرت به العادة ، أن تتجنب تطوير مصطلحات متخصصة . غير أن الأرشيفيين ، إذ يستخدمون المصطلحات المألوفة ذاتها ، غالبا ما يتجهون إلى الغموض فيما يكتبون . لذلك فقد عَرَّفت المصطلحات التى استخدمها فى هذا الكتاب عند ورودها .

وسوف أناقش فى هذا الفصل تعريف مصطلحى المدونات والأرشيف بتفصيل أكبر ، لا لأنهما يتطلبان انتباها خاصا وحسب ، وإنما لأن تحليل الخصائص الرئيسية لمواد المدونات والأرشيف أمر جوهرى لدراستنا .

تعريفـــــات :

عُرِّفت كلمة « أرشيف » ، اليونانية الأصل ، فى قاموس أكسفورد الانجليزى ، بأنها (١) « مكان تحفظ فيه المدونات العامة أو الوثائق التاريخية العامة الأخرى ، وأنها (٢) « المدونة أو الوثيقة التاريخية التى تحفظ على هذا النحو . » هذا التعريف يبعث على الاضطراب لمعناه المزدوج . وفى الحديث المعتاد ، وفى المصنفات المهنية ، على وجه الخصوص ، يجب التمييز بين المؤسسة والمواد التى تشتغل بها . ولا يمكن إظهار هذا التمييز إلا باستعمال لفظين مختلفين للدلالة عليهما . ويستعمل الألمان كلمة ''Archivalien'' للدلالة على المواد ،

لكن مرادفها فى الانجليزية ، وهو "archivalia" ، لم يلق أبدا قبولا عاما . وكى نظهر هذا التمييز ، سوف نستخدم فى هذا الكتاب كلمة المؤسسة الأرشيفية للدلالة على المؤسسة ، وكلمة أرشيف للدلالة على المواد التى تهم المؤسسة الأرشيفية . أضف إلى هذا ، أن التعريف الوارد فى القاموس لا يوضح طبيعة الأرشيف الجوهرية ، التى سوف نبدأ الآن فى تحليلها . وسوف يساعدنا على هذا التحليل أن نستعرض التعريفات التى وردت فى الكتب الأرشيفية التى صنفها الأرشيفيون فى البلدان المختلفة .

ولعل الكتاب الذى صنفه الأرشيفيون الهولنديون الثلاثة ، وهم س . مللر (S. Muller) (١٨٤٨ – ١٩٢٢) وج . أ . فيث (J.A. Feith) (١٨٥٨ – ١٩١٣) ، و ر . فروان (R. Fruin) (١٨٥٧ – ١٩٣٥) ، هو أهم ما صنف فى إدارة الأرشيف ، من حيث ما أسهم به فى العلم الأرشيفى على المستوى العالمى . وقد نشر هذا الكتاب ، الذى عنوانه « كتاب فى تنظيم ووصف الأرشيف » (Handleiding Voor het Ordenen en Beschrijven Van Archieven) ، عام ١٨٩٨ ، تحت رعاية رابطة الأرشيفيين فى الأراضى المنخفضة . وترجمه إلى الانجليزية أرشيفى أمريكى ، اسمه أرثر هـ . لفت (Arthu R. Leavit) ، ونشره بالعنوان « كتاب فى ترتيب الأرشيف ووصفه » (Manual for the Arrangement and Description of Archives) ، فى نيويورك ، فى عام ١٩٤٠ . وتعرف الترجمة كلمة أرشيف "archief" الهولندية بأنها « مجموع الوثائق المكتوبة ، والرسومات ، والمواد المطبوعة ، التى تلقتها أو أنتجتها هيئة إدارية ، أو تلقاها أو أنتجها موظف من موظفيها ، وقصد بها أن تبقى فى عهدة هذه البيئة أو هذا الموظف »[1] .

إن كلمة أرشيف التى ترجمها لفت إلى مجموعة أرشيفية إنما تعنى فى الحقيقة مدونات هيئة إدارية معينة كانت محفوظة فى مكتب تسجيل .

وجاء فى المصنف الانجليزى « كتاب فى إدارة الأرشيف » (A Manual of Archive Adminstration) الذى نشره سير هلارى جنكنسن عام ١٩٣٧ (ظهرت الطبعة الأولى من هذا المصنف فى أكسفورد فى عام ١٩٢٢) عن

تعريف الأرشيف أنه الوثائق » ... التى أنشئت أو استخدمت أثناء عملية إدارية أو تنفيذية (عامة أو خاصة) ، وكانت تؤلف جزءا من هذه العملية ، وحفظت من ثم فى عهدة الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن هذه العملية ، وفى عهد خلفائهم الشرعيين ليرجعوا إليها »(٢) .

ويعرف الأرشيفى الايطالى أوجينيو كازانوفا (Eugeio Casanova) (١٨٦٧ - ١٩٥١) الأرشيف فى كتابه الذى نشر فى سيينا ، فى عام ١٩٢٨ ، تحت عنوان « فن الأرشيف » (Archivisrica) ، فيقول أنه « التجميع المنظم للوثائق التى أنشأتها مؤسسة من المؤسسات أثناء مزاولتها لنشاطها أو أنشأها شخص من الأشخاص أثناء مزاولته لنشاطه ، وتحفظها هذه المؤسسة أو يحفظها هذا الشخص لتحقيق الأهداف السياسية أو القانونية أو الثقافية التى تهدف إليها هذه المؤسسة أو يهدف إليها هذا الشخص »(٣) .

والأرشيفى الألمانى أدولف برنكى (Adolf Brenneke) (١٨٧٥ - ١٩٤٦) ، وكان لسنوات عديدة مديرا لأرشيف ولاية بروسيا الملكية ، وقد جمع فلفجنج ليش (Wolfgang Leesch) محاضراته فى كتاب نشره تحت عنوان « علم الأرشيف » (Archiv kunde) (ليبتزج ١٩٥٣) ، يعرف الأرشيف بأنه « مجموع الأوراق والوثائق التى تنشأ عن أنشطة شخص طبيعى أو اعتبارى ، قانونية كانت أو مصلحية ، ويقصد بها أن تحفظ على الدوام فى مكان خاص باعتبارها مصادر للماضى وشواهد عليه »(٤) .

عناصر التعريفات :

لو أننا قمنا بتحليل للعناصر التى أبرزت فى تعريفات الأرشيفيين الذين ينتمون إلى بلدان عدة مختلفة ، لوجدنا أنها تتعلق بأمور ملموسة وأخرى غير ملموسة . أما العناصر التى تتعلق بالأمور الملموسة - أى بشكل الأرشيف ، ومصدره ، ومكان حفظه - فإنها ليست جوهرية فى الخاصية الأرشيفية ، لأن الأرشيفيين ، فى تعريفاتهم ، يُبيِّنُون أن المواد الأرشيفية يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة ، وتأتى من مصادر مختلفة ، وتحفظ فى أماكن مختلفة . أما العناصر التى تتصل بالأمور الغير ملموسة فهى العناصر الجوهرية . والرأى عندى أنه يوجد

عنصران فقط من هذا النوع . وسوف أناقش أيضا عنصرا ثالثا يعتبره جنكنسن جوهريا .

إن العنصر الأول من العناصر الرئيسية يتعلق بالأسباب التى أدت إلى إنتاج المواد الأرشيفية أو تجميعها . فالمواد كى تصبح أرشيفا ، يجب أن تكون قد أنتجت أو جمعت لتحقيق غرض معين . وفى الوكالة الحكومية ، يكون هذا الغرض هو أداء عملها الرسمى . وقد أبرز الأرشيفيون الهولنديون أن الأرشيف « يُستقبل أويُنتج رسميا » ، وأبرز جنكنسن أن إنتاج الأرشيف إنما يكون من خلال عملية إدارية أو تنفيذية » ؛ وأبرز كازانوفا أن إنتاجه يكون لتحقيق « أغراض سياسية ، أو قانونية ، أو ثقافية » ؛ وأبرز برنكى أن نموه إنما يكون نتيجة « لنشاطات قانونية أو مصلحية » . إذن ، من المهم أن نعرف كيف خرجت الوثائق إلى الوجود . فإذا كانت قد نتجت أثناء نشاط هادف منظم ، أو أثناء تحقيق هدف إدارى ، أو قانونى ، أو مصلحى ، أو أى هدف اجتماعى آخر معين ، فإنه يكون لهذه الوثائق صفة أرشيفية كامنة .

والعنصر الثانى من العناصر الرئيسية يتعلق بالقيم التى من أجلها تحفظ المواد . فلكى تصبح المواد أرشيفا ، يجب أن تحفظ لأسباب أخرى غير تلك التى من أجلها أنتجت أو جمعت . وقد تكون هذه الأسباب رسمية وثقافية معا . وقد أبرز جنكنسن فى تعريفاته المختلفة للأرشيف أن الأشخاص الذين ينتجون المواد إنما يحفظونها « لكى يَستَعْلِمُوا منها « أو » لكى يرجعوا إليها » . ومن المهم أن نلاحظ أن جنكنسن ، عندما أخذ يناقش بعد ذلك الكيفية التى تصبح بها الوثائق أرشيفا ، ومع أنه يهتم أولا وقبل كل شيء بأرشيف الماضى ، يشر بوجهات نظر الأرشيفيين الذين يهتمون بالمدونات الحديثة ، وذلك عندما يقرر أن المدونات إنما تصبح أرشيفا عندما « يتوقف استعمالها استعمالا جاريا ، وتوضع جانبا بصفة نهائية بقصد حفظها ، وفى هذا حكم ضمنى بأنها جدير بالحفظ »(٥) . ومن الواضح تماما أن الأرشيف الحديث إنما يحفظ كى يستعمله آخرون غير أولئك الذين أنتجوه ، وأنه لابد وأن تصدر قرارات واعية بشأن قيمته لهذا الغرض . لذلك فقد قرر الأرشيفى الألمانى برنكى أن الأرشيف إنما يحفظ « باعتباره مصدرا للماضى وشاهدا عليه » ، كى يستعمل ، كما هو

واضح ، فى أغراض البحث : أنه لاجدال فى أن السبب الأول ، الرئيسى ، لحفظ معظم المدونات هو أن تؤدى الغرض الذى عملت وجمعت من أجله . ونحن نعرف أن هذا الغرض ، فيما يتعلق بالحكومة ، هو أن تؤدى عملها . والمدونات التى تحفظ لهذا الغرض ليست أرشيفا بالضرورة . ولابد لها من أن تحفظ لغرض آخر كى تصبح أرشيفا ، وهذا الغرض إنما هو غرض ثقافى . إن المدونات إنما تحفظ كى يستخدمها أشخاص آخرون غير أولئك الذين أنشؤوها ، وكى يستخدمها أيضا أولئك الذين أنشأوها .

وهناك عنصر ثالث ، يعتقد جنكنسن أنه جوهرى للخاصية الأرشيفية ، يتعلق بمسألة العهدة . أنه يقرر أن الوثائق لاتصبح أرشيفا إلا إذا أمكن قيام الدليل على « وجود عهدة متصلة » أو ، على الأقل ، إذا وجدت « قرينة معقولة » على ذلك . والقرينة المعقولة على ذلك هى ، فى نظره ، « **الصفة التى تميز** الوثيقة التى تعتبر أرشيفا والوثيقة التى لا تعتبر كذلك »[٦] وهو يقرر فى مصنفه « كتاب فى إدارة الأرشيف » أن الخاصية الأرشيفية تتوقف على إمكان إقامة الدليل على وجود **سلسلة لا غبار عليها من الأمناء المسؤولين** »[٧] . وكانت نظريات جنكنسن عن العهدة تختلف بعض الشىء عن نظريات الأرشيفيين الهولنديين الذين لم يشترطوا سوى أن الوثائق ينبغى أن يكون قصد بها أن تبقى فى المكتب الذى أصدرها . وهذا معناه فى الواقع أنهم كانوا يسلمون بأن الأرشيف الذى لم يكن فى عهدة رسمية له صفة الأرشيف الكاملة . ويحتمل أن جنكنسن ، عندما صاغ مبدأه فى العهدة المسؤولة ، إنما كان يفكر كيف أنه يمكن أن يقوم الدليل على أساس دروج المحكمة العليا ، وخزانة الدولة ، والمحاكم ، القديمة . على أنه فى حالة المدونات الحديثة التى تنتج فى ظروف الحكومة الحديثة لايمكن أن يعتبر إقامة الدليل على وجود « سلسلة من الأمناء المسؤولين » معيارا للخاصية الأرشيفية . ذلك أن المدونات الحديثة ضخمة فى حجمها ، معقدة فى منشئها ، وغالبا ما تتحكم الصدفة فى تطورها . أن الطريقة التى تُنتج بها تجعل من غير المجدى أية محاولة لمراقبة الوثائق المفردة ، أو بعبارة خرى لتتبع آثار « سلسلة لا غبار عليها من العهدة المتصلة » . ويصدق هذا أيا كان نظام حفظ المدونات المعمول به . ولذلك ،

عندما تقدم المدونات الحديثة لمؤسسة أرشيفية ، فإنها سوف تقبل على أنها أرشيف ، على شرط أن تتحقق لها المعايير الجوهرية الأخرى إلى جانب قيام « قرينة معقولة » على أنها بالفعل مدونات المكتب الذى يتقدم بها .

طبعا يهتم الأرشيفى الحديث بجودة المدونات التى يتلقاها من المكتب الحكومى . أنه تواق للمحافظة على « تمامية المدونات » . ويقصد بذلك[1] أن تحفظ مدونات وكالة ما معا باعتبارها مدونات هذه الوكالة[2] ، أن تحفظ مثل هذه المدونات ، قدر الإمكان ، بالترتيب الذى رتبتها به الوكالة أثناء أعمالها الرسمية[3] ، أن تحفظ مثل هذه المدونات كاملة ، دون بتر ، أو تغيير ، أو إعدام بعض أجزائها دون إذن بذلك . إن القيمة الشاهدية للمواد التى لديه تقوم على الطريقة التى حفظت بها هذه المواد فى المكتب الحكومى ، والطريقة التى وصلت بها إلى المؤسسة الأرشيفية ؛ ولا تقوم على الطريقة التى روقبت بها الوثائق المفردة داخل المكتب الحكومى .

تعريف الأرشيف الحديث :

وجدنا أن الأرشيفيين فى البلدان المختلفة عرفوا كلمة « أرشيف » تعريفات مختلفة . وعرفها كل منهم بحيث تنطبق على المواد التى يشتغل بها . فالأرشيفيون الهولنديون ، على سبيل المثال ، سموا محتويات « الأرشيف » ، أو مكتب التسجيل ، أرشيفا ، وطوروا قواعد لترتيبه ووصفه ، وجمعوها فى كتاب . وبالمثل عرف الأرشيفى الانجليزى ، جنكنسن ، الأرشيف باعتبارها يتطابق مع المدونات العامة القديمة التى كان يشتغل بها فى المقام الأول ، ووضع مبادىء لمعاملتها تنطبق على مثل هذه المدونات بصفة خاصة . ومن الواضح ، إذن ، أنه لايوجد تعريف نهائى أو مطلق لكلمة « أرشيف » يجب الأخذ به دون تغيير ، وتفضيله على التعريفات الأخرى . إن التعريف يمكن أن يعدل فى كل بلد ليلائم حاجاته الخاصة . وينبغى أن يكون التعريف الذى نأخذ به أساسا يستطيع الأرشيفيون بمقتضاه أن يعالجوا المواد التى تنتجها الحكومة التى يخدمونها معالجة فعالة . ولا ينبغى أن يؤخذ بتعريف يفسد هذه الفعالية . وأن التعريف الذى يستنبط من النظر فى مواد العصر الوسيط لن يلائم احتياجات الأرشيفيين الذين

يعالجون المدونات الحديثة على وجه الخصوص . وعكس هذه القضية صحيح أيضا .

وأعتقد أن الأرشيفى الحديث فى حاجة واضحة إلى أن يعيد تعريف الأرشيف بحيث يكون أكثر ملاءمة لاحتياجاته . ولما كانت المشكلة الكبرى التى تواجه الأرشيفى الحديث هى أن ينتقى الأرشيف لحفظه حفظا دائما من بين كتلة من المدونات الرسمية التى تنتجها المؤسسات العامة (أو الخاصة) من كل نوع ، فإن عنصر الانتقاء يجب أن يكون متضمنا فى تعريف الأرشيف . وأن تعريفى للمدونة هو :

« جميع الكتب ، والأوراق ، والخرائط ، والصور الفوتوجرافية ، وغير ذلك من المواد الوثائقية ، بصرف النظر عن شكلها المادى أو خصائصها المادية ، التى تنتجها أو تتلقاها مؤسسة عامة أو خاصة ، أداء لالتزاماتها القانونية ، أو اتصالا بما تقوم به من أعمال ، وتحفظها أو تصلح لأن تحفظها هذه المؤسسة أو من يخلفها قانونا باعتبارها شاهدا على وظائفها ، وسياساتها ، وقراراتها ، وإجراءاتها ، وعملياتها ، أو غير ذلك من أنواع النشاط ، أو بسبب القيمة المعلوماتية لما تحتويه من حقائق .

ويلاحظ أن هذا التعريف إنما هو تعديل بسيط للتعريف الوارد فى قانون حكومة الولايات المتحدة الخاص بالتصرف فى المدونات ، الصادر فى ٧ يوليو ١٩٤٣ ، المعدل (٤٤ مدونة الولايات المتحدة ، ٣٦٦ – ٨٠) . وينبغى أن نذكر أيضا أن كلمة « مؤسسة » هنا يمكن أن تنطبق على منظمات مثل الكنائس ، وبيوت الأعمال ، والجمعيات ، والاتحادات ، بل والعائلات الخاصة .

ويمكن الآن أن نعرف كلمة « أرشيف » على النحو التالى :

« مدونات أية مؤسسة عامة أو خاصة ، اعتبرت جديرة بالحفظ الدائم بغرض الرجوع إليها أو بغرض البحث ، وأودعت أو اختيرت لتودع فى مؤسسة أرشيفية » .

إذن ، فالخصائص الرئيسية للأرشيف تتصل بالأسباب التى من أجلها خرجت المدونات إلى الوجود ، وبالأسباب التى من أجلها حفظت . ونحن نسلم الآن بأن المدونات ، كى تكون أرشيفا ، يجب أن تكون أنتجت أو جمعت لتحقيق غاية معينة ، ويجب أن تكون لها قيم أخرى غير تلك التى أنتجت أو جمعت من أجلها . وعلى ذلك ، فإن الأرشيف العام له نوعان من القيم : القيم الرئيسية بالنسبة للوكالة التى أنشأته ، والقيم الثانوية بالنسبة للوكالات الأخرى وبالنسبة للمنتفعين من غير الحكوميين .

حـواشـى الفصـــل الثـــانـى

(١) **Arthur H. Leavitt (trans), Muller, Feith, and Fruin, Manual for the Arrangement and Description of Archiues (New York, 1940), p. 13.**

(٢) **Hilary Jenkinson, A Manual of Archiue Administration (2d ed., London, 1937), p. 11.**

(٣) **Eugenio Casanova, Archiuistica (Siena, 1928), p. 19.**

(٤) **Wolfgang Leesch (ed.), Adolf Brenneke, Archiukunde: ein Beitrag zur Theorie und Geschichte des eutopäischen Archiuwessens (Leipzig, 1953), p. 97.**

(٥) **Jenkinson, Manual, pp. 8-9.**

(٦) **Public Record Office, Guide, Introductory, Part 1, p. 2.**

(٧) **Jenkinson, Manual, p. II.**

الفصـــل الثـــالث

الصلات بين المهنة الأرشيفية والمهنة المكتبية :

أود أن أدرس فى هذا الفصل الصلات بين المهنة الأرشيفية والمهنة المكتبية . وأقترح أن يكون ذلك بالإشارة إلى الاختلافات فى المواد التى تتناولها المهنتان ، والاختلافات فى طرق معالجتهما لها . ولست أهداف من وراء ذلك إلى الإساءة . فأنا إذ أؤكد الاختلافات إنما أفكر فى غاية واحدة ليس غير : أن أوضح الطبيعة الجوهرية للمهنة الأرشيفية .

الاختلافات فى المقتنيات :

ان الاختلافات فى المواد التى تختص بها المؤسسات المكتبية والأرشيفية تتعلق بأمرين :

١ – طريقة خروجها إلى الوجود .
٢ – طريقة انتقالها إلى عهدة إلى عهدة هذه المؤسسات .

ولندرس باختصار الأمر الأول . لقد أكدت فى الفصل السابق أن من خصائص الأرشيف الرئيسية أنه يجب أن يكون أنتج أو جُمِّع كنتيجة مباشرة للأنشطة الوظيفية التى تقوم بها وكالة من الوكالات الحكومية أو منظمة أخرى ؛ وأن الكثير من معنى الأرشيف يتوقف على صلته العضوية بالوكالة وصلته بعضه ببعض . أما قيم الأرشيف الثقافية فهى قيم عرضية . ومن ناحية أخرى ، إن المواد المكتبية إنتاجها للأغراض الثقافية أولا . وهى لهذا السبب تتألف عادة من مفردات منفصلة ، مغزاها مستقل تماما عن علاقتها بالمفردات الأخرى .

ويصدق هذا التمييز بين المواد المكتبية والمواد الأرشيفية بغض النظر عن شكلها المادى ، فالمواد المطبوعة تدخل عادة فى مجال المكتبيين ، لكن فى بعض

الحالات يمكن أن يكون لها صفة أرشيفية أو أن تكتسب هذه الصفة . وهذا هو الحال عندما تتلقى الحكومة صحفا يومية نتيجة لنشاطها الرسمى ، أو عندما تُضم نشرات مطوية ، أو كتيبات ، أو رسائل سيارة مطبوعة إلى الوثائق الحكومية . وهذا هو الحال أيضا عندما تظهر الوثائق الحكومية فى شكل مطبوعات .

ويكاد يتساوى المكتبيون والأرشيفيون من حيث اختصاصهم بالمواد البصرية السمعية والمواد الخرائطية . فالأفلام السينمائية ، مثلا ، التى تنتجها أو تتلقاها الحكومة أثناء أدائها لوظائف معينة يمكن أن تعتبر أرشيفا . وهذا هو الحال عندما تنتج الحكومة أفلاما تسجل بها الأحداث الحاضرة ، مثل أفلام مشاهد المعارك الحربية ، أو تؤثر بها فى الرأى العام ، أو تدرب بها المدنيين والعسكريين من موظفيها . والنسخ المطبوعة من هذه الأفلام تشبه نسخ الكتب ، وينبغى على وجه العموم أن تيسرها المكتبات لا المؤسسات الأرشيفية للأغراض الثقافية أو الترويحية . والعكس صحيح فيما يتعلق بالأفلام السلبية أو الأفلام الموجبة الأم التى تستخدم فى المقام الأول فى إنتاج أفلام أخرى .

ولا يمكن التمييز بين مقتنيات المكتبات المخطوطة والأرشيف على أساس شكلها ، أو مُؤلِّفها ، أو قيمتها . فقد تكون أتت من مصادر متشابهة ، عامة أو خاصة ؛ وقد يكون لها نفس القيمة للأبحاث . وقد أكد هذه الحقيقة الأخيرة فيليس مندر جونس (Phyllis Mander Jones) أمين مكتبة ميتشيل (Mirchell Librarian) ، فى سيدنى ، الذى يقول « أن الدارس يجد فى الأوراق الخاصة » ، على عكس ما يجد فى الأرشيف ، « اتصالا شخصيا أكبر بموضوعه ، وربما كان ذلك لأن الأوراق الخاصة هى التى تعكس على الأرجح أهواء وعواطف الطبيعة البشرية ، ولأنها يمكن أن تمثل هى و « مدونات المشروعات الخاصة والشبه عامة مصدرا أكثر تركيزا لمعلومات متنوعة »[1] . ومع ذلك ، يمكن التمييز بينهما على أساس طريقة خروج المخطوطات إلى الوجود . ويرى المؤرخ الأمريكى تشرلزم م . أندرو (Charles M. Andrews) أن الأرشيف « يختلف عن المخطوطات التاريخية من حيث أنه ليس مجرد كتلة من الأوراق والرقوق جمعت ورتبت مصادفة تبعا لأهميتها الموضوعية أو الزمنية

فقط »[٢] . فبينما ينشأ الأرشيف عن نشاط وظيفى منتظم ، تكون المخطوطات التاريخية ، على العكس ، فى العادة نتاج تعبير تلقائى عن الفكر أو الشعور . وهى لذلك تنشأ عادة بطريقة اتفاقية ، لا بطريقة نظامية .

وعندما تعمل مدونات نصية ، مما يمكن أن يصنف فى ظروف أخرى ضمن المخطوطات التاريخية ، نتيجة لنشاط منظم - كنشاط كنيسة من الكنائس ، أو بيت من بيوت الأعمال ، أو حتى فرد من الأفراد - فإنه يمكن اعتباره أرشيفا ؛ ومن هنا جاءت الأسماء : « أرشيف الكنيسة » ، و « أرشيف بيوت الأعمال » ، و « أرشيف الأفراد » . زد على ذلك ، أنه عندما تصبح المخطوطات التاريخية جزءا من وثائق نشاط منظم - كأن تستعمل الرسائل الغرامية ، مثلا ، كدليل فى الإجراءات الخاصة بالطلاق - فإنها يمكن أيضا أن تعتبر أرشيفا .

لنفحص الآن الطريقة التى تنتقل بها المواد إلى عهدة المؤسسات الأرشيفية والمكتبات . أن المؤسسات الأرشيفية وكالات استقبال ، فى حين أن المكتبات وكالات جمع . أن المؤسسة الأرشيفية ، حكومية كانت أو خاصة ، إنما تنشأ بقصد حفظ المواد التى تنتجها الهيئة التى تخدمها . والقاعدة أن المؤسسة الأرشيفية لاتعتمد كثيرا على اقتناء المواد بطريق الشراء أو الإهداء . أن لها عادة مصدرا واحدا ، هو الحكومة ، أو المؤسسة ، أو الشخص الذى تخدمه . إن المؤسسة الأرشيفية الحكومية ينبغى عليها أن تتلقى فقط المواد التى تنتجها الحكومة التى هى فى خدمتها ، لا المواد التى تنتجها الحكومات الأخرى . والمؤسسة الأرشيفية التى قصد بها أن تخدم إدارة واحدة فقط أو وزارة واحدة فقط ينبغى أن تتلقى مواد هذه الإدارة أو هذه الوزارة وحدها . والمؤسسة الأرشيفية التى قصد بها أن تخدم مستوى واحدا فقط من مستويات الحكومة ينبغى أن تتلقى المواد التى تنشأ على هذا المستوى الحكومى وحدها . وعلى سبيل المثال ، ينبغى على المؤسسة الأرشيفية فى الحكومة الفيدرالية ألا تتلقى مدونات الولايات ؛ كذلك لا ينبغى على مؤسسات الولايات الأرشيفية أن تتلقى مدونات الحكومة الفيدرالية .

وينبغى أن نؤكد أن المؤسسات الأرشيفية لا تِجْمع المواد . وقد أوضح هذه النقطة تمام الوضوح سير هلاوى جنكنسن ، الذى كتب يقول :

الأرشيف لا يُجمع : وأود لو أمكن استبعاد كلمة « مجموعة » (Collecrion) من معجم الأرشيفى ، ولو كان ذلك لإثبات هذه الحقيقة الهامة ليس إلا . إن الأرشيف لايوجد أو لا ينبغى أن يوجد لأن أحدا جمعه بقصد أن يفيد الدارسين فى المستقبل ، أو يثبت مسألة أو يوضح نظرية . لقد التقى بعضه ببعض ، ورُتِّب ترتيبه الأخير ، بطريقة طبيعية : إنه نماء ؛ تقريبا كأن تقول كائن حى مثل الشجرة أو الحيوان . وله من ثم بنية ، وتمفصل ، وعلاقة طبيعية بين أجزائه ، جوهرية لمعناه : إن وثيقة مفردة بعيدة عن مجموعة أرشيفية (Group of Archives) لا ينبغى أن تعد معبرة فى ذاتها وبذاتها عن كل ما تريد أن تخبرنا به ، شأنها فى ذلك شأن عظمة مفردة فصلت عن هيكل حيوان منقرض غير معروف . إن الصفة الأرشيفية تبقى على قيد الحياة دون أن تفسد طالما حافظنا على هذه الصورة الطبيعية وهذه العلاقة الطبيعية(٣) .

والمكتبيون ، من ناحية أخرى ، لا يستمدون موادهم من هيئات معينة ، ويمكن أن يحصلوا عليها من أى مكان فى العالم . وإذا هم قَصَروا مقتنياتهم على مواد فى موضوع معين بعينه ، مثل « الزرعة ، فهم الذين ألزموا أنفسهم بهذا ؛ وحتى فى هذه الحالة يمكن الحصول على المواد المتصلة بموضوع « الزراعة » من أى مصدر يمكن الحصول عليها منه . وغالبا ما يكون المكتبيون أمناء على الأرشيف . والواقع أن كثيرا من المؤسسات الأرشيفية بدأت فى أقسام المخطوطات فى المكتبات . ومكتبة الكونجرس ، على سبيل المثال ، كانت تجمع أرشيف الحكومة الفيدرالية قبل أن ينشأ الأرشيف القومى ؛ ومع أن المكتبة ليست سلف الأرشيف القومى ، فإن رئيس قسم المخطوطات فيها ، الفقيد الدكتور ج . فرانكلن جيمسن (Dr. J. Franklin Jomeson) ، كان مؤيدا رائعا لإنشاء مؤسسة أرشيفية(٤) . وفى الولايات المتحدة ، نما كثير من المؤسسات الأرشيفية ، فى الواقع ، من حجرات المخطوطات فى مكتبات الولايات . وعندما لايتوفر فى ولاية من الولايات الاعتماد المالى اللازم لإنشاء مؤسسة أرشيفية ، يمكن أن تضم إدارة الأرشيف إلى إدارة المواد المكتبية . وفى داخل

المكتبة ، يمكن أن تضم إدارة الأرشيف إلى إدارة الأوراق الخاصة والمخطوطات التاريخية . وحالات الضم هذه ممكنة طالما كانت الفروق فى الأنواع المختلفة من المواد ، وعلم المنهج الذى يطبق على كل نوع منها ، والمتطلبات الإدارية للبرنامج الأرشيفى ، مفهومة كل الفهم .

ومع أن المكتبات غالبا ما قامت بجمع الأرشيف العام ، فإن هذه العادة يجب استنكارها . ومن الواضح أن المكتبات قدمت للعلم خدمات نافعة كل النفع ، عندما قامت بحفظ الأرشيف فى الوقت الذى لم تكن توجد فيه مؤسسات أرشيفية تعنى به . ولكن متى ما أنشأت الحكومة مكتبة ومؤسسة أرشيفية ، فلا ينبغى أن تتنافس الاثنتان على اقتناء المدونات العامة . ولا ينبغى للمكتبة فى مثل هذه الظروف أن تجمع المدونات العامة على الاطلاق . كذلك لا ينبغى لها أن تحتفظ بالمفردات الأرشيفية التى أبعدت من الحكومة بغير وجه حق ، لأن مثل هذه المفردات تخص المدونات المتصلة بها . أنه يوجد لكل من هاتين المؤسستين ، فى دائرة اختصاصها ، عمل يكفيها دون أن تتعدى الواحدة منهما على الأخرى ، لأن صناعة الكثير من المدونات ، مثل « صناعة الكثير من الكتب » ، « لا نهاية لها » ، كما يقال .

الاختلافات فى الطريقة :

فى مناقشتى للاختلافات فى الطريقة سوف أدرس أولا الطرق التى تطبق على المواد المتخصصة التى يمكن أن يحفظها بالتساوى المكتبيون والأرشيفيون على السواء . ونحن نذكّر بأن هذه المواد جميعها لها خاصية مشتركة هى أنها تتألف من مفردات مستقلة ، كل منها منفصل عن المفردات الأخرى ، ولكل منها مغزى خاص مستقل عن علاقتها بالمفردات الأخرى . وحيث أنها تتكون من مفردات منفصلة ، فإنه يمكن أن تتبع فى ترتيبها ووصفها تقنيات المهنة المكتبية ، لأن مثل هذه التقنيات ، على الجملة ، تتعلق بمعالجة المفردات المنفصلة . هذه المواد المتخصصة يمكن ، بطبيعة الحال ، أن تجمع فى مجموعات ، مثل مجموعات المخطوطات ، أو الأفلام السينيمائية ، أو الصور الساكنة ، فالمخطوطات مثلا يمكن أن تجمع فى مجموعات تتعلق بالأشخاص ،

أو العائلات ، أو المؤسسات ، أو المنظمات . ومع أن مثل هذه المجموعات يمكن أن تعتبر مشابهة فى طابعها للمجموعات الأرشيفية ، إلا أنه ينقصها التماسك الذى يستمد الأرشيف من علاقته بالنشاط والهدف . وطرق ترتيب مثل هذه المجموعات تشبه بعض الشبه الطرق التى تستعمل فى حالة المجموعات الأرشيفية . ولذلك . فالمكتبيون والأرشيفيون يمكن لهم أن يسهموا بالتساوى فى تطوير طريقة لمعالجتها .

وأود الآن أن أدرس التقنيات التى تطبق على المواد التى ينبغى أن يحفظها الأرشيفيون وحدهم أو المكتبيون وحدهم ، كى أبين الاختلافات الرئيسية بينها . أن هذه المواد ، فى حالة الأرشيفى ، هى المدونات النصية التى تنتجها الحكومة التى يعمل فى خدمتها ؛ وهى ، فى حالة المكتبى ، المنشورات على مختلف أنواعها . والاختلاف الأول فى التقنيات يتعلق بالتقويم والاختيار . فالأرشيفى ، عندما يقوِّم المواد التى تنتجها هيئة حكومية أو خاصة ، لا يباشر عمله مقوِّما كل مفردة على حدة . إنه لا يأخذ مفردة مستقلة ، مثل الرسالة ، أو التقرير ، أو أية وثيقة أخرى ، ويقول أن لها قيمة . أنه يحكم على قيمة المفردة من حيث علاقتها بالمفردات الأخرى ، أى ، من حيث علاقتها بمجموع الوثائق الخاصة بالنشاط الذى أدى إلى إنتاجها . لذلك ، فهو فى العادة يختار المدونات للحفظ باعتبارها كلًّا ، لا باعتبارها مفردات مستقلة ؛ وهو يختارها من حيث صلتها بالوظيفة والتنظيم ، لا من حيث صلتها بالموضوع . أنه يعمل على حفظ الشاهد على الكيفية التى كانت تعمل بها الهيئات العضوية . وهو ، فى حالة الهيئة الحكومية ، يود أن يحفظ الوثائق التى سوف تعكس منشأها ، وتطوراتها التنظيمية ، وبرامجها ، والسياسات والإجراءات التى كانت تتبعها ، ونماذج من عملياتها . ومن مهمته ، مع ذلك أن يحفظ المدونات لما تحتويه من معلومات قد تفيد الدراسات الاقتصادية أو الاجتماعية فائدة كبرى . وأحكامه نهائية ، ولايمكن الرجوع فيها . فمتى ما أعدمت المدونات لا يمكن استرجاعها ؛ لأنها غالبا ما توجد فى نسخة وحيدة فقط . لذلك ، يجب على الأرشيفى ، عندما يصدر أحكاما بالقيمة ، أن يكون على وجه الخصوص دقيقا فى تحليله لنظام الهيئة التى يعالجها وأدائها الوظيفى ، ويجب أن يكون على معرفة واسعة بما يُحتمل من احتياجات البحث واهتماماته .

والمكتبى ، على العكس ، يقوم المواد التى على مؤسسته أن تقتنيها باعتبارها مفردات مستقلة . وأحكامه تتضمن معرفة بعلم المكتبات ، وببليوجرافيا حقل الموضوع ، واحتياجات البحث المباشرة وتطوراته فى حالة مكتبة البحث . لكن أحكامه ليست مما لا يمكن الرجوع فيها . فالمفردة من المفردات يمكن الحصول عليها من جهات كثيرة مختلفة ، إلا فى حالة الكتاب الذى لاتوجد منه سوى نسخة واحدة . وإذا كانت لاتوجد فى مكتبة من المكتبات ، فمن المحتمل وجودها فى مكتبة أخرى . ولذلك فإن أحكامه تتضمن قضايا الملاءمة وحسب ، ولا تتضمن قضايا الحفظ أو الخسارة التامة .

وهناك اختلاف آخر بين طرق المهنة المكتبية وطرق المهنة الأرشيفية يتصل بالترتيب . فبينما تستعمل المهنتان كلمة « تصنيف » (classification) ، إلا أن معناها مختلف تماما فيهما . فهى عندما تستخدم فى حالة الأرشيف يكون المقصود بها ترتيبه داخل المؤسسة الأرشيفية تبعا لمصدره ومن حيث صلته بتنظيم ووظائف الوكالة التى أنتجته . وهى عندما تستخدم فى حالة المواد المكتبية يكون المقصود بها تجميع المفردات المستقلة وفقا لخطة ترتيب منطقية مقررة سلفا ، وإلحاق رموز بها لبيان مكانها النسبى على الرفوف .

ولا يمكن للأرشيفيين أن يرتبوا موادهم وفقا لخطط فى التصنيف الموضوعى مقررة سلفا . وقد جُرِّبت فى أوربا خطة بعد أخرى من هذه الخطط ، فلم تنجح أية واحدة منها . وأدت جميعها إلى نتائج مشؤومة ، حيث أنها قضت على الكثير من قيمة المواد الشاهدية بإبعادها عن بيئتها . لذلك نشأ مبدأ المنبع ، وبمقتضاه تجمع المدونات تبعا لمنشئها . ويجب على الأرشيفى أن يضع تصنيفا تمليه الظروف الأولى التى أوجدت المدونات . ولا يمكن تقرير مكان كل وحدة أرشيفية ، وهذه الوحدة الأرشيفية هى فى العادة مجموعة أو سلسلة ، إلا من حيث صلته بجميع الوحدات الأخرى التى أنتجتها هيئة معينة . وهذا النوع من الترتيب يتطلب ، كما ذكرنا ، معرفة بالتنظيم والوظيفة – وهى معرفة تكتسب بعد عناء كبير ، وغالبا ما لا يتحقق ذلك إلا بعد بحث فى التاريخ الإدارى للهيئة الحكومية يستغرق وقتا طويلا .

والمكتبيون ، عندما يرتبون موادهم التى تتألف من مفردات مستقلة ، يمكنهم أن يستخدموا أية طريقة من طرق التصنيف ، وهى كثيرة . والغرض الرئيسى من الطريقة هو جمع المواد المتشابهة معا ، ولكن معنى أية مفردة من المفردات لن يضيع بالضرورة إذا هى لم تصنف فى مكان معين . وجميع الموضوعات التى تتصل بها المفردة اتصالا هاما يمكن فى العادة توضيحها بعمل قيودات(*) موضوعية لها فى الفهرس . ويجب على المكتبى أن تكون لديه معرفة دقيقة بالخطة التى يستخدمها وبمحتوى المفردات المصنفة ومغزاها .

وهناك اختلاف ثالث فى الطريقة بين المهنتين الأرشيفية والمكتبية يتصل بالوصف . فلفظة « فهرسة » (Caraloging) التى تستخدمها المهنتان لها هى أيضا معنيان مختلفان تماما فيهما . فالفهرسة المكتبية (وأقصد بها ما يسميه المكتبيون الفهرسة « الوصفية » (''descriptive'' cataloging) ، باعتبارها متميزة عن الفهرسة « الموضوعية » (''subject'' cataloging) ، تختص عادة بمفردات لا تتجزأ . وهذه المفردات هى فى العادة الكتب ، التى يُتعرَّف عليها عن طريق المؤلف والعنوان . حقا قد تشتمل هذه المفردات على مسلسلات ، مثل الدوريات ، والصحف ، والسنويات ، ومحاضر الجمعيات ، تمثل مشاكل خاصة وتعامل فى الواقع أنها كينونات مفردة فى أغراض الفهرسة . لكن الفهرسة الوصفية فى المكتبات تتصل فى الجملة بمفردات مستقلة ومنفصلة .

وفى المؤسسات الأرشيفية ، على العكس تفهرس المواد ، إذا ما فهرست ، وحدات هى تجمعات مفردات ، مثل المجموعات والسلاسل . والمجموعة أو السلسلة هى النظير الأرشيفى للكتاب . ويجب على الأرشيفى ، وهو يعين هوية مواده ، أولا ، أن يقرر الوحدات المناسبة للمعالجة . وإذا كان عليه أن يطبق فكرة المؤلف على مثل هذه الوحدات ، فهو سوف يعين هوية المؤلف بما هو إدارة حكومية ، وأكبر أقسام هذه الإدارة التنظيمية ، والفرع الأصغر أو الفرع المعين الذى أنتج الوحدة الأرشيفية . وهذه الحقائق المتعلقة بالمؤلف ليس الوصول إليها سهلا كما هو الحال بالنسبة لأكثر المواد المنشورة ، وإنما يجب فى

(*) تستخدم فى ترجمة entry كلمة قيد والجمع قيودات بدلا من كلمة مدخل [المترجم] .

أغلب الأحيان إثباتها ، كما سبق أن ذكرنا بواسطة بحوث فى التاريخ الإدارى تستغرق وقتا طويلا . وإذا لزم تطبيق فكرة العنوان على الوحدة الأرشيفية ، فيجب أن يكون ذلك فى صورة (١) عنوان مستنبط ، مستمد من تحليل أنواع المدونات التى تشتمل عليها الوحدة الأرشيفية وتواريخ إنتاجها ، أو (٢) الموضوعات (الأنشطة أو المسائل) التى تتصل بها المدونات الموجودة داخل الوحدة الأرشيفية .

ويتبين من التحليل السابق أن الاختلافات الرئيسية فى الطريقة بين المهنتين الأرشيفية والمكتبية إنما تنشأ عن طبيعة المواد التى تشتغل بها المهنتان . فالمكتبى يختص ، على الجملة ، بوحدات مستقلة لاتتجزأ ، لكل منها معنى خاص بها ؛ والأرشيفى يختص بوحدات هى تجمعات مفردات أو وحدات أصغر تستمد معناها ، على الأقل إلى حد كبير ، من علاقتها الواحدة منها بالأخرى ، وبينما تستخدم المهنتان فى بعض الأحيان نفس المصطلحات للدلالة على بعض الطرق التى تستخدمانها ، إلا أن هذه الطرق فى الحقيقة تختلف اختلافا جوهريا . بل إن المصطلحات أيضا فى سبيلها إلى أن تصبح مختلفة . فمثلا ، تسمى المواد التى يتلقاها المكتبى acquisitions وهى تعنى المشتريات ، والهدايا ، والمبادلات ، فى حين تسمى المواد التى يشتغل بها الأرشيفى accessions ، وهو يتلقاها عن طريق التحويل أو الوديعة ؛ والمكتبى ينتقى مواده ، فى حين أن الأرشيفى يُقوِّم مواده ؛ والمكتبى يصنف مواده وفقا لخطط فى التصنيف مقررة ، فى حين أن الأرشيفى يرتب مواده من حيث صلتها بالبنية العضوية والوظيفة ؛ والمكتبى يفهرس مواده ، فى حين أن الأرشيفى يصف مواده فى أدلة ، وحواصر ، وقوائم .

وبالطبع ، أن تأكيد الاختلافات الرئيسية بين المهنتين ليس معناه تجاهل تلك المجالات التى تُفيد فيها الواحدة الأخرى فائدة كبيرة . إن المكتبيين والأرشيفيين ، فيما يتعلق بمقتنياتهم ، يتقاسمان هدفا مشتركا هو تيسيرها تيسيرا مجديا واقتصاديا قدر الإمكان ، ولتحقيق هذا الغرض ينبغى على الطرفين أن يعرفا ، بوجه عام على الأقل ، المعلومات التى يمكن للطرف الآخر أن يمد بها الباحثين ، أنه ينبغى على الأرشيفى أن يعرف ما هى أصناف المعلومات التى

يمكن الحصول عليها من تلك الثروة الضخمة التى تتمثل فى كتب المراجع المنشورة ، كما ينبغى على المكتبى أن يفهم ما هى أصناف المعلومات التى يمكن أن توجد فى الأرشيف الغير منشور وحده . أضف إلى هذا أن المواد التى تشتغل بها المهنتان يجب ، فى أغلب الأحيان ، أن تستخدم من حيث صلتها بعضها ببعض ، ويجب على الأرشيفى نفسه ، فى أغلب الأحيان ، أن يستخدم الموارد المكتبية ليتحقق من منبع ، أو منشأ ، مجموعة المدونات التى يشتغل بها . وينبغى أن يكون لديه ، كجزء من أدواته فى العمل . مكتبة متخصصة تحتوى على السلاسل الرئيسية من الوثائق الحكومية المنشورة وأدلتها ، وما نشر من مصنفات فى تاريخ الإدارة الحكومية ، والمصنفات المهنية الرئيسية فى ميادين إدارة الأرشيف والمدونات . وبالمثل يجب على الباحث أن يستخدم فى أغلب الأحيان المواد الأرشيفية والمكتبية على السواء أثناء قيامه ببحوثه ، لأن المصدر المطبوع والمصدر الأرشيفى غالبا ما يكمل الواحد منهما الآخر . وعلى ذلك ، ينبغى أن يكون فى متناول يده مكتبة متخصصة تشتمل على المنشورات الرئيسية التى يحتمل أن يستخدمها مع الأرشيف ، مثل المصنفات التاريخية والسِّيَرِّية المعتمدة المتصلة بنمو الأمة وحكومتها ، ومثل المصنفات القانونية ، والثقافية ، والببليوجرافية .

كذلك يمكن للأرشيفيين والمكتبيين أن يتبادلوا العون فى تطوير علم المنهج عند كل منهما . وكما أشرت من قبل ، فيما يتعلق بموضوع الوصف المادى لبعض أنواع المواد المتخصصة ، يمكن للمهنتين أن تقتبس الواحدة منهما تقنيات المهنة الأخرى اقتباسا حرا ، أو أن تؤقلمها تبعا لاحتياجاتها أقلمة حرة . وعلى سبيل المثال ، أن التقنيات المكتبية فى الفهرسة والتكشيف يمكن أن تطبق مع شيء من التعديل على أنواع خاصة من المواد تتألف من مفردات مستقلة ، مثل الخرائط ، والجداول ، والأفلام المتحركة ، والصور الثابتة ، والمسجلات السمعية . كذلك يمكن أن تُطبق على المفردات المستقلة النصية ، مثل المستندات ، والوحدات الاضبارية ، والدوسيهات ، والمجلدات . وفى المؤسسات الأرشيفية الصغيرة ، غالبا ما تستخدم هذه التقنيات لتقديم المعلومات عن المفردات النصية التى تتعلق بالأشخاص أو الأماكن ، فى حين أنها تستخدم فى المؤسسات الأرشيفية الضخمة ، إلى حد ما ، فى عمل قوائم

بالمفردات النصية المستقلة استجابة لاحتياجات البحوث النوعية . ونوع البحث الذى على المكتبى أن يقوم به كى يضع قيودات منشورات الهيئات من مؤسسات أو شركات فيه بعض أوجه الشبه بالبحث الذى يقوم به الأرشيفى فى التاريخ الإدارى . والعمل الذى يقوم به المكتبى فى تطوير وتعبير قوائم رؤوس الموضوعات يمكن أن يفيد الأرشيفى فى إعداد وسائل الإيجاد التى تنظم تبعا للموضوع ، أو فى انتقاء المصطلحات التى تستعمل فى إعداد كشاف موضوعى لوسيلة إيجاد أرشيفية مثل الدليل ، أو الحاصر ، أو القائمة الخاصة .

كذلك يمكن للأرشيفيين والمكتبيين أن يعملوا معا فى ميدان التدريب . غير أنه ، لما كان التدريب المكتبى يركز الانتباه على معاملة المفردات المستقلة ، فإنه يشتمل على بعض المخاطر بالنسبة للمهنة الأرشيفية . وتصبح هذه المخاطر شديدة بوجه خاص عندما يوضع الأرشيف والمخطوطات معاً تحت إدارة أرشيفى درب تدريبا مكتبيا . إن مثل هذا التدريب يمكن أن يؤدى إلى الاهتمام بالمفردات المستقلة فى العمل الأرشيفى ، وإن كان لا يؤدى إلى ذلك بالضرورة . والطريقة المكتبية فى جمع مثل هذه المفردات تكون خطيرة بوجه خاص عندما تتبنى فى تقويم المدونات العامة ، لأنه فى ظل هذه الطريقة سوف يسمح للوثائق الرئيسية الخاصة بنشاط ما أن تفلت من بين أصابع الأرشيفى بينما هو مشغول باختيار المفردات المستقلة . والضرر الذى ينتج عن ذلك يمكن أن يحجب أية فائدة قد يجنيها الأرشيفى من خلال ما لديه من تسهيلات لحفظ المدونات . كذلك ، عندما طبقت التقنيات المكتبية فى التصنيف على الأرشيف ، كان لها دائما نتائج غير مرغوب فيها ، وهى لذلك لا ينبغى أن تستخدم فى المهنة الأرشيفية . والأرشيف والمخطوطات التاريخية ، على وجه الخصوص ، ينبغى دائما أن تحفظ بعيدة عن بعضها فى المؤسسة الأرشيفية . وأن مزج المخطوطات التاريخية والأرشيف هو الخطيئة التى لا تغتفر فى المهنة الأرشيفية . ومع ذلك ، عندما يتبين المكتبيون الاختلافات الرئيسية فى علم المنهج فى المهنتين ، فإنهم يستطيعون أن يستفيدوا إذا هم جعلوا من المبادىء والتقنيات الأرشيفية جزءا من مقررات المنهج الدراسى فى مدارسهم . وينبغى على الأرشيفى ، فى هذا الصدد ، أن يكون على معرفة عامة بمبادىء التصنيف

ونظمه ، وإن لم يكن هذا إلا لأن بعض هذه المبادىء والنظم يمكن أن يطبق (وإن كان فى العادة لا يطبق) فى إدارة المدونات الجارية .

حـــواشـى الفصـــل الثـــالث

(١) Phyllis Mander Jones, "Archivists and the Association," The Australian Library Journal, I, No. 4 (April 1952), 79.

(٢) Andrews, "Archives," American Historical Association, Annual Report, I (1913), 262.

(٣) Hilary Jenkinson, The English Archiuist: A New Profession (An inaugural Lecture for a new course in arckive administration delivered at University College, London, October 14, 1947: London 1948), p. 4.

(٤) Fred Shelley, "The Interest of J. Franklin Jameson in the National Archives: 1908-1934," The American Archiuist, XII, No. 2 (April 1949), 99-130.

الفصـــل الرابـــع

الاهتمامات الأرشيفية بإدارة المدونات :

ملاحظاتى الأخرى عن مبادىء وتقنيات المهنة الأرشيفية سوف تكون بشأن المدونات العامة وحدها ، ومن حيث صلتها بمسألتين هامتين تخصان مثل هذه المدونات ، هما :

١ - كيف ينبغى أن تدار فى المكاتب الحكومية التى أنشئت فيها .
٢ - كيف ينبغى أن تدار فى المؤسسات الأرشيفية ؟ وسوف أخصص لكل من هاتين المسألتين عدة فصول .

دعونى أشرح فى بداية الأمر الأسباب التى تدعو إلى مناقشة مشاكل إدارة المدونات فى كتاب مخصص لتحليل مبادىء وتقنيات المهنة الأرشيفية . أن المدونات العامة حنطة طاحونة الأرشيفى . وأن جودة هذه الحنطة تحددها طريقة إنتاج المدونات وحفظها أثناء استعمالها الجارى ، كما تحددها طريقة التصرف فيها . وتتوقف كفاية التوثيق فى أى موضوع - سواء كان هذا الموضوع هو السياسة الحكومية أو التخطيط الحكومى ، أو المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية التى تهدف إليها هذه السياسة أو هذا التخطيط - على الكيفية التى تعمل بها المدونات وتحفظ للاستعمال الجارى ، كما تتوقف على التصرف فى هذه المدونات بعد أن تستنفد استعمالها الجارى . وبالطبع أن أحكام الأرشيفى على القيم له تأثيره على مدى اكتمال التوثيق الذى يحفظ فى موضوع معين ، ولكن الكيفية التى تحفظ بها المدونات للاستعمال الجارى هى التى تحدد مدى القدرة على الحكم على قيم المدونات حكما سليما ، كما أنها تحدد مدى السهولة التى يمكن بها فصل المدونات القيمة لحفظها فى المؤسسة الأرشيفية . كذلك تتوقف صلاحية المدونات للاستعمال فى أغراض البحث على الكيفية التى رتبت بها فى البداية .

زد على ذلك أن الطرق الأرشيفية يكون نموها متصلا إلى حد كبير بممارسات إدارة المدونات . ولعله يكفى أن نلاحظ هنا أن جميع مشاكل الأرشيفى المتعلقة بترتيب المدونات العامة ، ووصفها ، وتقويمها ، وخدمتها ، إنما تنشأ عن الطريقة التى تعامل بها مثل هذه المدونات فى المكاتب الحكومية . وأن المبادىء والممارسات التى وضعها الأرشيفيون فى البلدان المختلفة ترتبط جميعها على وجه التخصيص بالظروف التى يتلقون فيها المدونات . ولما كانت هذه الظروف تختلف من بلد إلى آخر ، فإن مبادىء المهنة الأرشيفية وممارساتها تختلف هى أيضا ؛ وأن المصنفات التى تظهر فى بلد من البلدان فى وصف مثل هذه المبادىء والممارسات غالبا ما لا يمكن لأرشيفى البلدان الأخرى أن يفهموها ما لم يفهموا تمام الفهم الظروف التى حفظت فيها المدونات . والواقع أن جميع ما وضع من مبادىء فى الترتيب الأرشيفى ، مثلا ، إنما وضعه الأرشيفييون من حيث صلته بالطرق الخاصة التى رتبت وفقها المدونات العامة فى الحكومات المختلفة . فقد وضع الأرشيفييون الهولنديون مبدأ « المنبع » ، والمبادىء الأخرى المترتبة عليه ، من حيث علاقة ذلك بإنتاج « الأرشيف » أو مكتب التسجيل . ومبدأ « التسجيل » البروسى صيغ ، بالمثل ، بسبب الطريقة التى رتبت بها المدونات فى مكاتب التسجيل البروسية . بل أن مبدأ العهدة الانجليزى الذى شغلناه بعض الشىء فى فصل سابق قام ، إلى حد ما على الأقل ، على أساس الطريقة التى ارتبطت بها المدونات أو الدروج التى أنتجتها المكاتب الانجليزية القديمة بالوثائق الأصلية .

وعلى ذلك ، فإن طرق وتقنيات حجرة الأضابير فيما يتعلق بمدونات العصر الحديث تقابل دراسة الدبلوماتيقا فيما يتعلق بمدونات العصر الوسيط . إن هذه الدراسة أمر حيوى إذا نحن أردنا أن نبقى على المادة الأرشيفية والعمل الأرشيفى فى درجة عالية من الجودة .

الاهتمام بممارسات الحفظ :

إن اهتمام الأرشيفى بالطريقة التى تحفظ بها المدونات العامة بقصد استعمالها استعمالا جاريا يجعله يرتبط بالموظفين الحكوميين ، وبخاصة موظفى

المدونات ، بروابط وثيقة . وعبارة « موظف المدونات » تستخدم هنا للدلالة على أى موظف حكومى يشرف على إدارة المدونات بقصد استعمالها استعمالا جاريا . قد يكون مُسجِّلا ، أى شخصا مسؤولا عن العمل فى مكتب التسجيل ؛ وقد يكون موظف مدونات بالمعنى المعروف فى أمريكا ، أى شخصا مسؤولا عن العمل فى المدونات فى منظمة حكومية .

إن الأرشيفى يهتم ، أولا ، بالممارسات الجارية فى حفظ المدونات لأنه يجب عليه أن يقبل الترتيب الذى اختارته الوكالة الحكومية للمدونات التى أنشأتها . وقد لا يعجبه هذا الترتيب ؛ لأن موظف المسجلات يفكر ، عند حفظها بقصد استعمالها استعمالا جاريا ، فى هدف واحد رئيسى ، هو أن يجعلها تخدم الاحتياجات الجارية للحكومة . إن جميع التقنيات والطرق التى يستخدمها مقصود بها أن تحقق هذا الهدف وحده . أنه عندما يرتب المدونات إنما يصنفها من حيث الطريقة التى تستخدم بها الوكالة هذه المدونات . وفى بعض الأحيان لا يعكس هذا التصنيف لا البنية التنظيمية ولا الأداء الوظيفى للوكالة . ونادرا ما ينتج عن هذا التصنيف تجميع للمدونات حسب الموضوعات لتسد حاجات البحث . لكن الأرشيفى يقبل الترتيب الذى رتبت به المدونات أثناء استعمالها الجارى ، مهما كان هذا الترتيب لا يلائم حاجاته هو ؛ لأن هناك مبدأ من المبادىء الرئيسية فى مهنته يقول أنه يجب عليه أن يحافظ على هذا الترتيب فى مؤسسته .

ويهتم الأرشيفى ، ثانيا ، بالممارسات الجارية فى حفظ المدونات ، لأنه يصف المدونات من حيث علاقاتها بالطريقة التى رتبتها بها وكالات الحكومة التى أنشأتها . وهو فى وسائل الإيجاد التى بعدها سوف يبدأ بوصف المدونات من حيث التنظيم والوظيفة ، لا من حيث الموضوعات ؛ والتنظيم والوظيفة ينعكسان فى العادة فى الطريقة التى نظمت بها المدونات للاستعمال الجارى . والأرشيفى يهيىء المدونات للاستعمال ، ثالثا ، بمقتضى الشروط التى وضعتها الوكالات الحكومية التى أنشأتها . أنه يريد أن يجعل استخدامها حرا قدر الإمكان . ولذلك ، فإنه يعمل كوسيط بين الباحث والموظف الحكومى كى يرفع القيود المفروضة على استعمالها التى يرى أنها ليست ضرورية للمصلحة العامة .

وعلى ذلك ، ينبغى على الأرشيفى أن يكون هدفه أن يشجع من ممارسات إدارة المدونات ما يخدم بفعالية حاجات الموظف الحكومى المباشر وحاجات المواطن الفرد الأساسية فى نفس الوقت . ويترتب على ذلك أن الأرشيفى يستطيع أن يشارك فى تطوير طرق وممارسات إدارة المدونات . ويتوقف مدى مشاركته على حجم ، وتعقيد ، وعمر المدونات التى يعالجها ، وعلى وجود هيئة قيادية ، فى مكان آخر فى الحكومة ، تهتم بتشجيع الممارسات المفيدة فى إدارة المدونات .

الاهتمام بممارسات التصرف :

نُذكِّر من فصل سابق بأن الأرشيف العام له نوعان من القيمة : قيمة رئيسية بالنسبة للوكالة المنشئة ، وقيمة ثانوية بالنسبة للوكالات الأخرى والمنتفعين من غير الحكوميين . ويمكن لنا أن نلاحظ عدة ملاحظات على دور كلٍّ من موظف المدونات والأرشيفى فى تقدير هذه القيم .

الملاحظة الأولى هى أن موظفى المدونات ، وغيرهم من موظفى الوكالة ، مسؤولون بصفة رئيسية عن الحكم على القيم الرئيسية للمدونات . إن موظفى الوكالة يحفظون المدونات من أجل استعمالها الجارى – الإدارى ، والقانونى ، والمالى – وهم لذلك ميالون للحكم على قيمتها من حيث صلتها بهذا الاستعمال فقط . وهذا أمر مناسب تماما . أنه يجب عليهم أنم يحفظوا المدونات حتى تستنفد قيمتها بالنسبة للحكومة أو تكاد أن تستنفدها . وعندما تستنفد قيمتها هذه ، فانه يجب عليهم أن يتصرفوا فيها خشية أن تدرسها الأقدام وتعوق سير العمل اليومى . فإذا وجدت مؤسسة أرشيفية ، فإنه لا ينبغى على موظفى الوكالة أن يحتفظوا بالمدونات للأغراض الثانوية فى وكالتهم إلا إذا كلفوا خصيصا ، وبمقتضى القانون ، بهذه المسؤولية .

والملاحظة الثانية هى أنه ينبغى على موظفى المدونات أن يتعاونوا مع الأرشيفيين فى الحكم على القيم الثانوية للمدونات . ويصدق هذا على المدونات التى تحفظ كشاهد على نمو الوكالة التنظيمى والوظيفى ، وعلى المدونات التى

تحفظ من أجل المعلومات الاجتماعية ، أو الاقتصادية ، أو غيرها ، التى تشتمل عليها ، على السواء .

إن موظف المدونات ويستطيع أن يقدم معلومات مفيدة فى تقويم المدونات ينبغى أن تحفظ لما تشتمل عليه من شاهد على كيفية نشأة الوكالة وتنظيمها ونموها وقيامها بأنشطتها ، وعلى نتائج هذه الأنشطة . فهو فى أثناء أدائه لواجباته يكتسب ، فى العادة ، معرفة بوكالته ومدوناتها تفيده كثيرا فى التعرف على المدونات التى تحتوى على شاهد على التنظيم والوظيفة فى أوجز صور وأصلحها للاستعمال . ومع ذلك ، فان انتباهه يتركز ، بطبيعة الحال ، نظرا لواجباته الرسمية ، على القيمة الرئيسية للمدونات . ولذلك فانه سوف يحتاج إلى معونة الأرشيفى لحفظ توثيق أداء وكالته الوظيفى . فالأرشيفى ليس طرفا ذا مصلحة فيما يتعلق بحفظ الشاهد ، سواء أكان فى صالح إدارة الوكالة أو كان فى غير صالحها . أنه لن يحكم على تحيزه ؛ أنه يهتم فقط بحفظ كل شاهد هام .

كذلك يستطيع موظف المدونات أن يقدم معلومات مفيدة فى تقويم المدونات التى تشتمل على معلومات عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية وما شابهها . إن مثل هذه المدونات ، التى تنتجها الحكومات الحديثة بكميات كبيرة أثناء أنشطتها فى الخدمة الاجتماعية وأنشطتها التنظيمية ، تشتمل على معلومات مفيدة جدا فى أنواع مختلفة من التحليلات التى يمكن أن تساعد فى صياغة الخطط والسياسات الكبرى للحكومة . ومع ذلك ، فإن موظف المدونات العادى ، أو موظف الوكالة الذى يعمل معه ، لا يكون فى العادة فى وضع له أن يصدر أحكاما تقويمية نهائية على مثل هذه المدونات . أنه ليس أهلا لأن يتعرف على ما لهذه المدونات من قيم للبحث ما لم يدرب على ذلك تدريبا خاصا فى بعض الميادين الموضوعية . زد على أنه ما لم يكلف خصيصا بمسؤولية التحقق مما للمدونات من قيم للبحث ، لا يكون ميالا للاهتمام بها . وقد عبر عن هذه الوجهة من النظر أيضا أولفر وندل هلمز (Oliver Wendel Holmes) ، من هيئة الأرشيف القومى ، تعبيرا قويا ، عندما كتب يقول :

أظن .. أن معظم موظفى المدونات ليسوا مجهزين ، لا بالثقافة ولا بالتجربة ، ليقوِّموا هذه التقويمات الأوسع . لا يمكن أن نتوقع منهم أن يكون

لديهم تخيل لما فى المدونات من قيم كامنة بالنسبة لدارسى المستقبل ما لم يكونوا تابعوا هم أنفسهم مقررات تعليمية تعالج مناهج البحث أو تضع الخطوط لمجالات نمطية من البحوث ، وما لم يتابعوا ، إلى حد ما ، اهتمامات البحث واتجاهاته ، وما لم تكن لديهم هم أنفسهم بعض الخبرة بالبحث ... إن معظمهم لا ينتمون إلى الحياة الأكاديمية أو لا يعيشون فيها . أنهم فيما يرجع رجال « عمل » ومُثْقَلون . وطريقتهم فى فهم الأمور عملية ، يمكن أن تكون سليمة عند اعتبار القيم الإدارية ، لكنها غير ملائمة لقيم البحث الأوسع[1] .

وعلى وجه العموم ، إن موظفى المدونات وغيرهم من موظفى الوكالة يستطيعون أن يسهموا إسهاما جوهريا فى تقويم المدونات التى يشتغلون بها من حيث قيمتها الثانوية ، وينبغى عليهم أن يهتموا بمثل هذه التقويمات . لأنه ، من نواحى كثيرة ، يحتاج هؤلاء الموظفون دائما إلى جميع المدونات التى تعكس تجارب الحكومة أثناء معالجة مسائل التنظيم والإجراءات والسياسة ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية . وعلى ذلك ، فإنهم لن يعتبروا المؤسسة الأرشيفية التى تنشأ لحفظ مثل هذه المدونات ترفا ثقافيا لا ضرورة له ، وإنما سوف يعتبرونها جزءا لا يتجزأ من البنية الحكومية . إنهم ، أثناء معالجتهم المدونات للاستعمالات الجارية ، سوف يعتبرون حفظ المدونات ذات القيم الدائمة وجها هاما من أوجه نشاطهم . إن الوكالة الحكومية ينبغى عليها أن تحفظ مدونات من أنواع مختلفة يكون لها فوائد أبعد من فوائدها فى العمليات الجارية ، وإن تعتبر هذا جزءا من أدائها الوظيفى .

والملاحظة الثالثة هى أن الأرشيفيين ينبغى أن تقع عليهم المسؤولة النهائية فى الحكم على القيم الثانوية للمدونات سواء حفظت هذه المدونات كشاهد على نمو الهيئة من الناحية التنظيمية والوظيفية ، أو لما تحتويه من معلومات اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها ، والأرشيفى ، فى العادة مؤرخ بحكم تدريبه ؛ وهو بالطبع سوف يحفظ المدونات التى تحتوى على شاهد على نمو الحكومة والأمة مفيد للبحث التاريخى . كذلك ، سوف يحفظ ، بقدر ما يستطيع أن يؤكد وجود حاجة إلى ذلك ، المدونات التى تحتوى على معلومات مفيدة للبحث فى العلوم الاجتماعية الأخرى ، مثل علم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلم الإدارة

العامة . أنه على ألفة بحاجات البحث واهتماماته ، لأنه قد تَكَوَّن لديه الوعى بذلك أثناء قيامه بواجباته الرسمية . وهو يعرف ، من تدربه على علم منهج المهنة التى يشتغل بها ، الطرق السليمة فى الحكم على قيم المدونات . وهو ، فضلا عن ذلك ، فى وضع يسمح له أن يتصرف كوسيط بين الموظف الحكومى والباحث فيما يخص حفظ المدونات المفيدة فى البحث فى ميادين مختلفة من الموضوعات . فإذا شك فى قيمة بعض المدونات للبحث التاريخى ، فإنه يستطيع أن يحصل على معونة رفاقه فى المهنة .

وتختلف درجة إشراف الأرشيفى على إعدام المدونات العامة من بلد إلى آخر . ونستطيع أن نستشهد بالممارسات الانجليزية والألمانية على بعض هذه الاختلافات فى البلدان التى تتبع النظم التسجيلية . إن الأضابير فى إدارات الحكومة الانجليزية تتألف فى العادة من مجموعات من المدونات تتصل بموضوعات معينة . وتشتمل فى العادة على مزيج من المفردات القيمة والغير قيمة . وفى الغالب لايمكن تقويمها على أى أساس آخر غير فحص المفردات الموجودة بداخلها مفردة مفردة . ولا يمكن تشخيصها للتصرف فيها بالتنظيم ، أو الوظيفة ، أو النشاط ، أو بالموضوع بأى قدر من اليقين بأن هذا التشخيص سوف يترتب عليه حفظ التوثيق الأساسى المتعلق بمثل هذه الأمور . ولذلك فان الأرشيفيين فى مكتب المدونات العامة يتركون فحص الأضابير ، إلى حد كبير ، لكتبة مكتب التسجيل أنفسهم ، أو لموظفى العمليات . وعلى العكس ، فى ألمانيا ، حيث يستعمل أيضا نظام التسجيل ، تصنف الأضابير بحيث تفصل تلك التى تتعلق بنشأة الوكالة وبنيتها ، وبإدارتها الداخلية ، وبموظفيها ، عن تلك التى تتعلق بتنفيذ الوظائف ؛ وبحيث تفصل تلك التى تشتمل على مسائل عامة ومسائل خاصة بالسياسة عن تلك التى تتعلق بتطبيق السياسات على الحالات الفردية وذلك فيما يتعلق بوظائف معينة . ولهذا السبب فإن الأرشيفيين الألمان صاغوا مبادىء للتقويم يحكمون بمقتضاها على قيم الأضابير على أساس نشأتها الإدارية وعلاقاتها الوظيفية ، واحتفظوا لأنفسهم بوظيفة تقويمها .

وفى قانون ١٩ يونيو ١٩٣٤ ، الذى أنشأ الأرشيف القومى ، جعل

الكونجرس الأرشيفى فى الولايات المتحدة مسؤولا عن تقويم المدونات التى تقرر الوكالات الفيدرالية التصرف فيها . وفى هذا القانون احتفظ الكونجرس لنفسه بسلطة الإذن بالتصرف ، لأن هذه السلطة كانت امتيازا حرص الكونجرس على الاحتفاظ به فترة تزيد على نصف قرن ؛ ولكنه جعل الأرشيفى مسؤولا عن التوصية بالتصرف فى المدونات الفيدرالية . لقد اعتبر الأرشيفى حكما مستقلا ، يقوم بتقويماته بعناية ، ودون تحيز ، وبجدارة ، مستقلا عن الوكالات الفيدرالية الأخرى ، ولكن مع الاهتمام اهتماما حيويا بجميع المدونات التى أنشأتها . والدور الحالى الذى يؤديه الأرشيف القومى ومرفق المدونات فيما يتعلق بالتصرف فى المدونات منصوص عليه فى قانون التصرف فى المدونات المعدل ، وفى قانون المدونات الفيدرالى لعام ١٩٥٠ (٤١ ملحق مدونة الولايات المتحدة ٢٨١ - ٢٩٠) . وقد زودت سلطة الأرشيف القومى ومرفق المدونات العامة فى هذه المسائل بتنظيمات أصدرتها إدارة الخدمات العامة ، التى يكوّن الأرشيف القومى ومرفق المدونات جزءا منها ، فى المادة ٣ ، « المدونات الفيدرالية » .

وقد كتب الدكتور فيليب ك . بروكس (Dr. Philip C. Brooks) ، رئيس جمعية الأرشيفيين سابقا ، فى حكمه على تجربة الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة فى تقويم المدونات ، يقول :

إن أهم ما أسهم به الأرشيف القومى ، فيما يخص تقويم المدونات سواء من أجل التخلص منها أو من أجل نقلها ، هو الحكم عليها من وجهة نظر البحث . ولا يوجد سبب يدعو إلى أن نفترض أن الموظفين الإداريين ، الذين تشغلهم الواجبات الجارية ، يستطيعون أن يعرفوا إلى أى مدى يمكن أن يلجأ إلى مدوناتهم ، فى السنوات القادمة ، المؤرخون ، وعلماء السياسة ، وعلماء الاقتصاد ، وعلماء الاجتماع ، وعلماء الاحصاء ، وعلماء الأنساب ، ومجموعة كبيرة متنوعة من المستفيدين الآخرين ، الذين عمّلهم البحث . والأرشيف القومى ، على العكس ، بهدفه المعلن الذى يرمى إلى تيسير المدونات للحكومة والشعب على السواء ، يكدس مجموعة من التجارب يعرف منها أنواع المدونات والمعلومات المنشودة . وتتألف هيئته المهنية ، إلى حد كبير ، من

مؤرخين مدربين ، ومن المتوقع أن يدرسوا استخدام المدونات كجزء من عملهم اليومى . أضف إلى هذا كله ، أنه نُظِّم عن قصد تنظيما يجعل من يُقَوِّمون المدونات من موظفيه هم أيضا الذين لديهم خبرة فى الخدمة المرجعية فيما يتعلق بمجموعات المدونات النوعية التى خصصوا لها »(٢) .

موجز القول ، إذن ، أن الأرشيفيين ينبغى أن يخولوا سلطة مراجعة جميع المدونات التى تقترح الوكالات الحكومية إعدامها . أنه ينبغى أن توكل إليهم مسؤولية تقويم المدونات من حيث استعمالاتها الثانوية التى قد تكون لها بعد أن تستنفذ استعمالاتها الرئيسية . أنه ينبغى عليهم أن يصدروا أحكاما على قيمة المدونات من حيث فائدتها النهائية للشعب والحكومة ، وأن يستعينوا فى ذلك بأية مساعدة مهنية يمكن أن يحصلوا عليها من الموظفين الحكوميين أو من الباحثين .

وينبغى على الأرشيفيين ، كى يقوموا بمراجعاتهم بطريقة منهجية ، أن يشاركوا فى تطوير برامج شاملة للتصرف فى مدونات الوكالات التى يتعاملون معها . ينبغى عليها أن يشجعوا على ، وربما فى بعض الأحيان أن يشاركوا فى القيام بعمليات مسح الغرض منها الحصول على معلومات عن محتوى المدونات وقيمتها . ينبغى عليهم أن يهتموا بجميع أنشطة الحكومة التى تؤثر فى التصرف فى المدونات . ومع ذلك ، فإن مدى مشاركتهم الفعلية فى مثل هذه الأنشطة يتوقف على طابع الحكومة التى يرتبطون بها ، وعلى صفة التدابير التى اتخذتها لمعالجة المدونات الغير جارية .

حواشى الفصل الرابع

(١) Oliver Wendell Holmes, Memorandum to Director of Archival Management, October 1, 1954 (MSS in National Archives).

(٢) Philip C. Brooks, "Archival Procedures for Planned Records Retirement," The American Archiuist, XI, No, 4 (October 1948), 314.

تقارير

الحلقة الدراسية : نحو مستقبل ثقافى للطفل العربى

(القاهرة ٢٩ اكتوبر - ١ نوفمبر ١٩٨٨)

الدكتور : محمد فتحى عبد الهادى
أستاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

إيمانا بأهمية الطفل تقطاع من أهم قطاعات المجتمع وإدراكا للدور الذى يلعبه تثقيف الطفل فى بناء وتكوين شخصيته ، عقد المجلس العربى للطفولة والتنمية هذه الحلقة الدراسية .

والمجلس العربى للطفولة والتنمية منظمة عربية طوعية غير حكومية تسعى للمساهمة فى تطوير أوضاع الطفل العربى وبناء شخصيته وتأكيد هويته وأصالته العربية وقيمه الإسلامية وكريم معتقداته وقدراته العلمية وولكاته الإبداعية وتهيئته للمشاركة الفعالة فى صياغة مستقبل مجتمعه .

وقد بدأت الحلقة بكلمات إفتتاحية أولها للدكتور ممدوح جبر الأمين العام للمجلس حيث تناول إنجازات المجلس ومنها إنشاء مركز التوثيق والمعلومات بمقر الأمانة العامة ومركز الأبحاث والدراسات فى العاصمة الأردنية ، ثم تحدثت السيدة سوزان مبارك حيث تناولت ضرورة الاهتمام بثقافة الطفل فى الوطن العربى وطالبت سيادتها بالاهتمام بتدريب المبدعين لهذه الثقافة والعاملين فى مجالها .

ثم ألقى سمو الأمير طلال بن عبد العزيز كلمة دعا فيها أعضاء الحلقة إلى اتخاذ القرارات والتوصيات وتوصيلها إلى صانعى القرار فى الحكومات العربية ومتابعة تنفيذها ، ثم تحدث الدكتور على التويجرى مدير عام مكتب التربية العربى لدول الخليج نيابة عن الجهات المشاركة فالأستاذ فاروق حسنى وزير الثقافة بجمهورية مصر العربية حيث دعا سيادته إلى تضافر الجهود بين كافة المؤسسات المعنية بثقافة الطفل للوصول إلى رؤية شاملة نحو مستقبل ثقافى أفضل للطفل العربى .

ثم ألقت الأستاذة الدكتورة سهير القلماوى المحاضرة الرئيسية بعنوان مستقبل ثقافة الطفل العربى تناولت أهمية ثقافة الطفل وأبعادها وكيفية النهوض بها ، وقد دعت إلى إنشاء معهد متعدد التخصصات لإعداد العاملين فى ميدان ثقافة الطفل العربى .

وقد شارك فى جلسات العمل فى إطار الحلقة نحو ٢٠٠ من الخبراء العرب الذين تمت دعوتهم للمشاركة فى الحلقة وتم توزيعهم على أربع مجموعات عمل على النحو التالى :

المجموعة الأولى : الكتاب ، الصحافة ، الرسم .

المجموعة الثانية : التليفزيون ، الاذاعة ، الأفلام والسينما

المجموعة الثالثة : المسرح ، الموسيقى والغناء ، الكمبيوتر والهوايات .

المجموعة الرابعة : التنشئة الاجتماعية ، التنشئة النفسية ، التنشئة التربوية .

وقد رفعت كل لجنة تقرر إلى مجموعتها حيث تم دمج تقارير كل ثلاثة موضوعات فى تقرير واحد ناقشه جميع المشاركين فى جلستين ثم عقدت لجنة الصياغة اجتماعها حيث تم صياغة التقرير النهائى .

وقد بلغ عدد البحوث المقدمة نحو ٢٥ بحثا وورقة عمل وهى على النحو التالى :

* التليفزيون والطفل العربى/ ابراهيم اليوسف (**الكويت**) .
* كتب الأطفال فى الوطن العربى/ أحمد نجيب (**مصر**) .

* التنشئة الاجتماعية الأسرية والطفل العربى/ د . جيهان أبو راشد العمران (**البحرين**)

* الثقافة والطفل المبدع فى الوطن العربى/ حسين على شريف (**مصر**)

كتب الأطفال/ روضة الفرخ الهدهد (**الأردن**)

* رسوم الأطفال/ د . سرية عبدالرزاق صدقى (**مصر**)

* دوريات الأطفال والناشئين فى العالم العربى : قائمة ببليوجرافية/ سعيد محمد جمعه (**السعوديه**)

* مستقبل ثقافة الطفل العربى/ د .سهير القلماوى (**مصر**)

* الطفل العربى والمسرح/ شوقى خميس (**مصر**)

* الطفل العربى ووسائل الاعلام وأجهزة الثقافة : دراسة ميدانية/ د . عاطف عدلى العبد ، عبدالتواب يوسف (**مصر**)

* صحافة الأطفل/ عبدالتواب يوسف (**مصر**)

* تحضير الطفل العربى للعام ٢٠٠٠/ د . عماد زكى (**الأردن**)

* موسيقى الأطفال/ غازى مكداش (**لبنان**)

* رسوم كتب الأطفال/ فؤاد الفتيح (**اليمن**)

* السينما وأفلام الفيديو/ د . كافية رمضان (**الكويت**)

* التربية وثقافة الطفل/ د . كوثر كوجاك (**مصر**)

* التربية الفنية فى تكوين الطفل العربى/ محمد الهادى التركى (**تونس**)

* ثقافة أفضل للطفل المعوق/ د . محمد عبدالمنعم نور (**مصر**)

* الكمبيوتر والطفل العربى/ د . مسعد عويس (**قطر**)

* نحو مستقبل رياض أفضل للطفل العربى/ د . مسعد عويس (**قطر**)

* **الجهود المبذولة للنهوض بالطفل العربى/ مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

* الاذاعة والطفل العربى/ د . منى الحديدى (**مصر**)
* مسيرة ثقافة الطفل العربى : دراسة توثيقية/ نتيلة راشد (**مصر**)
* التنشئة النفسية والطفل العربى/ د . نزار العانى (**العراق**)
* ثقافة الطفل العربى فى المهجر/ هدى الزين (**سوريا**)

ونستعرض فى الفقرات التالية بعض هذه الدراسات ، وقد تم اختيارها على أساس أنها تتعلق أوتهتم بكتب الأطفال ومكتباتهم .

● **الطفل العربى ووسائل الاعلام وأجهزة الثقافة** : دراسة ميدانية فى عينة من الدول العربية عام ١٩٨٨/ عاطف عدلى العبد ، عبدالتواب يوسف .ـــ ٥١٢ ص

هذه الدراسة المطولة هى دراسة مسحية للواقع الثقافى الذى يعيش الطفل العربى من خلال استبيانات تستهدف التعرف على ما يجرى فى كافة المجالات الثقافية . وقد وجهت هذه الاستبيانات إلى نخبة من المؤسسات الحكومية والهيئات الخاصة والسادة الباحثين الذى عرف عنهم مقدرتهم على خدمة البحث العلمى ..

وتضمن الكتاب ٨ دراسات تتناول : صحافة الأطفال ، سينما الأطفال ، برامج الأطفال الإذاعية ، برامج الأطفال التليفزيونية ، كتب الأطفال ومكتباتهم ، مسرح الأطفال ، الأطفال والكمبيوتر ، والملامح العامة لأوضاع ثقافة الطفل فى الوطن العربى . وتتضمن هذه الدراسات نتائج هامة حول واقع وسائل الاعلام وأجهزة الثقافة الموجهة للطفل فى ١٢ دولة عربية .

● **مسيرة ثقافة الطفل العربى** : دراسة توثيقية حول جهود خبراء ثقافة الأطفال وتوصياتهم/ نتيلة راشد .ـــ ٥٧١ ص .

يشتمل هذا العمل الكبير على ثلاثة أقسام : القسم الأول يختص بأعمال وتوصيات الحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات العربية ، (فبراير ١٩٦٨ - يونية ١٩٨٨) وهو يمثل نتاج الجهد الذى بذله نخبة من الخبراء فى ميدان ثقافة الأطفال العرب . ويكشف عن الوعى الحقيقى بالقيمة للطفولة فى المجتمع

العربى المعاصر . أما القسم الثانى فهو عبارة عن دليل ببليوجرافى لبحوث ودراسات الحلقات الدراسية والمؤتمرات والندوات العربية فى مجال الطفولة ، وقد أعد الدليل الأستاذ حسن عبدالشافى . والقسم الثالث عبارة عن ملف القرارات والمواثيق الخاصة بحقوق الطفل .

● **كتب الأطفال/** روضة الفرخ الهدهد .ـــ ٥١ ص .

هذه دراسة حول كتب الأطفال فى الوطن العربى ، حاولت أن تحيط باصدارات كتب الأطفال فى كل من : الأردن وفلسطين ، مصر ، العراق ، لبنان ، سوريا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا ، دولة الامارات العربية ، الكويت ، البحزين ، السعودية ، اليمن ، السودان .

وتشير الدراسة إلى أن أدب الأطفال المدون والمكتوب عالميا لا يتجاوز عمره مئة وخمسون إلى مئتى سنة ، وأنه فى الأقطار العربية لم يتجاوز عمره مئة سنة عندما قام رفاعة الطهطاوى بترجمة بعض الكتب .

● **كتب الأطفال فى الوطن العربى/** أحمد نجيب .ـــ ٤١ ص .

فأول هذه الدراسة أن نلقى الضوء على بعض الجوانب التاريخية وعلى الطلائع الأولى لكتب الأطفال العربية فى العصر الحديث وبعض معالمها الرئيسية فى عدد من الدول العربية ، وهى دعوة موجهة إلى كل قطر عربى لدراسة تاريخ أدب الأطفال عنده – دراسة موثقة مدعمة بالبيانات والنماذج والاتجاهات والمعلومات الكافية عن المؤلفين والفنانين والناشرين مع الاحتفاظ فى مكتبة مركزية بعدد من النسخ من كل كتاب أو مطبوع .

وقد انتهت الحلقة الدراسية إلى مجموعة من الاقتراحات العامة فى مجالات اهتمام الحلقة وهى : الكتاب والصحافة والرسم ، الاذاعة والتليفزيون والسينما ، المسرح والموسيقى والحاسوب والهوايات ، التنشئة الاجتماعية والنفسية والتربوية ، ثم تقرير خاص بالطفل الفلسطينى وقضيته .

وأخيرا اقتراحات خاصة بالمجلس العربى للطفولة والتنمية .

وسوف نختار من هذه الاقتراحات المقدمة واقتراحات الكتاب والصحافة والرسم ، فضلا عن الاقتراحات الخاصة بالمجلس .

اقتراحات عامة

* يؤكد المجتمعون موافقتهم على التوصيات السابقة فى المؤتمرات والندوات وحلقات البحث التى سبق عقدها من قبل ، ويود أن تنهض الجهات المعنية والهيئات بتنفيذ تلك التوصيات .

* كما تؤكد الحلقة ضرورة الاهتمام بترسيخ الهوية العربية من خلال كافة أجهزة الثقافة ووسائل الاعلام مع ضرورة الاستفادة من التراث العربى مع مواكبة ما يجرى فى عصرنا كما لابد من الكتابة للطفل بلغتنا العربية الفصحى الميسرة التى يمكن فهمها فى كل أقطار الوطن العربى مع تشجيع الابداع فى كل نواحى العمل مع الطفولة واصدار التشريعات اللازمة لحماية الأطفال من المواد الثقافية ذات التأثير السلبى ...

* كما ترغب الحلقة فى ضرورة تبادل الخبرات والخبراء فى متلف أرجاء الوطن العربى ، وتبنى الدعوة إلى إنشاء اتحاد للعاملين فى مجال ثقافة الأطفال .

* وترى الحلقة ضرورة إعطاء عناية خاصة لثقافة الطفل المعوق وطفل المهجر ، والأطفال تحت ظروف الكوارث ... ... كما تود الحلقة رعاية الأطفال الموهوبين والمبدعين رعاية خاصة .

* يرى المشاركون فى الحلقة ضرورة إرسال التقرير النهائى إلى كافة المؤسسات والهيئات والقيادات فى المجال الثقافى والاعلامى والتعليمى والاجتماعى فى الأقطار العربية ... لتكوين رأى عام يساند وضعها موضع التنفيذ .

يوصى السادة المشتركون أن يتبين المجلس العربى للطفولة والتنمية حث وزارات التربية والتعليم فى الوطن العربى على تضمين نشاطات الموسيقى والمسرح والحاسوب ضمن المناهج المدرسية .

فى مجال الكتاب والصحافة والرسم :

١ - تقوم المؤسسات والهيئات العامة بتخصيص جوائز لكتب الأطفال المنشورة فى الوطن العربى وتشمل جوائز ... للتأليف ، الترجمة ،

الرسوم ، التصوير ، التصميم الفنى وللناشر وتخصص جوائز للأعمال الموجهة للفئات العمرية المختلفة . وتكون الجوائز ذات قيمة مادية بالإضافة إلى قيمتها المعنوية وذلك لتشجيع روح الاتقان والابتكار والتطوير فى نواحى النشر المختلفة .

٢ - الحث لدى المسئولين للعمل على تخفيض سعر الكتاب والمجلة الخاصة بالطفل وتيسير وصولها للأطفال فى كل أرجاء الوطن العربى وخاصة الأماكن النائية والمحرومة وذلك بالسعى لدى الحكومات العربية بإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية عن المواد المستخدمة فى إنتاجها وتشجيع إنشاء دور لا تستهدف الربح .

٣ - نشر المعاهد العلمية المتخصصة فى ثقافة الطفل فى الأقطار العربية .

٤ - تشجيع إنشاء مكتبات للأطفال ومعارض للكتب بالأقطار العربية .

٥ - الاهتمام بالكتب المدرسية .

٦ - تدريس مادة أدب الأطفال فى المعاهد والكليات المختصة .

٧ - إعطاء من الاهتمام بإصدار قواميس خاصة للأطفال ودوائر معارف لكل مرحلة عمرية .

٨ - أهمية وضرورة وجود مجلة قومية على مستوى أقطار الوطن العربى وأبناء المهجر .

٩ - العمل على تطوير وتدعيم مجلات الأطفال فى مختلف أقطار الوطن العربى والاهتمام بالمضمون وتوجيه أعماله للفئات العمرية المحددة بمحتوى ركن الأطفال فى الصحف .

١٠ - رسوم الأطفال لغة مرئية للاتصال يستخدم فيها الطفل الرموز والعناصر البصرية ، وهى موازية للغة اللفظية ونعيش نمو قدراتهم على التعبير على الأفكار والمفاهيم المركبة وتقينهم على الوعى بالبيئة الطبيعية المصنوعة . والتوصية بجعل التربية الفنية مادة منهجية أساسية .

١١ - الاهتمام برسوم الأطفال فى كتبهم ومجلاتهم وجعلها تعبر عن البيئة

العربية وتراثها العريق .. وضرورة جعلها جملة وملونة .

١٢ - تدريب الأطفال على الرسم وإقامة معارض متنقلة فيما بينهم .

اقتراحات خاصة بالمجلس

انطلاقا من هدف إنشاء المجلس العربى للطفولة والتنمية قررت الحلقة الدراسية نحو مستقبل ثقافى أفضل للطفل العربى ، بأن تشكل العناصر الآتية لاستراتيجية المجلس فى مجال ثقافة الطفل :

١ - المجلس مؤسسة مرجعية علمية مهنية تضع المعايير لثقافة الطفل العربى وتكون بنك المعلومات والتوثيق عن الثقافة الطفل العربى .

٢ - المجلس مؤسسة بحث دراسية لقضايا الثقافة العربية للطفل فى نواحيها المختلفة ولتعقيق الأفكار والمفاهيم وترجمتها إلى خطط وبرامج وهى دار للاستشارات حول ثقافة الطفل ، تقدم مشورتها للراغبين فى هذا الحقل كما تتصدى لحل مشكلات خاصة مثل ثقافة الطفل فى المهجر وتحت الظروف الاستثنائية .

٣ - المجلس مؤسسة تنمية تدريبية وأداة لتطوير الطاقات البشرية فى حقل ثقافة الطفل .

٤ - المجلس مؤسسة حافزة للتفوق والاتقان والإبداع فى حقل ثقافة الطفل العربى ويكون ذلك على سبيل المثال بمنح الجوائز السنوية للمبدعين فى المجالات المختلفة وتيسير سبل الإبداع أمامهم .

٥ - المجلس أداة للتنسيق بين المؤسسات العربية العاملة فى حقل ثقافة الطفل .

أولا - المعلومات والدراسات :

١ - يقوم المجلس ببناء قاعدة معلومات لحصر جميع كتب الدراسات والبحوث فى المجالات المختلفة الخاصة بثقافة الطفل (الكتب - صحافة - رسم - تليفزيون - إذاعة أفلام - موسيقى - مسرح - الهوايات - حاسوب - الجوانب الاجتماعية والنفسية والتربوية) على أن

تشمل قاعدة المعلومات حصر للمؤسسات العربية والدولية العاملة فى ثقافة الطفل وتشمل أيضا الخبراء فى البلاد العربية .

٢ - ويقوم المجلس بجمع التجارب العربية الرائدة الناجحة فى مجالات ثقافة الطفل وتحليلها تمهيدا لتعميمها على مستوى العالم العربى .

٣ - أن يساهم المجلس فى دعم وتشجيع الأبحاث والدراسات فى مجالات ثقافة الطفل وذلك بالتعاون مع المراكز والهيئات العربية المتخصصة فى هذا المجال . على أن تشمل انماط التنشئة الاجتماعية فى المجتمع العربى وأثرها على النمو العقلى والاجتماعى والنفسى .

ثانيا - التنسيق بين العاملين فى ثقافة الطفل :

يتبنى المجلس العربى للطفولة والتنمية لإنشاء اتحاد للعاملين فى مجال ثقافة الأطفال يكون فى مهامه التنسيق بين العاملين فى ذلك المجال بهدف النهوض بجهودهم وتطوير وتبادل الخبرات بين العاملين فى مجال ثقافة الطفل ، ولإيجاد صيغة للتعامل لإنتاج الأفلام والبرامج الاذاعية والتليفزيونية .

ثالثا - الاحتفالات والمناسبات :

يتولى المجلس العربى للطفولة والتنمية منح جوائز للأعمال الرائدة فى مجالاته المختلفة الخاصة بثقافة الطفل مثل الكتاب والرسوم والموسيقى والأعمال المسرحية والبرامج الاذاعية والتليفزيونية والأفلام السينمائية كما يوصى السادة المشاركين أن تشمل هذه الاحتفالات منح جوائز مماثلة للأطفال فى مجالات نشاطاتهم كالرسم والتمثيل والشعر والكتابة والأغنية على أن يشمل هذا إقامة معارض لرسوم الأطفال وتنظيم عروض نموذجية لمسرح الأطفال ومسرح العرائس والمسرح التعليمى ويكون هذا النشاط فى كل قطر ويتلو ذلك احتفالات قومى على مستوى الوطن العربى وكما تخصص جوائز لأفضل عمل عربى فى مجال تصميم وإنتاج لعب الأطفال كما يناشد المجلس البلاد العربية جمع ألعابها الشعبية وحكاياتها وموسيقاها لتعميمها .

رابعا - تنمية الموارد البشرية العاملة فى مجالات ثقافة الطفل :

تشمل تنمية الموارد البشرية الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات وتبادل الخبرات .

يتبنى المجلس العربى للطفولة والتنمية خطة لتدريب العاملين فى مجال ثقافة الطفل بفروعها المختلفة ، بدءا بالتعرف على مراكز التدريب بالأقطار العربية التى يمكنها المشاركة فى برامج التدريب ، وتكليف الخبراء بوضع برامج للتدريب فى كل تخصص وتخصيص منح تدريبية للمتفوقين من بين شباب العاملين فى الحقل الثقافى ، وتستهدف هذه الخطة مستقبلا لإنشاء مراكز تدريب متكاملة يرعاها المجلس العربى للطفولة والتنمية فى شتى أقطار الوطن العربى .

ويرى السادة المشاركون :

١ - عقد دورات تدريبية متخصصة لبرامج ثقافة الطفل فى معاهد التدريب الاذاعى والتليفزيونى بالبلدان العربية بغية التطوير المستمر لكفاءة العاملين فى هذا المجال .

٢ - إعداد ورش عمل أفلام سينمائية لعرضها على شاشات تليفزيونات البلاد العربية .

٣ - يقوم المجلس بتشجيع إقامة دورات تدريبية لمدربى ومعلمى الحاسوب الآلى للأطفال العرب .

٤ - يساهم المجلس بالتعاون من الجهات المعنية بتشجيع إنشاء معسكرات عربية للأطفال تشمل أماكن للدراسة والإقامة والرياضة والترفيه متضمنا الحاسوب الآلى والهوايات والمحاضرات الثقافية .

خامسا - نشر المعرفة :

١ - إصدار مجلد دورى يحتوى على إنتاج الأطفال العرب المتميزين فى مجالات الأدب والفن والعلم .

٢ - أن يقوم المجلس بإصدار مجلة قومية على مستوى الوطن العربى على أن تكون نصف سنوية تضم مختارات من أفضل مانشر فى الأقطار العربية .

٣ - أن يعد المجلس ببليوجرافيا عن أهم الأبحاث والدراسات التى أجريت فى العالم العربى حول ثقافة الطفل ونشرها بين العاملين فى هذا المجال فى الدول العربية .

* * *

وهكذا كان برنامج هذه الحلقة الدراسية برنامجا حافلا استهدف دراسة الأوضاع الثقافية التى تهم الطفل وتعمل على تنمية قدراته الفكرية ... وذلك من خلال التعرف على نشاطات الدول العربية فى مجال ثقافة الطفل وخصائصها وتبادل الخبرات والتجارب بين العاملين فى هذا المجال بغية التوصل إلى وضع برامج عمل نموذجية قابلة للتنفيذ وتتلاءم مع الاحتياجات الفعلية والبيئية للطفل العربى .

مراجعات الكتب

تقويم مشروع المكتبة الشاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية ـ مصر

إعداد : إبراهيم عبد الفتاح يونس

عرض : توفيق عوض توفيق

المركز القومي للبحوث التربوية ـ مصر

مقدمة :

يقصد بمفهوم المكتبة الشاملة إضافة المواد غير المطبوعة إلى المواد المطبوعة فى المكتبات المدرسية وتنظيمها وتيسير خدماتها للمعلمين والطلاب .

وقد نفذ هذا مشروع المكتبة الشاملة فى العام الدراسى ٧٢/ ١٩٧٣ فى أربع مدارس بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية فى جمهورية مصر العربية لدمج خدمات المواد غير المطبوعة إلى جانب المواد المطبوعة فى المكتبات المدرسية .

الهدف من البحث : يهدف البحث إلى تقويم مشروع المكتبة الشاملة فى ضوء أهدافه ثم فى ضوء المعايير الحديثة للمكتبات الشاملة للتعرف على العوامل الإيجابية فى نموه والعوامل السلبية التى اعترضت هذا النمو .

(*) إبراهيم عبد الفتاح محمود يونس . تقويم مشروع المكتبة الشاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية ، جمهورية مصر العربية .ـ القاهرة ،ـ ١٩٨٧ . أطروحة (ماجستير) ـ جامعة حلوان . كلية التربية . قسم تكنولوجيا التعليم .

وقد تبلورت **مشكلة البحث** فى الأسئلة التالية :

هل حقق المشروع الأهداف التى وضعت له ؟

ما وجوه نجاح المشروع وإيجابياته وما هى العقبات التى اعترضته ؟

ما وسائل تلافى السلبيات والتغلب على العقبات ؟

ما موقع المشروع بين المعايير العالمية للمكتبات الشاملة ؟

خطوات البحث : للإجابة على التساؤلات السابقة اتبعت الخطوات التالية :

* استعرضت الدراسات السابقة لاستخلاص طريقة التقويم المناسبة للمشروع ولتحديد معايير التقويم .

* استخدمت بطاقة رصد من جزأين :

الجزء الأول : تضمن العناصر المكونة للمكتبة الشاملة كالموقع والمبنى والأثاث والتجهيزات ومجموعات المواد المطبوعة وغير المطبوعة والأجهزة والقوى البشرية والميزانية والتنظيم الفنى والإدارى والخدمة المكتبية الشاملة وتضمن المعايير المحلية التى يمكن تقويم كل على أساسها وطبق هذا الجزء على مكتبات مدارس المشروع واستخدام فى تحليل سجلات المشروع ووثائقه ابتداء من عام ٧١/ ١٩٧٢ قبل التنفيذ ، وفى الفترة من عام ٧٣ حتى عام ١٩٨٠ والفترة من عام ٨١ حتى عام ١٩٨٦ لرصد مدى نمو المشروع وتحديد عناصر القوة والضعف خلالها .

الجزء الثانى : تضمن استبياناً لاستطلاع رأى المعلمين فى المدارس التى نفذ بها المشروع حول مدى فاعليته فى عمليات التعليم والتعلم . وقد طبق هذا الجزء على عينة مكونة من ١٨٠ معلماً فى مدارس المشروع يمثلون المواد الدراسية المختلفة .

عرضت أهداف المشروع على ١٥ خبيرا فى تكنولوجيا التعليم والمكتبات لمقابلتها على الأهداف العالمية للمكتبات الشاملة وأجريت مقابلة بين أهداف المشروع وما تحقق منها على الأهداف والمعايير العالمية وحدد موقع المشروع منها .

النتائج : تبين من النتائج أن هناك وجوه نجاح وإيجابيات متعددة حققها المشروع إلى جانب بعض السلبيات التى واجهت التطبيق وقد أسفرت النتائج عمايلى :

١ – عملت مديرية التربية والتعليم – كما بينت استمارة الرصد – على توفير المواد غير المطبوعة وأجهزتها ففى العام الدراسى ٧١ ، ١٩٧٢ لم تكن بالمدارس أعداد تذكر من المواد غير المطبوعة أو أجهزتها ، أما فى الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ فقد زودت هذه المدارس بأعداد مقبولة منها ، وفى الفترة من عام ٨١ حتى عام ١٩٨٦ كان التزويد بهذه المواد ضئيلًا جداً بسبب العجز الواضح فى الميزانية وتوقف إنتاج الإدارة العامة للوسائل التعليمية بالقاهرة من المواد غير المطبوعة ولذلك فإن معدلات التزويد بهذه المواد كانت أعلى فى فترة من ٧٣ إلى ١٩٨٠ عنها فى الفترة من عام ٨١ حتى عام ١٩٨٦ .

٢ – أثبتت النتائج أن المشروع قد خصص حجرة للمواد غير المطبوعة بجانب مكتبة الكتب ، وأجرى تدريب أمناء المكتبات والمعاونين الفنيين على استخدام المواد غير المطبوعة وتنظيمها ، وبطاقات الفهارس غير مستكملة وموجودة ضمن فهرس المواد المطبوعة مع أنها غير مطابقة لقواعد علوم المكتبات ، كما توجد سجلات لعروض المواد غير المطبوعة وإعارتها واستخدامها ، أما الأعلام عن هذه المواد فلم ينفذ بشكل فعال ، ولم يتم تدريب على استخدام المواد غير المطبوعة وأجهزتها .

٣ – عمل المشروع على تجميع المواد غير المطبوعة المتناثرة فى المدارس كما عمل على تزويد هذه المدارس بمعاونين فنيين مدربين ، ووحدات أثاث مصنعة محليا لحفظ المواد غير المطبوعة وأجهزتها غير أن معظم هذه المواد يحفظ فى حجرات هيئات التدريس ، واستخدمت الحجرة المخصصة لها لإقامة العروض الضوئية والصوتية فقط ، كما أن وحدات الأثاث التى صممت لحفظ هذا المواد صغيرة جداً وغير كافية للمواد أو الأجهزة .

٤ – أثبتت نتائج الدراسة أن درجة اتفاق أهداف المشروع مع الأهداف العالمية للمكتبات الشاملة قد بلغت ٧٢٪ تقريباً ، كما أن المشروع لم يحقق المعايير العالمية للمكتبات الشاملة .

ويمكن إجمال وجوه نجاح المشروع فى :

* أنه طبق مفهوم المكتبة الشاملة لأول مرة فى مصر .
* أنه قدم نموذجاً مبسطاً للمكتبة الشاملة .
* أنه شجع على إنتاج المواد غير المطبوعة فى مدارس المشروع .
* أنه طبق من ٦٠ مدرسة أخرى من مدارس محافظة المنوفية .
* أنه أدى إلى إرسال بعثة من أمناء المكتبات المدرسية إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٩ للتدريب على نظام المكتبات الشاملة .
* أنه أدى إلى تعيين معاونين فنيين ليتولوا مسئولية المواد غير المطبوعة وأجهزتها فى المدارس .

كما يمكن إجمال سلبيات المشروع فى :

* عدم توفير المواد المطبوعة وأجهزتها بأعداد كافية .
* عدم توفير وحدات الاثاث الكافية والمناسبة للمواد غير المطبوعة
* عدم توفير المكان المناسب لحفظ المواد غير المطبوعة وأجهزتها بجانب مكتبة المدرسة .
* عدم توفير أمناء المكتبات المتخصصين .
* عدم الاهتمام بالمواد المطبوعة إلى جانب غير المطبوعة عند تنفيذ المشروع .
* عدم تطبيق قواعد علوم المكتبات فى فهرسة المواد غير المطبوعة وتصنيفها .
* عدم التنسيق بين الإدارة العامة للوسائل التعليمية والإدارة العامة للمكتبات المدرسية عند التنفيذ .

التوصيات والمقترحات : للتغلب على المشكلات والسلبيات التى صاحبت تجربة المكتبات الشاملة أوصى البحث بضرورة :

* تدعيم ميزانية المواد غير المطبوعة عن طريق رسوم يدفعها التلاميذ ، والموافقة على أن يتم الصرف من حصيلة رسوم المكتبات المدرسية على المواد المطبوعة وغير المطبوعة .

* مد المكتبات بوحدات أثاث مناسبة وكافية للمواد غير المطبوعة وأجهزتها .
* تخصيص مكان مناسب للمواد غير المطبوعة إلى جانب مكتبة الكتب .
* تدبير أمناء مكتبات متخصصين يمكنهم العمل بكفاءة فى هذه المكتبات ومنحهم حوافز كافية .
* مد الإدارة العامة للوسائل التعليمية بالميزانية والقوى البشرية التى تكفى لعمليات إنتاج المواد غير المطبوعة وتوزيعها على المدارس ، والتنسيق بين عملها وعمل إدارة المكتبات .
* العمل على تحويل الإدارة العامة للوسائل التعليمية إلى مركز قومى لتكنولوجيا التعليم يتولى إجراء بحوث ودراسات حول تطوير التعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة إلى جانب عمليات التصميم والإنتاج . وتحويل أقسام الوسائل التعليمية بالمحافظات إلى مراكز مصادر تعلم .
* تطبيق قواعد علوم المكتبات فى عمليات تصنيف المواد غير المطبوعة وفهرستها .
* تدريب المعلمين على استخدام المواد غير المطبوعة فى التعليم .
* تطوير المناهج لتحقيق الاستفادة الكافية من خدمات المكتبات الشاملة .
* تشكيل لجنة دائمة من أساتذة تكنولوجيا التعليم بكليات التربية وخبراء من إدارتى الوسائل التعليمية والمكتبات المدرسية بوزارة التربية والتعليم لإعداد خطة مرحلية للنهوض بالمشروع وتزويده بالمواد غير المطبوعة والقوى البشرية المتخصصة لتدعيمه وتعميمه .
* تعديل لائحة المكتبات المدرسية بحيث تتضمن معايير رسمية للمكتبات الشاملة يراعى تطبيقها وتقويم هذه المكتبات فى ضوئها .
* تعديل لائحة المكتبات المدرسية بحيث تتضمن معايير رسمية للمكتبات الشاملة يراعى تطبيقها لتعميم المكتبات الشاملة وتقويم هذه المكتبات فى ضوئها .
* وضع برنامج زمنى لتنقية المواد غير المطبوعة التى لا تواكب التطور والموجودة فى المكتبات الشاملة .

Trueswell, Richard W. "A Quantitative Measure of User Circulation Requirements and Its Possible Effect on Stack Thinning and Multiple Copy Determination", **American Documentation** (January, 1965): 20-25.

------. **"Determining the Optimal Number of Volumes for a Library's Holdings"**. Presented at a joint meeting of Operations Research Society of America and the Institute of Management Sciences, Minneapolis, MN, October 7-9, 1964.

-------. "Determining the Optimal Number of Volumens for a Library Core Collection", **Libri**, Vol. 16:49-60, (1966).

------. "Two Characteristics of Circulation and Their Effect on the Implementation of Mechanized Circulation Control Systems," **College & Research Libraries**, 25 (1964): 285-291.

------. "User Circulation Satisfaction v. Size of Holdings at Three Academic Libraries", **College and Research Libraries**, Vol. 30:204-213, (1969).

Turock, Betty. "Collection Management and Bibliometrics in the Public Library". **Public Library Quarterly**, 3: 3 (Fall 1982): 3-8.

U.S. Department of Helath, Education and Welfare. Office of Education. **Library Statistics of Colleges and Universities: Analytical Report.** Fall 1971. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1972.

Urquhart, J. A. and Schofield, J. I. "Measuring Readers' Failure at the Shelf in Three University Libraries", **Journal of Documentation**, Vol. 27 (1971): PP. 273-276.

-------. "Measuring Readers' Failure at the Shelf in Three University Libraries" **Journal of Documentation**, Vol. 28 (1972): PP. 233-241.

Williams, Edwin E. "Surveying Library Collection" in Tauber, M. F. and Stephens, I. R. **Library Surveys**, New York, Columbia University Press, 1967.

Meier, R. L. "Communications Overload: A Proposal from the Study of a University Library." **Administrative Science Quarterly (March 1963): 521-544.**

Morse, P. M. Library Effectivencess: A Systems Approach. (Cambridge, Mass., MIT Press, 1968).

Mosher, P. H. "Collection Development to Collection Management: Toward Stewardship of Library Resources. **Collection Management,** 4:41-48, Winter 1982.

Mueller, Elizabeth. "Are New Books Read More Than Old Ones?" **Library Quarterly,** 35:166-172, July, 1965.

Palais, Elliot S. "Availability Analysis Report: Arizona State University Library", **ARL Spec Kit** No. 71 (1981): 73-82.

Palmour, Vernon, et al. **A Planning Process for Public Libraries.** (Chicago: ALA, 1980): PP. 121-122.

Piternick, G. "Library Growht and Academic Qulaity". **College and Research Libraries,** 24:223-229, 1963.

Raffel, J. A. and Shishko, R. **Systematic Analysis of University Libraries.** Cambridge, Mass. MIT Press, 1969.

Roy, Robert, et al. **"Progress Report on an Operation Research and Systems Engineering Study of a University Library."** Unpublished report. (Baltimore: Johns Hopkins University, 1963).

Rogers, Rutherford D. and Weber, David C. **University Library Administration.** H. W. Wilson Co. (1971) N. Y.

Saracevic, T., Shaw, W. H. and Kantor, Paul B. "Causes and Dynamics of User Frustration in Academic Library", **College and Research Libraries** 38(1) (Jan. 1979): 7-18.

Slote, Stanley J. **Weeding Library Collections.** Littleton, Colo.: Libraries Unlimited, 1975.

Stankus, T. and Schlessinger, B. S. "Scientific-Technical Libraries in Academic Institutions in the United States. **Sci-Tech News,** 33: 85-86, 1979.

Steig, L. "A Technique for Evaluating the College Book Collection". **Library Quarterly,** 13: 34-44, 1943.

Tashkandy, Abbas Libraries in Saudi Arabia. in: :Kent, Allan et al. **Encyclopedia of Library and Information Science.** New York: Marcel Dekker, 1979. V. 26, PP. 314-316.

College and Research Libraries, XXVII (May 1966), PP. 211-218.

Jain, Aridaman K. "A Statistical Study of Book Use Supplemented with a Bibliography of Library Use Studies". Unpublished Ph.D. dissertation, Purdue University, 1967.

Kantor, Paul B. "Availability Analysis", **JASIS** 27: 311-319, 1976.

Kingdom of Saudi Arabia. Ministry of Higher Education. **The Progress of Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia during Ten Years 1970-1980. Riyad, N.D.**

Knapp, Patricia B. "The Role of the Library in College Teaching." Liberal Education, 46 (Oct. 1960).

Lancaster, F. W. and Joncich, M. J. The Management and Evaluation of Library Services (Washington, DC, Information Resources Press, 1977).

Lawrence, Gary S. **The Use of General Collections at University of California: A Study of Unrecorded Use,...., and Immediacy of Need for Materials..., Research Report.** Sacramento: California State Department of Education. 1980.

Leedy, Paul D. **Practical Research: Planning and Design.** 2nd. ed. New York: MacMillan, 1980.

Leimkuhler, F. F. and Cooper, M. D. "Analytical Models for Library Planning", **JASIS**, 22, (1971): PP. 390-398.

Levin, M. M. "Circulation/Acquisition Ratio: an Input-Output Measure for Libraries". **Information Parocessing and Management, 16 No. 6: 313-315, 1980.**

Line, M. B. "The Ability of a University Library to Prvide Books Wanted by Researchers," J. Librarianship 5:37-51, (1973).

Llinas, James and O'Neill, Edward. "Proceedings of the American Society of Information Science, Vol. 10, (1973), PP. 123-124.

McGrath, W. W. "Correlating the Subjects of Books Taken out of and Books Used Within an Open Stock Library." **College and Research Libraries**, 32: 280-285, 1971.

-------. "The Singificance of Books Used According to a Classified Profile of Academic Departments". **College and Research Libraries,** 33: 212-219, 1972.

Malinkowsky, R. and Richardson J. **Science and Engineering Literature: A Guide to Reference Sources.** 3rd ed. (Littleton, Colorado: Libraries Unlimited, 1980).

Conley, Binford. **A Study of Performance as Measured by Selected Indicators... in five 1980 Land-Grant Institution Libraries** (Ph.D. dissertation, Rutgers University, 1981.)

Gore, Daniel, ed. **Farewell to Alexandria: Solutions to Space Growth, and Performance Problems of Libraries.** Westport, Conn: Greenwood, 1976.

DeProspo, E., et al. **Performance Measures for Public Libraries,** (Chicago, Public Library Associates, 1973).

Dougherty, Richard M. and Bloomquist, Laura L. **Improving Access to Library Resources: the Influence of Organizational Library Collections and of User Attitudes toward Innovative Services.** (Metuchen, NJ: Scarecrow, 1975).

Dumont, Paul F. "A Library Management Information System", in **Proceedings of the American Society of Information Science.** Vol. 10 (1973): P. 52.

DuMont, R. R. and DuMont, R. F. "Measuring Library Effectiveness: a Review and an Assessment in: **Advances in Librarianship,** Vol. 9. New York: Academic Press, 1979. PP. 103-141.

Fussler, H. H. and Simon, J. L. **Pattern in the Use of Books in Large Research Libraries,** (Chicago: University of Chicago, 1969).

Gleason, M. L. "Training Collection Development Librarians," **Collection Management,** 4:1-8, Winter 1982.

Gnoza, E. "**Survey of Circulation Department, Charles Deering Library.**" Unpublished Paper. (Evanson: Deering Library, 1951).

Goehlerlt, Robert. "Book Availability and Delivery Service." **Journal of Academic Librarianship,** 4 (No.5): 368-371, Nov. 1978.

Gore, Daniel. "The View from the Tower of Babel", **Library Journal** 100 (1975): 1599-1604.

Grant, R. S. "Predicting the Need for Multiple Copies of Books." **Journal of Library Automation,** Vol. 4, (June 1971): 64-71.

Hardesty, Larry, "Use of Library Materials at a Small Liberal Arts College." **Library Research,** 3 No. 3: 261-282, Fall 1981.

Isa, Abdulla S. "Proposed Standard for University Libraries in Saudi Arabia"; (Ph.D. dissertation, University of pittsburgh, 1982).

Jain, A. K. "Sampling and Short-Period Usage in the Purdue Library",

BIBLIOGRAPHY

American Library Assoication. Association of college and Research Libraries. Standards and Accreditation Committee. Guideline for Extended Campus Library Services. **College & Research Libraries News,** No. 3:86-88, March 1982.

Ashoor, M. Saleh. "The University of Petrolem and Minerals": A Model for an academic library. **College & Research Libraries** 42(5) 456-60, Sept. 1981.

Balsingame, Ralph et al. **The Book Collections in Public Libraries of Pottsville Library District: A Date and Subject Distribution Study.** Pottsville, Pennsylvania: Pottsville Free Library, 1967.

Bonn, G.S. "Evaluation of the Collection." **Library Trends,** 22:265-304, 1974.

Bourne, C. P. and Robinson, J. **SDI Citation Checking as a Measure of the Performance of Library Document Delivery Systems.** (Berkeley Institute of Library Research, Unviersity of California, 1973).

Boyer, Clavin J. and Eaton, Nancy L. **Book Selection Policies in American Libraries: An Anthology of Policies from College, Public and School Libraries.** Austin, Texas: Armadillo Press, 1971.

Buckland, M. **Book Availability and the Library User,** (New York: Pergamon, 1975).

Buckland, Michael K. "Library Stock Control," Ph.D. thesis, Sheffield University (England, 1972).

Buckland, M. and Hindle, A. "Loan Policies, Duplication and Availability", In: A. G. Mackenzie and I. M. Stuart (Eds). **Planning Library Services: Proceedings of a Research Seminar** (University of Lancaster, Library Occasional Papers, No. 3) Lancaster, England: University Library, 1969.

Cassata, M. B. and Dewey, G. L. "The Evaluation of a University Library Collection: Some Guidelines". **Library Resources ad Technical Services, 13:450-457, 1969.**

Busha, Charles H. and Harter, Stephen P. Research Methods in Librarianship. New York: Academic Press, 1980.

Clapp, V. W. and Jordan, R. T. "Quantitative Criteria for Adequacy of Academic Library Collections." **College and Research Libraries,** 26:371-380, 1983.

getting any Arabic·monograph in the areas of science and technology between 1978-82, and has 43 chances for English and so on.

4. Investigation of actual usage demonstrated English titles circulation to be greater than Arabic. Also, in ranking the English circulation, technology placed first; physical science, bio-medical science, and agriculture ranked second, third, and fourth respectively. This circulation pattern is almost identical to that of arabic circulation.

Areas of Further Research:

1. Since the present research concentrates on science and technology monographs in Saudi university libraries, further reserch could focus on fields as the social sciences or humanities.

2. Another inquiry of extreme interest would be a study of journals selection and availability in the areas of sceince and technology. Because da great interest in science and technology has been generated in Saud Arabia, and university courses in this area, it is vital to have immediately available the most current theories, researchs in the field. Only journals can provide such current information.

3. One atrongly recommended area of further research is the reasons for user satisfaction as regards title availability in Saudi academic libraries.

Conclusion:

The present inquiry attempted and succeeded in applying the DeProspo Methodology to Saudi academic libraries. It is hoped that this study will be of great value in planning and decision making. Furthermore, data, highlighting areas of strength and weakness and focusing on collection deficiencies, could be of assistance to Saudi library administrators.

KAAU ranked second in Arabic and third in English. Since KAAU is second oldest in the study as well as in enrolment, its concentration on Arabic titles could account for its placing second and third respectively. KAAU could profit by having some collection development specialists for Arabic and English. In areas of rapid change such as science and technology. Collection specialist can ensure the up-dating of the collection.

3. Shelf availability of monographs was investigated. KSU again ranked first in Arabic and English, KAAU, second in Arabic and third in English, UPM, third in Arabic and second in English. However, the probability of shelf availability of titles in the library collections as determine by shelf list shown as below:

Probability of Shelf Availability of Titles in the Libraries Collections as Determine by Shelf List Samples:

Library	Probability of Ownership	
	Arabic	English
KSU	C.83	0.83
KAAU	0.65	0.82
UPM	0.64	0.74
Mean	0.71	0.80

We can see for Arabic, that KSU ranked first, KAAU, second; UPM, third. For English KSU, first; UPM, second, KAAU, third.

This mean that a user at KSU has 47 chances in a hundred of

This means, that of all the science and technology monographs published between 1978-82, there are, at KSU for example, 47 chances in 100 of obtaining Arabic monographs; 43 in English.

Findings:

1. Since the purpose of the study was to apply the methodology developed by DeProspo to academic libraries in Saudi Arabia, DeProspo study: Performance meausres for public libraries was followed precisely. The current study demonstrates the DeProspo methodology can be generalized to the academic libraries.
2. Relative to ownership KSU ranking first, had the largest science and technology holdings in Arabic and in English for titles published between 1978-82 as we see on the as shown below.

Probability of Ownership of Titles Published Between 1978-82:

Library	Probability of Ownership	
	Arabic	English
KSU	0.63	0.52
KAAU	0.21	0.18
UPM	0.04	0.35
Mean	0.29	0.35

These statistics could be attributed to the fact that KSU is the oldest of the three participant universities. Also KSU library personnel have appropriate experience in Arabic and English collection development.

Probability of Ownership for Arabic and English Titles at KSU:

Formula used for computing the probability of ownership of Arabic titles was Pr. (0_1) e.g., the probability of ownership of Arabic titles at KSU was Pr. $(0_1) = 0.63$, i.e. (283/451); since KSU owned 283 titles out of 451 titles (the total Arabic sample). A similar formula for determining the probability of ownership of English was Pr. (0_2), e.g., for KSU: Pr. $(0_2) = 0.52$, i.e. (303/582); since KSU owned 303 titles osut of 582 (the English samples).

Probability of Shelf Availability:

In determining the probability that the title will be on the shelf, shelves were searched to as certain how many of the owned titltes were physically available. This number was used to compute the probability of shelf availability by dividing what is found on the shelves into the number of the owned monographs.

Probability of Shelf Availability for Arabic and English Monographs at KSU:

211 Arabic titles out of 283 owned were physically on the shelves. Pr. of shelf availability for Arabic Pr. $(B_1) = 211/283$ Pr.$(B_1) = 0.75$

For English titles Pr. $(B_2) = 303/241 = 0.82$

Probability of availability can be computed by multiplying prbability of shelf availability as shown on the below:

Probability of availability at KSU:

$$\text{Pr.} = \text{Pr.}(0) * \text{Pr.}(B)$$

For Arabic titles Pr.(A_1) $= \text{Pr.}(0_1) * \text{Pr.}(B_1) = 0.63 * 0.75 = 0.47$

For English titles Pr.(A_2) $= \text{Pr.}(0_2) * \text{Pr.}(B_2) = 0.52 * 0.82 = 0.43$

DATA COLLECTION PROCESS

Sample 1. To datermine ownership and shelf availability for titles published between 1978-82.

Sample drawn from BPR & Arab. biblio-graphies.	Central card catalog checked	Shelves serached to find availability

Sample 2. Shelf availability of titles in library's collections

Sample drawn from shelflist for Arabic & English	Shelves searched to find shelf availab-ility

Phase III: Actual Usage:

Data on actual of mongographs were derived from the circulation file. Branch files were analysed also. The card filing system was used in participant libraries.

To determine the actual usage, the circulation files - science and technology - ware measured by inches. Three samples from different locations in the circulation files of each library were measured to find out the average number of cards per inch. number was multiplied by the number of inches in each category.

Probability of Ownership:

In determining the probability of ownership, the samples - drawn from standard bibliographical sources for Arabic and English titles - was checked against the central card catalog of each participant library to determine the number of Arabic and English titles in the collections of the main library and its branches. Based on these figures, the **"probability of ownership"** was computed as shown below.

tion with a statistician to determine the ownership sample size for both Arabia and English titles.

As regards the Shelflist sample:

To determine title availability in the libraries' collection, samples of Arabic and English titles were drawn; also in consultation with the statistician from each library's shelflist. The sequential sampling procedure ensured that these titles represented a crosssection of that library's collection in the areas of science and technology.

Pre-test of the Methodology:

In order to ensure the validity and reliability of the methodology, a pre-test was conducted in one of the participant libraries, KSU.

— **The pilot library - to determine:**

1. If the methodology could be generalized to the academic environment of Saudi Arabia.
2. If the data could be collected on each item.
3. If the forms used for data collection will provide the investigator with sufficient information to be analyzed.

Data Collection:

The data gathering process comprising three distinct phases:

Phase-I: Recently published monographs as determined by the ownership samples of Arabic and English titles.

Phase-II: Shelf availability of monographs owned in Phase-I.

Form-1 was the instrument specially designed for data collection to be used in Phase-I and Phase-II, for both Arabic and English monographs.

The process of data collection shown in the chat # 1 and 2.

Methodology:

While my methodology partially replicated DeProspo's, my methodology dealt with Saudi academic libraries and their science and technology collections.

The Sampling Types:

Two types of samples were drawn from the areas of sceince and technology: an ownership sample and shelflist sample for both Arabic and English monographs. The first sample for titles published between 1978-82. The second sample represents libraries collection in science and technology.

Because the objective of this study was to determine the probability that a library owns a work published between 1978-82, the investigator turned to DeProspo's work which suggested a standard bibliographical source.

The source employed to arrive at a "**Probability of ownership**" for the English titles was th American Book Publishing Record BPR Annual, for the years 1978-82.

Since there is no one comprehensive Arabic bibliography, the ownership sample of Arabic titles published between 1978-82 was drawn from several Arabic bibliographies.

Because the objective of this study was to determine the probability that a library owns a work published between 1987-82, the investigator turned to DeProspo's work which suggested a standard bibliographical source.

The source employed to arrive a "Probability of Ownership" for the English titles was the **American Book Publishing Record BPR Annual,** for the years 1978-82.

Since there is no one comprehensive Arabic bibliography, the ownership sample of Arabic titles published between 1978-82 was drawn from several Arabic bibliographies.

To ensure the validity and reliability of the ownershiip sample size a base-line experiment was conducted in consulta-

owned by an academic library appears to be in the range of 50%.

Kantor found that the availability rate in a large university library is 57%.

In 1980 Palais found that the average rate of monographs for immediate availability at Arizona State University Library, was 60.5%.

Arizona State University	60.5%
University of Tennessee	53.8%
University of Minnesota	63%
Case Western Reserve Sears	56%
University of Michigan Medical	52%
University of Michigan Undergrad	62%
The average:	58.5%

Kantor in his landmark work on "**Availability Analysis**" found that the availability rate for monographs in large academic library is 57%. This rate does not vary significantly from those rates found in the U.S. Academic Libraries mentioned before.

Availability in Public Libraries:

	Low	High
DeProspo study	55%	81%
Turock study		
1. Large libraries	56%	81%
2. Medium size libraries	55%	78.9%
3. Small libraries	57.9%	75%

In public libraries Deprospo found that availability ranges from 55 to 81 percent.

Turock found the availability rate for large public libraries to be a low of 56% and a high of 81%. In medium size public libraries low of 55% and a high of 78.9% and in small public library, low 57.9% and high 75%.

The first factor is affected by:

a) The number of new materials added to the collection.
b) The number of copies held.
c) The number of item withdrawn or lost.
d) Demand for those items already in stock.
e) The length of the loan period.
f) The frequency with which the book is sought (i.e. its popularity).

The seocond factor is determined by:

a) The nature of the community and its demand for library materials, and
b) The previous success users have experienced in obtaining items from the library.

DeProspo Classified the Requests for Library Materials Into Three Categories as follows:

1. Items not owned.
2. Itmes owned but presently unvailable.
3. Items owned and available.

In estimating the chances a user has in obtaining recenlty published monographs, DeProspo pointed out two probability facotors that must be established:

1. The probability that the library ownes the monograph.
2. The probability that the title will be on the shelf.

Recent research conducted by Binford Conley in 5 academic libraries in the U.S., revelaed that the availability rate was 68%.

Avaiblability Rate:

Several studies (Cnoza, 1951, Meier, 1963; Roy, 1963; Trueswell, 1964) show 50% availability of monographs in academic libraries.

Daniel Gore estimated the unvailability of all wanted books

and technology published in Arabia and English between 1978-82.

Background of the Study:

As mentioned before, this study will replicate the methodology developed by DeProspo, et al. for public libraries performance study.

The primary purpose of that (DeProspo's) study was to develop meaningful indicators of performance which could be used by library administrator to assess the effectivencess of their operations. Therefore, the criteria for measurement were as follows:

1. Data required for the measurement tests must be collectable at the local level.
2. The data collection must be amenable to the use of sampling techniques.
3. The measurement criteria must differentiate between libraries.
4. The data collected should provide administrators with a tool for internal management and decision making.

Futhermore, DeProspo chose to measure only the basic services provided by the libraries, that is:

1. Making material available to users.
2. Providing facilities to users.
3. Making staff available to users.

Unlike DeProspo's study, the current inquiry was focused only on one of these services: collection and in particular, monograph availability.

In this investigation, availbaility will indicate that a monograph can be circulated on demand at a given time.

There are **two factors** that influence availability:

1. Supply of available materials and
2. Demand for that supply.

No attempt has been made to study the availability rate of monographs in the academic libraries of Saudi Arabia. This study was conducted in three universities of Saudi Arabia.

Questions to be addressed in this study are:

1. Out of the whole range of published monographs in Arabic and English between 1978-82, what has been purchased in the areas of science and technology?
2. Of the item purchased and prepared for use, which are available on the shelves?
3. What is the actual usage of available monographs?

The Purpose of the Study:

The purpose of this study is to apply the methodology developed by DeProspo, et al, which measures the performance of public libraries in the United States to the academic library environment of Saudi Arabia. More specifically, an attempt is made:

1. To determine the probability rate of purchase in the areas of science and technology of Arabic and English monographs published between 1978-82.
2. To determine the probability rate of shelf availability of purchased and processed monographs.
3. To document the use of the monographs.

Limitation of the Study:

1. This study will be limited to three academic libraries in Saudi Arabia:
   a) King Saud University in Riyadh (KSU).
   b) King Abdulaziz University (KAAU).
   c) King Fahd University of Petroleum and Minerals. Formerly (UPM)
2. Also, this study will be limited to monographs in science

A STUDY OF AVAILABILITY AND ACTUAL USAGE OF ARABIC & ENGLISH MONGRAPHS IN THE AREAS OF SCIENCE & TECHNOLOGY IN THE ACADEMIC LIBRARIES IN SAUDI ARABIA

Ahmed A. Tamraz
Assistant Professor

Library & Information Depatment
Imam University
Riyadh, Saudi Arabia

Summary:

This study applied a portion of the methodolgoy developed by DeProspo et al.- Which measures the Performance of Public Libraries - to the academic library environment of Saudi Arabia.

Four major issues have been investigated:

1) Ownership. 2) Shelf Availability.
3) Probability of Availability. 4) Acutal usage.

to study the availability rate of Arabic and English monographs in science and technology in three Academic Libraries in Saudi Arabia.

Availability of materials has been a consistant problem in serving clients in the university environment. Data on availability are considered valuable in planning and decision-making concerning collection management and as indicators of collection deficiencies relative to instructional programs. Such data can assist in developing priorities for future collection development, specifically by highlighting areas of strength and weakness.



☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ **For Correspondence and Subscription**

- Mars publishing House
P.O.Box: 10720
(Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
121 El Tahrir St. Dokki Cairo
Egypt

☐ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

☐ **Studies**

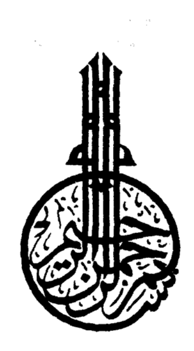
☐ **Reports**

☐ **Reviews**

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

Vol 9, No. 1
January 1989





السنة التاسعة ـــ العدد الثانى

رمضان ١٤٠٩ هـ ـــ ابريل ١٩٨٩ م

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ ـ المملكة العربية السعودية
الرياض ـ ص.ب ١٠٧٢٠
(الرياض ١١٤٤٣) .
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
التحرير ـ الدقى ـ القاهرة ـ مصر

□ الاشتراك السنوى : ١٢٠ ريالا سعوديا
بالمملكة ـ ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة
الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى
أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمى



□ تصدر هذه المجلة فصليا
عن دار المريخ من لندن - بريطانيا

فى هذا العدد

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

قواعد النشر

١ - مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .

٢ - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد

٣ - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي .

٤ - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .

٥ - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

٦ - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

٧ - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .

٨ - يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي .

٩ - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .

١٠ - يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .

١١ - لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

١٢ - تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

١٣ - تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وستعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

١٤ - تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .

١٥ - تمنح المجلة مكافآت عن المواد التي تنشر بالمجلة .

١٦ - توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ - الرياض : ١١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية

دراســــات

التطبيقات التكنولوجية فى المكتبات ومراكز المعلومات

الدكتور : محمود عفيفى
استاذ المكتبات والمعلومات المشارك
جامعة نيويورك

ملخـــص : تشتمل الدراسة على شرح وتوضيح أنماط رئيسية من التطبيقات التكنولوجية فى المكتبات ومراكز المعلومات ، هى : التكنولوجيا الدنيا ، والتكنولوجيا الوسطى ، والتكنولوجيا العليا .

تتناول هذه الدراسة عددا من التطبيقات التكنولوجية المختلفة فى المكتبات ومراكز المعلومات والتى تستخدم « الاتصالات عن بعد » Telecommunications(*) فى توصيل المعلومات . وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أنماط رئيسية من التطبيقات التكنولوجية : الدنيا Low والوسطى Medium والعليا High(1) وتوضح الدراسة فيما يلى هذه الأنماط وما تتضمنها من تكنولوجيات أخرى .

(*) « الاتصالات عند بعد » عبارة عن نقل واستقبال المعلومات بواسطة وسائل كهرومغناطيسية عبر مسافات شاسعة لتكون بمثابة طريق اليكترونى عام يربط بين هذه التكنولوجيات .

التكنـــولـوجيـا الدنيـــا Low Technology

هى التكنولوجيا الحالية والمعروفة ، وتسمى بالدنيا لأن استخدامها فى المكتبات ليس جديدا فى معظم الأحيان ، رغم اختلاف مدى استعمالها من مكتبة إلى أخرى وتشمل :

(أ) التليفـــون :

يقدم التليفون غالبا النقل الفورى للمعلومات سواء كانت صوتية Voice أو بيانية Data أو مرئية Television أو مثيلية Facsimile والتليفون أداة ملائمة للمكتبيين لنقل واستقبال المعلومات بتكاليف منخفضة نسبيا ، مثل الأسئلة المرجعية ، والاستعلام والمعلومات الادارية ، وطلبات تجديد الإعارة . وكذلك ربط أكثر من شخصية بواسطة مكاملة تليفونية يعد شكلا مبسطا من المؤتمرات عن بعد Teleconferences يمكن المكتبيين أو أخصائى المعلومات من اللقاء بزملائهم للتخطيط والتشاور فيما يتعلق بالمهنة ، لتوفير نفقات السفر والمصاريف اليومية ، والوقت أيضا ، بدلا من صياغه لحضور المؤتمرات فى مكان بعيد .

وتشتمل خدمات التليفون الحديثة على مزايا كثيرة لما لها من إمكانات تكنولوجية ، منها : تحويل المكالمات التى تتم فيها الاجابة على المكالمة برقم آخر مختلف عن الرقم المطلوب ، وانتظار المكالمة والتى توضح أن المكالمة الآتية إلى تليفون مشغول ، والاتصال الدولى المباشر . وكل هذه الخدمات مناسبة واقتصادية ، ولذا فهى إضافات مفيدة لخدمة التليفون الأساسية فى المكتبات ومراكز المعلومات .

وتوجد كثير من الأدوات المختلفة يمكن تركيبها مع التليفون مثل « **آلات الإجابة الأوتوماتيكية** » : Automatic Arswering Machines وعن طريقها يمكن للمستفيدين الاتصال تليفونيا بالمكتبات للاستعلام عن شىء ما فى ساعات العمل غير الرسمية ، أو حينما تكون المكتبة مغلقة ، ويحصلون على إجابة استعلامهم فى اليوم التالى .

« آلات المثليـــة » Fax Machines

وهى وسيلة يمكن عن طريقها نقل معلومات مطبوعة ، أو منشورة ، أو خطية ، أو مكتوبة ، غير مسافات طويلة .

وتشجع المكالمات التليفونية الخارجية المجانية Toll-frec المستفيدين والمكتبات على الاتصال تليفونيا بالموقع المركزى للخدمات المتخصصة ، للإجابة على أسئلة مرجعية معقدة ، أو طلبات بحوث الاسترجاع ، أو طلبات الإعارة بين المكتبات وما شابه ذلك .

ويستخدم التليفون أخيراً لربط كثير من « المنافذ » Terminals بتسهيلات وسطاء مراصد المعلومات ، أو المرافق الببليوجرافية لتقديم الفهرسة وخدمات أخرى . ويمكن استخدام الأوعية السمعية Acoustic Couplers ، وتكون غالبا فى المنفذ ، وكذلك سماعة التليفون للقيام بأى اتصال . وهذا النوع من الرابط يبرز النفقات فى المكتبات التى لا توجد بها مجموعات كبيرة من البحوث أو الفهرسة . إن توفير ركائز شبكات الاتصال مثل TELENET و TYMENT فى معظم المكتبات متوسطة الحجم ، فى المدن الكبيرة ، يؤدى إلى إتاحة غير عالية نسبيا لمصادر المعلومات النائية ، ويجعل الإتاحة الالكترونية لهذه المصادر عمليا ، حتى للمكتبات الصغيرة(٢) .

(ب) التلكس أو المبرقة Telex / Twx (Teletypewriter Exchange)

تستخدم المكتبات « التلكس » أو المبرقة للإعارة بين المكتبات منذ سنوات طويلة ، ويتميز التلكس على التليفون فى : أن كلا من المكتبة المستقبلة والمرسلة لديها سجل مطبوع أو منقول بطلبات الإعارة ، ويمكن إنتاج هذه السجلات المطبوعة فى نسخ متعددة . وعلى نماذج الإعارة بين المكتبات الأمريكية ، ليلائم احتياجات كل مكتبة على حدة ، ويقدم التلكس خدمة الرد تلقائيا . وهذا يعنى أن الاستعلام يمكن نقله فى الوقت المناسب للمكتبة المرسِلة ، ويستقبل تلقائيا فى مكان الاستقبال ، سواء أكان موظف التلكس موجودا أم غير موجود ، وإزدياد سرعة طباعة التلكس لما لديه من إمكانات إعداد الطلب عن طريق غير مباشر Offline ، بينما يضرب ، فى نفس الوقت ، شريطاً ورقيا مثقوبا يمكن تمزيقه ونقله بسرعة أعلى من سرعة طباعته أو كتابته .

هذا ويصدرُ دليلا قوميا كل عام فى أمريكا لتيسير تحديد الأماكن الموجودة بها التلكس فى كافة المؤسسات والمكتبات . وكما هو معروف لدينا فإن التلكس يشتمل على خدمة اتصال وخدمة تليفونية داخله لتقديم نفس الإتاحة السريعة للاتصال ، مثل خدمة التليفون وهكذا تظل منافذ شبكة التلكس Twx Network أكثر استخداما فى الإعارة من المكتبات لانخفاض التكاليف ، والبديل العملى لتلك المكتبات التى لا يتوفر لديها منفذ OCLC المتقدم والأكثر تطورا .

(جـ) المثيلية عن بُعد Telefac simile

تسمى هذه التكنولوجيا بصورة عامة «Fax» وتعد البديل الوحيد لتوصيل الوثائق بين المكتبات : Interlrbrary document delivery بواسطة البريد أو خدمات توصيل . وقد استخدمت المثيلية : Fax منذ وقت طويل فى قطاع الصناعة ، ولكنها لازالت غير مقبولة بصورة كبيرة بين المكتبيين للأسباب الآتية :

* « المثيلية » أساسا آلة تصوير فوتوغرافية من مسافة طويلة . بوضع صفحات منفردة إما فى فتحة أو لوح زجاجى بالآلة لقراءتها وترجمة الحروف المقروءة إلى إشارت اليكترونية تمكن الآلة فى نهاية الاستقبال من إصدار صورة طبق الأصل لما تنقله ، سواء أكان ذلك مطبوعا أو رسما تخطيطيا أو خطيات أخرى . أو مكتوبا .

* توضع فقط صفحات منفردة فى الآلة . وهذا يحتاج إلى عمل نسخة من المادة الأصلية أولا قبل نقلها . وهذا العمل المزدوج مكلف للوقت والتكاليف .

* لم تكن سرعة أجهزة الآلة عملية لجعل تشغيلها اقتصاديا فى معظم المكتبات ، وإلى وقت قريب فإن متوسط سرعة النقل لصفحة واحدة تستغرق ٦ دقائق ، وإذا كان متوسط طول مقالة الدوريات يتراوح من ١٠ – ١٥ صفحة ، وتعمل الآلة ٨ ساعات يوميا ، فيكون مقدار التشغيل ٨٠ صفحة ، أو ما يعادل ٦ – ٨ مقالات ، يمكن نقلها يوميا مما يؤدى إلى تكلفة وحدة غير مقبولة للصفحة .

* لم يكن النقل دائما مُرضيا فعادة لم تنقل الاستشهادات الببليوجرافية أسفل الصفحة فى مقالات الدوريات ، فهى غير واضحة ، وغالبا غير مقروءة .

وقد ساعدت التطورات الحديثة فى تكنولوجيا « المثلية » : Fax technology على إمكانية التصوير من المجلدات مباشرة ، بدلا من العملية المزدوجة ، كما أوضحناها سابقاً[٣] . وتحقق ذلك حلم طال انتظاره بالنسبة للمكتبيين وأخصائى المعلومات . وقد ازدادت سرعة نقل المثلية لدرجة أن أجهزة معينة بها تنقل الصفحة فى أقل من ٣٠ ثانية ، وبرغم عدم إتقان نقل الحواشى Footnoctes إلا أن ذلك آخذ فى التحسن . وأعظم إنجاز فى هذه التكنولوجيا هو ظهور المثلية الرقمية Digital Fax ذات السرعة العالية والنقل المتقن للصفحة . وحينما تصبح هذه التكنولوجيا واسعة الانتشار ، فسوف يقبل المكتبيون عليها بصورة أكثر ، ومن المتوقع أن نرى أعدادا كبيرة من الإعارة بين المكتبات والتى تنقل الآن بالبريد أو التوصيل ترسل بواسطة « آلات المثلية » Fax machines . وسوف يكون ذلك عمليا مع مقالات الدوريات والتقارير الفنية القصيرة ، ولكن ليس من المحتمل أن يكون ميسرا مع الكتب .

(د) التليفزيون والراديو Television and Radio

لم تستخدم المكتبات كثيرا التليفزيون التجارى والراديو ، بسبب تكاليف الوقت الباهظة على الهواء . ويستخدم الراديو لبث أو إذاعة المادة المطبوعة فى شكل سمعى ، إما مسجلة وإما بأن يقرأها شخص ما على قناة فرعية . وفى « آلاسكا » بالولايات المتحدة ، باعتبارها نائية ، يكون النقل التليفونى نادرا ، ولذلك يستخدم الراديو لنقل ساعات القصة Story hours ومواد إعلامية أخرى بواسطة المكتبات .

ويقدم التليفزيون الكابلى Cable TV للمكتبة وسيلة محلية لتقديم الخدمات المكتبية مباشرة بتكاليف زهيدة داخل المنازل ، عن طريق إعداد برامج مثل ساعات القصة ، وأقوال الكتب ، ومناقشات المتخصصين لموضوعات جارية – فى ستوديو خاص بالمكتبة لنقلها عبر نظام الكابل Cable system لهذه المنازل بواسطة جهاز التليفزيون .

التكنولوجيا الوسطى Medium Technology

تعد هذه التكنولوجيا إلى حد ما أكثر حداثة من سابقتها ، وتستخدم خدمات اتصال عند بعد أحدث وتشمل :

الفهرسة المباشرة Online Cataloging

انتشرت الفهرسة المباشرة انتشارا واسعا منذ السبعينات فى المكتبات ومراكز المعلومات ، وقد ظهرت ثلاثة مرافق ببليوجرافية أساسية تقدم خدمات عديدة مختلفة للمكتبات(٤) هى :

(أ) مركز مكتبة الحسّاب المباشر
OCLC Online Computer Library Center

كان معروفا سابقا « بمركز مكتبة كلية أوهايو » ويقدم الآن خدمات للمكتبات ومراكز المعلومات ، عن طريق استخدام الكومبيوتر ، وكذلك لمؤسسات البحوث الأعضاء . ويدير المركز شبكة كومبيوتر دولية تستخدمها المكتبات للحصول على طلب وفهرسة المواد المكتبية ، وطلب بطاقات الفهرسة المطبوعة ، وإنشاء ملفات البيانات المقروءة آليا ، وتنظيم الاعارة بين المكتبات ، واختزان معلومات مكانية للمواد المكتبية . ويسمح نظام « الاتصالات عن بعد » والمرصد الببليوجرافى بالمركز باقتسام المصادر بين أكثر من ٤٥٠٠ مكتبة مشتركة فى كافة الولايات المتحدة ، وكندا ، وايرلندا ، وفنلندا ، والدانمارك ، وفرنسا ، وهولندا ، واستراليا ، والمملكة العربية السعودية ، والسويد ، وسويسرا ، وبريطانيا .

ويعد مرصد معلومات الفهرس الموحد المباشر أساس نظام OCLC ، ويشتمل على أكثر من ١٥ مليون تسجيلة ببليوجرافية ، ويضاف إلى المرصد ٣٠,٠٠٠ تسجيلة كل أسبوع(٥) .

( ) تسمى بحوث الاسترجاع باسم العالم الرياضى الانجليزى Boolean والذى استخدم عوامل الربط المنطقية مثل : And OR ، NOT لتحديد العلاقة بين مصطلحات التكشيف عن استعمالها فى استرجاع المعلومات .

(ب) شبكة معلومات مكتبة البحوث RLIN

(Research Library Information Network

تطورت الشبكة عن نظام BALLOTS (Ribliogrophic Automation of Large Librery Operations using Time-sharing System) .

وقد أنشأتها جامعة ستانفورد بولاية كاليفورنيا الأمريكية ، ليكون مرفقا ببليوجرافيا لخدمة مكتبات البحوث أولا . ونظام الفهرسة بها ، وأنظمة للمعالجات الفنية على درجة عالية من الدقة . ويستخدم النظام البحث الموضوعى ونظام بحث بولين(*) Boolean Search فى خدمات الاسترجاع . وتطورت فرص معلومات الشبكة سريعا منذ ١٩٨١ وبلغت تسجيلاته ٤,٩ مليون تسجيله . وتساعد نظام تصميم ملفات الشبكة ، ودقة ضبطها ، على تقديم البحث الملائم الذى تحتاجه المكتبات المشتركة .

(جـ) شبكة مكتبة واشنطن WLN

(Washington Library Network)

أنشئت أساسا لخدمة المكتبات بولاية واشنطن فقط فى غرب الولايات المتحدة ، وقد ذهبت حديثا أبعد من حدودها الجغرافية ، لتشمل مكتبات أخرى خارج الولاية هى أعضاء بها . وتقدم خدمات التزويد والفهرسة بالاضافة إلى بحوث الاسترجاع .

وتتاح محتويات مراصد هذه المرافق الثلاثة كما أوضحنا سابقا على خطوط « الاتصالات عند بعد » ومعظم هذه الخطوط مخصصة لكل منها . وتجرى دراسات لربط اثنين من هذه المرافق أو جميعها ، ففى حالة الربط بينها تتاح للمكتبات رصيدا هائلا للمعلومات المقروءة آليا ، لسد احتياجاتها من معظم العناوين ، عدا المجموعات التى يتم فهرستها عن طريق مباشر On line[٦] .

(د) بحث مراصد المعلومات المباشر Dnline Database Searching

التطور فى هذا المجال هائل . ويوجد ثلاثة وسطاء أساسيون لبحث مراصد المعلومات المباشر مثل : Lockhead BRS, SDC وكثير من الوسطاء الآخرين ، بالاضافة إلى منتجى مراصد المعلومات . ويقدمون الآن فرصة لملايين

الاشارات البيليوجرافية والمعلومات الرقمية ، ومراصد المعلومات النصية : Full-text datubases .

وبسبب اختلاف كثير من مراصد المعلومات التى يقدمها الوسطاء فى التكوين ، وعناصر المعلومات ، وفى قابليتها للبحث ، فإن كل وسيط يبنى لغة إتاحة لنظامه لسهولة بحثه . وبالرغم من الجهود الجارية للتغلب على المشكلات بينها وبناء لغة موحدة لبحوث الاسترجاع تسّهل الاتاحة لكل مراصد المعلومات الثلاثة ، إلا أن ذلك لم يتحقق له النجاح ، نتيجة لأن كثير من منشىء مراصد المعلومات يجعلونها أيضا متاحة عن طريق مباشر On line ولا يقومونها عن طريق أحد الوسطاء vendors ، وهذا يعنى تعليم طرق بحث كثيرة مختلفة للحصول على المعلومات المرغوبة ، مما أدى إلى أن قليلا من الباحثين هم الذين يؤدون بحوثهم الحالية ، وبالتالى فقد ازدادت الحاجة إلى أخصائى المعلومات كحلقة وصل فى عملية بحوث الاسترجاع . وتلعب تكاليف الاتصالات عن بعد دورا أساسيا فى بحث مراصد المعلومات ، وكذلك المرافق البيليوجرافية ، فإذا لم تتوفر ركائز شبكات النقل الاتصالى مثل TYMENET و TELEVET بالقرب من المكتبات ، أو مراكز المعلومات ، فسوف يكون البحث باهظ التكاليف[٧] .

(هـ) أنظمة الاعارة الميكنية Automated Circulation Systems

انتشرت هذه الأنظمة انتشارا واسعا منذ عام ١٩٨١ فى المكتبات . وتوصيل هذه الأنظمة معلومات عن المقتنيات بين المكتبات الفرعية وهذه الفروع والمقر الرئيسى لنظام المكتبة ، يجعل المواد المكتبية أكثر تداولا وسرعة فى الحصول عليها . ومن أهم ما تتميز به هذه النظم ، ليس فى الاجابة على السؤال : ما هى المكتبة الفرعية التى تقتنى كذا وكذا ؟ لكن أيضا ، والأكثر أهمية ، هو : هل هذا متاحا يمكن إعارته ؟ لذا تربط الأماكن بملفات الإعارة ، وتجعل المعلومات عن المقتنيات ميسرة فى الحال لأى مكتبة فى النظام .

(و) أنظمة المكاتب الميكنة Office Automated Systems

دخلت هذه الأنظمة حديثا فى مجال المكتبات للقيام أساسا بأداء الوظائف الادارية المحلية ، ويمكن لها إذا صممت جيدا أن تكون متصلة بأجهزة معالجة

النص word processiug yuachines ، والمنافذ ، والحسّابات . ومميزات ذلك كثيرة ، وهى : إعداد قوائم وخطابات رسمية وتقارير مسودات وغيرها من المعلومات يمكن اقتسامها مع المكاتب الأخرى عبر مسافات طويلة . ونقل أى معلومة ، غالبا ما تكون فورية ، وهذا يوفر كثيرا من الوقت فى توصيل الخطابات : Mail delivery وبينما يعد الحصول على أجهزة معالجة النص ، وإمكانات الاتصال من مسافة بعيدة ، مكلفا بعض الشيء إلا أنها تستحق الاقتناء على المدى الطويل لتحسين وإسراع الاتصالات الإدارية وغيرها .

التكنولوجيا العليا High Technology

تسمى بالتكنولوجيا العليا لأنها لم تكن واسعة الانتشار بعد فى المكتبات ، ولأنها تستخدم فى بعض الحالات روابط اتصالات عند بعد حديثة جدا ، وتشمل :

(أ) الفهارس العامة المباشرة Public On line Catalog

الفهارس العامة فى شكل مقروء آليا كان حلم المكتبيين لبعض الوقت . وتتميز بما لديها من إمكانات تقديم نقط إتاحة أكثر Access Points للمستفيدين ، لكى تساعدهم على إيجاد ما يحتاجون إليه من المعلومات ، وتقديم الإرشادات فى البحث المباشر يساعدهم أيضا على فهم نظام وتكوين الفهارس ، وكذلك تغيير رءوس الموضوعات ونقاط الإتاحة بسرعة وكفاءة . ومن المزايا الواضحة أنه إذا صمم الفهرس بدقة فسوف يتاح للمستفيدين بحثه دون مساعدة المكتبيين .. وفائدة أخرى حقيقية هى إمكانية جعل مثل هذه الفهارس متاحة عبر المسافات سواء لمنزل المستفيد إذا كان لديه منفذا أو كمبيوتر مصغر ، أو للمكتبات الفرعية ومكتبات أخرى ، أو لأماكن عامة مثل مراكز الشراء وغيرها . وهذا يتطلب عددا كبيرا من المنافذ وأهم هذه النظم المتطورة فى الوقت الحاضر موجود لدى Magie's place وهو نظام مكتبة اليكترونى شامل للمكتبة الإقليمية فى Pikes Peak . وبدأت هذه المكتبة ميكنة نظامها منذ ١٩٧٥ وقد أنجزت الآن : التزويد ، الفهرسة ، الدوريات ، الاعارة ، والإدارة . وأخيرا .. تم إنجاز الفهرس المباشر(٨) .

(ب) المثلية ذات السرعة العالية High Speed tacsimile

يعد تحويل أجهزة نقل « المثلية » إلى نظام رقمى digital إنجازاً كبيراً فى مجال توصيل المعلومات بسرعة وكفاءة فى تقديم الوثائق غير الموجودة محليا . ومع حلول المثلية الرقمية digital Facsimile فإن تقديم الإعارة بين المكتبات قد تغيرت تغييراً جذريا ، وسوف تنقل المواد المعارة فى مجموعات كبيرة إلى مرتكزات رئيسية فى المسار ومن هذه المرتكزات توصل المواد بواسطة « المثلية » أو وسيلة أخرى إلى مقصدها ، وهذا يتوقف على بعد المسافة من المكتبات والمراكز المصدرية الكبيرة . ويساعد إنشاء شبكة مثلية بالمكتبة القومية على سرعة توصيل الوثائق ، وكذلك على خفض النفقات لأن المواد سوف تنقل بسرعة وبالجملة .

(جـ) المؤتمرات عن بعد Telecondwewnxina

يكون الشكل المبسط للمؤتمرات عن بعد بواسطة مكالمة تليفونية – كما أوضحنا سابقاً – وتوجد أنواع أخرى عديدة تتدرج من مؤتمرات سمعية ذات اتجاهين بواسطة ما يسمى قنطرة تليفونية Telephone bridge تسمح للمشاركة عن طريق ميكروفونات فردية لكثير من الناس فى مجموعة ، وفى كثير من الأماكن فى نفس الوقت ، وأحسن مثال لذلك جامعة وسكنسون Wisconsin ، حيث استحدثت تجربة جديدة للتعليم المستمر للمكتبيين الطبيين ، فقد اشتركت جمعية المكتبات الطبية بأمريكا مع قسم برامج الاتصال بجامعة وسكنسون فى تقديم المواد الدراسية بواسطة شبكة التليفون التعليمية ، وذلك يجنب المتدربين والأساتذة مشقة السفر ، ويوفر تكاليف الانتقال(٩) .

كما يوجد نوع آخر من المؤتمرات عن بعد بواسطة الكومبيتر فى جامعة Princeton تستخدم الحاسبات الاليكترونية لجمع المشتركين معا من بعيد عن طريق « المنافذ » Terminals أو الاتصال التليفونى ، ويعقد المؤتمر فى الوقت الأساسى Real-Time ويستطيع كل المشتركين رؤية ماذا يدخله الآخرون على المنفذ والرد عليه .

(د) المؤتمر عن طريق القمر الصناعى Satelite Conbereucing

طريقة بواسطتها يمكن ربط كثير من المجموعات مرئيا بالفيديو فى اتجاه واحد أو اتجاهين وبالاضافة إلى سمعية ذو اتجاهين ، ومثال ذلك برنامج رئيس الولايات المتحدة فى مؤتمر جمعية المكتبات الأمريكية فى مدينة Denver بولاية كلورادو عام ١٩٨٢ . قد تم مشاهدة هذا البرنامج فى ٣٠ موقعا منتشرة فى أرجاء الولايات ، وموجودة فى المكتبات المربوطة بنظام الكابل Cable وشاهد المكتبيون فى هذه المواقع المتحدثين فى Denver وقاموا بعرض أسئلتهم وتعليقاتهم إلى Denver للرد عليها بواسطة المتحدثين . وظهور شبكة المكتبات الكابلية Cable library Network سوف يعد وسيلة لكثير من المؤسسات غير التجارية والمكتبات الرئيسية لتقديم برامج التعليم المستمر وخدمة المؤتمرات .

(هـ) البريد الاليكترونى Electonic Mail

أصبح البريد الاليكترونى منتشرا فى الآونة الأخيرة فى المكتبات ، وتقدم شبكة اتصال TYMNET نظام ONTYMS فى ٤٠٠ مكتبة بأمريكا لاستعماله فى الاعارة بين المكتبات . وعن طريق هذه التسهيلات يستطيع الباحثون الاتصال فى الوقت الأساسى مِنْ بعيد ، بواسطة المنافذ أو الحسّابات المصغرة . وقد أدخله مكتب البريد الأمريكى ويتوقع ازدياد استخدامه خلال السنوات القليلة القادمة(١٠) .

الاستشهـــادات البيليـــوجرافيـة

١ – Brigitte Kenney. Library Information Delivery Systems. Drexel library Bulletin 17 (1981): 45-59.

٢ – Ibid: p. 47.

٣ – Joseph McKean, "Facsimile and Libraries", in Telecommunications and libraries. (White plains, N.Y: Knowledge Industry Publications, 1981).

٤ – Encyclopedia of Inforamation Systems. and Services. 8th ed. (Detroit, Michigin: Gale Research, 1988).

٥ – Ibid: p. 1633

٦ – Engene Hanson, "College and university Libraries" Aduances in library Administration and Organization (Green wich, CT: JAI Press, 1986) pp. 215.

٧ – محمود محمود عفيفى : الخدمات المحسّبة لشبكات المعلومات الطبية ، دراسة مسحية لأنماطها فى البلاد المتقدمة والتخطيط لمستقبلها فى مصر . رسالة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه – جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ . ص ص ٤٠

٨ – Charks Hildreth, "Online Public Access catalogs," Annual Review of Information sceienc and Technology, 20 (1985): 233.

٩ – محمود محمود عفيفى : الخدمات المحسبة لشبكات المعلومات الطبية .. ص ص ١٩٦ – ١٩٧ .

١٠ – Cnarles steinfield "Computer Mediated communication systems," Annual Review of Information science and Technology 21 (1986): 168

كتب التراث العربى
مصادر أساسية للتصنيف ورءوس الموضوعات

فوزى خليل الخطيب
مكتبة جامعة اليرموك
أربد ـ الأردن

ملخــص : تبدأ الدراسة بعرض موجز للتصنيف وماهيته وأنواعه ، ورؤوس الموضوعات وطبيعتها ، والعلاقة بين التصنيف ورؤوس الموضوعات ، ثم تتناول الدراسة أهمية كتب التراث العربى كمصادر للتصنيف ورؤوس الموضوعات بالنسبة للموضوعات العربية ، وتركز بعد ذلك على عرض ما تضمنته بعض كتب التراث فى اللغة العربية وعلومها وبخاصة فى النحو والصرف والبلاغة .

مقــــدمــة :

قبل الحديث عن كتب التراث العربي وأهميتها في التحليل الموضوعي ، ومن ثمّ صلتها ببناء خطط التصنيف ، وقوائم رؤوس الموضوعات ؛ لابد من عرض سريع للتصنيف وماهيته وأنواعه وأهدافه ، ثم معرفة ماهيّة رؤوس الموضوعات وطبيعتها وأهدافها . وبعد ذلك يمكن الرّبط بين التصنيف ورؤوس الموضوعات ، وتحديد وجوه الاختلاف والائتلاف بينهما ، وتحديد أهمّ نقاط الاتصال والانفصال ، ثم معرفة موقع كتب التراث العربي من التصنيف ورؤوس الموضوعات ، ومدى غزارتها في مدّهما وبنائهما .

أمّا الخلافات التي تثور عادة بين المكتبيين حول تعريفات جامدة للتصنيف ورؤوس الموضوعات ، وأهميّة أحدهما على الآخر ، أو سبقه له أو تبعيته ، وأيّهما القديم وأيهما الحديث ؛ فلن أقف طويلاً عندها ، وإنما أحاول التأكيد على الجانب الواقعي العملي ، وهذا يتطلبّ إرخاء الحبل قليلاً عن عالم النظريات ، وشدّه أكثر على عالم التطبيقات ، ولعلّ هذا كله يساهم في تخفيف ظلال الجدل ، وانسياب ضوء الواقع ليجلو الصورة أكثر .

التصنيـــف :

التصنيف هو جعل الأشياء أصنافاً وتمييز بعضها من بعض[1] أو ترتيب المعاني بحسب العلاقات التي تربطها بعضها ببعض ، كعلاقة الجنس بالنّوع ، أو علاقة الكلّ بالجزء . ويشترط في التصنيف الجيّد أن يكون الصنف الواحد جامعاً لكل ما يمكن أن يوضع فيه ، وأن لا يوضع الشيء الواحد إلا فى صنف واحد .

والتصنيف بمعناه العام ، إمّا صناعي Artificial ، وإما طبيعى Natural . وفى التصنيف الصناعي يختار المصنّف ما يشاء من الصفات الظاهرة ، ويرتّب الأشياء بحسبها في أصناف مختلفة ؛ أمّا التصنيف الطبيعي فهو ترتيب الأشياء في نظام مبني على معرفة صفاتها الأساسية وعلاقاتها الضروريّة ، كتصنيف النباتات والحيوانات بحسب صفاتها الذاتية ، أو تصنيف العلوم بحسب موضوعاتها . وللتصنيف الطبيعى ثلاثة مبادىء :

الأول مبدأ ترابط الصور والأشكال ، والثاني مبدأ تبعيّة الصفات ، والثالث مبدأ التسلسل الطبيعى .

ولتصنيف العلوم مبادىء مختلفة ، كتصنيفها بحسب القوى العقلية التي تدرك موضوعاتها ، أو تصنيفها بحسب موضوعاتها ، أو تصنيفها بحسب علاقاتها بعضها ببعض . وأحسن تصانيف العلوم ما كان طبيعياً ، تُميّز فيه موضوعات العلوم وعلاقاتها تمييزاً صحيحاً ، وتتدرّج فيه فروع الموضوعات تدرّجاً منطقيّا من الكليّات إلى الجزئيات ، ومن العموميّات إلى الخصوصيّات .

وإذا انتقلنا من مفهوم التصنيف عند الفلاسفة إلى مفهومه عند المكتبيين فإننا نجد أحدهم[2] يقدم التعريفات التالية للتصنيف :

١ - ترتيب الأشياء في نظام منطقي بحسب درجة التشابه بينهما ، وخاصة وضع الكتب في مكانها المناسب في خطة تصنيف الكتب .

٢ - خطة لترتيب الكتب والمواد الأخرى في سياق منطقي وفقاً للموضوع أو الشّكل .

٣ - نظام ترميز ، يمثل كل رمز داخل النظام مفهوماً أو دلالة ، وهذه المفاهيم والدلالات هي موضوعات لنظام علاقات حقيقية .

٤ - أي طريقة للترتيب ، تميّز العلاقات والصلات بين مصادر المعلومات بغض النظر عن درجة البناء الهرمي المستخدم ، أو نظم المعلومات المحسّبة .

وإذا حاولنا تحليل التعاريف السابقة ، وتطبيقها على عمليّة تصنيف الكتب كما تمارس واقعيّاً في المكتبات ، فإنّ أيّاً من التعاريف السابقة لا يعبّر عن عمليّة التصنيف ، ولا يعكس حقيقتها ؛ ويمكن توضيح المسألة بذكر الملاحظات التالية على التعاريف الأربعة السابقة :

١ - لم يوضّح التعريف الأول التشابه الذي ترتّب على أساسه الأشياء أو مصادر المعلومات ، وعليه يبقى المفهوم عائماً ليشمل أي عنصر من عناصر التشابه ، كالحجم واللون وتاريخ النشر ، وعدد الصفحات أو الأجزاء وما إلى ذلك من العناصر . وواضح أن مثل هذه العناصر لا تصلح أساساً للتصنيف ، ولا تدخل في عملية تصنيف الكتب في المكتبات .

٢ - إن التعريف الثاني أقرب التعاريف إلى حقيقة عملية التصنيف ، ذلك أن المحتوى الموضوعي لأي مصدر من مصادر المعلومات ، هو أساس عمليّة التصنيف .

٣ - إنّ التعريف الرابع يتّسع ليشمل كل طرق ترتيب مصادر المعلومات في المكتبات ، ويمكن أن يشمل أرقام تسلسل الكتب ، والترتيب الألفبائي في الفهارس ، وقوائم عناوين الدوريات ، وغير ذلك .

والحقيقة أن هذه العناصر وطرق الترتيب ليست تصنيفاً .

وإذا حاولنا استعراض تاريخ التصنيف منذ بدايته عند الأيونيين على سواحل بحر ايجه فى آسيا الصغرى سنة ٢٥٠٠ ق.م[٣]، حتى العصر الحديث ، فإننا سنمر بعشرات النظم ، وبمئات ممن صنّفوا المعرفة ، وفي المكتبة العربية قليل من الكتب التي تتحدّث عن تاريخ التصنيف ونظمه ، ولعل أفضلها : « التصنيف : فلسفته وتاريخه ، نظريته ونظمه وتطبيقاته العملية »[٤]، أمّا المؤلفات الغربية في تاريخ التصنيف ونظمه فهي كثيرة نسبياً ، ولعل أفضلها : Classification and indexing in science[٥] . ويؤكد جميع من كتبوا عن التصنيف ونظمه أن الأساس الأكثر شيوعاً في بناء نظم التصنيف هو الموضوع أو المحتوى الفكري الذي ينطوي عليه مصدر المعلومات ، وعليه فإن الحديث عن التصنيف في هذا المقال يركّز على التصنيف الموضوعي .

وعند استعراض جميع خطط التصنيف الحديثة مثل التصنيف العشري لديوي ، والتصنيف الواسع لكتر ، والتصنيف العشري العالمي ، وتصنيف مكتبة الكونجرس ، والتصنيف الببليوجرافى لبليس ، وتصنيف الكولون لرانجاناثان ، والتصنيف الموضوعي لبراون ، وخطط التصنيف الأخرى ؛ فإننا نجد أن الأساس الذي بنيت عليه هذه الخطط هو الأساس الموضوعي الذي يقوم بتقسيم المعرفة إلى موضوعات رئيسية ، ثم تقسيم الأخيرة إلى موضوعات فرعية ، ثم تقسيم الفروع إلى فروع أخرى أكثر تخصصاً وأدق تحليلاً . ولكن هذا الأساس الموضوعي قد يفقد تسلسله الموضوعي عند التفاصيل الدقيقة ، وعندها تظهر مستويات أخرى للتقسيم تدخل فيها عناصر المكان والزمان ، ويظهر الترتيب الألفبائي للأسماء الجغرافية وأسماء الأشخاص واللغات والمؤسسات وما إلى ذلك ؛ وأكثر ما نجد هذه العناصر في تصنيف مكتبة الكونجرس حيث ضخامة جداول التصنيف والمبالغة في التفاصيل ؛ ولكن المستوى الأول للتقسيم في خطط التصنيف يظل الموضوع ، وإن تعددت أسماء الخطط واختلفت رموز التصنيف فيها ، وتفاوتت التفاصيل والتقسيمات داخلها .

رؤوس الموضوعات

رأس الموضوع هو الكلمة أو الكلمات التي تدل على موضوع محدّد ،

وتدخل تحته جميع مصادر المعلومات التي تمثّل نفس الموضوع ، سواء في فهارس المكتبات ، أو في القوائم البيبليوغرافية ، أو في الملفات[٦] والفهرسة الموضوعية تقابل الفهرسة الوصفية ، فإذا كانت الفهرسة الوصفية تُعنى باختيار وصياغة شكل المدخل الرئيسى والمداخل الإضافية ، ووصف مصادر المعلومات وصفاً مادياً ؛ فإن الفهرسة الموضوعية تُعنى بتحديد المحتوى الفكري لمصادر المعلومات ، باستخدام مصطلحات تصاغ تحتها مداخل رؤوس الموضوعات ، والاحالات التي تربط بين موضوع وآخر ؛ وعليه فإن الفهرسة الموضوعية تشمل التصنيف وتقرير رؤوس الموضوعات[٧] . ومن الجدير بالذكر أن مكتبة الكونجرس[٨] قد تبنّت سنة ١٩٤٠ مصطلح الفهرسة الموضوعية ليغطي التصنيف ورؤوس الموضوعات معاً ، وكانت مهمة رؤوس الموضوعات قبل ذلك من اختصاص القائمين على الفهرسة الوصفية .

وإذا كانت جميع خطط التصنيف الحديثة تبنى أساساً على تقسيم المعرفة إلى موضوعات ثم فروع ، فإن قوائم رؤوس الموضوعات تبنى أيضاً على نفس الأساس ؛ وإذا استعرضنا قوائم رؤوس الموضوعات العامة مثل : قائمة سيرز ، وقائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس ، وقائمة الخازندار ، والدكتور السويدان ، والدكتور شعبان ، فإننا نجد أن جميع هذه القوائم اتخذت من الموضوعات أساساً لبنائها ، أما الأقسام الشكلية والمكانية والزمانية والوجهية ، فهي توابع لهذه الموضوعات أو أجزاء مكمّلة لها . وأرى أن نجاح أي قائمة لرؤوس الموضوعات ، ومدى دقتها وترابط مداخلها ، إنما يعتمد على قدرة صاحبها على معرفة موضوعات كل علم وفروع هذه الموضوعات ، وصلة كل موضوع بغيره من الموضوعات الأخرى .

العلاقة بين التصنيف ورؤوس الموضوعات

لتوضيح طبيعة العلاقة بين التصنيف ورؤوس الموضوعات ، لابد من تحليل العملية التي يقوم بها المصنّف ، والتعرّف على الخطوات الفكرية وما يمارس في الواقع العملي ، قبل أن يظهر رمز التصنيف ورؤوس الموضوعات على مسودّة بطاقة الفهرسة ؛ ويمكن تصوير هذه الخطوات على النحو التالي :

١ - التعرّف على عنوان الكتاب ، وقائمة المحتويات ، وذلك لتحديد موضوع الكتاب العام .

٢ - يستلزم الأمر أحياناً قراءة سريعة لبعض فصول الكتاب ، وقراءة مقدمته وخاتمته ، وبذلك ينتقل المصنّف من الموضوع العام إلى الموضوع الأكثر خصوصية داخل الموضوع العام .

٣ - محاولة تحديد الموضوع الدقيق ، وحصر جميع اتجاهاته وعناصره وأبعاده وصلاته بحيث لا يختلط بموضوع آخر ، أو يحتمل مفهوماً آخر غير المقصود منه .

٤ - قد يستعين المصنّف في الخطوة الثالثة بقوائم التصنيف أو قوائم رؤوس الموضوعات ، أو المصادر الأخرى المكمّلة للجداول والقوائم . والخطوات السابقة ليست منفصلة بالضرورة ، فليس بينها فواصل كاملة ، وقد تتداخل ويتشابك بعضها بالآخر . والجانب الهام في جميع الخطوات السابقة هو الوصول إلى الموضوع بدقّة كاملة ، وهذا هو جوهر عمليّة الفهرسة الموضوعية التي تتضمن التصنيف ورؤوس الموضوعات . ويبقى بعد ذلك الاجراءات الشكلية التى تتضمن اختيار الصيغة المناسبة لرمز التصنيف من الجداول ، ورأس الموضوع المناسب من القوائم أو رؤوس الموضوعات .

ويتضح مما سبق أن التصنيف ورؤوس الموضوعات متصلان في الجوهر ومنفصلان في المظهر ؛ وبينهما ائتلاف في الدّلالة واختلاف في الصياغة . والحقيقة أن التصنيف ورؤوس الموضوعات وجهان لعملة واحدة - إن جاز التعبير - وهذه العملة هي المحتوى الفكري أو الموضوع .

ويبقى بعد كل ما تقدم بعض الأمور التي تحتاج لمزيد من التوضيح والتحليل ؛ حتى تبدو الصورة واضحة تماماً ؛ وللوصول إلى هذا الغرض لابد من ذكر ما يلي :

١ - إن النتيجة النهائية لعملية الفهرسة الموضوعية بمفهومها الذي سبق ذكره ، هو رمز التصنيف ورأس الموضوع ، أو رؤوس الموضوعات .

٢ – إن كلّا من رمز التصنيف ورأس الموضوع ، وسيلة للتعبير عن المحتوى الفكري لمصادر المعلومات ؛ ولكن رمز التصنيف لغة صناعية ، أما رأس الموضوع فهو لغة طبيعية .

٣ – يمثل موضوع مصدر المعلومات رمز تصنيف واحد فقط ، بينما يمكن تمثيل هذا الموضوع بأكثر من رأس موضوع . ولذا فإن رؤوس الموضوعات أكثر مرونة من رموز التصنيف ، وأكثر طواعية لدى العاملين في قسم الفهرسة الموضوعية في المكتبات .

٤ – تأكد في الواقع العملي أنّ رمز التصنيف في حالات كثيرة لا يمثّل جميع المحتوى الفكري للكتاب ، مهما بلغت الدّقة في اختياره . وغالباً ما يكون تمثيل الرمز للموضوع تمثيلاً نسبياً وليس مطلقاً . فإذا كان لدينا عمل بعنوان : أثر القرارات الادارية لمديري المكتبات على نظم التصنيف المستخدمة في المكتبات الجامعية العربية ، فإنّ أيّاً من خطط التصنيف المستخدمة لن يقدّم لنا رمز التصنيف الذى يمثّل جميع العناصر الموضوعية لهذا الكتاب وهي : القرار الاداري ، مديرو مكتبات ، مكتبات جامعية ، عربية ، نظم تصنيف . وغالباً ما يختار الرمز الذى يمثل إدارة المكتبات ، أو تصنيف الكتب في المكتبات . وعليه تظل العناصر الأخرى بدون تمثيل .

٥ – إنّ رؤوس الموضوعات أكثر استقراراً واستمراراً من رموز التصنيف ، فرؤوس الموضوعات أقلّ عرضة للتغيير والتعديل والإضافة من رموز التصنيف ؛ أمّا رموز التصنيف فغالباً ما يطرأ عليها تغييرات وتعديلات كثيرة وسريعة ، بحيث تثير مشكلة دائمة في قسم الفهرسة الموضوعية ، ويشكو العاملون في هذا القسم أنهّم مضطرون إلى إعادة التصنيف باستمرار ، وهي مشكلة ليست سهلة وخاصة في المكتبات الجامعية العربية التي غالباً ما تكون محدود الأمكانيات .

٦ – تشكل رموز التصنيف الأساس الوحيد لترتيب الكتب على رفوف المكتبة ، بينما تشكل رؤوس الموضوعات أساس الفهرس الموضوعي

في المكتبة ؛ وكلا النظامين يصلح كأساس لتنظيم البيليوجرافيات ، ودوائر المعارف وعلى الرغم من أن الفهرسة الموضوعية تضم عمليتي التصنيف ورؤوس الموضوعات ، إلّا أن كثيراً من المكتبات العربية - إن لم يكن كلهّا - مازال يطلق على قسم الإعداد الفني قسم التصنيف أو قسم الفهرسة والتصنيف ؛ ويقتضي الواقع العملي والمنطقي أن يخصص قسمان للإعداد الفني :

أولهما : قسم الفهرسة الموضوعية .

وثانيهما : قسم الفهرسة الوصفية .

لماذا كتب التراث العربي ؟

لقد كتب الكثيرون عن تصنيف العلوم عند العرب ، ومعظم ما كتب كان مكرّراً ، وركّز معظم الكتاب على الفلاسفة ، مثل الكندي والفارابي وابن سينا ، وأضاف بعضهم ابن خلدون ؛ وتناولوا أيضاً بعض البيليوجرافيين مثل : ابن النديم صاحب « الفهرست » ، وحاجي خليفة صاحب « كشف الظنون » وطاشكبرى زاده صاحب « مفتاح السعادة » .

وأعمال الفلاسفة والبيليوجرافيين تناولت تقسيم المعرفة إلى أقسام رئيسية عامة ، ولم تصل إلى مستوى التفريع والتفصيل ؛ كما أنها لم تبيّن موضوعات وفروع ومسائل كل علم ، ولذا لا تفيد كثيراً في بناء خطة تصنيف أو إنشاء قائمة رؤوس موضوعات ، ولعلّني استثني منها مفتاح السعادة الذي يمثّل مرحلة نضج ورؤية تحليلية .

إنّ التصنيف القائم على مبدأ الثنوية ، مثل العلوم العقلية والعلوم النقلية ، أو اللاهوت والناسوت ، أو الدين والدنيا ، أو العلوم النظرية والعملية وغيرها من التقسيم الثنائي ، لن تقدّم ذا قيمة للفهرسة الموضوعية ، كما أن تقسيم المعرفة إلى علوم نظرية وعملية ومنتجة ، أو تقسيمها إلى التاريخ والشعر والفلسفة ، أو تقسيمها إلى العلوم المتصلة بالمادة والمتصلة بالعقل والمتصلة بالمادة والعقل ، مثل هذه التقسيمات لن يخدم من يبني نظام تصنيف أو من ينشىء قائمة رؤوس موضوعات .

ولعلّ ما تحتاجه المكتبات – خاصة الجامعية – هو خطة تصنيف تبنى من أولّها حتى آخرها على أساس موضوعي فقط ، بحيث تحصر العلوم أو حقول المعرفة الرئيسية العريضة ، ثم الفروع الرئيسية تحت كل علم ، ثم الفروع الثانوية حتى تصل إلى أدق التفريعات الموضوعية ، وتكون النتيجة بنية موضوعية شاملة ومتكاملة ، خالية من أي تصنيف صناعي أو عرضي مثل : الترتيب الألفبائى ، وخالية من الأقسام الشكلية والمكانية والزمانية والوجهية .

ويكمّل هذه البنية الموضوعية أربعة ملاحق أو قوائم مساعدة :

الملحق الأول : ويخصص للأقسام الوجهية ، ويحصر فيه جميع الأوجه التي تتصل بالموضوعات المختلفة ، ويعطى رمز تصنيف لكل وجه بحيث يلي هذا الرمز رمز تصنيف الموضوع . أي أن الأوجه تمثل المستوى الأول والأكثر أهمية في الأقسام غير الموضوعية .

الملحق الثاني : ويخصص للأقسام الزمانية أو التاريخية ، ويحصر فيه جميع العصور التاريخية العامة ، وعصور كل موضوع مثل : الفلسفة والأدب والفن وما إلى ذلك . ويعطى لكل عصر أو حقبة أو عقد رمز تصنيف يلي الرمز الخاص بالوجه . أي أن الأقسام الزمنية تمثل المستوى الثاني بعد الأوجه ، وتليها في عناصر رمز التصنيف .

الملحق الثالث : ويخصص للأقسام المكانية ، ويحصر فيه جميع الأماكن الجغرافية ، ويعطى كل مكان رمز تصنيف يلي الرمز الخاص بالزمان . أي أن الأقسام المكانية تمثل المستوى الثالث بعد الزمان ، وتليه في عناصر رمز التصنيف .

الملحق الرابع : ويخصص للأقسام الشكلية ، ويحصر فيه جميع الأشكال الخاصة بكل موضوع ، ويعطي لكل شكل رمز تصنيف يلي الرمز الخاص بالمكان . أي أن الأقسام الشكلية تمثل المستوى الرّابع والأخير في الملاحق الأربعة .

وبناء على ما تقدّم تصبح خطة التصنيف جزأين :

- **الأول** : يمثل جداول تصنيف الموضوعات المختلفة . أو قوائم التصنيف الرئيسية .

- **والثاني** : يمثل ملاحق الموضوعات أو توابعها . أو قوائم التصنيف الثانوية أو المساعدة .

وبناء خطة تصنيف على الأسس السابقة ، يجعل عملية إنشاء قائمة رؤوس الموضوعات سهلة وميسرة ، وتصبح هناك صلة وثيقة بين خطة التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات .

إنّ معظم المشاكل التي تبرز عند تطبيق خطط التصنيف ، تتصل بالموضوعات العربية ، وإذا توقفنا عند خطط التصنيف فإنا نجد أن جميع هذه الخطط لم تغط الموضوعات العربية تغطية شاملة أو قريبة من الشمول ، ويعدّ تصنيف مكتبة الكونجرس أكثر الخطط تغطية للموضوعات العربية ، ولكن مشكلة هذا التصنيف أن التقسيم فيه والامتداد في كل قسم يحكمه مقتنيات مكتبة الكونجرس في كل قسم أو موضوع ، وهو ما يعرف بالتوسّع على أساس السّند الأدبي : Literary Warrant أما قوائم رؤوس الموضوعات العربية العامة ، فقد تم بناؤها على أساس التجميع ، ولم تبن واحدة منها على أساس المسح الشامل لفروع كل موضوع والفهم الكامل لبنية هذا الموضوع ؛ ويمكن حصر مصادر هذه القوائم بما يلي :

١ – فهارس الموضوع في المكتبات ، التي بنيت في فترات زمنية مختلفة ، ومن مصادر متعدّدة ، فكانت نتيجة جهود كثيرين ممن عملوا في قسم الفهرسة والتصنيف .

٢ – معاجم مصطلحات العلوم المختلفة ، ودوائر المعارف ، وكتب التراجم وخاصة أسماء الأشخاص .

٣ – ترجمة رؤوس موضوعات قوائم أجنبية ، مثل قائمتي سيرز ومكتبة الكونجرس .

وإذا كان تصنيف مكتبة الكونجرس يمكن أن يدرج تحت التصنيف الوثائقي ، أي التصنيف الذي وضع فيه كل رمز تصنيف ليمثل وثائق موجودة فعلاً ، ولكن هذا الوجود يقتصر على الوجود في مكتبة الكونجرس ، وعليه فإن الوثائق الموجودة خارج مكتبة الكونجرس فقط ، تظل في تصنيف الكونجرس

بلا رموز تصنيف تمثّلها . وهذا يفسّر عدم تغطية تصنيف مكتبة الكونجرس لجميع الموضوعات العربية .

لقد فطن واضعو خطط التصنيف ، ومنشؤو رؤوس الموضوعات إلى مصادر المعلومات أو الكتب كأساس لأعمالهم ، ولكنهم – غالباً – لم يفطنوا إلى طريقة تصنيف المؤلفين لكتبهم ، أي أبواب وفصول هذه الكتب ؛ ذلك أن هذه الأجزاء يكوّن كل منها موضوعاً أو فرعاً من موضوع ، وخاصة الكتب الشاملة في الموضوع .

والموضوعات العربية مثل الدين الإسلامي والتاريخ العربي والفلسفة العربية واللغة العربية وآدابها ، لا يمكن فهم أحدها ومعرفة علومه وفروعها إلا بالرجوع إلى الكتب الأساسية وخاصة كتب التراث التي عالجت الموضوع وجعلته أبواباً وفصولاً ومباحث ومسائل .

إنّ كتاب سيبويه « الكتاب » على سبيل المثال مصدر أساسي لمعرفة علوم اللغة العربية ، وخاصة الصرف والنحو ، ثم فروع كل منهما . كما أن كتابي « الأم » و « الرسالة » للشافعي مصدران أساسيان لمعرفة أصول الفقه والفقه الاسلامي ، وموضوعات كل منهما ومباحثه . كما أن كتاب « الملل والنّحل » للشهرستاني مصدر أساسي لمعرفة الفرق الاسلامية ، بل مصدر وحيد يغطي هذا الموضوع . كما أن كتاب « الموسيقى الكبير » للفارابي مصدر أساسي لمعرفة الأدوات الموسيقية وأنواع الغناء في ذلك العصر . ولست هنا بصدد حصر جميع كتب التراث العربي التي تشكل أساساً لبناء خطة تصنيف أو قائمة رؤوس موضوعات لتغطية الموضوعات العربية ، ولكنني أعرض أمثلة قليلة منها توضح ما ذهبت إليه ، ذلك أن كل كتاب من هذه الكتب يستحق مقالاً مستقلاً لتغطيته تغطية شاملة .

ويقتصر هذا المقال على بعض كتب التراث في اللغة العربية وعلومها ، وتمثل بصورة رئيسية النحو والصرف والبلاغة ، وقد تعمّدت أن أقصر الحديث على اللغة العربية ؛ فاللغة العربية لها من الخصائص وفيها من العلوم ما لا يوجد في غيرها ، وفيها مصطلحات أو رؤوس موضوعات لا تقبل الترجمة إلى اللغة الانجليزية التي تعدّ لغة خطط التصنيف ورؤوس الموضوعات .

أمّا الكتب التي يتضمنها المقال فاثنان منها في النحو والصرف معاً ، وهما : الكتاب والايضاح ؛ وواحد في الصرف وهو : شرح شافية ابن الحاجب ؛ وواحد في علم اللغة عامة ومعالجته على نهج علم الحديث وهو المزهر ؛ والخامس والأخير يركز على علم البلاغة العربية وهو مفتاح العلوم . وفيما يلي عرض لما تضمنه كل من الكتب الخمسة :

أولاً – الكتاب : كتاب سيبويه(٩)

علم النحو هو العلم الذي يبحث في أحوال المركّبات الموضوعة وضعاً نوعياً لنوع من المعاني التركيبية ؛ وبالنّحو تميّز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ؛ وغاية النّحو الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية .

ويروى أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من صنّف في النحو ، وعنه أخذ عنبسة الفيل ، وبعده ميمون الأقرن ، ثم أبو امحاق الحضرمي ، ثم عيسى بن عمر وصنّف في النحو « الإكمال » و « الجامع » الذي قال تلميذه الخليل فيهما :

بطَل النحو جميعاً كلّه — غير ما أحدثَ عيسى بن عُمر
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ — فهما للناس شمسٌ وقَمر

والخليل بن أحمد هو شيخ سيبويه ، صاحب الكتابْ الذي جمع مسائل النحو وأبوابه وموضوعاته ، وذكر أبو الطيّب عبد الواحد بن علي النحوي في « مراتب النحويين » أن سيبويه هو أعلم النّاس بالنحو بعد الخليل وألّف كتابه الذى سمّاه النّاس قرآن النحو ، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل . ويمكن حصر موضوعات الكتاب وفروعها فيما يلي :

الكلم : أقسام الكلام
الاسم
الفعل
الحرف

المسند والمسند إليه
أعراض اللفظ
الاستغناء
الحذف
العوض
الضرورة ولغة الشعر
الفاعل
المفعول
المفعول له
المفعول المطلق
المفعول معه
الحال
كان وأخواتها
إنّ وأخواتها
الفعل
الفعل اللازم
الفعل المتعدّي
الفعل الأجوف
الفعل الناقص
المثال
الفعل الماضي
الفعل المضارع
فعل الأمر
الاشتغال
التنازع
الظرف : ظرف المكان وظرف الزّمان
الاستفهام
الأمر والنهي

البدل
اسم الفاعل
المصدر
اسم المصدر
المصدر الميمي
الصفة المشبهه
الإيجاز والاختصار
الإغراء والتحذير
التوكيد
التوكيد المعنوي
التوكيد اللفظي
التوابع
المعرفة والنكرة
الاسم
اسم العلم
اسم الجنس
اسم الفعل
اسم الفاعل
اسم المفعول
اسم الآلة
اسم الإشارة
الاسم الموصول
اسم الجمع
اسم المصدر
اسم المرّة
اسم المكان
اسم الزمان
اسم الهيئة

إبدال الهمز
حذف الهمز
همزة التسوية
همزة القطع
همزة الوصل
همزة الاستفهام
المنقوص : المقصور
المكرّر
الممدود
الممنوع من الصّرف
الشذوذ
الشرط
الإضمار : الضمير
ضمائر الرفع
ضمائر النصب
ضمائر الجر
الضمير المتّصل
الضمير المنفصل
ضمير الشأن
العامل
العدد
العطف
حروف الجر
حروف التخصيص
حروف التنبيه
حروف الجواب
الزيادة
الدّعاء

القلقلة

الإمالة

الوقف

القوافي

التضعيف

الإدغام والقلب

ثانياً - الإيضاح في شرح المفصّل[10]

وهذا الكتاب أوضح في المصطلحات التي استخدمها مؤلفه ، من مصطلحات كتب النحو السابقة ، ويرجع ذلك إلى أن هذا الكتاب ظهر في القرن السابع الهجري في العصر الذي تم فيه علم النحو واكتملت حلقاته ، وكان المؤلفون فيه يحرصون على وضوح مصطلحاتهم ، وتجنّب الألفاظ الحوشية والغريبة .

وكتاب الإيضاح يحصر جميع موضوعات النحو في أربعة أقسام رئيسية ، وهذه الأقسام هي :

الاسم : أو الأسماء

الفعل : أو الأفعال

الحرف : أو الحروف ، وهي غير الحروف الألفبائية

المشترك : وهو اللفظ الواحد الدَالّ على معنيين مختلفين فأكثر وتحت كل قسم من هذه الأقسام الأربعة مجموعة من الفروع أو رؤوس الموضوعات ، ويمكن حصرها فيما يلي :

١ - الاسم

أصناف الاسم

اسم الجنس

اسم العلم

المعرب

المبني

المعرب
المرفوعات
الفاعل
المبتدأ والخبر
المنصوبات
المفعول المطلق
المفعول به
المنصوبات
المنادى
الاختصاص
الترخيم
المفعول معه
المفعول له
الحال
التمييز
الاستثناء
خبر كان
اسم إنّ
خبر ما ولا
المجرورات
بالإضافة
بحروف الجر
التوابع : وهي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها .
التأكيد أو التوكيد
الصّفة
البدل
العطف بالحروف

المبني

المضمرات

أسماء الإشارة

الموصلات

أسماء الأفعال

أسماء الأصوات

المبني

الظروف

المركبات

الكتابات

المثنى

الجمع أو الاسم المجموع

المذكر والمؤنّث

المصغّر : أو التصغير

المنسوب : أو النسبة

اسم العدد

المقصور والممدود

اسم الفاعل

اسم المفعول

الصفة المشبّهة

أفعل التفضيل

اسم الزمان

اسم المكان

اسم الآلة

الاسم الثلاثي

الاسم الرّباعي

الاسم الخماسي

٢ - الفعل : أو الأفعال

الفعل الماضي

الفعل المضارع

المرفوع

المنصوب

المجزوم

الأمر

المتعدّى

غير المتعدّى

المبني للمفعول : المبني للمجهول

أفعال القلوب

الأفعال الناقصة

أفعال المقاربة

أفعال المدح والذّم

أفعال التعجّب

الفعل الثلاثي

الفعل الرّباعيّ

٣ - الحرف : أو الحروف

حروف الإضافة

الحروف المشبّهة بالفعل

حروف العطف

حروف النّفي

حروف التنبيه

حروف النداء

حروف التصديق والإيجاب

حروف الاستثناء

حروف الخطاب

حروف الصلة
حروف التفسير
حروف التحضيض
حروف التقريب
حروف الاستقبال
حروف الاستفهام
حروف الشرط
حرف التعليل
حرف الرّدع
تاء التأنيث
التنوين
النّون المؤكده
هاء السّكت
شين الوقف
حرف الإنكار
حرف التذكر

٤ – المشترك
الإماله
الوقف
القسم
تخفيف الهمزة
التقاء الساكنين
أوائل الكلم
زيادة الحروف
إبدال الحروف
الإعلال
الإدغام

ثالثاً – شرح شافية ابن الحاجب (١)

وموضوع هذا الكتاب هو علم التصريف أو علم الصرف ، وهو علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلِم التي ليست بإعراب . وكان علم الصّرف مندرجاً في علم النّحو ، وأوّل من صنّف فيه أبو عثمان بكر بن حبيب المازني (توفي ٢٤٨ هـ) في كتابه « التصريف » ، وصنّف أبو الفتح عثمان بن جنّي (توفي ٣٩٢ هـ) « التصريف الملوكي » .

أمّا كتاب « الشافية » فقد صنّفه عثمان بن عمر الحاجب (توفي ٦٤٦ هـ) وشرحه رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (توفي ٦٨٦ هـ) ، وسماه « شرح شافية ابن الحاجب » . ويمكن حصر موضوعات علم الصرف وفروعه في هذا الكتاب على النحو التالي :

العصريف
الأبنية
الميزان الصرفي
القلب المكاني
الصحيح
المعتل
الإلحاق
الإلحاق القياسي
الإلحاق السّماعي
التعدية
التعريض
الصيرورة
المجرّد
المزيد
ابنية الفعل
المصدر
المصدر الميمي

الفصل والوصل
الزيادة
النقص
البدل

رابعاً – المزهر في علوم اللغة وأنواعها

يمثّل هذا الكتاب مرحلة متأخرة من التراث العربي ، فقد صنّفه السيوطي في أواخر القرن التاسع الهجري (توفي ٩١١ هـ) ؛ ويمتاز هذا الكتاب عمّا سبقه باستخدام مصطلحات جديدة لبعض الموضوعات ، ولذا وضعته كخاتمة لكتب اللغة العربية التي يتضمنها المقال .

والكتاب على ضخامته ليس للسيوطي فيه إلا الجمع والترتيب ، عدا فقرات مبعثرة في ثنايا الكتاب ، وضمّن السيوطي كتابه مقدّمة كتاب « الصاحبي » لابن فارس ؛ وعلى الرغم من ذلك فقد كان الكتاب خلاصة لكثير من كتب اللغة العربية ، وبذل مؤلفه جهداً في ترتيب ما نقّله ووضعه في محلّه . وما يهمّنا من الكتاب هو رؤوس الموضوعات التي تضمنها وهي :

الإسناد : ما يرجع إلى اللغة من حيث الإسناد
الصحيح الثابت
المتواتر والآحاد
المرسل والمنقطع
الأفراد
للرواية
طرق الأخذ
المصنوع أو الموضوع
(وهو إدخال ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت)

الألفاظ : أي ما يرجع إلى اللغة من حيث الألفاظ
الفصيح

الضعيف والمنكر
المتروك
المذموم
المطّرد والشّاذ
الحوشي والغريب
الشارد والنادر
المهمل والمستعمل
المفاريد
المختلف
التداخل
التوافق
المعرّب
المولّد

المعاني : ما يرجع إلى اللغة من حيث المعنى
خصائص اللغة
الاشتقاق
الحقيقة والمجاز
المشترك : اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر .
الأضداد
المترادف : هو الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد
الإتباع : اتباع الكلمة كلمة أخرى على وزنها أو رويّها
الخاص والعام
المشجّر : الذي تداخل بعضه فى بعض
الإبدال
القلب
النّحت : صياغة كلمة واحدة من كلمتين فأكثر ، مثل
البسملة : بسم الله الرحمن الرحيم
المطلق والمقيّد

اللطائف والمُلح
الأمثال
اللفظ بوجهين
الملاحن
الألغاز

الأشباه والنظائر
أبنية الأسماء
أبنية الأفعال
المثنى
الجموع
المجرّد والمزيد

رواية اللغة واللغويون
تدوين اللغة
التصحيف
التحريف
طبقات اللغويين
الأسماء
الكنى
الألقاب
الأنساب
المؤتلف والمختلف
المتفق والمفترق

أغلاط العرب
أغلاط الشعراء
أغلاط الرّواة
أكاذيب العرب

خامساً – مفتاح العلوم[13]

مؤلف هذا الكتاب : أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (٥٥٤ – ٦٢٦ هـ) ، وقد اخترت هذا الكتاب لأنه يمثل حلقة الوصل بين البحوث البلاغية الأصيلة والأعمال التي اقتصرت على التلخيص والشرح .

لقد ظهرت بوادر علوم البلاغة في مطلع القرن الهجري الثالث ، وساهم فيها المفسرون والمتكلّمون والفقهاء والأصوليون ؛ وأول من كتب في البلاغة عبد القاهر الجرجاني (توفي ٣٧٤ هـ) في كتابيه : دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ؛ ثم جاء الرازي (توفي ٦٠٦ هـ) ووضع كتابه « التلخيص » على كتابي الجرجاني ؛ وبعدها جاء السكاكي مستدركاً ما فات الجرجاني ، متمّماً ما بدأ ؛ فميّز الأنواع الملتبسة ، وقرر قواعد علم البلاغة وثبّت أصوله ، ورتّب مسائله وبوّبه تبويباً جعله أقرب إلى الدّقة والإحكام .

وفي المغرب العربي صنّف ابن رشيق القيرواني (توفّي ٤٥٦ هـ) كتاب « العمدة » ، وصنّف أبو هلال العسكري (توفي ٣٩٥ هـ) « الصناعتين » وصنف ضياء الدّين ابن الأثير (توفي ٦٣٧ هـ) كتاب « المثل السائر » .

وتوقفت علوم البلاغة عند السكاكي ، وجاءت مرحلة التلخيصات والشروح منذ القرن الثامن الهجري ، فوضع الخطيب القزويني (توفي ٧٣٩ هـ) « الإيضاح في علوم البلاغة » ؛ ووضع التفتازاني (توفي ٧٩١ هـ) كتاب « المطوّل » .

أما المرحلة الثالثة ومنها عصرنا ، فلم تشهد أعمالاً إبداعية مبتكرة ، واقتصرت على شرح المشروح ، وتلخيص الملخصّ ، واتجه المشتغلون في علوم البلاغة المعاصرة أيضاً إلى ما يعرف بالبلاغة التطبيقية ، وحاولوا إخضاع المفاهيم الغربية إلى البلاغة العربية ، ولكنهم ضلّوا ، وأضلّوا ؛ ومثلهم النحويون العرب المستغربون الذين ظهرت صرعاتهم في النّحو التوليدي والتقابلي ، المصطلح الذي يجهله حتى مستخدموه وهو « الفونيمات » .

وأمّا كتاب السكاكي – موضوع الحديث – فيمدّنا بموضوعات كثيرة وفروعها ، وهو مصدر جليل لمعرفة البلاغة ورؤوس موضوعاتها .

ويمكن حصر رؤوس موضوعات كتاب المفتاح للسكاكي على النحو التالي :

١ – علم الصرف

الهيئات
الحروف
المجهورة
المهموسة
الاشتقاق
قوانين الاشتقاق
الزيادة
الحذف
البدل
القلب
الهيئات
الاسم
المجرّد
المزيد
الفعل
المجرّد
المزيد
المصدر
اسم الفاعل
اسم المفعول
الصفة المشبّهة
أفعل التفضيل
اسم الزّمان
اسم المكان
اسم الآلة

الاحتراز عن الخطأ
الإماله
التفخيم
التخفيف
الترخيم
التكسير
التحقير
التثنيه
جمعا التصحيح : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم
النسبة
إضافة الشيء إلى نفسه
اشتقاق الأفعال
تصريف الأفعال
الوّقف على الكلم

٢ – علم النحو

القابل أو المُعرب
الفاعل أو العامل
الأثر أو الإعراب
المبنى
الحروف
الأصوات
الماضي – والأمر
أسماء الأفعال
المضمرات
المبهمات
المركبات
الغايات

المعرب
- الأسماء
  - المرفوعات
  - المنصوبات
  - المجرورات
- الأفعال
  - المرفوعات
  - المنصوبات
  - المجزومات
- المنصرف
- الممنوع من الصّرف
- التوابع
  - الصفات
  - المعطوفات
  - التأكيد
  - البدل
- المرفوعات
  - الفاعل
  - المبتدأ أو الخبر
- المنصوبات
  - المفاعيل
    - المفعول به
    - المفعول له
    - المفعول فيه
    - المفعول المطلق
  - الحال
  - التمييز
  - خبر كان وأخواتها

اسم إنّ وأخواتها

الحروف

غير العاملة

العاملة

حروف الجر

حروف نصب الأسماء

حروف نصب الأفعال

حروف جزم الأفعال

٣ – علم المعاني :

الخبر

الخبر الابتدائي

الخبر الطلبي

الخبر الانكاري

المسند والمسند إليه

المسند

المعرفة

النكرة

العلم

الاسم الموصول

اسم الإشارة

الموصوف

ترك المسند

أفراد المسند

تقييد المسند

المسند

الجملة

الجملة الاسمية

الجملة الفعلية

الجملة
الجملة الشرطية
الجملة الظرفية
تقديم المسند
تأخير المسند
الفعل
ترك الفعل
إثبات الفعل
إضمار الفعل
إظهار الفعل
تقديم الفعل
تأخير الفعل
تقييد الفعل
الفصل والوصل
العطف
الإبدال
الاستئناف
الإيضاح
التقريب
الوصل
الحال ، الظرف
الإيجاز والإطناب
الإيجاز
الاختصار
التمييز
الاستعارة
القصر

الطلَب

التمنّي

الاستفهام

الأمر

النهي

النداء

٤ - علم البيان : وهو محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة

التشبيه

المشبه

المشبه به

كلمة التشبيه

وجه التشبيه

التشبيه التمثيلي

الحقيقية والمجاز

المجاز

المجاز اللغوي

المجاز العقلي

الاستعارة

استعارة تصريحية

استعارة مكنية

استعارة تحقيقية

قطعية

احتمالية

استعارة تخييلية

قطعية

احتمالية

الاستعارة الأصلية

الاستعارة التبعية

الكناية

التعريض

التلويح

الايماء والاشارة

٥ - علم البديع

البديع المعنوي

البديع اللفظي

البديع المعنوي

المطابقة

المقابلة

المشاكلة

المناظرة

المزاوجة

اللف والنشر

التفريق

التقسيم

الإيهام

التوجيه

الاعتراض

الاستتباع

البديع اللفظي

التجنيس الجناس

السجع

الترصيع

مصـــادر البحـــث وحـواشيــــه :

(١) جميل صليبا . المعجم الفلسفي ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٢ ؛ ص ص ٢٧٩ – ٢٨٠ .

(٢) Harold, Leonard Montague. The librarians glossary. 4th ed, rev. London: Ebeneze Bayls, 1977. P 197.

(٣) La Montagne, Leo E. American Libarary Classification.

(٤) أحمد بدر ، ومحمد فتحي عبد الهادي . التصنيف : فلسفة وتاريخه ... ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٣ .

انظر أيضاً مؤلفات وتراجم عبد الوهاب أبو النور في التصنيف .

(٥) Vickery, B.C. Classification and indexing in science 3rd ed; London: Butterworths, 1975.

(٦) ALA. Glossary of library lerms...; prepared under the direction of Elizabeth H. Thompson. Chicogo: ALA, 1975. p 136.

(٧) Ibid. p 136

(٨) Ref no.2. p 797.

(٩) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان . الكتاب ؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون . ط٢ ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ . ٥ ج .

(١٠) ابن الحاجب النحوي . الايضاح في شرح المفصل للزمخشري ؛ تحقيق موسى بناي العليلي . بغداد : وزارة الأوقاف ، ١٩٨٣ . ٢ ج .

(١١) الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن . شرح شافية ابن الحاجب ؛ تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ . ٤ ج .

(١٢) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد . المزهر في علوم اللغة وأنواعها ؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم . بيروت : دار الجيل ، [١٩٨؟] . ٢ ج .

(١٣) السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن محمد . مفتاح العلوم ؛ تحقيق نعيم زرزور . – بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣ ؛ ٦٢١ ص .

دراسة ببليوجرافية
للظواهر المتصلة بنشر كتب التراث العربى
المحققة فى مصر

الدكتور : محمد المصرى
قسم المكتبات والوثائق ـ كلية الآداب
جامعة السلطان قابوس
سلطنة عُمان

ملخص : دراسة تحليلية تتناول الظواهر الببليوجرافية المرتبطة بنشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر من حيث : أشكال النشر ، تعدد التحقيقات ، التحقيقات الجزئية ، اعادة طبع التحقيقات ، المحققون ، الناشرون .

تبين من دراسة سابقة للباحث ، تهدف إلى الضبط الببليوجرافى لما نشر فى مصر من المخطوطات العربية المحققة ، منذ أقدم عمل محقق حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، فى جميع الموضوعات ، تبين من تلك الدراسة أن كتب التراث العربى المحققة والمنشورة فى مصر حتى هذا التاريخ تصل إلى ١٣٤٨ عنوانا(١) .

أما هذه الدراسة فتتناول بالتحليل الظواهر الببليوجرافية المرتبطة بنشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر* ، وتعتمد جميع التحليلات فى هذه الدراسة على البيانات الببليوجرافية المفصلة التى قام الباحث بتجميعها عن الـ ١٣٤٨ عنوانا .

أما الظواهر محل الدراسة ، فهى كما يلى :

- أشكال النشر .
- تعدد التحقيقات .
- التحقيقات الجزئية .
- اعادة طبع التحقيقات .
- المحققون .
- الناشرون .

أولا : أشكال النشر

من الطبيعى أن تنشر أعمال التراث العربى فى شكل كتب مستقلة ، ولكن الهدف من دراسة أشكال النشر هنا هو التعرف على الأشكال المختلفة التى نشرت فيها أعمال التراث العربى المحققة وتحليلها . ويشير الجدول رقم (١) إلى ٢٣٩ عملا منشورا فى شكل رسائل جامعية ، وضمن مجموعات ، وفى دوريات . وعلى الرغم من أن هذا العدد لا يمثل أكثر من ١٧٫٧٢٪ من مجموع الأعمال المنشورة ، إلا أنه جدير بالدراسة .

جدول رقم (١)
أشكال نشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر

الشكل	العدد	٪
كتب مستقلة	١١٠٩	٨٢٫٢٧
ضمن مجموعات	١٤٤	١٠٫٦٨
رسائل جامعية	٥٨	٤٫٣٠
فى دوريات	٣٧	٢٫٧٤
المجموع	**١٣٤٨**	**٩٩٫٩٩**

(١) الأعمال المنشورة ضمن مجموعات :

يوضح الجدول رقم (٢) أن هناك ٢٤ عملا جامعا ، وتحتوى هذه الأعمال الجامعة على مجموع ١٤٩ كتابا ورسالة ، يمثلون ٥٠ر١١٪ من مجموع الكتب المحققة . وهذا مما يلفت النظر إلى الأعمال المجموعة وأهمية الرجوع إليها ، فكل منها يضم عددا يتراوح بين ٢و٢٥ من الكتب والرسائل ، إما لمؤلف واحد (مثل : الجاحظ ، ابن سبعين ، الرازى) ، أو لعدد من المؤلفين فى موضوع واحد (مثل : ثلاثة كتب فى الحروف ، ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) أو لعدد من المؤلفين فى موضوعات مختلفة (مثل : نوادر المخطوطات ، الطرائف الأدبية ، جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى) .

جدول رقم (٢)
الأعمال المنشورة ضمن مجموعات

مسلسل	عنوان العمل الجامع	عدد الكتب والرسائل
١	رسالتان ابن كمال باشا ، طاش كبرى زاده	٢
٢	المنقوص والممدود للفراء ، والتنبيهات لعلى بن حمزه	٢
٣	مقدمتان فى علوم القرآن ابن عطيه	٢
٤	اللطائف والطب الروحانى ابن الجوزى	٢
٥	خلاصة فى أصول الإسلام وتاريخه ؛ رسالتان جديدتان لابن حزم	٢
٦	مختصر سنن أبى داود ومعه معالم السنن وتهذيب السنن	٢
٧	من التراث الفلسفى لابن مسرة	٢

٨	ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن	٣
٩	ذيول تاريخ الطبرى	٣
١٠	ثلاثة كتب فى الحروف	٣
١١	ثلاث رسائل للجاحظ	٣
١٢	حى بن يقظان	٣
١٣	ثلاث رسائل	٣
١٤	شروح سقط الزند	٣
١٥	مجموع رسائل الجاحظ	٤
١٦	المسائل فى أعمال القلوب والجوارح والمكاسب والعقل الحارث المحاسبى	٤
١٧	الطرائف الأدبية	٥
١٨	جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى / ابن حزم	٦
١٩	رسائل ابن سبعين	٧
٢٠	رسائل العدل والتوحيد	٨
٢١	رسائل فلسفية / الرازى	١١
٢٢	رسائل الجاحظ	١٩
٢٣	نوادر المخطوطات	٢٥
٢٤	رسائل الكندى الفلسفية	٢٥
	المجمـــوع	**١٤٩**

(٢) الرسائل الجامعية :

على الرغم من أن عدد الرسائل الجامعية التى قامت هذه الدراسة بحصره يعتبر بالتأكيد أقل من العدد الحقيقى لعدم استيعاب المصادر التى تم استقاء البيانات منها لكل الأعداد الحقيقية للرسائل ، رغم هذا فإن هذا العدد يعطينا مؤشرا ــ إلى حد ما ــ لأهمية الرجوع الى الرسائل الجامعية عند البحث عن

أعمال التراث المحققة ، إذ أن بعضها قد لايأخذ طريقة إلى النشر فى شكل كتب على الإطلاق .

إذ عندما نتتبع هذه الرسائل نجد أن ما نشر منها فى كتب مستقلة فيما بعد(٢) ٢٥ رسالة بنسبة ١٠ر٤٣٪ من مجموع عدد الرسائل ، منها ١٦ رسالة نشرت فى مصر ، ٦ فى العراق ، وواحدة فى كل من السعودية وسوريا ولبنان .

ومن التوزيع الزمنى لهذه الرسائل (جدول رقم ٣) ، نلاحظ أن بداية اهتمام الجامعات المصرية بتسجيل رسائل جامعية (ماجستير ودكتوراه) تجعل من تحقيق كتب التراث العربى موضوعا لها ، ترجع إلى عام ١٩٥٠ ، وأن هذا الاهتمام قد تزايد متمثلا فى تزايد عدد هذه الرسائل عقدا بعد الآخر منذ ذلك الوقت ، وأن هذا العدد بلغ أقصاه فى فترة السبعينيات (٣٩ رسالة) ، وهذا العدد يمثل وحده ٢٤ر٦٧٪ من مجموع الرسائل التى أجازتها الجامعات المصرية حتى منتصف الثمانينيات فى هذا المجال .

جدول رقم (٣)
توزيع الرسائل الجامعية زمنيا وطبقا للجامعات

الفترة الزمنية	الجامعات				المجموع
	القاهرة	عين شمس	الأزهر	الاسكندرية	
١٩٥٠ ــ ١٩٥٩	٣	ــ	ــ	١	٤
١٩٦٠ ــ ١٩٦٩	٩	٢	١	ــ	١٢
١٩٧٠ ــ ١٩٧٩	٢٢	١٢	٥	ــ	٣٩
١٩٨٠ ــ ١٩٨٥	١	ــ	٢	ــ	٣
المجموع	**٣٥**	**١٤**	**٨**	**١**	**٥٨**

وبتتبع الجامعات التى أجازت هذه الرسائل ، نجد أن جامعة القاهرة كان لها فضل الريادة ، إذ أجيزت فيها أول رسالة فى تحقيق المخطوطات وهى « رسالة الغفران » لأبى العلاء المعرى وتحقيق بنت الشاطىء (عائشة عبد الرحمن) ، وقد حظيت جامعة القاهرة وحدها بإجازة ٣٥ رسالة تمثل ٣٤ر٦٠٪ من مجموع عدد الرسائل ، ويرجع هذا الاسهام الملحوظ لجامعة القاهرة الى « التقليد الطيب الذى سارت عليه بعض أقسام كلية الآداب بهذه الجامعة فترة من الزمن ، حين كان يطلب إلى كل صاحب رسالة أن يحقق نصا قديما يتصل بموضوع بحثه ، وكان هذا النص المحقق يعتبر جزءا مكملا لأى رسالة تقدم للدراسات العليا وإن كان هذا التقليد قد عدل عنه الآن »[٣] . وأجيزت أول رسالة فى جامعة عين شمس عام ١٩٦٢ ، وبلغ نصيبها ١٤ رسالة أى ١٣ر٢٤٪ من مجموع عدد الرسائل . ثم جاءت جامعة الأزهر بعد ذلك ، إذ أجيزت أول رسالة فيها عام ١٩٦٩ ، أما مجموع ما أجيز فيها من الرسائل ثمانية فقط (١٣ر٧٩٪) من مجموع عدد الرسائل . وانفردت جامعة الاسكندرية برسالة واحدة عام ١٩٥١ أو ١٩٥٢ .

(٣) الأعمال المنشورة فى دوريات :

بتوزيع الأعمال المنشورة فى الدوريات (جدول رقم ٤) يتبين أن عدد هذه الدوريات لم يزد عن تسع ، وأن عدد ما نشر فى كل منها من الأعمال لم يتعد العمل الواحد ، فيما عدا ثلاث دوريات : حوليات إسلامية (٤ أعمال) ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة (٥ أعمال) ، ومجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة) (٢٢ عملا) . وبذلك تحظى مجلة معهد المخطوطات العربية بأكبر نسبة من هذه الأعمال (٤٥ر٥٩٪) .

جدول رقم (٤)

مسلسل	الدوريـــــة	عدد الأعمال
١	مجلة معهد المخطوطات العربية (القاهرة)	٢٢
٢	مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة	٥
٣	حوليات إسلامية	٤
٤	مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية	١
٥	حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس	١
٦	حوليات كلية البنات ، جامعة عين شمس	١
٧	مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة)	١
٨	مجلة المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية (القاهرة)	١
٩	مجلة دراسات شرقية مسيحية	١
	المجمـــوع	٣٧

ويتضح من مراجعة عدد صفحات كل عمل من الأعمال المنشورة فى الدوريات ، أنها بصفة عامة تشغل عددا قليلا من الصفحات يقع مابين ١١و٨٩ صفحة ، باستثناء سبعة أعمال يزيد عدد صفحات كل منها عن مائة صفحة ، وهى على التوالى : ١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ٢٤٨ ، ٣٥٩ ، ٤٢٤ ، ٥٥٢ صفحة ، وتحتل هذه الأعمال الكبيرة أعدادا كاملة من الدورية التى نشرت فيها وهى « مجلة معهد المخطوطات العربية » بالقاهرة .

وبتتبع نشر الأعمال المتضمنة فى الدوريات فيما بعد ، نجد أن عشرة منها فقط (من مجموع ٣٧) هى التى نشرت فى كتب مستقلة أو ضمن مجموعات ، وهذا يوضح لنا أيضا ـــ كما كان الأمر بالنسبة للرسائل الجامعية ـــ أهمية الرجوع إلى هذه الأعمال فى الدوريات التى تعنى بنشر أعمال التراث العربى .

ثانيا : تعدد التحقيقات

المقصود بتعدد التحقيقات أن يحقق الكتاب الواحد أكثر من مرة ، من جانب محقق أو أكثر فى كل مرة . وقد حظيت بعض كتب التراث العربى المحققة والمنشورة فى مصر بالتحقيق أكثر من مرة ، وفيما يلى بعض الملاحظات المتصلة بهذه الظاهرة :

(١) يصل عدد العناوين التى حققت أكثر من مرة ١٣٩ عنوانا .

(٢) ١١٧ من هذه العناوين حقق مرتين ، ١٨ عنوانا منها حقق ثلاث مرات ، ٤ عناوين حقق كل منها ٤ مرات .

(٣) على الرغم من أن نسبة العناوين التى تعددت تحقيقاتها لا تزيد عن ١٠,٣١٪ من مجموع عدد العناوين ، إلا أنها تضيف ١٦٥ تحقيقا إلى عدد العناوين (١٣٤٨ عنوانا) فيصبح لدينا ١٥١٣ تحقيقا ، ويعتبر هذا الرقم أساسا لعدة تحليلات تتصل بظواهر أخرى فى هذه الدراسة .

(٤) وفى محاولة لمعرفة أسباب تعدد التحقيقات ، أو العلاقة بين التحقيقات ، أمكن التوصل إلى بعض الفروض التى قد تصلح لأن تكون أسبابا تفسر هذه الظاهرة ، نلخصها فيما يلى :

(أ) اعتماد المحقق على نسخة أو نسخ جديدة من المخطوط موضع التحقيق ، وقد تكون أفضل من النسخة أو النسخ التى سبق الاعتماد عليها ، والتى لم تتوفر للمحقق أو المحققين السابقين . أو اعتماد التحقيق الجديد على أكثر من نسخة ، وكان التحقيق الأسبق معتمدا على نسخة واحدة .

مثال : كتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء القرطبى . فقد تم تحقيقه مرتين : الأولى ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف (١٩٤٧) ، والثانية ، بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا (١٩٧٩) « وكان الدكتور شوقى ضيف قد اعتمد فى تحقيقه على نسخة المكتبة التيمورية بمصر المنسوخة بقلم الشيخ محمد أمين بن الشيخ عمر الأنصارى خادم المسجد الأقصى فى القدس بتاريخ

١٣١٨ هـ .... [وقد قام الدكتور محمد إبراهيم البنا بتحقيق الكتاب مرة أخرى] عندما عثر على نسخة أقدم من النسخة التى اعتمدها الدكتور ضيف ، يرقى تاريخها إلى عصر المؤلف . وعليه كان عمل الدكتور ضيف تحقيقا غير مستوف للشروط لاعتماده على النسخة المتأخرة فقط »(٤) .

(ب) تقديم تحقيق علمى لكتاب سبق تحقيقه ولكن لم تتوفر له أساليب التحقيق العلمى . ويمكن أن ينطبق هذا السبب أو هذا الفرض على حالات كثيرة من حالات تعدد التحقيقات .

(جـ) عدم علم المحقق أو المحققين بالتحقيق أو التحقيقات السابقة ، أو التى يجرى تحقيقها .

مثال : كتاب « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » لابن حجر العسقلانى ، حقق ثلاث مرات :

الأولى : تحقيق محمد حامد الفقى (١٩٥٤)

الثانية : تحقيق رضوان محمد رضوان (١٩٥٤)

الثالثة : تحقيق طه محمد الزينى (١٩٥٤)

واحد ، ويفترض أن كل محقق لم يكن على علم بما يقوم به الآخرون ، أو يعلم ولكنه مستمر فى عمله دون تنازل . يتحدث أحد الكتاب عن هذه الظاهرة على المستوى العربى قائلا بأنه « من عيوب نشر التراث فقدان التنسيق بين الذين يتولون التحقيق أو التحضير لنشر المخطوطات ، فتلقى عددا منهم مقبلا على كتاب واحد فى وقت واحد ، هذا بالقاهرة ، وذلك بالكويت ، وثالث ببيروت . ويعرف أحدهم انصراف غيره إلى تحضير هذا المخطوط ، فلا يقوم بينهما أى تعاون أو تبادل فى المعلومات ، أو تنازل من أحدهما للآخر . ويظهر الكتاب بعد ذلك فى طبعات متعددة ، كل منها راجعها محقق وكل منها نشرها ناشر »(٥) .

(د) لا يوجد تعدد حقيقى فى التحقيقات ، وأن ما يبدو تعددا فى

التحقيقات هو فى الحقيقة سطو على تحقيق واحد أو انتحال لتحقيق .

مثال : كتاب « الأعمال بالنيات » أو « شرح حديث : إنما الأعمال بالنيات » لابن تيمية ، حقق مرتين :

الأولى : تحقيق قصى محب الدين الخطيب (١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م) .

الثانية : تحقيق عبد الله حجاج (١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ أو ١٩٨١) .

تحقيق هذا الكتاب أثير حوله أخذ ورد ، فقد جاء فى باب « تساؤلات ومحاكات » فى مجلة « عالم الكتاب » أن المكتبة السلفية أصدرت عدة طبعات للكتاب « وتميزت هذه الطبعات بأنها محققة ومخرجة الأحاديث والآيات . فعمد السيد / عبد الله حجاج إلى هذه الطبعة المحققة والمخرجة ، فكتب عليها اسمه قائلا على الغلاف : حققها وخرج أحاديثها : عبد الله حجاج » ونشرتها له مكتبة السلام العالمية عام (١٤٠١ هـ ـــ ١٩٨١ م) وليس فى طبعته المنحولة هذه أى اختلاف بينها وبين طبعة الأستاذ قصى ، حيث جاءت معالجة النص واحدة حتى فى علامات الترقيم . كما أن تخريج الأحاديث التى انتخلها ابن حجاج لنفسه ـــ هى التخريجات ذاتها التى جاءت قبل ذلك فى طبعته السلفية دون أدنى اختلاف أو تغيير . أما الجديد فى هذا الانتحال « التطفل » فقد حدث عام (١٩٨٤) حينما قام ابن حجاح بنشر الرسالة مرة أخرى بما هى عليه ، ولكنه غير العنوان إلى (الأعمال بالنيات ولكل امرىء مانوى) ليؤكد عدوانه الأول بعدوان جديد !! وكان الناشر هذه المرة « مكتبة التراث الإسلامى » لصاحبها عبد الله حجاج ، وهو نفسه عبد الله بن حجاج »[٦] .

ثم يرد عبد الله حجاج عن نفسه الاتهام الذى وجه إليه[٧] فى نقاط ست ، نسوق منها هنا خمسا ، وهى التى تعنينا فى هذا السياق ، كنموذج ساخن للحالات المشابهة من العلاقة بين التحقيقات :

١ ـــ التحقيق الموجود على كتاب الأعمال بالنيات هو من عملى وتم نشره

على الكتاب فى الطبعة الأولى بمكتبة السلام سنة ١٩٨٠ ، ثم بمكتبة التراث الإسلامى عام ١٩٨٤ .

٢ ــ الطبعات السابقة من هذا الكتاب والمنشورة بالمكتبة السلفية لا يوجد عليها هذا التحقيق .

٣ ــ بعد صدور طبقتنا المحققة ، ومن قبيل التعاون على البر والتقوى تم إهداء هذا التحقيق للأستاذ « قصى » لإدراجه على نسخته ، وفعلا صدرت الطبعة الأخيرة على نفس التحقيق الصادر على طبعة السلام .

٤ ــ لما كان الكلام واحد (كذا) والمحقق واحد (كذا) فلابد أن تتوحد الطبعتان وإن اختلفنا فى شكل الإخراج على طبعة السلام .

٥ ــ لم يقم الأستاذ « قصى » بكتابة اسمى على نسخته ، وذلك حرصا منه على أن تظل الطبعة خاصة به ، وأنا لم أشترط عليه ذلك وأعتقد أن الذى يتطوع بإهداء شىء لا يشترط له مقابل (كذا) .

وتتابع المجلة فى تعقيبها على هذا الرد فى اختصار مؤداه أن السيد « قصى » أجاب بالإيجاب على اهداء السيد / عبد الله حجاج تحقيق الكتاب إليه ، وتعتبر المجلة هذه الإجابة إما صدقا أو مجاملة ، فإذا كانت مجاملة فالتساؤل لايزال قائما ، وإذا كانت صدقا ، فقد أهابت المجلة بالسيد « قصى » أن ينوه فى بداية طبعته الحديثة بهذه المعاونة التحقيقية التى قدمت إليه ، وأهابت أيضا بالسيد « حجاج » بأن يذكر هذه الحقيقة الببليوجرافية وهى الإهداء فى مقدمة طبعته(٨) .

ويرتبط بالمثال السابق ، مثال آخر يؤكد العلاقة السابقة بين التحقيقات « السطو أو الانتحال » فقد أثارت « عالم الكتاب » أيضا فى ردها على عبد الله حجاج بشأن تحقيق كتاب « إنما الأعمال بالنيات » موقت هذا المحقق من كتاب « مختصر شعب الإيمان » للقزوينى ، « فقد صدرت طبعة قديمة منذ حوالى نصف قرن ، وقام بتحقيقها آنذاك الشيخ حافظ أحمد ، وقامت بطباعتها الجمعية الشرعية الإسلامية ، وتولت توزيعها المكتبه المحمودية التجارية . وقد توفر فى تحقيق هذه الطبعة من ذلك الكتاب معظم مقومات التحقيق العلمى ، من حيث

معالجة النص وضبطه والتعليق عليه وتخريج أحاديثه . ولكننا رصدنا أخيرا فى حصيلة العامين (١٩٨٤ ، ١٩٨٥) طبعة أصدرتها « مكتبة التراث الإسلامى »* (التى يملكها السيد عبد الله حجاج) وقد كتبت عليها مانصه (حققه وكتب حواشيه عبد الله حجاج) . وهناك توافق كامل مع طبعة الشيخ حافظ أحمد السابقة ، حيث جاءت معالجة النص واحدة حتى فى التشكيل والضبط وعلامات الترقيم ، كما أن تخريجات الأحاديث والحواشى هى هى حرفيا ، بصرف النظر عن الإسقاطات المقصودة للتعمية ... »

وتتساءل المجلة موجهة حديثها لعبد الله حجاج : « فهل أهديت هذا التحقيق إلى الشيخ حافظ أحمد .. ؟ أو أهداه هو إليك .. ؟ ..! وقد كنت طفلا صغيرا أو لعلك لم تكن قد ولدت بعد .. ؟ .. ! ونأسف أننا لم نستطع الاتصال بالشيخ حافظ أحمد لنسأله عن هذا الإهداء الذى يستحيل ادعاؤه لسبب من المؤكد أنك تعرفه ..(٩) !

وقد أطلت بذكر هذا النقل لتوضيح خطورة هذه السرقات التحقيقية ، كما ينبغى أن نضيف هنا أنه على الرغم من المثالين السابقين الصارخين لهذا النوع من العلاقات بين التحقيقات « انتحال التحقيق » وعلى الرغم من أنه لا توجد بين أيدينا احصاءات محددة ، إلا أنه يمكن أن نقرر بأنها لا تنطبق إلا على نسبة محدودة جدا من حالات تعدد التحقيقات فى مصر .

هذا ، وإذا كانت هذه الدراسة لتعدد التحقيقات فيما بين كتب التراث العربى المنشورة داخل مصر فقط ، إلا أننا إذا قمنا بدراسة متأنية لهذه الظاهرة تتسع لتشمل التحقيقات التى نشرت فى الدول الأخرى ، وتعتمد على الرجوع المباشر إلى نصوص الكتب المحققة ومقدمات المحققين ، لأمكن الوصول إلى نتائج أعمق ، فإن ما بين أيدينا من شواهد على عمق هذه الظاهرة بين الكتب المحققة على النطاق العربى يؤكد هذا التوقع . ويكتفى البحث فى هذا الصدد بالإشارة إلى بعض هذه الشواهد فيما يلى :

١ ــ بالنسبة لحالات الاعتداء على التحقيقات : أشارت مجلة « عالم الكتاب »[١٠] إلى كتاب « موافقة صريح المعقول لصريح المعتول » لابن تيمية والذى قام بتحقيقه محمد محيى الدين عبد الحميد ومحمد حامد الفقى ونشر عام ١٩٥١ فى القاهرة ، ثم أعادت نشرة دار الكتب العلمية فى بيروت بنفس الطبعة القديمة بعد حذف أسماء المحققين مع ذكر أنها « الطبعة الأولى الكاملة » . وفى نفس المجلة حالة مشابهة تتصل بكتاب « تناسق الدرر فى تناسب السور »[١١].

٢ ــ وبالنسبة للاعتماد على نسخة أو نسخ جديدة فى التحقيق ، هناك أكثر من شاهد على النطاق العربى ، مثل : كتاب « جامع الأصول فى أحاديث الرسول » لأبى السعادات ابن الأثير ، تحقيق محمد حامد الفقى فى القاهرة ١٩٤٩ . هذا التحقيق يعتبر ناقصا ، أما التحقيق الكامل فقد قدمه عبد القادر الأرناؤوط بدمشق عام ١٩٧٤ . وكتاب « معانى الحروف » أو « منازل الحروف » لعلى بن عيسى الرمانى الذى قام بتحقيقه محمد حسن آل ياسين ضمن مجموعته « نفائس المخطوطات » عام ١٩٥٥ فى العراق معتمدا على نسخة مكتبة المتحف العراقى فقط ، ثم قام بتحقيقه الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبى معتمدا على نسخه الاخرى ، وهما نسخة مكتبة البريدى فى القدس ومكتبة كوبرلى باستانبول مضافا إلى نسخة المتحف العراقى[١٢] .

ثالثا : التحقيقات الجزئية

مفهوم التحقيق الجزئى هو تحقيق غير مكتمل للكتاب . ولدينا ١٠٩ تحقيقا جزئيا تتصل بـ ٩٤ كتابا ، ويمكن تقسيم هذه التحقيقات الجزئية إلى قسمين :

القسم الأول : تحقيقات جزئية لم ينتج عنها تحقيق مكتمل للكتاب حتى مع تعدد هذه التحقيقات . وعدد هذا النوع من التحقيقات الجزئية ٩٢ تحقيقا تنطبق على ٧٧ كتابا .

القسم الثانى : تحقيقات جزئية للكتاب إلى جانب تحقيقات كاملة له . وقد أمكن رصد ١٧ تحقيقا جزئيا من هذا النوع تتصل بـ ١٥

كتابا ، مع ملاحظة أن التحقيقات الجزئية هنا قد تكون سابقة أو لاحقة للتحقيقات الكاملة .

مثال : كتاب « الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ المنذرى » . هذا الكتاب حقق ثلاث مرات : مرتان منهما حقق فيهما تحقيقا كاملا ، محمد محيى الدين عبد الحميد (١٩٥٤) ، ومصطفى محمد عمارة (١٩٦٨) ، والتحقيق الثالث تحقيق جزئى بعنوان « زاد الواعظ والخطيب من المتفق عليه فى الترغيب والترهيب / حققه وخرج أحاديثه سميح عباس » (١٩٨٥) .

أما عن القسم الأول من التحقيقات الجزئية ، فيحتاج منا إلى دراسة مفصلة ، فيما يلى :

(١) ينقسم هذا التحقيق الجزئى إلى ثلاثة أقسام :

(أ) تحقيق لقسم أو لأقسام من الكتاب .

(ب) تحقيق لملخص أو لمختصر للكتاب .

(جـ) تحقيق لموضوعات مختاره من الكتاب .

الكتب التى حققت بعض أقسامها ٥٩ كتابا ، ومن أمثلتها :

١ ــ اتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى للسيوطى (القسم الأول) .

٢ ــ اخبار مصر للمسبحى (الجزء الأربعون) .

٣ ــ الجواهر المضيئة فى طبقات الحنفية للقرشى (الجزء الأول والثانى) .

٤ ــ كنز الدرر وجامع الغرر لابن أيبك الدوادارى (الأجزاء ٧،٨،٩) .

الكتب التى حققت مختصرات أو ملخصات لها ، كتابان هما :

١ ــ إحياء علوم الدين للغزالى / تحقيق وتعليق شعبان اسماعيل .

٢ ــ رحلة ابن بطوطة / تحقيق محمود الشرقاوى .

الكتب التى حققت موضوعات مختارة منها ، ١٦ كتابا ، من أمثلتها :

١ ــ وثائق فى شئون الحسبة فى الأندلس ، مستخرجة من مخطوط : الأحكام الكبرى لأبى الأصبغ عيسى بن سهل .

٢ ـــ المختار من : الأنوار فى صحبة الأخيار للشعرانى .

٣ ـــ نماذج من مخطوطة كتاب : المقفى للمقريزى .

٤ ـــ مختارات من كتاب : إحياء علوم الدين للغزالى .

وإذا ما تتبعنا تواريخ نشر هذه الكتب الـ ٧٧ ، يتبين لنا أن معظمها قد نشر فى الستينيات والسبعينيات والثمانينيات (٦٤ عنوانا / ١١ر٨٣٪) والباقى فيما مضى من السنوات بين عامى ١٩٢١ و ١٩٦٩ (جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥)
التوزيع الزمنى للكتب المحققة جزئيا

الفترة	عدد الكتب
١٩٢٠ ـــ ١٩٢٩	١
١٩٣٠ ـــ ١٩٣٩	٤
١٩٤٠ ـــ ١٩٤٩	٢
١٩٥٠ ـــ ١٩٥٩	٦
١٩٦٠ ـــ ١٩٦٩	١٨
١٩٧٠ ـــ ١٩٧٩	٢٥
١٩٨٠ ـــ ١٩٨٥	٢١
المجمـوع	٧٧

وبالطبع فإن هذه الكتب تحتاج إلى أن يستكمل تحقيقها توفيرا للفائدة منها . وبالفعل فإن بعض هذه الكتب توالى استكمال تحقيقها بعد عام ١٩٨٥ (تاريخ إقفال هذه الدراسة) ، وهذه الكتب هي :

١ ــ تذكرة النبيه فى أيام المنصور وبنيه لابن حبيب الحلبى / تحقيق محمد محمد أمين (جزء ١، ٢) (صدر الجزء الثالث منه ١٩٨٦)[١٣] .

٢ ــ تفسير مقاتل بن سليمان / تحقيق عبد الله شحاته (سيتوالى اخراج الأجزاء التالية منه بعد الجزء الأول عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب)[١٤] .

٣ ــ سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد للشمسى الشامى (صدر منه المجلد ٧ عام ١٩٨٦ تحقيق على حسن محمود حبيبة)[١٥] .

٤ ــ الفتوحات المكية لابن عربى (صدر المجلد ١٠ عام ١٩٨٦ ، تحقيق عثمان يحيى)[١٦]

٥ ــ شرح المقاصد للتفتازانى / تحقيق عبد الرحمن عميرة (سيكتمل ظهور المجلدات ٣ ــ ٥ بعد أن انتهى تحقيقها بالفعل)[١٧] .

٦ ــ المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى لابن تغرى بردى (صدر الجزء الرابع ١٩٨٦ ، تحقيق محمد محمد أمين)[١٨] .

٧ ــ نثر الدر لأبى الحسن الآبى (صدر المجلد الخامس عام ١٩٨٧ ، تحقيق محمد ابراهيم عبد الرحمن)[١٩] .

رابعا : اعادة طبع التحقيقات

اعتاد الناشرون فى مصر والعالم العربى أن يطلقوا على إعادات الطبع اسم « طبعات » وانطبق هذا المفهوم على كتب التراث العربى أيضا ، إذ يعاد طبع الكتاب المحقق لنفس القائم بالتحقيق دون تغيير لحرف واحد على أنه طبعة جديدة .

هذا مع بعض الاستثناءات النادرة والتى اطلع الباحث على بعضها ، وأكتفى بأن أسوق لها بمثالين : الأول : كتاب « الحيوان » للجاحظ من تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، فقد نشر المحقق طبعته الأولى فى الفترة ما بين ١٩٤٠ و ١٩٤٧ . ثم طبع الكتاب عام ١٩٧٠ طبعة جديدة . فقد اعتمد عبد السلام هارون فى إخراج طبعته الأولى للكتاب على ست مخطوطات . أما

فى طبعته الثانية فقد اعتمد على سبع مخطوطات ، كما عنى باضافة تحقيقات وتعليقات وتخريجات لم تكن من قبل ، مع تغيير فى نظام الإشارة إلى صفحات الكتاب وكذلك أرقام « البيان والتبيين » ، وحذف الفهارس التى كان قد ألحقها بكل جزء من أجزاء الصفحة الأولى لأنه استنفدها فيما بعد فى صنع فهارس فنية عامة ، ولم يستبق إلا فهرس الأبواب لكل جزء . [٢٠] وعن هذه الطبعة الثانية يقول حسن كامل الصيرفى « ولكن المحقق كان دائبا على مراجعة طبعته ، وأتاحت له فرصة إخراجه وتحقيقه لكثير من كتب التراث العربى أن تظهر فى أثناء ذلك تصحيحات وتعليقات كان يدونها على جوانب نسخته ، ثم انتفع بما ظهر من جديد من مخطوطات للكتاب ، فأعاد نشره فى طبعة جديدة محققة تحقيقا جديدا .. »[٢١] .

المثال الثانى : كتاب « وقعة صفين » لنصر بن مزاحم المنقرى ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون . فقد نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ م . ثم نشر المحقق الطبعة الثانية لنفس الكتاب عام ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ م . وقد ورد عن الطبعة الجديدة أن « المحقق أعاد النظر فى فصول الكتاب وتفسيراته ، كما أضاف إلى الفهارس فهارس جديدة » [٢٢] .

وإذا أردنا أن نضع الأمر فى وضعه الصحيح لاستخدمنا لفظة « طبعة » لتدل على التحقيق ، فنقول : طبعة « عبد السلام هارون » مثلا ، أو نقول : طبعة « دار المعارف » لارتباطها بتحقيق معين لكتاب من كتب التراث . وهذا ماجرى عليه الاستخدام بين المشتغلين بالتراث العربى ، يقول الدكتور محمود الطناحى بوجود فرق ما بين الطبعات « فإن كثيرا من كتب التراث قد طبع أكثر من طبعة ، وتتفاوت هذه الطبعات كمالا ونقصا ، وصحة وسقما . وعلى سبيل المثال فإن كتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام ، قد طبع عدة طبعات لا خير فيها ، وقد أكلتها جميعا طبعة شيخ العربية الأستاذ محمود محمد شاكر . وكتاب « وفيات الأعيان » لابن خلكان ، طبع غير طبعة ، وأعلى طبعاته وأكملها طبعة الأستاذ الدكتور إحسان عباس ، التى نشرتها دار صادر ببيروت عام ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م . وكتاب « طبقات الشافعية الكبرى »

لابن السبكى ، طبع طبعتين : الأولى بالمطبعة الحسينية بمصر عام ١٣٢٤ هـ فى ستة أجزاء ، والثانية بمطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر عام ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م ، وهذه هى الطبعة الكاملة الموثقة ، وقد جاءت فى عشرة أجزاء ، وقام على تحقيقها الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود الطناحى . وديوان ذى الرمة » طبع أكثر من مرة ، ولكن أكمل طبعاته وأوثقها تلك التى نشرها الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، فى مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م بعد أن حصل بها على شهادة الدكتوراه من جامعة القاهرة .(٢٣)

وظاهرة إعادة طبع تحقيقات كتب التراث العربى فى مصر ظاهرة ملحوظة ، إذ أمكن رصد ٢٧٦ تحقيقا من مجموع ١٥١٣ تحقيقا أعيد طبعها أى بنسبة ١٨,٢٤٪ من مجموع عدد التحقيقات ، وهى ظاهرة صحية تدل على مدى الإقبال على الكتب المحققه من جانب القراء والدارسين والباحثين .

بل إننا عندما نتابع هذه التحقيقات نجد أن بعضها قد حظى بإعادة طبعه مرة أو مرتين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو ست مرات ، بل إن واحدة منها أعيد طبعها عشر مرات ، وأخرى أعيد طبعها تسعة عشر مرة ، كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) .

ومن الجدير بالذكر أن التحقيق الذى أعيد طبعه ١٩ مرة ، هو تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد لكتاب « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » الذى نشر لأول مرة عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣١ م ، ونشرت طبعته العشرون أو (إعادة طبعه الـ ١٩) عام ١٩٨٠ . أما التحقيق الذى أعيد طبعه عشر مرات ، فهو تحقيق لمحمد محيى الدين عبد الحميد أيضا لكتاب « قطر الندى وبل الصدى » الذى اطلع الباحث على طبعته الـ ١٢ (اعادة الطبع ١١) المنشورة عام ١٩٦٣ وربما تكون هناك إعادة أو إعادات طبع أخرى بعد ذلك . إذن فالتحقيقان للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، ولكتابين موضوعهما واحد وهو النحو ، وهذا ما يفسر تعدد إعادة طبع الكتابين « فقد رزقت مطبوعات الشيخ النحوية الحظوة والقبول والذيوع والانتشار .. وقد درَّس بالقسم الثانوى بالأزهر .. ثم كان أستاذا بكلية اللغة العربية فعميدا لها »

(٢٤)

جدول رقم (٦)
التوزيع التكرارى للتحقيقات حسب عدد مرات إعادة الطبع

عدد مرات إعادة الطبع	عدد التحقيقات
١	١٨٨
٢	٤٧
٣	٢٤
٤	٨
٥	٤
٦	٣
١٠	١
١٩	١
المجموع	٢٧٦

خامسا : المحققون

أحصى عدد المحققين الذين انفردوا أو شاركوا فى تحقيق كتب التراث العربى المنشورة فى مصر ، فوجد أنهم ٧١٤ محققا* . وفيما يلى دراسة لانتاجية المحققين ، والتحقيق المشترك ، والتحقيق المتكامل .

انتاجية المحققين :

أجرى توزيع تكرارى للمحققين طبقا لعدد التحقيقات التى قام بها كل محقق منفردا أو مشاركا (جدول رقم ٧) ومن هذا الجدول يتبين مايلى* :

جدول رقم (٧)
التوزيع التكرارى للمحققين طبقا لعدد التحقيقات

عدد التحقيقات	المحققون	٪	عدد التحقيقات	المحققون	٪
١	٤٦١	٦٤ر٥٦	١٥	٣	٤٢ر
٢	٩٦	١٣ر٤٤	١٦	١	١٤ر
٣	٤٦	٦ر٤٤	١٨	١	١٤ر
٤	٣١	٤ر٣٤	١٩	١	١٤ر
٥	١٧	٢ر٣٨	٢١	١	١٤ر
٦	١٤	١ر٩٦	٢٢	١	١٤ر
٧	١٠	١ر٤٠	٢٣	٣	٤٢ر
٨	٦	٨٤ر	٢٧	٢	٢٨ر
٩	٢	٢٨ر	٣١	١	١٤ر
١٠	٦	٨٤ر	٣٢	١	١٤ر
١١	٣	٤٢ر	٤٠	١	١٤ر
١٢	١	١٤ر	٦٠	١	١٤ر
١٣	٢	٢٨ر	٦٩	١	١٤ر
١٤	١	١٤ر	المجموع	٧١٤	٩٩ر٩٨

١ ــ يصل عدد الذين أسهموا فى تحقيق واحد ٤٦١ محققا ، وهم يمثلون ٦٤ر٥٦٪ من مجموع عدد المحققين ، مع وجود تناسب عكسى بين عدد التحقيقات وعدد المحققين ، إذ كلما زادت فئة عدد التحقيقات كلما قل عدد المحققين .

٢ ــ وطبقا لهذه الاسهامات يمكن تقسيم المحققين من ناحية انتاجيتهم إلى أربع فئات :

(أ) العابرون : وهم الذين أسهموا بتحقيق واحد .

(ب) المقلون : وهم الذين أسهموا بتحقيقين أو ثلاثة ، وعددهم ١٤٢ محققا (١٩ر٨٨٪ من المحققين) .

(جـ) المتوسطون : وهم الذين أسهموا بما بين أربعة وتسعة تحقيقات ، وعددهم ٨٠ محققا (١١ر٢٠٪) .

(د) المكثرون : وهم الذين أسهموا بعشرة تحقيقات فأكثر ، وعددهم ٣١ محققا (٤ر٣٤٪) . ومن الجدير بالذكر أن هذا العدد القليل من المحققين قد أسهموا فى تحقيق ٤٤ و ٣٤٪ (٦٤١ تحقيقا) من مجموع التحقيقات* .

وفيما يلى أسماء الفئة الأخيرة (المكثرون) من المحققين مرتبين ترتيبا تنازليا طبقا لعدد ما أسهموا به من تحقيقات** .

جدول رقم (٨)
المكثرون من المحققين

عدد التحقيقات	الاســـم
٦٩	عبد السلام محمد هارون
٦٠	محمد محيى الدين عبد الحميد
٤٠	محمد أبو الفضل ابراهيم
٣٢	ابراهيم اسماعيل الابيارى
٣١	محمد حامد الفقى
٢٧	محمد عبد الهادى أبو ريده / عبد القادر أحمد عطا
٢٣	على محمد البجاوى / عبد الرحمن بدوى / أحمد محمد شاكر

٢٢	مصطفى السقا
٢١	عبد العزيز الميمنى الراجكوتى
١٩	رمضان عبد التواب
١٨	محمد عبد المنعم خفاجى
١٦	السيد أحمد صقر
١٥	طه محمد الزينى / حسين نصار / بول كراوس
١٤	محمد زاهد بن الحسن الكوثرى
١٣	محمد سليم سالم / حامد عبد المجيد
١٢	عبد الستار أحمد فراج
١١	محمد مصطفى أبو العلا / فؤاد عبد المنعم أحمد / ابراهيم عطوة عوض
١٠	محمد زغلول سلام / عبد الفتاح محمد الحلو / عبد الحليم محمود / سليمان دنيا / احسان رشيد عباس / أحمد أمين

التحقيق المشترك :

على الرغم من أن الظاهرة السائدة فى تحقيق كتب التراث العربى هى الانفراد بالتحقيق ، إلا أن اشتراك اثنين أو أكثر فى تحقيق الكتاب الواحد ظاهرة جديرة بالدراسة .

فبرصد هذه الظاهرة فى كتب التراث العربى المحققة فى مصر ، يتبين لنا مايلى :

١ ــ يتمثل التحقيق المشترك فى ١٨٨ تحقيقا ، أى بنسبة ١٢٫٤٢٪ من مجموع عدد التحقيقات . وإذا أدخلنا فى حسابنا التحقيقات المشتركة لأجزاء من الأعمال المحققة ، فإن عدد هذه التحقيقات المشتركة يزيد ليصل إلى ٢١٤ تحقيقا مشتركا .

٢ ــ يتراوح عدد المحققين المشاركين فى العمل الواحد أو جزء منه بين الإثنين

والخمسة ، ولكن أغلب التحقيقات المشتركة تكون بين إثنين (١٧٣ تحقيقا / ٨٤ر٨٠٪) ، بينما يصل عدد التحقيقات المشتركة بين ثلاثة إلى ٣٣ تحقيقا / ٤٢ر١٥٪) ولا يزيد عدد التحقيقات المشتركة بين أربعة عن أربعة تحقيقات (٨٦ر١٪) وكذلك المشتركة بين خمسة جدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)
التوزيع التكرارى للتحقيقات المشتركة طبقا لعدد المشاركين فى التحقيق

عدد المشاركين فى التحقيق الواحد	عدد التحقيقات	٪
٢	١٧٣	٨٤ر٨٠
٣	٣٣	٤٢ر١٥
٤	٤	٨٦ر١
٥	٤	٨٦ر١
المجمـوع	**٢١٤**	**٩٨ر٩٩**

٣ ــ بمراجعة الأعمال المشتركة يلاحظ أن معظمها من الأعمال الجيدة ، وأن المشاركين فيها من المشهود لهم بالجودة فى التحقيق مثال ذلك ما يلى :

ــ الأحكام شرح عمدة الأحكام : ابن دقيق العيد : محمد حامد الفقى ، أحمد محمد شاكر .

ــ أخبار أبى تمام / الصولى : خليل محمود عساكر ، محمد عبده عزام ، نظير الاسلام الهندى .

ــ أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض / المقرى : مصطفى السقا ، ابراهيم الابيارى ، عبد الحفيظ شلبى .

ـــ أسد الغابة فى معرفة الصحابة ابن الاثير الجزرى (عز الدين) : محمد ابراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور ، محمود عبد الوهاب فايد .

ـــ الأصمعيات / الأصمعى : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون .

ـــ الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب / البطليوسى : مصطفى السقا ، حامد عبد المجيد .

ـــ الامتاع والمؤانسة / أبو حيان التوحيدى : أحمد أمين ، أحمد الزين .

ـــ البصائر والذخائر / أبو حيان التوحيدى : أحمد أمين ، السيد أحمد صقر .

ـــ تجريد الأغانى / ابن واصل : طه حسين ، ابراهيم الابيارى .

ـــ الجبر والمقابلة / الخوارزمى : على مصطفى شرقة ، محمد مرسى أحمد .

ـــ جمهرة الأمثال / العسكرى : محمد أبو الفضل ابراهيم ، عبد المجيد قطامش

ـــ خريدة القصر وجريدة أهل العصر (قسم شعراء مصر) / العماد الاصفهانى : أحمد أمين ، شوقى ضيف ، احسان عباس .

ـــ شرح ديوان الحماسة / المرزوقى : أحمد أمين ، عبد السلام هارون .

ـــ شروح سقط الزند المعرى : مصطفى السقا ، عبد الرحيم محمود ، عبد السلام هارون .

ـــ الشفاء / ابن سينا : مجموعات من المشاركين فى عدد من الفنون (راجع التحقيق المتكامل)

ـــ كتاب الصناعتين / أبو هلال العسكرى : على محمد البجاوى ، محمد أبو الفضل ابراهيم .

ـــ طبقات الشافعية الكبرى / السبكى : محمود محمد الطناحى ، عبد الفتاح محمد الحلو .

ـــ الفائق فى غريب الحديث / الزمخشرى : على محمد البجاوى ، محمد أبو الفضل ابراهيم .

ـــ المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر / ابن الأثير (ضياء الدين) : أحمد الحوفى ، بدوى طبانه .

ـــ المغنى فى أبواب التوحيد والعدل / عبد الجبار المعتزلى : اشترك محققان فى معظم أجزائه .

ـــ المفضليات / المفضل الضبى : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون .

٤ ـــ من المحققين الذين ارتبطت أسماؤهم معا فى كثير من التحقيقات المشتركة :

ـــ محمد حامد الفقى وأحمد محمد شاكر . اشتركا فى أربعة تحقيقات هى كل التحقيقات المشتركة لمحمد حامد الفقى ، وأربعة من سبعة تحقيقات مشتركة لأحمد شاكر .

ـــ مؤسى محمد على وعزت على عيد عطية . إذ اشتركا فى أربعة تحقيقات هى كل اسهامات عزت على عيد عطية فى نشاط التحقيق فى مصر ، وتعتبر أربعة من مجموع خمسة تحقيقات مشتركة لموسى محمد على .

ـــ طه محمد الزينى ومحمد عبد المنعم خفاجى . وقد اشتركا فى أربعة تحقيقات هى كل التحقيقات المشتركة لطه الزينى ، ونصف عدد التحقيقات المشتركة لعبد المنعم خفاجى .

ـــ مصطفى السقا ، ابراهيم الابيارى ، عبد الحفيظ شلبى . اشتهر هذا الثلاثى باشتراكه فى خمسة تحقيقات ، هى كل اسهام عبد الحفيظ شلبى فى النشاط التحقيقى .

ـ محمد ابراهيم البنا ومحمد احمد عاشور . اشتركا فى أربعة تحقيقات ، هى كل التحقيقات المشتركة لكل من المحققين ، فيما عدا تحقيق جزئى واحد اشترك فيه محمد أحمد عاشور مع آخر غير محمد ابراهيم البنا .

ـ عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف . اشتركا فى أربعة تحقيقات ، هى كل التحقيقات المشتركة لمحمود الشريف ، بل هى كل اسهاماته فى تحقيق التراث فى مصر ، وتعد أربعة من سبعة تحقيقات مشتركة لعبد الحليم محمود .

ـ على النجدى ناصف ، عبد الحليم النجار ، عبد الفتاح اسماعيل شلبى . اشتركوا فى تحقيقين ، هما كل التحقيقات المشتركة لعلى النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبى ، تحقيقين من ثلاثة مشتركة لعبد الحليم النجار .

ـ أحمد أحمد بدوى وحامد عبد المجيد . اشتركا فى أربعة تحقيقات ، هى كل التحقيقات المشتركة لأحمد بدوى ونصف التحقيقات لحامد عبد المجيد .

● **التحقيق المتكامل :**

ينطبق مفهوم التحقيق المتكامل على جهود التحقيق فى ظل مشروعات تهدف إلى توزيع العمل بين أكثر من محقق بحيث يتولى كل محقق تحقيق جزء أو أكثر من الكتاب ، والجهود الفردية التى ترمى إلى استكمال تحقيق مالم يحقق من أجزاء الكتاب من قبل . وقد ينتج عن التحقيق المتكامل ، تحقيق كامل للكتاب وقد لا ينتج . ويدل التحقيق المتكامل على وجود التنسيق فى النشاط التحقيقى .

وقد أحصى الباحث ٣٦ كتابا حققت تحقيقا متكاملا ، منها ٢٤ كتابا حققت كاملة ، و١٢ كتابا لم يكتمل تحقيقها بعد .

من أمثلة القسم الأول مايلى :

ــ بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادى : الأجزاء ١ ــ ٤ تحقيق محمد على النجار الأجزاء ٥ ، ٦ تحقيق عبد العليم الطحاوى .

ــ تهذيب اللغة للأزهرى :

حـ ١ تحقيق عبد السلام محمد هارون

حـ ٢ تحقيق محمد على النجار

حـ ٣ تحقيق عبد الحليم النجار

حـ ٤ تحقيق عبد الكريم الغرباوى

حـ ٥ تحقيق عبد الله درويش

حـ ٦ تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى ، محمود فرج العقدة

حـ ٧ تحقيق عبد السلام سرحان

حـ ٨ تحقيق عبد العظيم محمود

حـ ٩ تحقيق عبد السلام محمد هارون

المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى

حـ ١٠ تحقيق على حسن الهلالى

حـ ١١ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

حـ ١٢ ، ١٣ تحقيق أحمد عبد العليم البردونى

حـ ١٤ تحقيق يعقوب عبد النبى

حـ ١٥ تحقيق ابراهيم الابيارى

ــ كتاب « الجيم » لأبى عمرو الشيبانى :

حـ ١ تحقيق ابراهيم الابيارى

حـ ٢ تحقيق عبد العليم الطحاوى

حـ ٣ تحقيق عبد الكريم الغرباوى

الشفاء لابن سينا :

ينقسم هذا الكتاب إلى ربع جمل رئيسية هى : المنطق ، الطبيعيات ،

الرياضيات ، الإلهيات . وتحت كل جملة من هذه الجمل الأربع فنون ، وتحت كل فن مقالات ، وكل مقالة فصول . وقد بدأ العمل فى تحقيق هذا الكتاب منذ عام ١٩٤٩ ، وظهرت أجزاء العمل على مدى أكثر من ثلاثين عاما (١٩٥٢ — ١٩٨٣) . وقد تم تحقيق الكتاب كما يلى :(٢٥) .

المنطق :

(١) المدخل : تحقيق جورج شحاته قنواتى ، محمود الخضيرى ، أحمد فؤاد الأهوانى .
(٢) المقولات : تحقيق جورج شحاته قنواتى ، محمود الخضيرى ، أحمد فؤاد الأهوانى ، وسعيد زايد .
(٣) العبارة : تحقيق محمود الخضيرى
(٤) القياس : تحقيق سعيد زايد
(٥) البرهان : تحقيق محمد أبو العلا عفيفى
(٦) الجدل : تحقيق احمد فؤاد الأهوانى
(٧) السفسطة : تحقيق أحمد فؤاد الأهوانى
(٨) الخطابة : تحقيق محمد سليم سالم
(٩) الشعر : تحقيق عبد الرحمن بدوى

الطبيعيات :

(١) السماع الطبيعى : تحقيق سعيد زايد
(٢) السماء والعالم : تحقيق محمود قاسم
(٣) الكون والفساد : تحقيق محمود قاسم
(٤) الأفعال والانفعالات : تحقيق محمود قاسم
(٥) المعادن والآثار العلوية : تحقيق عبد الحليم منتصر ، سعيد زايد ، عبد الله اسماعيل .
(٦) النفس : تحقيق جورج شحاته قنواتى ، سعيد زايد
(٧) النبات : تحقيق عبد الحليم منتصر ، سعيد زايد ، عبد الله اسماعيل
(٨) الحيوان : تحقيق عبد الحليم منتصر ، سعيد زايد ، عبد الله اسماعيل

الرياضيات :

(١) أصول الهندسة : تحقيق عبد الحميد صبره ، عبد الحميد لطفى مظهر
(٢) الحساب : تحقيق عبد الحميد لطفى مظهر
(٣) جوامع علم الموسيقى : تحقيق زكريا يوسف
(٤) علم الهيئة (الفلك) تحقيق محمد رضا مدور ، أمام ابراهيم أحمد

الإلهيات :

القسم الأول : تحقيق جورج شحاته قنواتى ، سعيد زايد
القسم الثانى : تحقيق محمد يوسف موسى ، سليمان دنيا ، سعيد زايد

ومن أمثلة القسم الثانى :

ــ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى . لم تحقق الأجزاء ١ ــ ١٢ الأولى .

حـ ١٣ : تحقيق فهيم محمد شلتوت
حـ ١٤ : تحقيق فهيم محمد شلتوت ، جمال الدين محمد محرز
حـ ١٥ : تحقيق ابراهيم على طرخان
حـ ١٦ : تحقيق جمال الدين الشيال ، فهيم محمد شلتوت

ــ نهاية الأرب فى فنون الأدب للنويرى . لم تحقق الأجزاء ١ ــ ١٨ (أشار الطناحى الى أن القسم الأدبى بدار الكتب المصرية بدأ طبعه محققاً سنة ١٩٢٣

حـ ١٩ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
حـ ٢٠ تحقيق محمد رفعت فتح الله
حـ ٢١ تحقيق على محمد البجاوى
حـ ٢٢ تحقيق محمد جابر عبد العال
حـ ٢٤ تحقيق حسين نصار ، عبد العزيز الأهوانى
حـ ٢٥ تحقيق محمد جابر عبد العال
حـ ٢٦ تحقيق محمد فوزى العنتيل
حـ ٢٧ تحقيق سعيد عاشور

سادساً : الناشرون

بدراسة ناشرى كتب التراث العربى فى مصر ، يتبين لنا مايلى :

١ ـــ تغير الناشر بتعدد التحقيق ، فليس بالضرورة أن يكون ناشر الكتاب فى تحقيقه الأول هو نفس الناشر فى تحقيقه أو تحقيقاته التالية . وقد أشرنا من قبل عند دراستنا لتعدد التحقيقات إلى أنه يوجد لدينا ١٦٥ تحقيقا جديدا لـ ١٣٩ عنوانا حققت أكثر من مرة . وبمراجعة هذه التحقيقات الـ ١٦٥ الجديدة تبين أن معظمها (١٥٥ تحقيقا ٩٣٫٩٣٪) قد اختلف ناشروها . وقد يكون هذا أمرا طبيعيا .

٢ ـــ أيضا ، ليس بالضرورة أن يكون ناشر التحقيق للمرة الأولى هو نفس الناشر لإعادة أو إعادات طبع هذا التحقيق . فإذا كان لدينا ٤٥٣ إعادة طبع (راجع جدول رقم ٦) فقد أحصينا منها ٩٧ إعادة طبع (٤١ر ٢١٪) قام بنشرها ناشرون مختلفون عن ناشرى التحقيق فى طبعته الأولى .

مثال لتغير الناشر مع إعادة طبع التحقيق :

كتاب : الطريق الى الله أو كتاب الصدق / لأبى سعيد احمد بن عيسى الخزاز ، تحقيق عبد الحليم محمود . القاهرة : مكتبة دار العروبة ، ١٩٦٠ .

أعادت طبعه ونشره دار الكتب الحديثه ، ١٩٦٤ .

ثم أعيد طبعه ونشره فى دار الإنسان للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٧٢ .

٣ ـــ وبمراجعة الناشرين ، تبين أن ١١٨ تحقيقا أشير فى بياناتها الببليوجرافية إلى الطابعين ، فلم يتضح لنا ما إذا كان هناك ناشر لم يسجل فى البيانات ؟ أم أن الناشر هو المؤلف ؟ أو أن الناشر هو المطبعة ؟ . وأن هناك ١٧ تحقيقا لم يذكر فيها ناشر أو طابع (مجهولة الناشر) . كما أن هناك ١٥ تحقيقا ذكر فيها أن الناشر هو المحقق . مجموع هذه التحقيقات ١٥٠ تحقيقا يمكن اخراجها من دراستنا للناشرين .

٤ ـــ بعد ذلك ، نجد أن عدد الناشرين لباق التحقيقات (١٣٦٣ تحقيقا) وطبعاتها المختلفة يصل إلى ١٤٨ ناشرا .

٥ ـــ بتوزيع التحقيقات تبعا لفئات الناشرين (جدول رقم ١٠) يتضح أن ١٢٨ ناشرا تجاريا يسهمون بالنصيب الأكبر (١١٣٩ تحقيقا / ٨٣٫٥٦٪) من مجموع التحقيقات . أما الناشرون غير التجاريين (٢٠ ناشرا) فيسهمون بنشر العدد الباقى من التحقيقات (٢٢٤ تحقيقا / ١٦٫٤٣٪) .

جدول رقم (١٠)
توزيع التحقيقات طبقا لفئات الناشرين

عدد الناشرين	فئة الناشرين	عدد التحقيقات	٪
١٢٨	ناشرون تجاريون	١١٣٩	٨٣٫٥٦
٥	جامعـات	٦٩	٥٫٠٦
٥	جمعيـات	٦	٫٤٤
١٠	مجامع ومعاهد ومراكز علمية	١٤٩	١٠٫٩٣
١٤٨		**١٣٦٣**	**٩٩٫٩٨**

٦ ـــ انتاجية الناشرين : بإجراء توزيع تكرارى للناشرين تبعا لعدد التحقيقات التى نشرها كل منهم (جدول رقم ١١) يتبين أن ٥٦ ناشرا يمثلون ٣٧٫٨٣٪ من مجموع الناشرين انفردوا بنشر كتاب واحد ، وإذا اعتبرنا أن نشر عشرة كتب على الأقل من جانب الناشر يعتبر حدا معقولا يمكن على اساسه اعتبار الناشر من فئة « ناشرى كتب

التراث » ، إذن يمكن اعتبار ١٠٩ ناشرا (٦٤ر٧٣٪) من مجموع الناشرين ليسوا من ناشرى كتب التراث ، إنما نشر كتب التراث (المحققة) أمر عابر فى نشاطهم .

جدول رقم (١١)
التوزيع التكرارى للناشرين تبعا لعدد التحقيقات

عدد التحقيقات	الناشرون	٪
١	٥٦	٣٧ر٨٣
٢	١٧	١١ر٤٨
٣	١٠	٦ر٧٥
٤	٩	٦ر٠٨
٥	٤	٢ر٧٠
٦	٦	٤ر٠٥
٧	٣	٢ر٠٢
٨	٢	١ر٣٥
٩	٢	١ر٣٥
١٠	٣	٢ر٠٢
١١	١	ر٦٧
١٢	١	ر٦٧
١٤	٢	١ر٣٥
١٥	٢	١ر٣٥
١٦	٢	١ر٣٥
١٧	١	ر٦٧
١٩	٣	٢ر٠٢
٢٠	٢	١ر٣٥

٢١	١	٦٧ر
٢٢	٢	١ر٣٥
٢٣	٢	١ر٣٥
٢٤	١	٦٧ر
٢٥	١	٦٧ر
٢٨	١	٦٧ر
٣٠	١	٦٧ر
٣١	١	٦٧ر
٣٨	٣	٢ر٠٢
٤٠	١	٦٧ر
٤٣	١	٦٧ر
٥١	١	٦٧ر
٦٦	٢	١ر٣٥
٦٧	٢	١ر٣٥
٨٥	١	٦٧ر
١١٤	١	٦٧ر
المجموع	**١٤٨**	**٩٩ر٨٥**

أما الـ ٣٩ ناشرا الباقون فهم أكثر الناشرين انتاجية لكتب التراث العربى المحققة فى مصر ، وفيما يلى أسماء كل منهم .

جدول رقم (١٢)
أكثر الناشرين انتاجا للكتب المحققة فى مصر

عدد التحقيقات	الناشـــرون
١١٤	دار المعارف
٨٥	مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى
٦٧	دار احياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى) / الهيئة المصرية العامة للكتاب
٦٦	دار الفكر العربى / مكتبة الخانجى
٥١	لجنة التأليف والترجمة والنشر
٤٣	دار الكتب ومركز تحقيق التراث
٤٠	جامعة القاهرة
٣٨	مكتبة ومطبعة أنصار السنة المحمدية / المكتبة التجارية الكبرى / المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
٣١	دار الكتب الحديثة
٣٠	مكتبة النهضة المصرية
٢٨	المكتبة السلفية
٢٥	دار نهضة مصر
٢٤	الدار المصرية للتأليف والترجمة
٢٣	مكتبة ومطبعة محمد على صبيح / معهد المخطوطات العربية
٢٢	دار الكاتب العربى / مكتبة القاهرة
٢١	مكتبة الكليات الأزهرية
٢٠	دار الاعتصام / المؤسسة السعودية بمصر (مطبعة المدنى سابقا)

١٩	مؤسسة دار الشعب / الدار القومية للطباعة والنشر / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
١٧	المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية
١٦	منشأة المعارف / مكتبة الانجلو المصرية
١٥	جامعة عين شمس / دار التراث
١٤	مكتبة دار العروبة للطباعة والنشر / مكتبة القرآن
١٢	مكتبة الجندى
١١	دار الكتاب العربى
١٠	دار الكتب الاسلامية / عالم الكتب / مكتبة مصر

المراجع

(١) محمد المصرى . الضبط الببليوجرافى للجهود المصرية لتحقيق المخطوطات العربية . الكويت : دار البحوث العلمية ، ١٩٨٨ .

(٢) عبد الجبار عبد الرحمن . ذخائر التراث العربى الاسلامى : دليل ببليوغرافى للمخطوطات العربية المطبوعة حتى عام ١٩٨٠ . ط ١ . البصرة : عبد الجبار عبد الرحمن ، ١٤٠١ ــ ١٤٠٣ هـ / ١٩٨١ ــ ١٩٨٣ م . ٢حـ . صفحات متفرقة .

(٣) عبد الستار الحلوجى . مسئولية جامعاتنا تجاه تراثنا المخطوط . فى : دراسات فى الكتب والمكتبات . جدة : مكتبة مصباح ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م . ص ١٨٩ .

(٤) عبد الهادى الفضلى . تحقيق التراث . ط١ . جدة : مكتبة العلم ، ١٩٨٢ . ص٥٦ .

(٥) بهيج عثمان . الكتاب العربى بين التقدم والتخلف . الناشر العربى ، ع٧ ، أكتوبر ١٩٨٦ ، ص١٢٦ .

(٦) عالم الكتاب ، ع٩ ، يناير ــ مارس ١٩٨٦ ، ص٧ .

(٧) عالم الكتاب ، ع ١٠ ، أبريل ــ يونيه ١٩٨٦ ، ص٧ .

(٨) عالم الكتاب ، نفس العدد ، ص ٧ ــ ٨ .

(٩) عالم الكتاب ، نفس العدد ص ٨ .

(١٠) عالم الكتاب ، ع٩ ، ص٩ .

(١١) عالم الكتاب ، ع١١ ، يوليو ــ سبتمبر ١٩٨٦ ، ص٤ .

(١٢) عبد الهادى الفضلى . تحقيق التراث . ص ٥٧ .

(١٣) الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع١٣ ، يناير ــ مارس ١٩٨٧ ، ص ١١١ .

(١٤) اتصال شخصى بالمحقق .

(١٥) الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع١٢ ، أكتوبر ــ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص٤٥ .

(١٦) الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع ١٤ ، ابريل ــ يونيو ١٩٨٧ ، ص٩٣ .

(١٧) اتصال شخصى بالمحقق .

(١٨) الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع١٤ ، ص١١٥ .

(١٩) الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، ع٢٠ ، أكتوبر ــ ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ١١٣ .

(٢٠) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر . الحيوان / تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . ط٢ . القاهرة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٧٠ . حـ١ ، ص٤٢ ــ ٥٢ .

(٢١) نشر حسن كامل الصيرفى هذا الكلام قبل نشر الطبعة الجديدة لكتاب الحيوان ، فى : مجلة الكتاب العربى ، ع٢٦ ، يوليو ١٩٦٦ ، ص١٠٨ .

(٢٢) مجلة الكتاب العربى ، ع٢٨ ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص٩٠ .

(٢٣) محمود محمد الطناحى . مدخل الى تاريخ نشر التراث العربى . ط١ . القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م . ص٨٠٧ .

(٢٤) الطناحى . نفس المرجع ، ص ٧٦ .

(٢٥) جورج شحاته قنواتى . دراسة ببليوجرافية لموسوعة الشفاء . فى : عالم الكتاب ، ع١ ، يناير ــ مارس ١٩٨٤ ، ص٥ . بالإضافة إلى المصادر الببليوجرافية التى اعتمدت عليها الدراسة .

* لم تتناول هذه الدراسة عمدا تحليلا لموضوعات الكتب المنشورة رغم تجميع البيانات المتصلة بها ، إذ تبين بعد قطع شوط فى مسودات هذا البحث أن التحليل الموضوعى لم يسفر عن شىء جديد يقدمه إلى مجتمع البحث العلمى .

* صدرت عام ١٩٨٤ ، وقد سبق لشركة السلام العالمية نشرها عام ١٩٨٠ .

* لا يدخل فى هذا العدد ٦ تحقيقات نسب فيها التحقيق إلى جماعة أو لجنة من العلماء بدون تحديد لأسماء المحققين .

* إذا أحصينا مجموع عدد التحقيقات من هذا الجدول لوجدناها ١٨٦١ تحقيقا ، وقد يبدو هذا الرقم غير العدد الحقيقى للتحقيقات وهو ١٥١٣ ، والسبب فى الزيادة هو إحصاء التحقيق الواحد أكثر من مرة طبقا لعدد المشاركين فى التحقيق .

* مع ملاحظة أن هذه الأعداد لا تمثل كل ما نشره هؤلاء من تحقيقات فبعضهم بالفعل نشروا بعض تحقيقاتهم خارج مصر وهى غير مدرجة فى هذا البحث .

** راجع الحاشية المتصلة بعدد التحقيقات فى الصفحة السابقة .

دراسة فى موقف فيكرى من الفكر التصنيفى عند بعض فلاسفة المسلمين فى العصور الوسطى

الدكتور : محمد عبده صيام

ملخص : تشتمل الدراسة على عرض لما أورده فيكرى فى ملحقين بكتابه التصنيف والتكشيف فى العلوم عن الحضارة الإسلامية وجهود بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين فى العصور الوسطى فى مجال تصنيف العلوم ، ثم عرض لخطط التصنيف لبعض الفلاسفة والعلماء والمسلمين التى سجلها فيكرى فى الملحقين المشار إليهما آنفاً ، وتعريف بواضعى الخطط ، وهم : الرازى ، والفارابى ، والطوسى . وتنتهى الدراسة بمناقشات وتعليقات حول ما أورده فيكرى عن الحضارة الإسلامية ، وخطط التصنيف للفلاسفة والعلماء المسلمين .

يعد « فيكرى » من الشخصيات المعروفة لدى المهتمين بعلم المكتبات والمعلومات بصفة عامة والتصنيف بصفة خاصة ، ولفيكرى كتب ومقالات عديدة فى مجال التصنيف ، كما أنه من الباحثين المتعاونين مع الجماعة البريطانية لبحوث التصنيف ، ومن الجدير بالذكر أنه يشغل منصب أستاذ علم المكتبات والمعلومات بجامعة لندن ، ومن المحتمل أنه كانت تربطه صلات وطيدة مع العالم الإنجليزى الذائع الصيت فى مجال التصنيف وليام تشارلس بيرويك سايرز وكذلك مع الباحث الإنجليزى فى مجال التصنيف أيضاً أرثر ما لبتى .

والغرض من هذا المقال هو إلقاء الضوء على ما أورده فيكرى عن الحضارة الإسلامية وخطط التصنيف لبعض الفلاسفة والعلماء المسلمين فى العصور الوسطى ، وذلك فى الطبعة الثالثة من كتابه عن التصنيف والتشكيف فى المجال العلمى وخاصة فى الملحقتين D و A منه :

Classification and Indexing in Science, 3rd edition 1975

وقد خصص فيكرى الملحق A من هذا الكتاب للجوانب التاريخية لتصنيف العلوم :

Appendix A: Historical Aspects of the Classification of Science

وخصص الملحق D لتصنيف المواد الكيميائية :

AppendixD: The Classification of Chemical Substances

المبحث الأول :

رأى فيكرى فى الفكر التصنيفى فى الحضارة الإسلامية

(أ) علاقة التصنيف بالعصور الثقافية فى تاريخ الحضارة الإنسانية (من الملحق A)

تؤكد دراسة تاريخ الفكر أن التاريخ فى الحقيقة إنما يقدم لنا سلسلة متصلة من العصور الثقافية ، وكل منها يمتد لفترة معينة تشكل المعرفة خلالها بنية قد تكون أكثر أو أقل وحدة ولكن يمكن التعبير عنها فى خطة تصنيف ، ويتطلب كل عصر ثقافى خطة تصنيف جديدة ، وكل ما يؤمل من أى خطة تصنيف إنما هو أن تمثل المعرفة بدقة وشمول فى أى مرحلة من تطورها .

وهذا ناشىء عن أن لكل عصر سمة مميزة ، فهو يبحث مشكلات معينة وله مناهجه المتميزة فى البحث ، كما أنه ينتهج أسلوباً خاصاً فى التفكير يمثل الإطار لنظرياته وكذلك له اهتماماته الفكرية التى ينفرد بها ، ولهذا فإن خطة التصنيف التى قد تتلاءم مع المزاج الفلسفى للإغريق لن تكون مناسبة للتصور الأسطورى للكون عند البابليين ولا للحياة المندفعة فى عصر النهضة ولا لعصر التصنيع فى القرن التاسع عشر الميلادى ، وبمعنى آخر فإن خطة التصنيف التى قد تكون أكثر ملاءمة لعصر معين ستكون أقل ملاءمة لأى عصر آخر .

ويرى الباحثان لاند وتوب أن المعرفة بصفة عامة تتقدم بلا توقف ، ولكن المعرفة العلمية بصفة خاصة تتقدم دوماً بطريقة تراكمية ، ولهذا فمن المتوقع أن تتعاقب العصور الثقافية الواحد تلو الآخر بسرعة متزايدة وخاصة منذ عصر النهضة ، وقد اقترح الباحثان لاند وتوب قائمة للعصور فى تاريخ الحضارة الإنسانية على النحو التالى :

الحضارات القديمة	حتى عام ٦٠٠ ق.م
الحضارة الإغريقية	٦٠٠ ق.م – ٢٠٠ ق.م
الحضاراتان الهلينستية والرومانية	٣٠٠ ق.م – ٤٠٠ م
حضارة العصور الوسطى والحضارة العربية	٤٠٠ م – ١٣٠٠ م
حضارة الفترة الانتقالية أى عصر النهضة	١٣٠٠ م – ١٦٠٠ م
الحضارة فى القرن السابع عشر	١٦٠٠ م – ١٧٠٠ م
عضر العلوم الطبيعية	١٧٠٠ م – ١٨٥٠ م
عصر التقدم	١٨٥٠ – ١٩١٤ م
فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها	١٩١٤[1]

(ب) تاريخ تصنيف العلوم فى الحضارتين الأوربية والعربية فى العصور الوسطى (من الملحق A)

لم يقدم الرومان سوى إضافة ضئيلة فى مجالات العلوم يقصد العلوم الرياضية والفيزيائية ، وفى أعقاب سقوط روما انتقل التراث العلمى الإغريقى إلى العرب ، وفى أوروبا كانت الثقافة اللاتينية آنذاك تتبنى تصور أفلاطون للعلوم ، وأصبحت الفنون السبعة تشكل الدراسة التمهيدية التى لابد منها قبل الالتحاق بالدراسات العليا فى مجالات اللاهوت والميتافيزيقا والأخلاق ، وكانت الفنون السبعة تشتمل على ثلاثى المنطق والنحو والبلاغة بالإضافة إلى العلوم الأربعة عند أفلاطون وهى الحساب والهندسة والفلك الموسيقى ، أما الفيزياء وفقاً للتصور الأرسطى فلم يعد لها وجود .

وفى حوالى عام ٤٧٠ بعد الميلاد كتب ماريتانوسى كابيللا دراسة حول رباعى العلوم وفقاً للتصور الأفلاطونى ، وفى القرن السابع الميلادى أضاف إيزيدور أوف سيفيل الطب إلى هذه العلوم ، وفى القرن التاسع الميلادى أضاف

رابانوس موراس الفنون الميكانيكية إليها ، وبعد ذلك لم تقم فى أوربا محاولات أخرى لتوسيع العلوم حتى بداية مرحلة استعادة التراث العلمى الإغريقى من العرب .

وفى خلال الفترة الممتدة من عام ٧٥٠ حتى عام ٩٠٠ الميلاديين عمل علماء جنديسابور وبغداد على إتاحة الفرصة للعالم العربى للإفادة من القدر الأكبر من التراث العلمى الإغريقى ، الذى شمل جميع فروع الرياضيات والميكانيكا والفلك والجغرافيا الرياضية والطب والحيوان وبعض فروع النبات .

وفى بداية القرن العاشر الميلادى قام الفيلسوف التركستانى الفارابى بإعداد خطة تصنيف للعلوم ، ومثلما فعل أرسطو بدأ الفارابى تصنيفه بالمنطق ثم أورد الرياضيات بفروعها السبعة وهى الحساب والهندسة والموسيقى والفلك والبصريات والإستاتيكيا والوسائل الميكانيكية ، أما الفيزياء وفروعها فى تصنيف الفارابى فإنها منية بطريقة مباشرة أيضاً على ما أورده أرسطو عنها فى تصنيفه .

وبعد الفارابى بثلاثة قرون قام العالم الفارسى نصير الدين الطوسى بإضافة علوم جديدة إلى تصنيف أرسطو ، فقد أضاف إلى الرياضيات الجبر الذى تم تطويره على أيدى العلماء الهنود والعرب ، كما أضاف إلى الفيزياء الطب والتنجيم والزراعة .

ومن الجدير بالذكر أن حركة ترجمة النصوص العلمية من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية قد بدأت فى القرن الحادى عشر الميلادى فى كل من إيطاليا وأسبانيا ، ثم اكتملت حركة الترجمة بدرجة كبيرة خلال القرن الثانى عشر الميلادى ، وبعدما قامت أوروبا الغربية باستيعاب التراث العلمى الإغريقى الغربى بدأت فيها مرحلة إعداد خطط التصنيف .

فقد قام هيوج أوف سانت فيكتور - الذى يعتبر أعظم المؤلفين فى أوروبا فى العصور الوسطى - بتقسيم المعرفة إلى أربعة أقسام هى المنطق ويتضمن النحو والبلاغة - وهذا يمثل ثلاثى العلوم المعروف آنذاك - فالعلوم العملية وتتفرع منها الأخلاق والسياسة والاقتصاد ثم العلوم النظرية فالميكانيكا ، أما العلوم النظرية فقد قسمها وفقاً للتصور الأرسطى إلى اللاهوت والرياضيات

والفيزياء ، وقد أورد الرياضيات بفروعها الأربعة لدى أفلاطون والفيزياء بذات بفروعها عند أرسطو ، ولكن الجديد فى هذا التصنيف أنه جعل للميكانيكا سبعة فروع هى صناعة الملابس وصناعة الأسلحة والملاحة البحرية والزراعة والصيد والطب وعلم المسرح .

وفى القرن الثالث عشر الميلادى اقترح روبرت كيلواردبى اوف كانتربرى تعديل فروع الميكانيكا المشار إليها آنفا بحيث يوضع علم التغذية والعمارة والتجارة بدلاً من الملاحة البحرية والصيد وعلم المسرح ، كما قام روجر بيكون بالتخطيط والإعداد دائرة معارف كبيرة ترتب مشتملاتها وفقاً لأربعة أقسام هى النحو والمنطق معاً فالرياضيات بفروعها الأربعة لدى أفلاطون ثم العلوم الطبيعية فالميتافيزيقا والأخلاق معاً ، وقد قسمت العلوم الطبيعية وفقاً للتصور الأرسطى للفيزياء مع إضافة عدد من العلوم الخاصة إليها هى البصريات والتنجيم والاستاتيكا والكيمياء القديمة والزراعة والطب .

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على خطط تصنيف المعرفة فى العصور الوسطى بصفة عامة فإنه يمكننا أن نقف على التطور الذى حققته هذه التصانيف بالمقارنة بالتصور الأرسطى للمعرفة ، إذ نجد أن العلوم – يقصد العلوم الطبيعية – بمفهومها الحالى كانت تعتبر قسماً مستقلاً من أقسام المعرفة ، وكذلك ظلت الرياضيات وفقاً للتصور الأفلاطونى تمثل وحدة قائمة بذاتها ، كما استمرت الفيزياء الأرسطية بدون تغيير غالباً .

ومن ناحية أخرى فإن نمو المعرفة قد أتاح الفرصة لظهور مجالات جديدة ، وتمت محاولات عديدة لإدخالها ضمن خطة تصنيف أرسطو ، ولئن جعل المؤلفون العرب البصريات والميكانيكا ضمن الرياضيات كما اقترح أرسطو وذلك بدون تحفظ ، على الرغم من أن أرسطو نفسه قد وصف البصريات والميكانيكا وكذلك الفلك والموسيقى بأنها فروع الرياضيات الأكثر قرباً من الفيزياء ، فقد سار نصير الدين الطوسى على نهج أرسطو فى اعتبار البصريات والميكانيكا مع إضافة الجبر إليهما – فروعاً للرياضيات ولكنه اعتبرها فروعاً مشتقة وليست فروعاً أساسية ، فى حين أخرج روجر بيكون البصريات والإستاتيكا من الرياضيات ووضعها ضمن العلوم الخاصة .

أما العلوم التطبيقية مثل الطب والزراعة وغيرهما التى تجاهلها أرسطو فى تصنيفه فقد أضافها نصير الدين الطوسى إلى الفيزياء ، ولكن روجر بيكون وهيوج أوف سانت فيكتور وضعاها ضمن مجموعة قائمة بذاتها بدلاً من العلوم المنتجة عند أرسطو ، ولهذا فإن على الرغم من أن التقسيم الأصلى للعلوم إلى الرياضيات والفيزياء كان لا يزال متبعاً ، إلا أنه خلال القرن الثالث عشر الميلادى أصبح إدخال المعارف العلمية والصناعية الجديدة ضمن هذا الإطار تكتنفه صعوبات متزايدة فى كلتا الثقافتين العربية والأوروبية ، ومن ثم فقد أنشىء قسم جديد لهذه المعارف أطلق عليه العلوم المشتقة أو الخاصة أو الميكانيكية(٢) .

(ج) دور بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين فى مجال تصنيف المواد الكيميائية (من الملحق D)

كانت الحالة الطبيعية هى الأساس الذى بنيت عليه أقدم المحاولات فى مجال تصنيف المواد الكيميائية ، واعتبر أرسطو أن كل هذه المواد تمثل أخلاطاً من عناصر أربعة وأن التجانس هو المعول عليه فى تقسيمها ، ثم قام المؤلف التركستانى الفارابى – المتوفى فى أوائل القرن العاشر الميلادى – بتطوير أفكار أرسطو فى هذا الخصوص وبنى عليها تصنيفه للمواد الكيميائية ، ولكن الهنود استعملوا خواصاً أخرى غير الحالة الطبيعية والتجانس فى تصنيفهم للأراضى .

ويمكن العثور على مثل هذه التصانيف للمواد الكيميائية فى تصنيف العالم الفارسى الرازى فى القرن العاشر الميلادى ، الذى أدرك أن المواد الأولية يمكن تنقيتها بواسطة العمليات الكيميائية التالية : التقطير والترويق والترشيح والتشويه والهضم والملغمة والغسل والتصعيد والتكليس ، ثم تصير هذه المواد إلى حالة الإنصهار أو السيولة ، ثم تتحول السوائل إلى مركبات متجمدة لكى تكون المنتجات المشتقة .

ويتضح من دراسة خطة تصنيف الرازى وجود اتجاه نحو استخدام الحرارة للتمييز بين المواد الروحية المتطايرة والمعادن المنصهرة والأحجار الحاملة ، كما يتضح السلوك الكيميائى للتفرقة بين الزاجات والبوارق والأملاح المحايدة ،

ويقدم لنا هذا التصنيف المواد النباتية والحيوانية والأكاسيد المعدنية ، وكذلك الاكتشاف الجديد الذى توصل إليه الرازى عن طريق التجربة العملية وهو أن الأوكسيد المعدنى والكبريتيد يمثلان مركبات مشتقة من أكاسيد بسيطة[٣] .

المبحث الثانى : خطط التصنيف لبعض الفلاسفة والعلماء المسلمين

(أ) فى مجال العلوم Science

١ - تصنيف الفارابى ت ٩٢٠ م

المنطــق :

الرياضيات
الحساب
الهندسة
الموسيقى
الفلك
البصريات
الإستاتيكا
الوسائل الميكانيكية

الفيزياء :

العلل الأولى للطبيعة أى التغير والحركة
نظام وحركة النجوم أى الفيزياء الفلكية ، الأجسام الأرضية
الوجود والعدم
الأرصاد الجوية :
علم المعادن
التغيرات الكيميائية
البيولوجيا ، النبات ، الحيوان[٤]

٢ – تصنيف نصير الدين الطوسى ت ١٢٥٠ م

علوم تأملية :

الميتافيزيقا أى ما وراء الطبيعة

الرياضيات

فروع أساسية :

الهندسة

الحساب

الفلك

الموسيقى

فروع مشتقة :

الرسم المنظورى

البصريات

الجبر

الميكانيكا

الفيزياء :

فروع أساسية :

الحركة بصفة عام

حركة النجوم

الوجود والعدم

الأرصاد الجوية

علم المعادن

النباتات ،

الحيوانات

فروع مشتقة :

الطب

التنجيم

الزراعة(*)

(ب) فى مجال المواد الكيميائية Chemical Substances

١ – تصنيف الرازى :

مواد أولية :

ترابية أى معدنية :

أرواح

زئبق

ملح النشادر

الكبريت

أجسام قابلة للإنصهار :

الفلزات

الذهب

الفضة

النحاس

الحديد

القصدير

الرصاص

الخارصين

أحجار :

معادن

مواد خام

الطلق (الميكا)

زجاج

زاجات :

بوارق :

أملاح :

الملح الشائع (ملح الطعام)

كربونات

نباتية ، مثل :

الزيوت

حيوانية ، مثل :

الشعر

الدم

اللبن

مواد مشتقة :

أوكسيد معدنى

كبريتيد(٦)

٢ - تصنيف الفارابى :

مركبات من عناصر متشابهة الأجزاء

مركبات من عناصر متشابهة الأجزاء

أجزاء مكونة من أجزاء غير متشابهة ، مثل :

اللحم

العظم

أجزاء مكونة من أجزاء متشابهة ، مثل :

المعادن

الأحجار

أجزاء بسيطة لا تنقسم ، مثل :

الملح

الذهب

الفضة(٧)

المبحث الثالث - تعريف بواضعى خطط التصنيف

الـرازى :

هو أبو بكر محمد بن زكريا الرازى ولقب بالرازى نسبة إلى مسقط رأسه ، حيث ولد فى الرى - من بلاد فارس - فى عام ٢٥٠ أو ٢٥١ هـ الموافق لعام

٨٦٤ أو ٨٦٥ م[٨] ، وكانت الرى من المدن الكبرى فى عصر الدولة البويهية ومقر الوزير العالم الأديب ابن العميد ، وبفضل تشجيعه ورعايته للعلماء والأدباء نشطت الحركة الأدبية والعلمية فى الرى نشاطاً عجيباً ، وأخرجت من المحدثين والفقهاء والنحاة والفلاسفة والصوفية والأدباء ما لا يحصى كثرة[٩] .

وفى الرى موطن العلم والأدب والنبوغ نشأ الرازى ونهل من معين هذه البيئة ، وقد ولع فى صباه بالموسيقى وأجاد الضرب على العود ومارس الغناء والتجارة والصيرفة ، ثم أعرض عن هذا كله ليتفرغ للعلوم والطب والفلسفة[١٠] ، وكان منذ صغره يميل إلى العلوم العقلية من رياضيات وفلك ومنطق وكيمياء كما تعلم الأدب ونظم الشعر[١١] ، ثم قدم إلى بغداد وله من العمر نيف وثلاثون سنة فدخل إلى البيمارستان العضدى ليشاهده وأعجب بما سمع من أخبار الأدوية وغرائب الأمراض وطرق معالجتها فتصدى لتعلم صناعة الطب[١٢] ، وقيل إنه اشتغل بالعلوم الرياضية والطبيعية والفلسفة حتى بلغ الأربعين من عمره ثم انصرف كلية إلى الطب وبرز فيه[١٣] .

وقد اشتهر الرازى فى الطب والكيمياء والجمع بينهما ، ويعتبر فى نظر المؤرخين أبو الطب العربى أوجالينوس العرب بل ربما كان أخصب عبقرية فى الطب فى القرون الوسطى قاطبة[١٤] ، وقد تقلد مناصب مرموقة فى الطب فكان مسئولاً عن بيمارساتان الرى ثم تركها وتولى إدارة بيمارستان بغداد[١٥] ، وكانت آراؤه فى الطب نتاجاً لما حصله من علوم اليونان والهنود وما توصل إليه من بحوثه المبتكرة وملاحظاته التى تدل على النضج والنبوغ ، كما سلك فى تجاربه فى الكيمياء مسلكاً علمياً خالصاً جعل لبحوثه فى الكيمياء قيمة كبيرة[١٦] .

وإن ما اتصف به الرازى من فكر منظم ومعرفة منسقة جعل منه أول واضع لخطة تصنيف للمواد الكيميائية معتمداً فى تصنيفه على الخواص الطبيعية للمركبات ، كما تفوق على جابر بن حيان فى وصف الأجهزة والمواد والعمليات الكيميائية[١٧] ، لدرجة أن بعض الباحثين يعتبر الرازى مؤسس علمى الكيمياء العلاجية والعقاقير[١٨] ، وأكثر من هذا يرى باحثون آخرون أن الرازى هو مؤسس الكيمياء الحديثة[١٩] .

وللرازى مؤلفات كثيرة فى موضوعات شتى ، وقد صرح هو نفسه فى كتابه « السيرة الفلسفية » أن عدد مؤلفات يصل إلى قرابة مائتى ورسالة ومقالة ، ولكن عددها فى رأى ابن النديم ١٤٥ أو ١٤٧ وفى رأى ابن أبى أصيبعة ٢٣٦ بعضها منحول ، فى حين حصرها البيرونى فى رسالته عن فهرست كتب الرازى فيما يلى : ٣٦ فى الطب - ٣٣ فى العلوم الطبيعية - ٧ فى المنطق - ١٠ فى الرياضيات والنجوم - ٢٣ فى الفلسفة - ١٤ فى العلوم الإلهية - ٢٣ فى الكيمياء - ١٧ فى موضوعات متفرقة[٢٠] .

وقد ترجمت كثير من مؤلفات الرازى إلى اللغة اللاتينية ولغات أخرى كما صدرت طبعات كثيرة لها فى العديد من البلاد الأوربية والآسيوية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد طبعت الترجمة اللاتينية لكتابه عن الجدرى والحصبة نحو أربعين مرة بين سنتى ١٤٩٨ و١٨٦٦ ، كما نشرت ترجمات عديدة لهذا الكتاب باللغات اليونانية والفرنسية والإنجليزية والألمانية بين سنتى ١٥٤٨ و١٩١١[٢١] ، وقد أحرز الرازى شهرة واسعة فى الغرب وظلت مؤلفاته حجة يؤخذ بها دون مناقشة حتى القرن السابع عشر الميلادى[٢٢] ، وقد توفى الرازى ببغداد أو الرى بين عامى ٣١١ و٣٢٠ هـ[٢٣] .

الفارابى :

هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان ، وقد اتفق أغلب الباحثين فى حياة الفارابى علماً أنه تركى الأصل ، وينسب إلى بلدة فاراب وهى ولاية وراء نهر سيحون فى تخوم بلاد الترك ، وقد ولد عام ٢٥٩ هـ الموافق عام ٨٧٢ م[٢٤] .

ونشأ الفارابى على ثقافة لغوية دينية ، فقد أقبل على العلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير ، وتعلم اللغات العربية والتركية والفارسية ، ونبغ فى علوم عصره كلها من منطق ورياضيات وفلك وطبيعيات ، كما كان له إحاطة بالطب ولكنه لم يمارس هذه الصناعة ، ويعتبر من أنبغ علماء عصره فى الموسيقى ويقال أنه المخترع لآلة القانون ، وقد مال إلى حياة التأمل والتفكير الفلسفى الصوفى عندما ناهز الأربعين من عمره ، وكان بحق هو المؤسس الأول للفلسفة الإسلامية[٢٥] .

ولأن الفارابى كان يتعشق المعرفة فقد ترك مسقط رأسه وتنقل بين بلاد عديدة ، سعياً للقاء مشاهير العلماء والتتلمذ عليهم والمشاركة فى مجالس المناظرة والعلم وتأليف الكتب ، ولهذا رحل إلى بغداد ثم إلى حران ثم عاد إلى بغداد ثم قصد حلب وأقام بها ولقى التقدير والحفاوة فى كنف أميرها سيف الدولة الحمدانى ، ولكنه مال عن حياة الترف واللهو فى بلاط الحمدانيين إلى حياة الدرس والتقشف والزهد ، كما زار مصر(٢٦) .

والفارابى ذو أصالة أصيلة فى الفكر الفلسفى وفى تحليل الفنون من شعر وموسيقى ، ولم يقتصر على استيعاب فلسفة أرسطو وإنما درس المنطق الأرسطى ثم قام بشرحه ، ولهذا أطلق عليه « المعلم الثانى » باعتبار أن أرسطو هو المعلم الأول للمنطق أو لأن الفارابى قام بشرح كتب أرسطو(٢٧) .

وكان للفارابى مؤلفات كثيرة ضاع منها عدد كبير ولم يصل إلينا منها إلا القليل ، ويرى بعض المؤرخين أن عددها يصل إلى ١٢٠ كتاباً فى حين يرى آخرون أنها تبلغ ١٧٥ كتاباً وهى تزيد على السبعين فى رأى ثالث ، وفى دراسة حديثة أعدها كوركيس عواد وميخائيل عواد عن مؤلفات الفارابى نجد أن عددها يصل إلى ١٨٤ كتاباً ورسالة(٢٨) .

وقد انتشرت مؤلفات الفارابى فى المشرق فى القرنين الرابع والخامس الهجريين كما انتقلت إلى الأندلس ، وترجم بعضها إلى اللغة اللاتينية وكذلك اللغة العبرية ، وقد تمت ترجمة بعض مؤلفاته منذ وقت مبكر فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين ، كما طبعت بعض الترجمات اللاتينية لمؤلفاته منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادى(٢٩) .

ويعتبر كتاب « إحصاء العلوم » للفارابى من أكثر مؤلفات الفارابى تأثيراً على المفكرين الأوربيين فى العصور الوسطى ، ويذكر المستشرق فارمر أن هذا الكتاب كان معروفاً فى إنجلترا منذ أواخر القرن الثانى عشر الميلادى ، وكان العالم الإنجليزى الشهير روجر بيكون ممن أفادوا أكبر الفائدة من هذا الكتاب لدرجة أنه ذكر الفارابى جنباً إلى جنب مع اقليدس وبطليموس والقديس أوغسطين كما وجه الأنظار إلى أهمية هذا الكتاب ، كما أثر كتاب « إحصاء العلوم » تأثيراً كبيراً على كتاب المؤلفين الأوربيين فى القرن الثالث عشر

الميلادى فى مجال الموسيقى وقد ظل هذا الأثر باقياً فى أوروبا حتى بداية القرن السادس عشر الميلادى[٣٠] ، وقد توفى الفارابى فى دمشق عام ٣٣٩ هـ[٣١] .

الطوسى :

هو محمد بن محمد بن الحسن ويكنى بأبى جعفر وشهرته الطوسى نسبة إلى طوسى والجهرودى نسبة إلى جهرود فى نواحى طوس من بلاد فارس ، ولكن التسمية التى غلبت عليه هى نصير الدين الطوسى ، وقد ولد فى عام ٥٩٧ هـ الموافق عام ١٢٠١ م[٣٢] .

وتتلمذ الطوسى لأبيه وخاله وكانا من علماء الشيعة ، ثم انتقل إلى نيسابور حيث درس على علمائها البارزين ، وقد انصبت اهتماماته العلمية فى هذه المرحلة على العلوم الفلسفية والفقه والرياضيات ، ثم غادر نيسابور بعد سقوطها فى أيدى المغول وعاد إلى طوسى حيث أكب على دراسة كتب الفلسفة وخاصة كتب ابن سينا حتى ذاعت شهرته فى هذا المجال ، فدعاه حاكم قوهستان معقل الشيعة الإسماعيلية لزيارتها وقد قضى فيها زهاء ٢٨ عاما ، وهى الفترة الخصبة من حياته العلمية التى أثمرت مؤلفاته العديدة فى العلوم العقلية المختلفة ، ثم التحق بخدمة هولاكو قائد المغول بعد سقوط قلاع الإسماعيليين فى أيدى المغول ، ورافق هولاكو واستمر فى خدمته حتى سقوط بغداد فى عام ٦٥٦ هـ ، ثم عاد معه إلى مراغة قاعدة الإمبراطورية المغولية الجديدة[٣٣] .

وخلال هذه المرحلة اهتم الطوس بإنفاق الأموال التى كانت تحت تصرفه فى شراء الكتب وبناء مرصد مراغة الذى اشتهر بآلاته الدقيقة وبراعة المشتغلين به ، كما أنشأ مكتبة فى المرصد تقدر مقتنياتها بحوالى ٤٠٠٠٠٠ مجلداً[٣٤] ، ويعد الطوسى آخر الفلكيين العظام الذين تفخر بهم الحضارة الإسلامية ، وقد استطاع أن ينجز تقاويم فلكية عديدة عرفت بالزيج الإيلخانى نسبة إلى الإيلخان هولاكو ، وانتشرت هذه التقاويم فى بلدان كثيرة وخاصة الصين[٣٥] ، وتشير نتائج بحوث الطوسى فى الأسطرلاب إلى اختراعاته الرائدة فيما يتعلق بالأسطرلاب المستدير ، الذى انتقل إلى أوربا وصار العمل به هو الأساسى فى

الأسطرلاب الفلكى منذ عهد ألفونس ملك قشتالة فى القرن الثالث عشر الميلادى [٣٦].

وقد تناولت مؤلفات الطوسى كل مجالات المعرفة فى عصره ، فله مؤلفات فى الرياضيات والفلك والفلسفة وعلم الكلام بالإضافة إلى التاريخ والجغرافيا والطب والتصوف والشعر ، ويصل عدد مؤلفاته إلى مايقرب من ١٨٤ كتابا ورسالة وأجوبة مسائل كتبها باللغتين العربية والفارسية [٣٧] ، وقد توفى الطوسى فى بغداد فى عام ٦٧٢ هـ الموافق ١٢٧٤ م [٣٨].

المبحث الرابع ــ مناقشات وتعليقات

١ ــ لقد وقف المؤلفان الإنجليزيان سايرز ومالتبى موقفا مثيرا للدهشة من الفكر التصنيفى عند الفلاسفة والعلماء المسلمين فى العصور الوسط ، فلم يشيرا ولو بكلمة واحدة إلى أى دور لهؤلاء الفلاسفة والعلماء فى مجال التصنيف ، وعلى العكس من ذلك تماما كان موقف الباحث الانجليزى فيكرى ، فقد نوه بالحضارة العربية ووضعها فى مكانها الصحيح بين الحضارات الإنسانية عبر التاريخ ، وأشاد بدور بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين فى مجال التصنيف وهم الفارابى والرازى والطوسى ، وأوضح تأثير التراث العلمى العربى على الحضارة الأوربية فى العصور الوسطى .

٢ ــ تبنى فيكرى رأى الباحثين لاندوتوب بخصوص قائمة العصور فى تاريخ الحضارة الإنسانية التى قرنت بين الحضارتين الأوربية والعربية فى العصور العصور الوسطى [٣٩] أى أن فيكرى لايعترف بالحضارة العربية فحسب بل ويضعها على قدم المساواة إلى جانب الحضارة الأوربية فى العصور الوسطى .

٣ ــ ذكر فيكرى صراحة أن الحضارة الرومانية لم تقدم سوى إضافة ضئيلة فى مجال العلوم أى العلوم الطبيعية والتطبيقية [٤٠] ، وفى الوقت ذاته فإنه لم يعط أية معلومات عن ذلك القدر الضئيل الذى أسهمت به الحضارة الرومانية .

٤ ــ أشار فيكرى إلى أنه ثمة محاولات محدودة تمت فى أوربا فى العصور الوسطى فى مجال تصنيف العلوم وذلك فى القرون الخامس والسابع والتاسع ، تمثلت فى الآتى :

(أ) فى القرن الخامس الميلادى قام مارتيانوس كابيللا بكتابة دراسة حول رباعى العلوم وفقا للتصوير الأفلاطونى .

(ب) فى القرن السابع الميلادى قام إيزيدورأوف سيفيل بإضافة الطب إلى هذه العلوم .

(جـ) فى القرن التاسع الميلادى قام رابانوس موراس بإضافة الفنون الميكانيكية إلى هذه العلوم . ثم عقب فيكرى على هذه المحاولات بأنه لم تقم فى أوربا أية محاولات أخرى لتوسيع مجال رباعى العلوم وفقا للتصور الأفلاطونى حتى بداية مرحلة استعادة أوربا للتراث العلمى الإغريقى من العرب (٤١) .

٥ ــ نوه فيكرى بدور علماء جنديسابور إلى جانب علماء بغداد فى مجال ترجمة القدر الأكبر من التراث العلمى الإغريقى إلى اللغة العربية (٤٢) ، فما هى جنديسابور ؟ ومن هم علماؤهم ؟ وجنديسابور مدينة فى فارس أنشأها سابوربن أردشير فى القرن الثالث الميلادى وأسكنها الأسرى الروم ، ومنحهم الحرية فى ممارسة طقوسهم الدينية واستعمال لغتهم وقوانينهم ، وفى عهد كسرى أنو شروان تم إنشاء مدرسة طبية فيها فى القرن السادس الميلادى على غرار مدرسة الإسكندرية ، واحتضنت هذه المدرسة الثقافة اليونانية والسريانية فضلا عن الثقافة الهندية ، وظلت هذه المدرسة محافظة على مستواها العلمى والطبى طوال الفتح الإسلامى ، وأصبحت أحد المراكز الرئيسية التى استمد منها المسلمون معارفهم الطبية كما تخرج منها عدد من الأطباء الذين خدموا الخلفاء العباسيين (٤٣) ، وكان من المعتاد أن يدرس علماء جنديسابور العلم الإغريقى من خلال الترجمات السريانية له ، ثم ألحقت الترجمات العربية بالترجمات السريانية بالتدريج ثم حلت محلها فى النهاية (٤٤) ، ولهذا يرى بعض الباحثين أن السريان كان لهم الدور الأعظم فى دعم الاتصال بين الثقافة الهلينية والحضارة الإسلامية (٤٥) .

٦ ــ أكد فيكرى دور الحضارة العربية فى تلقى التراث العلمى الإغريقى من الدولة الرومانية ومن بعدها الدولة البيزنطية والحفاظ عليه وترجمته وشرحه والإضافة إليه حتى نقله إلى أوربا فى العصور الوسطى ، وذلك فى أكثر من مكان فى كتابه كما يتضح فيما يلى :

(أ) وفى أعقاب سقوط روما أنتقل التراث العلمى الإغريقى إلى العرب ! (٤٦) .

(ب) ولم تقم محاولات أخرى فى أوربا لتوسيع مجال العلوم ــ يقصد وفقا للتصور الأفلاطونى ــ حتى بداية مرحلة استعادة التراث العلمى الإغريقى من العرب (٤٧) .

(جـ) وفى خلال الفترة الممتدة من عام ٧٥٠ حتى عام ٩٠٠ الميلاديين عمل علماء جنديسابور وبغداد على ترجمة القدر الأكبر من التراث العلمى الإغريقى إلى اللغة العربية (٤٨) .

(د) إلا أنه خلال القرن الثالث عشر الميلادى أصبح إدخال المعارف العلمية والصناعية الجديدة ضمن هذا الإطار ــ يقصد إطار التقسيم الأرسطى للعلوم ــ تكتنفه صعوبات متزايدة فى كلتا الثقافتين العربية والأوربية ، ومن ثم فقد أنشىء قسم جديد لهذه المعارف أطلق عليه العلوم المشتقة أو الخاصة أو الميكانيكية (٤٩) .

٧ ــ أوضح فيكرى أن حركة ترجمة التراث العلمى الإغريقى من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية قد بدأت فى القرن الحادى عشر الميلادى فى كل من إيطاليا وأسبانيا ، ثم اكتملت حركة الترجمة بدرجة كبيرة خلال القرن الثانى عشر الميلادى ، وعقب فيكرى على هذا بقوله أنه بعدما قامت أوربا الغربية باستيعاب التراث العلمى الإغريقى المترجم من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية بدأت فيها مرحلة إعداد خطط التصنيف (٥٠) .

ومما يؤيد ماقاله فيكرى فى هذا الخصوص أن بعض الباحثين العرب يرون أن أسبانيا وخاصة مدينة طليطلة وصقلية وجنوب إيطاليا كانتا المنطقتا اللتان تم فيهما التلاقى بين الثقافة العربية الإسلامية الزاهرة والعقلية الأوربية الناشئة ، وأن

حركة الترجمة النشطة التى شهدتها هاتان المنطقتان قد استمرت خلال القرون الثلاثة الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر الميلادية (٥١) .

فى حين يرى باحث أوربى أن العصر الذهبى للترجمة من العربية إلى اللاتينية قد انتهى بانتهاء القرن الثالث عشر الميلادى وإن ظلت بعض الترجمات إلى اللاتينية تظهر حتى القرن السابع عشر ، مما كان له الفضل فى فتح المجال أمام التأثير العظيم لعلوم العرب وفلسفتهم في الحياة الفكرية فى أوربا الغربية (٥٢) ، وأكثر من هذا يعترف باحث أوروبى آخر صراحة أن أوربا تدين بعصر النهضة للفتوحات العربية فيها التى ساعدت على إيجاد الشروط الفكرية اللازمة لهذه النضهة (٥٣) .

٨ ــ أشار فيكرى إلى أن تصنيف الفارابى للعلوم مبنى بطريقة مباشرة على أساس تصنيف أرسطو (٥٤) ، وفى الحقيقة فإن تصنيف الفارابى للعلوم قد جاء ضمن تصنيفه للمعرفة الذى خصص له كتابه المشهور « إحصاء العلوم » ، حيث أطلق على الرياضيات « علم التعاليم » وقسمها قبل أرسطو إلى سبعة أجزاء عظمى هى على الترتيب : علم العدد ــ علم الهندسة ــ علم المناظر (أى البصريات) ــ علوم النجوم (أى الفلك) ــ علم الموسيقى ــ علم الأثقال ــ علم الحيل (أى الميكانيكا التطبيقية) (٥٥) ، ويشغل علم التعاليم أو الرياضيات الفصل الثالث من الكتاب ، وبالمقارنة بين فروع الرياضيات كما أوردها كل من فيكرى والفارابى يلاحظ وجود بعض الاختلاف فى ترتيبها .

أما فيما يتعلق بالفيزياء فقد أطلق عليها الفارابى « العلم الطبيعى » وقد قسمها إلى ثمانية أجزاء عظمى هى على الترتيب : ماتشترك فيه الأجسام الطبيعية كلها ــ الأجسام البسيطة ــ كون الأجسام الطبيعية وفسادهم ــ مبادىء الأعراض والإنفعالات التى تخص الأسطقسات (أى العناصر) ــ الأجسام المركبة عن الأسطقسات ــ الأجسام المعدنية ــ النبات ــ الحيوان (٥٦) ، ويشغل العلم الطبيعى أو الفيزياء معظم الفصل الرابع من الكتاب ، وبالمقارنة بين فروع الفيزياء كما أوردها كل من فيكرى والفارابى يلاحظ وجود اختلاف طفيف فى تسمية الفروع وعددها وترتيبها أيضا .

وعلى أية حال فمن الواضح أن تصنيف الفارابى للرياضيات والفيزياء كما أورده فى كتابه « إحصاء العلوم » قد تأثر إلى حد كبير بتصنيف أرسطو للعلوم الرياضية والفيزيائية ، ومن ناحية أخرى فإن تصنيف الفارابى للمواد الكيميائية الذى ذكره فيكرى (٥٧) ، قد جاء فى كتاب « إحصاء العلوم » ضمن الجزء الخامس من أجزاء « العلم الطبيعى » وموضوعه « النظر فى الأجسام المركبة عن الأسطقسات » والجزء السادس منها وموضوعه الأجسام المعدنية ، وقد اعتبر فيكرى ماأورده الفارابى فى هذا الخصوص تصنيفا للمواد الكيميائية ، وذلك على الرغم من أن الفارابى لم يصرح بلفظ الكيمياء هنا ، إلا أن ماذكره فيكرى يمكن اعتباره اجتهادا من جانبه يحمد عليه .

٩ ــ أبرز فيكرى جهود الرازى فى مجال الكيمياء من أكثر من زاوية ، فالرازى عرف العمليات الكيميائية وطبقها فى تجاربه العملية مثل التقطير والترشيح والملغمة والتصعيد وغيرها ، كما أنه توصل إلى اكتشاف جديد بخصوص الأوكسيد المعدنى والكبريتيد ، وكذلك وضع تصنيفا قسم فيه المواد الكيميائية إلى مواد معدنية ونباتية وحيوانية (٥٨) ، ويضيف باحثون آخرون أن الرازى أحدث ثورة فى مجال الكيمياء فقد أعطى أهمية كبرى للتجارب العملية واستعمل الكثير من المواد الكيميائية وكذلك الأجهزة المعملية الزجاجية والمعدنية والخزفية وغيرها (٥٩) .

١٠ ــ نوه فيكرى بما حققه نصير الدين الطوسى فى مجال تصنيف العلوم بشقيها العلوم الرياضية والعلوم الفيزيائية (٦٠) ، ففيما يتعلق بالرياضيات لم يجمد نفسه داخل التصور الأرسطى لها كما فعل الفارابى بل وضع لها تقسيما مختلفا كما أضاف إليها علم الجبر ، وبالمثل كان له تصور مختلف للفيزياء عن كل من أرسطو والفارابى فضلا عن أنه أضاف إليها بعض العلوم التطبيقية مثل الطب والزراعة .

١١ ــ أكد فيكرى عندما تناول جهود نصير الدين الطوسى فى مجال تصنيف العلوم أنه أضاف علم الجبر إلى الرياضيات ، وذلك على الرغم من أنه لا أرسطو ولاالفارابى أشارا إلى هذا العلم إطلاقا ، فما هو هذا العلم الذى حظى باهتمام فيكرى والطوسى معا ؟ لقد كانت الطريقة الإغريقية فى الحساب

عقيمة جدا فى حين كانت الهندسة عندهم خصبة إلى أبعد الحدود ، فلما انتقلت الأرقام الهندية إلى العرب وامتزج الحساب الجديد بالهندسة الإغريقية قام محمد بن موسى الخوارزمى بوضع علم الجبر (٦١) .

ويعتبر الخوارزمى أول من ألف الجبر بطريقة منتظمة وكان كتابه « الجبر والمقابلة » المصدر الذى اعتمد عليه الأوربيون (٦٢) ، ويؤكد باحث أوربى أن الجبر كأحد فروع الرياضيات لم يكن مجالا لأية دراسة منهجية جادة قبل ظهور الخوارزمى (٦٣) ، ويرى باحث أوربى آخر أن أحد كتب الخوارزمى — يقصد كتاب « الجبر والمقابلة » — يعتبر أساس علم الجبر وأن كلمة **Algebra** مشتقة من اسم الكتاب (٦٤) ، ولايزال علم الجبر يحتفظ بإسمه العربى فى كافة اللغات الأوربية بعد أن أخذه الأوربيون عن العرب (٦٥) .

١٢ — يلاحظ أن فيكرى حرص فيما أورده عن الحضارة الإسلامية والفلاسفة والعلماء المسلمين على التمسك بمصطلح « الحضارة العربية » من ناحية ، وعلى نسبة هؤلاء الفلاسفة والعلماء إلى البلاد التى ولدوا أو نشأوا فيها أو اشتهرت نسبتهم إليها من ناحية ثانية ، كما لم يشر إلى الإسلام خلال دراسته على الاطلاق من ناحية ثالثة ، وعلى أية حال فإنه حتى بين الباحثين العرب نجد أن بعضهم يؤثر استعمال مصطلحى « الحضارة العربية » و « العلماء والفلاسفة العرب » ، والبعض الآخر يتمسك بمصطلحى « الحضارة الإسلامية » و « العلماء والفلاسفة المسلمين » ، والبعض الثالث يتبنى مصطلح « الحضارة العربية الإسلامية » وبطبيعة الحال فإن لكل منهم المبررات التى يستند عليها فيما يراه .

١٣ — وكيفما كان الأمر فمما لاشك فيه أن فيكرى قد قدم لنا دراسة موضوعية تتسم بالدقة والأمانة وتشيع فيها روح التقدير ، وذلك عن الدور الريادى للحضارة العربية وأثرها على الحضارة الأوربية فى العصور الوسطى ، وكذلك عن الفكر التصنيفى عند بعض الفلاسفة والعلماء المسلمين فى العصور الوسطى والإنجازات الهامة التى تحققت على أيديهم فى هذا الخصوص .

المـــراجع

(١) Vickery, B.C. Classification and indexing in science 3rd edition. London, Butterworth, 1975. P. 147-148.

(٢) Ibid. p. 149-151.

(٣) Ibid. p. 213-214.

(٤) Ibid. p. 149-150.

(٥) Ibid. p. 174.

(٦) Ibid. p. 213.

(٧) Ibid. p. 158-213.

(٨) د . فاضل أحمد الطائى . أعلام العرب فى الكيمياء . بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ . ص ٩٨ .

د . عبد اللطيف محمد العبد . دراسات فى الفلسفة الإسلامية . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ . ص ٢٤٢ .

د . محمد سويسى . أدب العلماء ، الرازى والحسن بن الهيثم وابن سينا . طرابلس [ليبيا] ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٩ . ص ١٩ .

(٩) أحمد أمين . ظهر الإسلام . ط٦ . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، د.ت. جـ١ ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(١٠) د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ٩٨ .

د . عبد اللطيف محمد العبد . نفس المرجع السابق . ص ٢٤٢ .

(١١) د . محمد سويسى . نفس المرجع السابق . ص ١٩ .

(١٢) د . محمد سويسى . نفس المرجع السابق . ص ١٩ .

(١٣) د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ٩٩ .

(١٤) قدرى حافظ طوقان . العلوم عند العرب . القاهرة ، مكتبة مصر . ١٩٧٩ – ص ١٢٦ .

د . عبد اللطيف محمد العبد . نفس المرجع السابق . ص ٢٤٤ .

بروكلمان ، كارل . تاريخ الأدب العربى . ترجمة د . السيد يعقوب بكر ود . رمضان عبد التواب . ط ٣ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ . جـ ٤ ص ٢٧١ .

(١٥) د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١٠٥ .

(١٦) قدرى حافظ طوقان . نفس المرجع السابق . ص ١٢٧ .

(١٧) د. فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١١٥ – ١٦٦ .
د . جلال محمد موسى . منهج البحث العلمى عند العرب فى مجال العلوم الطبيعية والكونية . بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٢ . ص ١٣٦ .

(١٨) د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١١٥ .

(١٩) د . جلال محمد موسى . نفس المرجع السابق . ص ١٤٠ .

(٢٠) د . محمد سويسى . نفس المرجع السابق ، ص ٢٩ – ٣٠ .
بروكلمان ، كارل . نفس المرجع السابق . ص ٢٧٢ .

(٢١) بروكلمان ، كارل . نفس المرجع السابق . ص ٢٧٤ – ٢٧٨ .

(٢٢) بلسنر ، مارتن . العلوم الطبيعية والطب . فى : تراث الإسلام . أشرف على إعدادها وطبعه جوزيف شاخت وس . وزورث . الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨ . القسم الثالث ، ص ٩٨ (عالم المعرفة – ١٢) .

(٢٣) د . محمد سويسى . نفس المرجع السابق . ص ٢٦ – ٢٧ .
د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١٠٤ – ١٠٥ .

(٢٤) سعيد زايد . الفارابى . ط ٣ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ . ص ١٤ – ١٥ (نوابغ الفكر العربى – ٣١) عبد المنعم حماده . من رواد الفلسفة الإسلامية . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ . ص ١١٧ – ١١٩ .

(٢٥) سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ١٥ .
عبد المنعم حماده . نفس المرجع السابق . ص ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٢ .
فاروق سعد . مع الفارابى والمدن الفاضلة . القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٢ . ص ١٩ – ٢٠ .

(٢٦) عبد المنعم حماده . نفس المرجع السابق . ص ١٣١ – ١٣٣ ، ١٣٧ .
فاروق سعد . نفس المرجع السابق . ص ١٦ – ١٨ .

(٢٧) د . زكى نجيب محمود . المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى . ط ٢ . القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٧٨ . ص ٣٠١ . بروكلمان ، كارل . نفس المرجع السابق . ص ١٣٧ .

(٢٨) عبد المنعم حماده . نفس المرجع السابق . ص ١٦٣ .
سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ٢٠ .
فاروق سعد . نفس المرجع السابق . ص ٢٨ – ٣٨ .

(٢٩) سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ٢١ .
الأب جورج شحاته قنواتى . الفارابى فى الفكر اللاتينى إبان القرون السوطى . فى : الكتاب التذكارى ، أبو نصر الفارابى فى الذكرى الألفية لوفاته . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ . ص ٣٢٣ .

(٣٠) الفارابى . إحصاء العلوم . حققة وقدم له وعلق عليه د . عثمان أمين . ط ٣ . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٨ . ص ٢٣ - ٢٧ .
الأب جورج شحاته قنواتى . نفس المرجع السابق . ص ٣٢٧ - ٣٣٠ .

(٣١) سعيد زايد . نفس المرجع السابق . ص ١٧ .
فاروق سعد . نفس المرجع السابق . ص ١٨ .

(٣٢) د . عبد الأمير الأعسم . الفيلسوف نصير الدين الطوسى . ط٢ . بيروت ، دار الأندلس ، ١٩٨٠ . ص ٢٣ - ٢٥ .

(٣٣) د . عبد المنعم الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ - ٣١ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(٣٤) قدرى حافظ طوقان . تراث العربى العلمى فى الرياضيات والفلك . القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٦٣ . ص ٤٠٨ .
د . عبد الحليم منتصر . فى العلوم والطبيعة . فى : أثر العرب والإسلام فى النهضة الأوربية . إعداد مركز تبادل القيم الثقافية بالتعاون مع اليونسكو . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ . ص ٢٢٩ .

(٣٥) د . سعيد عاشور . المدينة الإسلامية وأثرها فى الحضارة الأوربية . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٣ . ص ١١٥ .

(٣٦) د . عبد الأمير الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ١١٢ - ١١٣ .

(٣٧) د . عبد الأمير الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ٧٥ - ٩٥ .

(٣٨) د . عبد الأمير الأعسم . نفس المرجع السابق . ص ٥٤ - ٥٥ .

(٣٩) Vickery, B.C. Op. cit. p. 147-148.

(٤٠) Vickery, B.C. Op. cit. p. 149.

(٤١) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.

(٤٢) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.

(٤٣) فاضل خليل إبراهيم . خالد بن يزيد سيرته واهتماماته العلمية ، دراسة فى العلوم عند العرب . بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٤ . ص ٣٤ - ٣٥ .

(٤٤) أوليرى . مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب . ترجمة د . تمام حسان . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ . ص ٢٣٦ .

(٤٥) د . سعيد عاشور . نفس المرجع السابق . ص ٦٢ .

(٤٦) Vickery, B.C. Op. cit. p. 149.

(٤٧) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.

(٤٨) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.

(٤٩) Vickery, B.C. Op. cit. p. 151.

(٥٠) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.

(٥١) د . عبد الرحمن بدوى . دور العرب فى تكوين الفكر الأوربى . ط ٣ . الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٧٩ . ص ٥ - ١٠ .
د . سعيد عاشور . نفس المرجع السابق . ص ٦٣ - ٦٦ .

(٥٢) وات ، مونتجومرى . فضل الإسلام على الحضارة الغربية . ترجمة حسين أحمد أمين . القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٣ . ص ٨٦ .

(٥٣) غارودى ، روجه . فى سبيل حوار الحضارات . ترجمة . عادل العوا . ط ٢ . بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٨٢ . ص ١٠٣ .

(٥٤) Vickery, B.C. Op. cit. p. 150.

(٥٥) الفارابى . نفس المرجع السابق . ص ١٠ ، ٥٣ .

(٥٦) الفارابى . نفس المرجع السابق . ص ١١ ، ١١٧ - ١١٩ .

(٥٧) Vickery, B.C. Op. cit. p. 213.

(٥٨) Vickery, B.C. Op. cit. p. 213-214.

(٥٩) د . فاضل أحمد الطائى . نفس المرجع السابق . ص ١١٥ .

(٦٠) Vickery, B.C. Op. cit. p. 151.

(٦١) قدرى حافظ طوقان . نفس المرجع السابق . ص ٧٢ .

(٦٢) د . عبد الحليم منتصر . نفس المرجع السابق . ص ٢١٨ .

(٦٣) فيرنيه ، جوان . الرياضيات والفلك والبصريات . فى : تراث الإسلام . أشرف على إعداده وطبعه جوزيف شاخت وس . بوزورث . الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٨ . القسم الثالث ، ص ١٧٠ (عالم المعرفة - ١٢) .

(٦٤) وات ، فوبتجومرى .نفس المرجع السابق . ص ٥٠ .

(٦٥) د . سعيد عاشور . نفس المرجع السابق . ص ١٠٣ .

إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية

إعداد الدكتور :
نبيلة خليفة جمعة
قسم المكتبات والوثائق ـ كلية الآداب
جامعة القاهرة

الملخص : تتناول الدراسة الإتاحة العالمية للمطبوعات ، وكيفية تطبيقها بين الدول العربية . ويتعرض البحث لمتطلبات الضبط الببليوجرافى ، وواقع كافة هذه المتطلبات فى العالم العربى ، ومدى إمكانية توفير تلك المتطلبات فى الدول العربية ، وذلك من أجل التوصل إلى توفير أدوات الضبط الببليوجرافى فى كل من تلك الدول . ثم تضع الدراسة الأسس لإقامة مشروع لإتاحة المطبوعات الصادرة فى الدول العربية ، للمستفيدين فى كافة أرجاء العالم العربى .

تمهيد :

مع الزيادة الهائلة والمضطردة فى أعداد المطبوعات وغير المطبوعات من أوعية المعلومات الصادرة كل عام ، ومع اشتداد الحاجة للتعرف المستمر والسريع على المعلومات المتجددة والمتضمنة فى تلك الأوعية ، ومع سرعة التطور العلمى فى كافة مناشط الحياة واعتماده بصورة جوهرية على المعلومات المسجلة ، ومع عجز أية دولة منفردة مهما بلغت ميزانية وكفاءة نظم اختزان واسترجاع المعلومات بها ، عن ملاحقة هذا الفيض الهائل من أوعية المعلومات

الصادرة على نطاق العالم .. تبرز ضرورة وجود نظام تعاونى بين الدول ، يكفل إتاحة مطبوعات أية دولة للمستفيدين سواء داخل الدولة نفسها ، أو فى الدول الأخرى .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للدول المتقدمة ذات الإمكانيات الكبيرة ، فمن الطبيعى أن يزداد الأمر حدة فى الدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة . وهو مادعا اليونسكو للتعاون مع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات فى إعداد برنامج لتبنى فكرة « الإتاحة العالمية للمطبوعات : « Universal Availability of Publications » كما عقد فى باريس مؤتمر فى سبتمبر ١٩٧٤ داخل إطار هذا البرنامج ، وكان عنوانه :

« International Conferonce on the Planning of National Documentation, Library and Archives Infstructures ».

ومن الطبيعى أيضا أن تتجه الدول العربية لإقامة نوع من التعاون فيما بينها فى هذا المجال . حيث أنها إلى جانب كونها من الدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة التى تشتد حاجتها إلى مثل هذا النشاط ، فهى تملك من العوامل مايساعد على نجاح هذا البرنامج لو خلصت النيات . فالتجاور الجغرافى ، ووحدة اللغة ، وتقارب أنماط الحياة ، والتراث الفكرى المشترك ، كلها عوامل تفرض وجود وقيام هذا النوع من النشاط التعاونى ، الذى يعود بالفائدة الحقيقية على كل دولة على حدة ، بقدر لايمكن لأى منها تحقيقه منفردة ، مهما بلغت إمكانياتها .

الضبط البيليوجرافى القومى :

ينبغى توفر بعض المتطلبات الأساسية التى يمكن أن يعتمد عليها قيام مثل هذا البرنامج . ويأتى فى مقدمة هذه المتطلبات ، وجود ضبط بيليوجرافى قومى لكل دولة من الدول العربية على حدة ، بما يوفر الأداة الأساسية اللازمة لتعرف القارىء على الإنتاج الفكرى الصادر فى دولة أو منطقة جغرافية معينة . وتتمثل هذه الأداه بطبيعة الحال فى البيليوجرافيات القومية ، التى تعتمد فى إعدادها بصفة أساسية على وجود قانون لإيداع المطبوعات بالدولة المعينة ، يضمن

الحصول على نسخة واحدة على الأقل من كل أوعية المعلومات الصادرة بالدولة لأجل إعداد بطاقاتها ، مع ضرورة وجود هيئة قومية تتولى إعدادها .

ولو نظرنا إلى واقع الأمر فى الدول العربية ، لوجدنا أن هناك نصف الدول العربية لايوجد بها قانون إيداع وهى : اليمن ، عمان ، الكويت ، فلسطين ، الامارات ، البحرين ، السعودية ، قطر ، الأردن . أما باقى الدول وهى : مصر ، المغرب ، الجزائر ، لبنان ، العراق ، تونس ، السودان ، سوريا ، ليبيا ، فيوجد بها قانون لإيداع المطبوعات ، وإن اختلف تاريخ إصداره ، ونطاق شموله فى كل منها . ولكن مما لاشك فيه أن تطبيق هذا القانون فى تلك الدول ، بعيد عن الشمول والدقة لما ينطبق عليه القانون ، وإن اختلفت درجة شمول التطبيق من دولة لأخرى . ونتيجة طبيعية لهذا الوضع ، فلا توجد أدوات ضبط بيليوجرافى قومية فى كل الدول العربية ، بل يقتصر وجود تلك الأداة على الدول التى تتمتع بحق الإيداع . مع الأخذ فى الاعتبار تباين واختلاف مستويات هذه الأدوات من دولة لأخرى أيضا . وهنا ينبغى أن نؤكد على ضرورة العمل على إصدار قانون للإيداع فى بقية الدول العربية التى لم يصدر بها حتى الآن ، وذلك على الرغم من النص على ذلك فى التوصيات التى أقرها مؤتمرى الإعداد البيليوجرافى للكتاب العربى ، الأول المعقود بالرياض ، والثانى المعقود ببغداد . وهما اللذان عقدا تحت لواء جامعة الدول العربية .

وإذا كان صدور قانون الإيداع فى دولة معينة يعنى خطوة إيجابية فى سبيل تحقيق الضبط البيليوجرافى فى تلك الدولة ، فينبغى أن نذكر أنه لايكفى وحده لتحقيق هذا الهدف . إذ يتحتم وجود هيئة بيليوجرافية قومية فى كل دولة ، يكون من بين المهام الأساسية التى سوف تقوم بها إصدار قائمة بيليوجرافية قومية جارية . وذلك بإعداد تسجيلات (بطاقات) بيليوجرافية لكل المواد التى سوف تتلقاها عن طريق الإيداع . ثم تعمل على تجميعها وإصدارها فى شكل دورية ، يغطى كل عدد منها فترة زمنية معينة تحدد بحسب كثافة النشر فى تلك الدولة . ومن الطبيعى أن تتمثل شخصية هذه الهيئة البيليوجرافية القومية ، فى المكتبة القومية ، أو الوطنية كما تسميها بعض الدول . فالمفروض أن الوظيفة الأولى للمكتبة القومية بالدولة ، هى الحفاظ على التراث الفكرى فى

تلك الدولة ، ممثلا فى أوعية المعلومات الصادرة فيها . وتقتضى هذه الوظيفة حصول المكتبة على نسخة على الأقل من كل وعاء معلومات يصدر بالدولة ، وهو مايمكن لقانون الإيداع أن يفى به . وحيث أن هذه المكتبة سوف تكون المكان الوحيد الذى يتجمع فيه كل هذا الإنتاج الفكرى ، فمن الطبيعى أن تتولى هذده الوظيفة بعد أن توفرت لديها تلك المصادر . وفى الحقيقة أن إعدادها للتسجيلة البيليوجرافية لن يمثل عبئا عليها ، حيث يمكن استخدام نفس التسجيلات التى تعدها لفهارسها . ولكن الجهد الإضافى هو تجميع وإصدار التسجيلات فى شكل قائمة مطبوعة ، وإعداد الكشافات اللازمة لها .

وهنا ينبغى أن نتساءل : ماهى أشكال المواد التى سوف يشملها قانون الإيداع ، وبالتالى يمكن إعداد قائمة بيليوجرافية قومية بها ؟ هل سيقتصر قانون الإيداع على الكتب فقط ؟ أم سيشمل الدوريات أيضا ؟ هل سيكون للمطبوعات فى الشكل التقليدى فقط ؟ أم سيشمل المواد السمعية والبصرية أيضا ؟ . فى الواقع أن معظم قوانين الإيداع بالدول المختلفة بدأت بالمطبوعات ، باعتبارها أقدم المواد ، وأكثرها انتشارا . لكن فى الآونة الأخيرة ، يحدث بالتدريج تعديلات فى بعض مواد القانون ، ليشتمل على بعض الأنواع الوعائية الأخرى غير التقليدية . وعلى سبيل المثال فقد صدر قانون الإيداع المصرى عام ١٩٥٤ ليشمل المطبوعات فقط . ولكن عدلت بعض مواده فى عام ١٩٦٨ ليشمل التسجيلات الصوتية أيضا . أى أنه من الطبيعى أن يشمل قانون الإيداع وقت صدوره ، الشكل المتداول بكثرة ، ثم يتم التعديل فى فترات تالية لصدوره حتى يستوعب أنواعا أخرى ، بعد أن تصبح هى الأخرى متداولة بكثرة . أى أن المعيار هنا يكون بحسب انتشار استخدام هذا الشكل بين أوعية المعلومات . وعلى ذلك فلايوجد معيار موحد يمكن اقتراحه بالنسبة لكل الدول العربية . ولكن يمكن أن نؤكد أنه لابد كحد أدنى من وجود قانون لإيداع المطبوعات بالشكل التقليدى فقط . أما مايزيد على ذلك من مواد ، فيمكن أن يختلف من دولة لأخرى ، حسب كثافة تداول وانتشار أى منها فى كل دولة على حدة . وبطبيعة الحال سوف تشتمل القائمة البيليوجرافية القومية فى كل دولة ، على المواد التى ينطبق عليها قانون الإيداع فى تلك الدولة .

الأدوات والمعايير والمهارات البشرية :

من الضرورى توفر بعض الأدوات والمعايير اللازمة لإعداد البيليوجرافيات القومية بالدول العربية . ومن المنطقى أن تستخدم تلك البيليوجرافيات نفس الأدوات والمعايير حتى تتجانس فيما بينها ، فيمكن للقارىء أن يألف استخدام أى منها ، أيا كانت هيئة الإعداد . وقد مرت قواعد الوصف البيليوجرافى على سبيل المثال بمراحل متعددة خلال تاريخها الطويل وكانت خلال تلك المراحل تتجه دائما نحو التوحيد حتى وصلت إلى وضع قواعد موحدة على نطاق العالم ، وهى التى تمثلت فى « التقنين الدولى للوصف البيليوجرافى (تدوب) » . فإذا كان العالم كله يتجه نحو التوحيد لتلك الأدوات ، فمن الأجدر بالعالم العربى ، بكل عوامل التجانس الموجودة بين دوله المتعددة ، أن يتفق على استخدام قواعد وتقنينات واحدة ، يتم تطبيقها فى فهارس المكتبات بها ، وفى القوائم البيليوجرافية المطبوعة أيضا .

المداخل : تعتبر قواعد إعداد مداخل التسجيلات البيليوجرافية ، أحد الأدوات والمعايير الضرورية . وقد مرت قواعد المدخل بمراحل تطورية منذ العقود الأولى من القرن الماضى وحتى الآن ، برز من خلالها عدد من التقنينات التى تجاوزت شهرتها واتسع نطاق استخدامها لأكثر من دولة ، فكانت تستخدم نفس القواعد من جانب أكثر من دولة تجمعها وحدة اللغة غالبا . وقد توجت الجهود الدولية آخر المراحل التطورية ، على الرغم من أن تلك الجهود لم تستطع التوصل إلى نص موحد لقواعد المدخل ، يمكن تبنيه فى كل دول العالم . وكل ماتوصلت إليه هو وضع مجموعة من المبادىء فقط ، يمكن لأى تقنين أن يضع قواعده للمدخل فى إطارها .

والحقيقة أن الأهمية الكبيرة التى كانت تحظى بها قواعد تحديد المداخل بدأت حدتها تخف كثيرا فى الآونة الأخيرة ، بعد انتشار استخدام الحاسب الآلى فى مجال المكتبات . فلم يعد هناك تركيز على مايسمى بالمدخل الاساسى . والمداخل الإضافية . فقد ساوت بينهما إمكانيات الحاسب الآلى فى استرجاع أى من عناصر البطاقة بنفس الكفاءة ، وبهذا تجاوزت إمكانية الاسترجاع المداخل التقليدية ، الأساسى والإضافية ، إلى أى من عناصر الوصف الأخرى

(الناشر ــ عدد الصفحات ــ تاريخ النشر ــ الطبعة .. الخ) . حتى أنه لم يعد هناك فرق بين المداخل الوصفية والمداخل الموضوعية ، بل أصبحت تسمى الآن « نقطة الإتاحة » حتى يمكن للتسمية الجديدة أن تستوعبها كلها .

هذا فيما يختص بالشق الأول من قواعد المداخل . وهى القواعد الخاصة بتحديد المدخل الأساسى والمداخل الإضافية . أما بالنسبة لقواعد الشق الثانى ، وهى الخاصة بتحديد شكل كتابة المدخل أى عناصره وترتيب تلك العناصر ، فقد وجد أنه مهما كانت دقة صياغة تلك القواعد ، ومهما بلغت كفاءة وخبرة المفهرسين ، فلن يحدث بينهم اتفاق كامل فى صياغة المداخل لمجموعة واحدة من الأسماء ، باستخدام نفس القواعد . ومن هنا يصبح الاعتماد على قوائم الاستناد الموحدة لمداخل المؤلفين والهيئات ، هو أفضل الحلول بالنسبة لهذه المشكلة . فمن المعروف أن توحيد أشكال المداخل بين المكتبات ومراكز المعلومات ، والقوائم البيليوجرافية ، مهما كانت درجة الثقة فى أفضلية هذه الأشكال ، يفضل استخدام أشكال مختلفة بكل من هذه الهيئات البيليوجرافية ، بما يعتقد كل من هذه الهيئات بصحته عن الأشكال الأخرى .

وحيث أن للأسماء العربية طبيعتها الخاصة التى تفرض أن يتولى معالجتها من هم أدرى بتلك الطبيعة ، يكون من المنطقى أن تعد كل دولة ، قائمة استناد بأسماء مؤلفيها الأشخاص والهيئات . وعلى سبيل المثال ، فالقاعدة التى تنص على ضرورة وضع مدخل المؤلف الشخصى بالشكل الأكثر شهرة ، قاعدة صماء لاتقدم مؤشرات معينة تساعد فى التعرف على هذا الشكل . ومن هنا نجد أنه على الرغم من أن القاعدة واحدة ، واسم المؤلف واحد ، نجد مع هذا أن تطبيقها يمكن أن يختلف من مفهرس لآخر ، فينتج لنا أكثر من شكل لنفس الاسم . ويكون من الطبيعى أن تكون ممارسة المفهرسين بنفس الدولة لتلك الأسماء ، أقرب الممارسات إلى الوضع الصحيح . ولذلك فإن المفهرسين فى كل دولة ، هم أقدر من غيرهم فى التعرف على ما اشتهر به مؤلفوها ، خاصة إذا كانوا من ذوى الخبرة والكفاءة الممتازة فى هذا المجال . وإذا قامت كل دولة من الدول العربية ، بإعداد قائمة استناد بأسماء مؤلفيها ، سواء من الأشخاص أو الهيئات ، خاصة بالنسبة للأسماء الحديثة . ثم تجمع هذه القوائم معا فى قائمة

استناد موحدة للأسماء العربية ، على أن تضاف إليها الأسماء القديمة ، وهى التى تنتمى للعالم العربى كله وليس لدولة أو غيرها . تكون هذه القائمة فى تلك الحالة هى المصدز الأساسى والوحيد لشكل كتابه الأسماء العربية ، ليس بالدول العربية وحدها ، ولكن لأى مكتبة فى أى دولة أخرى .

وقد كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد بدأت ، منذ سنوات ، شروعا لإعداد قائمة استناد للأسماء العربية واختزانها على الحاسب الآلى . وقد عقدت النية فى ذلك الوقت على الاعتماد بصورة أساسية على المداخل التى أعدتها مكتبة الكونجرس للأسماء العربية . وكان من الأفضل لهذا المشروع بطبيعة الحال ، أن يعتمد على قوائم استناد عربية للسبب الذى ذكرته . ولكن فى غياب هذه القوائم يصبح الاعتماد على قائمة مكتبة الكونجرس ، أفضل من انتظار القوائم العربية التى لايعلم أحد ، إلى أى مدى سيطول انتظارنا لها . ولكن هذا المشروع قد توقف للأسف ، وهو فى خطواته الأولى ، شأنه شأن كثير من المشروعات التى تبدأ طموحة دون التأكيد على ضمانات استكمالها ، والاستفادة الفعلية منها . وتجدر الإشارة هنا إلى إمكانية استفادة المشروع الذى اقترحته ، من نتائج الدراسة التى أجيزت من قسم المكتبات بجامعة القاهرة للسيدة / شمس الأصيل محمد على ، المدرسة المساعدة بالقسم . وهى التى تتناول الأسماء العربية ، وطبيعتها . وتنوعاتها المختلفة ، والمؤشرات التى ترجح الشكل الأشهر لكل منها .

الوصف : أما ثانى المعايير والأدوات الضرورية لإعداد التسجيلات فى القوائم البيليوجرافية ، فهى قواعد الوصف التى تتكامل مع قواعد المدخل السابقة لاعداد بيانات الفهرسة الوصفية (الوصف البيليوجرافى) . وقد سارت قواعد الوصف فى نفس الحلقات التطورية التى سارت فيها قواعد المداخل ، باستثناء أن قواعد الوصف فى مرحلتها الدولية الأخيرة . قد تبلورت فى نص القواعد نفسها ، وليس بيان للمبادىء ، كما حدث بالنسبة للمداخل ، فقد أصدر الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات منذ ١٩٧٢ ، وحتى الآن ، على فترات متعاقبة ، مجموعة من « التقنين الدولى للوصف البيليوجرافى (تدوب) »، كل منها خاص بنوع من أنواع الأوعية بالإضافة إلى (تدوب)

العام . حقيقة أن سير العمل فى القواعد الدولية بطىء ، ولم يكتمل فى كل أنواع الأوعية حتى الآن ، إلا أنه خطوة على جانب كبير جدا من الأهمية ، تجاه توحيد قواعد الوصف على النطاق الدولى .

وقد بدأت هيئات إصدار تقنينات الفهرسة الأخرى مباشرة فى تعديل قواعدها ، حتى تتمشى مع هذه القوعد الدولية . ومن أشهر تلك التقنينات ، وأكثرها استخداما ، على نطاق العالم ، « القواعد الانجلوأمريكية للفهرسة » التى بدأت هذه التعديلات بإصدار بعض فصول الوصف المعدلة فى شكل منفصل . ثم رأت أن تعد مراجعة شاملة للقواعد كلها على أن تصدر فى طبعة ثانية ، وهى التى صدرت فى ١٩٧٨ . أى أن القواعد الأنجلوأمريكية ، قد سبقت بذلك الجهود الدولية . ففى الوقت الذى لم يكتمل فيه (تدوب) لكل أنواع الأوعية ، فإن الطبعة الثانية من القواعد الأنجلوأمريكية تحوى قواعد للوصف لكل أنواع الأوعية ، بحيث يتمثل فيها السياسة العامة لـ (تدوب) .

وقد حاولت « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » فى هذا الشأن ، القيام بمشروع متعدد المراحل للوصول إلى صياغة للقوعد تتناسب إلى حد ما مع طبيعة الكتب العربية . وتمثلت الخطوة الأولى فى تعريب قواعد الفصل السادس من القواعد الأنجلوأمريكية الذى صدر منفصلا بعد تعديله حسب قواعد (تدوب) . وتم توزيع القواعد المعربة على عدد من المكتبات الكبرى فى الدولة العربية ، وذلك من أجل وضعها موضع التجربة على الكتب العربية فيها ، ثم تدوين ملاحظاتها على مشكلات التطبيق وإرسالها إلى المنظمة . على أن تكون الخطوة التالية لذلك هى تجميع تلك الملاحظات ودراستها ، وإجراء التعديلات المناسبة على القواعد فى ضوء تلك الملاحظات . وبعد ذلك تعثرت خطوات المشروع ، وتوقف ، شأنه شأن سابقه . إلا أن المنظمة بدأت مشروعات لترجمة قواعد أخرى ، بدلا من استكمال المشروع السابق ، للوصول إلى صياغة للقواعد تتناسب للتطبيق على الكتب العربية . فأصدرت ترجمة للنص الدولى من قواعد (تدوب) لكثير من الأوعية . كما أصدرت ترجمة كاملة للطبعة الثانية من القواعد الأنجلوأمريكية (قاف ٢) . والحقيقة أن إصدار الترجمات المتعددة للقواعد لايضيف جديدا ، فالقواعد موجودة بلغتها

الأصلية ، وليست المشكلة مشكلة لغة . ولكن الأهم من هذا كله، هو مدى ملائمة أى من تلك القواعد للتطبيق على الكتب العربية بطبيعتها الخاصة .

ولايمكن الوصول إلى حل لهذه المشكلة ، إلا عن طريق الدراسة العلميةلطبيعة الكتاب العربى، ومدى تأثير هذه الطبيعة على صياغة القواعد . وبعد ذلك يمكن إجراء أية تعديلات أو إضافات أو وضع تفسيرات لتلك القواعد فى ضوء نتائج هذه الدراسة ، حتى يمكن أن نصل إلى الصياغة العربية الأصيلة لقواعد الفهرسة ، ويصبح لدينا « التقنين العربى للوصف البيليوجرافى » . وأود أن أشير فى هذا الصدد إلى إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة الأكاديمية التى أعددتها للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٨١ ، والتى كان موضوعها هو : مدى إمكانية تطبيق الفصل السادس المعرب من القواعد الأنجلوأمريكية للفهرسة ، على الكتب العربية ، والتى تناولت بالدراسة والتحليل السمات الأساسية للكتاب العربى فى عصوره المختلفة ، ومدى تأثيرها على القواعد ، وما يستتبعها من تعديلات أو إضافات ، للوصول إلى الصيغة العربية لقواعد الوصف .

المدخل الموضوعى : أما ثالث تلك الأدوات والمعايير ، فهى جداول التصنيف وقوائم رؤوس الموضوعات . ويمثل إيجاد مدخل موضوعى مقنن صعوبة بالغة ، حيث أن تحليل الجانب الموضوعى للوعاء ، هو أكثر عناصر التسجيلة البيليوجرافية الذى يتطلب مجهودا ذهنيا . ويمكن أن تتغير وتختلف معالجة المداخل الموضوعية باستمرار ، لأن الموضوعات فى تطور مستمر ، فينعكس ذلك على المداخل إلى المعرفة . هذا إلى جانب وجود كثير من المترادفات البديلة فى معانى الكلمات . وكل هذا يمثل صعوبة كبيرة فى الوصول إلى شكل مقبول دوليا للمداخل الموضوعية برؤوس الموضوعات . ومن هنا لانجد قوائم رؤوس موضوعات يمكن استخدامها لجميع اللغات على النطاق الدولى ، حيث أنه من الضرورى أن تستخدم تلك القائمة باللغة التى وضعت بها .

أما نظم التصنيف فيمكنها التغلب على تلك الصعوبات ، على أساس أن نظام التصنيف يرتبط بقائمة من الرموز ، يمكنها أن تحل مشكلة عدم الفهم

الدولى لمحتويات الموضوع . ولكن الصعوبة هنا هى فى اختيار نظام تصنيف يكون مقبولا على النطاق الدولى ، حيث أن نظم التصنيف تقوم على أسس فلسفية يصعب الاتفاق عليها . فبينما نجد أن خطة تصنيف مكتبة الكونجرس تلقى نجاحا كبيرا على نطاق واسع فى أمريكا الشمالية ، وفى المكتبات الأكاديمية فى معظم أنحاء العالم ، نجد أن خطة تصنيف ديوى العشرى تلاقى نجاحا بنفس القدر فى أمريكا الشمالية ، وفى أجزاء أخرى من العالم ، خاصة فى المكتبات العامة . أما التصنيف العشرى العالمى ، فيلاقى قبولا واسعا فى أوربا يجعله أفضل نظام يمكن أن نتطلع إليه للاستخدام الدولى . غير أن التصنيف العشرى العالمى لايُفضّل فى الخدمات التكشيفية للمتخصصين . وقد أعد هؤلاء المتخصصون عددا من الخطط المتخصصة ، تصمم أساسا من أجل خدمات التكشيف والاستخلاص ، تناسب على وجه الخصوص الاستخدام الآلى .

أما إذا نظرنا للوضع فى العالم العربى ، نجد أنه يختلف من أكثر من زاوية . فلا وجود للحواجز التى تعوق استخدام قائمة رؤوس موضوعات واحدة ، لمجموعة من الدول تختلف فى لغتها وثقافتها وتراثها الفكرى . وعلى ذلك تستطيع كل القوائم البيليوجرافية للدول العربية أن تستخدم قائمة رؤوس موضوعات عربية عامة واحدة ، على أن يتم إعدادها على أسس علمية سليمة ومن واقع الاحتياجات والموضوعات العربية . ومن الضرورى بطبيعة الحال أن تحظى هذه القائمة بقبول الدول العربية لها والتزامها باستخدامها فى البيليوجرافيات القومية على الأقل . أما بالنسبة لنظم التصنيف العالمية ، فلا يمكن تبنى أى منها ، كما هو للتطبيق على الكتب العربية . وذلك لأن هذه النظم لم توجه اهتماما كافيا للعلوم العربية ، وهى علوم اللغة العربية ، والدين الإسلامى . ولذلك يجد المفهرس صعوبة بالغة فى إيجاد رقم التصنيف الملائم والمفصل ، لأى من الكتب العربية فى هذين المجالين . ومن هنا توجد ضرورة لتعديل بناء كل من قسم اللغة العربية وقسم الدين الإسلامى فى أى خطة من الخطط العالمية ، قبل تبنيها للاستخدام فى القوائم البيليوجرافية العربية . وينبغى أن أؤكد هنا أيضا على ضرورة أن يتم التعديل ، بعد دراسة علمية جادة لطبيعة هذه العلوم وتقسيماتها وتفريعاتها الدقيقة ، كما ينبغى أيضا أن يحظى هذا

التعديل بالإجماع العربى على قبوله . وبهذا تصبح لدينا قائمة رؤوس موضوعات عربية عامة ، ونظام تصنيف عربى يعتمد على أحد النظم الشهيرة مع التعديلات المناسبة ، فيمكن استخدامها كأدوات لإعداد المداخل الموضوعية فى القوائم البيليوجرافية القومية ، كما يمكن بطبيعة الحال استخدامها فى المكتبات العربية خاصة المكتبات القومية والمكتبات العامة .

وإذا نظرنا إلى الأدوات والمعايير الصادرة فى الدول العربية ، نجد الوضع بصفة عامة لايدعو للتفاؤل . فالجهود المبذولة فيه على المستويات الفردية ، تعتبر اجتهادات تحمل وجهة نظر صاحبها ، وبالتالى فهى تلقى المعارضة والنقد من جانب الآخرين . وهى بذلك لن ترق إلى أن تحظى بالتأييد والاجماع على المستوى العربى بالمهنة . كما أن العدد القليل منها هو مايقوم على الدراسة الأكاديمية الجادة ، أما معظمه فلايستند إلى الأسس العلمية السليمة ، وغالبا مايقوم به أدعياء التخصص أو أنصاف المتخصصين . أما فيما يختص بالجهود شبه الجماعية على نطاق العالم العربى ، فهى ماتمت حتى الآن تحت لواء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وهى فى معظمها للأسف جهود غير موفقة ، متقطعة الأنفاس ، لاتلبث أن تتوقف فى منتصف الطريق ، ولايكتب لها تحقيق أهدافها المنشودة . كما أن بعضها يتم بدون تخطيط دقيق للارتفاع بمستوى المهنة على النطاق العربى ، وليس لها من هدف سوى الدلالة على الحركة وعدم الجمود .

التدريس والتدريب : بالإضافة إلى ضرورة توفر الأدوات والمعايير اللازمة لإعداد التسجيلات البيليوجرافية فى القوائم القومية ، ينبغى توفير المهارات البشرية اللازمة للقيام بهذا الإعداد . حيث أن توفر هذه القواعد والتقنينات والقوائم والنظم ، لايكفى وحده ، بل لابد من وجود أفراد مدربين وعلى قدر من الكفاءة لتطبيق تلك الأدوات والمعايير على الكتب العربية . ويمكن أن يسير بناء المهارات البشرية بالدول العربية فى قناتين متوازيتين ، وهما التدريس والتدريب . ويقع عبء التدريس على معاهد وأقسام المكتبات والمعلومات بالدول العربية ، أما التدريب فتهتم به مؤسسات العمل نفسها ، وهى المكتبات ومراكز المعلومات .

وينبغى أن نؤكد هنا على ضرورة التركيز فى تدريس علوم المكتبات بمعاهدها وأقسامها بالوطن العربى ، على المقررات الدراسية التى تتناول العمليات الفنية (الفهرسة الوصفية ـــ التصنيف ـــ الفهرسة الموضوعية) إلى جانب البيليوجرافيا أيضا . وذلك حتى لاينسينا الانبهار بعلوم التكنولوجيا الحديثة فى مجال المكتبات ، حقيقة أنه لايمكن استخدام تلك التكنولوجيات بدون العمليات الأساسية أولا ، لأنها ضرورة لايمكن الاستغناء عنها ، سواء للمكتبات التقليدية ، أو لمراكز المعلومات المتقدمة . أما بالنسبة للتدريب ، فالغرض الأساسى منه هو تنمية القدرات المهنية لدى العاملين فعلا فى المجال ، وإطلاعهم على التطورات الحديثة فى علوم المكتبات والمعلومات . والنقطة الجوهرية التى ينبغى الوقوف عندها هى مدى تحقيق الدورات التدريبية للغرض منها . وينبغى أن يتوفر لأى دورة تدريبية عدد من العوامل التى تساعد على تحقيق أهدافها . أول هذه العوامل بطبيعة الحال أن يحدد إطار الدورة حتى يتم توجيهها فى حدود ذلك الاطار . بعد ذلك يمكن للقائمين على إعداد الدورة تحديد الموضوعات والمسائل التى ستتناولها الدورة . ثم نوعيات من سيتلقوا التدريب ، وأهمية ارتباط مواقع عملهم الحالى والمتوقع ، بالموضوعات والمسائل التى سبق تحديدها . كما يتوقف نجاح الدورة بصورة أساسية على القائمين بالتدريس والتدريب ، ومقدار صلتهم بتلك الموضوعات ، ومدى حداثة معلوماتهم عنها ، والقدرة على توصيل تلك المعلومات ، فمن الطبيعى ألا يستطيع المحاضر تقديم الجديد فى مجال معين ، إلا إذا كان دائم الاطلاع على ماينشر فى هذا المجال . وأخيرا لاينبغى عقد هذه الدورات لمجرد تسديد خانات ، ولكن من الضرورى النظر إلى الدورات التدريبية على أنها الحل العملى لرفع وتنمية كفاءة العاملين ، والوصول بهم وبالمهنة إلى مستوى أفضل .

الإعارة بين المكتبات :

إن الضبط البيليوجرافى للمطبوعات الصادرة فى العالم العربى ، لايكفى وحده لتحقيق إتاحة تلك المطبوعات للمستفيدين أيا كان موقعهم . حيث أن توفر أدوات الضبط تلك هى الخطوة الأولى فى سبيل الإتاحة ، ينبغى أن

يستتبعها بعض الخطوات الكفيلة بتوفير أساليب حصول القارىء على نسخة من المطبوعات التى يحتاجها ، بعد أن وفرت له الخطوة الأولى التعرف على الإنتاج الفكرى الصادر بالدول العربية . والحقيقة أن أى مكتبة بالوطن العربى مهما بلغت ميزانيتها ، لايمكن لها أن تقتنى كل مايلزم جمهور القراء بها من هذا الإنتاج ، ولذلك لابد من التغلب على هذه الصعوبة بتوفير بدائل يستعاض بها عن وجود مايطلبه المستفيدون من مطبوعات ، ضمن مقتنيات المكتبة .

يمكن للمكتبات فى الدول العربية أن تتبنى نظاما تعاونيا للإعارة فيما بينها ، سواء على النطاق القومى داخل كل دولة ، أو على النطاق الإقليمى داخل الوطن العربى ، ويمكن بطبيعة الحال أن تقوم المكتبة القومية فى كل دولة ، بدور المكتبة المركزية لهذا النظام فى تلك الدولة . فتخصص نسختين من كل المواد التى ترد عن طريق الإيداع ، لأجل أغراض الإعارة بين المكتبات . وتقوم المكتبة القومية بإعارة هذه النسخ لأى مكتبة تطلبها فى داخل الدولة أو خارجها . كما يمكن للمكتبة القومية أيضا أن تطلب أية مواد من المكتبات القومية الأخرى ، سواء لمستخدميها هى ، أو تلبية لطلب إحدى المكتبات فى دولتها .

أما بالنسبة للمواد التى لايمكن إعارتها خارج المكتبات ، فسوف تساهم خدمة التصوير (النسخ) فى إنتاج نسخ أخرى منها لمن يطلبها ، خاصة بعد انخفاض تكلفته ، وارتفاع مستوى كفاءته فى الوقت الحالى إلى حد كبير . ويمكن لخدمة التصوير هذه أن تتم بالنسبة لمقالات الدوريات ، وبالنسبة للمواد صغيرة الحجم التى لايتكلف تصويرها كثيراً ، أو التى يخشى عليها من الضياع لصغر حجمها ، وكذلك للمواد النادرة وذات القيمة المرتفعة . أما عن تكاليف التصوير وأجر البريد ، فسوف تتحمله المكتبة المستعيرة بطبيعة الحال . ويمكن لكل مكتبة أن تنظم هذه الأمور مع مستفيديها ، سواء بأن تتحمل هى جزءاً من التكاليف ، ويتحمل القارىء الجزء الباق ، أو أن يتحملها القارىء كلها ، حسب الأوضاع والميزانيات المتاحة لكل منها .

وإذا كانت المواد الصادرة فى الوطن العربى هى الحد الأدنى لما سيشمله هذا النظام ، فمن الممكن بطبيعة الحال أن تمتد خدمة الإعارة هذه لتغطى كل

مقتنيات المكتبات المشتركة فى هذا النظام ، ولا تقتصر على المطبوعات فقط أو مواد الإيداع فقط ، ولكن ذلك يقتضى أن تصدر كل مكتبة قائمة بمقتنياتها ، على أن تصدر بصورة دورية ، وتتضمن الاضافات الجارية للمقتنيات من المصادر الأخرى غير الإيداع . وسوف ينص الاتفاق بطبيعة الحال على أنواع المواد التى سوف تسمح المكتبات بإعارتها خارجها ، والأنواع الأخرى التى يمكن نسخها ، وإرسال النسخة بدلا من الأصل ، والمواد التى لن تعار أو تستنسخ لأى سبب من الأسباب . وسوف يغلب على المواد الواردة عن غير طريق الإيداع ، إعارة النسخة المصورة ، وليس النسخة الأصلية . حيث لن يتوفر منها سوى نسخة واحدة أو اثنين على أكثر تقدير .

التبادل :

يمكن أن يسهم تبادل المطبوعات بين الدول العربية ، إسهاما كبيرا فى إنجاح مشروع إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية . والحقيقة أن تبادل المطبوعات يحقق دائما مصلحة مشتركة لطرفى التبادل ، فما بالنا أن يكون لمطبوعات كل من الطرفين جمهور عريض لدى الطرف الآخر ، فى هذه الحالة تكون المصلحة أقوى وأشد . والواقع أنه يوجد فعلا تبادل للمطبوعات بين الدول العربية ، ولكنه غير منظم أو فعال وينقصه الكثير من التخطيط . والتبادل القائم فى الوقت الحالى ليس تبادلا على المستوى الرسمى بين دولة عربية وأخرى ، ولكنه تبادل بين هيئة وأخرى . وكان المفروض فى هذا النوع من التبادل أن يتحرر إلى حد بعيد من القيد والحرج الناشىء من المناخ والظروف السياسية بين تلك الدول ، وأن يكون الاعتبار الأول فيه للعائد الثقافى والعلمى لدى الأطراف المتبادلة . وسوف أتناول هنا بالعرض والتحليل ، حجم التبادل بين دار الكتب القومية بمصر ، والهيئات العلمية والتعليمية والمكتبات المشتركة فى هذا النشاط بالدول العربية . وسوف يتناول هذا العرض حجم التبادل فى عشر سنوات (١٩٧٥ ــ ١٩٨٤) حتى تكون الصورة أكثر شمولا .

توضح الرسوم البيانية الملحقة بهذا البحث ، أن حجم التبادل بين دار الكتب والدول العربية بصفة عامة يبدو هزيلا ، إذا قيس بالعوامل والظروف

السابق الحديث عنها . وهى العوامل والظروف التى تجعل أمر حصول كل من الدول العربية على مطبوعات باقى الدول ، أمراً له أهمية بالغة . كما يلاحظ أن نشاط التبادل يزداد مع بعض الدول فيصل إلى معدلات مقبولة نسبيا ، بينما يقل جدا مع البعض الآخر من الدول فيصل إلى معدلات مؤسفة هى والعدم سواء . ويلاحظ أيضا أن حجم ماترسله دار الكتب بصفة عامة ، يفوق ماتتلقاه من الهيئات بالدول الأخرى . وهى مبادرة طيبة من جانبها ، ولو أحسن تفهمها واستيعاب مضمونها لكان حجم التبادل فى زيادة مستمرة .

تحتل كل من العراق والسعودية رأس القائمة فى حجم التبادل ، على الرغم من تأثير الظروف التى تمر بها العراق على كمية مايرد منها من مطبوعات . أما مايرد من السعودية فنلاحظ تذبذب معدلاته بصورة واضحة من عام لآخر بدون سبب واضح . ولايفسر ذلك إلا غفلة القائمين على التبادل فى تلك الهيئات ، ثم صحواتهم التى تأتى انعكاسا لوصول كمية ضخمة من المطبوعات . وتأتى تونس بعد هاتين الدولتين ، حيث تتميز حركة التبادل معها بالنشاط المتزن فى تدرج منطقى . فقد بدأت الحركة فى مبادرة من جانب دار الكتب مع تجاوب حذر من الهيئات الأخرى بتونس ، وبعد استقرار المرحلة الأولى التى استغرقت ست سنوات ، زاد النشاط بصورة واضحة وهو ما يبشر باستمرار زيادة الحركة فيما بينهما . أما حركة التبادل مع الهيئات الموجودة بالمغرب فتتسم بالهدوء والثبات النسبى . حقيقة أن دار الكتب ترسل أضعاف ماتتلقى ، ولكن نشاط الهيئات المستمر رغم محدوديته هو الذى يشجع على العطاء . أما التبادل مع الهيئات السورية فيختلف عن ذلك . فقد كان إصرار دار الكتب على العطاء رغم توقف الاستجابة تماما لمدة خمس سنوات متصلة ، دافعا لاستئناف التجاوب ، وإن كان ضعيفا جدا لمدة ثلاث سنوات . مما دفع إلى اليأس من إمكانية استمرار العلاقة ، فتوقف العطاء من دار الكتب فى السنة الأخيرة تماما ، بينما وصل معدل التلقى فى نفس السنة إلى حد لم يصل إليه من قبل . ويكاد الوضع يتشابه فى كل من السودان والكويت والجزائر ، وإن اختلفت كثافة الحركة فيها . فموقف دار الكتب ثابت على العطاء باستثناء العام الأخير فى كل من الكويت والجزائر . أما العطاء من جانب الهيئات بتلك الدول فيأخذ شكل طفرات لاتلبث أن تهمد

من جديد . وترتبط هذه الطفرات ببداية اشتراك هيئات جديدة بتلك الدول فى هذا النشاط . ثم تتوقف مظاهر هذا النشاط بعد البدء فيه مباشرة . كما تتشابه أيضا الحركة مع كل من ليبيا والامارات العربية ، وفيهما تستمر دار الكتب على العطاء المحدود جدا ، ولاتجد صدى لهذا العطاء إلا استجابة واحدة فى عام ١٩٧٧ من جانب ليبيا ، واستجابة واحدة فى عام ١٩٨٤ من جانب الإمارات العربية . وهو ما دفع بدار الكتب إلى أن توقف عطاءها فى العام الأخير . أما الحركة بين دار الكتب والهيئات الموجودة بالأردن ولبنان فيصعب وصفها بالحركة لأنها أشبه ماتكون بالموات . وهى مجرد نزوات عابرة من جانب بعض الهيئات ، أو رغبة وقتية للحصول على مطبوعات معينة ، لاتساندها الرغبة الدائمة والحاجة المستمرة للحصول على مطبوعات الجهة الأخرى . وبمجرد انتهاء هذه الحاجة الموقوتة ، تعود الحركة إلى مواتها السابق .

نخلص من الصورة العامة لوضع التبادل بين الهيئات البيليوجرافية بالوطن العربى ، إلى أن الجهود الفردية غير المنظمة أو الخاضعة لأسس وقواعد محددة ، لايمكن الاعتماد عليها فى المشروع المقترح لإتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية . إن قلة الوعى بأهمية التبادل فى تلبية رغبات جمهور المستفيدين والباحثين ، مع الأهمية الخاصة التى تحظى بها مطبوعات الدول العربية لدى هؤلاء الباحثين والقراء . إلى جانب قوة الإحساس بالفردية ، وعدم رسوخ روح التعاون . وعدم تجريد النواحى العلمية والثقافية ، وعزلها عن الأجواء والتيارات السياسية السائدة بين الدول العربية . كلها عوامل أدت إلى هذا الوضع الذى لايدعو للتفاؤل بصفة عامة . وإلا فكيف يصل حجم تبادل دار الكتب مع الهيئات فى أى دولة أخرى غير عربية ، أضعاف أضعاف حجمه مع أى من الدول العربية . ويمكن لنا أن نقترح قيام المكتبات القومية بهذه المسئولية ، مع إعطاء مرونة للهيئات فى داخل كل دولة فى إرسال مطبوعاتها مباشرة ، ولكن فى إطار التنسيق مع مكتبتها القومية . والمرونة كذلك فى طلب مطبوعات هيئة معينة أخرى ، ولكن أيضا بالتنسيق مع المكتبة القومية الأخرى . وذلك حتى يمكن تحمل كل من المكتبات القومية لمسئولياتها التى يفرضها وضعها فى داخل الدولة . وبهذا تقوم المكتبات القومية بوظيفة جسور الثقافة التى تربط بين الدول العربية بعضها ببعض .

مؤسسات المهنة والعمل والتعليم :

هناك ضرورة حتمية لوجود بعض الهيئات التى ترعى التخصص على النطاق العربى ، حتى تعمل على توفير كل مايلزم لتحقيق نظام إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية . ويمكن تقسيم هذه الهيئات إلى الفئات النوعية التالية :

مؤسسات المهنة : يوجد لكل تخصص من التخصصات نوع من المؤسسات التى تعمل على جعله من التخصصات المستقرة ذات المكانة بين التخصصات الأخرى . وتتمثل هذه الهيئات فى الجمعيات العلمية ، والاتحادات ، والنقابات . وتختلف الوظائف التى تقوم بها تلك الهيئات بحسب طبيعة تكوينها ، ولكن الوظائف الأساسية بها واحدة . هناك مثلا بعض النقابات أو الجمعيات العلمية التى تشترط على من يمارس المهنة . الحصول على تصريح منها بعد اجتيازه لمراحل معينة من التدريب العملى فى المجال . فالطبيب والمحامى والمحاسب القانونى لابد لهم من تمضية فترة تدريب معينة فى العمل . وأحيانا اجتياز اختبارات معينة ، قبل حصولهم على لقب طبيب ، أو محاسب قانونى ، أو زميل لجمعية .. الخ . كما أن هذه النقابات لها سلطة محاسبة الخارجين على المهنة وأصولها من أعضائها ، ومعاقبتهم مهنيا ، وغير ذلك بما يحفظ للمهنة وضعها داخل المجتمع . كما تقوم الجمعيات العلمية والاتحادات بإعداد وإصدار الأدوات والمعايير اللازمة لتوحيد الممارسة فى المهنة ، مثال ذلك الجمعية الأمريكية للمكتبات ، وجمعية المكتبات (البريطانية) . ومن أشهر ماساهما فى إعداده وإصداره « القواعد الأنجلوأمريكية للفهرسة » . وكذلك الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ، الذى يعمل على إعداد وإصدار « التقنين الدولى للوصف البيليوجرافى » . كما تنظم هذه الهيئات العديد من المؤتمرات ، التى تناقش موضوعات معينة داخل التخصص .

ويمكن أن يتمثل هذا النوع من الهيئات على مستوى العالم العربى ، فى جمعيات للمكتبات فى كل دولة . على أن يجمع تلك الجمعيات اتحاد على مستوى العالم العربى كله ، يمكن أن يسمى « الاتحاد العربى لجمعيات المكتبات » . بحيث يكون على جمعيات المكتبات بالدولة العربية ، مسئولية رعاية التخصص فى إطار كل دولة على حدة . أما الاتحاد العربى فسوف يقوم

بالتنسيق بين هذه الجمعيات فى أى أمر من الأمور الخاصة بالتخصص والمهنة ، ويقوم بتخطيط ومتابعة تنفيذ المشروعات العربية فى هذا المجال . كما سيقوم أيضا بإعداد وإصدار التقنينات والقواعد اللازمة للاستخدام فى صورة موحدة على نطاق العالم العربى . كما سيقوم الاتحاد العربى بتنظيم عدد من المؤتمرات لمناقشة أى موضوع أو مشكلة ، ودراسة ومناقشة مسوّدات المعايير والأدوات قبل إقرارها . وسوف يكون من المنطقى أن يشارك الاتحاد العربى فى كافة الأنشطة الدولية فى هذا المجال ، وتمثيل الجانب العربى فيها ، وتوصيل وجهة النظر العربية من منطلق الوضع الخاص بنا .

ويمكن بطبيعة الحال أن ينشأ هذا الاتحاد فى إطار جامعة الدول العربية ، حتى يتلقى الدعم المادى الذى يكفل له إمكانية الاستمرار ، وحرية الحركة والنشاط والانتاج ، والمساهمة فى رفع مستوى المهنة على مستوى العالم العربى كله . ومما لاشك فيه أن هذا الاتحاد سوف يختلف عن « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » فى التركيب والوظيفة . فلابد أن تمثل فيه كل دولة من الدول العربية عن طريق جمعية المكتبات بها . وهى التى سوف تتشكل أساسا ممن فى أعلى مستويات التخصص فى تلك الدولة . ولذلك فمن الضرورى قبل إنشاء هذا الاتحاد ، من وجود جمعية للمكتبات بكل دولة عربية . وتعتبر جمعية المكتبات الأردنية هى الجمعية الوحيد النشطة على مستوى الدول العربية ، وما عاداها قلة نادرة ، وليس لها نشاط يذكر .

مؤسسات العمل : يتمثل هذا النوع من المؤسسات فى المكتبات ومراكز التوثيق ومراكز المعلومات . وتقوم هذه المؤسسات بممارسة المهنة ، وإتاحة أوعية المعلومات لجمهور المستفيدين . وتتنوع وتختلف هذه الهيئات فيما بينها ، ولكن الوظائف الأساسية فيها كلها واحدة . وأيا كانت التسمية التى أطلقت على أى منها فهى تقوم بالاختيار والاقتناء ، والتنظيم والتحليل الفنى ، والخدمة والاسترجاع . أما الاختلاف والتنوع فيكون فى جمهور المستفيدين الذى يختلف ، من المكتبة القومية ، إلى المكتبة المدرسية ، إلى المكتبة العامة ... الخ . وينعكس هذا الاختلاف بطبيعة الحال على أوعية المعلومات التى تختارها وتقتنيها كل منها ، وعلى الأسلوب الذى تتبعه فى تنظيم تلك الأوعية وتحليلها فنيا ، وكذلك على نوعيات وكثافة الخدمات المقدمة لاسترجاع تلك الأوعية ، سواء

استرجاعا كليًا للوعاء كله ، أو استرجاعا جزئيا لجزء أو قسم او حتى معلومة واحدة بالوعاء .

ويوجد بكل دولة عربية عدد من هذه المؤسسات سواء كبر أم صغر هذا العدد . ولكن مايهمنا التركيز عليه هنا هو المكتبات القومية ، حيث أنها تمثل ضرورة لإنجاح هذا المشروع . ولاينبغى أن يتوهم شخص أن ذلك معناه أن وجود المكتبة القومية وحدها يكفى ، ولكن من الضرورى وجود مجموعة من المكتبات يتحدد عددها ونوعياتها حسب كثافة وتنوع جمهور المستفيدين بالمواقع المختلفة . أما المكتبة القومية ، فسوف تكون هى الركيزة الأساسية لنظام « إتاحة المطبوعات بالمكتبات العربية » ، هذا إلى جانب وظائفها الأساسية كمكتبة قومية ، تمثل قلب النظام المكتبى بالدولة .

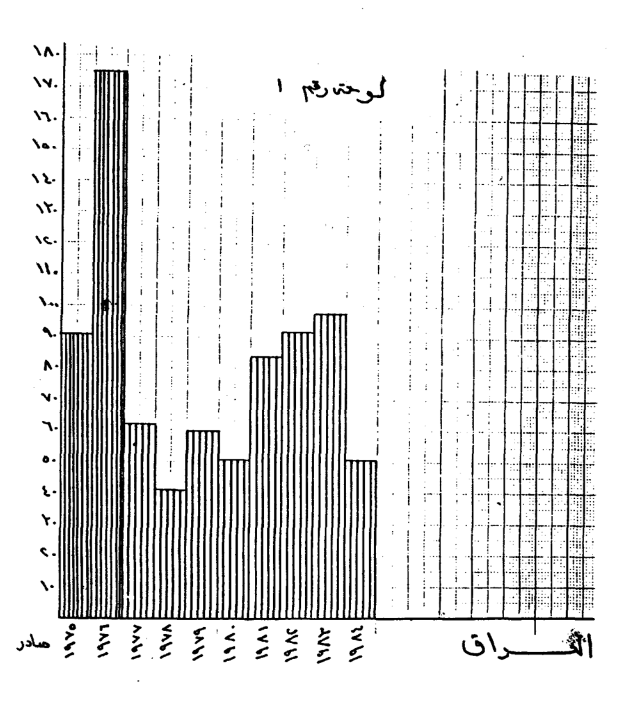
وحيث أن المكتبة القومية هى التى تتمتع بحق الإيداع لأوعية المعلومات ، وبالتالى سوف تتمثل فى مقتنياتها المجموعة الشاملة للأوعية الصادرة فى تلك الدولة ، فسوف تكون هى الوحيدة القادرة على إعداد أداة للضبط الببليوجرافى لهذا الإنتاج الفكرى . ومن الطبيعى أيضا أن تضطلع بمسئوليات المركز الببليوجرافى القومى بالدولة ، فتأخذ على عاتقها تنظيم ومتابعة إجراءات الإعارة فى هذا المشروع ، سواء بينها وبين المكتبات القومية الأخرى ، أو بينها وبين أى مكتبة أخرى داخل الدولة . كما ستتحمل المكتبة القومية أيضا مسئولية تبادل المطبوعات مع الدول الأخرى ، سواء لاستخدامها هى أو لاستخدام المكتبات الأخرى فى داخل الدولة . أى أنها سوف تكون الجسر الموصل بين النظام المكتبى داخل الدولة والنظم المكتبية بالدول الأخرى .

ومن الطبيعى أن تشارك المكتبات القومية بجهود المتخصصين بها ، فى إعداد وإقرار الأدوات والمعايير التى سبق الحديث عنها . فالخبرات المكتبية من ممارسة العمل المكتبى ، لها أهميتها الكبرى فى إعداد وصياغة القواعد والتقنينات والقوائم . ثم أن هذه المكتبات هى البيئة الحقيقية لاختبار مدى صلاحية أى من هذه الأدوات للتطبيق . كما أنها تضطلع بالدور الريادى فى تبنى أى من هذه الأدوات للاستخدام بها ، وهو مايستتبعه استخدامها فى باق المكتبات بالدولة .

مؤسسات التعليم : ويتمثل هذا النوع من المؤسسات فى كليات واقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات بالدول العربية . ويوجد فى الوقت الحالى نماذج متعددة لهذه المؤسسات فى بعض الدول العربية . وبينما لانجد أيا من هذه المؤسسات فى بعض الدول العربية ، نجد بالبعض الآخر مؤسسة واحدة أحيانا وأكثر من واحدة فى أحيان أخرى . ويعتبر قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة ، هو أقدم تلك المؤسسات على الإطلاق . فقد قارب عمره الأربعين عاما ، بينما البعض الآخر مازال يحبو فى سنواته الأولى . بل لقد ظل هذا القسم هو الوحيد على نطاق العالم العربى لفترة طويلة ، حتى تنبهت بعض الدول الأخرى لأهمية هذا النوع من المؤسسات ، فشرعت فى إنشاء بعضها هنا وهناك ، ولكنها فى مجموعها أقل من الحد الأدنى الضرورى لتخريج الأعداد المطلوبة .

وتتنوع هذه المؤسسات فيما بينها من حيث نوعيات الدارسين بها ، والمقررات الدارسية التى تقدمها ، والشهادات العلمية التى تجيزها . فبعضها معاهد متوسطة أو فوق المتوسطة ، مدة الدراسة بها سنتان ، ويلتحق بها الخريجون بعد الثانوية العامة وما فى مستواها ، وهى تجيز شهادة الدبلوم المتوسط أو فوق المتوسط . والبعض الآخر معاهد للدراسات العليا فقط ، ويلتحق بها خريجو الجامعات فى التخصصات الأخرى ، وهى تجيز الدبلوم العالى ، ومدة الدراسة بها سنتان أيضا . كما أن البعض الآخر عبارة عن كليات أو أقسام فى كليات جامعية ، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ، ويلتحق بها خريجو الثانوية العامة وما فى مستواها ، وتجيز درجة الليسانس . وهناك من يجمع بين أكثر من مرحلة ويجيز أكثر من شهادة ، مثال ذلك قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة . فهو يقدم ثلاثة مستويات من الدراسة . المستوى الأول وهو مرحلة الليسانس ، ويكون من حق من يتخرج منه بتقدير جيد على الأقل ، الالتحاق بالمستوى الثانى وهو مرحلة الماجستير والدكتوراه . أمّا المستوى الثالث فيتمثل فى مرحله الدبلوم ومدة الدراسة به سنتان ، ويكون من حق من يتخرج منه بتقدير جيد جدا على الأقل الالتحاق بالمستوى الثانى ، والحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه .

ويحتاج النظام المكتبى فى مستوى الممارسة بالدول العربية ، إلى هذه المستويات المتنوعة من الخريجين للعمل بالمكتبات ومراكز المعلومات بها . وسوف تفرض طبيعة العمل فى أى موقع بتلك المكتبات ومراكز المعلومات نوع ومستوى المؤهل أو المؤهلات المطلوبة ، فيمن سيشغل هذا الموقع . على أن توضع خطة قومية فى كل دولة ، تقوم على دراسة الاحتياجات الفعلية من المكتبيين ، وتوفير تلك الاحتياجات فى أقرب وقت ممكن . مع التركيز على جدية الدراسة والاحتفاظ بمستوى معقول للخريجين . مع استمرار برامج تنمية المهارات المهنية للعاملين بالمجال ، عن طريق الدورات التجديدية والتدريبية الهادفة ، وإطلاعهم على الجديد فى المجال أولا بأول .

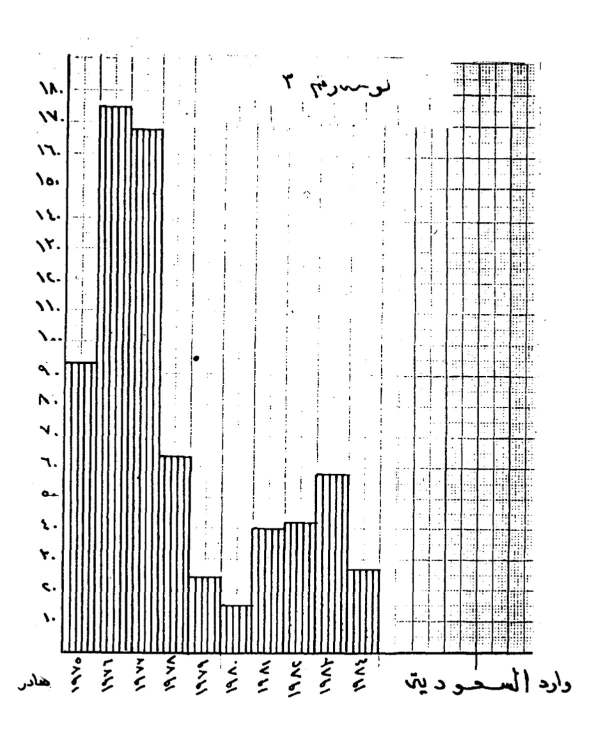

لوحة رقم ١
١٨٠
١٧٠
١٦٠
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صادر
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
العراق

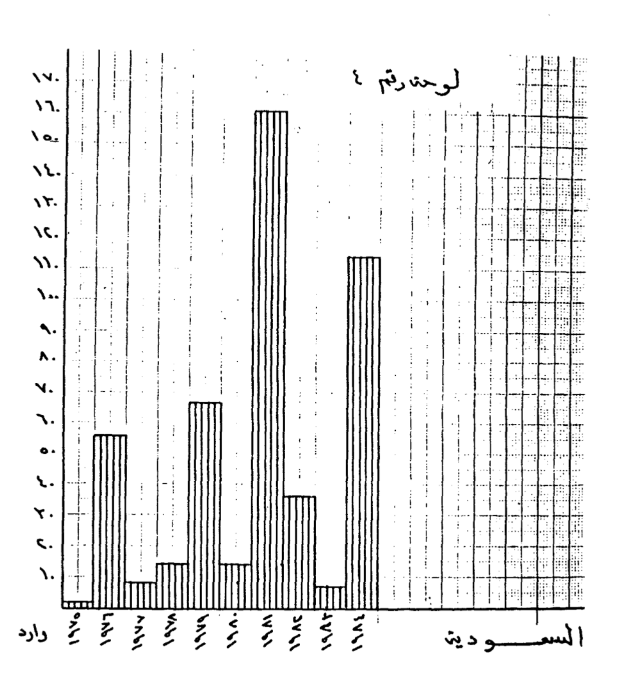
لوحة رقم ٢

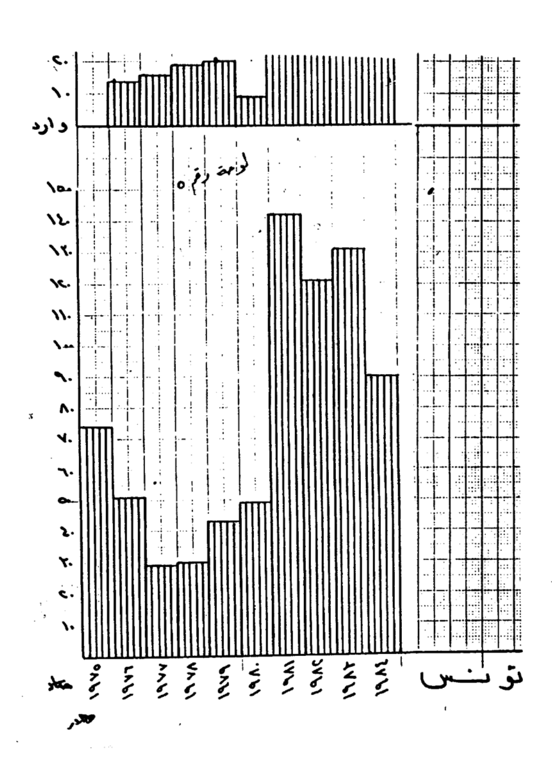
العراق

١٩٠
١٨٠
١٧٠
١٦٠
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

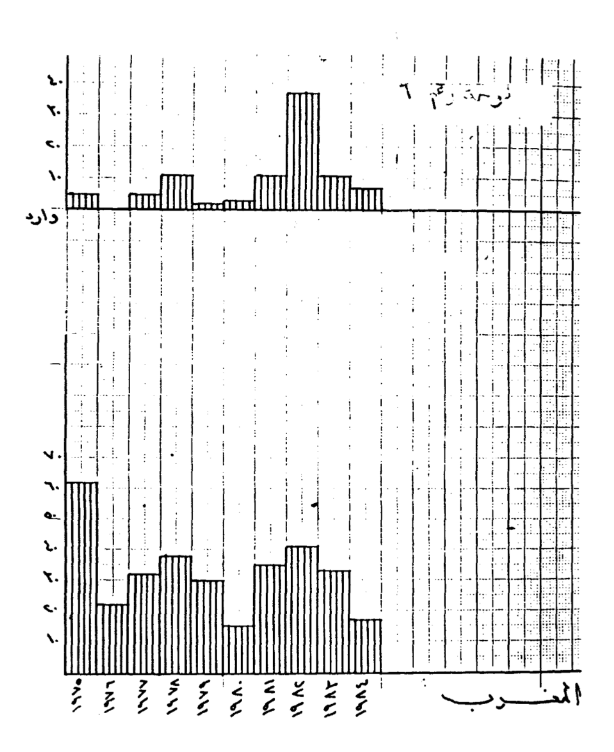
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤


١٨٠
١٧٠
١٦٠
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
وارد السعودية


لوحة رقم ٤
١٧٠
١٦٠
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٢٠
١٠
وارد
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
السعودية



لوحة رقم ٥
وارد
صادر
تونس



لوحة رقم ٦
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
وارد
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
المغرب

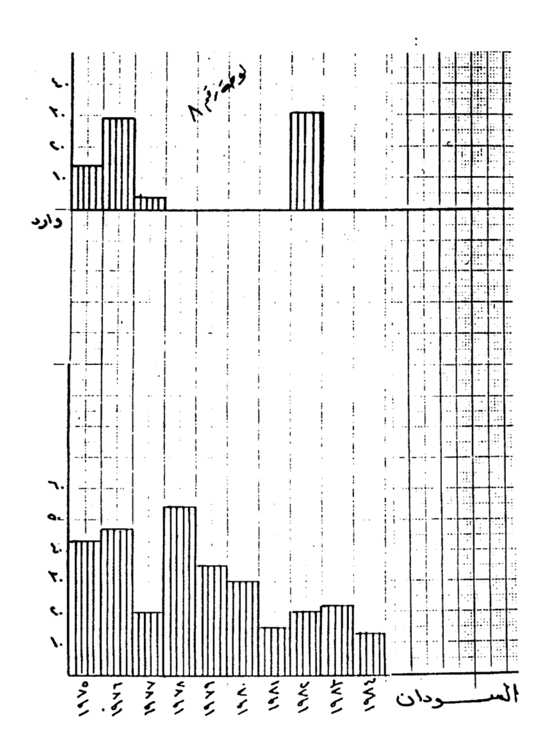
لوحة رقم ٧

٣٠
٢٠
١٠
وارد

٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

صادر ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤

صادر سوريا


لوحة رقم ٨
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
وارد
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
الســـــودان

لوحة رقم ٩

٤٠
٣٠
٢٠
١٠

وارد

٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤

صادر

الكويت

صادر

لوحة رقم ١٠

٤٠
٣٠
٢٠
١٠
وارد

٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤

الجزائر

وارد
صادر
ليبيا
صادر

لوحة رقم ١٢
١٠
وارد
٢٠
١٠
١٩٦٥
١٩٦٦
١٩٦٧
١٩٦٨
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
الإمارات العربية

لوحة رقم ١٢

٣٠
٢٠
١٠
وارد

٣٠
٢٠
١٠
صادر

١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤

صادر الأردن

لوحة رقم ١٤

٤٠
٣٠
٢٠
١٠
وارد

٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صادر

١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤

لبنان

المراجـــع

١ ــ حسام الدين ؛ مصطفى : التسجيل القومي للإنتاج الفكري العربي : دراسة تحليلية .ــ تونس : المعهد الأعلى للتوثيق ، 1984 .ــ 238 ص ، 24 سم .

2. Anand, Havelin.- Interlibrary loan and document delivery using telifacsimile transmission : Part 2 .Telifacsimile project.- Electronic Library.- 5, (2) Apr. 1987.- p. 100-107.

3. Bishoff, Lizbeth J.-Who says we don't need catalogers?. - American Libraries.- 18, (8) Sept. 1987, p. 694-696.

4. Boss, Richard W.- The use of telefacsimile in libraries. - Library Hi Tech.- 5, (1) Spring 1987.- p. 33-42.

5. Boucher, Virginia.- The interlibrary loan interview. - Reference Librarian.- (16) Winter 1986.- p. 95-98.

6. Cornish, Graham P.- Interlending and document supply: a review of recent literature.- Interlending & Document Supply. - 15, (3) July 1987.- 88-93.

7. Doksansky, Florence K.- Bamberg to Brown: a library exchange.- College & Research Libraries News.- 48, (6) June 1987.- p. 338-341.

8. Finelli-Lemette, François.- Le centre de coordination bibliographique et technique.- Bulletin d'Information de l'Association des Bibliothecaires Français.- (133) 1986.- p. 12-13.

9. Hanks, Nancy.- Resource sharing: The RECAL network encourages more cooperation.- Show-me Libraries.- 38, (4) Jan. 1987.- p. 18-20.

10. Jeffreys, A.E.- The revision of AACR2: Procedures and policies.- Catalogue & Index.- (83) Winter 1986.- p.5-6.

11. Kaya, Kathryn K.- Telefacsimile from a user presepctive. - Bulletin of Medical Library Association.- 75 (3) July 1987.- p. 257-259.

12. Kelsey, Ann. L.- The impact of automation on interlibrary loan.- Journal of Academic Librarianship.- 13 (3) July 1987.-p. 163-166.

13. Line, Maurice B.- Universal availability of publication. - Unesco Bulletin for Libraries.- XXXI, (3) May - June 1977.- p. 140-144.

14. Lor, P.J.- The volume and distribution of interlending within the Southern African Interlending Scheme.-Journal of Library and Information Science.- 55, (2) June 1987.- p. 81-93.

15. Osmus, Lori L.- Serial cataloging from the union list standpoint.- Serial Librarian.- 12, (1/2) 1987.- p. 101-116.

16. Smith, Mary Kay.- Trend in networking.- Public Libraries.- 25, (4) Winter 1986.- p. 126-127.

17. Soper, Mary Ellen.- The education of serials catalogers. - Serials Librarian.- 12, (1/2) 1987.- p. 169-179.

18. Surprenant, Thomas T.- Global threats to information. - In: Annual Review of Information Science and Technology. Volume 20 / edited by Martha E. Williams.- New York: Knowledge Industry Publication, 1985.- p. 3-25.

19. -------.- Problems and trends in international information and communication policies.- Information Processing & Managmenet.- 23, (1) 1987.- p. 47-64.

دراسات فى الوثائق العربية (٣)

الإشهاد على الوثائق العربية الإسلامية

دكتور : محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق ـ كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تتناول الدراسة الإشهاد على الوثائق العربية الإسلامية ، والدور الهام الذى أداه للإثبات ، والحكم بصحة ونفوذ ولزوم الوثيقة لدى جميع حكام ، وقضاة المذاهب الفقهية المختلفة ثم تعرض الدراسة لآية المداينة فى سورة البقرة ، والآراء الفقهية لتفسير الأمر بالإشهاد ، وهل فيه نسخ أم أنه واجب ، أم أن الأمر بالإشهاد للندب والإرشاد . وتتناول الدراسة أيضا مميزات الاشهاد . وكذلك تعرض لأجزاء الإشهاد ، أو الفقرات المكونة للإشهاد مدعمة بمثال لإشهاد وثيقة وقف رقم ٢٩٦ بأرشيف وزارة الأوقاف المصرية .

الإشهاد

الإشهاد عمل من أعمال التوثيق[١] ، فيه معنى الشهر والعلانية فى مجلس الحكم ، والإشهاد يجعل من العقد محررا رسميا موثقا له بقوة تنفيذية . وبذا تصبح الوثيقة سندا شرعيا مقبولا فى كل ظرف وحال ، وبهذا يكون الغرض من الإشهاد تأييد وإجازة العقد ، حتى لا يكون هناك مجال إلى فسخه[٢] .

والإشهاد إقرار أو عقد رسمى يحصل أمام موظف من موظفى المحاكم الشرعية[٣] . والإشهاد على أمر معناه فى الأصل ، طلب الشهادة عليه ممن شهد وقوعه ، أو يراد إيقاعه بمحضر منه ، وكثيرا ما يطلق على الوثيقة التى يحرر فيها[٤] .

ويقصد به إشهاد القاضى الموثق على نفسه فى الوثائق العربية من حضر مجلس حكمه وقضائه من الشهود ما يأتى :

أولا : أنه أشهد على نفسه أنه ثبت عنده ثبوتا شرعيا ، تاما معتبرا مرضيا ، بشهادة العدول من الموقعين ، وكتاب الحكم ، وغيرهم من الشهود المقبولة شهادتهم شرعا ، ثبوت التصرف وصحته .

ثانيا : أنه حكم بموجب ذلك ــ أى بما ثبت عنده ــ بصحة العقد ولزومه حكما صحيحا شرعيا ، تاما معتبرا مرضيا ، مسئولا فى ذلك ، مستوفيا شرائطه الشرعية[٥] .

وشهادة الشهود فى الاشهاد هى شهادة على صدور الحكم من القاضى بصحة العقد ولزومه[٦] .

ولا يكتمل للإشهاد كيانه القانونى إلا إذا صدر طبقا للأوضاع[٥] المقررة فى المحاكم شرعا[٧] ، فكان القضاة دائما يراعون أن يصدروا الاشهادات « على الأوضاع الشرعية ، والقوانين المحررة المرعية .. مستوفيا شرايطه الشرعية ، وواجباته المعتبرة المرعية .

وتؤخذ الإشهادات فى المحاكم لدى الرئيس ، أو من يحيلها عليه من القضاة أو الكتاب[٨] ، فيحرص القضاة دائما على الاشهاد فى مجلس الحكم والقضاء ،

« من حضر مجلس حكمه وقضائه » . وذلك لأن مجلس الإشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط فى الشهادة الاعلام بأقصى الإمكان يشترط فى الإشهاد[٩] .

والإشهاد أن يقول القاضي للشاهد أشهد على شهادتى أى أشهد إن فلانا أقر عندى بكذا ، لأن الشاهد فرع كالنائب عنه ، فلابد من التحميل والتوكيل ، ولابد أن يشهد عند القاضي لينقله إلى مجلس القاضى الآخر[١٠] .

وإثبات الإشهادات على العقود أم القضاة الأربعة خاصة فى الوقف ، تحصين للعقود عن طريق الحكم بصحتها وتسجيلها ، لأن الحكم الوارد فى الإسجال الأول يصبح نافذا على جميع المذاهب ، كما يقول أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم ، ويدعم هذا الحكم ويؤكده ويقويه بقية الاسجالات التنفيذية ، التى هى بمثابة شهادة وإقرار وتزكية بصحة الحكم ، بدليل تنفيذه على أيدى القضاة الثلاثة الآخرين ، كما فى الإشهاد على عقد الوقف . فكأن الإشهادات الأربعة قد حدثت فى حضور قضاة القضاة الأربعة كلهم ، وصدر الحكم بصحة العقد على أيديهم مجتمعين فى مجلس واحد[١١] .

ويذهب البحث بالإضافة إلى ذلك ، إلى أنه لما كان الثبوت مختلفا فيه ، هل هو حكم أم لا ؟ فكان لابد من إجازة واعتبار قاضى آخر للحكم الصادر من القاضى الأول ، لكى يصبح الحكم بصحة العقد نافذا على جميع المذاهب[١٢] ، فيذكر القراق فى النوع الرابع من تصرفات الحكام التى ليست بحكم ، ولغيرهم من الحكام تغييرها أو النظر فيها أن إثبات الحجج الموجبة لثبوت الأسباب الموجبة للإستحقاق لا يلزم من كون الحاكم أثبتها أن يكون حكما بل لغيره أن ينظر فى ذلك ، فيبطل أو لا يبطل بل إذا أطلع فيها على ذلك تعقبه ، ولا يكون ذلك الإثبات السابق مانعا من تعقب الخلل فى تلك الحجج[١٣] .

لقد اعتبر الإشهاد المسجل الوسيلة الاثباتية* التوثيقية المتفق عليها بين فقهاء الشريعة الاسلامية « فلقد صح الإشهاد إحياء لحقوق الناس[١٤] » وذلك « لأنه لا حجة للمدعى سوى الإشهاد » فالقاضى إذا ترافع إليه خصمان ، فأقر أحدهما لصاحبه ، فقال المقر له للقاضى أشهد لى على إقراره شاهدين ، لزمه الإشهاد لأنه لا يمكنه الحكم باقراره ، وإن ثبت عنده حق بنكول المدعى

عليه ، أو بيمين المدعى بعد النكول فسأل المدعى القاضى أن يشهد على نفسه ، لزمه الاشهاد ، لأن القاضى لا يحكم بعلمه ، فربما جحد المقر فلا يمكنه الحكم عليه بعلمه ، ولو كان يحكم بعلمه احتمل أن ينسى ، فإن الانسان عرضة للنسيان(١٥) .

ويذهب ابن قدامه سنه ٦٢٠ هـ إلى أنه عندما يطلب المدعى الإشهاد بعد ثبوت البينة عند القاضى ففيه وجهان : أحدهما أن الإشهاد واجب على القاضى ، لأن فيه فائدة جديدة ، وهى إثبات تعديل بنيته ، وإلزام خصمه ، وإن حلف المنكر وسأل القاضى الإشهاد على برائته لزمه ، ليكون حجة له فى سقوط المطالبة مرة أخرى(١٦) .

والراجح أن ابن قدامه يقصد الإشهاد الشفاهى دون الكتابى ، لأنه يقول : وإذا سأله أن يكتب له محضرا بما جرى ففيه وجهان : **أحدهما** يلزمه ذلك ، لأنه وثيقة له ، فهو كالإشهاد ، لأن الشاهدين ربما نسيا الشهادة ، أو نسيا الخصمين ، فلا يذكرهما إلا ذوى خطيهما . **والثانى** لا يلزمه لأن الإشهاد أى الإشهاد الشفاهى يكفيه . والأول أصح أى كتابة الوثيقة بإشهادهما ، لأن الشهود تكثر عليها الشهادات ويطول عليهم الأمد ، فالظاهر أنهما لا يتحققان الشهادة تحققا يحصل به أداؤها ، فلا يتقيد إلا بالكتاب .

والراجح أن الإسجال متصل بالإشهاد — وإن اطلق الإشهاد على الاسجال لغلبة الاعتماد على الشهادة فيه — وذلك لقول المنهاجى الإسيوطى ٨١٣ — ٨٨٠ هـ(١٧) : « الإسجال أقوى من الإشهاد » .

على أنه كما أن الناقل الذى ينقل حكم قاضى مشافهة إلى قاضى آخر ، لا ينقله إلا بإشهاد ، فكذلك القاضى المخاطب لا يخاطب قاضى آخر إلا بإعلام ، لإشتراط الإذن فى كل منهما . وإصطلاح الإعلام بمصر بعد أداء الشهود يعلم القاضى لهم تلو رسومهم إخبارا بأدائهم ، ثم يسجل القاضى بظهر الوثيقة إشهاداً بثبوت الحق ، بمن أعلم له والحكم به(١٨) . فعلى ذلك وما ذكره ابن قدامه نرجح أن الإسجال هو الإشهاد المكتوب والمسجل على القاضى الحاكم بثبوت وصحة التصرف أو العقد .

الإشهاد فى القرآن الكريم

أمر الله تعالى بالإشهاد على العقد فى كتابه الكريم[١٩] . فيقول تعالى فى سورة البقرة : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ... » وفى آية المداينة هذه عدة أوامر نكتفى منها بعرض ما يتناول التوثيق والإشهاد وهى فاكتبوه ، وليكتب ، واستشهدوا ، واشهدوا .

ولقد اختلف الفقهاء والمفسرون فيها ودارت بينهم عدة تساؤلات منها :

هل هذه الآية محكمة لا نسخ فيها ؟

هل الإشهاد شرط واجب ليكون العقد صحيحا شرعا أو هو مندوب إليه فيكون الأمر للندب والإرشاد ؟

النسخ :

ذهب بعض العلماء إلى القول بالنسخ فقال : أبو سعيد ، والشعبى ، والربيع ابن أنس ، والحسين ، وابن جريج ، وابن زيد ، وغيرهم إلى أن كتابة الدين والشهادة عليه واجبه ، ثم نسخت بقوله تعالى : « فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذى أوتمن أمانته » روى أبى حاتم باسناد جيد عن أبى سعيد الخدرى أنه قال هذه نسخت ما قبلها وقال الشعبى : إذا أوتمن بعضكم بعضا فلا بأس أن لا تكتبوا ولا تشهدوا[٢٠] . وبهذا خفف الله تعالى الأمر فى قوله سبحانه « فاكتبوه » و « فاستشهدوا » ولقد نقل ابن حزم عن الحنفية والمالكية ، أنهم ذهبوا إلى أنه ليس الاشهاد المذكور ، ولا الكتابه المذكورة المأمور بها واجبة ، ولا يلزم الكاتب أن يكتب ، واستدلوا بما روى عن أبى سعيد الخدرى من القول بالنسخ[٢١] .

وذهب بعض الفقهاء ومنهم ابن عباس رضى الله تعالى عنه إلى أنه لا نسخ فى آية المداينة فكان يقول : لا والله إن آية الدين محكمة وما فيها نسخ . ويميل أبو بكر الجصاص إلى أنه لا نسخ فى الآية ، لأنه لم يثبت تاريخ نزول هذين الحكمين الإشهاد وعدمه عند الإئتمان ، فوجب القول بنزولهما معا ، وإذا فلا نسخ فى الآية ، لامتناع ورود الناسخ والمنسوخ معا فى شىء واحد ، ولأنه لا يجوز نسخ الحكم قبل استقراره[٢٢] .

ويذهب ابن حزم إلى أن الظاهر من قول أبى سعيد الخدرى أن هذه الآية إنما نسخت الأمر بالرهن ، لأنه هو الذى قبلها متصلا بها . واستطرد ابن حزم قائلا : إن دعوى النسخ جملة لا يجوز إلا ببرهان متيقن ، وإلا فالقول بذلك لا يجوز ، وكذا دعوى الندب باطل إلا ببرهان ، ثم قال : واستدلوا على النسخ بأن النبى ابتاع فرسا ولم يشهد فى قصة خزيمة المشهورة ، ورد ذلك بأن الخبر لم يصح ، ولو صح لما كان حجة ، لأنه ليس منه أن الأمر تأخر مقدار مدة يمكن فيها الاشهاد فلم يشهد ، وإنما فيها أن الرسول ابتاع الفرس ، ثم استتبعه ليوفيه الثمن ، فأسرع الرسول وأبطأ الإعرابى ، والبيع لا يتم إلا بالتفرق بالأبدان ، ففارقه النبى ليتم البيع ، وإلا لم يكن تم بعد ، كما نقضه بأنه لم يثبت أن ذلك كان بعد نزول الآية ، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية ، ولا ينبغى ترك يقين بظن كاذب[٢٣] .

الوجوب :

ذهب بعض الفقهاء منهم أبو موسى الأشعرى ، وابن عمر الضحاك ، وسعيد وجابر بن زيد ، ومجاهد وداود بن على ، وابنه وأبو بكر إلى أن كتابة الديون فرض واجب على أربابها بهذه الآية بيعا كان أو قرضا ، كى لا يقع فيه نسيان ، وهو اختيار الطبرى ، فقد قال : من أدان فليكتب ، ومن باع فليشهد ، وقال أيضا : « لا يحل لمسلم إذا باع وإذا اشترى إلا أن يشهد وإلا كان مخالفا لكتاب الله عز وجل » وقال النخعى يشهد ولو على شراء بقل . ونقل عن الشعبى أن الكتابة فرض كفاية وقيل أنه كان واجبا على الكاتب ثم نسخ بقوله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد[٢٤] » .

ولقد أورد ابن حزم أن القرض إن كان إلى أجل ففرض عليهما أن يكتباه وأن يشهدا عليه عدلين ، واستدل على ذلك بقوله : « فاكتبوه » ، إلى قوله : « ولا تسأموا أن تكتبوه » ، إلى قوله تعالى أيضا « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » ، وقال « أنه ليس فى أمر الله تعالى إلا الطاعة ولا يجوز أن يأمر الله تعالى بالكتابة ، فيقول قائل : لا اكتب إن شئت ، ويقول الله « اشهدوا ، فيقول : لا أشهد ولا يجوز نقل أوامر الله عن الوجوب إلى الندب ، إلا بنص آخر ، أو ضرورة ، وإن لم يجد عدولا سقط فرض الاشهاد ، وإن لم يشهد مع

القدرة على الاشهاد فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام ، فإن كان البيع إلى أجل ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور أن يكتباه ، فإن لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام وهذه أوامر مغلظة مؤكدة ، لا تحتمل تأويل أمر الله بالكتابة فى المداينة وبالاشهاد فى التجارة المدارة ، كما أمر الشهاد ألا يأبوا[٢٥] .

الندب والارشاد[○]

ذكر ابن العربى أن جمهرة الفقهاء بل كافتهم ذهبوا إلى أن الأمر بالكتابة والاستشهاد الوارد فى آية المداينة للندب والارشاد[○] إلى حفظ الأموال وإزالة الريب ، فجمهور المسلمين فى جميع ديار الإسلام ، يبيعون بالأثمان المؤجلة ، من غير كتابة ولا إشهاد ، وقال القاضى أبو محمد بن عطية : أن الصحيح الأمر بالندب ، ولا يمكن أن يكون الأمر فى الآية بالوجوب بحال ، وإلا لكان أكثر البيوع والعقود ، من لدن الرسول إلى اليوم غير صحيحة شرعا ، ثم وإلا وقع الناس فى كثير من المشقة والحرج والتشديد على المسلمين ، والنبى بعث بالحنفية السمحة[٢٦] .

ومن الثابت أن الرسول ﷺ باع ولم يشهد ، واشترى ورهن درعه عند يهودى ولم يشهد ، ولو كان الإشهاد أمرا واجبا لوجب الرهن لخوف المنازعة كما يقول القرطبى ، ولو كانت الصحابة والتابعون تشهد على بياعاتها واشريتها لورد النقل به متواترا مستفيضا ، ولانكرت على فاعله ترك الاشهاد ، فلما لم ينقل عنهم الاشهاد بالنقل المستفيض ، ولا إظهار النكير على تاركه من العامة ، ثبت بذلك أن الكتاب والإشهاد فى الديون والبياعات غير واجبين[٢٧] . وهذا إرشاد منه تعالى لعباده المؤمنين ، إذا تعاملوا بمعاملات مؤجلة أن يكتبوها ، ليكون ذلك احفظ لمقدارها وميقاتها ، واضبط للشاهد فيها ، وقد نبه على هذا فى آخر الآية ، حيث قال : « ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا[٢٨] »

ويقول الشيعة الجعفرية أن الأمر بكتابة الدين لئلا يذهب الدين بطول المدة ، فيكون الأمر للارشاد . وعند بعضهم للندب ، وعند آخرين أنه للوجوب ، والأخير ضعيف ، لاستمرار السلف على تركه غاليا ، ولعموم قوله

عليه السلام أن الناس مسلطون على أموالهم ، يفعلون بها كيف شاءوا . قال فى الأمر بالإشهاد أنه للارشاد ، وحسماً لمادة النزاع(٢٩) . ويذهب الجصاص إلى أنه : لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الأمر بالكتاب والاشهاد والرهن المذكور فى هذه الآية جميعه ، ندب وإرشاد إلى مالنا فيه الحظ والصلاح والاحتياط للدين والدنيا ، وإن شيئا منه غير واجب(٣٠) .

والذى يبدو للأستاذ الدكتور محمد سلام مدكور أن هذه الأوامر الواردة فى الآية المذكورة ، كلها على الندب ، وأنها مصروفة عن ظواهرها ، وإن عدم العمل بظواهرها يشبه أن يكون من المعلوم من الدين بالضرورة ، بما تنوقل فى معاملات الأمة ، ومبايعاتها ، ومدايناتها الدارجة العادية . وفى الإلزام بالكتابه والإشهاد فى كل جزئية من جزئيات البيع والشراء والمداينة كثير حرج والحرج مدفوع بالنصوص والقواعد العامة(٣١) .

ويذهب البحث إلى أن أمر الله تعالى بإقامة الإشهاد على الوثائق لإزالة الريب من النفوس ، وهذا ظاهر من قوله تعالى : « ولا تسئموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا(٣٢) » . وذلك لأن وثائق الإعارة ، والقرض ، والدين من عقود التبرعات ، فيمكن المعير والمقرض والدائن المعار إليه أو المقترض أو المدين من الانتفاع بالإعارة أو القرض أو الدين(٣٣) وبذا تعد تصرفات إسقاطية . هذا بالإضافة إلى أن وثائق الإعارة والقرض والدين من الوثائق المنشئة : أى أنها تستخدم كوسيلة لإقامة وإنشاء الحق أو التصرف وإثباته فى نفس الوقت بالإشهاد (الكتابة مع الشهادة على التصرف المكتوب المحكوم بصحته ونفاذه ولزومه من القاضى) . ولذلك أمر الله تعالى فى الدين بالكتابه والشهادة . أما وثائق البيع فقد أمر الله تعالى فيها أيضا بالكتابة والشهادة على التصرفات الواردة بالوثيقة ، ولا نسخ فى هذه الآية الكريمة بالرغم من أن عقد البيع من وثائق المعاوضة ، والتى يعد المكتوب فيها مثبتا ولكن يمكن إثبات التصرف بوسائل الاثبات المختلفة الأخرى .

ويفهم من النص القرآنى السابق الإشارة إليه ضرورة الكتابة والشهادة عليها ، « وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه

فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم[٣٤] » ولقد ورد فى هذه الآية بعد الأمر بالإشهاد على التبايع الأمر من الله سبحانه وتعالى بعدم إلحاق الضرر بالكاتب ولا بالشهداء ، وهذا ينصرف إلى التبايع . وبين الله تعالى أن إلحاق الضرر بالكاتب أو الشهداء فسوق ، وأن الله العلى الحكيم يعلمنا ما تحفظ به الحقوق وتصان . ولذلك نرجح الرأى القائل بوجوب كتابة وثائق الدين والبيع خاصة وتدوين التصرفات بصفة عامة لما يلى :

١ ــ الدين الاسلامى دين لكل العالمين ، نزل به خاتم المرسلين ، ليناسب ويتناسب مع كل العصور التالية ، وليبنى حضارة إنسانية راقية ، وكلما ارتقت الإنسانية فى الحضارة كلما زاد الاعتماد على الوثائق ، وهذا هو ما تذهب إليه آية المداينة فى سورة البقرة ، من وجوب كتابة الدين والبيع والإشهاد عليهما ، وهذا ينصرف إلى الوثائق بصفة عامة .

٢ ــ الراجح أن آية المداينة ليس بها نسخ ولا يعقل أن يرد الأمر من الله العزيز الحكيم ونسخه فى آية واحدة من سورة البقرة ، وهذا هو ما ذهب إليه ، وما أورده تفسير الطبرى أقدم التفاسير ، وهو التفسير بالمنقول أى بما أثر عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم .

٣ ــ لا يصح الاحتجاج بعدم كتابة بيوع بعض السابقين ، وذلك لعدم وجود من يعرفون الكتابة والقراءة فى بعض الفترات أو بعض الأماكن التى يقل فيها معرفة الكتابه والقراءة . ولقد حث الله سبحانه وتعالى على الاتصال المكتوب « إقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من علق أقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم[٣٥] » .

وعلى ذلك نرجح وجوب الأمر بالاشهاد (الكتابة والشهادة) على الوثائق العربية الاسلامية كما جاء فى الآية الكريمة السابق الاشارة إليها .

مميزات الاشهاد بكتاب القاضى (الاسجال)

للإشهاد بكتاب القاضى مميزات كثيرة ، وباستعماله تلافى الفقهاء التزوير والمشابهة فى الخط والأختام ، وأيضا زيادة للتوثقة كما يقول ابن كثير ــ٧٧٤ هـ : « أن الله أمر بالاشهاد مع الكتابه لزيادة التوثقة فى قوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »[٣٦] وهذه المميزات هى :

١ ــ بالكتاب يستغنى عن تعديل الأصول (الشهود) لأن القاضى الثانى قد يحتاج إلى تعديلهم ويتعذر ذلك فى بلده .

٢ ــ شبهة التزوير والمشابهة فى الخط والأختام منتفية ، باشتراط إشهاد الشهود على نسبة مافى الكتاب للقاضى المرسل[٣٧] .

٣ ــ الاشهاد على الكتاب كإشهاد على حكم نفذ ، واجب قبوله مات الكاتب أو عزل قبل وصول كتابه[٣٨] .

٤ ــ عدم نقض الحكم الوارد باشهاد فى كتاب القاضى فلا ينقض القاضى الحكم المخالف له ، لأن الظنون المتعادلة لو نقض بعضها بعضا لما استمر حكم ، ولشق الأمر على الناس[٣٩] .

الأجزاء أو الفقرات المكونة للإشهاد بالكتاب أو الاسجال

يتكون الإشهاد بالكتاب أو الإسجال الحكمى من عشرة فقرات أو أجزاء هى :

١ ــ الإفتتاحية (البسملة والصلاة) .
٢ ــ العلامة (الحمد أو علامة القاضى الموثق) .
٣ ــ عبارة افتتاح النص .
٤ ــ الترجمة للقاضى .
٥ ــ التاريخ (تاريخ التوثيق) .
٦ ــ التنويه بثبوت التصرف بالشهادة والاعلام تلوها باطن المكتوب .
٧ ــ التنويه إلى المتصرفين وموضوع العقد وتاريخه وفصول الحيازة والاعذار .
٨ ــ الحكم بصحة التصرف ولزومه ونفوذه حكما شرعيا وذلك مع العلم بالخلاف .
٩ ــ الحسبلة .
١٠ ــ ما يكتبه موقع الحكم ورفقته .

وسوف نورد إشهادا(**) كمثال لهذه الفقرات فى نهاية المقال مع صور فوتوغرافية له .

١ ـ الافتتاحية (البسملة والصلاة)

درج كتاب الوثائق العربية الخاصة بالتصرفات القانونية المختلفة ، فى العصر الوسيط على افتتاحية الاشهادات بالبسملة ، ثم الصلاة على النبى ، أو البسملة ثم الحمد له ثم الصلاة على النبى ، وقد كانت تكتب بقلم التوقيع ، مبالغا فى تحسينها والاعتناء بها ، فترد فى سطر مستقل منقوطة ومشكولة ، وكان ينبغى للكاتب أن يبالغ فى تحسينها ما استطاع تعظيما لله تعالى . فقد روى أن النبى ﷺ قال : من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فحسنه أحسن الله إليه[٤٠] » .

والآثار ظاهرة فى استحباب الابتداء بالبسملة ، فيما يكتب من المكاتبات وغيرها ، وعلى ذلك مصطلح كتاب الإنشاء ، وعن النبى « كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع[٤١] » أى ناقص البركة ، وكانت البسملة تقدم تبركا بالإبتداء بها تيمنا بذكرها . وكان ينبغى للكاتب أن يفرد البسملة فى سطر وحدها ، تبجيلا لاسم الله تعالى وتعظيما وتوقيرا له .

وربما وردت الصلاة على الرسول فى نفس سطر البسملة ، ولا نزاع فى أنها مطلوبة فى الجملة والأحاديث التى تحث على ذلك أكثر من أن تحصى . فناسب أن تكون فى أوائل الكتب تيمنا بها وتبركا ، والصلاة على النبى وآله وصحبه من غير الأنبياء بطريق التبعية جائزة بالإجماع[٤٢] .

٢ ـ العلامة (الحمدلة أو علامة القاضى الموثق)

كان لكل قاضى علامة خاصة مميزة ينفرد بها دون سواه ، وهى صيغة معينة من الحمدله ، يفتتح بها الاشهاد أو الاسجال فى الوثائق التى تعرض عليه لتوثيقها ، والحمدله بصيغتها المختلفة تعبر عن شخصية الفاعل الوثيقى ، وتغنى عن التوقيع ، وهى بمثابة ختم للقاضى فى العصر العثمانى . وكان القاضى الذى يتم الاشهاد على يديه يقوم بكتابة علامته فى سطر مستقل عادة ، وبخط كبير واضح وبقلم جليل[٤٣] .

والحمدله جزء أصيل فى إفتتاحية الإشهادات أو الاسجالات التى ترد بصيغ متعددة فى ظهور الوثائق ، وكان القضاة أو نوابهم يقومون بكتابتها فى علامات الثبوت فى المكاتب الشرعية ، لأنه لما كان الحمد مطلوبا فى أوائل الأمور للتيمن

وردت فى إفتتاحيات الكتب ، وقيل « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم[٤٤] » .

وكان الموثق يكتب فى إسجالات التنفيذ الواردة فى وثائق التصرفات الخاصة العربية « العلامة على يسرة البسملة والتاريخ فى الوسط والحسبلة فى آخره ، كل ذلك بخط الحاكم » بعد أن يترك موقع الحكم فى الإسجال مكانا لها .

ويورد لنا شمس الدين أبى عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى ٨١٠ ــ ٨٨٠ هـ : أن مصطلح المصريين أن القاضى إذا حكم بحكم أو ثبت عنده شيء من مضمون كتاب ، بعد سماع الدعوى فيه والبينة ، واستيفاء شرائطه الشرعية ، فإنه يكتب علامته فى باطن المكتوب عن يسار البسملة . وهذا أيضا اصطلاح الشاميين ، الذين يكتبون إشهادا على القاضى بالثبوت والحكم والتنفيذ[٤٥] .

٣ ــ عبارة افتتاح النص :

غالبا ماتكون عبارة افتتاح نص الاسجال « هذا ما أشهد به على نفسه الكريمة » فترد فى جل الإسجالات الحكمية وفى كل الاسجالات التنفيذية . ولكن عندما يكون المتصرف سلطانا أو شخصا ذا مكانه فى المجتمع ، فيقدم اسمه على اسم القاضى الموثق ، وتكون عبارة افتتاح النص « ثبت ما نسب لمولانا المقام[٤٦] » ثم اسم السلطان وألقابه والدعاء له ، ثم « بجميع مانسب إليه فى المكتوب المسطر باطنه[٤٧] » أو « ثبت إشهاد مولانا الامام » ثم بعد ذكر اسم السلطان وألقابه والدعاء له بجميع ما نسب إليه فى كتاب (نوع التصرف من وقف أو بيع) المسطر باطنه[٤٨] .

٤ ــ الترجمة (اسم القاضى ووظائفه ومذهبه)

يورد لنا المنهاجى الأسيوطى ــ ٨٨٠ هـ كيفية الترجمة لقاضى القضاة ، أو النائب الحكم فيقول : إن كان الحاكم **قاضى القضاة** يورد ألقابه ، ونعوته اللايقة به مستوفاة ، ثم يدعو له ، ثم يقول الناظر فى الأحكام الشرعية بالديار المصرية والممالك الإسلامية . وإن كان فى الشام فيقول الناظر فى الأحكام الشرعية بالمملكة الشامية المحروسة ، ومعاملاتها ، ونواحيها ، وضواحيها ،

ومضافاتها . وكذلك يقول فى كل مملكة من الممالك التى تصدر الولاية فيها من السلطان . أما إذا كان الحاكم نائبا فى الحكم العزيز ، كتب بعد عبارة افتتاح النص ، الشيخ العالم أقضى القضاة فلان الدين إلى آخره ، ثم يقول خليفة الحكم العزيز بالمكان الفلانى ويدعو له(٤٩) .

هذا إذا كان المتصرفين من عامة الشعب ، أما إذا كان المتصرف المشهد عليه سلطانا ، أو شخصية ذات حيثية فى المجتمع ، فيقدم اسمه على اسم القاضى الموثق فى الاشهاد ، ثم يذكر اسم القاضى بعده؟، مبدوءا بـ « لدى سيدنا(٥٠) » القاضى ، ووظيفته ومذهبه والدعاء له .

٥ ــ التاريخ (تاريخ التوثيق) :

جرت العادة على ترك كاتب الوثيقة مكانا للتاريخ فى الصيغة التوثيقية خاليا ، ليملأه الموثق بخطه لما يترتب على التاريخ من نتائج ، ولأن المتعاقدين لا يستطيعون معرفة التاريخ الذى سيوثق فيه العقد بوجه الدقه .

وفى وثائق التصرفات الخاصة العربية كان موقع الحكم يخلى بياضا فى وسط الإشهادات الواردة فى ظهور الوثائق حكمية أو تنفيذية ، ليكتب فيه القاضى الموثق التاريخ بخطه ، وذلك لأهمية التاريخ الكبيرة فى إكساب الإشهاد الموثق صفه الصحة والرسمية .

وقد جرى العرف فى الوثائق العربية على كتابه التاريخ فى سطرين فى الإشهادات ، السطر الأول هو الذى يكتبه القاضى الموثق بخط يده بقلم جليل ، ويشتمل على تاريخ اليوم والشهر فقط ، أما تاريخ السنة فيكتبها موقع الحكم فى السطر التالى(٥١) .

وغالبا مايرد قبل التاريخ فى الإسجال الحكمى أو التنفيذى ، عبارة « وهو نافذ الحكم والقضاء ماضيا وذلك فى اليوم المبارك(٥٢) » وذلك لاحتمال عزل القاضى أو موته ، أو تحول حال الشهود عن العدالة . وكتابة تاريخ التوثيق من ابتكار فقهاء المسلمين ، حيث أن الإشهاد خطاب(***) من قاضى إلى كل القضاة ، ويكتسب هذا الخطاب الحصانة ضد الطعن بالتزوير ، إذا كان صادرا أثناء ولاية القاضى الكاتب ، قبل عزله أو وفاته .

٦ ـ التنويه بثبوت التصرف بالشهادة والإعلام تلوها باطن المكتوب

يورد الإسجال دائما الإشارة إلى صحة وثبوت العقد ثبوتا صحيحا شرعيا ، بشهادة الشهود على تحرير العقد المقدم للقاضى المطلوب توثيقه ، وعلى العمل أو التصرف القانونى ، ثم على ملكية المتصرف وحيازته لما تصرف فيه(٥٣) . ثم يورد القاضى الإشارة إلى إعلامه عقب شهادة الشهود الخطية ، فى نهاية العقد فى باطن الوثيقة ، وهو يقصد « بأعلم له تلو رسم شهاته » تأشيره القاضى الموثق ، التى لا يكتبها القاضى أسفل التوقيعات إلا بقصد الاعلام بصحة التوقيعات وسلامتها من الريب من جميع النواحى ، وقبول الشهادة ، وهى تدل على أن الشهود منتصبون للشهادة انتصابا عاما ، متسمون بالعدالة(٥٤) .

٧ ـ التنويه إلى المتصرفين وموضوع العقد وتاريخه وفصول الحيازة والاعذار

بعد فقرة الثبوت والصحة ترد الاشارة إلى المتصرفين على الرسم المعهود فى مثله إشهاد فلان وفلان أو فلان البائع أو الواقف أو غير ذلك مما تضمنه المكتوب إلى آخره بلفظ مختصر وخبر يحيل فيه على الباطن(٥٥) ويذكر معرفتهما المعرفة الشرعية ، ثم يذكر تاريخ التصرف ، والتحرير الوارد فى باطن الوثيقة ، ثم يذكر فصول الملك والحيازة والاعذار فيقول المنهاجى الأسيوطى ـ ٨٨٠ هـ : فإن كان فيه شيء من الفصول ، كتب بعد تاريخ الباطن ومضمون الفصول الثلاثة أو الأربعة المتضمن أحدهم كذا وكذا ومضمون الثانى كذا ، ومضمون الثالث كذا ، فإذا استوفى ذكرها ، كتب على ما نص وشرح باطنه ، على الوجه الشرعى(٥٦) . أو على ما نص وشرح فيهما ثبوتا صحيحا شرعيا ، تاما معتبرا مرضيا .

والراجح ورد ذكر أسماء المتصرفين فى هذه الفقرة إذا كانا من ذوى الحيثية فى المجتمع ، كما هو وارد فى وثيقة وقف الغورى ، ووثيقة البيع الخاصة بالسلطان قايتباى . أما إذا كان المتصرفون من عامة الناس فيكتفى بالإحالة إلى أسمائهما باطنه ، كما فى وثيقة استبدال الحاج زين الدين رمضان بن المجلس المرحوم السيفى طوغان الزينى(٥٧) « إشهاد المستبدلين المشار إليهما باطنه » .

٨ ـ الحكم بصحة التصرف ولزومه ونفوذه حكما شرعيا وذلك مع العلم بالخلاف .

بعد فقرتي الإشارة لثبوت التصرف وصحته ، لدى القاضي بشهادة الشهود ، والإشارة إلى المتصرفين ، وموضوع العقد وتاريخه الوارد فى باطن الوثيقة ، ترد فقرة الإشارة إلى الحكم بصحة التصرف ، ولزومه ونفوذه حكما صحيحا شرعيا . فيقول الأستاذ الدكتور عبد اللطيف ابراهيم : بعد ثبوت وصحة التصرف عند القاضي يحكم بموجب ذلك وبصحة العقد ولزومه ونفوذه حكما صحيحا شرعيا ، تاما معتبرا مرضيا مستوفيا شرائطه الشرعية . وأورد المنهاجي الأسيوطي فى فقرة الإشارة للحكم « وحكم أيد الله تعالى أحكامه ، وسدد نقضه وإنبرامه بموجب ذلك ، أو بموجب ماقامت به البينة الشرعية عنده فيه ، أو بصحة البيع أو بصحة الوقف على النفس ، أو بصحة المداينة ، أو غير ذلك ، مما يراد فيه الحكم بالصحة إلى آخره ، ثم يقول حكما شرعيا تاما ، معتبرا مرضيا ، مسئولا فيه مستوفيا شرائطه الشرعية[٥٨] » .

ثم يقول بعد الإشارة إلى الحكم بالصحة ، والثبوت فى باطن المكتوب : عالما بالخلاف فيما فيه الخلاف من ذلك[٥٩] ، أو عالما بالخلاف فى ذلك[٦٠] . أو وذلك مع علمه ، أعز الله أحكامه ، وأحسن إليه باختلاف العلماء فى صحة وقف الانسان على نفسه ، واشتراطه النظر لنفسه[٦١] فالقاضي إن لم يكن يعلم بالخلاف لم يجز قضاؤه ، وهذا شرط نفاذ القضاء أى العلم بالخلاف ، فيما فيه الخلاف ، فيما قصد الحكم به ، وذلك أن حكم القاضي يرفع الخلاف ويجعل حكم تلك الجزئية الخاصة الصحة عند الجميع[٦٢] .

٩ ـ الحسبلة

ترد الحسبلة فى ختام الإسجالات والاشهادات الحكمية والتنفيذية ، بخط القاضي الموثق ، بحروف كبيرة ، وقد تحتل سطرا واحدا أو سطرين[٦٣] . وغالبا ما ترد الصلاة على النبي وآله وصحبه قبل الحسبلة ، أو بعدها[٦٤] ، فإن كتبت الصلاة على النبي ﷺ بخطه ، فهو أجود وأبرك وأيمن ، والأصل فى الحسبلة ، أن من قال حسبنا الله ونعم الوكيل ، لم يخب قصده . واصطلح الكتاب على أن يكتبوها بلفظ الجمع « حسبنا » على اعتبار أن المتكلم يتكلم

بلسانه ، ولسان غيره من الأمة ، لا أن الجمع للتعظيم ، لأنه ليس بلائق بالمقام(٦٥) .

١٠ ـــ ما يكتبه موقع الحكم ورفقته فى البعدية

بعد الثبوت والصحة والحكم ، يشهد القاضى على نفسه بذلك إشهاد علنيا صريحا ، إعلانا عاما أمام جميع من حضر مجلس حكمه ، بما نسب إليه فى إسجاله من الحكم بصحة العقد ، فشهد عليه جمع من الحاضرين من الشهود العدول بذلك فى التاريخ السابق ذكره ، هذا وشهادة الشهود هنا ، هى شهادة على صدور الحكم من القاضى الأول ، بصحة العقد ولزومه .

وفى الإسجالات التنفيذية ، يشهد كل قاض منهم على نفسه جمعا من الشهود العدول الحاضرين مجلس حكمه ، بما نسب إليه فى إسجاله فى التاريخ المكتوب فيه ، فشهدوا عليه بذلك . وشهادة الشهود فيها هى شهادة على تنفيذ الحكم الصادر عن القاضى الأول ، عند القاضى الثانى ، ثم على تنفيذ التنفيذ عند كل من القاضى الثالث والرابع .

وصيغة مايكتبه موقع الحكم وزملائه فى إشهادهم على القاضى المشهد على نفسه بالحكم أو التنفيذ فى إسجاله أوردها لنا المنهاجى الأسيوطى وهى ترد بعد الحسبلة : اشهدنى سيدنا ومولانا ، ويذكر ألقاب الحاكم فى الإسجال المشهود فيه ، من غير تطويل ولا اختصارُ على نفسه الكريمة ، بما نسب إليه فى إسجاله المسطر أعلاه ، على ما نص وشرح أعلاه ، شرفه الله تعالى وأعلاه ، بحيث ينتهى ذلك فى سطرين ، وفى السطر الثالث الصغير ، وكتب فلان ابن فلان الفلانى ، ويكتب كل واحد من رفقته تحت هذا الأول على سمت أسطر الاسجال سطرا واحدا يقول فيه وكذلك أشهدنى أيد الله أحكامه ودام أيامه على نفسه الكريمة ، بما نسب إليه أعلاه فشهدت عليه به فى تاريخه وسطر صغير جدا تحته ، وكتب فلان ابن فلان ، وكذلك يكتب الثالث والرابع فصاعدا(٦٦) .

وبتمام هذه الفقرة يكون الإسجال قد اكتمل على الوضع المعتبر الشرعى والقانونى المحرر المرعى وهذا الجزء الأخير لا يختلف من الاسجال الإشهاد الحكمى إلى الإسجال الإشهاد التنفيذى ، وبذلك تكون الوثيقة صحيحه بمقتضى الحكم الصادر من القاضى ونافذه ولازمه .

نص فقرات الإشهاد

١ ـــ الافتتاحية (البسملة والصلاة)

بسم الله الرحمن الرحيم وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

٢ ـــ العلامة (الحمد له أو علامة القاضى الموثق)

الحمد لله وأسأله اللطف فى القضا

٣ ـــ عبارة افتتاح النص

هذا ما أشهد به على نفسه الكريمة

٤ ـــ الترجمة للقاضى

سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة شمس الدين شرف العلما أوحد الفضلا مفتى المسلمين ولى أمير المؤمنين أبى الفوز محمد بن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة شهاب الدين شرف العلما أوحد الفضلا مفتى المسلمين أبى العباس بن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العالم العلامة بدر الدين أبى المكارم حسن الدميرى الحنفى خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية وأحد السادة النواب بالمحكمة الشرعية بقناطر السباع أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه ورحم سلفه وأبقى خلفه من حضر مجلس حكمه وقضائه وهو يومئذ نافذ القضاء والحكم ماضيهما .

٥ ـــ التاريخ

وذلك فى اليوم المبارك الثانى من ذى القعدة الحرام الذى هو من شهور سنة ثلاثين وتسعماية .

٦ ـــ التنويه بثبوت التصرف بالشهادة والإعلام تلوها باطن المكتوب

أنه ثبت عنده وصح لديه أحسن الله تعالى إليه على الوضع الشرعى والقانون المحرر المرعى بشهادة من رقم له تلو رسم شهادته أدنى مكتوب الوقف المسطر باطنه رقم التأدية والقبول على الرسم المألوف فى مثله .

٧ ـ التنويه إلى المتصرفين وموضوع العقد وتاريخه وفصول الحيازة والاعذار .

وباطنه مؤرخ(٭) باليوم المبارك الأول من ذى القعدة الحرام سنة ثلاثين وتسعمايه إشهاد العبد الفقير إلى الله تعالى نور الدين الواقف المشار إليه باطنه أعزه الله تعالى بما نسب إليه فى مكتوب الوقف المسطر باطنه على ما نص وشرح باطنه وبمعرفته المعرفة الشرعية النافية للجهالة شرعا وثبت أيضا عنده ثبت الله تعالى مجده وأنجح قصده ورحم أباه وجده بشهادة من أعلم له تلو رسم شهادته آخر كل من الفصلين المسطرين بهامش باطنه المتضمن أحداهما الملك والحيازة والآخر الاعذار إعلام التأدية والقبول على الرسم المعهود فى مثله مضمون الفصلين على ما نص وشرح فى كل منهما ثبوتا شرعيا على الوجه الشرعى .

٨ ـ الحكم بصحة التصرف ولزومه ونفوذه حكما شرعيا وذلك مع العلم بالخـــلاف

وحكم أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه بموجب ذلك وبصحة الوقف ولزومه وإنبرامه على قاعدة مذهبه الشريف ومعتقده المنيف حكما صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا مسيولا فى ذلك مستوفيا شرايطه الشرعية من دعوى شرعية صدرت بين يديه وسؤال وجواب واعتبار ما يجـ [ده إعتباراً] شرعيا عالما بالخلاف فى ذلك وأشهد على نفسه الكريمة بذلك فى التاريخ المهيأ لخطه الكريم بين أسطر ١٥ أعلاه شرفه الله تعالى وزاد شرفه وعلاه وحماه ووقاه ورقاه بمحمد وآله آمين .

٩ ـ الحسبلة

حسبنا الله ونعم الوكيل وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه ورضى الله تعالى عنهم أجمعين .

١٠ ـ ما يكتبه موقع الحكم ورفقته فى البعدية

أشهدنى سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامه شمس الدين شرف العلما أوحد الفضلا مفتى المسلمين ولى مولانا أمير المؤمنين أبو

النور محمد الدميرى الحنفى الحاكم المشار إليه أعلاه أدام الله علاه على نفسه الكريمة بما نسب إليه فى إسجاله المسطر أعلاه على ما نص وشرح أعلاه فى تاريخه المعين أعلاه .

وكتبه

محمد بن على بن الزاهد الشاذلى

وبذلك أشهدنى أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه فشهدت عليه به فى تاريخه .

على بن قاسم المالكى

المراجع

(١) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى « مجلة كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ جـ١ مايو ١٩٥٧ ص ٣٠٠ .

(٢) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع « دراسة ونشر وتحقيق » مجلة كلية الآداب ـــ جامعة القاهرة « مجلد ١٩ عدد ٢ ديسمبر ١٩٥٧ . ص ١٤٤ حاشيه ١ .

(٣) عبد الحميد أبو هيف : المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائى فى مصر ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٢١ . ص ص . ٢٩٨ ـــ ٢٩٩ .

(٤) محمد أحمد فرج السنهورى : مجموعة القوانين المصرية المختارة من الفقه الاسلامى القاهرة ، مطبعة شركة مصر ، ١٩٤٩ ، جـ٣ من قانون الوقف ـــ١ ـــ ص٤٨ .

(٥) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ، المرجع السابق ص ص ١٤٤ ـــ ١٤٥ .

(٦) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والإشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ص٣٠٣ .

(٥) لابد أن ينص فى الإشهاد على الأوضاع والقوانين الشرعية ووردت العبارات التالية على سبيل المثال لا الحصر « على الاوضاع الشرعية والقوانين المحررة المرعية مستوفيا شرايطه الشرعية وواجباته المعتبرة المرعية تاما معتبرا مرضيا عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية ص٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، أبوعبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى ٨١٢ ـــ ٨٨٠ هـ جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٤٩٣ فقه شافعى .

(٧) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ص٣٠٣ .

(٨) عبد الحميد أبو هيف : المرجع السابق ص٢٩٨ .

(٩) زين الدين ابن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق . القاهرة ، ١٣١٨ هـ حـ ٧ ص ١٣٥ .

(١٠) نفس المصدر . حـ٧ ص ١٣٢ .

(١١) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ص٣٠٤ .

(١٢) يذهب الامام السبكى إلى أن :

الصواب أن الثبوت ليس بحكم فإذا قال القاضى ثبت وحكم بموجبه يجرى فيه خلاف ، ثم إذا تبين أن ذلك ثبوت فيجرى فيه الخلاف فى أنه حكم أم لا فإذا أنفذه حاكم آخر كان تنفيذه فى محل اجتهاد فلا يجوز نقضه ويصير تنفيذه لازما » .

السبكى : فتاوى ورقه ١٨٤ وجه وظهر مخطوط دار الكتب

(١٣) محمد العزيز جعيط : الطريقة المرضية فى الإجراءات الشرعية على مذهب مالك ط٢ . تونس ، مطبعة الاستقامة [د.ت.] ص٢٤٧ ، علاء الدين بن الحسن بن خليل الطرابلسى ـــ ٨٨٢ هـ : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام . القاهرة ، المطبعة اليمنية ، ١٣١٠ هـ ص٣٧ ـــ ٣٨ ،
ابن فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الحكام حـ١ ص٧٢ ـــ ٧٣ حـ١ ص٧٢ ـــ ٧٣ .

(٥) انظر بحثنا تسجيل وشهر الوثائق العربية فى الاسلام « مجلة المكتبات والمعلومات العربية السنة السابعة العدد الرابع أكتوبر ١٩٨٧ ص٩٤ ـــ ١٢٨ . والسنة الثامنة العدد الأول يناير ١٩٨٨ .

(١٤) زين الدين ابن نجيم : المصدر السابق جـ٧ ص١٣٥ .

(١٥) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدس الحنبلى ٥٤١ ـــ ٦٢٠ هـ المغنى حـ٢ ص٧٣ .

(١٦) نفس المكان .

(١٧) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى ٨١٣ ـــ ٨٨٠ هـ : المرجع السابق ورقه ١١٥ وجه .

(١٨) محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : تحرير الأحكام على تحفه الحكام ، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٤٤٧٨ بخيت .

(١٩) سورة البقرة آية المداينة رقم ١٨٢ .

(٢٠) عماد الدين أبى الفداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ٧٧٤ هـ تفسير القرآن العظيم . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية [د.ت.] ، حـ١ ص ٣٤٤ ، ٣٣٧ .

(٢١) محمد سلام مدكور ، الأمر فى نصوص التشريع الاسلامى ودلالته على الأحكام . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ ص ص ٢٠٥ ـــ ٢٠٦ .

(٢٢) محمد يوسف موسى : فقه الكتاب والسنة ؛ البيوع والمعاملات المالية المعاصرة ، القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٥٤ ص١٣٠ .

(٢٣) محمد سلام مدكور : الأمر فى نصوص التشريع الاسلامى ودلالته على الأحكام ص٢١٠ .

(٢٤) محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص١٣٠ ، محمد سلام مدكور : المرجع السابق ص ص ٢٠٥ ـــ ٢٠٧ ، محمد جمال الدين القاسمى : تفسير القاسمى المسمى محاسن التأويل . أحمد بن يحى بن محمد بن عبد الواحد بن على الونشريسى ١٩١٤ هـ . المنهج الفائق والمنهل الرايق والمفتى اللايق بآداب الموثق وأحكام الوثائق مخطوط بخط مغربى بمكتبة الجامع الأزهر ورقه ، ظهر ، ٣ وجه .

(٢٥) محمد سلام مدكور : المرجع السابق ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٥) الندب والارشاد

٥ الندب مطلوب لثواب الآخرة والارشاد لمنافع الدنيا سليمان بن عمر العجيل الشافعي الشهير بالجمل : الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الحنفيه حـ١ ص٢٣٣ .

(٢٦) محمد سلام مدكور : المرجع السابق ص ٢٠٥ ، محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص ١٣١ .

(٢٧) محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص ١٣١ .

(٢٨) عماد الدين أبى الفدا اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ٧٧٤ هـ المرجع السابق حـ١ ص٣٣٤ .

محمد جمال الدين القاسمى : محاسن التأويل . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ . حـ٣ ص٧١٩ .

(٢٩) محمد سلام مدكور : المرجع السابق ص ص ٢١١ ــ ٢١٢ .

(٣٠) محمد يوسف موسى : المرجع السابق ص١٣١ .

(٣١) محمد سلام مدكور : المرجع السابق ٢١٢ .

(٣٢) سورة البقرة آية المداينة رقم ١٨٢ .

(٣٣) محمد سلام مدكور : تاريخ التشريع الاسلامى ونظرته للأموال والعقود ص ١٥٣ .

(٣٤) سورة البقرة آية المداينة رقم ١٨٢ .

(٣٥) سورة العلق .

(٥) وثيقة وقف رقم ٢٩٦ بوزارة الأوقاف المصرية والخاصة بوقف نور الدين أبى الحسن بن بدر الدين حسين شرف الدين القنائى .

(٤٠) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ص ٣٦١ .

(٤١) أحمد بن على بن أحمد القلقشندى ٨٢١ هـ صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء . القاهرة . دار الكتب المصرية ، ١٩١٣ ــ ١٩٢٠ . حـ٦ ص٢٢٠ .

(٤٢) نفس المصدر حـ٦ ص ص ٢١٩ ــ ٢٢٨ .

(٤٣) نفس المصدر حـ٦ ص ص ٢٢٤ ، حـ١٤ ص ص ٣٤٢ ــ ٣٤٩ .

(٤٤) أحمد بن على بن أحمد القلقشند : ضوء الصبح المسفروجنى الروح المثمر .

(٤٥) أبو عبد محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الاسيوطى ٨١٣ ــ ٨٨٠ هـ : المرجع السابق ورقه ١٥٤ وجه .

(٤٦) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص١٥٢ .

(٤٧) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات والإشهادات الشرعية فى ظهر وثيقة الغورى ص ٣٤٢ .

(٤٨) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص ١٥٣ .

(٤٩) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى : المرجع السابق ورقة ١٥٣ وجه .

(٥٠) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص١٥٣ ، التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ص ٣٤٣ .

(٥١) أحمد بن على بن أحمد القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء حـ٦ ص٢٣٤ ــ ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ .

(٥٢) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى : المرجع السابق ورقه ١٥٣ وجه .

(**) انظر بحثنا الإتصال الوثائقى الاسلامى أو كتاب القاضى إلى القاضى « تحت الطبع » .

(٥٣) أبو عبد الله محمد به شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى : المرجع السابق ورقه ١٥٣ وجه .

(٥٤) نفس المصدر ورقه ١٣٢ وجه .

(٥٥) عبد اللطيف ابراهيم على :)وثيقة بيع ص ١٥٣ .

(٥٦) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى : المرجع السابق ورقه ١٢٣ وجه .

(٥٧) عبد اللطيف ابراهيم على : من الوثائق العربية فى العصور الوسطى ؛ وثيقة استبدال « مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة . مجلد ٢٢ حـ٢ ديسمبر ١٩٦٣ ص١٩ ، وثيقة بيع ص ١٥٣ .

(٥٨) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى : المرجع السابق ورقة ١٥٣ وجه وظهر .

(٥٩) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة بيع ص١٥٤ .

(٦٠) عبد اللطيف ابراهيم على : من الوثائق العربية فى العصور الوسطى ، وثيقة استبدال ص ٢٠ .

(٦١) عبد اللطيف ابراهيم على : وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلى الجمدار : مجلة كلية الآداب ــ جامعة القاهرة مجلد ٢١ حـ٢ ديسمبر ١٩٥٩ ص١٥٤ .

(٦٢) محمود بن محمد بن عرنوسى : تاريخ القضاء فى الاسلام ص١٢ ــ ١٤ ، ٦٨ ، ٧٥ ــ ٧٧ .

(٦٣) أحمد بن على بن أحمد القلقشندى صبح الأعشى فى صناعة الانشاء حـ٦ ص٢٦٧ ــ ٢٦٩ ، حـ١٤ ص٣٤٢ ــ ٣٣٩ .

(٦٤) عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ص ٣٥٣ .

(٦٥) أحمد بن على بن أحمد ، القلقشندى : المرجع السابق حـ٦ ص٢٦٧ .

(٦٦) أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد المنهاجى الأسيوطى : المرجع السابق ورقه ١٥٤ وجه .

(*) ورد التاريخ فى هذه الوثيقة قبل ذكر أسماء المتصرفين .

١٢٩٦

[illegible]

الثاني من ذي الحجة الحرام الذي هو من شهور سنة [illegible]

[illegible]

[illegible] حرره في [illegible] من شهر [illegible]

[illegible] آمين

[illegible]

حسبنا الله ونعم الوكيل وصلواته على خير خلقه

محمد وآله وصحبه وسلم ورضي الله عنهم أجمعين

تقـــاريـــر

الاجتماع الاستشاري للخبراء حول الشبكة العربية للمعلومات

(الرباط : ١٣ - ١٥ يوليو « تموز » ١٩٨٨)

إعداد : عامر إبراهيم قنديلجي
استاذ مساعد / قسم المكتبات والمعلومات
الجامعة المستنصرية - بغداد

تنفيذاً لتوصيات الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات ، والذي كان قد انعقد في تونس خلال الفترة من ٨ ـــ ١٢ / يونيو (حزيران) ١٩٨٧ . فقد عقد الاجتماع الاستشاري للخبراء حول مشروع الشبكة ، بدعوة من مركز التوثيق والمعلومات التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، خلال الفترة مابين ١٣ ـــ ١٥ / يوليو (تموز) ١٩٨٨ ، في المركز الوطني للتوثيق بالرباط .

وقد افتتح اللقاء من قبل السيد وزير التخطيط فى المملكة المغربية ، الذي رحب بالمشاركين ، وأكد دعم المملكة المغربية لمشروع الشبكة العربية للمعلومات ، وشكر منظمة اليونسكو والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة على دعمهما للمشروع ، مادياً ومعنوياً . وكذلك كل المنظمات التي ساهمت

وتساهم ، من قريب أو بعيد ، في المشروع . وخص بالشكر والترحيب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بمديرة مركز التوثيق والمعلومات السيدة فادعة الزهاوي .

ثم ألقت السيدة مديرة مركز التوثيق والمعلومات في الجامعة العربية كلمة أكدت على أن الاجتماع يستهدف الخروج بالتوجيهات العملية التي من شأنها توفير السبل الكفيلة لتنفيذ برامج الشبكة العربية للمعلومات .

بعد ذلك بدأت جلسة العمل الأولى حيث تم انتخاب الأستاذ أحمد الفاسي الفهري مدير المركز الوطني للتوثيق في المملكة المغربية رئيساً ، والأستاذ عامر إبراهيم قنديلجي الأستاذ المساعد في قسم المكتبات والمعلومات في الجامعة المستنصرية فى الجمهورية العراقية مقرراً . ثم تم عرض وتقديم وثائق عمل الاجتماع ومناقشتها من قبل الخبراء الحاضرين ، وتقديم منهجية العمل ، وتوضيح أهداف الاجتماع التي تتمثل بالخروج باقتراحات عملية تعكس ترجمة للتوصيات المتحدة فى الملتقى الأول للشبكة ، والوسائل الكفيلة بتنفيذها على ضوء الإمكانات المتاحة ، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الأقطار والمنظمات العربية من جهة ، ومركز التوثيق والمعلومات للأمانة العامة للجامعة ، من جهة أخرى .

وبعد مناقشة مستفيضة للنقاط أعلاه ، اتفق الخبراء على حصر النقاش في محاور أربعة هى :

١ ــ تنظيم الشبكة العربية للمعلومات .
٢ ــ الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ مشروع الشبكة .
٣ ــ تدريب وتأهيل الطاقات البشرية .
٤ ــ إنشاء لجنة استشارية فنية دائمة للمشروع .

واستجابة لطلب السادة الخبراء المجتمعين فقد تقدم كل من الدكتور إميل سماحة ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، والدكتور جمال الدين بنزين ممثل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، والدكتور صلاح قنديل ممثل منظمة الصحة العالمية بعرض موجز عن دعم منظماتهم لمشروع الشبكة العربية للمعلومات فى ضوء الإمكانات المتوفرة لديهم .

المحور الأول ــ تنظيم الشبكة العربية للمعلومات :

١ ــ فقد قدمت في هذا المجال وثيقة عمل اشتملت على مقترحات تحدد العلاقة بين الأقطار والمنظمات العربية ، ومركز التوثيق والمعلومات بالجامعة . وبعد مناقشات وتعديلات أقرت من قبل السادة الخبراء . وأهم ماجاء بالوثيقة تحديد مستلزمات ومتطلبات النقط البؤرية (مراكز الارتكاز) الموجودة في الأقطار والمنظمات ، ضمن مشروع الشبكة العربية للمعلومات . وأن تكون بداية المشروع بثلاثة مراكز وطنية (قطرية) على الأقل تنتمي إلى المناطق الجغرافية المختلفة في الوطن العربي ، شريط أن تبدي الدول استعداداً للمشاركة العملية ــ عن طريق تهيئة متطلبات النقطة البؤرية ــ وتتحمل جزءاً من مصاريف المشروع ــ وقد قدر هذا الجزء بحوالي (٦٠) ستين ألف دولار سنوياً ــ وذلك خلال خمس سنوات ، أي مدة المشروع ، إضافة إلى مايتحمله البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ــ والذي قدر بمجموع ماتتحمله الدول المشاركة ــ وكذلك الحال النسبة للمنظمات العربية المتخصصة التي يمكن أن تشارك في المشروع دون تحمل أعباء مالية .

علماً بأن هذه المساهمات المشار إليها أعلاه أصبحت ضرورية لكون البرنامج الانمائي للأمم المتحدة يؤكد على المشاركة المالية للدول بموجب القواعد التي أصبحت البرنامج يطبقها . هذا وقد اتفق الخبراء على ضرورة تشجيع ومساعدة كل الدول العربية ــ غير المشاركة في المرحلة التجريبية ــ للإسهام والاستفادة في المشروع . عن طريق تقديم كافة خدمات المعلومات المتاحة في الشبكة إليها .

٢ ــ كذلك فقد اقترح الخبراء في هذا المحور أن يعمل مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية . غير العربية ، للحصول على التعاون والاستفادة القصوى والأقل كلفة في خدماتها المتاحة في مجال المعلومات . وعلى المركز أن يربط الاتصالات الضرورية مع الدول والمنظمات العربية ، ومعرفة حجم استخدام قواعد وبنوك المعلومات الأجنبية ، وأن يستدل بها عند الاقتضاء للاتصال بالهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية غير العربية ، واستثمار هذه المعلومات في إطار الشبكة التعاوني .

المحور الثانى ـ الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ مشروع الشبكة :

أكد الخبراء في هذا المجال على الآتى :

١ ـ استكمال وتحديث المسوحات الميدانية لاستخدامها كمدخلات لإعداد برامج وخطط عمل (كالبرامجيات وقواعد المعلومات والطاقات البشرية ... الخ) وأن يكثف مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة للجامعة جهوده فى هذا المجال ، معتمداً على النقط البؤرية (نقاط الارتكاز القطرية) والمؤسسات والأفراد الذين يمكن أن يساهموا في إنجاز العمل .

٢ ـ تطبيق المقاييس والمواصفات والتقنينات المشتركة الصادرة عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ومصاعفة جهود مركز التوثيق والمعلومات بالجامعة العربية للسعي في تغطية ماتبقى وماينقص من مقاييس ومواصفات في المجالات ذات العلاقة .

٣ ـ يستمر مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى إعداد وتوزيع أدوات العمل والأدلة العملية الفنية لتخزين ومعالجة واسترجاع المعلوات المتعلقة باستخدام التقنيات الحديثة ، وذلك للمساعدة في تقنين وتحقيق الموائمة في أساليب العمل ذات العلاقة بالمنطقة العربية .

٤ ـ الحث على استخدام المصطلحات العربية المتوفرة في الميادين ذات العلاقة وتعميمها على مدارس ومعاهد المكتبات والمعلومات والجهات الأخرى ذات العلاقة . وكذلك السعى إلى تأمين المصطلحات الأخرى المطلوبة ويقوم مركز التوثيق والمعلومات بالتعريف بما هو موجود فى أنشطة في هذا المجال .

٥ ـ الاستمرار في توفير وتطوير نظامي ميني إيزز CDS/ISIS, MINISIS المعربين من قبل مركز التوثيق والمعلومات وتوفيرهما وصيانتهما لبقية مراكز التوثيق والمعلومات في الدول والمنظمات العربية التي تحتاجها . وكذلك تدريب موظفيها على مختلف التطبيقات ذات العلاقة .

المحور الثالث ـــ تدريب وتأهيل الطاقات البشرية :

بالنظر لكون تدريب وتأهيل الطاقات البشرية عملية أساسية في إنجاح مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، يؤكد الخبراء على الآتي :

١ ـــ التعريف بفرص التدريب المتاحة في مختلف المعاهد والمؤسسات والمنظمات . ويقوم مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم وتطوير العلاقة بين هذه المؤسسات من جهة وبين المستفيدين ف خدماتها ، مع التأكيد على الجوانب التطبيقية والعملية في مجال التدريب والتأهيل .

٢ ـــ وبهذه المناسبة يؤكد الخبراء على ضرورة التركيز على الجوانب التطبيقية والعملية في برامج ودراسات علوم المعلومات في المدارس والمعاهد العربية .

٣ ـــ ضرورة اعتماد مجانية التدريب فيما بين الأقطار العربية ، إلا ماكان منها عن قيمة الكلفة عند الاقتضاء .

٤ ـــ ضرورة الاهتمام بالتعليم والتكوين المستمر ويحثون المسؤولين في المؤسسات التوثيقية على تأمين حد أدنى من فرص التدريب لصالح العاملين معهم . ويؤكد الخبراء على التركيز على التشبث بالوسائل الحديثة والمتطورة في برامج التدريب والتعليم .

٥ ـــ بالنسبة لإنشاء مركز تدرب قومي يرى الخبراء ضرورة اعداد برامج في مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، كمرحلة أولى ، ويركز فيها على تدريب المدربين الذين يشترط فيهم نقل وتعميم الخبرات التي يتلقونها إلى مؤسساتهم وإلى العاملين فيها ، وذلك في مجال تدريب العاملين من المتخصصين والطاقات المساعدة في مراكز التوثيق والمعلومات في الأقطار العربية ، وتدريب المستفيدين . ويأخذ المركز بعين الاعتبار استثمار إمكانات المؤسسات العربية المتخصصة في هذا المجال .

المحور الرابع ـ اللجنة الاستشارية الفنية :

١ ـ تكوين اللجنة الاستشارية . اقتراح الخبراء أن تتكون اللجنة من ممثل مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ومن ممثل عن كل دولة عربية تساهم مادياً في المشروع عن طريق نقطة بؤرية (نقطة ارتكاز) وكذلك المنظمات العربية المعنية بالمرحلة الأولى لمشروع الشبكة . يضاف إليهم ثلاثة خبراء على الأقل يختارهم المركز حسب كفاءتهم بما يتمشى مع مشاركة أكبر عدد ممكن من خبراء مختلف الدول العربية عند انتهاء المشروع . كما يمكن للمركز الاستعانة بخبرات أجنبية عند الضرورة .

٢ ـ صلاحيات اللجنة الاستشارية . تكون صلاحيات اللجنة الاستشارية الفنية المقترحة بحث ودراسة البرامج السنوية للانجاز وتقييمها . وتوزيع الأدوار والمسؤوليات على الأطراف المشاركة في المرحلة الأولى للشبكة كذلك السعي لضمان المواءمة بين الأجهزة والبرامجيات المستخدمة من لدن كل الأطراف المشاركة في المشروع ، ودراسة سبل ووسائل الحصول على التمويلات اللازمة للاستمرار فى دعم المشروع . وبصفة عامة تعمل اللجنة فى نطاق كل مافى شأنه دعم وتطوير وتنفيذ مشروع الشبكة العربية للمعلومات ...

وفى ختام اجتماعاتهم تقدم الخبراء بشكرهم العميق إلى حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب على رعايتهم للاجتماع . كما تقدموا بالشكر إلى المركز الوطني للتوثيق وجميع العاملين فيه لما قدموه من تسهيلات أثناء اجتماعهم وإقامتهم .

واغتنم الخبراء هذه الفرصة ليتقدموا بالشكر إلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومركز التوثيق والمعلومات فيها على دعوتها للاجتماع وإلى البرنامج الانمائي للأمم المتحدة واليونسكو على ، دعمهما للمشروع . وأن تكون نتائج هذا الاجتماع لبنة موفقة ، على طريقة بناء الشبكة العربية للمعلومات .

مراجعات الكتب

قراءة فى كتاب
الوقف وبنية المكتبة العربية

للدكتور : يحيى محمود الساعاتى

الدكتور : عبد السلام الحلوجى
استاذ المكتبات بجامعتى القاهرة
والملك عبد العزيز بجدة

منذ عشر سنوات على وجه التقريب ، وفى مستهل عام ١٩٧٩ على وجه التحديد ، قدمت للطبعة الثانية من كتابى « لمحات من تاريخ الكتب والمكتبات » بمقدمة ختمتها بالعبارات التالية :

« لقد قدّر لهذا الكتاب أن يرى النور منذ ثمانى سنوات حين نشرته جمعية المكتبات المدرسية بالقاهرة مفتتحة به سلسلة « الفكر العربى فى أدب المكتبات » . وخلال هذه السنوات الثمان كنت أتمنى أن يصدر كتاب جامع عن تاريخ الكتب والمكتبات ، وكنت أترقب ظهور دراسات تتعمق تاريخ المكتبات العربية خاصة ، وإنه لتاريخ حافل مجيد .

ولكن السنين مضت دون أن يتحقق شىء من هذه الأمنيات ، ونفدت طبعة هذا الكتاب ، ففكرت فى إعادة

نشره بعد أن أوفيه حقه من التفصيل ، لكن التفصيل يحتاج إلى تفرغ طويل وهو أمر هيهات أن يظفر به الإنسان فى هذا العصر الذى نعيش فيه .

وأمام تلك الرغبة الملحة فى التوسع فيما كتبت من ناحية ، وضيق الوقت وكثرة المشاغل من ناحية أخرى ، والحاجة إلى كتاب عربى يغطى هذا الموضوع من ناحية ثالثة ، رأيت أن أعيد النظر فى الكتاب ، وأن أضيف إليه إضافات يسيرة فى مواضع متفرقة منه ، وأن أعيد كتابة الفصل الخاص بالمكتبات الإسلامية بشىء من التفصيل ، وكان ذلك ــ فى نظرى ــ أضعف الإيمان .

فإن رضي المكتبيون منى بأضعف الإيمان فلهم أجزل الشكر ، وإن لم يرضوا فلعل ذلك يدفعهم إلى دراسة أكثر عمقا وتفصيلا ، ولهم أطيب الأمنيات » .

وكانت هذه العبارات يومها بمثابة بذور ألقيتها فى صحراء شاسعة على أمل أن ينبت بعضها ويؤتى ثماره . وتتابع السنون والأرض لاتكاد تنبت ، والأفق لاتلوح فيه بارقة من أمل . ولكن يبدو أن الصيحة لم تضيع هباء فى الفضاء العريض وإنما وجدت لها آذانا صاغية تلقفتها واستوعبتها وسعت إلى تحقيقها . فقبل أن تكتمل سنوات عشر على تلك الدعوة المفتوحة التى وجهتها للباحثين فى مجال المكتبات ، يخرج علينا مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض فى أوائل عام ١٤٠٨ هـ وأواخر عام ١٩٨٨ م بكتاب عن « الوقف وبنية المكتبة العربية ؛ استبطان للموروث الثقافي » من تأليف الدكتور يحيى محمود ساعاتي أستاذ علم المكتبات المشارك بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض(*) .

---

* ساعاتى ، يحيى محمود . الوقف وبنية المكتبة العربية : استبطان للموروث الثقافى .ــ ط ١ .ــ الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٩٨٨ .ــ ٢٣٨ ص .

وأنا أعرف أن هناك كتبا ترجمت إلى العربية ، بعضها عن تاريخ الكتاب مثل كتابي سفندال ودى جروليه ، وبعضها عن تاريخ المكتبات مثل كتاب ألفرد هيسيل ، إلا أن الدراسة الوحيدة فى ساحة المكتبات الإسلامية كان تتمثل فى كتاب محمد ماهر حمادة عن « المكتبات فى الإسلام ؛ نشأتها وتطورها ومصائرها » وهو كتاب قيِّم لاشك فى هذا ولكن يمتد على مساحة شاسعة من الزمان والمكان والموضوع تجعله أقرب إلى المسح السريع منه إلى الدراسة المتعمقة . وليس ذلك تقليلا من قيمة الكتاب ، ففى المرحلة التى ظهر فيها كانت حاجتنا إلى الصورة الشاملة للمكتبات الإسلامية أشد من حاجتنا إلى الإغراق فى الجزئيات والتفاصيل . ولهذا جاء الكتاب ليسدّ فراغاً لايستهان به فى المكتبة العربية .

وسيظل مرجعا لكل من يتصدى لدراسة تاريخ المكتبات الإسلامية . ولقد كانت الخلفية التاريخية للمؤلف أكبر عون له على النهوض بهذه الدراسة الجادة التى أقدّر صعوبتها والتى لايعوزها غير توثيق بعض النصوص ، والرجوع إلى المصادر الأصلية فى بعض المواضع .

وهكذا كان كتاب محمد ماهر حمادة العلامة الوحيدة المضيئة فى حقل دراسات تاريخ المكتبات الإسلامية بالنسبة للقارىء العربى . وأقول : بالنسبة للقارىء العربى ، لأن رسالة يوسف العش عن المكتبات الإسلامية نشرت باللغة الفرنسية ولم تترجم إلى العربية بعد .

وقد حاولتُ أن أنقل أمنيتي التى عبَّرت عنها فى صدر هذا الحديث إلى حيِّز التنفيذ ، فاقترحت على ثلاثة من طلابى دراسة تاريخ المكتبات الإسلامية فسجِّلت رسالتان للماجستير بجامعة القاهرة إحداهما عن مكتبات الأندلس والأخرى عن مكتبات مصر منذ الفتح الإسلامى حتى نهاية العصر الأيوبى ، وسجلت رسالة دكتورها عن المكتبات فى العراق فى عصر بني العباس . وتعثرت الرسالتان الأوليان ، واستسلم الباحثان أمام تبعات البحث ومشاقه وصعوبة الحصول على المادة العلمية المبعثرة فى المصادر التاريخية ، واستبسل الباحث الثالث وواصل مسيرته حتى أتم رسالته بعد سبع سنين لقيَ فيها الأمرَّيْن .

من أجل هذا كانت سعادتى غامرة بصدور كتاب يحيى ساعاتي الذى وجدت فيه الأمل الذى ظل يراودنى سنين طويلة وقد تحقق . فهو نموذج للدراسة الأكاديمية التى تتبع أصول المنهج العلمى فى البحث إلى أقصى درجة ممكنة . فالفصل الأول يتناول خطة الدراسة ومنهجها ، وفيه يبين المؤلف دور الوقف فى بناء الحركة التعليمية والثقافية فى المجتمعات الإسلامية على مدى العصور ، ويحدد الهدف من الدراسة بأنه « استخراج دور الوقف الإسلامى فى تشييد بنية المكتبة العربية على مدار القرون » (ص ٢٢) و « توضيح نشأة ومسار المكتبة العربية التى اعتمدت على الوقف أو قامت عليه » (ص ٢٤) كما ينص على المسلمات التى اتخذتها الدراسة منطلقاً لها (ص ٢٤) ، ثم يستعرض الدراسات السابقة فى الموضوع ، ويختتم الفصل بتحديد المنهج الذى أُتُّبع فى البحث والمباحث التى تناولها .

وبعد هذا الفصل التمهيدى تتتابع فصول الكتاب على النحو التالى :

- **الفصل الثانــى** : بدايات وقف الكتب وظهور المكتبات العامة .
- **الفصل الثالث** : مكتبات الجوامع والمدارس .
- **الفصل الرابع** : وقف الكتب والمكتبات على المارستانات والرُّبَط والخانقاهات والتُربَ والأشخاص والذرية ، والوقف غير المحدد .
- **الفصل الخامس** : التنظيم والإدارة ، ويتناول : طرق إثبات الوقف ــ أبنية المكتبات الوقفية ــ سبل الاختيار والتزويد للكتب الوقفية ــ الإشراف على الوقف وإدارته ــ التنظيم الداخلى للمكتبات الوقفية ــ تنظيم الاستفادة من الكتب الوقفية ــ مواعيد فتح المكتبات ــ التنظيم المالى للمكتبات الوقفية .
- **الفصل السادس** : مصائر الكتب والمكتبات الوقفية .

ويختم الكتاب بالنتائج والتوصيات ، يليها قائمة المراجع ، وملحق به ٣١ لوحة عبارة عن نماذج مصورة من نصوص الوقف المثبتة على المخطوطات ، والتى استند إليها الباحث فى بعض جوانب الدراسة والتحليل .

ومعنى هذا أن الكتاب يعالج نوعية معينة من المكتبات هى المكتبات العامة فى الدولة الإسلامية : نشأتها وكيفية بناء مجموعاتها ، وتنظيمها ، وإدارتها ، وخدماتها ، ومصائرها ، وأنه ينهج النهج العلمى فى البحث بدءاً من مقدمته وانتهاء بنتائجه وتوصياته .

والحق أن روح الباحث لم تفارق يحيى ساعاتي فى صفحة من صفحات الكتاب ، ولم تخُنْه فى جملة من جُمَله ، فجاء عملا علمياً بأدق معاني الكلمة . فهو قد حدد هدفه بوضوح لالبس فيه ، وعرف طريقة إلى تحقيق هذا الهدف ، فسلكه بلا التواء أو انحراف . وهو قد اعتمد فى جمع مادته على أكثر من مائة مرجع ذكرها فى آخر الكتاب ، ومعظمها مصادر أصيلة ، منها ماهو مخطوط ككتاب « نصيحة المشاور وتسلية المجاور » لابن فرحون اليعمري ، الذى اعتمد فيه على النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم ٤٣٠٤٩ ، ومنها مامضى على طبعه أكثر من ثلاثة أرباع القرن ككتاب « العقود اللؤلؤية فى تاريخ الدولة الرسولية » لعلى بن الحسن الخزرجي الذى نشر سنة ١٩١١ . وبعضها دراسات حديثة منها رسائل جامعية لم تنشر بعد كرسالة حمادي التونسى عن « المكتبات العامة بالمدينة المنورة » وقد قدمت كرسالة ماجستير لجامعة الملك عبد العزيز بجدة سنة ١٩٨١ ، ورسالة محمد مكي السباعى عن مكتبات المساجد ، وهى رسالة دكتوراه قدمت لجامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٤ . ولاشك أن المؤلف قد بذل جهدا هائلا فى الحصول على تلك المصادر سواء منها مالم ينشر ، أو مانشر فى أوربا ككتاب « الاعتبار » لابن منقذ ، الذى نشر فى برنستن بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٠ ، ومانشر فى الهند ككتاب « المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم » لابن الجوزى ، وكتاب « مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان » لسبط ابن الجوزى ، وذيله لقطب الدين اليونيني ، ومانشر فى دولة المغرب العربى ككتاب « المؤنس فى أخبار أفريقيا وتونس » لأبى عبد الله محمد بن دينار ، الذى نشر فى تونس سنة ١٣٨٧ هـ ، وكتاب « تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى » لمحمد عبد الرحيم غنيمة ، الذى نشر فى تطوان سنة ١٩٥٣ م . أما مانشر فى السعودية ومصر ولبنان والعراق فأمره يهون .

ولم يكتف مؤلفنابالرجوع إلى الكتب مخطوطة ومطبوعة ، وإنما أضاف إليها مجموعة من الدوريات التى يتعذر الحصول على كثير منها كمجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة فى الخمسينات والستينات من هذا القرن الميلادى .

وليس ثراء المصادر وتنوعها هو كل مايلفت النظر فى هذا الكتاب ، وإنما الذى يلفت الانتباه ويدعو إلى الإعجاب حقا أن مؤلفه يحترم نفسه ويحترم قارئه فيوثق كل كلمة يكتبها ، وحسبنا أن نذكر للدلالة على ذلك أن الفصل الثالث من الكتاب — مثلا — وهو لايكاد يتجاوز ثلاثين صفحة (ص ٦٤ —٩٤) يضم ١٤٦ إشارة مرجعية (ص ٩٥ — ١٥٠) . ومن يقلِّب صفحات الكتاب ، مجرد تقليب ، لابد أن تستلفت انتباهه تلك النصوص القديمة الكثيرة التى اعتمد عليها المؤلف فى دراسته ، والتى تعامل معها ببراعة تحليلا واستنباطا . ويكفى أن نخيل القارىء إلى صفحات مثل ٤١ — ٤٤ ، ٥١ — ٥٤ ، ٩١ ، ١٣١ — ١٣٩ ، ١٥٢ — ١٥٣ وأمثالها كثيرمن الصفحات التى تزخر بنصوص تشهد بالجهد الكبير الذى بذله الباحث فى تجميعها أولاً ، وفى استنطاقها بعد ذلك .

وفى مجال تحليل النصوص والاستنباط منها يكفى أن نشير إلى ماذكره عن دار كتب أبى الحسن محمد بن هلال الصابىء فى بغداد (ص٤٥ — ٤٦) وإلى محاولة ففى الاشتباك بين النصوص التى ذكرها عن المكتبة كل من : ابن الجوزى فى « المنتظم » وابن كثير فى « البداية والنهاية » وابن الفوطي فى « تلخيص مجمع الآداب » .

وبرغم الجهد الكبير الذى بذله الباحث فى تأليف كتابه ، وبرغم خصوبة العمل وثرائه العلمى ، فإنه يلقانا دائما بتواضع العلماء ، فهو فى الفصل الأول (ص ٢٤) يقول إنه اعتمد فى دراسته « على الشواهد التراثية طالما توفرت ، مع الاستعانة بأعمال حديثة عند عدم توفر النص التراثى ، وعدم التوفر غالبا مايكون عجزا وكسلاً من الباحث نفسه » ، وفى ص ١٩ يقول « وما أوردناه غيض من فيض الإشارات التى تخص وقف المدارس ، والتى تحفل بها كتب التراث العربى » ، وفى أول ص ٧٦ يقول : « ومن الواضح أن ماذكر فى الصحفات

السابقة ، ما هى إلا نماذج متواضعة تعبر عما كانت تحظى به المساجد والجوامع من عناية الواقفين » .

وليس هذا هو كل مافى الكتاب من صفات البحث العلمى ، وإنما يضاف إلى ماسبق حرص المؤلف على استخدام اللغة العلمية ، فكثيراً ماتلقانا عبارات الاحتمال والظن والترجيح مثل : ولعل ، ويرجح ، ومن المحتمل ، ويبدو ، ويذهب بنا الظن وإن كانت قد أفلتت من شباكه بعض عبارات غير علمية مثل : « من المؤكد » ، و « دون شك » وهى صيغ يقينية كنا نودّ لو أنه استعاض عنها بعبارات لاتفيد القطع وإنما تفيد الترجيح والتغليب .

ووصف لغة الكتاب بأنها « علمية » لاينبغى أن يفهم منه أنها لغة غير أدبية ، فذلك وهم يقع فيه كثير من الناس ، ويتورط فيه كثير من المؤلفين الذين لايحسنون اللغة التى يكتبون بها ، ويتذرعون بأنها ليسوا من أهل اللغة والأدب وإنما من أصحاب التخصص الموضوعى . وتلك كلمة حق يراد بها الباطل . فالتخصص الموضوعى لايكفى مبرراً للكتابة بلغة ركيكة لاتُفهم ، أو بلغة تُفهم على غير وجهها الصحيح الذى أراده المؤلف . ومن هنا يصبح لزاما على من يتصدى للتأليف فى أى موضوع أن يتقن اللغة التى يكتب بها حتى يضمن سلامة قنوات الاتصال بينه وبين قرائه .

وإذن فاللغة العلمية ليست نقيضا للغة الأدبية ، بل هى إحدى صور هذه اللغة لأنها فى حقيقة الأمر لغة أدبية مقننة ومحددة الألفاظ والمفاهيم والدلالات . وإذا كنت قد وصفت لغة هذا الكتاب بالعلمية ، فلابد أن أضيف إلى هذا الوصف أنها لغة أدبية أيضا ، بل هى لغة أدبية راقية . ولعلى لا أجد كلمة أصدق ولا أوجز فى التعبير عن لغة هذا الكتاب أبلغ من وصفها بأنها لغة رشيقة .

ومع هذا فقد أفلتت من المؤلف بعض أخطاء اللغة والنحو ، حبذا لو تداركها فى الطبعات التالية من الكتاب حرصا على جمال اللغة ونقائها ، وارتفاعاً بها عن أى شيء قد يسيء إليها . فقد استخدام كلمة « توفر » فى عدة مواضع وصحتها « توافر » ، واستخدم عبارة نستخلص على مجموعة من المؤشرات

(ص ١٨٣ سطر ١٣) ، والصواب : نستخلص مجموعة من المؤشرات . ومن الأخطاء النحوية : كلمة « ألف » ص ٦٥ سطر ٢٤ وصحتها « ألفا » ، وكلمة « كتبا » ص ٦٩ سطر ٥ وصحتها « كتب » ، وكلمة « مخصص » ص ١٠٦ سطر ١٧ وصحتها « مخصصا » ، وكلمة « دار » ص ١٤٤ سطر ١ وصحتها « داراً » و « أبى الشهاب » ص ١١٠ سطر ١٢ وصحتها « أبو الشهاب » . وأكبر ظنى أن هذه الأخطاء ــ على ندرتها ــ أخطاء طباعية ، فكاتب بهذا المستوى يُستبعد أن تقع منه مثل هذه الأخطاء اليسيرة . ولكننى لا أعفيه من مسئولية المراجعة على كل حال .

ومادمت قد ذكرت الأخطاء الطباعية التى لايكاد يخلو منها كتاب عربى بكل أسف ، فإننى أود أن أنبه إلى ضرورة الاهتمام بهمزات الوصل والقطع (كما فى ص ١٥٥ ، ١٥٩ على سبيل المثال) وإلى ضرورة تصحيح ما وقع فى الكتاب من أخطاء الطباعة مثل كلمة « مصحاف » ص ٩٤ سطر ١١ وصحتها « مصاحف » ، وعبارة « الحمد وجده » ص ١٣٧ سطر ٥ وصحتها « الحمد لله وحده » ، وعبارة « ولايملك بوجه من الوجه » فى الصفحة نفسه سطر ٢٦ وصحتها « بوجه من الوجوه » ، وكلمة « القاهرة » ص ١٥٣ سطر ٢٠ وصحتها « القاهرى » و « معلموا الأطفال » ص ١٥٩ السطر الأخير وصحتها « معلمو الأطفال » ، و « المعروفة » ص ١٨٢ سطر ١٨ وصحتها « المعرفة » ، والسطران الأخيران فى ص ١٩٦ مكرران فى أول ص ١٩٧ ، و « زمبارد » ص ١٩٧ سطر ١٩ صحتها « زمباور » .

ومن المآخذ على الكتاب أيضا أنه ذكر بعض الأماكن التى تحتاج إلى تحديد مثل « الصالحية » ص ٧٣ والكلاسة ص ٨٥ (وإن كان قد ذكر فى ص ١١٤ أن الصالحية بدمشق) .

وبرغم هذه الملاحظات فإننى أرجو أن يأذن لى الدكتور يحيى ساعاتي فى ختام كلمتى هذه بأن أتقدم إليه بالتهنئة الخالصة على هذا العمل العلمى الأصيل بكل معانى الأصالة ، الجديد بكل معانى الجدَّة . ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن كثيرا من المؤلفات فى موضوعه تبدو أقزاما بالقياس إليه ، فلقد أراد لدراسته أن « تكشف جانبا من جوانب إشراق الماضى ، وتكشف أيضا بعض أسرار التراث لمن يرغب

أن يخوض فى بحره اللجب دون تحيُّز ، ودون أن يستهدف بذلك عمل مفاضلة بين ماض مشرق وحاضر لابد أن يكون مشرقا ، فالتراث ليس قصيدة وليس قطعة إنشاء بديعة ، وهو ليس طريقاً لقتل روح الإبداع المعاصر بحجة حماية التراث والحفاظ عليه ، بل هو فتح واستخراج لشواهد تدلل على أن ماكان فى الماضى لايقل عظمة وقوة عما هو فى الحاضر لدى الأمم والشعوب المتقدمة » كما يقول فى ص ٢٣ ، وأشهد أنه قد بلغ ما أراد .

Mitchell, Betty Jo: In-House training of supervisory Library Assistants in a large academic library/**College and Research libraries** Vol. 34. 1973. pp. 144-149.

Mugnier, Charlotte: The paraprofessional and the professional job structure/Chicago: American Library Association, 1980.

Steers, Richard M.: Motivation and work behaviours/by Richard M. Steers and Lyman W. Porter - 2nd ed.- London: McGraw-Hill, 1979.

Strauss, George: Personnel: the human problems of management/by George Strauss and Leonard R. Sayles - 3rd ed.- USA: Prentice-Hall, 1972.

Vaughan, Anthony ed. Studies in library managment/Volume seven -London: Clive Bingley, 1982 (Devinson, Donald: Non professional staff edudication pp 37-60).

Winkworth, Ian: LA qualification structure and library staff situation/**Library Association Record** 82 (4) April 1980 pp. 177-178.

Zachert, Martha Jane: Motivating in house trainees/**Information and Library Management.** Vol. (1) September (1981) pp 44-46.

Council of Polytechnic Librarians: Working paper on staff training/UK: Council of Polytechnic Librarians, 1984.

Council of Polytechnic Librarians: Working papers on allocation of staff/UK: COPOL, 1983.

Coutts, M.M. Training non professional staff: a questionaire approach/**Library Review** 30 Winter 1981 pp. 221-228.

Cronin, B. and Martin, I. Social skills training in Librarianship/**Journal of Librarisanship** 15:1983. 105-122.

Davisson, D.E. ed: The problem of non professional staff training; The proceedings of a symposium held 30th November 1976 at Leeds Polytechnic/Leeds: School of Librarianship 1977.

Elliot, Lynn: Professional staff development in academic libraries/ Journal of Librarianship Vol. 15 (4) October 1983 pp. 237-253.

Glueck, William F.: Personnel: A diagnostic approach/Dallas: Business Publications, 1974.

Hill, J. W.: Model for staff development/**Journal of Library** Administration. 1 (1) Spring 1980. pp. 31-40.

Jackson, Peter F.: National Information Policy/**University, College and Research Newsletter** No. 10 July 1983. pp. 1-3.

Jones, Noragh: Staff managment in library information work/by Noragh Jones and Peter Jordan, England: Gower, 1982.

Library Assoication: Duties and responsiblities of library staffs/**Library Assocation Record** 86 1982 pp. 307-309.

Library Assoication: Guidelines for training in libraries/London: LA, 1980.

Library Association: Professional and non professional duties in libraries/seconded - London: The Library Association, 1974.

Library Association: Professional and non professional duties in libraries/seconded - London: The Library Association, 1974.

Library Association: Working party on training/London: The Assoication, 1977.

Lewis, David T.: Local Library Cooperation at a time of Austerity/**University, College and Research Newsletter** No. 10 July 1983 pp. 6-9.

REFERENCES

Alafiatays, Benjamin: Training of non professional junior staff: The example in a Nigerian University Library/**Libri** Vol. 34 No. 1 March 1984. pp. 17-26.

Baker, David M.: Junior staff training in times of economic cutback/**University, College and Research Newsletter** No. 10 July 1983 pp. 9-11.

Baker, David ed.: Junior Staff training/Leicester: LAUCRS, 1980.

Bennett, Roger: Managing personnel and performance/London: Business Books, 1981.

Bentley, Trevor J.: The Benefits of audio visual aids/**The Training Officer.** Vol. 15 No. 6 June 1979 pp. 168-170.

Biscoe, Eleanor Lynch: Motivation and staff development/by Eleanor L. Biscoe and Elizabeth W. Stone - **Journal of Library Administration.** Vol. 1 (1) Spring 1980 pp. 55-71.

Bowen, J.: Perceptions about training needs and further qualifications amongst non professional staff in a public library/Leeds: Leeds Polytechnic School of Librarianship, 1977.

Bowen, Judith: Shop floor experience of work in the public library/**Information and Library Manager** 2 (1). June 1982.

Casey, Michael ed.: Library staff training; proceedings of a conference held on 12-13 July, 1982/Dublin: University College Dublin; April 1983.

Casteleyn, May: Planning library training programme/UK: Deutch, 1981.

Champan, Liz: Library role playing/**Library management news** 9, 1979 pp. 5-19.

Coleman, K. and Margutti, E. Training non professional for reference service, R. 16 1977 pp. 217.

systems can exist side by side which will help to change the staff attitude toward training. We should not consider training as an optional. It should be taken seriously for both the library and the staff.

Systematic evaluation should take to ensure maxium effectiveness of staff training programme.

To attempt to predict the future is difficult but it is not difficult to say what should happen or what I would like to happen. Joint training effort should concentrate on non-professional staff and it is important to ascertain that trainees are receiving beneficial instruction and experience.

Using audio visual aids in training is very important to increase the efficiency of the trainer and to present the information in a more interesting format. Trainers can co-operate with tainers in other institutions in building collections that can be easily duplicated, exchanged or adapted to the benefit of trainers and trainees.

CONCULUSION

There is no doubt that non-professional staff trining for Egyptian university libraries is very important. It can help with the updating of knowledge, improve the skills, create more satisfied staff able to deal with the users and improve the standard of library service. Systematic training has become more essential than ever because of the complex and diverse nature of modern library practice.

Libraries should be aware of the improtance of training and how this can be done. It is the librarians' responsiblity to establish a clear policy for development training programmes and allocate a considerable amount of money for non-professional staff training.

Staff development programmes should allow non-professional staff to identify their own training needs. They should be asked their opinions about what they think they need and should participate in the decision making.

It is true that decisions will be influenced by existing resources, but it is very important to convince the senior staff managment to change their attitude towards training and to facilitate a full systematic approach. If staff training is to be effective it should not be neglected, it should be adjusted and continued.

The funds for training are very limited, and the current economic situation has led to a reduction in posts and affect on the training especially, non-professional staff because most libraries are only giving consideration to professional staff which affects the non-professional staffs' attitude and they may be increasingly frustrated.

The most effective libraries are those whose staff are continually motivated. The freezing of existing vacancies will lead to dissatisfaction and will have an affect on the individual's motivation. Training should be considered as an essential part of staff appraisal and promotion. Promotion and evaluation

- The communication skills and good public relations.
- Clerical work associated with cataloguing.
- Office management such as: answering letters.
- Using the library equipment
- Using the catalogue
- Ordering of books
- Lending routines and overdues
- Reserved books and inter library loans
- Handling and storage materials
- Working at the counter
- and the other routine work which non-professionals used to do

We can send non-professional staff to external courses which lead to the exchange of ideas plus the imparting of knowledge. The only limited factors would seem to be the financial support requried.

As British libraries have already started using teaching aids in its training programme, we would like to do the same. A tape slide programme can have important advantages within the Egyptian libraries, besides it is fairly inexpensive. Also we can use video tape to show new staff the principles of dealing with readers, ansering the telephone and coping with the variety of other problems. The increased availability of Audio Visual aids will increase the range of training but it is essential to use the methods which achieve the aims in a cost effective way. The method should be economical in its use of time, staff and other resources.

To overcome the lack of funds and expertise the Ministry of Education in Egypt can arrange a central non-professional training every year for all the different types of libraries throughout the country. The local authorities should play an important role in this situation by organising a local training programme instead of leaving this to the individual libraries which in most cases do not have the specialist with the necessary knowledge and background required to organize this type of training.

"Induction training will enable the entrant to understand his role as a member of a team working together to achieve common objectives".

The first step in an induction programme is to decide what information should be given to the new recruit at the following stages:

1. Pre-employment.
2. First day.
3. First week.
4. First month.

The induction process can be usefully extende over a period of a few months.

The task training

Once the worker has received induction training a specific job training is required in order to teach and improve job performance. We can also apply what Casteleyn (1981) states.

"New trainees could be circulated to all the various departments in rotation, learning different techniques in the different sections".

This is seen to be an ideal way of training.

Development training

The possibility of further training for non-professional staff must be considered. Once the trainee has become proficient at his on the job techniques, it should be time to examine further training that should be made available to him. It should be remembered that the assistant is in constant contact with the users. He should have enough knowledge of his own work to be able to perform daily tasks effectively and should be able to answer any problems or questions about his work put to him by the readers. This is what further training courses for non-professional assistants should aim to achieve. The contents of the programme can cover the following subjects.

The objectives for the training must clearly be communicated to the trainee to provide him with the first piece of knowledge he needs.

It is possible to establish a co-operative scheme involving a wide range of different kind and size of libraries in the same area. Local co-operation is advisable.

Egyptian library schools should provide in house courses for individual libraries especially academic libraries.

There should be a base of co-operation between the different divisions within the library. Appropriate contact with peers in the other sections is important and useful.

Staff should be asked about their training needs and what they think they require.

The performance of staff should be evaluated in relation to stated objectives.

Before making any suggestions to produce the necessary programmes it might be useful to mention that is necessary to establish a part within the library with a specific responsiblity for training and its implementation.

We can come now to the best ways of planning a training programme for non-professional staff in Egyptian libraries. As I mentioned before that training may be best divided into orientation, induction, specific job training and development trainings.

Orientation and inducation training

A general orientation can be planned to cover the general information, the objectives and goals of the library. Periodically, following the initial orientation, the library should provide a training programme for the new employees. The induction training should not be rushed in order to start the new employee working. The new entrant should have adequate training in order to do his job effectively. In any case, it is preferable that inducation craining be given as early as possible. The reason is emphasized as Edwards (1977) states.

In many organizations, two promotion and evaluation systems exist side by side. There is some evidence in the literature to suggest that training should be linked to staff appraisal. The employee can be evaluated by his most immediate superior because it is assumed that the superior is able to analyse the subordinate's performance in light of the organization's objectives. The employee himself can evaluate his own contributions and failure. A combination of these approaches can be used; the supervisor's evaluation can be supplemented by a self evaluation. Glueck (1974) states that.

"a series of studies has led to the conclusion that single measures of performance in the workplace are not effective criteria. Multiple measures are preferred".

All library staff need to be evaluated. The methods used and the frequency of evaluation may differ. The Library Assocation guidelines states that.

"Librarians should have a good idea based on direct observation, regular interviews with trainees and records of the training programms".

RECOMENDATION FOR EGYPTIAN LIBRARIES

It is clear that training and development activities are very important to enable non-professional staff to improve the skills they need to do their work, and to improve their job satisfaction which can lead to the possibility of promotion.

The overall climate within the library can be one in which training may be successful. I believe that working in a well managed library where the climate is good will help the staff to understand and accept the training value, to interact and build a good relationship with their managers.

The most important point is to ascertain that trainees are really receiving beneficial instruction and experience. There is no doubt that through better training it is possible to reduce emplyee turnover and increase quality of output. It is a way of keeping the library staff up to date and aware of change. It is provided in order that library staff satisfaction from their work.

In a review of literature dealing with the relationship between satisfaction and performance Steers (1979) outlines that.

"A happy worker is a productive worker. According to this proposition, the degree of job satisfaction felt by an employee determines his performance; that is, satisfaction causes performance."

Training costs time and money, it is therefore natural for managers to be concerned about getting value for their expenditure. This can be done through evaluation.

The Library Association guidelines (1980) states that.

"Evaluation means trying to place a value on the benefits of training which can then be compared with the costs."

Evaluation is an essential part of any training programme and the trainers must evaluate the instruction and its effectiveness. However, I think that it is too difficult to measure job performance and the improvement in service which results from training. It is very difficult to calculate the cost benefits relationship of such programmes. One way to calculate benefits is to administer attitude surveys both before and after the implementation of evaluation. Also, as the Library Association guidelines (1980) states that.

"Without proper identification of need evaluation is menaigles".

Trainers must use the most effective methods of communication. A variety and growing number of training aids is now available and can be used in support of training programmes. Training officers should determine the best methods to use for training. No single method is appropriate for all situations. He can select the methods that are relevant to particular objectives. Training methods are many and varied and can be done:

On the job (on site), off the job (within the organisation) and off the job (external courses outside the institutions).

On the job training is the most widely used (formal and informal) in which the trainer can show the trainee the tricks of the trade. The trainer always explains what is to be done, and how. On the job has an important advantage, that is, the training course can be tailor made to suit the needs of an individual library. The methods which can be used are: assignement/project, case study, coaching, job instruction, job rotation or the instruction plan.

The instruction plan is a simple, economical and efficient method.

Internal courses within the university can be run by the library itself or by the parent organisation. The trainers can use: programmed instruction, packaged programmes, lectures, group discussion and seminars.

The lecture is still the most common method because it can give information to a number of employees at the same time.

Group discussion method can be used to give trainees the opportunity to learn from the knowledge and experience of others.

Although off the job training has the benefits of meeting people with different ideas and experience, it has declined because of the economic factors. The right course may not be available at the right time. It is expensive but it can be a worthwhile investment.

There are two fundamental aspects to take into account when considering training for library staff. The first is the need of the library to provide an effective service, and the second is the needs of the individuals.

It is vitally important that each section within the library should clarify its general development intention and goals for the next few years.

Therefore, clear written policy for non professional staff training is desirable.

Stahl recommends, quoted by Biscoe (1980) that.

"Responsibility for training and development of the staff like any other element of the managerial process can best be emphasized and communicated by a written understanding within the organisation. It should direct attention to how training is part of every supervisor's job and obligation of every employee".

The literature recommends that written policies need to be periodically reviewed and updated to accomodate new staff development emphasis or reassignments for staff development responsibilities.

Once the library has established its policies and priorities it should take into consideration that there are some factors that can influence a staff training. This would include the library climate, management style, management objectives, communication within the library, etc. The Library Association guidelines (1980) states that.

"There is a need not only to be aware of organisational climate, in terms of knowledge of its management style and politics, but also to have an appreciation of the concepts of formal and informal organisation and their effects on patterns of communication".

tant steps to enable the library to ensure that a training course will achieve its stated objectives in the most effective way.

Training needs consist of the difference between the existing knowledge, skills attitude of the staff and those required for them to effectively perform their existing jobs. It must take into account the various human differences of age, ability, experience, educational background and so on. Edwards (1977) states that

"There are dangers if it is carried out in a mechancial way without due regard for the human differences of individual workers...."

He added that the training officer must treat workers as individuals and not merely as units. Management literature stress on:

The design of staff development must allow employees to identify their training needs and participate in the decision making. McGregor points out, quoted by Biscoe (1980).

"If the employee become an active party to the decisions that are made about his development, he is likely to make the most of the opportunities that are presented".

Some literature argue that there is a difference between the goals of the individuals and the needs of the organisation. I think that the needs of the library and the related needs of the individuals can be met by one training course.

A review of the literature also draws attention to staff development policy. Edwards (1977) states that.

"The library should have established a clear policy with awareness of priorities and time scale".

- to increase the amount of co-operation amongst different sections of the library service.
- to increase staff interchangeability and flexibility.
- to improve standards of service.
- to prepare library staff for any promotion which may become available.
- to make library staff more adaptable to themselves, the library and elsewhere.

The problem is organisational goals can conflict with personal goals. To achieve our objectives from staff training, it should be a strong integration of staff and library goals.

The need for non professional staff training

It is noticeable that the major theme of the available literature reveals the mechanism of training these incluse on the job or off the job, the major phases such as: orientation, induction, task training phase, and development phase, the methods, which fill the literature. Most of writers stress on the basic induction courses will remain the principle way of introducing staff to the library. There is a need to train non-professional staff in order to produce an efficient library assistant able to provide the best possible library service.

Training courses need to be planned and organised carefully. For each course it is important to analyse the duties and procedures which ar to be the subject of training.

According to the literature and what Strauss and Sayles (1972) suggest that

"The training programme should start with the felt needs of the trainees themselves and they should see it as a means of solving their own problems".

Obviously, one the first necessary steps in any training activity is to **identify training needs.** It is one of they very impor-

In my experience and in respect to the Egyptian situation this is always happening. The Egyptian Government now are trying to restrict the trained and professional manpower's migration.

Another point of view is when training budgets are so restricted, the resources which are available ought to be devoted to developing professional staff. Also as Davinson (1977) states.

"A number of librarians claimed to see training in routines and techniques as being appropriate to their junior professional staff as to their non professional".

Employee training is necessary to fill the gape between skills possessed and effective job performance. It is necessary for new members of staff and for long standing members who move from section to other. A training plan shoul be based on the training needs of the members. It is not simply a matter to translate goals into training strategies for both the individual and the library so to state the objectives and identify the training aims are very important. There is little attention given in the literature to the aim of such training. Some of the aims of staff training is listed on the working papers on staff training by the Council of Polytechnic Librarians 1984 such as:

- to ensure that library may be properly motivated.
- to make it possible for library staff to dervie satisfaction from their tasks.
- to enable staff to develop a critical appraisal of the facilities and service provied.
- to ensure that there is uniformity of practice within the library service.
- to improve collaboration between individuals at differing levels in the library.

Some problems such as financial frustration cannot be ignored. The current crisis will obviously affect the future library in general and training in particular. Most libraries are finding it difficult to adapt to technological change in a time of economic stringency. New technology requires a considerable investment of both human and financial resources. Jackson 1983 states that.

"One of the main reasons, why libraries are comparatively slow to react to technolgical change is a shortage of resources".

Another problem emphasized by Davinsion (Vaughan 1982).

"In fact not a great deal of effort has been injected into any formal systems of education and qualification for library assistants and it can be said that all libraries have recognised that they have any formal obligations for the job training of their library assistants".

A review to the literature drew attention to many points of views: Bartlett's point of view (Baker 1980) is.

"I certainly think that in staff training ther is always the feeling that you do not want to train the staff to too high a level because if you do, they may be of the opinion that they are too well qualified for the tasks which you wish them to undertake and they may then decide to go elsewhere. In which case, as far as in service training is concerned you have wasted your time in training them. The only point of training people from the library's point of view is if they are going to continue to work for you".

obtained, for example, by fully time attendance at a library school (12 months for a post graduate course). This will lead us to discuss what kind of course do we really want for our non professional assistants and what kind of course of they want? I think that librarians are looking for a course for non professional library assistants which can be studied on a part time basis with only a very limited amount of release from work.

It is true that some of the non professional staff would like to be sent on courses to achieve some formal qualification, at the same time none of them, as (Bowen 1977) said, felt that the formal course could really their present trainings. Bowen states.

"A general feeling that formal qualifications could only partially help resolve their lack of competence to cope with present demands".

If we add the geographical problem and the lack of interest of professional association to take any responsibilities for non professional certification. The solution seems to be library assistants shoule concentrate on in house training programmes. Jackson (1983) says.

"It is accepted that the welfare of staff is not a major function of a national policy, but it should be a concern of individual institutions".

Baker (1983) states:

"The report of the Library Association's Working Party on Training affirmed that training of all kinds is of fundamental importance to all levels of staff working in all types of library, and provision should be made within institutions for schemes of training for their library".

Davinson states (Vaughan 1982) changes in society and educational opportunity in the 1960s together with a period of full employment and rising expectations on the part of schools leavers had its effect upon library staff structuring. As recognised, in working paper on library organisational structure 5th March 1981 which is still being processed through the local authority Committee system (Council of Polytechnic Librarians 1983). The non professional staff would be at three main levels:

1. Library Assistant (Cl Grade level):
   Entry Grade, requiring O or A levels or work experience.
2. Qualified Library Assistant (AP 1/2 Grade level):
   Career Grade, requires a minimum of 2/3 years library experience and/or training experience, or City and Guild Library Assistant Certificate.
3. Senior Library Assistant (AP2/3 Grade level):
   Promotional Grade, requires several years experience e.g. BEC National Certificate with library and business skills.

The same paper suggests that non professional staff should on JVC grades, but these should be improved in order to reward experienced staff who could take greater responsibilities.

It seems to me that these plans would be beneficial and be regarded as development plans and would have a great effect on job satisfaction among this group of staff. It can be a step to take to solve the non professional staff problem. Also I agree with what Gaver said 1967 quoted by Mugnier (1980).

"Positions need to be established based in new combinations of tasks and resulting in totally new job sturctures in libraries".

Transfer to professional grades would normally require the attainment of a professional qualification. This could be

why is it then that in the United Kingdom there has been so much unwillingness to recognise a stratified system of library staffing structure?".

Bowen (1982) draws attention to an important problem.

"If non professional staff were dissatisfied with their present effectiveness in assisting users, I argued, how much more difficult this would be when dealing with the inquiries raised by users seeking a much wider range of information".

The problem can be identified in terms of how jobs should be organised differently within the system. Davinson in his discussion of the present situation of non professional staff (Vaughan 1982) states.

"In academic libraries, especially university libraries in the United Kingdom, there has always been an explicit but limite career ladder for non professionals in many libraries".

According to David Baker (1983) that in University libraries,.... in order to carry out our professional duties, we employ lower graded staff for the more routine tasks. As librarianships has become more complex, we have developed the idea addition to the basic junior grades. The paraprofessional has of course existed in academic libraries for many years under the title of senior library assistant.

Some library systems will have senior library assistants who act as intermediaries between professional and non professional staff. In the small library an assistant may have to carry out all the functions expected of non professional grades. At the same time, senior library assistants in many libraries have taken over some routines previously undertaken by profesionally qualified personnel.

expediency prior to the LEPU (Library Education and Personnel Utilization) policy, there was an implicity understanding that paraprofessionals would be replaced when graduate librarians became available.... Efforts have been made in the past five years (book published 1980) to identify tasks, performance levels and the kind of preparation library employees need in order to accomplish their task assignments and responsibilities successfully".

These efforts are either based on the experience and opinion of a specific group of practitioners and library educators and provide no corroborative data, or they consider a type of library other than public. An article about In-House training of supervisory library assistants in a large academic library in the USA written by Mitchell (1973) mentioned that the subject is one that seems to be largely negelected in both library literature and library practice.

A state of art report about non professional library staff edcuation was written by Donald Davinson (Vaughan 1982). Davinson examines education and training for non professional staff in detail, and discusses the city and Guilds Library Assistant's Certificate and the BEC (The Business Education Council) Librarianship modules and suggests that a career structure for non professionals is good managment and would lead to a more interested, more motivated junior staff. Davinson states

"Until very recently professional librarians in the United Kingdom have taken great care to have nothing at all to do with non professional staff education, qualifications or associations... In almost every country in which librarianship has developed into a professional activity there has developed a clear system of staffing structures...

There is no lack of enthusiasm amongst non professional library staff for their own development was evidenced by the private report produced by Judith Bowen (1977) wherein she held interviews with a large number of non professional library staff, all of them expressed a desire to know more about their work. They need a training course covering all the basic skills required for library work. Besides, as Davinson states (Vaugnan 1982).

"Library assistant is in pursuit of professional status acquired, as the years passed and their 'credits' gew, increasing knowledge, expertise, and most importantly increasing professionalism of approach and attitude".

An excellent book (The paraprofessional and the professional job structure) is by Mugnier (1980) has painted a picutre of the USA situation. The book is derived from her doctoral thesis. The writer tried to look for solutions to problems in librarianship. The book represented the ongoing in the United States at that time. She stated.

"Until 1960 the recruitment of paraprofessionals to act in support roles to the professionals of a field had been mainly directed to the middle class, especially to those with college degrees and usually women....

The 1967 ALA (American Library Association) Annual Conference was built around the theme "Crisis in Library Manpower". Next to education, the most frequent recommendations were concerned with task analysis and job classification. The 1970 policy statement was.

"Although many libraries had been using non professionals in the professional positions as an

LITERATURE

Papers read at a meeting of the East Midlands Branch of the University, college and research section of the Library Association held on 26 March 1980 at Leicester University Library edited by (Baker 1980) gave an interesting personal view of junior staff training schemes and gave a summary of the situation in the British academic libraries. There is a selected bibliography compiled by David Baker. Brian Burch, the deputy librarian of Leicester University Library said.

"It is probably generally true of most British University libraries that junior staff training, is a neglected or at least underdeveloped area... Junior staff in our institutions have carer opportunities which are limited not only or primarily by their professional qualifications and expertience, but also by their non-honours graduate status.... One of the dangerous consequences is that we can all too easily divide our work between the two groups and assume that the junior staff can only be expected to do the simple, routine, repetitive, and often frankly boring work... This in turn may tempt us to recruit young, minimally educated, and cheap juniors who of course turn out to be suitable only for just the kind of work we have reserved for them... our library assistants are arranged in four grades, on a present total salary range of £ 2160 - £ 4938 per annum.... Until recently we had no formal programme of junior staff training... It was clear that we had too many junior staff with limited knowledge and understanding of what went on outside their own department".

Our university allocates every year a budget for staff training. The training department divides the money among the different colleges and different departments within the university. We cannot get a considerable amount of money for non-professional staff training. We usually use one of the available halls at one of the Helwan University facilities for training. There are some problems such as the lack of experts and equipment and there is a need to plan and organise training courses in an effective way.

Definition: Training

A review of the literature on staff training drew attention to many definition of employee training by Glueck 1974, Hill 1980, Casteleyn 1981, Bennett 1981. Training can be defined as any act designed to increase the skills and effectiveness of employees, improve the job performance level and the operations of the library. The common elements of all definitions suggest that training involves planning to give people a chance to learn, to achieve the results that job demands.

Non professional staff

In respect to the term of non professional staff I agree with David Baker who states that the term of non professional staff does not automatically limit such a category of staff to a particular group of routines... It is not the type of work which non professionals do but the level at which they undertake tasks which separate them form professional staff. Professional responsibilities emphasise planning and policy, while non professional duties revolve around routine and practice. According to the Council of Polytechnic Librarians Report 1983.

"The non professional staff would be responsible for the day to day operation, organisation, and supervision of the routine work, thus relieving professional staff of their responibility, and this would be reflected in non professic‑ ‑l grading".

qualifications and salaries. They have a national salary structure. All Egyptian staff are working full time (six hours per day).

Until recently we had no formal programme of non professional staff training. The head of departments teaches their staff the procedures and routines needed to do their duties. The rest of the training is left to experience, so, the non-professional staff are tought through their working in the various departments. It is clear that learning by experience on the job may be too slow and it is preferable to give them the same information in a group through formal instructions.

In the last few years we manged to arrange formal training courses for the non-professional staff who are working in the different faculty libraries within Helwan Unviersity. (Helwan University is multi campus. It has a central library and other libraries for the eighteen different faculties). The courses are in the basic library procedures and techinques. The training courses have been done without a real identification of training needs and without providing audio-visual aids dut to financial constraints.

These induction training programmes last four weeks. Classes are held in the morning and afternoon. Trainers are senior professional staff reinforced by two or three lecturers from the school of librarianship in Cairo. We have not yet evaluated the preformance of the trainees, so, I could not judge the results of training or find out if the programme succeeds to achieve its objectives.

In short, the Egyptian new recruits usually go to the librarian and introduce themselves to him, then the librarian presents the new recruits to the library staff. He usually explains to them briefly how is the library working. The heads of departments usually train their staff in the necessary job knowledge. They do that according to their own point of view and without a clear plan. The staff usually learn how to do their duties in an informal way.

for non-professional are very important to increase the quality of job performance and to help the non-professional staff to grow and develop their skills.

It is hoped to show that non-professional staff training is not only desireable but essential, both, for the individual and the library.

THE OBJECTIVES OF THE STUDY

The aim of this study is to collect information about the different training methods used in the world and to recommend a reasonable solution for academic Egyptian libraries.

The specific objectives are:

1. State an effective policy for non-professional staff training.
2. Determine the responsibilities for deciding the needs of training.
3. Highlight the different problems and gaps and discover what is wrong with the way training is carried out.
4. Underline the various resources available for staff training manpower, money, equipment, etc.
5. List the different subjects which should be taught.
6. Chosse the best methods for presenting the course.

BACKGROUND: SUMMARY OF THE EGYPTIAN SITUATION

Non professional staff in Egyptian libraries are usually resposible for all routine work in the library. There is no big different between the staff who are working at the universities and staff who are working in the other institutions, such as schools, public libraries, etc. in respect to their responsibilities.

There is a national career ladder for non-professional staff of all the Egyptian institutions, which is limited by their own

Non-professional staff training for Egyptian University Libraries

TAWFIK HALIM TAWFIK

Director of the Documentation and the Library
Helwarn University

INTRODUCTION

Non-professional Egyptian staff in libraries have some problems relating to training because of the financial constraints, and it is too expensive for libraries to arrange speical courses for them or to send them abroad. Libraries also prefer to strees on professional staff training rather than non-professional staff. The result is that the non-professional suffered from ambition, lack of confidence, lack of desire to work resulting in low outpout, and lack of interest in their job. The dissatisfaction causes a lot of trouble to the library and the staff themselves: so, it is very important to arrange a special training programme to give them the chance to improve their skills and update their knowledge. There is no doubt that the poor standard of library service is caused by the lack of training. There is a connection between training and an effective library. Libraries which are run by trained staff provide more effective service than the libraries which are run by untrained staff. So, formal and informal training programmes



□ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

□ **For Correspondence and Subscription**

- Mars publishing House
  P.O.Box: 10720
  (Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
  121 El Tahrir St. Dokki Cairo
  Egypt

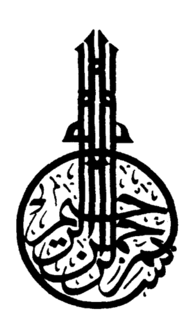
□ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

Vol. 9, No. 2
April 1989





السنة التاسعة ــ العدد الثالث

ذو الحجة ١٤٠٩ هـ ــ يوليو ١٩٨٩ م

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات
لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ ــ المملكة العربية السعودية
الرياض ــ ص.ب ١٠٧٢٠
(الرياض ١١٤٤٣) .
* المكتبة الأكاديمية : ١٢١ شارع
التحرير ــ الدقي ــ القاهرة ــ مصر

□ الاشتراك السنوي : ١٢٠ ريالا سعوديا
بالمملكة ــ ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة
الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى
أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

دار المريخ للنشر

□ تصدر هذه المجلة فصليًا
عن دار المريخ من لندن - بريطانيا

محتويات العدد

□ دراسات :

□ تقارير :

□ عروض رسائل

□ القسم الإنجليزي :

• قواعد النشر

١ – مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات فى العام ، صدر عددها الأول فى يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .

٢ – تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد

٣ – تخضع الدراسات المقدمة للنشر فى المجلة للتحكيم العلمى .

٤ – يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .

٥ – ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصينى على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التى يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

٧ – يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) فى كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمى في الكتابة .

٨ – يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافى .

٩ – أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .

١٠ – يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .

١١ – لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

١٢ – تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

١٣ – تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم فى خدمة أهداف المجلة ، وستعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

١٤ – تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .

١٥ – تمنح المجلة مكافآت عن المواد التى تنشر بالمجلة .

١٦ – توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ – الرياض : ١١٤٤٣ – المملكة العربية السعودية

الكتب الصادرة فى العالم العربى
(دراسة ببليومترية)

د . نبيلة خليفة جمعة
قسم المكتبات والوثائق ـ كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تتناول الدراسة الكتاب العربى فى الوقت الحاضر ، بهدف التعرف على السمات الببليوجرافية التى يتميز بها ، والظواهر التى تكتنف التأليف والنشر بالدول العربية ، وهى التى تساهم مجتمعة فى تشكيل شخصيته التى يتفرد بها بين الكتب الصادرة على نطاق العالم .
كما تحاول الدراسة إلى جانب تحديد الملامح الأساسية للكتاب العربى بوجه عام ، أن تتعرف أيضاً على طبيعة النشر والتأليف فى كل دولة من الدول العربية على حدة . وقد قامت الدراسة على عينة من الكتب ، تمثل ما صدر فى الدول العربية خلال ثلاث سنوات متعاقبة ، ١٩٨٤ - ١٩٨٦ .

تمهيد :

لكل دولة أو منطقة جغرافية ، سمات خاصة تميز مطبوعاتها عن غيرها من المطبوعات . وتساهم عدة عوامل فى تشكيل هذه السمات ، من أهمها تقاليد النشر ، والثقافات المتوارثة إلى جانب الأوضاع السائدة فى الدولة أو المنطقة ، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية .. الخ . وتعتبر المطبوعات العربية إحدى تلك الفئات المتميزة التى تتسم بطابع خاص بها ، يتمثل هذا الطابع الخاص فى الأذهان عند الحديث عن « الكتاب العربى » فى أي مجال أو أية مناسبة .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الظواهر الببليوجرافية المختلفة التى تتمثل فى الكتاب العربى المنشور فى الدول العربية بوجه عام فى السنوات الأخيرة ، وكذلك تلك الظواهر الببليوجرافية التى تتنوع وتتباين من دولة عربية إلى أخرى وبذلك يمكن لنا أن نتعرف على صورة الكتاب العربى فى الوقت الحاضر بشخصيته المتميزة ، وأن نتعرف أيضاً على طبيعة التأليف والنشر فى كل دولة من الدول العربية على حدة .

وقد اتخذ هذا البحث أفراد عينة الدراسة من بطاقات الكتب التى ظهرت فى حلقات « الفهرست العصرية » التى تظهر كأحد الأبواب الثابتة فى أعداد مجلة « عالم الكتاب » الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب . وقد وقع الاختيار على هذه العينة باعتبار أن هذه القائمة تضم الكتب الصادرة فى مصر ، إلى جانب ما تقتضيه مكتبة الكونجرس من جميع الدول العربية عبر مكتبها فى القاهرة ، حيث أن مكتب القاهرة هو المسئول عن تغطية اقتناء مكتبة الكونجرس لما يصدر فى المنظمة العربية كلها (باستثناء السودان التى يغطيها مكتب نيروبى) .

أما من الناحية الزمنية فقد شملت هذه الدراسة بطاقات الكتب الصادرة فى ثلاثة أعوام وهى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ حيث أن هذه السنوات الثلاث هى التى يمكن القول أن بطاقاتها قد اكتملت ولا يتوقع أن تصل بعد ذلك كتب تكون قد صدرت فى هذه الفترة ، هذا مع العلم أن بداية تغطية هذه القائمة كانت للكتب التى صدرت عام ١٩٨٤ بالنسبة لمصر والدول العربية ،

وعام ١٩٨٣ بالنسبة للدول العربية فقط . أما عام ١٩٨٧ فما زالت تصل من الدول العربية حتى الآن كتب يرجع تاريخ صدورها إلى ذلك العام . ولذلك فإن فترة الأعوام الثلاثة ١٩٨٤ – ١٩٨٦ هى التى يمكن القول بأن بطاقاتها قد اكتملت ، وهى أيضاً فترة مناسبة للخروج بمؤشرات عامة صالحة للتعميم على الكتب الصادرة فى السنوات الأخيرة بالدول العربية .

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن تغطية القائمة قاصرة على الكتب باللغة العربية فقط ، دون غيرها من الكتب الصادرة باللغات الأخرى بالدول العربية . كما أن القائمة تستبعد الكتيبات أى التى يقل عدد صفحاتها عن ٥٠ صفحة ، وكذلك الكتب المدرسية وكتب الأطفال . كما ينبغى الأخذ فى الاعتبار أن القائمة تغطى الكتب الصادرة فى مصر بصورة أشمل بكثير من تلك الصادرة فى الدول العربية ، وذلك لأنه إلى جانب عامل البعد عن مكان صدور الكتب ، فإن تغطية القائمة للكتب الصادرة فى الدول العربية تقتصر على ما تقتنيه مكتبة الكونجرس خلال مكتبها فى القاهرة طبقاً لسياستها فى الاقتناء ، وليس كل أو معظم ما يصدر فى هذه الدول مثلما يحدث مع الكتب الصادرة فى مصر وهى التى لا تقتصر على ما تقتنيه المكتبة منها .

وقد غطت القائمة الكتب الصادرة فى ١٦ دولة عربية ، يمكن تقسيمها جغرافيا إلى ثلاث مناطق . الأولى للدول الواقعة فى شمال إفريقيا ، وهى : مصر ، وليبيا ، وتونس والجزائر ، والمغرب . والثانية للدول الواقعة فى منطقة الشام والعراق وهى : لبنان ، وسوريا ، والأردن ، والعراق . والأخيرة لدول شبه الجزيرة العربية وهى : السعودية ، والكويت ، وعمان ، وقطر ، واليمن ، والإمارات العربية ، والبحرين . أما السودان فقد وجدت لها بضعة كتب على الرغم من أنها غير مغطاة فى هذه القائمة كما سبق أن ذكرت ، مما يؤكد أن هذا العدد المحدود جداً قد وصل على سبيل الهدية أو شىء من هذا القبيل .

التوزيع على دول النشر :

وقد بلغ مجموع البطاقات للسنوات الثلاث ١٠١٤٣ بطاقة ، بواقع ٣٢٩١ بطاقة لعام ١٩٨٤ ، و٣٥٥٥ بطاقة لعام ١٩٨٥ ، و٣٢٩٧ بطاقة لعام ١٩٨٦ . وقد قمت بتوزيع هذه البطاقات حسب دول النشر للتعرف على

السمات الخاصة بكتب كل دولة على حدة . فكان التوزيع طبقاً للجدول (١) التالى مع الأخذ فى الاعتبار أن الكتاب الذى يحمل مدينتين للنشر أو أكثر مع انتماء هذه المدن لأكثر من دولة ، قد تم توزيعه بحسب مدينة النشر الأولى فى حقل بيانات النشر ، باعتبارها مدينة النشر الأساسية لهذا الكتاب .

جدول ١ : توزيع البطاقات حسب دول النشر .

السنة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	المجموع
مصر	١٩٤٦	٢٦١٨	٢٢٥٣	٦٣٩٧
لبنان	٦٢٨	٥٧٤	٤٢٤	١٦٢٦
الأردن	١٠١	١٦٢	١٤٢	٤٠٥
سوريا	١٤٧	١١٧	٧٦	٣٤٠
الكويت	٩٠	١٢٦	٩٤	٣١٠
السعودية	١٠١	٩٧	٩٨	٢٩٦
العراق	٧٦	٧٥	١٠٧	٢٥٨
المغرب	٤٣	٧٣	٣٥	١٥١
عمان	٣٧	٢٩	٧	٧٣
تونس	١٧	٢٣	٢٣	٦٣

ليبيـــا	٤١	١١	٢	٥٤
قطـــر	٢٢	١٨	٦	٤٦
الجزائـــر	٦	٢٦	١٣	٤٥
اليمـــن	٢٠	١٧	٨	٤٥
الإمـــارات	٩	٥	٧	٢١
البحريـــن	٧	٤	٢	١٣
المجمـــوع	**٣٢٩١**	**٣٥٥٥**	**٣٢٩٧**	**١٠١٤٣**

يلاحظ من الجدول السابق أن مصر قد حصلت على نسبة عالية من هذه البطاقات وصلت إلى حوالى (٦٣٪) . وهذا أمر طبيعى لأنه بالإضافة إلى أن مصر تنشر وحدها فى الوقت الحالى ما يزيد على (٤٠٪) مما ينشر فى العالم العربى مجتمعاً ، فإن شمول تغطية القائمة ، كما سبق أن ذكرت ، لما ينشر فى مصر بدرجة تفوق الدول الأخرى بدرجات متفاوتة ، قد رفع هذه النسبة إلى هذا الحد . كما نلاحظ أيضاً أن ارتفاع عدد الكتب الصادرة فى مصر ينمو بشكل طبيعى خلال السنوات الثلاث ، مما يدل على أنه يساير الزيادة الطبيعية فى عدد المطبوعات الصادرة سنوياً . أما عدد الكتب الصادرة فى لبنان فقد جاء تالياً لمصر مباشرة وهو أمر طبيعى يساير الواقع وإن كانت نسبتها لكتب العينة وهى حوالى (١٦٪) ، تقل عن الواقع للسبب السابق ذكره . كما أن النقص المستمر فى عدد الكتب الصادرة سنوياً خلال السنوات الثلاث ، يعكس تأثر إنتاج الكتاب اللبنانى إلى حد ما بالحالة الأمنية هناك وإن كان من المتوقع أن تكون زاوية الانحدار أكبر من ذلك . أما الإنحدار الكبير فى عدد الكتب

الصادرة فى ليبيا ، فيرجع تماماً لصعوبة الحصول على تلك الكتب خلال مكتب القاهرة لأسباب سياسية وليس له علاقة بعدد الكتب الصادرة هناك . أما دول المغرب العربى الأخرى (تونس ، والجزائر ، والمغرب) فيرجع السبب فى نقص الكتب الخاصة بها فى القائمة ، إلى صعوبات مع موردى الكتب فى هذه المنطقة أثرت على عدد الكتب المقتناه فى هذه الفترة ، وقد بلغت نسبتها حوالى (٣٪) . كما نلاحظ أيضاً أن المنطقة الشمالية من العالم العربى (الشام ، والعراق) تتمتع بنسبة عالية ، فتصل نسبة الكتب الصادرة فيها إلى حوالى (٢٦٪) . أما فى منطقة الجزيرة العربية ، فتعتبر الكويت والسعودية أكبر مركزين لنشر الكتب فى هذه المنطقة . أما الدول الخليجية الأخرى واليمن فلم تزل فى مرحلة البداية فى هذا المجال ، ولا يتوقع منها أن تساهم فى الوقت الحالى بنسبة أكبر من ذلك . هذا وقد بلغت نسبة الكتب الصادرة فى الجزيرة العربية حوالى (٨٪) من بطاقات العينة .

التوزيع الموضوعى :

عند توزيع هذه البطاقات على القطاعات الموضوعية الأساسية فى نظام تصنيف ديوى العشرى للتعرف على السمات الموضوعية للكتب الصادرة فى العالم العربى ، كان التوزيع ونسبة كما هو موضح فى الجدول رقم (٢) . ويوضح الجدول أن قطاع الأديان يحظى بأكبر عدد من الكتب حيث بلغت نسبتها (٢٤,٨٪) ، بينما تلاه مباشرة قطاع العلوم الاجتماعية الذى بلغت النسبة فيه (٢٤٪) . أى أن هذين القطاعين يكادا يتساويان لضالة الفرق بينهما ، وأنهما مجتمعين يمثلان حوالى نصف ما يصدر فى العالم العربى (٤٨,٨٪) . ويأتى قطاع الآداب فى المرتبة التالية حيث يحظى بنسبة (١٩,١٪) ، ثم قطاع الجغرافيا والتاريخ الذى تصل النسبة فيه (١٣,٩٪) . وإذا أضفنا هذين القطاعين معاً نجد أنهما يصل إلى حوالى الثلث (٣٣٪) . أما باقى القطاعات فهى على التوالى اللغات ، فالعلوم التطبيقية ، ثم الفلسفة ، فالمعارف العامة ، ثم نجد فى ذيل القائمة الفنون الجميلة ، والعلوم البحت . ومن الطريف أن نجد أن مجموع هذه القطاعات الست يزيد قليلاً عن سدس الكتب الصادرة فى العالم العربى (١٨,١٪) .

أما إذا حاولنا أن نتبين اتجاهات التوزيع الموضوعى وتطورها خلال السنوات الثلاث (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ، فسوف تبين لنا الأرقام والنسب المبينة فى الجدول (٢) ، أن هناك بعض القطاعات الموضوعية تحتفظ لنفسها بمعدل ثابت تقريباً وهى العلوم البحت ، والفنون الجميلة والجغرافيا والتاريخ . كما أن هناك قطاعات أخرى لا نستطيع أن نخرج بدلالات معينة من اختلاف نسبتها من عام لآخر ، اللهم إلا ظروف النشر التى تؤخر أو تعجل بصدور بعض الكتب ، خاصة وأن العدد الذى يصدر فيها محدود مما يجعل تأخير أو تقديم أن عدد منها يرفع أو يخفض النسبة بدون سند حقيقى لزيادة أو قلة التأليف فى ذه القطاعات الموضوعية . وهذه القطاعات فى المعارف العامة ، والفلسفة واللغات ، والعلوم التطبيقية . أما الذى يستلفت النظر حقاً هو الزيادة المضطردة فى قطاعى الدين ، والعلوم الاجتماعية ، وكذلك الاتجاه إلى النقصان فى قطاع الأدب . ويمكن أن نرجع الزيادة فى قطاع الدين إلى الاتجاه السائد والمتزايد فى الآونة الأخير للتأليف فى الدين الإسلامى بسبب الرواج الذى تلاقيه هذه الكتب وما تؤدى إليه من مكسب مادى ، مما دفع الكثير من المؤلفين سواء منهم المؤهلين أو غير المؤهلين لذلك ، ومما كان السبب أيضاً فى تهافت دور النشر على هذه النوعية من الكتب خاصة تلك الدور الناشئة حديثاً والتى تهدف إلى الربح السريع ، وكان نتيجة لذلك أن أغرقت سوق النشر بالكتب الدينية . أما الزيادة التدريجية فى العلوم الاجتماعية فيرجع إلى زيادة الاهتمام بالأحوال والأوضاع المحلية ، وهى التى تنعكس على مرآة العلوم الاجتماعية . وقد ساهمت الأوضاع السياسية التى تمر بالعالم العربى فى الآونة الأخيرة ، وبلورة الإحساس بالذات العربية ، وكذلك التغييرات التى طرأت على بنية المجتمعات فى كثير من الدول العربية ، ساهم كل ذلك فى زيادة الكتابة فى هذا القطاع وبالتالى الارتفاع التدريجى فى نسبته إلى ما يصدر من الكتب العربية . أما الاتجاه إلى النقص فى قطاع الأدب فيمكن أن نرجعه إلى أن هناك عدد كبير إلى حد ما من القصة القصيرة والأشعار تصدر فى عدد قليل من الصفحات لا يصل إلى ٥٠ صفحة وهو بذلك لا يدخل فى تغطية القائمة . وفى مواجهة الارتفاع المستمر فى أسعار الورق تزداد نسبة الأعمال الأدبية الخفيفة التى تصدر فى كتيبات حتى تصدر بسعر معقول يضمن توزيعها .

جدول ٢ : التوزيع الموضوعى فى السنوات الثلاث

الموضوع	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900
١٩٨٤	٧٦	١٢٨	٧٨٠	٧٥٣	١٤٧	٣٨	١١٥	٦٢	٧٣١	٤٦١
النسبة	٢,٣٪	٣,٨٪	٢٣,٧٪	٢٢,٨٪	٤,٤٪	١,١٪	٣,٤٪	١,٨٪	٢٢,٢٪	١٤,٠٪
١٩٨٥	١١٢	١٥٠	٩٠٦	٨٥٨	١٥١	٣٦	١٦٧	٤٧	٦٣٥	٤٩٣
النسبة	٣,١٪	٤,٢٪	٢٥,٤٪	٢٤,١٪	٤,٢٪	١,٠٪	٤,٦٪	١,٣٪	١٧,٨٪	١٣,٨٪
١٩٨٦	٩٩	٩٧	٨٣٠	٨٣٠	١٨٤	٤٤	١٣٠	٥٣	٥٧٣	٤٥٧
النسبة	٣,٠٪	٢,٩٪	٢٥,١٪	٢٥,١٪	٥,٥٪	١,٣٪	٣,٩٪	١,٦٪	١٧,٣٪	١٣,٨٪
المجموع	٢٨٧	٣٧٥	٢٥١٦	٢٤٤١	٤٨٢	١١٨	٤١٢	١٦٢	١٩٣٩	١٤١١
النسبة	٢,٨٪	٣,٦٪	٢٤,٨٪	٢٤,٠٪	٤,٧٪	١,١٪	٤,٠٪	١,٥٪	١٩,١٪	١٣,٩٪

جدول ٣ : نسب التوزيع الموضوعى فى الدراستين

الموضوع	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900
السابقة	٣,٨٪	٣,٨٪	٢١,٢٪	٢٢,٤٪	٥,٤٪	١,٠٪	٣,٣٪	١,٠٪	٢١,٧٪	١٦,٠٪
الحالية	٢,٨٪	٣,٦٪	٢٤,٨٪	٢٤,٠٪	٤,٧٪	١,١٪	٤,٠٪	١,٥٪	١٩,١٪	١٣,٩٪

وإذا قارنا نتائج هذه الدراسة ، بنتائج الدراسة التى قام بها الدكتور/ سعد الهجرسى فى العدد الرابع من مجلة « عالم الكتاب » وهى التى اعتمدت على البطاقات التى ظهرت فى الأعداد الثلاثة (٢ ، ٣ ، ٤) من المجلة . أى أنها بذلك تغطى عام ١٩٨٤ بالنسبة لمصر والدول العربية ، وعام ١٩٨٣ بالنسبة للدول العربية فقط . ومن الطبيعى أن تغطية هذه الأعداد الثلاث لا تشمل على كل ما صدر فى هذين العامين ولكن ما ظهر منها فى الأعداد الثلاثة من المجلة فقط . أقول إذا ما قارنا نتائج هذه الدراسة بالدراسة السابقة فسوف نجد أن نسب التوزيع الموضوعى ليست متطابقة تماماً فى أى

قطاع من القطاعات الموضوعية ، انظر جدول (٣) ، ولكنها متقاربة فى بعضها إلى حد كبير ، وفى البعض الآخر إلى حد ما ، ولكنها لا تبعد كثيراً عنها . يؤكد أن السبب فى هذه الفروق الطفيفة إنما يرجع إلى صغر حجم عينة الدراسة السابقة التى كانت ١٧٥٧ بطاقة فقط ، بينما بطاقات العينة فى هذه الدراسة قد بلغت ١٠١٤٣ بطاقة . أى أنها تبلغ ست أمثال ونصف تقريباً لعينة الدراسة السابقة لم تحصر كل ما نشر عام ١٩٨٣ أو عام ١٩٨٤ ، أما هذه الدراسة فتحصر ثلاث سنوات متعاقبة ، وكاملة أى أقصى قدر ممكن مما يجعل نتائجها أكثر ثقة وتأكيداً .

التوزيع الموضوعى حسب الدول :

سوف أحاول هنا أن أستعرض التوزيع الموضوعى لكل دولة على حدة من خلال النسبة المئوية الشاملة للسنوات الثلاث ، ومقارنة هذه النسب بما يقابلها فى العينة الكاملة للعالم العربى ، للتعرف على مدى التشتت عن السمات العامة لمطبوعات العالم العربى كله ، كما تمثلت فى الجدول (٤) .

١ ـ مصر :

يلاحظ من الجدول (٤) أن التوزيع الموضوعى للكتب الصادرة فى مصر يتوافق مع تلك الصادرة فى الوطن العربى فى ٦ قطاعات وهى المعارف العامة ، والدين ، واللغات والعلوم البحتة ، والفنون الجميلة ، والأدب . بينما تزيد نسبة إنتاجها فى ٣ قطاعات وهى الفلسفة والعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية كما تنقص هذه النسبة فى قطاع الجغرافيا والتاريخ . ونلاحظ أيضاً أن الزيادة والنقصان تعتبر طفيفة إلى حد كبير ، وذلك بسبب أن نصيب مصر من العينة الكلية كبير فهو يقرب من الثلثين . أى بمعنى آخر إن نصيب مصر يساهم بدرجة كبيرة فى تشكيل السمات المختلفة للإنتاج الفكرى العربى ، والذى يعتبر التوزيع الموضوعى أحد هذه السمات .

٢ - لبنان :

يتبين لنا من الجدول أن التوزيع الموضوعى للكتب الصادرة فى لبنان يتوافق مع ذلك التوزيع فى الوطن العربى كله فى ٣ قطاعات وهى المعارف العامة ، واللغات ، والأدب . بينما ينقص فى ٥ قطاعات وهى : الفلسفة ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . أما قطاعى

الدين ، والجغرافيا والتاريخ فتزيد فيهما نسبة إنتاج لبنان عما يماثلها فى إنتاج الوطن العربى . كما نلاحظ أيضاً أن الفرق فى هذه النسب يبلغ أقصاه فى العلوم الاجتماعية (٧,٧٪) والجغرافيا والتاريخ (٧,١٪) ثم الدين (٦,٥٪) .

٣ – الأردن :

يوضح الجدول أن نسب التوزيع الموضوعى للكتب الصادرة فى الأردن يتوافق إلى حد كبير مع تلك الصادرة فى العالم العربى فى معظم القطاعات وهى ، الفلسفة ، واللغات ، والعلوم البحت ، والفنون الجميلة ، والجغرافيا والتاريخ . بينما تتقارب معها فى قطاعات أخرى وهى ، المعارف العامة ، والدين ، والعلوم التطبيقية . أما قطاعا العلوم الاجتماعية ، والأدب فتتباعد فيهما النسبتان ، وإن كان من الملاحظ أن التباعد هنا ليس كبيراً كالذى صادفناه مع الكتب الصادرة فى لبنان . فقد بلغ هنا فى الأدب (٤,٥٪) ثم العلوم الاجتماعية (٤٪) . وهذا يدل على أن السمات لإنتاج الكتب فى الأردن لا تختلف كثيراً عنها فى الوطن العربى عامة .

٤ – سوريا :

نلاحظ من الجدول أن هناك تقارباً بين النسبة فى بعض القطاعات بين ما تصدره سوريا وما يصدر فى العالم العربى كله ، وهذه القطاعات هى المعارف العامة ، والفلسفة ، والدين ، والعلوم البحتة ، والفنون الجميلة . بينما تتباعد هذه النسبة إلى حد ما فى بعض القطاعات الأخرى وهى ، اللغات ، والعلوم التطبيقية ، الأدب . أما قطاعا العلوم الاجتماعية ، والجغرافيا والتاريخ بالفرق بين نسبتيهما كبير ، حيث بلغ فى العلوم الاجتماعية (٨,٤٪) ، وفى الجغرافيا والتاريخ (٧,٢٪) .

٥ – الكويت :

يتضح لنا من الجدول أن العلوم الاجتماعية تحظى بنسبة عالية جداً فى الكتب الصادرة فى الكويت ، فهى تزيدعلى ثلث ما يصدر هناك فى هذه العينة . وعلى الرغم من أن قطاع العلوم الاجتماعية يحظى بنسبة عالية فى الوطن العربى ، إلا أنه بالمقارنة بالتوزيع الموضوعى للكتب الصادرة فى الكويت ، وجد أن الفرق فى النسبة فى هذا القطاع قد بلغت حداً كبيراً أيضاً (٦٢,٧٪) . وفى الوقت نفسه نجد أن قطاع الدين الذى يحظى بنسبة تكاد تتساوى مع العلوم الاجتماعية فيما يصدر فى العالم العربى ، نجد أن قطاع الدين على العكس ينخفض فيه الإنتاج فى الكويت ، وبدرجة كبيرة عن نسبة إنتاجه بالوطن

جدول ٤ : التقسيم الموضوعي حسب الدول

الموضوع	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900
مصر	١٥٩	٢٧٧	١٥٥٢	١٦٦٧	٢٥٨	٩١	٣٣٧	١٢٥	١٢١٣	٧١٨
النسبة	٪,٢٤	٪٤,٣	٪٢٤,٢	٪٢٦,٥	٪٤,٠	٪١,٤	٪٥,٢	٪١,٩	٪١٨,٩	٪١١,٢
لبنان	٣٨	٤١	٥٠٩	٢٦٥	٨١	٥	٢٧	١٠	٣٠٧	٣٤٣
النسبة	٪٢,٣	٪٢,٥	٪٣١,٣	٪١٦,٢	٪٤,٩	٪٠,٣	٪١,٦	٪٠,٦	٪١٨,٨	٪٢١,٠
الأردن	١٩	٢٠	٩٢	١١٤	٢٥	٤	٩	٢	٥٩	٦١
النسبة	٪٤,٦	٪٤,٩	٪٢٢,٧	٪٢٨,١	٪٦,١	٪٠,٩	٪٢,٢	٪٠,٤	٪١٤,٥	٪١٥,٠
سوريا	٨	٨	٨٢	٥٣	٣٢	–	٤	٣	٧٨	٧٢
النسبة	٪٢,٣	٪٢,٣	٪٢٤,١	٪١٥,٥	٪٩,٤	–	٪١,١	٪٠,٨	٪٢٢,٩	٪٢١,١
الكويت	٢٤	١١	٤٦	١١٤	٢٣	٨	١١	٣	٣٨	٣٢
النسبة	٪٧,٧	٪٣,٥	٪١٤,٨	٪٣٦,٧	٪٧,٤	٪٢,٥	٪٣,٥	٪٠,٩	٪١٢,٢	٪١٠,٣
السعودية	١٨	٤	٨٧	٥٣	٢١	٥	١١	٦	٤٢	٤٩
النسبة	٪٦,٠	٪١,٣	٪٢٩,٣	٪١٧,٩	٪٧,٠	٪١,٦	٪٣,٧	٪٢,٠	٪١٤,١	٪١٦,٥
العراق	٧	٢	٢٥	٥٧	١٥	٢	٧	٨	٨٢	٥٣
النسبة	٪٢,٧	٪٠,٧	٪٩,٦	٪٢٢,٠	٪٥,٨	٪٠,٧	٪٢,٧	٪٣,١	٪٣١,٧	٪٢٠,٥
المغرب	٢	٣	١٩	٤٧	١٠	–	–	١	٣٩	٣٠
النسبة	٪١,٣	٪١,٩	٪١٢,٨	٪٣١,١	٪٦,٦	–	–	٪٠,٦	٪٢٥,٨	٪١٩,٨

تابع جدول (٤)

الموضوع	000	100	200	300	400	500	600	700	800	900
عمان	–	١	٤٦	١	٣	–	١	–	١٢	٩
النسبة	–	٪١,٣	٪٦٣,٠	٪١,٣	٪٤,١	–	٪١,٣	–	٪١٦,٤	٪١٢,٣
تونس	٤	٣	١٠	٢١	٣	–	–	–	١٧	٥
النسبة	٪٦,٣	٪٤,٧	٪١٥,٨	٪٣٣,٣	٪٤,٧	–	–	–	٪٢٦,٩	٪٧,٩
ليبيا	٢	١	٤	٨	٦	١	–	–	٢٦	٦
النسبة	٪٣,٧	٪١,٨	٪٧,٤	٪١٤,٨	٪١١,١	٪١,٨	–	–	٪٤٨,١	٪١١,١
قطر	١	–	١٧	١٢	٣	١	–	١	٣	٨
النسبة	٪٢,١	–	٪٣٦,٩	٪٢٦,٠	٪٦,٥	٪٢,١	–	٪٢,١	٪٦,٥	٪١٧,٣
الجزائر	١	٢	٤	١٢	١	١	٢	١	٨	١٣
النسبة	٪٢,٢	٪٤,٤	٪٨,٨	٪٢٦,٦	٪٢,٢	٪٢,٢	٪٤,٤	٪٢,٢	٪١٧,٧	٪٢٨,٨
اليمن	٣	١	١٥	٨	–	–	٣	١	٤	١٠
النسبة	٪٦,٦	٪٢,٢	٪٣٣,٣	٪١٧,٧	–	–	٪٦,٦	٪٢,٢	٪٨,٨	٪٢٢,٢
الإمارات	١	–	٤	٦	١	–	–	١	٧	١
النسبة	٪٤,٧	–	٪١٩,٠	٪٢٨,٥	٪٤,٧	–	–	٪٤,٧	٪٣٣,٣	٪٤,٧
البحرين	–	١	٤	٣	–	–	–	–	٤	١
النسبة	–	٪٧,٦	٪٣٠,٧	٪٢٣,٠	–	–	–	–	٪٣٠,٧	٪٧,٦
المجموع	٢٨٧	٣٧٥	٢٥١٦	٢٤٤١	٤٨٢	١١٨	٤١٢	١٦٢	١٩٣٩	١٤١١
النسبة	٪٢,٨	٪٣,٦	٪٢٤,٨	٪٢٤,٠	٪٤,٧	٪١,١	٪٤,٠	٪١,٥	٪١٩,١	٪١٣,٩

العربي فيصل الفرق إلى (٩,٩٪) وهو فارق كبير كما نرى . باستثناء هذين القطاعين نجد الفرق فى باقى القطاعات يبدو ملحوظاً فى بعضها مثل المعارف العامة ، والأدب ، والجغرافيا والتاريخ . ويبدو هذا الفرق محدوداً فى البعض الآخر مثل اللغات ، والعلوم البحتة . بينما تكاد النسب تتوافق فى باقى القطاعات وهى الفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة .

٦ - السعودية :

يتضح من الجدول أن نسب التوزيع الموضوعى للكتب الصادرة فى السعودية يتوافق إلى حد كبير مع نسب التوزيع للكتب الصادرة فى الوطن العربى فى ٣ قطاعات وهى العلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية والفنون الجميلة . كما أنه يختلف بقدر معقول فى قطاعات الفلسفة ، واللغات ، والجغرافيا والتاريخ . أما الاختلاف الكبير إلى حد ما فبين النسبتين فى قطاعات المعارف العامة ، والدين ، والأدب ، بينما يبلغ أقصاه فى العلوم الاجتماعية (٦,١٪) .

٧ - العراق :

أول ما يلفت النظر فى الجدول بالنسبة للعراق ، هو انخفاض نسبة ما يصدر هناك فى قطاع الدين عما يصدر فى الوطن العربى بفارق كبير بلغ (١٥,١٪) ، يقابله زيادة كبيرة فى قطاع الأدب بلغت (١٢,٦٪) . هذا بالإضافة إلى زيادة إنتاجه أيضاً فى قطاع الجغرافيا والتاريخ وصلت (٦,٦٪) وهى زيادة كبيرة أيضاً ، ولكن بدرجة معقولة نسبياً إذا ما قيست إلى القطاعين السابقين . أما القطاعان اللذان يتوافقان إلى حد كبير فى نسبتيهما فهما المعارف العامة ، والعلوم البحتة . وبين هذا وذاك يوجد فرق معقول فى نسبة باقى المعارف العامة ، وهى : الفلسفة ، والعلوم الاجتماعية ، واللغات ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة .

٨ - المغرب :

أول ما يلفت النظر فى التوزيع الموضوعى للكتب الصادرة فى المغرب ضمن عينة الدراسة هو خلوها من قطاعى العلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية . كما أن قطاع الدين يحظى بأكبر فرق بين نسبته هنا ونسبته فى عينة الوطن العربى كله بمقدار (١١,٩٪) . وفى المقابل تزيد النسبة بشكل كبير فى ثلاث قطاعات

وهى : العلوم الاجتماعية ، والأدب ، والجغرافيا والتاريخ . أما باقى القطاعات فهى تقع فى منطقة وسط تجعل الفرق فى النسبة معقولاً وهى قطاعات : المعارف العامة ، والفلسفة ، واللغات ، والفنون الجميلة .

٩ - عمان :

تخلو عينة الكتب الصادرة فى عمان تماماً من ٣ قطاعات وهى : المعارف العامة ، والعلوم البحتة ، والفنون الجميلة . كما تفتقر بشدة إلى قطاع العلوم الاجتماعية فيصل الفرق بين نسبتها هنا ونسبتها فى عينة الوطن العربى (٢٢,٧٪) . وفى مقابل النقص فى هذه القطاعات نجد أن قطاع الدين يظفر وحده بما يقارب ثلثى ما يصدره عمان . هذا بينما تتوافق النسبة إلى حد كبير فى قطاع اللغات ، ولا تبتعد كثيراً فى باقى القطاعات . ويمكن أن نرجع الخلل الكبير فى نسبة التوزيع الموضوعى للكتب الصادرة فى عمان إلى تركز النشر بصفة أساسية فى وزارة التراث القومى والثقافة ، التى تقوم بنشر كتب التراث المحققة وبالتالى تطغى الموضوعات التى كتبت فيها كتب التراث هذه ، على ما يصدر فى الوقت الحالى .

١٠ - تونس :

يحظى قطاع العلوم الاجتماعية بثلث عينة الكتب الصادرة فى تونس ، وهى تزيد على نسبتها فيما يصدرفى العالم العربى بفارق كبير (٩,٢٪) . وفى مقابل هذه الزيادة نجد نقصاً كبيراً فى ٣ قطاعات وهى : الدين ، والأدب ، والجمرافيا والتاريخ ، بينما لا تتمثل ٣ قطاعات أخرى فى كتب العينة تماماً وهى العلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . وتكاد تتطابق نسبة اللغات هنا مع مثيلتها فى كتب العالم العربى . أما المعارف العامة ، والفلسفة فيقعان فى منطقة وسط .

١١ - ليبيا :

تصل نسبة الكتب فى قطاع الأدب إلى ما يقربا من النصف فى عينة الكتب الصادرة فى ليبيا . وهو مؤشر واضح يشير إلى خلل فى التوزيع الموضوعى لما يصدر هناك من كتب . كما يحظى قطاع اللغات بزيادة كبيرة فى نسبة ما يصدر فيه

عن النسبة العامة للعالم العربى بلغت (٦,٣٪) . يقابل هذه الزيادة نقص كبير فى النسبة فى قطاعين الدين (١٧,٤٪) ، والعلوم الاجتماعية (٩,٢٪) . مع خلو قطاعى العلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة من أى كتاب فى هذه العينة . أما باقى القطاعات وهى المعارف العامة ، والفلسفة ، والجغرافيا والتاريخ ، فالفروق فيها محدودة عما يماثلها فى عينة العالم العربى كله .

١٢ - قطر :

تخلو العينة تماماً من قطاعى الفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، ويزيد قطاع الدين عن ثلث العينة أى بزيادة عن نسبته فى عينة العالم العربى بمقدار (١٢,١٪) وهى تقريباً النسبة التى نقص بها قطاع الأدب (١٢,٥٪) أى أن الزيادة هنا قابلها نقصان هناك . أما باقى القطاعات فتقع فى المنطقة المتوسطة بفروق بسيطة عن العينة الشاملة .

١٣ - الجزائر :

نلاحظ النقص الكبير فى قطاع العلوم الاجتماعية ، حيث بلغ الفرق فى نسبته مع ما يقابلها فى العينة الشاملة (٢١,٤٪) . والنقص الذى يليه مباشرة كان فى قطاع الدين حيث بلغ الفرق (١٥,٩٪) يقابل هذا النقص زيادة واضحة فى قطاع الجغرافيا والتاريخ حيث بلغ الفرق فى نسبته (١٤,٩٪) . وفيما عدا هذه القطاعات الثلاثة ، نجد أن هناك توافقا كبير فى ٤ قطاعات وهى : الفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . أما قطاعات اللغات ، والأدب فالفرق فى نسبتيهما محدود .

١٤ - اليمن :

تخلو عينة الكتب الصادرة فى اليمن تماماً من قطاعى اللغات ، والعلوم البحتة . بينما يصل قطاع الدين إلى ثلث العينة بزيادة كبيرة عن نسبته فى العينة الشاملة للوطن العربى بلغت (٨,٥٪) . كما زادت نسبة قطاع الجغرافيا والتاريخ بمقدار مماثل تقريباً (٨,٣٪) . وفى مقابل ذلك نقصت نسبة قطاع الأدب فى هذه العينة نقصاً كبيراً وصل (١٩,٢٪) ، ويليه النقص الواضح فى قطاع العلوم الاجتماعية (٦,٢٪) . أما قطاع الفنون الجميلة فتتوافق نسبته مع

ما يقابلها فى العينة الشاملة . وتقع باقى القطاعات وهى المعارف العامة ، والفلسفة ، والعلوم التطبيقية ، فى منطقة وسط ، أى أن الفروق فى نسبتها تبدو محدودة إلى حد ما .

١٥ - الامارات :

أما عينة الكتب الصادرة فى الامارات فتخلو من ٣ قطاعات وهى ، الفلسفة ، والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية . كما ينقص قطاع الجغرافيا والتاريخ كثيراً (٩,١٪) عن مثيله فى العينة الشاملة للوطن العربى . وينقص أيضاً قطاع الدين ولكن بقدر أقل (٥,٧٪) . أما قطاع الأدب فيحظى بنسبة الثلث فى هذه العينة بزيادة كبيرة عن نسبته فى العينة الشاملة بلغت (١٤,٢٪) . كما تكاد تتطابق نسبة قطاع اللغات فى هذه العينة مع نسبته فى العينة الشاملة ، ولا تبتعد عنها كثيراً فى قطاع المعارف العامة ، ويليها قطاعا العلوم الاجتماعية ، والفنون الجميلة .

١٦ - البحرين :

أما هذه العينة فتخلو من نصف القطاعات الموضوعية وهى : المعارف العامة ، واللغات ، والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية ، والفنون الجميلة . ويتساوى فيها قطاعا الدين ، والأدب ، وكذلك قطاعا الفلسفة ، والجغرافيا والتاريخ . لذلك نجد الزيادة الكبيرة فى نسبة قطاع الأدب (١١,٦٪) وأقل منها الزيادة فى قطاع الدين ، ثم فى قطاع الفلسفة ، وذلك فى مقابل النقص فى قطاع الجغرافيا والتاريخ . أما قطاع العلوم الاجتماعية ، فتقترب نسبته هنا من نسبته فى العينة الشاملة للعالم العربى .

مدن النشر :

يختلف وضع النشر فى الدول العربية من دولة لأخرى ، حيث يتركز النشر فى بعض الدول فى مدينة واحدة ، بينما يتوزع فى دول أخرى على مدينتين أو أكثر . وسوف أحاول فى هذا الصدد أن نتعرف على وضع النشر فى الدول العربية التى تشملها العينة من واقع مدن النشر المذكورة فى البطاقات . هذا مع العلم بأن هناك بعض الكتب تشترك فيها أكثر من مدينة للنشر ، كأن تكون

للناشر مكاتب فى أكثر من مدينة ، سواء فى دولة واحدة أو أكثر . أو أن يكون الكتاب قد نشر لدى أكثر من ناشر فى وقت واحد . ومن الممكن أن تكون هذه المدن فى دولة واحدة ، أو أن تكون فى أكثر من دولة . وقد قمت بتوزيع هذه البطاقات بحسب مدينة النشر المذكورة أولاً ، كما قمت بقياس ظاهرة نشر الكتب فى أكثر من مدينة وبيان نسبتها إلى كل ما ينشر فى كل دولة بحسب عينة الدراسة .

١ - مصر :

يتركز النشر بمصر فى مدينة القاهرة بصفة أساسية ، حيث بلغت الكتب التى نشرت بها فى السنوات الثلاث (٥٥٩٣) كتاباً ، أى بنسبة (٪٨٧,٤) من مجموع ما نشر فى مصر . تأتى الاسكندرية فى المرتبة الثانية وإن كان الفارق بينهما كبيراً جداً ، فقد وصل عدد الكتب التى نشرت بها (٥٠٢) كتاباً ، أى بواقع (٪٧,٨) . بينما بلغ مجموع الكتب التى نشرت فى باق المدن المصرية الأخرى غير القاهرة والإسكندرية (٣٠٢) كتاباً أى بواقع (٪٤,٧) .

أما بالنسبة لاشتراك أكثر من مدينة للنشر ، فقد كان النشر مشتركاً بين القاهرة ومدينة أخرى فى (١١٣) بطاقة ، منها (٩) بطاقات اشتركت فيها الإسكندرية مع القاهرة . أما المدن المصرية الأخرى فلم تشترك معها مدن أخرى إلا فى بطاقة واحدة . أى أن ظاهرة اشتراك أكثر من مدينة للنشر تكون فيها مدينة النشر الأساسية مدينة مصرية ، فقد تكررت فى (١١٤) بطاقة أى بواقع (٪١,٧) من مجموع بطاقات الكتب المنشورة بمصر فى هذه العينة .

٢ - لبنان :

يتركز النشر فى لبنان بصفة أساسية أيضاً فى بيروت ، حيث بلغ ما نشر بها (١٥٩٢) بطاقة ، أى بنسبة (٪٩٧,٩) . وتأتى بعدها طرابلس التى نشر بها (١٨) بطاقة ، أى بنسبة (٪١,١) . أما المدن اللبنانية الأخرى فلم ينشر بها إلا (١٦) بطاقة أو نسبة (٪٠,٩) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى فى النشر مع بيروت فقد تمثل فى (١٠٠) بطاقة . ومن بين هذه البطاقات توجد (٨) بطاقات اشتركت فيها مع بيروت

مدينة لبنانية . وأما المدن اللبنانية الأخرى فقد اشتركت معها مدينة أخرى فى بطاقات واحدة ، أى أن البطاقات التى اشتركت فيها أكثر من مدينة للنشر قد بلغت (١٠١) بطاقة ، أى بنسبة (٦,٢٪) من مجموع بطاقات الكتب المنشورة فى لبنان بهذه العينة .

٣ – الأردن :

تحظى مدينة عمان أيضاً بنسبة كبيرة مما ينشر فى الأردن ، فقد بلغت البطاقات التى نشرت بها (٣٦٣) بطاقة ، أى بنسبة (٨٩,٦٪) . وتليها مدينة الزرقاء حيث بلغت بطاقاتها (٣٣) بطاقة ، أى بواقع (٨,١٪) . أما المدن الأخرى غير هاتين المدينتين فقد كان عدد بطاقاتها (٩) بطاقات فقط ، أى بنسبة (٢,٢٪) .

أما بالنسبة لاشتراك أكثر من مدينة للنشر فقد بلغت فى بطاقات عمان (١٥) بطاقة ، وفى بطاقات الزرقاء بطاقة واحدة ، أى أن معدل تكرار أكثر من مدينة للنشر فى المدن الأردنية قد بلغ (١٦) بطاقة ، أى بنسبة (٣,٩٪) من مجموع بطاقات الكتب الصادرة فى الأردن .

٤ – سوريا :

يتركز النشر فى سوريا بدمشق . فقد وصل عدد البطاقات التى تمثل مدينة دمشق كمدينة للنشر (٣١٠) بطاقة ، أى بنسبة (٩١,١٪) . تليها مباشرة مدينة اللاذقية التى نشر بها (١٢) بطاقة ، أى بنسبة (٣,٥٪) . وقد حصلت المدن الأخرى مجتمعة على (١٨) بطاقة ، أى بنسبة (٥,٢٪) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى للنشر مع دمشق فقد تمثل فى (٣٥) بطاقة ، ومع المدن الأخرى فى بطاقتين . أى أن الكتب التى تحمل أكثر من مدينة للنشر فى الكتب المنشورة بصفة أساسية فى سوريا قد بلغت فى عينة الدراسة (٣٧) بطاقة ، أى بنسبة (١٠,٨٪) .

٥ – الكويت :

أما فى الكويت فنجد أن العاصمة هى التى تجتذب مهنة النشر وحدها حيث نشر بها (٢٨٩) بطاقة ، أى بنسبة (٩٣,٢٪) ، أما باقى البطاقات وهى

(٢١) بطاقة ، وسبتها (٦,٧٪) ، فقد كانت موزعة على المدن الأخرى .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى للنشر مع ما نشر بصفة أساسية بالكويت ، فقد تمثلت فى (٨) بطاقات فقط ، أى بنسبة (٢,٥٪) .

٦ - السعودية :

تتقاسم مدينتا الرياض وجدة القطاع الأساسى من النشر بالسعودية . فقد بلغت البطاقات التى نشرت بالرياض (١٤٧) بطاقة ، أى بنسبة (٤٩,٦٪) . وفى جدة بلغت (١١٧) بطاقة ، أى بنسبة (٣٩,٥٪) . أما المدن الأخرى بالسعودية فقد بلغت البطاقات التى نشرت بها (٣٢) بطاقة ، أى نسبة (١٠,٨٪) .

أما بالنسبة لاشتراك أكثر من مدينة للنشر مع المدن السعودية ، فقد اشتركت مدينة أخرى مع الرياض فى (٣) بطاقات ، ومع جدة فى بطاقة واحدة . أى أن مجموع البطاقات هذه قد بلغ (٤) بطاقات فقط ، أى بنسبة (١,٣٪) .

٧ - العراق :

تتركز صناعة النشر بالعراق فى مدينة بغداد ، حيث نشر بها من بطاقات العينة (٢٤٨) بطاقة ، أى بنسبة (٩٦,١٪) . أما مدينة البصرة فقد نشر بها (٣) بطاقات ، أى بنسبة (١,١٪) . وبلغ مجموع البطاقات التى نشرت فى المدن الأخرى (٧) بطاقات ، أى بنسبة (٢,٧٪) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى مع المدن العراقية ، فقد كانت (٥) بطاقات فقط مع بغداد ، أى بنسبة (١,٩٪) .

٨ - المغرب :

تتركز صناعة النشر بالمغرب فى مدينتى الدار البيضاء ، والرباط . فقد نشر بالدار البيضاء (٨١) بطاقة ، أى بنسبة (٥٣,٦٪) . ونشر بالرباط (٦٥) بطاقة ، أى بنسبة (٤٣٪) . أما باقى المدن ، فقد نشر بها (٥) بطاقات ، أى بنسبة (٣,٣٪) .

أما بالنسبة لاشتراك مدينة أخرى مع المدن المغربية فى النشر ، فقد بلغت بطاقتين ، أى بنسبة (١,٣٪) ، وكانتا مع الدار البيضاء .

٩ - عمان :

كانت مدينة النشر الوحيدة هنا هى العاصمة مسقط . وقد حملت بطاقة واحدة فقط اسم مدينة أخرى للنشر غير عمانية ، أى بنسبة (١,٣٪) .

١٠ - تونس :

تركزت صناعة النشر تماماً فى تونس العاصمة . وقد اشتركت معها مدينة أخرى غير تونسية فى (٥) بطاقات ، أى بنسبة (٧,٩٪) .

١١ - ليبيا :

لم ترد فى بطاقاتها غير طرابلس مدينة للنشر . وقد اشتركت معها مدينة أخرى غير ليبية فى (١٥) بطاقة ، أى بنسبة (٢٧,٧٪) .

١٢ - قطر :

وردت الدوحة فى كل بطاقات قطر . كما شاركتها مدينة أخرى فى بطاقتين ، أى بنسبة (٤,٣٪) .

١٣ - الجزائر :

وردت أيضاً مدينة الجزائر فى كل بطاقات الجزائر . وقد شاركتها مدينة أخرى فى بطاقتين ، أى بنسبة (٤,٤٪) .

١٤ - اليمن :

تضم عينة اليمن الكتب التى نشرت فى اليمن الشمالية ، واليمن الجنوبية . ولذلك تمثلت فيها كل من مدينتى صنعاء ، وعدن . إلا أن مدينة عدن لم تتمثل إلا فى بطاقة واحدة فقط . وقد حملت (٧) بطاقات اسم مدينة أخرى للنشر إلى جانب صنعاء ، أى بنسبة (١٥,٩٪) .

١٥ - الإمارات :

يتوزع النشر بالإمارات العربية على إمارة أبو ظبى (١٢) بطاقة ، والشارقة

(٥) بطاقات ، ودبى (٤) بطاقات . ولم تكن من بي هذه البطاقات بطاقة تحمل اسم مدينة أخرى للنشر .

١٦ - البحرين :

وردت مدينة المنامة العاصمة فى كل بطاقات البحرين . وشاركتها مدينة أخرى فى (٣) بطاقات ، أى بنسبة (٢٣٪) .

تحقيق كتب التراث :

يملك العالم العربى تراثاً فكرياً ضخماً تشتد حاجة الباحثين والدارسين إليه كثيراً . ولذلك يقوم بعض المحدثين بتحقيق كتب الأقدمين ، وتيسير استخدامها من جانب الباحثين والدارسين . بل وكثيراً ما يتم تحقيق نفس الكتاب من جانب أكثر من شخص مع اختلاف كل منهم فى أسلوب . وتلاقى كتب التراث المحققة رواجاً كبيراً خاصة إذا كان التحقيق جيداً ، وكانت شخصيةالمحقق مرموقة .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٥) ، سوف نلاحظ أن لبنان تعتمد بصورة واضحة على الكتب المحققة فى نشرها ، حتى أن نسبة الكتب المحققة تكاد تصل إلى خمس ما تنشره . هذا بينما هناك ثلاث دول لا تهتم بنشر الكتب المحققة وهى ليبيا ، والجزائر ، والبحرين . والحقيقة أن ارتفاع نسبة الكتب المحققة فى عينة لبنان بهذه الصورة ، يرجع إلى الرواج الكبير الذى تلاقيه هذه الفئة من المطبوعات . خاصة وأنها عادة ما يكون إخراجها جيداً وسعرها معقولاً . بسبب انتشار ظاهرة تصوير الكتب المحققة والمنشورة من قبل ناشرين دون إذن من أصحاب الحقوق الفكرية .

أما الكتب المحققة الصادرة من مصر ، فعلى الرغم من أن عددها ليس قليلاً (٢٢٨ كتاباً) ، إلا أن نسبتها إلى الكتب الصادرة فى مصر تعتبر منخفضة

جداً بالمقارنة بالدول العربية الأخرى (٣,٥٪) . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى العدد الكبير من الكتب الصادرة فى مصر فى شتى المعارف الحديثة ، مما يجعل نسبة الإتجاه إلى تحقيق التراث تبدو محدودة نسبياً . ومن الدول التى تنخفض فيها أيضاً نسبة الكتب المحققة العراق ، وإن كان الأرجح أن السبب هنا يرجع إلى الانشغال بالقضايا المعاصرة أكثر بسبب ظروف الحرب فى تلك الفترة . أما الدول التى ترتفع فيها نسبة الكتب المحققة فهى على التوالى : سوريا ، ثم اليمن فالأردن ، يليها عمان والإمارات . تبقى الدول ذات النسب المتوسطة وهى السعودية ، والكويت ، والمغرب ، وتونس ، وقطر .

المؤلف الناشر :

جدول (٥) : الكتب المحققة والمؤلف الناشر

	الكتب المحققة	النسبة	المؤلف الناشر	النسبة
مصر	٢٢٨	٣,٥٪	١٠٦٥	١٦,٦٪
لبنان	٣١١	١٩,١٪	٧٧	٤,٧٪
الأردن	٤١	١٠,١٪	٢٨	٦,٩٪
سوريا	٥٦	١٦,٤٪	٣٥	١٠,٢٪
الكويت	٢٢	٧,٠٪	١١	٣,٥٪
السعودية	٢٥	٨,٤٪	١٨	٦,٠٪

	الكتب المحققة	النسبة	المؤلف الناشر	النسبة
العراق	١٣	٥,٠٪	٢٣	٨,٩٪
المغرب	١١	٧,٢٪	٢٤	١٥,٨٪
عمان	٧	٩,٥٪	١	١,٣٪
تونس	٤	٦,٣٪	٣	٤,٧٪
ليبيا	–	–	–	–
قطر	٣	٦,٥٪	–	–
الجزائر	–	–	–	–
اليمن	٦	١٣,٣٪	٥	١١,١٪
الإمارات	٢	٩,٥٪	١	٤,٧٪
البحرين	–	–	١	٧,٦٪
المجموع	٧٢٩	٧,١٪	١٢٩٢	١٢,٧٪

المؤلف الناشر :

عادة ما يدل عدم وجود بيان الناشر بالوعاء ، على أن المؤلف قد نشر كتابه بنفسه . ويغلب ذلك على الكتب المطلوبة بشدة فى سوق النشر ، مثل الكتب الدراسية التى توزع على نطاق واسع بين طلبة الجامعة . أو فى حالة الكتب غير المطلوبة ، بدرجة تجعل العائد غير مجز للناشر . ففى الحالة الأولى يضن المؤلف على الناشر بالربح الكبير المضمون ، ويؤثر به نفسه فينشره على نفقته الخاصة . وفى الحالة الثانية لا يغامر الناشر بقبول النشر لكتاب لا يضمن توزيعه بدرجة معقولة ، فيضطر المؤلف لتحمل نفقات النشر وخوض غمار التجربة .

وإذا تأملنا الجدول رقم (٥) نجد أن الكتب التى لا تحمل بيان الناشر فى العينة الشاملة للدول العربية ، تصل إلى أقل من (١٣٪) . وتحظى مصر بأعلى نسبة لتواجد هذه الظاهرة ، حيث تقل قليلاً عن (١٧٪) ، وهى نسبة مرتفعة فعلاً . ويرجع ذلك إلى كلا السببين السابق ذكرهما فى الفقرة السابقة . ثم تأتى بعدها مباشرة المغرب ، وهما معاً الدولتان الوحيدتان اللتان ترتفع النسبة فيهما عنها فى العينة الشاملة ، وفى مقابل ذلك نجد أن هناك ثلاث دول لم تتمثل هذه الظاهرة فى كتبها وهى : ليبيا ، وقطر ، والجزائر ، بالإضافة إلى عمان التى تنخفض فيها إلى حد كبير . أما باقى الدول العربية فتقع منطقة وسط ، تبلغ أقلها فى الكويت ، ثم لبنان ، ثم الإمارات . وتبلغ أعلاها فى اليمن ، ثم سوريا ، فالعراق .

الطبعات :

تصدر الكتب فى طبعة أولى تذكر ضمن البيانات الببليوجرافية على بعض الكتب العربية ، بينما لا تذكر هذه البيانات على البعض الآخر . وذلك باعتبار أنه إذا لم يذكر رقم الطبعة غير الأولى ، فسوف يفهم من ذلك أنها الطبعة الأولى دون ذكر ذلك صراحة . وهذا ما يفسر لنا صدور نسبة كبيرة (٥٦,٣٪) من الكتب العربية فى عينة الدراسة هذه ، دون ذكر بيان الطبعة فيها ، وكذلك عدم وجود كتب تحمل بيان الطبعة الأولى فى عينة الكتب الصادرة فى الجزائر . وأحياناً تنفذ نسخ الطبعة الأولى من سوق النشر بينما ما يزال الكتاب مطلوباً ، فيقوم المؤلف و / أو الناشر بإصدار الكتاب مرة أخرى . كما هو دون تعديل ، أو مع بعض التعديل أو الإضافة أو الحذف ،

وهى بذلك تعتبر طبعة جديدة . ويحدث كثيراً فى كتبنا العربية أن يصدر الكتاب مرة ثانية أو مرات أخرى دون أى إضافة أو تعديل ، ومع هذا نجد بين بياناته الببليوجرافية بيان الطبعة التالية ، دون التنبيه إلى الفرق بين الإصدارة والطبعة . ويحدث ذلك بسبب عدم وجود تقاليد نشر مستقرة ، شائعاً شأن معظم الدول النامية . وسوف تعتمد هذه الدراسة على بيان الطبعة كما ذكر فى بطاقة الفهرسة ، بصرف النظر عما إذا كان بيان الطبعة الطبعة غير الأولى يمثل بيانات طبعات جديدة بالفعل أم لا .

ويعتبر صدور طبعات متعددة من الكتاب ، دلالة على الحاجة المستمرة لهذا الكتاب فى سوق النشر ، وعلى حرص المؤلف على تحديث كتابه ومراجعته بصفة مستمرة حتى يساير أحدث التطورات فى مجاله . وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٦) ، نجد أن بعض الكتب فى مصر وصل عدد طبعاتها إلى ٣٠ . ولذلك تنفرد مصر بوجود أرقام كبيرة لطبعات بعض كتبها ، بينما نجد أن هناك ٣ دول وهى قطر ، والإمارات ، والبحرين ، لم يكن من بين عينة الكتب الصادرة فيها أى طبعة غير الأولى . أما الدول التى لا تزيد أرقام الطبعات فى كتبها عن الثانية فهى عمان ، وليبيا ، واليمن . والدول التى لا تزيد عن الثالثة فهى الأردن ، وتونس ، والجزائر ، أى أن هناك ٩ دول من بين ١٦ دولة تشملها العينة ، لا تتعدى طبعاتها الطبعة الثالثة . يضاف إليها دولتان أخريان للطبعة الرابعة وهما العراق والمغرب . أما المنطقة من الطبعة الخامسة وحتى الثامنة ، فهى تضم ٣ دول وهى سوريا ، والسعودية ، والكويت . يتبقى لبنان الذى يتوقف عند الطبعة السادسة باستثناء كتابين ، أحدهما طبعة رابعة عشر والآخر سابعة عشر .

أما عن ظاهرة عدم كتابة بيان الطبعة ضمن البيانات الببليوجرافية بالكتاب إذا كانت طبعة أولى ، فهى ظاهرة منتشرة كما سبق أن ذكرت ، وإن كانت درجة وجودها تختلف من دولة إلى أخرى من دول العينة . فتأتى لبنان على رأس الدول العربية التى تذكر بيان الطبعة الأولى ، حيث تذكرها بنسبة (٧٥,٦٪) . وتأتى الجزائر فى الطرف الآخر حيث لم أجد بيان الطبعة الأولى فى عينة الكتب الصادرة فيها . وهناك دول تلى لبنان مباشرة فى ذكر بيان الطبعة

الطبعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	٢٢	٣٠	المجموع	العينة	النسبة	ط غير ١	النسبة
مصر	١١٢١	٤٧٧	١٦٧	٦٢	٤١	١٨	١٤	١٠	٦	٤	٧	٢	١	٤	١	١	١	١	١	١	٢٠٣٠	٣٦٩٧	٪٣١,٧	٨١٩	٪١٢,٨
لبنان	١١٢٤	١٠٥	٢٢	٣	٧	٢											١				١٢٦٥	١٦٢٩	٪٧٧,٧	١٤١	٪٨,٦
الأردن	٢٤٧	٢٣	٤																		٢٧٤	٤٠٥	٪٦٧,٦	٢٧	٪٦,٦
سوريا	١٨٠	٢٩	١١	٤	١																٢٢٥	٣٤٠	٪٦٦,١	٤٥	٪١٣,٢
الكويت	١٣٦	٢١	٥	٢				١													١٦٥	٣١٠	٪٥٣,٢	٢٩	٪٩٣,٥
السعودية	١٢٩	٣٠*	١٠	٤	٤	١															١٧٨	٢٩٦	٪٦٠,١	٤٩	٪١٦,٥
العراق	٦٧	١٨		١																	٨٦	٢٥٨	٪٣٣,٣	١٩	٪٧,٣
المغرب	٥٦	١٤	٣	١																	٧٤	١٥١	٪٤٩,٠	١٨	٪١١,٩
عمان	٥	٤																			٩	٧٣	٪١٢,٣	٤	٪٥,٤

تابع جدول (٦) الطبعة

الطبعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	٢٢	٣٠	المجموع	العينة	النسبة	طبعوا ١	النسبة
تونس	١٢	٤	١																		١٧	٦٣	٪٢٦,٩	٥	٪٧,٩
ليبيا	٣٣	٤																			٣٧	٥٤	٪٦٨,٥	٤	٪٧,٤
قطر	٢٧																				٢٧	٤٦	٪٥٨,٦		
الجزائر		٤	١																		٥	٤٥	٪١١,١	٥	٪١١,١
الإمارات	١٣																				١٣	٢١	٪٦١,٩	-	-
اليمن	٧																				١٨	٤٥	٪٤٠,٠		
البحرين	٤																				٤	١٣	٪٣٠,٧	-	-
المجموع	٣٢٥١	٧٤٤	٢٢٤	٧٧	٥٣	٢١	١٤	١١	٦	٤	٧	٢	١	٥	١	١	٢	١	١	١	٤٤٢٧	١٠١٤٣	٪٤٣,٦	١١٧٩	٪١١,٥

وهى ، سوريا (٦٩,٤٪) ، وليبيا (٦٦٪) ، والأردن (٦٥,٤٪) ، والإمارات (٦١,٩٪) . أما الدولتان اللتان تقعان فى المنطقة الوسطى فهما قطر (٥٨,٦٪) ، والسعودية (٥٢,٢٪) . وفى الاتجاه المقابل نجد الدول التى يقل ذكرها لبيان الطبعة الأولى بعد الجزائر مباشرة وهى عمان حيث تذكرها بنسبة (٧,٢٪) ، ثم اليمن (٢٠,٥٪) ، وتونس (٢٠,٦٪) ، ثم مصر (٢١,٧٪) ، فالعراق (٢٨٪) ، ثم البحرين (٣٠,٧٪) ، وبعدها تأتى المغرب (٤٢,١٪) ، فالكويت (٤٨,٣٪) .

عدد الصفحات :

من الظواهر الجديرة بالقياس ، تنوع وتباين تعداد الكتاب . ووجود تعداد سائد أو أكثر فى كل دولة ، واختلافها أو اتفاقها مع الدول الأخرى . والمقصود بالتعداد هنا هو عدد مجلدات الكتاب ، أو صفحاته إذا كان فى مجلد واحد . وقد قسمت عدد الصفحات على مدى مقداره ٥٠ صفحة لكل قسم . وحيث أن العينة لم تشمل الكتيبات (أقل من ٥٠ صفحة) ، فقد بدأ القسم الأول من ٥٠-٩٩ صفحة ، والثانى ١٠٠ - ١٤٩ ، وهكذا . وسوف أعبر عن كل من هذه الأقسام بشكل مختصر مثل (٥٠-) للقسم الأول ، و(١٠٠-) للقسم الثانى ، وهكذا .

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن الكتب فى مجلد واحد فى وصلت إلى (١٨٠٠) صفحة ، وإن كان معدل التكرار فى هذه الأقسام الكبيرة محدوداً جداً . كما نلاحظ أن هناك ٣ دول قد خلت عينتها من الكتب متعددة المجلدات ، وهى ليبيا ، والإمارات ، والبحرين . وفى مقابلها على الطرف الآخر ، نجد عينة عمان تحظى بنسبة عالية جداً من الكتب متعددة المجلدات (٤٢,٤٪) . هذا بينما تتراوح نسبة تعدد المجلدات فى الغالبية العظمى من الدول العربية (١٠ دول) بين (٨٪ - ١٣٪) ، وتقل النسبة عن ذلك فى دولتين فقط هما تونس (٤,٧٪) ، والجزائر (٢,٢٪) .

جدول (٧) : عدد الصفحات

الصفحات	٥٠-	١٠٠-	١٥٠-	٢٠٠-	٢٥٠-	٣٠٠-	٣٥٠-	٤٠٠-	٤٥٠-	٥٠٠-
مصر	٩٧١	١٠٩٢	١٠٤١	٧٢٥	٥٥١	٤٤٣	٢٦٥	١٩٢	١٨٣	١٠٤
النسبة	٪١٥,١	٪١٧,٠	٪١٦,٢	٪١١,٣	٪٨,٦	٪٦,٩	٪٤,١	٪٣,٠	٪٢,٨	٪١,٦
لبنان	١١١	٢١٩	٢٤٦	٢٦٥	١٧٩	١٢٢	٨٣	٧٣	٤٧	٢٧
النسبة	٪٦,٨	٪١٣,٤	٪١٥,١	٪١٦,٢	٪١١,٠	٪٧,٥	٪١٥,١	٪٤,٤	٪٢,٨	٪١,٦
الأردن	٥٦	٧٩	٧٤	٥١	٣٤	٣٢	١١	٩	٧	٩
النسبة	٪١٣,٨	٪١٩,٥	٪١٨,٢	٪١٢,٥	٪٨,٣	٪٧,٩	٪٠,٦	٪٢,٢	٪١,٧	٪٢,٠
سوريا	٢٩	٤٩	٤٨	٤١	٣١	١٧	٢٢	١٩	١٣	٧
النسبة	٪٨,٥	٪١٤,٤	٪١٤,١	٪١٢,٠	٪٩,١	٪٥,٠	٪٦,٤	٪٥,٥	٪٢,٨	٪٢,٠
الكويت	٢٥	٣٥	٣٣	٣٨	٣٨	٣٦	٢٣	٢١	٦	٩
النسبة	٪٨,٠	٪١١,٢	٪١٠,٦	٪١٢,٢	٪١٢,٢	٪١١,٦	٪٧,٤	٪٦,٧	٪٣,٩	٪٢,٩
السعودية	٢٧	٤٨	٣٧	٣٠	٢٨	٢٧	٢٠	١٧	٧	٤
النسبة	٪٩,١	٪١٦,٢	٪١٢,٥	٪١٠,١	٪٩,٤	٪٩,١	٪٦,٧	٪٥,٧	٪٢,٣	٪١,٣
العراق	٢٦	٣٤	٥١	٣٤	٢٢	١٦	١٥	١٤	٣	٧
النسبة	٪١٠,٠	٪١٣,١	٪١٩,٧	٪١٣,١	٪٨,٥	٪٦,٢	٪٥,٨	٪٥,٤	٪١,١	٪٢,٧
المغرب	١٢	٢٦	٢٩	٢٢	٧	٩	٦	١٠	٥	٦
النسبة	٪٧,٩	٪١٧,٢	٪١٩,٢	٪١٤,٥	٪٤,٦	٪٥,٩	٪٣,٩	٪٦,٦	٪٣,٣	٪٣,٩

تابع جدول (٧) عدد الصفحات

الصفحات	٥٠-	١٠٠-	١٥٠-	٢٠٠-	٢٥٠-	٣٠٠-	٣٥٠-	٤٠٠-	٤٥٠-	٥٠٠-
عمان	١٠	٧	٢	٤	٣	٧	٣	١	٢	٣
النسبة	٪١٣,٦	٪٩,٥	٪٢,٧	٪٥,٤	٪٤,١	٪٩,٥	٪٤,١	٪١,٣	٪٢,٧	٪٤,١
تونس	٥	١٢	١٣	١٠	٩	٥	١		٣	١
النسبة	٪٧,٩	٪١٩,٠	٪٢٠,٦	٪١٥,٨	٪١٤,٢	٪٧,٩	٪١,٥		٪٤,٧	٪١,٥
ليبيا	١	٨	١٠	١٣	٦	٥	٢	٢	٢	٢
النسبة	٪١,٨	٪١٤,٨	٪١٨,٥	٪٢٤,٠	٪١١,١	٪٩,٢	٪٣,٧	٪٣,٧	٪٣,٧	٪٣,٧
قطر	٥	٨	٦	٨	٢	٦	٣	١		
النسبة	٪١٠,٨	٪١٧,٣	٪١٣,٠	٪١٧,٣	٪٤,٣	٪١٣,٠	٪٦,٥	٪٢,١		
الجزائر	٣	٩	٧	٧	٢	٦	٤	٢	١	٢
النسبة	٪٦,٦	٪٢٠,٠	٪١٥,٥	٪١٥,٥	٪٤,٤	٪١٣,٣	٪٨,٨	٪٤,٤	٪٢,٢	٪٤,٤
اليمن	٥	٣	٥	٤	٣	١	٨	٤	٣	١
النسبة	٪١١,١	٪٦,٦	٪١١,١	٪٨,٨	٪٦,٦	٪٢,٢	٪١٧,٧	٪٨,٨	٪٦,٦	٪٢,٢
الإمارات	١	٤	٣	٨	٢	٢				
النسبة	٪٤,٧	٪١٩,٠	٪١٤,٢	٪٣٨,٠	٪٩,٥	٪٩,٥				
البحرين	٢	٣	٢	٣	١		١	١		
النسبة	٪١٥,٣	٪٢٣,٠	٪١٥,٣	٪٢٣,٠	٪٧,٦		٪٧,٦	٪٧,٦		
المجموع	١٢٨٩	١٦٣٦	١٦٠٧	١٢٦٣	٩١٨	٧٣٤	٤٦٧	٣٦٦	٢٨٢	١٨٢
النسبة	٪١٢,٧	٪١٦,١	٪١٥,٨	٪١٢,٤	٪٩,٠	٪٧,٢	٪٤,٦	٪٣,٦	٪٢,٧	٪١,٧

تابع جدول (٧)

الصفحات	-٥٥٠	-٦٠٠	-٦٥٠	-٧٠٠	-٧٥٠	-٨٠٠	-٨٥٠	-٩٠٠	-٩٥٠	-١٠٠٠
مصر	٧٧	٤٨	٥٢	٢٨	١٥	١٢	١١	٩	٩	٥
النسبة	٪١,٢	٪٠,٧	٪٠,٨	٪٠,٤	٪٠,٢	٪٠,١	٪٠,١	٪٠,١	٪٠,١	٪٠,٠٧
لبنان	٢٧	٢٢	١١	١٤	١٢	١٤	٦	٣		
النسبة	٪١,٦	٪١,٣	٪٠,٦	٪٠,٨	٪٠,٧	٪٠,٨	٪٠,٣	٪٠,١		
الأردن	١	٣	١	١						
النسبة	٪٠,٢	٪٠,٧	٪٠,٢	٪٠,٢						
سوريا	٧	٢	٥	٨	١	٢				
النسبة	٪٢,٠	٪٠,٥	٪١,٤	٪٢,٣	٪٠,٢	٪٠,٥				
الكويت	٨	٣	٣	١	١	١				
النسبة	٪٢,٥	٪٠,٩	٪٠,٩	٪٠,٣	٪٠,٣	٪٠,٣				
السعودية	٦	٣	٢	٢						
النسبة	٪٢,٠	٪١,٠	٪٠,٦	٪٠,٦						
العراق	٢	٣	٢			١			١	
النسبة	٪٠,٧	٪١,١	٪٠,٧			٪٠,٣			٪٠,٣	
المغرب	٥	١					١			
النسبة	٪٣,٣	٪٠,٦					٪٠,٦			
عمان										
النسبة										

الصفحات	٥٥٠-	٦٠٠-	٦٥٠-	٧٠٠-	٧٥٠-	٨٠٠-	٨٥٠-	٩٠٠-	٩٥٠-	١٠٠٠-
تونس	١									
النسبة	١,٥٪									
ليبيا	١					١				
النسبة	١,٨٪					١,٨٪				
قطر	١									
النسبة	٢,١٪									
الجزائر					١					
النسبة					٢,٢٪					
اليمن	٢		١			١				
النسبة	٤,٤٪		٢,٢٪			٢,٢٪				
الإمارات	١									
النسبة	٤,٧٪									
البحرين										
النسبة										
المجموع	١٣٩	٨٥	٧٧	٥٤	٣٠	٣٢	١٨	١٢	١٠	٥
النسبة	١,٣٪	٠,٨٪	٠,٧٪	٠,٥٪	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,١٪	,٠٩٪	٠,١٪	٠,٠٤٪

الصفحة	١٠٥٠-	١١٠٠-	١١٥٠-	١٢٠٠-	١٣٠٠-	١٤٠٠-	١٦٠٠-	١٦٥٠-	١٧٥٠-	١٨٠٠-	مجلدات
مصر	٣	٣	١	٢	٢			٢		١	٥٥٠
النسبة	٠,٠٤٪	٠,٠٤٪	٠,٠١٪	,٠١٪	,٠٣٪	,٠٣٪		,٠٣٪		,٠١٪	٨,٥٪
لبنان		٢	١		١				١		١٤٠
النسبة		٠,١٪	,٠٦٪		,٠٦٪				,٠٦٪		٨,٦٪
الأردن				١							٣٦
النسبة				٠,٢٪							٨,٨٪
سوريا											٣٩
النسبة											١١,٤٪
الكويت											٢٩
النسبة											٩,٣٪
السعودية											٣٨
النسبة											٩,٣٪
العراق											٢٧
النسبة											١٠,٤٪
المغرب											١٢
النسبة											٧,٩٪
عمان											٣١
النسبة											٤٢,٤٪

الصفحة	١٠٥٠-	١١٠٠-	١١٥٠-	١٢٠٠-	١٣٠٠-	١٤٠٠-	١٦٠٠-	١٦٥٠-	١٧٥٠-	١٨٠٠-	مجلدات
تونس											٣
النسبة											٪٤,٧
ليبيا						١					
النسبة						٪١,٨					
قطر											٦
النسبة											٪١٣,٠
الجزائر											١
النسبة											٪٢,٢
اليمن							١				٤
النسبة							٪٢,٢				٪٨,٨
الإمارات											
النسبة											
البحرين											
النسبة											
المجموع	٣	٥	٢	٣	٣	١	١	٢	١	١	٩١٦
النسبة	٪,٠٢	٪,٠٤	٪,٠١	٪,٠٢	٪,٠٢			٪,٠١			٪,٩,٠

كما يلاحظ أيضاً أن الأقسام الصغيرة حتى (٢٥٠-) ، قد تمثلت فى عينة كل الدول العربية بلا استثناء ، أى أن هذه الأقسام هى الشائعة الاستخدام فى الوطن العربى كله . تلى هذه المجموعة ، الأقسام حتى (٥٥٠-) . وهى التى تمثلت كل عينة معظم الدول ، أى باستثناء دولة أو اثنتين أو ثلاثة فى بعض هذه الأقسام . أما المجموعة التاالية فهى التى تصل حتى (٨٠٠-) . فقد تمثلت فى عينة عدد من الدول يتراوح بين (٥-٨) دول . أما الأقسام الكبيرة الباقية حتى (٨٠٠-) ، فلم تظهر إلا فى عينة عدد قليل جداً من الدول يتراوح بين (١-٣) دول . هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الأقسام لم تظهر فيها أى كتب على الإطلاق وهى (١٢٥٠- ، ١٣٥٠ - ، ١٤٥٠ - ، ١٥٠٠ - ، ١٥٥٠ - ، ١٧٠٠ -) .

كما نلاحظ أيضاً أن أعلى معدلات التكرار فى الغالبية العظمى للدول العربية (كلها ما عدا اليمن وعمان) ، كانت للأقسام الثلاثة (١٠٠ - ، ١٥٠ - ، ٢٠٠ -) . فقد حصل القسم (١٠٠ -) بأعلى نسبة فى مطبوعات ٧ دول وهى : مصر ، وسوريا ، والسعودية ، وقطر ، والجزائر ، والإمارات والبحرين . كما حصل القسم (١٥٠ -) بأعلى نسبة فى مطبوعات ٤ دول وهى : الأردن ، والعراق ، والمغرب ، وتونس . أما القسم (٢٠٠-) ، فقد حصل بأعلى نسبة فى مطبوعات ٥ دول وهى : لبنان ، والكويت ، وتونس ، وقطر ، والبحرين . ونلاحظ هنا أن قطر والبحرين قد تساوت النسبة بين القسم (١٠٠-) ، والقسم (٢٠٠-) . أما اليمن فقد انفردت بأعلى نسبة فى القسم (٣٥٠ -) . وأما عمان فقد سبق أن ذكرت أن نسبة الكتب متعددة المجلدات فى عينتها قد فاقت كل النسب . ومن الغريب أن نجد أنه بالنسبة للكتب فى مجلد واحد فى عينة عمان ، قد حصل القسم (٥٠-) على أعلى نسبة . أى أن الكتب الصادرة فى عمان ، إذا لم تكن فى أكثر من مجلد ، فيغلب عليها أن تكون صغيرة . ومن الطبيعى بالنسبة لباقى الجدول ، أن نجد أن النسب فى الأقسام المختلفة تتشكل فى شكل هرمى ، تكون قمته عند أعلى نسبة سبق الحديث عنها ، وتقل النسبة تدريجياً كلما بعدنا عن هذه القمة .

الحجم :

يتصل هذا المتغير بالمتغير السابق ، حيث أن الشكل الخارجى للكتاب يتحدد بالسمك (عدد الصفحات ، أو المجلدات) ، والارتفاع (مع العرض أحياناً) . ويمكن تقسيم الكتب من حيث القطع إلى ثلاثة ارتفاعات : صغير (وهو ما يقل عن ٢٣ سم) ، ومتوسط (بين ٢٣-٢٥ سم) ، وكبير (وهو ما يزيد عن ٢٥ سم) . أما بالنسبة للعرض فلا يذكر فى بطاقة الفهرسة إلا إذا كان غير مألوفاً . كأن يكون العرض أقل من نصف الإرتفاع ، أو أن يكون العرض أكبر من الارتفاع . ولذلك سوف نرصد الكتب التى يكون فيها العرض غير مألوف فقط ،حسب بيانات بطاقة الفهرسة .

نلاحظ من الجدول رقم (٨) ، أن أكثر من ثلثى المطبوعات العربية تصدر فى الحجم المتوسط (٦٥٪) ، وأقل من الثلث للحجم الصغير (٣١,٥٪) ، بينما لا يحظى الحجم الكبير سوى بنسبة بسيطة جداً (٣,٤٪) . كما أن الحجم الكبير لايتمثل فى عينة ٣ دول وهى : ليبيا ، والجزائر ، والبحرين . كما نلاحظ أيضاً أن هذه الدول الثلاث تحظى بأعلى النسب فى الحجم الصغير ، وأقل النسب فى الحجم المتوسط أيضاً . وليس مصادفة أيضاً أنها هى نفسها الدول الثلاث التى لا تهتم بنشر الكتب المحققة ، حيث يرتبط العنصران ببعضهما فى حالات كثيرة . ويقابل ذلك عمان التى تحظى بأقل النسب فى الحجم الصغير ، وأعلاها فى الحجم المتوسط (٦٥٪) .

ويحظى الحجم الكبير بنسبة عالية فى مطبوعات الكويت (٨٪) ، يليها قطر (٦,٥٪) ، ثم السعودية (٥,٤٪) ، وهى كلها دول خليجية ، ثم سوريا (٥,٢٪) . أما الدول التى يتمثل فيها الحجم الكبير بنسب منخفضة فى مطبوعاتها فهى : الأردن (١,٢٪) ، والعراق ١,٥٪) . يليهما لبنان (٢,٢٪) ، وعمان . أما الدول التى تقع فى منطقة وسط فى هذا الحجم ، فهى : مصر ، والمغرب ، ثم اليمن فالإمارات ، وتونس .

أما الحجم الصغير كما سبق أن ذكرت ، فهناك ٣ دول تحظى بأعلى نسبة فيه وهى : ليبيا ، والجزائر ، والبحرين . وفى مقابلها تحظى عمان بأقل نسبة فى ذلك الحجم . بعد ذلك يمكن تقسيم الدول إلى ٣ مجموعات . تشمل مجموعة

النسب المنخفضة ٣ دول وهى : الإمارات ، والسعودية ، واليمن . وتشمل مجموعة النسب المرتفعة ٣ دول أيضاً وهى : المغرب ، ومصر ، وقطر . أما المجموعة ذات النسب المتوسطة فهى : لبنان ، وسوريا ، والعراق ، والأردن ، وتونس ، والكويت .

أما بالنسبة للحجم المتوسط ، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أن أعلى نسبة فى هذا الحجم كانت من نصيب عمان ، وأقل نسب كانت من نصيب ليبيا ، والجزائر ، واليمن . فإنه يمكن تقسيم الدول الأخرى الباقية إلى مجموعتين . المجموعة الأولى ذات النسب العالية ، تتكون من : الأردن ، والإمارات والسعودية ، والعراق ، واليمن ، وتونس . أما المجموعة الثانية وهى ذات النسب المتوسطة إلى حد كبير فهى : الكويت ، ولبنان وسوريا ، ومصر ، والمغرب .

أما بالنسبة للحجم غير المألوف وهو الذى يذكر فيه الطول والعرض فى بطاقة الفهرسة ، فقد كان وجوده فى الكتاب العربية محدوداً جداً (١٦ كتاباً) . وقد وردت ضم عينة ٤ دول وكان بيانها كالتالى :

مصر ١٢ كتابا منها ١١ من الحجم الصغير ، و ١ من الحجم المتوسط .
لبنان ٢ كتابا من الحجم الصغير .
الكويت ١ كتابا من الحجم الصغير .
عمان كتابا من الحجم الكبير .

ويمكن أن نعلل ندرة الحجم غير المألوف فى هذه العينة ، إلى أنها لا تشتمل على كتب الأطفال . وأن هذا الحجم كثيراً ما يستخدم فى كتب الأطفال ، بغرض جذب انتباههم وترغيبهم فى القراءة . أما فى كتب الكبار فيستخدم هذا الحجم عندما يتطلب ذلك الإخراج الفنى للكتاب ، خاصة فى الكتب التى تشتمل على لوحات أو رسوم بمقاييس تستلزم أن يكون الكتاب عريضاً

أو طويلاً أكثر من الأبعاد المألوفة . وعند توزيع الكتب ذات الحجم غير المألوف الواردة بالعينة على الموضوعات لتبين العلاقة بينهما ، وجدت التوزيع التالى :

العلوم الاجتماعية ٦ كتب .

جدول (٨) : التوزيع حسب الحجم

الحجم	صغير	النسبة	متوسط	النسبة	كبير	النسبة
مصر	٢١٨٨	٣٤,٢٪	٣٩٨٥	٦٢,٢٪	٢٢٤	٣,٥٪
لبنان	٤٧١	٢٨,٥٪	١١١٩	٦٨,٨٪	٣٦	٢,٢٪
الأردن	٩٠	٢٢,٢٪	٣١٠	٧٦,٥٪	٥	١,٢٪
سوريا	٩٠	٢٦,٤٪	٢٣٢	٦٨,٢٪	١٨	٥,٢٪
الكويت	٦٩	٢٢,٢٪	٢١٦	٦٩,٦٪	٢٥	٨,٠٪
السعودية	٥٧	١٩,٢٪	٢٢٣	٧٥,٣٪	١٦	٥,٤٪
العراق	٦٠	٢٣,٢٪	١٩٤	٧٥,١٪	٤	١,٥٪
المغرب	٥٨	٣٨,١٪	٨٧	٥٧,٦٪	٦	٣,٩٪
عمان	٩	١٢,٣٪	٦٢	٨٤,٩٪	٢	٢,٧٪
تونس	١٥	٢٣,٨٪	٤٥	٧١,٤٪	٣	٤,٧٪
ليبيا	٣٤	٦٢,٩٪	٢٠	٣٧,٠٪	–	–

الحجم	صغير	النسبة	متوسط	النسبة	كبير	النسبة
قطر	١٤	٣٠,٤٪	٢٩	٦٣,٠٪	٣	٦,٥٪
الجزائر	٢٥	٥٥,٥٪	٢٠	٤٤,٤٪	–	–
اليمن	٩	٢٠,٠٪	٣٤	٧٥,٥٪	٢	٤,٤٪
الإمارات	٤	١٩,٠٪	١٦	٧٦,١٪	١	٤,٧٪
البحرين	٦	٤٦,١٪	٧	٥٣,٨٪	–	–
المجموع	**٣١٩٩**	**٣١,٥٪**	**٦٥٩٩**	**٦٥,٠٪**	**٣٤٥**	**٣,٤٪**

الفنون الجميلة ٥ كتب .
الجغرافيا والتاريخ ٣ كتب .
الأدب ٢ كتاب .

ومن الطبيعى ألا نجد هذه الظاهرة فى كتب الفلسفة ، والدين ، واللغات والعلوم البحتة ، والعلوم التطبيقية . أما كتب المعارف العامة ، فكان من المتوقع أن تتضمن كتباً من هذا الحجم . كما كان من غير المتوقع أن نجدها فى الأدب .

الإيضاحيات :

يوضح الجدول رقم (٩١) أن الإيضاحيات تتواجد فيما يقرب من ربع الكتب الصادرة فى العالم العربى ، وذلك على الرغم أنها تزيد عن ذلك كثيراً فى

الغالبية العظمى من الدول العربية كل على حدة . فهى تزيد فى الكويت عن (٤٠٪) بينما تزيد فى ٥ دول أخرى عن (٣٥٪) ، وهى : المغرب ، وتونس ، وقطر ، والجزائر ، والإمارات . كما تزيد عن (٣٠٪) فى ٥ دول أخرى وهى : الأردن ، وسوريا ، والسعودية ، والعراق ، والبحرين . ويرجع السبب فى ذلك إلى انخفاض النسبة إلى ما يقرب من الخمس فى الكتب الصادرة فى مصر ، وهى التى تمثل ما يقرب من ثلثى العينة الشاملة . ولذلك يبوّ تأثيرها واضحاً فى تحديد السمات العامة للمطبوعات العربية فى هذه العينة . وتتقارب النسبة فى ليبيا ، واليمن ، ولبنان ، من النسبة الشاملة بدرجات متفاوتة . أما عمان فتقل فيها الإيضاحيات بصورة كبيرة جداً حتى أنها لا تصل إلى العشر . ويرجع ذلك إلى تركز الكتب الصادرة فيها فى قطاع الدين مما لا يتناسب معه الاعتماد كثيراً على الإيضاحيات .

السلسلة :

تتمثل بيانات السلسلة ، كما يتبين من الجدول (٩) ، فى حوالى خمس الكتب الصادرة فى العالم العربى . وتحظى العراق بأعلى نسبة لتواجد السلسلة فى مطبوعاتها حيث تقرب من (٤٠٪) ، ويليها الكويت التى تزيد عن (٣٠٪) . ثم تأتى بعدها ٥ دول تتراوح فيها النسبة بين (٢٦٪–٢٣٪) ، وهى قطر ، والمغرب ، والأردن ، وليبيا ، وتونس . وفى مقابل ذلك نجد أن أقل النسب لتواجد بيانات السلسلة فى مطبوعات الإمارات التى تقل عن (٥٪) . ثم تأتى ٣ دول تدور فيها النسبة حول (٦,٥٪–٧٪) وهى اليمن ، عمان ، والبحرين . كما أن هناك ٣ دول أخرى تتراوح فيها النسبة بين (١١٪–١٤٪) . أما الدولتان اللتان تقترب النسبة فيهما من النسبة العامة بالعينة الشاملة ، فهما مصر ، والسعودية .

جدول (٩) : الإيضاحيات والسلسلة

	الإيضاحيات	النسبة	السلسلة	النسبة
مصر	٢٣٦١	٢١,٢٪	١٣٥٩	٢١,٢٪
لبنان	٤٤١	٢٧,١٪	١٧٦	١٠,٨٪
الأردن	١٢٨	٣١,٦٪	٩٨	٢٤,١٪
سوريا	١٠٧	٣١,٤٪	٥٠	١٤,٧٪
الكويت	١٣٣	٤٢,٩٪	٩٦	٣٠,٩٪
السعودية	١٠٠	٣٣,٧٪	٥٧	١٩,٢٪
العراق	٨٢	٣١,٧٪	١٠٣	٣٩,٩٪
المغرب	٥٦	٣٧,٠٪	٣٧	٢٤,٥٪
عمان	٧	٩,٥٪	٥	٦,٨٪
تونس	٢٥	٣٩,٦٪	١٥	٢٣,٨٪
ليبيا	١٣	٢٤,٠٪	١٣	٢٤,٠٪
قطر	١٧	٣٦,٩٪	١٢	٢٦,٠٪

	الإيضاحيات	النسبة	السلسلة	النسبة
الجزائر	١٧	٣٧,٧٪	٥	١١,١٪
اليمن	١٢	٢٦,٦٪	٣	٦,٦٪
الإمارات	٨	٣٨,٠٪	١	٤,٧٪
البحرين	٤	٣٠,٧٪	١	٧,٦٪
المجموع	٢٥١١	٢٤,٧٪	٢٠٣١	٢٠,٠٪

الترجمات :

من الملامح المرغوب قياسها لتحديد السمات الأساسية لمطبوعات معينة صادرة داخل نطاق معين ، حركة الترجمة من لغة إلى أخرى . سواء من اللغات الأخرى إلى اللغة القومية لهذه المنطقة ، أو العكس بأن تكون مترجمة من اللغة القومية إلى لغة أخرى وصادرة فى نفس منطقة التغطية . والحقيقة أن هذا العنصر لا يمكن قياسه لكل الدول العربية من خلال هذه العينة ، وذلك بسبب أن نطاق التغطية لهذه القائمة كما سبق أن ذكرت فى بداية الدراسة ، لا يشمل الكتب المترجمة والصادرة فى الدول العربية باستثناء مصر . حيث أن المصدر الأساسى هنا لكتب الدول العربية غير مصر ، هو ما تقتنيه مكتبة الكونجرس من المطبوعات الصادرة فى هذه الدول ، وسياستها فى الاقتناء تستبعد الكتب المترجمة . لهذا السبب كان قياس حركة الترجمة بالكتب العربية

واتجاهاتها ، لا يمكن إعداده إلا بالنسبة للكتب الصادرة فى مصر فقط . بينما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السمات البيليوجرافية للمطبوعات العربية الصادرة فى العالم العربى كله أو معظمه . هذا بالإضافة إلى أن هناك دراسة مفصلة بعنوان « حركة ترجمة الكتب فى مصر دراسة عددية ونوعية » أعدها الدكتور/ شعبان عبد العزيز خليفة ، وقد صدرت فى مجلة « عالم الكتاب » فى عددها السادس (أبريل ، مايو ، يونية ١٩٨٥) . وقد تناولت هذه الدراسة حركة الترجمة للكتب الصادرة فى مصر خلال ٣١ عاماً ١٩٥٠ - ١٩٨٠ . كما حظيت أيضاً الكتب المترجمة فى مصر ، بدراسة ماجستير أجازها قسم المكتبات بجامعة القاهرة عام ١٩٨٨ . وقد قام معدها هاشم فرحات ، بعرضها فى مقالة نشرت أيضاً فى مجلة « عالم الكتاب » تحت عنوان « الكتب المترجمة إلى اللغة العربية فى مصر » ، وهى ضمن مواد العدد ٢١ (يناير / فبراير / مارس ١٩٨٩) . وهى تتناول بالدراسة ، الكتب المترجمة إلى اللغة العربية والصادرة فى مصر فى الفترة ١٩٥٠-١٩٨٤ . ومن أجل كل هذه الأسباب مجتمعة ، لم تتناول هذه الدراسة حركة الترجمة واتجاهاتها بالكتب الصادرة بالعالم العربى .

المراجـــع :

١ – خليفة ، شعبان عبد العزيز . حركة ترجمة الكتب فى مصر : دراسة عددية ونوعيه .– عالم الكتب .– (إبريل / مايو / يونية ١٩٨٥) .– ص 3-4.

٢ – فرحات ، هاشم . الكتب المترجمة إلى اللغة العربية فى مصر فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٥ : دراسة ببليومترية/ مقدمة من هاشم فرحات : إشراف محمد فتحى عبد الهادى . – القاهرة : فرحات ، ١٩٨٨ – 12 ، 430 ص : إيض ;30 سم – أطروحة (ماجستير) جامعة القاهرة ، 1988 .

٣ – فرحات ، هاشم . الكتب المترجمة إلى اللغة العربية فى مصر . – عالم الكتب .– ع 21 (يناير/ فبراير/ مارس 1989) .– ص 8-13 .

٤ – المجرسى ، سعد محمد . بواكير المؤشرات الإحصائية للكتاب العربى (١٩٨٣ – ١٩٨٤) .– عالم الكتب .– ع 4 (أكتوبر/ نوفمبر/ ديسمبر 1984) .– ص 2 ، 29 .

5— Adeniran, O.R.- Bibliometrics of Computer science literature in Nigeria.- International Library Review.- 20, (3), July 1988.- p.347-359.

6— Cullars, John.- Characteristics of monographic scholarship of foreign literature studies by native speakers of English.- College & Research Libraries.- 49, (2), Mar. 1988.- p. 157-170

7— Egghe, L.- Concentration places, Concentration evolution, and online information retrieval techniques for calculating them.- Information processing & Management.- 24, (2), 1988.- 109-121.

8— Nieuwenhuysen, P.- A quik and easy method to estimate the randam effect on citation measures.- Scientometrics.- 13, (1-2), Jan-1988.- p. 45-52.

9— Peritz, Bluma C.- The literature of demography: its characteristics and changes over time.- Journal of Information Science.- 14, (2), 1988.- p. 99-167.

الأسطوانات البصرية وأسطوانات الفيديو تكنولوجيا حديثة : للاختزان والخدمات المكتبية ومراكز المعلومات

د . أحمد بدر
أستاذ المكتبات والمعلومات
جامعة الأسكندرية

ملخـــص :

تتناول الدراسة القدرات الاختزانية للاسطوانات البصرية واسطوانات الفيديو ، كما تتناول الوظائف التى يمكن أن تسهم بها سواء من ناحية توفير المساحة أو الخدمة المرجعية أو غيرها من التطبيقات المستقبلية فى المكتبات ومراكز المعلومات .

تقديـــم :

تتطور نظم الاختزان البصرى بسرعة متزايدة ، وتبشر الاسطوانات البصرية الحديثة بإمكانية محو ما عليها من معلومات ، ثم إعادة استخدامها ملايين المرات

دون تلف . وإذا كان التطور التاريخى للاسطوانات البصرية قد بدأ لخدمة أهداف وأغراض أخرى ، فيبدو أنها قد صممت خصيصا للمكتبات ومراكز المعلومات ، كما يتوقع لها حجم تسويق يصل إلى ٥,٤ بليون دولار عند نهاية هذا العقد[١] ، كما أثبتت اسطوانات الفيديو أنها أداة اختزانية ذات كثافة عالية ، تقدم كميات هائلة من المعلومات لرواد المكتبات ومراكز المعلومات ... وعلى كل حال فقد ثبت أن صور الصفحات المحفوظة على الاسطوانات البصرية الرقمية Digital والصور المرئية والمسموعة المحفوظة على اسطوانات الفيديو يمكن أن تحققا غرضين متعارضين وهما : الاختزان المكثف لمواد المكتبة : مع إمكانية الوصول المتكرر والسريع لها[٢] .

أولاً : القدرات الاختزانية للاسطوانات البصرية واسطوانات الفيديو وبعض مميزاتها :

تقدم الاسطوانات البصرية أعلى كثافة تخزينية بالنسبة لمساحة معينة فى الوقت الحاضر ، ذلك لأن هذه الكثافة تصل من خمسين إلى مائتى مرة أكبر من الكثافة العالية للاسطوانات الممغنطة والمستخدمة حاليا فى مراكز الحاسبات الرئيسية .

وعلى وجه التحديد فالاسطوانات البصرية لها كثافة تسجيل تبلغ من حوالى مائتين وخمسين مليون موضع Bit فى كل بوصة مربعة إلى أكثر من ستمائة وخمسين مليون موضع لكل بوصة مربعة وذلك بالمقارنة بثلاثة ملايين موضع لكل بوصة مربعة بالنسبة للنوع المعروف للاسطوانات الممغنطة (3350-Type) وكذلك اثنا عشر مليون موضع لكل بوصة مربعة للنوع الجديد وهو (3380) من الأسطوانات الممغنطة ، والكثافة العالية هذه تؤدى فى نفس الوقت إلى تخفيض هائل فى الزمن الذى يستغرقه الاسترجاع فضلا عن تخفيض التكاليف . والامكانيات المثالية لجانب واحد من الاسطوانة البصرية ذات القطر ١٢ بوصة ، ١٤ بوصة هى على التوالى $١٠^{١٠}$ موضع bit ، $٤×١٠^{١٠}$ موضع ، وهذه الأخيرة توازى حوالى ٨,٢٠٠ صفحة كتاب أو حوالى سنة من مجلة اخبارية أسبوعية، وسيأتى بعض التفصيل لهذه الامكانيات التخزينية فيما بعد .

أما بالنسبة لاسطوانات الفيديو فواحدة منها فقط تحتوى على (٥٤,٠٠٠) اطار Frame لكل جانب ، وهذا يعنى امكانية اختزان (٥٤,٠٠٠) صورة أو بطاقة فهرس أو (١,٥٠٠) صفحة من النص على كل جانب ، واسطوانة الفيديو تعمل عن طريق الوصول العشوائى Random Access خلال ثوان معدودة ، وبالتالى فهى على عكس الفيديوتيب الذى تديره من النهاية للنهاية للعثور على مادة معينة ، كما أن الفيديو ديسك لايحتاج لمعالجة أو اختزان خاص كالفيديوتيب .

هذا ويمكن إستخدام اسطوانات الفيديو فى توزيع قواعد البيانات وبرامج الحاسبات كما يتم فى الوقت الحاضر انتاج الأسطوانات المهجنة Hybrid بإستخدام المعلومات المكودة قياسيا ورقميا Analog - encoded digital character-encoded information ولهذه الاسطوانات المهجنة إمكانيات هائلة ملحوظة .. فعلى سبيل المثال فإن ملفات الأشرطة الممغنطة لقوائم استناد الأسماء Name Authority وقواعد بيانات مارك يمكن أن تكود على اسطوانات فيديو أصلية Master Video discs مجهزة لإمكانية الوصول إلى البيانات المكودة واسترجاعها باستخدام البرامج المتوفرة فى الوقت الحاضر . فملف كامل يحتوى على حوالى (٢٥٠,٠٠٠) تسجيلة يمكن وضعه على اسطوانة فيديو واحدة فقط . وهذا النظام يمكن أن يقدم لنا خدمة على الخط المباشر لقواعد البيانات تستفيد منه المكتبات بصفة عامة والمكتبات الصغيرة بصفة خاصة . كما يمكن تبادل البرامج التعليمية بين المكتبات باستخدام الأسطوانة المسموعة المدموجة Audio compact discs والموجودة داخل أداة تشغيلها Their players فضلا عن استخدام هذه الأسطوانات نفسها فى تبادل الاعارات للمجموعات الكبيرة وعمل المعارض Exhibits هذا وتتشابه الاسطوانات البصرية الرقمية مع اسطوانات الفيديو القياسية Analog Video discs فى الخصائص المادية ، فكلا منهما[٩] مسطح ودائرى ، وطول القطر من ١٢ إلى ١٤ بوصة ، أما الاسطوانات السمعية المدموجة Compact Audiodisc فيبلغ قطرها ٤,٧ بوصة .

هذا ويتم اختزان المعلومات المقروءة آليا على الاسطوانات البصرية الرقمية فى شكل رقمى وهذه الاسطوانات تصلح أكثر من غيرها لاختزان الصفحات المطبوعة المكونة من النص والرسوم التوضيحية (أبيض وأسود) ، أما صور اسطوانات الفيديو فتختزن فى شكل اشارات تليفزيونية قياسية Analoge TV Signals وهى مصممة أساسا للمواد المصورة وليس للمعلومات المكودة على هيئة حروف وأرقام Character - encoded information وبالتالى فاسطوانات الفيديو تصلح تماما للتطبيقات التى لاتحتاج إلى تحديث مبستمر ، كما تصلح لاختزان الأشكال Formats المختلفة كالمواد المصورة المتحركة الصوتية والملونة وكذلك الخرائط وغيرها .. هذا واسطوانات الفيديو هى وسط مثالى لاختزان الأرشيف ، حيث يلحق به حاسب مصغر micro computer لتكشيف الصور ، وبالتالى فيعتبر أداة مرجعية ممتازة للباحثين والمدرسين ، كما يتم تشغيل اسطوانة الفيديو بصفة متكررة دون تلف ، بل ويمكن الوقوف عند صور بعينها وتجميدها Frozen للعرض المستمر دون أن يتسبب ذلك فى أى تلف للاسطوانة هذا فضلا عن أن اسطوانات الفيديو لاتتأثر بالرطوبة أو التلف الكيميائى ، وبالتالى فهى أكثر احتمالا من الكتب أو غيرها من أشكال المواد المطبوعة على الورق .

أما الاسطوانة المسموعة المدموجة Audio compact discs فتختزن حتى ستين دقيقة من التسجيلات الرقمية للموسيقى digital recordings of music وهذا يساوى ضعف التسجيلة العادية طويلة التشغيل long - playing (Lp) record أما من ناحية التكاليف ، فتكاليف الاختزان على الاسطوانة البصرية الرقمية أقل من الاختزان على الاسطوانة الممغنطة ، كما أن تكاليف التقديم على اسطوانة الفيديو أقل من هذه التكاليف على الفيديوتيب ، كما يمكن للفيدوديسك أن يشمل صوت الستريو ، وقس على ذلك مشغل الفيديو ديسك الذى أصبح ثمنه منافسا لتكاليف مسجل الفيديوتيب مع أن الفيديوديسك أطول عمرا من نظيره الفيديوتيب (إذ يصل عمره إلى حوالى عشرين عاما) .

ونظرا لأن قراءة كل من الأسطوانة البصرية الرقمية واسطوانات الفيديو يتم

بواسطة أشعة الليزر كما يتم طلاؤهما بالبلاستيك ، فاحتمال التلف يكون بعيدا نسبيا .

ثانياً : الاسطوانات البصرية وإدارة مساحة التخزين بالمكتبة :

تعرف رفوف المكتبة – خصوصا فى المكتبات الاكاديمية والبحثية – بأنها رفوف بلانهايات ، دلالة على طبيعة النمو فى مجموعات المكتبات ، ومع ذلك فإن مساحة المكتبة وميزانيتها لاتسمح بهذا النمو عادة .. ومعنى ذلك أن المكتبات لديها مشكلة مزمنة هى مشكلة المساحة ، وهنا تأتى الاسطوانات البصرية التى تستطيع أن تقلص المساحة التى تحتاجها المكتبة للنمو .

وسوف نتناول فى هذه الدراسة الاسطوانات البصرية الرقمية والفيديوديسك القياسية Analog ذات قطر طوله حوالى ١٢ بوصة ، والمسجلة على أحد جوانبها فقط وعلى أن يتم التخزين فى خرطوشات منفردة ثم مقارنة هذه الأسطوانات بالكتب التقليدية المطبوعة والمجلدة والتى تشتمل مثلا على ٣٠٠ صفحة مقاس ٦×٩ بوصة .

(أ) المعلومات المكودة على هيئة حروف وأرقام :

كل رمز (أى حرف أو رقم Character) يمثل فى النص Information Character - encoded فى هذه الحالة بواسطة كود ثنائى من ثمان مواضع code 8 - bit binany أى أن الاسطوانة ذات القطر (١٢) بوصة ستختزن بليون رمز (حرف أو رقم) أو ألف مليون رمز (١٠^٩) وهذا يمثل نص مكون من (١٣٨٩) كتاب كامل (كل كتاب ٣٠٠ صفحة) والأشكال المطبوعة المجلدة من هذه الكتب ستأخذ مساحة قدرها حوالى (١٢٦) قدم على الرفوف أما الاسطوانة فى الخرطوشة cartridge فتحتل مساحة حوالى ($\frac{5}{8}$) بوصة وبالتالى يؤدى إلى تخفيض طولى فى الرفوف يصل إلى حوالى من ٢٠٠٠ إلى ٢٤٠٠ مرة إذا أخذنا فى الاعتبار ضرورة وجود بعض المسافات بين المواد .

(ب) المعلومات على هيئة صور رقمية :Digitized Image Information:

أما الطريقة الثانية تختزن بها الصفحات على الاسطوانات البصرية فهى طريقة صور الصفحات الرقمية Digitized page images وفى هذه العملية فإن الصفحة تعتبر كصورة وليست مجرد تتابع للرموز characters والكلمات ، وبالتالى فتعامل مساجة الصفحة كصفوف من الخلايا array of cells حيث يخصص لكل خلية قيمة متميزة بالأسود (جزء من حروف أو أرقام النص) أو قيمة بيضاء (فراغ) . هذا وعدد المواضع bits فى كل بوصة يحدد مكان الصورة المختزنة وهذا العدد يسمى أيضا عدد السطور لكل بوصة وذلك نظرا لأن الفرز scanning يتم بصفة عامة صفا واحدا فى كل مرة حتى نهاية الصفحة إلى أسفل ، والأجهزة الحالية التى تقوم بعملية الفرز تعمل بين (٢٠٠) سطر لكل بوصة إلى (٤٠٠) سطر لكل بوصة .

وعلى كل حال فلدينا الآن ولأول مرة وعاء أو وسط للاختزان يمكن الوصول إليه بالحاسب أى أنه توفر لدينا فنيا واقتصاديا إمكانية اختزان المعلومات على هيئة صور رقمية .. والكثافة الخاصة بالأقراص البصرية تتيح لنا تسجيل أربعة كتب فى مساحة لاتزيد عن رأس الدبوس .

هذا ويتضح أهمية صور الصفحات عند الانتقال من النصوص البسيطة للكتب إلى المسلسلات والدوريات العلمية والمجلات الاخبارية ، حيث تكون هناك حاجة ماسة لفهم المقالات بما تشمله من جداول ورسومات ومعادلات رياضية وعناصر فنية خطية وصور ، وهذه جميعا سيشملها النص بطريقة طبيعية عند اختزان صور الصفحات ولاتتوفر هذه الجداول والمعادلات .. إلخ فى حالة المعلومات المكودة على هيئة حروف وأرقام فقط .

ثالثاً : الاسطوانات البصرية وخدمات المراجع بالمكتبة :

بمقارنة مساحة الصورة فى كل من صورة الصفحة الرقمية Digitized المسجلة على الأسطوانة البصرية بصورتها المناظرة على ١٦ م ميكروفيلم فسنجد أن الأولى تأخذ حوالى ١٪ من مساحة الثانية . وإذا كانت الكثافة

الشديدة هى الخاصية الأساسية للاسطوانات البصرية فسيكون لدينا مجرد تكنولوجيا بديلة للميكروفيلم ، ولكن الاسطوانات البصرية لها مزايا عديدة أخرى ، فهى مصممة بحيث يتم الوصول إليها ضمن تحكم الحاسب الآلى ، كما أن القراءة منها تتم بواسطة شعاع ضوئى منعكس من شعار ليزر منخفض .. من أجل ذلك فسيتوفر لدينا وعاء يسمح بالوصول السريع والدقيق لأى تسجيلة فى مخزن المعلومات الهائل بالحاسب الآلى (على عكس المتبع فى الميكروفيلم) هذا فضلا عن أن الاسطوانات البصرية هى وسط أو وعاء لايبلى مع الاستخدام المستمر (على عكس الميكروفيلم أو الشرائط الممغنطة أو الاسطوانات المرنة Floppy discs ، من أجل هذا كله فسنرى فى الاسطوانات البصرية وعاء جديدا مثاليا للخدمات المرجعية بالمكتبة أو مركز المعلومات فالاسطوانات البصرية يمكن أن تقدم للمستفيد إمكانية الوصول الفورى إلى الصفحات الكاملة للمواد المطلوبة وذلك من خلال شاشات العرض عالية الجودة .

High Resolution display screens وهذه الطريقة أكثر قدرة وقوة من البحث المحسب لتسجيلات الفهرسة . ولعل هذه القدرة هى التى تجعل للاسطوانات أقوى المزايا ، وذلك من حيث استبدالها للتوصيل الالكترونى السريع للغاية للمعلومات الفعلية المطلوبة بعمليات البحث اليدوية البطيئة على الرفوف،ثم توصيل المواد المطبوعة المطلوبة .

صحيح أنه فى العديد من المكتبات البحثية الكبيرة يمكن للبحث المحسب فى الفهرس أن يتعرف على المواد المطلوبة بسرعة بالغة ، إلا أن الوقت بين التعرف على المادة المطلوبة وتوصيلها الفعلى يمكن أن يصل إلى ساعة من الزمن فى النظم التقليدية .

هذا ونظام استرجاع الأسطوانات البصرية – مثله فى ذلك مثل أى نظام استرجاع محسب – يمكن أن يخدم عدة نهايات طرفية للمستفيدين فى نفس الوقت .. والفرق فى هذه الحالة – أى عند استرجاع صور الصفحات الرقمية Digitized – هو استخدام نهايات طرفية للعرض ذات جودة عالية High Resolution بحيث تكون قادرة على عرض الصفحة الكاملة من النص أو

الرسومات أو غيرها من المواد المصورة بشكل مقروء بسهولة . وهناك ميزة أخرى فى خدمات المراجع بالمكتبة وهى أن الملفات تكون دائماً موجودة ومتوفرة للاستخدام حتى فى حالات الاستخدام العالى للمواد الجارية ، فيمكن الوصول للمواد بواسطة عدد من المستفيدين . وبالتالى لن تكون الملفات بعيدة عن الرفوف كما هو الحال مع العديد من المواد المكتبية النشطة .

رابعاً : الاسطوانات البصرية وعمر الحفظ والتدريب بالمكتبة :

العمر المتوقع للاسطوانات البصرية المصنعة فى الوقت الحاضر هو من عشرة إلى عشرين سنة ، ومع ذلك فلهذا الوعاء دور هام فى الحفظ بالمكتبة ، وأسباب هذه الأهمية تختلف فى كل من الاسطوانات البصرية الرقمية والفيديو ديسك القياسى Videodisc Analog فبالنسبة للاسطوانات البصرية الرقمية يتم حمايتها عن طريق اكواد اكتشاف الأخطاء واكواد تصحيح الأخطاء شأنها فى ذلك شأن جميع أوعية الاختزان بالحاسب الآلى ، ونظرا لطبيعة التسجيل فى الاختزان البصرى ذى الكثافة العالية جدا ، فلابد من استخدام اكواد خاصة قوية .. ومع مرور الزمن فستزيد الأخطاء التى يتم تصحيحها ، وبمراقبة هذه العملية فيمكن عمل نسخة دقيقة من الاسطوانة القديمة .. وفى هذه الحالة سيكون لدينا بديل أو مناظر رقمى Digital Equivalent يحفظ المعلومات عن طريق إعادة الكتابة التتابعية كلما زاد عمر الاسطوانة البصرية – Successive rewrites .

وهناك طريقة أخرى تناسب كلا من الاسطوانات البصرية الرقمية والفيديو ديسك وهى حفظ ماستر مختوم ومطلى بالمعدن Metal plated stamping Master أما بالنسبة للفيديو ديسك فهى تواجه الباحثين بنوع من التحدى ، وذلك لأنها وعاء قياسى Analog Medium والأجيال المتتابعة لتسجيل الانالوج تصبح أكثر سوءا ، ومع ذلك فيمكن أن يسهم الفيديو ديسك فى عملية الحفظ بطريقة غير مباشرة وذلك بالنسبة لمجموعات المكتبة المصورة ، وذلك بعمل عرض بديل للمجموعة على الفيديو ديسك .. وفى هذه الحالة فمواد المجموعة نفسها تترك دون أن تمسها الأيدى أو ينالها التمزيق ، وعلى كل حال فالبحوث الجارية تشير

إلى تطوير واكتشاف اسطوانات بصرية ذات أعمار أطول .

وعلى كل حال فقد أثبتت اسطوانات الفيديو القياسية Analog أهميتها البالغة فى مجالات التدريب التفاعلى ونقل المعلومات الخاصة بالصور المرئية للمواد النادرة أو المعرضة للكسر أو التلف فى المعارض أو قاعات الاطلاع .

وخلال فترة التدريب التفاعلى تقدم أسطوانة الفيديو (الموجود معها برنامج محكوم بحاسب مصغر مرفق) اختيارات للمستفيد عن طريق قائمة المواد Menu ويتم التحكم فى مسيرة العملية التعليمية للمستفيد عن طريق تقديم الأطر Frames بناء على إجابة المستفيد ومدى صحتها .

خامساً : تطبيقات الاسطوانات البصرية واسطوانات الفيديو فى مكتبة الكونجرس :

لقد بدأت المكتبات الحديثة فى استخدام النظم المعتمدة على الاسطوانات البصرية فى الاختزان الارشيفى للوثائق والوصول السريع إليها وعرض واستنساخ نسخة واحدة أو عدة نسخ لصفحات بعينها أو للوثائق كلها .

وفى أغسطس عام ١٩٨٢ قام قسم الفهارس بمكتبة الكونجرس بتطبيق نظام توصيل الوثائق المجهزة الصورة An Image— Processing document Delivery System والذى يعرف باسم (DEMAND) وهى الحروف الاستهلالية لنظام مارك الالكترونى الرقمى Digitized Electronic Marc and Non - Mars Display System .. وقد طبقت مكتبة الكونجرس هذا النظام حتى تستجيب لحوالى (من ٨,٠٠٠ إلى ١٦,٠٠٠) طلب يوميا ، يأتيها من مكتبات على اتساع العالم كله ، لحاجتها للمعلومات الببليوجرافية الموجودة فى بطاقات الفهارس .

وهذا النظام سيحل شيئا فشيئا مكان الفهرس البطاق والذى تملأ بطاقاته حوالى ٤٠,٠٠٠ درج ملف ، والمطبوعة بحوالى أربعمائة لغة وتستخدم ثلاثين هجائية Alphabet ويعمل النظام حسب الوصول العشوائى لصور بطاقات الفهرس وطباعتها ، وهذه الصور كانت من قبل على هيئة نسخ صلبة مرتبة فى الأدراج حسب أرقام بطاقات الفهرس . هذا وقد طبقت مكتبة الكونجرس فى

ديسمبر ١٩٨٣ نظاما جديدا للاسطوانات البصرية الرقمية فى مركز خدمة الحاسب الآلى بالمكتبة ، ويقوم جهاز الفرز Scanner بفرز واختزان (٥٠٠,٠٠٠) صفحة كل سنة من الدوريات المستخدمة كثيرا ، وتظهر الصور التى يتم فرزها على شاشة أنبوب أشعة كاثود (CRT (cathode -ray- tube .

.. وتقوم مكتبة الكونجرس حاليا بحل قضية عمق التكشيف والاستخلاص المطلوبة عند توفير النص الكامل وليس مجرد الاشارات البيليوجرافية عنه فقط . أما بالنسبة لتطبيقات اسطوانات الفيديو بمكتبة الكونجرس فقد كانت المكتبة ناجحة تماما فى استخدامها للفيديو ديسك لمدة سبعة أشهر فى معرض أطلقت عليه اسم « راعى البقر الأمريكى » ، وقد أنتجت المكتبة ثلاثة اسطوانات فيديو ، الأولى تحتوى على عشرين أغنية من العشرينات أما اسطوانة الفيديو الثانية وهى المرئية المسموعة فتقدم الممثل وليم هارت وهو يحكى بعض ذكرياته باعتباره من أوائل الذين عملوا بالتمثيل فى روايات رعاة البقر . أما اسطوانة الفيديو الثالثة وهى من النوع التفاعلى Inter active فتحتوى على إحدى عشرة مقطعا Segments وتسمح للمستفيدين باختيار البرنامج الذى يريدونه من عدة برامج متوفرة (منها مثلا مجموعة من الصور المتحركة أو برنامج مسموع لمدة ساعة عن الحياة فى مراعى نيفادا ، أو أرشيف يحتوى على ٢,٤٠٠ صورة من الصور المتتابعة .Captioned Still Photographs .

كما تقوم مكتبة الكونجرس كجزء من برنامج الاسطوانات البصرية لفرز صور الصفحات المطبوعة واختزان المعلومات الرقمية بتحويل أكثر من ١٥٠,٠٠٠ صورة من الصور المتحركة والمطبوعة على الورق والملصقات والشرائح والأشرطة المسموعة إلى خمسة اسطوانات فيديو قياسية Analog Video discs وعلى الرغم من أن الاختزان هو الهدف الأساسى لهذا المشروع ، إلا أن اسطوانات الفيديو ستقدم مزايا جديدة بالنسبة للاسترجاع المرجعى على الخط المباشر فى نفس الوقت ، وستسمح لرواد والمستفيدين بمسح كمية هائلة من المواد دون تناولها المتكرر بالأيدى كما كان يحدث فى البحث اليدوى .

وتقوم مكتبة الكونجرس بإعداد قاعدة بيانات خارج اسطوانات الفيديو ،

على أن تحتوى هذه القاعدة على وصف للمواد المعروضة والتى ستسجل الكترونيا على صور اسطوانات الفيديو ، وإحدى ميزات إنشاء قاعدة البيانات المستقلة هو إمكانية التحديث والتغيير فى أى وقت .

هذا وتقوم مكتبة الكونجرس بإعداد اسطوانة فيديو تفاعلية Interactive لتدريب المستفيدين من مركز الفهرس المحسب فى تشغيل النهايات الطرفية لبحث نظام معلومات مكتبة الكونجرس (LICIS) والعثور على الاستشهادات البيليوجرافية للمواد المرغوبة .

وأخيراً فستنتج مكتبة الكونجرس اسطوانتين مدموجتين تعتمدان على الليزر Two Laser- Compact discs (C D) كمكونات إضافية لبرنامج الاسطوانات البصرية حيث يمكن بواسطتهما بث التسجيل من مكان إلى آخر عبر وصلة من الألياف البصرية fiber Optics Link .

سادساً : اتجاهات مستقبلية فى تطبيقات الاسطوانات البصرية بالمكتبات :

إذا كنا قد رأينا بعض هذه التطبيقات فى استرجاع النصوص وصور الصفحات والصور العادية Pictures فضلا عن بعض تطبيقات مكتبة الكونجرس فيشير الباحث وليم نيو حانت(٢) إلى التطورات الجديدة التالية فى مجال الاسطوانات البصرية :

١ - يتوفر بالسوق حاليا اسطوانة مدموجة لذاكرة القراءة فقط Compact Disc Read Only Memory (C D R O M) وإذا ما استخدمت هذه كمصدر للبيانات للحاسبات المصغرة Micro Computers فإنها ستزود مستخدم الحاسب المصغر بإمكانيات جديدة تماما وهى إمكانيات توفر الوصول لقواعد البيانات الضخمة دون دفع تكاليف الاتصالات أو تكاليف مكاتب الخدمات .

وعلى كل حال فهذه الذاكرة (C D R O M) وهى وعاء نشر الكترونى سيزيد من قوة الحاسبات الصغيرة ، وستحصل المكتبات على

هذه الذاكرة المنشورة (published C D R O M) كما تفعل مع الكتب وستجد إشارات بها لاستخداماتها العديدة .

٢ – يتوفر بنهاية عام ١٩٨٥ السلسلة الجديدة للاسطوانات البصرية التى تكتب مرة واحدة (5 1/4 inch write - once optical disc drives and discs) وهى مصممة لتكون إضافات منخفضة التكاليفة للحاسب المصغر ، وهذه ستتيح لمستخدم الحاسب المصغر أن يبنى قاعدة معلوماته الكبيرة بتكاليف منخفضة وعلى الرغم من أن مدى الوحدات الأولى هو مائة ميجابيت بالمقارنة بالأسطوانة المدموجة روم (C D R O M) والتى مداها (٥٤٠) ميجابيت ، إلا أن إمكانيات الأولى سترتفع فى المستقبل وستعتبر هى وأسطوانة روم (C D R O M) إضافات ضرورية للعاملين فى حقل المعلومات بالحاسبات المصغرة .

٣ – يتوفر منذ عام ١٩٨٦ الاسطوانات البصرية القابلة للمسح (5 1/4 inch erasalole O.D.) وذلك باستخدام التكنولوجيا البصرية المغناطيسية وسيتوفر فى السنوات التالية أحجام أكبر (١٤ بوصة) من الاسطوانات البصرية القابلة للمسح erasable وذلك لاستخدامها فى الحاسبات مع توفير المساحة .

٤ – شهد عام ١٩٨٥ إدخال أول فيديو ديسك تليفزيونى ذا دقة عالية High Definition Television (H D T V Videodisc) ونظرا لامكانياته العالية (١١٢٥ خط بدلا من ٥٢٥) فإن ذلك سيزيد من إمكانية تطبيقات وصول الفيديو ديسك للمواد المرئية بالمكتبات ولعل نظام (H D T V) هو أول تقنين دولى للتليفزيون .

لقد بدأت الدراسة بوصف النظم التى تختزن صور الصفحات بالنص وانتهت الدراسة بالتعريف بالفيديو ديسك التليفزيونى (H D T V) للصور الخاصة بالمواد المرئية .. ولعل الاتجاه فى هذا المجال يشير إلى الاستخدام المتزايد لصور المواد على اختزان بصرى تحت تحكم الحاسب الآلى من أجل ذلك فيطلق على هذا المجال ميكنة الصورة أى تزويد واختزان

وتجهيز واسترجاع المعلومات المصورة وهو مجال ذو دلالة عالية لاستخدام المكتبات ومراكز المعلومات .

لقد كان محور الاجتماع نصف السنوى للجمعية الأمريكية لعلم المعلومات (ASIS) فى عام ١٩٨٧ هو « نظم المعلومات المعتمدة على الاسطوانات البصرية المليزرة واسطوانات الفيديو » ، كما تعددت المؤتمرات والاجتماعات خلال السنوات الأخيرة لدراسة هذا الموضوع .

ويذهب كل من شيبا ولونين إلى اعتبار الأقراص أو الاسطوانات البصرية ، الحدث التكنولوجى الثالث فى الأهمية بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات بعد كل من اختراع المطبعة وتطور الحاسب الرقمى(٦) ، من أجل ذلك فقد رأى الباحث أن يذيل هذه الدراسة بقائمة ببليوجرافية مختارة لبعض ما نشر حديثا فى هذا المجال .

المراجـــع

1. Harding, Jessica R. and William R. Nugent. "Library Applications of optical storage" Encyclopedia of library and Information sceince, Volume 38 supplement 3, pp. 242 - 266, Marcel Decker, Inc., New York, 1985.
2. Nugent, W. Optical Discs - An Emerging Technology for libraries. IFLA Journal, 12 (1986), 3; pp 175 - 181.
3. Nugent, William R. and Jessica R. Harding. "Pictures and productivity; How Image Automation Will Amplify the output of the knowledge worker", Proceedings, 1983 ASIS Annual Meeting, Washington, DC, October 2 - 6 1983, pp. 36 - 40, knowledge Industry, publications, White plains, 1983.
4. Price, Joseph, "The Optical Disc pilot program at the library of Congress," **Videodisc and optical disc,** November - December 1984.
5. Sonnemann, Sabine S. The Video disc as a library Tool. **Special Libraries,** January, 1983, pp. 7-13.
6. Lunin, Lois and Schipma, Peter B. "Perspectives on CD-ROM for Information Storage and Retrieval. **JASIS,** Vol. 39, No. 1 (1988), p. 31.

بيليوجرافيات مختارة عن الاسطوانات البصرية واسطوانات الفيديو :

١ – الصمادى ، نسيم حسن . نظم الأقراص البصرية المكتنزة وتأثيرها على نظم الاسترجاع المباشر للمعلومات : ممارسات الحاضر وآفاق المستقبل . **مكتبة الإدارة** ، مجلد ١٥ ، ع ٢ (جمادى الأول ٨ – ١٤ يناير ١٩٨٨) ، ص ٥٣ – ٧٥ .

2. Adams, Michael Q. "Digital Equipment Corporation's CD-ROM Software and Data base Publications," **On-Line,** Vol. 10 No. 4 (July 1986).

3. Belkin, Nicholas J., Groft, W. Bruce, "Retrieval Techinques. **In:** Williams, Martha E., ed: **Annual Review of Information Sceince and Technology,** Vol. 22 (1987), 109-145.

4. Bouwhuis, G. et al. **Principles of Optical Disc Systems.** Bristol: A. Hilger Ltd., 1985.

5. Buttler, Matilda; Paisley, William and Spigai, Frances. "CD-ROM in the Matrix of Publishing Choices," Electronic Publishing Business, Vol. 4 No. 6 (June 1986).

6. Carasso, M.G. et al. "The Compact Disc Digital Audio System," **Phillips Tech. Review,** Vol. 40, 1982.

7. **CD-ROM Review.** Peterborough, NH: CW Communication, Peterborough, Inc., Bimonthly.

8. Cichocki, Edward M. and Susan M. Ziemer. "Design Considerations for CD-ROM Retrieval Software." **JASIS,** Vol. 39, No. 1 (1988), 43-46.

9. Collier, Harry. "Optical Technology: A New Medium or a Replacement Medium? **In:** Schwerin, Julie B. ed. **Proceedings of Optical Publishing 1986.** Medford, N.J. Learned Inform. Inc., 1986.

10. Davies, David H. "The CD-ROM Medium. **JASIS,** Vol. 39, No. 1 (1988), 34-42.

11. Dor, T.T. "Error Correction codes for digital Audio" **Proc. AES Premier Con.** Ryetown, New York. Audio Engineering Society, 1982, pp. 147-177.

12. Fujitani, Larry, "Laser Optical Disk: The Coming Revolution in On-Line Storage, "**Communications of the ACM,** Vol. 27, No. 6 (June 1984).

13. Godstein, Morris, "Optical Disk Technology: Origins and Evolution, "**In: On-line 1986 Conference Porceedings, (Chicago, Nov. 1986).**

14. **The Guide to CD-ROM's in Print** Westport, Conn., Meckler Publishing, 1987.

15. Herther, Nancy, K. "CD-ROM Technology: A New Era for Information Storge and Retrival? "**On line,** Vol. 9, No. 6 (November 1985).

16. Isailovic, Jordan. **Videodisc and Optical Memory Systems.** Englewood Cliffs, N.J. Prentice - Hall, 1985.

17. Kramer, Matt. "Compact Disks May Spur Use of On-Line Databases," **PC Week,** Vol. 2, No. 50 (December 1985).

18. Lambert, Steve and Ropiequet, eds.: **CD-ROM: The New Papyrus.** Redmond, WA.: Microsoft Press, 1986.

19. Levit, Theodore, **The Marketing Imagination,** New York: The Free Press, 1986.

20. Marchand, Donald and Horton, Forest. **Info Trends.** New York, John Wiley and Sons, 1986.

21. Optical Information Systems Update. Westport. Conn., Meckler Publishing, 1985.

22. Pagell, Ruth A. "CD-ROM Systems for Company and Industry Information." **In: On line** 1986 Conference Proceedings, (Chicago, Nov. 1986).

23. **Publishing with CD-ROM,** Westport, Conn. Merkler Publishing, 1985.

24. Rietdyk, Ron J. Creation and Distribution of CD-ROM Databases for library Reference Deck, **JASIS,** Vol. 39, No. 1 (1988), 58-62.

25. Ropiequet, Suzanne, ed.: **CD-ROM 2: Optical Publishing** Redmond, WA: Microsoft Press, 1987.

26. Roth, Judith Paris, **Essential Guide to CD-ROM.** Westport, CT: Mechkler Publishing, 1986.

27. Sako, Y. and Suguki, T. "Data Structure of the Compact Disk-read Only Memory System, **Applied Optics,** Vol. 25, 1986, 3996.

28. Schipma, Peter B. A CD-ROM Database Product for Oncology, **JASIS,** 39, (1), 63-66.

29. Schwerin, Julie B. Message to Information Providers: Take Advantage of Optical Media: "**Video disc and Optical Disk Journal,** 5 (3): 211-216, 1985.

30. Schwerin, Julie. CD-ROM: Potential Markets for Information. **JASIS,** 39 (1), 54-57, 1988.

31. Schwerin, Julie. **CD-ROM: The Standard:** Medford, NJ: Learned Information: 1985.

32. Schwerin, Julie "Optical Publishing Products, Pricing and Performence. **Proceedings of the Tenth International Online Meeting,**" London, Dec. 1986.

33. Schwerin, Julie B. "Optical Systems for Information Delivery and Storage." **Electronic Publishing Reivew,** 5 (3), 193-198, 1985.

34. Schwerin, Julie B. "Opitcal Publishing, The Optical Family Tree "**Information Today,** July, 1985.

35. Schwerin, Julie B. The Reality of Information Storage, Retrieval and Display Using Video Disc "**Video Discs and Optical Journal,** 4 (2), 113-120, 1984.

36. Takeuchi, T. et al "CD-ROM System using high perform error correcting system, "**J.I.T.E.** (Japan), 1986.

37. Tang, D.T. and Bahl L.K. "Block codes for a class of constrained noiseless channels. "**Inform Control,** 17: 436: 1970.

38. Taub, H and Schiling, D.L. **Principles of Communication Systems:** McGraw Hill, 1971.

39. Vries, L.B. et al "The digital compact disc system: modulation and error correrction" 67th Convention AES Perprint 1674. New York: Audio Engineering Society, 1980.

40. Zoellick, Bill. CD-ROM Software Archutecture to Promote Interchangeability. **JASIS,** 39 (1), 47-53, 1988.

41. Zoellick, Bill. **CD-ROM: The New Papyrus.** Redmond, WA: Microsoft Press, 1986, p. 103.

42. Zoellick, Bill, Stegner, S. et al "High Siena CD-ROM Logical Format Proposal. "(Proposed by TMS Inc., P.O.Box: 1358, Stillmoter, OK, 1986).

رقم « كتر » أداة هامة فى تصنيف مكتبة الكونجرس

قاسم محمد الخالص
مكتبة جامعة اليرموك
أربد ـ الأردن

ملخــص :

تبدأ الدراسة بتناول رقم الطلب فى تصنيف مكتبة الكونجرس ، ثم تتناول استخدام رقم كتر فى تصنيف مكتبة الكونجرس لترميز المداخل الرئيسية ، التقسيمات الجغرافية ، التراجم الفردية ، أسماء اللغات التى ورد بها نص الموضوع ، الموضوعات ، عناوين المؤلفات ، وتختم الدراسة بقواعد ترميز المداخل العربية بالحروف والأرقام العربية .

قبيل الشروع في الحديث عن تفاصيل رقم « كتر » لابد من المرور على رقم الطلب في تصنيف مكتبة الكونجرس . وهذا يدفعنا للخوض قليلاً في رمز تصنيف مكتبة الكونجرس المختلط الذي يجمع الحروف اللاتينية والأرقام العربية . والمتتبع نماذج أرقام الطلب في تصنيف مكتبة الكونجرس يجد نموذجين شائعين :

الأول ويتكون من :

(أ) رقم التصنيف ويتكون من حرف كبير ، أو حرفين كبيرين ، أو ثلاثة حروف كبيرة ، تمثل الأقسام الرئيسية ، أو الأقسام الثانوية أو الموضوعات تتلوها أرقام عربية تبدأ بالرقم (1) وتنتهي بالرقم (9999) . ثم يمكن تقسيم أي رقم صحيح تقسيماً عشرياً كلما كانت الأرقام الصحيحة غير كافية لتمثيل الموضوعات .

(ب) رقم « كتر » يمثل المدخل الرئيسي للعمل .

(جـ) تاريخ نشر العمل .

أما النموذج **الثاني** فيتكون من :

(أ) رقم التصنيف كما وضحناه أعلاه .

(ب) رقم كتر أول يكون جزءاً لا يتجزأ من رقم التصنيف بل هو امتداد حقيقي له .

(جـ) رقم كتر ثان للدلالة على المدخل الرئيسى للعمل .

(د) تاريخ نشر العمل .

والمثالان التاليان يوضحان هذين النموذجين : « محاضرات في الإقتصاد الجزئي / ابراهيم أحمد داود ، ١٩٨٤ » .

حرفان للدلالة على القسم الثانوي « الاقتصاد » HB .

رقم صحيح للدلالة على موضوع « الاقتصاد الجزئي » 172 .

رقم كتر المدخل الرئيسي لهذا العمل وهو 12722 مبني على [Ibrahim Ahmad Dáwúd] .

تاريخ نشر العمل 1984 .

هذا مثل على النموذج الأول من أرقام طلب تصنيف مكتبة الكونجرس . أما المثال التالي فيوضح شكل النموذج الثاني من أرقام طلب تصنيف مكتبة الكونجرس :

« برمجة بيسك للمبتدئين / تأليف عوض منصور ، ١٩٨٧ » .

حرفان للدلالة على القسم الثانوي « الرياضيات » QA .

رقم صحيح للدلالة على الحاسبات الالكترونية 76 .

تقسيم عشري يبين تقسيم لغات البرمجة وترتيبها باستخدام رقم كتر 73 .

رقم كتر أول للدلالة على لغة البيسك B3 [Basic] .

رقم كتر ثان للدلالة على المدخل الرئيسي M3622 [Mansúr,Awod] .
تاريخ نشر العمل 1987 .

يلاحظ مما سبق أن أقصى احتمال لعدد أرقام « كتر » في رقم طلب واحد هو اثنان فقط .

تعتبر عملية استخدام رقم « كتر » في تصنيف مكتبة الكونجرس ضرورة هامة لذا لابد من الدقة والنسقية في عملية إنشائها .

ورغم ما قيل ويقال عن الصعوبة المتأتية لدى إنشاء رقم « كتر » إلا أن العملية لو خضعت لمجموعة من الخطوات السليمة لجعلت رقم « كتر » في تناول مصنف وبيسر كبير .

ولابد للمصنف العربي الذي هو موضوع مقالتنا بالذات من بعض التصورات العملية الهامة في سبيل إنشاء رقم « كتر » صحيح وعملي .

ومن الجدير ذكره أن عملية إنشاء رقم « كتر » أداة تستخدم للمحافظة على الترتيب الألفبائي كلما كان ذلك مطلوبا .

وفي مكتبة الكونجرس يقوم مصنف على درجة عالية من التأهيل والثقافة المكتبية بإنشاء أرقام « كتر » لكل مادة قيد الفهرسة والتصنيف . ويسمى هذا الشخص "Shelflister" .

ويلاحظ أن مكتبة الكونجرس تحرص على إنشاء رقم « كتر » باللغة الانجليزية ، وبمعنى آخر بالحروف اللاتينية . وهذا يعني عملياً أنه لابد من نقل حروف الأسماء والمداخل إلى اللغة الانجليزية ، وهذا ما اصطلح عليه بالكرشنة

أو النقحرة والتي سأفرد لها تفصيلاً شاملاً ودقيقاً ، فيما يتعلق بقواعد النقحرة من اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية وَفق ما هو متبع في مكتبة الكونجرس .

يتكون رقم « كتر » عادة من أول حرف من المدخل الذي ينشأ له رقم « كتر » . حرفاً كبيراً يتبعه مجموعة من الأرقام العربية ، ويكون رقم « كتر » بكامله مسبوقاً بالنقطة العشرية . وهذا يعني أن رقم « كتر » يجب أن يعامل معاملة رياضية عشرية .

يستخدم رقم « كتر » في تصنيف مكتبة الكونجرس لترميز ما يلي :

١ — المداخل الرئيسية سواء كانت مؤلفا أو عنواناً .

٢ — التقسيمات الجغرافية سواء كانت قارات أو مناطق . أو دولاً ، أو ولايات ، أو أقاليماً ، أو مدناً ، أو قرى .

٣ — التراجم الفردية .

٤ — أسماء اللغات التي ورد بها نص الموضوع .

٥ — الموضوعات .

٦ — عناوين المؤلفات .

وسأتحدث عن كل واحد بشيء من التفصيل .

المداخل الرئيسية

يستخدم رقم « كتر » هنا لترميز المداخل الرئيسية لغايات التمييز بين المؤلفات التي تحمل نفس رقم التصنيف ، حيث ترتب الأعمال المختلفة التي يجمع بينها موضوع واحد ، وبالتالي رقم تصنيف واحد ، وفق الترتيب الألفبائي للمداخل الرئيسية التي يجري تحويلها من أسماء وعناوين ، إلى حروف تمثل بداية هذه المداخل ، متنوعة بأرقام عربية . والغرض النهائي منها ترتيب هذه الأعمال وفق التسلسل العشري المتصاعد في قيمته ، حيث يعتبر ذلك الترتيب مقياساً لترتيب البطاقات داخل الفهرس المصنف ، والكتب التي تمثلها تلك البطاقات على الرفوف .

وفيما يلي القواعد المتبعة في مكتبة الكونجرس لإنشاء أرقام « كتَر » :

أولا : معالجة الحرف الثاني من المقطع الأول للمدخل الرئيسي :

(أ) إذا كان المقطع الأول من المدخل الرئيسي يبدأ بأحد حروف العلة وهي : A,E,I,O,U

لمعالجة الحرف الثاني	U-Z	S,T	R	P-Q	N-O	I-M	D-H	B-C
استخدم الرقم :	9	8	7	6	5	4	3	2

(ب) إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف "S"

لمعالجة الحرف الثاني	U	T	M-P	H,I	E	CH	A
استخدم الرقم :	9	7-8	6	5	4	3	2

(جـ) إذا كان المقطع الأول من المدخل الرئيسي يبدأ بـ "QU"

لمعالجة الحرف الثاني	Y-Z	R-X	O-P	I-N	E-H	A-D
استخدم الرقم :	9	7	6	5	4	3

(د) إذا كان المقطع الأول يبدأ بـ Qa إلى Qt يعالج الحرف الثاني من Q2 . إلى Q2999 .

(هـ) إذا كان المقطع الأول يبدأ بباقي الحروف الساكنة وهي :

B,C,D,F,G,H,J,K,L,M,P,R,T,V,W,X,Y,Z

لمعالجة الحرف الثاني	Y-Z	U-X	R-T	O-Q	I-N	E-H	A-D
استخدم الرقم :	9	8	7	6	5	4	3

ثانيا : معالجة الحرف الثالث من المقطع الأول للمدخل الرئيسي :

A-D	E-H	I-L	M	N-Q	R-T	U-W	X-Z
2	3	4	5	6	7	8	9

ثالثاً : إذا اقتضت الأمور معالجة الحرف الأول من المقطع الثاني للمدخل الرئيسي ، وهذا ضروري بالنسبة للمداخل العربية ، حيث أن غالبيتها تبدأ بـ ابن . أبو . عبد . محمد ... الخ . لذلك لابد من اللجوء إلى الحرف الأول من المقطع الثاني للمدخل الرئيسي ، وفيما يلي كيفية المعالجة :

A	B	C	D	E	F	G	H	I
22	24	26	28	32	34	36	38	42
J	K	L	M	N	O	P	Q	R
48	52	58	62	64	66	72	74	76
S	T	U	V	W	X	Y	Z	
82	84	86	88	92	94	96	98	

بعد استعراض هذه القواعد يجدر بالمصنف العربي أن يقوم بتقحرة المداخل العربية إلى اللغة الانجليزية ، وفق قواعد معمول بها في مكتبة الكونجرس . ويمكن للباحث الذي يرغب في قراءة التفاصيل الديقية جداً أن يطلع عليها في :

Library of Congress Cataloging Service Bulletin

الأمثلة التالية تبين كيفية استخدام قواعد أرقام « كتر » . المؤلفون التالية أسماؤهم كتبوا في موضوع الفقه الإسلامي الذي خصصت له مكتبة الكونجرس رقم التصنيف BP144 .

كيف نميز بين أعمال هؤلاء المؤلفين من خلال إنشاء رقم « كتر » مميزاً لكل مؤلف ، بحيث ينفرد به دون غيره ، وبالتالي يسهل ترتيب الكتب على الرفوف من خلال الترتيب الألفبائي لأسماء هؤلاء المؤلفين :

أحمد محيي الدين عجوز ، محمد سليمان الأشقر ، بدران أبو العينين بدران ، ياسين أحمد ابراهيم درادكه ، عبد الفتاح محمد أبو العينين ، أحمد فراج حسين ، علي جريشة ، محمد رواس قلعة جي ، مناع القطان ، محمد علي الصابوني ، محمد سمارة ، زكريا محمد الفاتح القضاه ، حمود ضاوي القثامي ، مصطفى أحمد الزرقاء .

وفيما يلي مجموعة قواعد نقحرة الأسماء العربية إلى اللغة الانجليزية معززة بالأمثلة :

الحروف العربية	الشكل المقمر	أمثلة	
		كلمات باللغة العربية	الشكل المقمر بالانجليزية
الضمة	U	مُسْلِمٌ	Muslimun
الفتحة	a	كسر	Kasara
الكسرة	i	قصّة	Qissatun
التنوين بالضم	Un	حظٌ سعيدٌ	Hazzun Sa'idun
التنوين بالفتح	an	حظاً سعيداً	Hazzan Sa'idan
التنوين بالكسر	in	حظٍ سعيدٍ	Hazzin Sa'idin
الشدّة « ّ »	ذكر الحرف المشدد مرتين	هزّة قويّة	Hazzah Qawiyyah
الألف الممدودة « آ »	a	مرآة	Miráh
الألف المهموزة فوقياً مفتوحة « أ »	a	أنا وأنت	Aná wa ant
الألف المهموزة فوقياً مضمومة « أُ »	u	أنظر الأم	UnZur al-Um
الألف المهموزة تحتياً « إ »	i	إلى الإتحاد	Ila al-Ittihád
الألف غير المهموزة	á	كان ياما كان	Kán Yámá Kán
الواو المهموزة « ؤ »	U'	مؤتمر	Mu't amar
الهمزة على كرسي « ئـ »	'i	دائم	Dá'im
الهمزة المنفصلة « ء »	'	خلفاء	Khulafá'
ب ، بـ	B	بلبل	Bulbul
ت ، تـ	T	توت	Tút
ـة ، ة إذا كانتا ساكنتين	H	الجُباة	al - Jubáh
ـة ، ة إذا كانتا متحركتين	T	جباةُ المدينة	Jubátu al - Madinati
ث ، ثـ	TH	ثلوج ثمينة	Thulúj Thaminah
ج ، جـ	J	جباهٌ جباره	Jibahun Jabbárah
ح ، حـ	H	حسن حسين	Hasan Husayn
خ ، خـ	Kh	خالد خليل	Khálid Khalil
د	D	دَيْدَن	Daydan
ذ	Dh	أذن ذهبيه	Udhun Dhahabiyyah
ر	R	الرّد الرسمي	al - Rad al - Rasmi
ز	Z	زيزه	Zizah
س ، سـ	S	سوسن	Sawsan
ش ، شـ	Sh	شعشاعة	Sha'shá'ah
ص ، صـ	S	الصحافة الصينية	al Sahéfah al Siniyyah
ض ، ضـ	D	ضرغام	Dirghám

ظ	Z̤	مناظرة	Munázarah
ع ، عـ ، ـعـ	'	عمر العمري	'Umar al 'Umari
غ ، غـ ، ـغـ	Gh	غالب الغول	Ghálib al-Ghúl
ف ، فـ	F	الفراشة الفضيّة	Al-Faráshah al Fiddiyyah
ق ، قـ	Q	قلقيلة	Qalqilyah
كـ ك	K	كركدن	Karkadan
ل ، لـ	L	اللؤلؤ	Al-lu'lu'
م ، مـ	M	ممر مائي	Mamar Má'i
ن ، نـ	N	المنون	al-Manún
هـ ، ـهـ ، ه	H	هذه الهمجيه	Hadhih al-Hamjiyyah
الواو باستثناء القاعدة التي تليها	W	ورد وضوء	Ward wa Daw'
الواو اذا كانت ساكنة وما قبلها مضموماً	ú	السّودان وسُوريا	al-Sudan wa Súrya
الياء باستثناء القاعدة التي تليها	Y	يا سيدى	Ya Sayyidi
الياء واذا كانت ساكنة وما قبلها مكسوراً	i	السين العظيم	al-Sin al'Azim
الألف المقصورة	á	الذكرى الكبرى	al-Dhikrá al-Kubrá

نقوم أولاً بفهرسة كل كتاب لتحديد مدخله الرئيسي الذي يكون في هذه الحالات تحت اسم المؤلف المحقق كما هو متوفر في فهرس المؤلف ثم نقوم بنقحرة كل اسم إلى اللغة الانجليزية وننشيء لكل مؤلف رقم « كتر » خاصاً به فتصبح العملية على النحو التالي :

العجوز ، أحمد محيى الدين 'Ajüz, Ahmad Muhyi al-Din

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :.

BP144

.A4822

الأشقر ، محمد سليمان عبد الله

Ashqar, Muhammad Sulaymàn Abd Allah

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.A8362

بدران أبو العينين بدران Badràn Abu al-'Aynàyn Badrán .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.B3222

دراكة ، ياسين أحمد ابراهيم Daràdkah, Yàsin Ahmad ibráhim .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.D3796

أبو العينين ، عبد الفتاح محمد

Abu al-'Aynayn, 'Abd al-Fattàh Muhammad

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.A2822

أحمد فراج حسين **Ahmad Farràj Husayn**

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.A3534

جريشة ، علي **Jarishah, 'Ali**

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.J3722

قلعة جي ، محمد روّاس **Qal'ah Ji, Muhammad Rawwàs** .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q2448

القطّان ، منّاع Qattàn, Mannà‘ .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q2762

الصابوني ، محمد علي Sàbuni, Muhammad ‘Ali .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.S2262

سمارة ، محمد Samàrah, Muhammad .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.S2562

القضاة ، زكريا محمد الفاتح Qudah, Zakariyyá Muhammad al-Fàtih .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q3298

القثامي ، حمود ضاوي Quthàmi, Humud Dàwi .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Q7338

الزرقاء ، مصطفى أحمد Zarqà', Mustafà Ahmad .

ويكون رقم طلب كتابه على النحو التالي :

BP144

.Z3762

ترتب هذه الأرقام (أرقام الطلب) وفق تسلسل أرقام « كتر » لأن رقم

التصنيف مشترك بينها . ونجد هذه الكتب مرتبة على الرفوف على النحو التالي :

١ – كتاب : أبو العينين ، عبد الفتاح محمد

BP144
.A2822

٢ – كتاب : أحمد فراج حسين

BP144
.A3534

٣ – كتاب : العجوز ، أحمد محيى الدين

BP144
.A4822

٤ – كتاب : الأشقر ، محمد سليمان عبد الله

BP144
.A8362

٥ – كتاب : بدران أبو العينين بدران

BP144
.B3222

٦ – كتاب : درادكة ، ياسين أحمد ابراهيم

BP144
.D3796

٧ – كتاب : جريشه ، علي

BP144
.J3722

٨ – كتاب : قلعة جي ، محمد رواس

BP144

.Q2448

٩ – كتاب : القطان ، منّاع

BP144

.Q2762

١٠– القضاة ، زكريا محمد الفاتح

BP144

.Q3298

١١ – كتاب : القثامي ، حمود ضاوي

BP144

.Q7338

١٢ – كتاب : سمارة ، محمد

BP144

.S2562

١٣ – كتاب : الزرقاء ، مصطفى أحمد

BP144

.Z3762

ولو قمنا بترتيب أسماء المؤلفين وفق الترتيب المبين آنفاً نجدها تعكس الترتيب الألفبائي تماما :

1. Abu al-'Aynayn, 'Abd al-Fattáh.
2. Ahmad Farrái Husayn.
3. 'Ajúz, Ahmad Muhyi al-Din
4. Ashqar, Muhammad Suuloymán 'Abd Allah.
5. Badrán Abu al-'Aynayn Badrán.
6. Darádkah, Yásin Ahmad Ibráhim.

7. Jarishah, 'Ali.
9. Qal'ah Ji, Muhammad Rawwás.
10. Qudah, Zakariyyá Muhammad al-Fátih.
11. Quthámi, Humúd Dawi.
12. Samárah, Muhammad.
13. Zarqá', Mustafá Ahmad.

أرقام كتر المستخدمة للتقسيم الجغرافي

المتصفح لجداول تصنيف مكتبة الكونجرس يمر بعبارات كثيرة تتردد في كل جدول من جداول التصنيف المتعددة مثل :

By Region or Country, A-Z
By Place, A-Z
By Country, A-Z
Cities, towns, etc., A-Z

هذه العناوين تدل على التقسيم الجغرافي . وهذا التقسيم يكون جزءاً لا يتجزأ من رقم التصنيف . وهناك قائمة مرتبة بأسماء مناطق ودول العالم ألفبائياً باللغة الانجليزية ، وبإزاء كل منطقة أو دولة رقم « كتر » ثابت لا يتغير . وخدمة للمصنفين العرب قمت بترتيبها ترتيباً ألفبائياً حسب الحروف العربية ، وبجانب كل دولة ذكرت رقم كتر تلك الدولة على النحو التالي :

اسم الدولة	رقم كتر
الاتحاد السوفياتي	S65
أثيوبيا	E8
الأرجنتين	A7
الأردن	J6
أرمينيا	A75
أسبانيا	S7

استراليا	A8
آسيا	A78
آسيا الوسطى	A783
أفريقيا	A35
أفريقيا الجنوبية	A356
أفريقيا الشرقية	A353
أفريقيا الوسطى	A352
أفريقيا الوسطى (جمهورية)	C33
أفغانستان	A33
الأكوادور	E2
ألبانيا	A38
ألمانيا الشرقية	G35
ألمانيا الغربية	G3
الامارات العربية المتحدة	U5
الامبراطورية البيزنطية	B97
أمريكا	A45
أمريكا الجنوبية	S63
أمريكا الشمالية	N7
أمريكا الوسطى	C35
أندونيسيا	I5
أنغولا	A5
أوروبا	E85
أوروبا الشرقية	E852
أوروبا الشمالية	E853
أوروبا الغربية	E85
أوروبا الوسطى	C36
الأورجواي	U8
أوغنده	U33

أوقيانوسيا	O3
إيران	I7
ايرلندا	I73
ايسلندا	I2
ايطاليا	I8
الباراجواي	P3
باكستان	P18
البحرين	B26
البرازيل	B6
البرتغال	P8
بروناي	B7
بريطانيا	G7
بلاد إسلامية	I74
بلاد عربية	A65
بلجيكا	B4
بلغاريا	B9
البنغال	B43
بنجلادش	B3
بنما	P19
بهوتان	B47
بورتوريكو	P9
بورما	B93
بولندا	P7
بوليفيا	B5
بيرو	P4
تانزانيا	T34
تاييه	T55
تايوان	T28

تركيا	T9
تشاد	C45
تشيكسلوفاكيا	C95
تشيلي	C5
توغو	T6
تونس	T8
تايلاند	T5
جامايكا	J25
جرينلاند	G83
الجزائر	A4
جزر البهاما	B24
جزر الفوكلاند	F3
جزر الكناري	C25
جزيرة البلقان	B28
جنوب آسيا	S65
جنوب أفريقيا (جمهورية)	S6
جنوب شرق آسيا	A785
جنوب غرب آسيا	N33
جواتيمالا	G9
جيبوتي	D5
الحبشة انظر أثيوبيا	
الدنمارك	D4
الدول الاسلامية انظر البلاد الإسلامية	
الدول العربية (انظر البلاد العربية)	
الدول الشيوعية	C725
دول مجلس الوحدة الاقتصادية الأوروبية	E86
الدول النامية	D44
الدومينيكان	D65

رومانيا	R6
زامبيا	Z33
زائير	Z28
زمبابوي	Z55
ساحل العاج	I9
سان مارينو	S27
سريلانكا	S72
السعودية	S33
السلفادور	S2
سنغافورة	S55
السنغال	S38
السودان	S73
سورية	S95
السويد	S8
سويسرا	S9
الشرق	E16
الشرق الأدنى	N33
شمال أفريقيا	A355
شمال شرق أفريقيا	A3553
شمال غرب أفريقيا	A3554
الصومال	S58
الصين	C6
العالم الإسلامي (انظر البلاد الإسلامية)	
العالم العربي (انظر البلاد العربية)	
العراق	I72
عُمان	O5
الجابون	G2
غانا	G4

غرب أفريقيا	A358
فرنسا	F8
الفلبين	P6
فلسطين	P19
فنزويلا	V4
فنلندا	F5
فولتا العليا	U65
فيتنام	V5
قبرص	C93
قطر	Q2
الكاميرون	C17
كمبوديا	K3
كندا	C2
كوبا	C9
كوريا	K6
كوريا الجنوبية	K6
كوريا الشمالية	K7
كوستاريكا	C8
كولومبيا	C7
الكونغو	C74
الكويت	K9
كينيا	K4
لبنان	L4
لوكسمبرج	L9
ليبيا	L75
ليبيريا	L7
المالديف	M415
مالطا	M43

مالي	M42
ماليزيا	M4
مدغشقر	M28
مصر	E3
المغرب	M8
مكدونيا	M27
المكسيك	M6
المناطق القطبية الجنوبية	A6
منطقة الكاريبي	C27
منغوليا	M65
موزمبيق	M85
موناكو	M63
ناميبيا	N3
النرويج	N8
النمسا	A9
نيبال	N35
النيجر	N55
نيجيريا	N6
نيكاراجوا	N5
نيوزيلندا	N45
هاييتي	H2
الهند	I4
هندوراس	H8
هنغاريا	H9
هولندا	N4
هونغ كونغ	H85
الوطن العربي (انظر البلاد العربية)	
الولايات المتحدة	U6

اليابان	J3
اليمن	Y4
اليمن الديمقراطية	Y45
يوغسلافيا	Y8

المثال التالي يوضح كيفية الاستفادة من هذه القائمة في تصنيف مكتبة الكونجرس .

Islam

Sufism (الصوفية)

History

BP 188.8 By Region or Country, A-Z

نحن نعلم أن رقم التصنيف BP188.8 يدل على الصوفية مقسمة تقسيماً جغرافياً باستخدام أرقام كتر الجاهزة والثابتة في القائمة التي ذكرتها آنفاً . فكيف يكون رقم تصنيف الموضوعات التالية :

الصوفية في مصر – الصوفية في السودان – الصوفية في السعودية – الصوفية فى الجزائر – الصوفية فى فلسطين – الصوفية في الأردن .

ونستطيع بسهولة كبيرة أن نصنف هذه الموضوعات بالاستفادة من جدول التصنيف ومن قائمة الدول المرتبة ألفبائياً وذلك على النحو التالي :

الصوفية في مصر

BP188
.8
.E3

الصوفية في السودان

BP188
.8
.S73

الصوفية في الجزائر	BP188 .8 .A4
الصوفية في فلسطين	BP188 .8 .P19
الصوفية في الأردن	BP188 .8 .J6

أما بالنسبة لأرقام « كتر » عن المدن والقرى ، فيقوم المصنف بإنشائها ، ولا توفر مكتبة الكونجرس أرقام « كتر » جاهزة لأسماء مدن العالم . هذا ويجدر بقسم التصنيف إنشاء سجل استناد بأسماء المدن ، وبإزاء كل مدينة ، رقم كترها على غرار ترتيب مناطق ودول العالم في ترتيب ألفبائي واحد . المثال التالي يوضح للقارىء كيف ينشيء المصنف أرقام كتر لمدن دولة معينة .

Jordan

DS154.9 Cities, towns, etc., A-Z

ولو حاولنا أن ننشيء رقم « كتر » لكل مدينة أردنية هامة مثل : عمان – الزرقاء – اربد – العقبة – السلط – جرش – الرمنا – الطفيلة – المفرق – البتراء ، فلابد أولاً من نقمرة أسماء هذه المدن إلى اللغة الانجليزية ، ثم يتم إنشاء رقم « كتر » خاص بكل مدينة باستخدام قواعد أرقام « كتر » تحدثت عنها آنفاً ، فتكون المحصلة على الناحية التالية ، مع الانتباه إلى أن أرقام « كتر » تكون أقصر من أرقام كتر المداخل الرئيسية ، إلا إذا دعت الضرورة لذلك :

عمان	‘Ammàn	A4
الزرقاء	Zarqà’	Z3

اربد	Irbid	I7
العقبة	‘Aqabah	A6
السلط	Salt	S2
جرش	Jarash	J3
الرمثا	Ramtha	R3
الطفيلة	Tafilah	T3
المفرق	Mafraq	M3
البتراء	Petra	P4

هناك ملاحظة جديرة بالاهتمام ، وهي أن بعض مدن العالم اكتسبت شهرة كبيرة ، وبالتالي خصصت لها أسماء خاصة بها بالحروف اللاتينية ، مثل : دمشق – القاهرة – طرابلس – القدس – البتراء .

لا تنقحر أسماء هذه المدن ، بل يتم إنشاء أرقام « كتر » لها وفق الشكل الذي تعارف عليها الجغرافيون في العالم . لذلك يكون رقم كتر القاهرة C3 . [Cairo] ورقم كتر البتراء P4 . [Petra] .

وهذه الملاحظة تقودنا إلى قضية ذات أهمية بارزة في أرقام « كتر » فيما يتعلق بأسماء الدول التي تبتديء بها المداخل الرئيسية فلا تنقمر هذه الأسماء الجغرافية ، بل ينشأ رقم كترها وفق اسم الدولة أو المنطقة كما ورد في اللغة الانجليزية . فعلى سبيل المثال [مصر – وزارة الخارجية] إذا كانت المدخل الرئيسي في بطاقة ما فيكون رقم « كتر » في هذه الحالة E39 وليس M47 أما العناوين العربية فتنقمر إلى اللغة الانجليزية ولا تترجم معانيها أبداً . ومن الجدير ذكره أن الأمور تقتضي استخدام رقم « كتر » ثان بعد رقم كتر اسم المدينة ، لأن رقم « كتر » الأول كما نعلم جزء لا يتجزأ من رقم التصنيف .

أرقام كتر المستخدمة للتراجم الفردية :

من المزايا التي ميزت تصنيف مكتبة الكونجرس عن غيره من أنظمة التصنيف أنه يصنف التراجم تحت موضوعاتها والمقصود بذلك تصنيف الشخص المترجم لحياته تحت الموضوع الذي برز فيه ولذلك من العادي جداً

أن تجد أرقام تصنيف بعض الشخصيات العظيمة مختلفة . المتصفح لجداول تصنيف مكتبة الكونجرس يجد في معظم الأحيان ما يلي :

الموضوع
تراجم
تراجم جماعية
تراجم فردية تقسم باستخدام رقم كتر لكل شخص

المثال التالي اقتبسناه من خطة تصنيف الدين الإسلامي

Islam
Biography
Collectice
Individual
Muhammad, the prophet

BP80 Other Individual biographies, A-Z

نجد تحت رقم التصنيف هذا تصنيف تراجم أبو ذر الغفاري ، أبو عبيدة عامر بن الجراح ، أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب ، عثمان بن عفان ، عمار بن ياسر .

وبالطبع فاننا نقوم بنقحرة أسماء هذه الشخصيات الإسلامية وترتب ترتيباً ألفبائياً باستخدام أرقام كتر لذلك تجد رقم تصنيفهم على النحو التالي :

أبو ذر الغفاري — **A2828 Abu Dharr al-Ghafári**

ويكون رقم تصنيفه — **BP80. A2828**

أبو عبيدة عامر بن الجراح — **A2886 Abu 'Ubaydah 'Ámir bin al-Jarráh**

ويكون رقم تصنيفه — **BP80. A2886**

أبو بكر الصديق — A2824 Abu Bakr al-Siddáq

ويكون رقم تصنيفه — BP80. A2824

عمر بن الخطاب — U4224 'Umar bin al-Khattàb

ويكون رقم تصنيفه — BP80. U4224

عثمان بن عفان — 'U8324 'Uthmàn bin 'Affán

ويكون رقم تصنيفه — BP80. U8324

عمار بن ياسر — A4224 'Ammàr bin Yásir

ويكون رقم تصنيفه — BP80. A4224

من الجدير ذكره هنا أن رقم كتر الذي يعقب BP80 هو امتداد طبيعي لرقم التصنيف لذلك لابد من رقم كتر ثان لترميز المدخل الرئيسي .

أرقام كتر المستخدمة للتقسيم الموضوعي

يلاحظ في جداول تصنيف مكتبة الكونجرس العناوين التالية :

By Topic, A-Z
Special Topics, A-Z
Other Topics, A-Z
Topics Not Otherwise Provided, A-Z

وهذا يعني أن الأرقام الصحيحة وتقسيماتها العشرية غير كافية لتمثيل الموضوعات لذلك تلجأ مكتبة الكونجرس إلى ترتيب هذه الموضوعات تحت رقم صحيح وذلك بانشاء رقم كتر خاص بكل موضوع وهذا مما يعيبه البعض على تصنيف مكتبة الكونجرس المثال التالي يبين كيفية ترتيب الموضوعات ترتيباً ألفبائياً باستخدام أرقام كتر .

Islam
BP190.5 Topics not otherwise provided, A-Z
.A5 Amulets
.A6 Animism
.A67 Arabs in Islam
.A7 Art
.A75 Asceticism
.A8 Astronautics

.W35 War

يتبين من المثال السابق أن بعض الموضوعات لم تغطها الجداول لسبب من الأسباب ، لذلك فإن أي موضوع لا يجد له المصنف معالجة في الأرقام الممتدة من **BP1** ولغاية **BP190** يمكن له أن يجد له مكاناً تحت الرقم **BP190.5** بالاستفادة من رقم كتر . وهذه الطريقة نجدها مكررة كثيراً فى تصنيف مكتبة الكونجرس ، وهي تذكرني بقول الضعيف باللغة العربية « سكّن تسلم » ، حيث أنها منفذ لتغطية الموضوعات التي لم تغطّ بالطريقة الهرمية المتسلسلة .

لو بحثت عن تصنيف الموضوعات التالية في جداول تصنيف مكتبة الكونجرس فستجدها تحت الرقم **BP190.5** علماً أنها لا تمثل نفس الدقة الموضوعية :

الحرية في الإسلام – الشهادة في الإسلام – الإسلام والفقر – الإسلام والعلم – الإسلام والحرب – العرب في الإسلام .

أرقام كتر المستخدمة للدلالة على اللغة

تهتم مكتبة الكونجرس اهتماماً بالغاً بالتفاصيل الجزئية الدقيقة سواء الموضوعية منها أو الشكلية . ويعتبر تقسيم الموضوعات حسب اللغة التى ورد بها نص الموضوع واحداً من هذه التفاصيل لكن الغريب أن مكتبة الكونجرس إذا ما قسمت الموضوع باللغة فانها تخصص رقماً صحيحاً أو مجموعة من الأرقام للغات التالية :

* اللغة الانجليزية
* اللغة الفرنسية
* اللغة الألمانية
* اللغة الايطالية
* اللغة الأسبانية
* اللغة الروسية

أما باقي اللغات فتجمعها تحت رقم واحد ، ولا يتم ذلك طبعاً إلا بترتيبها ترتيباً ألفبائياً باستخدام أرقام كتر . والمثال الذي اقتبسه من جداول تصنيف الاقتصاد يوضح ذلك :

Accounting. Book keeping
General Works, treatises, and textbooks
English and American
HF 5631 Through 1800
English and American
HF5633 1801-1850
5635 1851-
French
5641 Through 1800
5642 1801-
German
5644 Through 1800
5645 1801-
Italian
5647 Through 1800
5648 1801-
Spanish
5650 Through 1800
5651 1801-
5653 Russian and Other Slavic
5655 Other languages, A-Z

لو فحصنا الرقم HF 5655 لوجدناه قد خصص لموضوع المحاسبة ومسك الدفاتر لكل لغات العالم باستثناء الانجليزية والفرنسية الألمانية والايطالية

والأسبانية والروسية حيث تشترط الخطة ترتيب باقي لغات العالم ترتيباً ألفبائياً باستخدام رقم كتر . ولذلك لو كان بين أيدينا كتب عن المحاسبة باللغات التركية والعربية والصينية والفارسية والعبرية فانها تصنف على النحو التالي :

المحاسبة باللغة العربية	HF5655. A7 [Arabic]
المحاسبة باللغة التركية	HF5655. T8 [Turkish]
المحاسبة باللغة العبرية	HF5655. H4 [Hebrew]
المحاسبة باللغة الصينية	HF5655. C4 [Chinese]
المحاسبة باللغة الفارسية	HF5655. P4 [Persian]

أرقام كتر المستخدمة للدلالة على عناوين الأعمال :

من الخصائص التي تميزت بها مكتبة الكونجرس عن باقي أنظمة التصنيف الأخرى أنها رتبت كل ما كتبه الفلاسفة وما كتب عنهم وأقصد هنا أنها خصصت مجموعة من الأرقام أو رقماً صحيحاً أو رقم كتر وفق سياسة أوتأتها المكتبة بحيث ترتب كافة الأعمال التي ساهم بها ذلك الأديب أو الفيلسوف بالاضافة إلى كل ما كتبه الآخرون عن ذلك الأديب أو الفيلسوف من تراجم ونقد . وخصصت مكتبة الكونجرس جداول مساعدة لهذه الغاية . ولنبين كيف تشترط جداول تصنيف مكتبة الكونجرس ترتيب الأعمال الأدبية الابداعية المستقلة حسب عناوينها تحت رقم المؤلف ضمن اطار تحدده الجداول المساعدة .

لو حاولنا أن نتبين رقم تصنيف القاص الكبير نجيب محفوظ الذي حاز على جائزة نوبل للآداب . وكان ذلك مفخرة للعرب والعربية لوجدناه يقع تحت الرقم [PJ7852. A54] وعند استعراض الجدول المساعد لترتيب أعمال الأدباء العرب تجد أن مدى أرقام كتر التي تبدأ بـ A61 وتنتهي بـ Z458 مخصصة لترتيب العناوين للأعمال المستقلة التي ألفها ذلك الأديب .

ولو حاولنا أن نرتب « بداية ونهاية » و « زقاق المدق » و « السكرية » تحت رقم تصنيف نجيب محفوظ. فاننا نخرج بما هو آتٍ :

B52 [Bidáyah wa al-Niháyah] بداية ونهاية

وهكذا يكون رقم طلب هذه الرواية كما يلي :

PJ7852
.A54
.B52

زقاق المدق [Ziqàq al-Madaq] Z44

ويكون رقم تصنيف هذه الرواية :

PJ7852
.A54
Z44

يلاحظ أن رقم الكتر Z44 . قد شط قليلاً عن قواعد رقم كتر لأن الخطة تشترط عدم الخروج عن نطاق Z458 . وإذا التبست هذه النقطة على القارىء فاني أعد إن شاء الله أن تلقى الشرح والتفسير الكامل في الدراسة التي أجريتها أنا وزميلي السيد عوض عثامنة رئيس قسم التصنيف بمكتبة جامعة اليرموك / الأردن ، بعنوان « اللغة العربية والأدب العربي في تصنيف مكتبة الكونجرس » ، والتي تنتظر النشر فقط .

أما رواية السكرية فرقم تصنيفها هو : [Sakariyyah] .S24

وهكذا يكون رقم طلبها كما يلي :

PJ7852

.A54

S24

مما سبق أريد أن أوضح النقاط التالية :

١ – تعتبر النقحرة من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية شرطاً يسبق عملية إنشاء رقم كتر وخاصة للمداخل الرئيسية .

٢ – تؤدى النقحرة إلى ضياع الترتيب الألفبائي العربي بالاضافة إلى النتائج التالية :

(أ) الحرفان العربيان ت و ط ينقحران على شكل واحد T
(ب) الحرفان العربيان س و ص ينقحران على شكل واحد S
(جـ) الحرفان العربيان ح و هـ ينقحران على شكل واحد H
(د) الحرفان العربيان د و ض ينقجران على شكل واحد D
(هـ) الحرفان العربيان ظ و ز ينقحران على شكل واحد Z
(و) الحروف العربية ت و ث و ط عندما تنقحر تبدأ جميعها بالحرف T
(ز) الحروف العربية د ، ذ و ض عندما تنقحر تبدأ جميعها بالحرف D
(ح) الحرفان خ ، و ك عندما ينقحران يبدأن بالحرف K
(ط) الحروف العربية س ، ش ، و ص عندما تنقحر تبدأ جميعها بالحرف S
(ي) الحرف القوي في اللغة العربية ع يتلاشى بعد النقحرة ولا يبقى حرفاً

لذلك فكرت بإنشاء قواعد على غرار قواعد « كتر » لترميز المداخل العربية مع المحافظة على خصوصيات تصنيف مكتبة الكونجرس لكن ما وجدته غير مقنع لي هو فصل مجموعة الكتب المؤلفة باللغة العربية عن الكتب المؤلفة بباقي لغات العالم ولو أن زملاء لي حبذوا عملية الفصل كثيراً . وفيما يلي قواعد ترميز المداخل العربية بحروف وأرقام تعكس الترتيب الألفبائي للغتنا وتعكس اهتماماتنا وخدماتنا .

قواعد ترميز المداخل العربية بالحروف والأرقام العربية

(أ) معالجة الحرف الثاني من المقطع الأول للمدخل الرئيسي :

١ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف «أ» :

لمعالجة الحرف أو المقطع الذي يلي الحرف	ب ــ ب م	بن	ب ن ا ــ ب هـ	بو ب ي ــ ج م خ	حـــد	ح م ذ ــ ل	م ــ ي
استخدم الرقم المبين تحته	2	31	4	6 51	71	8	9

٢ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحروف من « ب » إلى « ظ » :

لمعالجة الحرف الثاني	ا	ب ــ ز	س ــ ظ	ع	غ ــ ف	ق ــ ل	م	ن ــ ي
استخدم الرقم	2	3	4	5	6	7	8	9

٣ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف « ع » :

لمعالجة الحرف أو المقطع الذي يليه	أ ــ ب خ	بـــد	ب د ا ــ ظ	ف ــ ل و	لـي	ل ي أ ــ ل ي ي	م	ن ــ ي
استخدم الرقم	2	31	4	5	61	7	8	9

٤ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحروف من غ إلى ل :

لمعالجة الحرف الثاني	ا	ب	ت ــ ز	س ــ ظ	ع ــ ف	ق ــ ل	م	ن ــ ي
استخدم الرقم	2	3	4	5	6	7	8	9

٥ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف « م » :

لمعالجة الحرف أو المقطع الذي يليه	أ ـ ح م خ	حمد	ح م ذ ـ ح م هـ	حمود	ح م و ذ ـ ح ي	خ ـ ك	ل ـ ن	هـ ـ ي
استخدم الرقم :	2	31	4	51	6	7	8	9

٦ - إذا كان المقطع الأول يبدأ بالحرف من « ن » إلى « ي » :

لمعالجة الحرف الثاني	أ	ب ـ خ	د ـ ز	س ـ ظ	ع	غ ـ ل	م	ن ـ ي
استخدم الرقم	2	3	4	5	6	7	8	9

ب) معالجة الحرف الثالث من المقطع الأول للمدخل الرئيسي :

أ	ب ـ خ	د ـ ز	س ـ ظ	ع	غ ـ ل	م	ن ـ ي
2	3	4	5	6	7	8	9

جـ) معالجة الحرف الأول من المقطع الثاني للمدخل الرئيسي :

أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ
22	24	26	28	32	34	36	38	42

ر	ز	س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ
44	46	48	52	54	56	58	62	64	66

ف	ق	ك	ل	م	ن	هـ	و	ي
68	72	78	82	88	92	94	96	98

قبل أن نبدأ بإجراء تطبيقات عملية على هذه القواعد ، هناك مجموعة من البديهيات ، لابد أن تؤخذ فى عين الاعتبار :

١ – عندما يكون المقطع الأول من المدخل الرئيسى يتكون من حرفين اثنين فقط ، يتم إضافة الرقم (١) بعد رقم الحرف الثاني بحيث يفصل ترميز الحرف الثاني من المقطع الأول عن الحرف الأول من المقطع الثاني . والمثال التالي يوضح ذلك :

طــه حســين

يكون ترميز هذا المدخل على النحو التالي :

ط 9134 .

٢ – تتبع قواعد ترتيب أسماء المؤلفين في فهرس المؤلف وهناك بعض المسائل الهامة :

(أ) تعامل الألف بكافة أشكالها ألفاً عادية .
(ب) تعامل التاء المربوطة تاءً وترتب بعدها .
(جـ) تعامل الألف المقصورة ألفاً وترتب بعدها .
(د) الواو المهموزة تعتبر واواً وترتب بعدها .
(هـ) الهمزة المنفصلة تسبق الألف في الترتيب .
(و) الهمزة على كرسي تعتبر ياءاً وترتب بعدها .

٣ – هناك بعض الحالات القليلة التي يتشابه فيها المقطع الأول والحرف الأول من المقطع الثاني لمؤلف ما مع مؤلف آخر حيث كتب المؤلفان بنفس الموضوع فكيف يتم التفريق بينهما ؟

بما أن الهدف من استخدام أرقام كتر هو المحافظة على الترتيب الألفبائي فيجدر بالمصنف أن يميز عملاً عن الآخر بزيادة قيمة أحد الرقمين لصاحب العمل الذي يأتي بعد صاحب العمل الأول في الترتيب . المثال التالي يجعل الصورة أكثر وضوحاً لنفترض أن مؤلفاً يدعى : عبد الوهاب محمد ، وآخر

يدعى : عبد الوارث محمود ، كتبا في موضوع الاقتصاد الإسلامى ، فكيف نميز بين العملين .

بما أن رقم تصنيف المؤلفين هو BP173.75 نقوم بترتيب المداخل الرئيسية للعملين ترتيباً ألفبائياً ، فنجد أن اسم عبد الوارث محمود يسبق في الترتيب اسم المؤلف عبد الوهاب محمد .

لذلك نعطي الأول رقم « كتر » 3196 ع

بينما نعطي عبد الوهاب محمد 3197 ع .

ويلاحظ أن أل التعريف التي وقعت في بداية المقطع الثاني من المدخل الرئيسي لكلا المؤلفين غير أصلية ، لذلك لا تحتسب عند إنشاء رقم الترميز ، وتبقى رسماً . ولو حدث أن تشابه المقطع الأول والمقطع الثاني لمدخلين رئيسيين يحملان نفس رقم التصنيف ، نلجأ إلى المقطع الثالث للتمييز .. وهكذا . والمثال التالي يوضح ذلك :

لنفترض أن مؤلفاً يدعى : محمد أحمد سعيد ، وآخر يدعى محمد أحمد عمر ، كتبا في موضوع واحد ، فكيف نميز بين عمليهما ؟

نحن نعلم أن : محمد أحمد سعيد يسبق في الترتيب الألفبائي : محمد أحمد عمر .

لذلك نستطيع أن نعطي الأول الترميز 3122 م .

بينما نعطي : محمد أحمد عمر الترميز 3123 م .

٤ – هذه القواعد في بعض الأحيان تحتاج إلى ذكاء المصنف لإنشاء ترميز يعكس الترتيب الألفبائي للمداخل .

ولو كتب التالية أسماؤهم في موضوع واحد ، واستخدمت هذه القواعد مباشرة ، فماذا سنخرج ؟

منير وليد ، منيرة أحمد

سيكون ترميز الأول 8996 م ـ بينما ترميز الثانية 8922 م .

فهل يا ترى يعكس كل من الرمزين الترتيب الألفبائي حقاً ؟

الحقيقة أن الرمز هنا لم يعكس الترتيب ، ولذلك لابد من الخروج عن القواعد في هذه الحالات القليلة جداً ، ويمكننا أن نرمّز منيرة أحمد على النحو التالي :

9922 م .

بينما نبقي ترميز منير وليد كما هو . والطريقة المثلى في مثل هذه الحالات هو الترتيب الحقيقى للبطاقة في الفهرس المصنف ، وتحديد رمز يزيد عن البطاقة التي سبقتها ، ويقل عن رقم البطاقة التي جاءت بعدها .

سنحاول أن ننشيء رمزاً للمداخل التالية ، حتى تتوضح قواعد الترميز بشكل أكبر .

أحمد حسن ، شوقي ، أحمد ، المنفلوطي ، مصطفى لطفى ، العقاد ، محمود عباس ، نجيب محفوظ ، التربية العملية ، الاقتصاد السياسي ، الشرباصى ، أحمد ، عبد الفتاح رزق ، عبد الله محمد ، الاقتصاد الجزئي ، فتحي سعيد .

نقوم أولاً بترتيب هذه المداخل ترتيباً ألفبائياً ثم ننشيء لكل مؤلف ترميزاً خاصاً به .

وفيما يلي الترتيب الألفبائي لهذه المداخل ، وبإزاء كل مدخل ترميزه :

المدخل	الترميز
أحمد حسن	7134 أ .
الاقتصاد الجزئي	8332 أ .
الاقتصاد السياسي	8348 أ .
التربية العملية	3364 ت .
الشرباصي ، أحمد	3322 ش .
شوقي ، أحمد	9722 ش .
عبد الله محمد	3122 ع .

عبد الفتاح رزق	3168 ع .
العقاد ، محمود عباس	5288 ع .
فتحي سعيد	4348 ف .
المنفلوطي ، مصطفى لطفي	8788 م .
نجيب محفوظ	3988 ن .

وبالنسبة لرقم الطلب باستخدام هذا الترمز يكون لو افترضنا أن رقم التصنيف :

QA76

.73

.B3

وكان المدخل الرئيسي منصور ، عوض الذي يكون رمزه باستخدام هذه القواعد 9588 ع . فإن رقم طلب كتابة برمجة بيسك للمبتدئين ، يكون كما يلي :

QA76

.73

.B3

9588 ع .

أهـــم مصـــادر البحـــث

1. Immroth's Guide to Library of Congress Classification.
2. Library of Congress Cataloging Service.
3. Library of Congress Calssification, Class H-HJ, PJ-PM, BL-BQ.

٤ – **الخالدي** ، قاسم وعوض عثامنة . اللغة العربية والأدب العربي في تصنيف مكتبة الكونجرس . مخطوطة غير منشورة ، ١٩٨٨ . ٣٥٣ ورقة . استانسل .

الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب
(٥) الأساس الدينى الأصولى لتصنيف العلوم عند الغزالى

د . أحمد عبد الحليم عطية
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخـــص :

تبدأ الدراسة بتمهيد عن التصنيفات العربية التى قدمها فلاسفة الاسلام ، ثم تتناول تصنيفات الغزالى للعلوم كما جاءت فى مؤلفاته « مقاصد الفلاسفة » ، « تهافت الفلاسفة » ، « إحياء علوم الدين » ، « جواهر القرآن » ، « الرسالة اللدنية » ، و« المنقذ من الضلال » .

تعد « تصنيفات العلوم » تعبيراً حياً عن صورة العلوم العقلية لدى الأمم ، وتوضح المسار الذى سارت فيه حركة العلوم وأوقات ظهورها منذ أقدم العصور وحتى عصرنا الراهن . وتضم الحضارة العربية الاسلامية تاريخاً واسعاً لعلم التصنيف حرى بالبحث والتتبع لم ينل حقه من البحث من قبل مؤرخى « علم التصنيف » من الغربيين أو من قبل الباحثين العرب والمسلمين . رغم أنه

من الموضوعات الهامة التى زاد الاهتمام بها فى الوقت الحالى فى العلوم الإنسانية . ورغم ذلك نجد كتب التصنيف الغربية تهمل ذكر مصنفى العلوم الإسلامية فنجد Sayers لم يذكر فى كتابه An Introduction to Library classification بأية إشارة تصنيفا واحدا لفلاسفة مسلمين مع أنه أدرج قائمة بأصحاب التصانيف بدءاً بفلاسفة اليونان حتى العصور الحديثة .

إن دراسة التصنيفات تساعد مؤرخ العلم على أن يتعرف على موقف مفكرى الحضارة العربية الإسلامية من نسق المعارف القائمة سواء كان ذلك على الصعيد الاستمولوجى أو على الصعيد الايديولوجى . وإن كان أحداً من الغربيين لم يتناول هذه التصنيفات العربية الاسلامية بالدراسة والبحث فإننا نجد عدة دراسات عربية حديثة تفردت بالبحث فى التصنيف بعضها يتناول التصنيفات العربية بشكل عام ، وبعضها اقتصر على تصنيف فيلسوف بعينه(١) . ومن بين هذه الدراسات لا نعثر على دراسة أوفت التصنيف عند الغزالى حقه من البحث(٢) ، وهذا هو موضوع الدراسة الحالية . وهو يقتضى منا بحث مسألتين هما :

ــ تحديد مكانة « تصنيف العلوم عند الغزالى » من تصنيفات العلوم العربية الاسلامية عامة ، والتصنيفات ذات الأساس الدينى الأصولى بشكل أخص .

ــ تحديد بنية وأساس تصنيف الغزالى ، أو بمعنى أدق تصنيفات الغزالى داخل النسق العام لمؤلفات حجة الاسلام .

واستعراض تصنيفات العلوم العربية يخضع فى تصورنا إلى أسس فلسفية معينة : استمولوجية (معرفية) وانطولوجية (وجودية) وأكسيولوجية (قيمية – أخلاقية) ، أو تاريخية حضارية ، وبعضها يمكن أن يندرج فى اطار أسس ذاتية فردية ، أو اجتماعية حضارية . وذلك على الوجه التالى :

تندرج التصنيفات العربية التى قدمها فلاسفة الاسلام داخل اطار الأسس السابقة . حيث تصنيفات : الكندى والفارابى وابن سيناء التى قد تقترب أو تتشابه فى بعض الوجوه – مع التصنيف الارسطى – داخل إطار التصنيف الاستمولوجى الذى يصنف العلوم على أساس القوى المعرفية للإنسان سواء

ذات نظرية أو عملية ، إبداعية او شعرية . بينما تصنيفات كل من التوحيدى (رسالة العلوم) واخوان الصفا (أجناس العلوم) الخوارزمى (مفاتيح العلوم) والأنصارى (إرشاد القاصد إلى اسنى المقاصد) وطاش كبرى زاده (مفتاح السعادة ومصباح السيارة فى موضوعات العلوم) وحاجى خليفة (كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون) والتهانوى (كشاف اصطلاحات الفنون) داخل اطار التصنيفات والأساس القيمى الاكسيولوجى الذى يعطى قيمة للعلوم ويوضح شرف العلم وافضليته وإيجابية بعضها (العلوم المحمودة) وسلبية البعض الآخر (المذمومة) .

ويمكن أن نعثر على تصنيفات للعلوم تستند إلى أساس انطولوجى لدى بعض الصوفية وأصحاب العلوم السرية الباطنية وأصحاب الرؤى مثل : جابر ابن حيان ، ومحمد بن تومرت ، وابن مسرة الجيلى ، الذين يقدمون تصوراً انطولوجياً تصنف فيه العلوم بشكل مواز لتصورهم للكون[٣] . بينما نجد لدى ابن خلدون فى الباب السادس من المقدمة تصوراً حضارياً للعلوم العربية ويقدم ابن حزم تصنيفاً تاريخياً فى رسالتيه : « رسالة التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق » و « رسالة فى مراتب العلوم » . ومقابل هذه الأسس الفلسفية نجد بعض التصنيفات ذات الأساس الدينى ولا أقصد بالأساس الدينى تصنيفاً للعلوم الدينية ، ولكن تصنيفاً للعلوم عامة مبنيا على أساس دينى ، وقد يكون هذا الأساس ذا طابع فقهى أصولى أو طابع كلامى جدلى أو صوفى ذوقى . وينتمى تصنيف الغزالى أو بمعنى أدق تصنيفات الغزالى إلى هذه النوعية الأخيرة من التصنيفات ذات الأساس الدينى . وبالتحديد الصوفى الذوقى . وسوف نشير بإيجاز إلى التصنيفات ذات الأساس الدينى لبيان موضع تصنيف الغزالى داخل اطارها .

يقدم لنا العامرى (أبو الحسن محمد بن يوسف) فى كتابه « الاعلام بمناقب الاسلام » تصنيفاً للعلوم على أساس دينى كما يتضح من عناوين فصول كتابه ولو استعرضنا هذه الفصول وجدنا الأول يتناول : القول فى مائية العلم ومرافق أنواعه حيث يقسم العلوم إلى علوم ملية (دينية) وحكمية (فلسفية) الأولى تشمل : الحديث والكلام والفقه وعلوم اللغة ، والثانية تشمل الطبيعيات

والرياضيات والالهيات والمنطق . والفصل الثانى فى : « القول فى الابانة عن شرف العلوم الملية » ويتناول فيه : تفاضل العلوم ، العلوم كلها هامة رغم تفاضلها ، أهمية العلوم الدينية مرتبطة بالدين . مزايا العلوم الدينية ، والفصل الثالث : القول فى فضائل العلوم الملية ، أساس علوم الحديث والكلام والفقه وانجازاتها . والشروط الواجب توافرها فى المشتغلين بهذه العلوم . والفصول التالية تبين مزايا الاسلام على أساس هذه العلوم حيث نجد الفصل الرابع « القول فى معرفة أركان الدين » : « الخامس وفضيلة الاسلام بحسب الأركان الاعتقادية(٤) .. » إلخ .

ويبين القاضى عبدالجبار المعتزلى فى كتابه « المحيط بالتكليف » جمل التكاليف وأقسام ما كلفنا به من العلوم ، ويخصص أحد أبواب الكتاب لـ « جملة ما كلف من العلوم » فبعض العلوم يخلقه الله فينا وبعضها الآخر نحن مأخوذون بتحصيلها ، .. فإذا حصل للمكلف كال العقل وعز أصول الأدلة لزمه من بعد تحصيل المعارف . ويخصص بعد ذلك بابا فى ذكر أقسام ما كلفنا من العلوم فى فصلين : أحدهما أقل ما يجوز أن يكلف المرء علماً ، والثانى ما قد استقر عليه التكليف من الأصول التى لابد من معرفتها . وفى باب تال يتناول ذكر ترتيب هذه العلوم »(٥) .

وتندرج تصنيفات المتصوفة ضمن التصنيفات الحالية ذات الأساس الدينى . ويمكن أن نشير هنا إلى ماقدمه محيى الدين بن عربى وأبوطالب المكى من تصنيفات . فقد قدم لنا الأول فى مقدمة « الفتوحات المكية » تقسيماً للعلوم يحدد فيها « مراتب العلوم » : حيث يحصل لصاحب الهمة فى الخلوة مع الله وبه ، من العلوم ما يغيب عندها كل متكلم على البسيطة بل كل صاحب نظر وبرهان ليست له هذه الحالة فإنها وراء النظر العقلى(٦) .

ويرى ابن عربى أن العلوم على ثلاث مراتب : علم العقل ، وهو كل علم يحصل لك ضرورة أو عقيب نظر فى دليل بشرط العثور على وجه ذلك الدليل . والعلم الثانى علم الأحوال ، ولاسبيل إليها ، إلا بالذوق فلايقدر عاقل أن يجدها ولايقيم على معرفتها دليلاً البتة كالعلم بحلاوة العسل ومرارة الصبر ،

وما شاكل هذا النوع من العلوم . فهذه علوم من المحال أن يعلمها أحد إلا بأن يتصف بها ويذوقها . والعلم الثالث علوم الأسرار ، وهو العلم الذى فوق طور العقل وهو علم نَفَثَ روح القدس فى الروع ، ويختص به النبى والولى . ويميز فيه ابن عربى بين نوعين : نوع يدرك بالعقل ، إلا أن العالم به لم يحصل عليه عن نظر ، والآخر على ضربين أحدهما يلتحق بعلم الأحوال لكن حاله أشرف والثانى من قبيل علوم الأخبار وهى العلوم التى يدخل فيها الصدق والكذب بذاتها . إلا أن يكون المخبر به قد ثبت صدقه وثبتت عصمته كأخبار الأنبياء – عن الله – بالجنة وما فيها . فهذا الصنف الثالث الذى هو علم الأسرار يعلم العالم به العلوم كلها ويستغرقها . وليس صاحب تلك العلوم كذلك ، فلا علم أشرف من هذا العلم المحيط الحاوى على جميع المعلومات(٧) .

ويرى ابن عربى أنه إذا أتى صاحب علوم الأسرار بأمر جوزه العقل وسكت عنه الشارع ، فلاينبغى لنا أن نرده أصلاً(٨) . أما علوم الأحوال فهى متوسطة بين علم الأسرار وعلم العقول . وأكثر ما يؤمن بعلم الأحوال أهل التجارب ، وهو إلى علم الأسرار أقرب منه إلى العلم النظرى العقلى . لكن يقرب من صنف العلم العقلى الضرورى . ولما كانت العقول لاتتوصل إليه إلا بأخبار من علمه أو شاهده من نبى أو ولى لذلك تميز عن العلم العقلى الضرورى . لكن علم الأحوال ضرورى عند مَنْ شاهده . ويعلق ابن عربى أنه إذا حسن علم الأسرار عند أحد وأمن به فهو على كشف منه ضرورة وأنه ليس للعقل هنا مدخلاً(٩) . ويقول حسين تقى أصفهان فى دراسته « تقسيم العلوم وتبويبها » أن محيى الدين بن عربى الذى جمع فى تقسيمه بين فلسفة أرسطو والفلسفة الاشراقية لأفلوطين ... قد عد هذا العلم الأخير ، أى علم الأسرار أصلاً للعلوم ومنبعاً تتفرع كلها منه فلم يشذ فى ذلك عن الاشراقيين والافلاطونيين قبله »(١٠) .

وبالإضافة إلى تصنيف ابن عربى الذى عد من أصحاب التصوف الفلسفى ومن القائلين بوحدة الوجود ، نورد قولى أبى طالب المكي فى العلم باعتباره من أهم مصادر الغزالى فى تصنيف إحياء علوم الدين تمهيداً لبيان تصنيفات حجة الاسلام للعلوم .

ويؤكد بعض مؤرخى العلوم العربية وبعض الباحثين فى الفكر الاسلامى على كون أبو طالب المكى مصدراً أساسياً للغزالى فى كتابه « إحياء علوم الدين »(١١) . وأبوطالب محمد بن على بن عطيه الحارثى العجمى الواعظ المكى ، عاش زاهداً واعظاً بمكة ثم ذهب بعد ذلك إلى البصرة وانضم بها إلى السالمية ثم رحل إلى بغداد وتوفى بها سنة ٣٨٦ هـ ، ٩٩٦ م(١٢) ، وهو صاحب الكتاب الهام الذى يعد موسوعة فى التصوف الاسلامى : تاريخه وأعلامه ومصطلحاته وهو « قوت القلوب فى معاملة المحبوب ، ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد » الذى عرف بدقائق الطريقة . وهو كتاب « لم يؤلف فى هذا الباب مثله ولم يسمع به فى الأمصار »(١٣) .

ويحتوى الكتاب على ثمانية وأربعين فصلاً ما يهمنا هنا هو الفصل الحادى والثلاثون . وفيه كتاب العلم ويشمل عدة أبواب هى : باب فى ذكر العلم وتفصيه ، وأوصاف العلماء والفرق بين العلم الظاهر وعلماء الدنيا والآخرة . ثم ذكر بيان تفصيل علوم الصمت وطريق الورعين فى العلوم ، وباب فى ذكر الفرق بين علماء الدنيا وعلماء الآخرة ، وذم علماء السوء ، وذكر تفضيل العلوم معرفوها وقديمها ومحدثها ومنكرها ، وباب تفضيل علم الإيمان واليقين على سائر العلوم .

يعطى المكى فى بداية الفصل تحديداً وهو بصدد بيان المقصود من الحديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » حيث يعرض أقوال السابقين عليه من أعلام الصوفية فى معنى العلم الذى هو عند سهل « علم الحال » أو علم المعرفة وهو « علم الاخلاص » كما عند عبد الرحمن بن يحيى ومن شايعه ، وهو « علم القلوب » كما قال البصريون وأستاذهم الحسن البصرى . و« علم الحلال» كما هو عند بعض عباد الشام ، أو هو علم الباطن وهو مخصوص لأهل القلوب الموقنين « علم اليقين » ، و « علم الإيمان » أى علم ما لم يسع جهله من علم التوحيد » . وهؤلاء كلهم وإن اختلفوا فى تفسير الحديث بألفاظ مختلفة فإنهم متقاربون فى المعنى إلا أهل الظاهر منهم فإنهم حملوه على ما يعلمونه وأهل الباطن تأولوه على علمهم(١٤) . ويرى المكى أن كلاهما مكمل للآخر « فالظاهر والباطن علمان لايستغنى أحدهما عن صاحبه وهذا المعنى مقابل

« علم البيع والشراء والنكـاح والطـلاق » [الفقه] ، وعلم طلب الأقضية والفتاوى ، وعلم الاختلاف والمذاهب . وما يقصده أبوطالب هنا هو علم الفرائض الخمس التى بنى عليها الإسلام والعمل بها ، وعلم التوحيد داخل فيه . وليس المقصود بالحديث هنا [طلب العلم فريضة ..] علم الطب أو النجوم ولا علم النحو أو الشعر أو المغازى(١٥) .

وهناك تقابل إذن بين علم القلوب وعلم الألسنة وبين علم اليقين وعلوم الدين . ويحدث المكى عن اليقين وهو على ثلاث مقامات : « يقين معاينة » و« يقين تصديق » والمقام الثالث وهو « يقين ظن » يقوى بدلائل العلم والخبر وأقوال العلم ويقين الاستدلال وعلو هذا [اليقين] فى المعقول وهو يقين المتكلمين من عموم المسلمين من أهل الرأى وعلوم العقل والقياس والنظر وكل موقن بالله تعالى فهو على علم من التوحيد والمعرفة ولكن علمه ومعرفته على قدر يقينه ، ويقينه من نحو صفاء إيمانه وقوته ، وإيمانه على مقتضى معاملته ورعايته »(١٦) .

وعلى ذلك فأعلى العلوم ، « علم المشاهد » من عين اليقين وهذا مخصوص للمقربين فى مقامات ... وأدنى العلوم على التسليم والقبول بعدم الانكار وفقد الشكوك وهذا لعموم المؤمنين وهو علم الإيمان ومزيد التصديق وهذا لأصحاب اليمين .. وبين هذين مقامات لطيفة لأعلى طبقات المقربين(١٧) .

وهو يرى اعتماداً على القرآن ان رؤية القلب هى اليقين وفى علم اليقين غنية عن جميع العلوم لأنه حقيقة العلم وليس فى جميع العلوم غنى عن اليقين لأن الفقر بالشك والحاجة إلى اليقين فى علم التوحيد وعلم الايمان أشد من الفقر بالحاجة إلى علوم الفتيا وغيرها ولذلك صار الغنى باليقين أعظم من الاستغناء بسائر العلوم . ويخصص باباً فى تفضيل علم الإيمان واليقين على سائر العلوم والتحذير والزلل فيه . يقول : « اعلم أن أى علم قد يتأتى حفظه ونشره لمنافق أو مبتدع أو مشرك إذا رغب فيه وحرص عليه لأنه نتيجة الذهن وثمرة العقل إلا علم الإيمان واليقين فإنه لايتأتى ظهور مشاهدته والكلام فى حقائقه إلا لمؤمن موقن »(١٨) .

ويقدم لنا المكى بعد تحديده للعلم وربطه للعلم بالإيمان باباً هاماً فى ذكر تفضيل العلوم معروفها وقديمها ومحدثها ومنكرها ، يبين فيه أن العلوم تسعة أربعة منها سنة معروفة من الصحابة والتابعين ، وخمسة محدثة لم تكن تعرف فيما سلف . فأما الأربعة المعروفة فهى علم الإيمان وعلم القرآن وعلم السنن والآثار وعلم الفتاوى والأحكام . أما الخمسة المحدثة فهى النحو والعروض وعلم المقاييس والجدل فى الفقه وعلم المعقول بالنظر وعلم علل الحديث .

تصنيفات الغزالى للعلوم

أولاً : تصنيفا : « المقاصد » و « التهافت » :

قدم حجة الاسلام تصنيفات متعددة للعلوم ، ربما تغيرت من كتاب إلى آخر مع تطور وتنوع كتاباته واختلاف غاياتها . نجد أحد هذه التصنيفات فى كتاب العلم أول أجزاء « إحياء علوم الدين » كما نجد آخر فى « الرسالة اللدنية » وقد اقتصر الباحثون على تناول هذين التصنفين[٢٠] . بينما نجد للغزالى تصنيفات أخرى يعرض فى إحداها لآراء الفلاسفة بشكل موضوعى محايد كما فى « مقاصد الفلاسفة » . أو ينتقد فيها علومهم كما فى « تهافت الفلاسفة » .ويمكن الجمع بين هذين معاً لبيان موقف الغزالى من العلوم الفلسفية ، كما حددها أرسطو وعرضها ابن سينا ، وهو الموقف الذى تناول به الغزالى تهافته ورد عليه ابن رشد فى تهافت هذا التهافت .

وبالإضافة إلى هذه التصنيفات التى توضح موقف الغزالى من تقسيم الفلاسفة للعلوم يعرض لنا فى « جواهر القرآن » تصنيفاً متميزاً ذا أساس مختلف تماماً هو الأساس الايمانى الباطنى الذاتى ، كما يتبين هذا الموقف الذاتى الذوقى فى الكتاب الهام الذى يتناول تجربة الغزالى الروحية « المنقذ من الضلال » . وهو تصنيف نادراً ما التفت إليه أو أشار له أحد من الباحثين فى تاريخ التصنيف . وسوف نتناول كلا من هذه التصنيفات المختلفة التى توضح موقف الغزالى من العلوم وأساس هذا الموقف الذى يجعل من كتاباته التصنيفية ذات خصوصية عن غيرها من التصنيفات .

وأول هذه التصنيفات هى تلك التى يقدمها لنا الغزالى فى « مقاصد الفلاسفة » وهى التصنيفات التى قدمها أرسطو وعرف بها الفلاسفة العرب خاصة ابن سينا وهى تمثل الجانب النقدى للغزالى خاصة مع ما قدمه من عرض لتصنيف الفلاسفة فى « التهافت » ومن هنا نقدم التصنيفية معاً لأن هذا هو أيضا هدف الغزالى الذى يربط بين « المقاصد » و« التهافت » يقول : « أما بعد فإنك التمست الكشف عن تهافت الفلاسفة وتناقض آرائهم ومكان تلبيسهم وإغوائهم ولامطمع فى إسعافك إلا بعد تعريفك مذهبهم .. فرأيت أن أقدم على بيان تهافتهم كلاماً وجيزاً مشتملاً على حكاية مقاصدهم من علومهم المنطقية والطبيعية والالهية من غير تمييز بين الحق والباطل بل لاأقصد إلا تفهيم غاية كلامهم »(٢١) .

ثم يذكر أقسام علومهم وهى أربعة : الرياضيات والمنطقيات والطبيعيات والالهيات . أما الرياضيات فهى نظر فى الحساب والهندسة ، وليس فى مقتضيات الهندسة والحساب ما يخالف العقل ولاهى مما يمكن أن يقابل بانكار وجحد وإذا كان كذلك فلا غرض لنا فى الاشتغال بايراده(٢٢) . والسؤال هنا لماذا لم يعرض الغزالى للرياضيات واكتفى بتعريفها ولم يفرد لها قسماً خاصاً مثلما فعل مع المنطق والالهيات والطبيعيات . ومن العجيب أن نجد نفس الموقف فى « تهافت الفلاسفة » . وإذا كان ابن سينا باستثناء ما كتبه عن الرياضيات فى « الشفاء » قد فعل نفس الشىء فى « النجاة » و« الهداية » فهل يتابع الغزالى خصمه ويتخذ نفس الموقف الذى ينتقده ؟ رغم تعديله فى ترتيب العلوم النظرية وتقديمه للالهيات على الطبيعيات . أم أن الرياضيات وبالتحديد عند أرسطو أضيفت إضافة خارجية للعلوم الفلسفية ولم تكن مثلما كان الأمر لدى السكندريين جزءاً من هذه العلوم . إن موقف الغزالى هنا وأيضاً موقف ابن سينا غير واضح .

أما الالهيات فأكثر عقائدهم فيها خلاف الحق والصواب نادر فيها . أما المنطقيات فأكثرها على منهج الصواب والخطأ نادر فيها وإنما يخالفون أهل الحق فيها بالاصطلاحات والايرادات دون المعانى والمقاصد إذ غرضها تهذيب طريق الاستدلالات وذلك مما يشترك فيه النظار . أما الطبيعيات فالحق فيها مشوب

بالباطل والصواب فيها مشتبه بالخطأ فلا يمكن الحكم عليها بغالب ومغلوب »(٢٣) .

ويقسم الغزالى المقاصد ثلاثة أقسام : الأول فى المنطق ، والثانى فى الالهيات ، والثالث فى الطبيعيات . والمعروف أن الفلاسفة يقدمون الطبيعى إلا أن الغزالى بدأ هنا « بالالهى » لأنه فى نظره أهم ، والخلاف فيه أكثر ، ولأنه غاية العلوم ومقصدها وإنما يؤخر لغموضه وعسر الوقوف عليه قبل الوقوف على الطبيعى . ويعرض هذا العلم فى القسم الثانى فى مقدمتين وخمس مقالات ، المقدمة الأولى فى تقسيم العلوم . حيث يبين أن لكل علم من العلوم موضوعاً يبحث فيه . والأشياء التى يمكن أن يكون منظوراً فيها فى العلوم تنقسم إلى ما وجوده بأفعالنا كالأعمال الإنسانية من السياسات والتدبيرات والعبادات والرياضيات والمجاهدات وغيرها ، وإلى ما ليس وجوده بأفعالنا كالسماء والأرض والنباتات والحيوان والمعادن . ينقسم العلم الحكمى إذن إلى قسمين (أحدها) يعرف به أحوال أفعالنا ويسمى علماً علمياً وفائدته أن ينكشف به وجود الأعمال التى بها تنتظم مصالحنا فى الدنيا ويصدق لأجله رجاؤنا فى الآخرة . (والثانى) نتعرف فيه أحوال الموجودات لتحصل فى نفوسنا هيئة الوجود كله على ترتيبه ... ويسمى علماً نظرياً وكل منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

أما العملى فينقسم إلى : العلم بتدبير المشاركة التى للإنسان مع الناس كافة ، وهذا علم أصله العلوم الشرعية وتكمله العلوم السياسية . والثانى علم تدبير المنزل ، وبه يعلم وجه المعيشة مع الزوجة والولد والخدم ، وما يشتمل عليه المنزل والثالث علم الأخلاق وما ينبغى أن يكون الإنسان عليه ليكون خيراً فاضلاً فى أخلاقه وصفاته . أما العلم النظرى فثلاثة إحداها الالهى أو الفلسفة الأولى والثانى الرياضى أو التعليمى (العلم الأوسط) والثالث العلم الطبيعى العلم الأدنى .

ويوضح الغزالى سبب تقسيم العلم النظرى إلى هذه الأقسام الثلاثة ، ذلك لأن الأمور المعقولة لاتخلو من أن تكون بريئة عن المادة والتعلق بالأجسام

المتغيرة المتحركة ... وإما أن تكون متعلقة بالمادة وهذا لايخلو إما أن يكون بحيث يحتاج إلى مادة معينة حتى يمكن أن يتحصل فى الوهم بريئاً عن مادة معينة كالإنسان والنبات والمعادن والسماء والأرض وسائر أنواع الأجسام ، وإما أن يمكن تحصيلها فى الوهم بريأ عن مادة معينة كالمثلث والمربع ، فإن هذه الأمور وإن كانت لايتقوم وجودها إلا فى مادة معينة ولكن ليس يتعين لها فى الوجود على سبيل الوجوب مادة خاصة »(٢٤) . والعلم الذى يتولى النظر فيما هو برىء عن المادة بالكلية هو « الالهى » والذى يتولى النظر فيما هو برى عن المادة فى الوهم لا فى الوجود هو « الرياضى » والذى يتولى النظر فيما لايستغنى عن المواد المعينة هو « الطبيعى » فهذا سبب انقسام العلوم إلى ثلاثة أقسام ونظر الفلسفة فى هذه العلوم الثلاثة .

ويحدد الغزالى فى المقدمة الثانية من القسم الثانى موضوعات هذه العلوم الثلاثة ليقف على العلم الالهى الذى هو بصدد التحدث عنه . فموضوع العلم الطبيعى هو أجسام العالم من حيث أنها وقعت فى الحركة والسكون والتغير لا من حيث مساحتها ومقدارها ولا من حيث شكلها واستدارتها ولا من حيث نسبة بعض أجزائها إلى بعض ولا من حيث هى كونها فعل الله تعالى فإن النظر فى الجسم يمكن من هذه الوجوه كلها ولا ينظر الطبيعى فيه إلا من حيث تغيره واستحالته فقط . وأما الرياضى فموضوعه بالجملة الكمية وبالتفصيل المقدار والعدد وكما للعلم الطبيعى فروع كالطب والطلسمات والنارنجات والسحر فإن للرياضى أيضاً فروع كثيرة ، وأصوله علم الهندسة والحساب والهيئة والموسيقى وفروعه علم المناظر وعلم جر الأثقال وعلم الأكر المتحركة وعلم الخبر وغيره .

أما العلم الالهى فموضوعه أعم الأمور وهو : الوجود المطلق . والمطلوب فيه لواحق الوجود لذاته ، من حيث أنه وجود فقط ككونه جوهراً وعرضاً وكلياً وجزئياً وواحداً وكثيراً وعلة ومعلولاً .. ويسمى النظر فى التوحيد من هذا العلم خاصة العلم الالهى ويسمى علم الربوبية أيضاً . ويعطينا الغزالى حكمه على هذه العلوم الثلاثة فأبعدها عن [التشويش] الرياضى ، أما الطبيعى فالتشويش فيه أكثر الطبيعيات بصدد التغيرات فهى بعيدة عن الثبات بخلاف الرياضيات »(٢٥) .

ويسعى الغزالى فى بداية عرضه لتصنيفهم فى « تهافت الفلاسفة » إلى توضيح خداع هؤلاء الفلاسفة عن أجل بيان التناقض فى مذهبهم وهدمه « فهم يستدلون على علومهم الالهية بظهور العلوم الحسابية والمنطقية ويستدرجون به ضعفاء العقول » . ويرى أنه لو كانت علومهم الالهية متقنة البراهين نقية عن التخمين كعلومهم الحسابية لما اختلفوا فيها كما لم يختلفوا فى الحسابية . والحقيقة أن أسبقية العلوم الرياضية والمنطقية كما فهمها الغزالى لايعنى سوى التدرج فى تلقى هذه العلوم . وليس هناك حيلة أو مراوغة كما يخبرنا الغزالى فى المقدمة الرابعة من التهافت حيث يقول : « من عظائم حيل هؤلاء فى الاستدراج قولهم : إن هذه العلوم الالهية غامضة خافية وهى أعصى العلوم على الافهام الذكية ، ولايتوصل إلى معرفة الجواب عن هذه الاشكالات إلا بتقديم الرياضيات والمنطقيات فمن يقلدهم فى كفرهم ؛ وإن خطر له أشكال على مذهبهم يحسن الظن بهم ويقول : لاشك فى أن علومهم مشتملة على حله ، وإنما يعسر على إدراكه لأنى لم أحكم المنطقيات ولم أحصل الرياضيات »(٢٦) .

ويرد الغزالى على هذا الموقف موضحاً أنه لاعلاقة البته بين هذه وتلك قائلاً : أما الرياضيات فلا تعلق للالهيات بها وقول القائل أن فهم الالهيات يحتاج إليها خرق كقول القائل أن الطب والنحو واللغة يحتاج إليها أو الحساب يحتاج إلى الطب ، وأما الهندسيات التى هى نظر فى الكم فيرجع حاصله إلى بيان أن السموات وما تحتها كرى الشكل ، وبيان عدد طبقاتها ، وبيان عدد الأكر المتحركة فى الأفلاك وبيان مقدار حركتها ، فلنسلم لهم جميعاً ذلك جدلاً أو اعتقاداً ، فلايحتاجون إلى إقامة البراهين عليه ولايقدح ذلك فى شىء من النظر الالهى »(٢٧) .

إن الغزالى – وله إسهاماته فى المنطق – يرى أن القول بأن المنطقيات لابد من احكامها قول صحيح ، لكن المنطق ليس مخصوصاً بالفلاسفة ، وإنما هو الأصل الذى نسميه فن « الكلام » ، و« كتاب النظر » فغيروا عبارته إلى المنطق تهويلا ، وقد نسميه « كتاب الجدل » و« مدارك العقول » وعلى ذلك فإن سمع العامة اسم المنطق ظنوا أنه فن غريب لايعرفه المتكلمون . والغزالى يعلم تمام العالم أن المنطق علم يونانى ، ومن أجل تأكيد قضاياه والوصول إلى

هدفه يحاول إظهار أن فن التفكير وهو المنطق عام وشائع وهو أساس ووسيلة لدى المتكلمين ، لكنه رغم ذلك ومن أجل الرد على الفلاسفة يفرد القول فى « مدارك العقول » ويبتعد متعمداً عن ألفاظ المتكلمين والأصوليين ويستخدم مصطلحات المناطقة وعباراتهم ويتعامل معهم بلغتهم موضحا ما شرطوه فى صحة مادة القياس ، وما وضعوه من الأوضاع فى « ايساغوجى » و« قاطيغورياس » التى هى من أجزاء المنطق ومقدماته ، ولم يتمكنوا من الوفاء بشىء فى علومهم الالهية . المنطق إذن والرياضيات لا علاقة لهما بالالهيات .

ثم يتناول الطبيعيات وهى علوم كثيرة . يذكر أقسامها ليقرر أن الشرع لايقتضى المنازعة فيها ولا إنكارها إلا فى مواضيع محددة . وهى [الطبيعيات] منقسمة إلى أصول وفروع . وأصولها ثمانية أقسام .

الأول : يذكر فيه ما يلحق الجسم من حيث أنه جسم ، من الانقسام والحركة والتغير ، وما يلحق الحركة ويتبعها من الزمان والمكان والخلاء مما نجده فى كتاب (السماع الطبيعى) .

الثانى : يعرف أحوال أقسام العالم التى هى السموات وما فى فلك القمر من العناصر الأربعة وطبائعها وعلة استحقاق كل واحد منها كما فى كتاب « السماء والعالم السفلى » .

الثالث : يعرف فيه أحوال الكون والفساد .

الرابع : فى الأحوال التى تعرض للعناصر الأربعة من الامتزاجات التى تحدث فيها الآثار العلوية .

الخامس : فى الجواهر المعدنية (المعادن) .

السادس : فى أحكام النبات (النبات) .

السابع : فى الحيوانات وفيه كتاب طبائع الحيوان .

الثامن : فى النفس الحيوانية ، والقوى الداركة ، وأن النفس الإنسانية لاتموت بموت البدن وأنه جوهر روحانى يستحيل عليه الفناء .

أما فروع العلم الطبيعى فسبعة : الأول الطب ومقصوده معرفة مبادىء بدن الإنسان وأحواله من الصحة والمرض وأسبابها . والثانى فى أحكام النجوم وهو تخمين فى الاستدلال عن أشكال الكواكب وامتزاجاتها ، والثالث : علم الفراسة وهو استدلال من الخلق على الأخلاق . والرابع التعبير وهو استدلال من المتخيلات الحلمية على ما شاهدته النفس من عالم الغيب فشبهته القوة المتخيلة بمثال غيره . الخامس علم الطلسمات وهو تأليف القوى السماوية بقوى بعض الأجرام الأرضية ليتألف من ذلك قوة تفعل فعلاً غريباً فى العالم الأرضى . والسادس علم النرنجيات وهو مزج قوى الجواهر الأرضية ليحدث منها أمور غريبة ، السابع : علم الكيمياء ومقصوده تبديل خواص الجواهر المعدنية ليتوصل إلى تحصيل الذهب والفضة بنوع من الحيل .

ويتضح من عرض الغزالى هنا أنه يقدم تصنيف العلوم عند الفلاسفة ويعلق عليه بالنقد ويستخدمه لرفض آراء الفلاسفة فهو لايخالفهم فى حديثهم عن هذه العلوم ولكن فى عدة مسائل يذكرها لنا يهاجم فيها مبادىء العقل وينكر على مبدأ العلية خاصية الضرورة والكلية . والمهم فى تناول الغزالى هنا هو ما أثاره من رد فعل وما أحدثه من نتائج أثرت طويلا على التفكير العربى الاسلامى والمهم أن نشير هنا إلى رد ابن رشد عليه فى « تهافت التهافت » .

يرى ابن رشد أن ماعدده الغزالى من أجناس العلم الطبيعى الثمانية صحيح على مذهب أرسطو . أما العلوم التى عددها على أنها فروع له فليست كما عدها . ويتناولها على الوجه التالى ، فيرى أن الطب ليس من العلم الطبيعى ، وهو صناعة عملية تأخذ مبادئها من العلم الطبيعى ، لأن العلم الطبيعى نظرى والطب عملى . ويرى ابن رشد أيضاً أن علم أحكام النجوم ليس من العلوم الطبيعية ، وإنما هو بتقدمة المعرفة بما يحدث فى العالم وهو نوع من الزجر والكهانة . ومن هذا الجنس أيضاً علم الفراسة ، إلا أن علم الفراسة هو علم بالأمور الخفية الحاضرة لا المستقبلية . و« علم التعبير » هو أيضاً من نحو علوم تقدمه المعرفة بما يحدث وليس هذا الجنس من العلم نظرياً أو عملياً . أما علم الطلسمات فهو باطل ، وأما علوم الحيل فهى داخله فى باب التعجب ولا مدخل لها فى الصنائع النظرية ، وأما الكيمياء فصناعة مشكوك فى وجودها(٢٨) .

ويتتبع أحد الأساتذة المعاصرين تصنيف الغزالى فى اطار تتبعه لتصنيفات الفلاسفة : ابن سينا وابن رشد لتحديد مكانة علم الفراسة داخل تصنيفاتهم للفنون ، وهو ينصف الغزالى كثيراً، الذى أورد تصنيف ابن سينا فى « تهافت الفلاسفة » – وإن كان لم يذكر اسم ابن سينا – فهو يعرض فى بداية الكتاب آراء خصومه قبل أن يوجه إليها نقداً ... ويرد ابن رشد فى « تهافت التهافت » ومما يدعو إلى الدهشة أن ينقد ابن رشد تصنيف العلوم للغزالى قبل أن يرد على انتقادات هذا الفيلسوف العظيم ، ويوحى رد ابن رشد بان الغزالى قد شواه فكر خصومه ، وفى تقديرى أن المسألة ليست على هذا النحو ، وأن الغزالى التزم الأمانة العلمية إلى الحد الذى دفعه إلى الافادة من مصطلحات ابن سينا »[٢٩] .

وإذا كان « المقاصد » و« التهافت » تعبيراً عن تصنيف العلوم كما فهمها الفلاسفة ، ونقد الغزالى لهذا التصنيف . فإن ما جاء فى بقية مؤلفاته يعد تعبيراً عن موقف الغزالى الحقيقى من العلوم وفى مقدمة هذه المؤلفات يأتى كتاب « إحياء علوم الدين » . بما يحمله من تصنيف للعلوم فى أول أجزائه ، كتاب العلم .

ثانياً : تصنيف العلوم فى « الاحياء » :

يقدم الغزالى فى كتاب « العلم » أحد أهم أقسام كتابه الكبير « إحياء علوم الدين » مفهومه ونظرته للعلم وتصنيفه الأصولى الشرعى للعلوم . وأهمية الكتاب أنه يقدم لنا نظرة الغزالى إلى أهم موضوعين تتفرع عنهما سائر الموضوعات الأخرى وهما : العلم والعقل ، ويتضمن الكتاب تحديداً لمجالات العلم مع تفصيل لأهمها . إن هناك علم دنيا وعلم آخرة . وعلما الفقه والكلام هما أهم علوم الدنيا ، وهما يعتمدان على التلقين والرواية مع بعض الاجتهاد والتصرف والتأويل ، لكن هذا لا يجعلهما من علوم الآخرة . ولايعنى هذا وجود حد فاصل بينهما وبين علوم الآخرة بل يعنى أن علم الدنيا جزء ضرورى من الدين أو الشريعة بمقتضى استخلاف الله سبحانه للإنسان فى هذا

العالم . ومن هنا يقول على أومليل فى حديثه عن تصنيف الغزالى إن « العلم عنده لايطلب لكمال النفس أو لبلوغ السعادة كما هو الشأن عند الفلاسفة ، بل هو مرهون بما يرهن به أى نشاط إنسانى فى هذه الدنيا : المآل الأخروى ، ومن أجل هذه الغاية تترتب العلوم بناء على « تفضيل علوم الآخرة » ، بل إن علوم الدنيا لا تطلب إلا بمقدار ما تيسر المآل الأخروى للناس(٣٠) .

إن المصدر الرئيسى للغزالى فى موضوع العلم هو أبوطالب المكى فى كتابه « قوت القلوب » ، لكن الغزالى فقيه متكلم أصولى حريص على الابتعاد عن الباطنية مع حرصه على الانتساب إلى الصوفية الذى يعد المكى واحداً منهم ، لهذا نحس أحيانا – كما يلاحظ رضوان السيد – توتر الامام الغزالى والشد والجذب الذى يعرض له حتى يكاد يقع فيما هرب منه ، ثم يعود إلى جادة الفقه الواضحة مبتعداً شيئاً ما عن المكى المسرف فى فصل الباطن عن الظاهر أحياناً(٣١) . ويبدأ الغزالى بإيراد مواقف إسلامية مبدئية من العلم فيعرض آيات وأحاديث فى بيان فضيلة العلم ويقف مثل المكى عند حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » ولتحديد هذا العلم الذى فرض على المسلمين . هنا يميز الغزالى بين العلوم تمييزاً أصوليا يقوم على نوعين من الفرض : فرض عين ، وفرض كفاية . والعلم الذى يفرض على كل مسلم هو « معرفة الأركان الخمسة التى يقوم عليها الإسلام » .

ويهمنا فى البداية الإشارة إلى مجمل محتويات كتاب « العلم » الذى يتفق كثيراً مع كتاب الغزالى « فاتحة العلوم » بحيث تظهر محتوياتهما أنهما نسختان لكتاب واحد(٣٢) . وكتاب العلم فيه سبعة أبواب : الأول فى فضل العلم والتعليم والتعلم ، والثانى فى فرض العين وفرض الكفاية من العلوم ، وبيان حد الفقه والكلام من علم الدين وبيان علم الآخرة وعلم الدنيا ، والباب الثالث فيما تعده العامة من علوم الدين وفيه بيان جنس العلم المذموم وقدره . والرابع فى آفات المناظرة وسبب اشتغال الناس بالخلاف والجدل . والخامس فى آداب المعلم والمتعلم . والسادس فى العلم والعلماء ، والعلامات الفارقة بين علماء الدين والآخرة والسابع فى العقل وفضله وأقسامه وما جاء فيه من الأخبار .

ويتضح من عناوين الغزالى المنحى القيمى الأخلاقى للتصنيف مما يقرب بينه وبين أصحاب الأساس الأكسيولوجى للعلوم فهو يجعل أفضلية وتفضيل للعلم والتعليم والتعلم فى الباب الأول فهو يعرض لـ : فضيلة العلم ، فضيلة التعليم ، وفضيلة التعلم ويورد شواهد عقلية على ذلك . حيث يبين لنا فضيلة العلم وأنه مطلوب لذاته ، ووسيلة إلى دار الآخرة وسعادتها وذريعة إلى القرب من الله تعالى ولايتوصل إليه إلا به(٣٣) . فأصل السعادة فى الدنيا والآخرة هو العلم فهو إذن أفضل الأعمال . هذه فضيلة العلم مطلقاً ، ثم تختلف العلوم وتتفاوت فضائلها بتفاوتها(٣٤) .

يربط الغزالى بين الأساس الأكسيولوجى (القيمى) والأساس الدينى الأصولى فإذا كانت مصطلحات : فضيلة – مطلوباً لذاته – وسيلة – ذريعة – أصل السعادة .. مصطلحات أخلاقية فإن الهدف منه سعادة الدنيا والآخرة ، والقرب من الله . ومن هنا يتناول الغزالى الأعمال والحرف والصناعات التى ينتظم بها أمر الدنيا . بإعتبارها مزرعة ووسيلة للآخرة وهى تنحصر عنده فى ثلاثة أقسام :

(**إحداها**) : أصول لا قوام للعالم دونها وهى أربعة : الزراعة وهى للمطعم ، والحياكة وهى للملبس ، والبناء وهو للمسكن ، والسياسية وهى للتأليف والاجتماع والتعاون على أسباب المعيشة وضبطها .

(**الثانى**) : ما هى مهيأة لكل واحدة من هذه الصناعات وخادمة لها كالحدادة فإنها تخدم الزراعة وجملة من الصناعات بإعداد آلاتها كالحلاجة والغزل فإنها تخدم الحياكة بإعداد عملها .

(**الثالث**) : ما هى متممة للأصول ومزينة : كالطحن والخبز للزراعة وكالقصارة والحياكة والخياطة . وأشرف هذه الصناعات وأصولها – فيما يرى الغزالى – وأشرف أصولها السياسة بالتأليف والاستصلاح ولذلك تستدعى هذه الصناعة من الكمال فيمن يتكفل بها ما لا يستدعيه سائر الصناعات . والسياسة على أربع مراتب وهى العليا : سياسة الأنبياء عليهم السلام ، والثانية سياسة الخلفاء والملوك والسلاطين ، والثالث العلماء أما الربعة فهى سياسة الواعظ .

« وأشرف هذه الصناعات بعد النبوة : إفادة العلم وتهذيب نفوس الناس عن الاخلاق المذمومة المهلكة وإرشادهم إلى الأخلاق المحمودة المسعدة وهو المراد بالتعليم »(٣٥) .

ويتناول فى الباب الثانى العلم المحمود والمذموم وأقسامهما وأحكامهما ، وفيه بيان ما هو فرض عين وما هو فرض كفاية . وبيان أن موقع الكلام والفقه من علم الدين إلى أى حد هو ، وتفضيل علم الآخرة . والعلم عنده هو « علم المعاملة » فالعلم ينقسم إلى علم معاملة وعلم مكاشفة – وليس المراد بهذا العلم الا علم المعاملة »(٣٦) والمعاملة التى كلف البالغ العمل بها ثلاثة : اعتقاد وفعل وترك . وبالتالى فهو يحدد لنا معنى العلم الذى هو فرض عين بأنه العلم بكيفية العمل الواجب ، « فمن علم العلم الواجب ووقت وجوبه فقد علم العلم الذى هو فرض عين »(٣٧) .

ولكى يحدد العلم الذى هو فرض كفاية يعرض لنا لوحة متكاملة لأقسام العلوم المختلفة « اعلم أن الفرض لايتميز عن غيره إلا بذكر أقسام العلوم »(٣٨) فالعلوم بالإضافة إلى الفرض الذى نحن بصدده تنقسم إلى : شرعية وغير شرعية . هنا يظهر الأساس الدينى (الشرعى) واضحاً بارزاً فى تصنيف الغزالى والذى تناول على أساسه تصنيف الفلاسفة من قبل وهو هنا يصرح بالمقصود بالعلوم الشرعية « وهى ما استفيد من الأنبياء ولم يرشد إليه العقل مثل الحساب ولاالتجربة مثل الطب ولا السماع مثل اللغة »(٣٩) . والعلوم التى ليست بشرعية تنقسم إلى ما هو محمود وإلى ما هو مذموم وإلى ما هو مباح . فالمحمود ما ترتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب ، وهو ينقسم إلى : ما هو فرض كفاية وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة . ويذكر لنا الغزالى أن المقصود بفرض كفاية هو « كل علم لايستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا » كالطب إذ هو ضرورى لحاجة بقاء الأبدان ، والحساب فإنه ضرورى فى المعاملات وقسمة الوصايا والمواريث . وغيرها أما ما يعد فضيلة لا فريضة فالتعمق فى دقائق الحساب وحقائق الطب . أما العلم المذموم فعلم السحر والطلسمات والشعبذة والتلبيسات . أما المباح فالعلم بالأشعار وتواريخ الأخبار وما يجرى مجراه .

ويتوقف الغزالى أمام العلوم الشرعية وهى الأساس عنده فهى كلها محمودة ، إلا أنه قد يلتبس بها ما يظن أنها شرعية وتكون مذمومة فتنقسم إلى المحمودة والمذمومة . وتنقسم المحمودة إلى أربعة أضرب :

أصول وفروع ومقدمات ومتممات :

الأصـول : وهى أربعة : كتاب الله ، وسنة الرسول ، وإجماع الأمة ، وآثار الصحابة .

الفروع : وهو ما فهم من هذه الأصول لا بموجب ألفاظها بل بمعان تنبه لها العقول وهو على نوعين : أحدهما يتعلق بمصالح الدنيا ويحويه كتب الفقه والمتكفل به الفقهاء وهم علماء الدنيا . والثانى يتعلق بمصالح الآخرة وهو علم أحوال القلب وأخلاقه المحمودة والمذمومة .

المقدمات : وهى التى تجرى مجرى الآلات كعلم اللغة والنحو فإنهما آلة العلم بكتاب الله وسنة الرسول ، وليست اللغة والنحو من العلوم الشرعية فى أنفسهما ولكن يلزم الخوض فيهما بسبب الشرع . وهما ما لم يشر إليهما الغزالى من قبل وسيؤكد عليهما فى حديثه عن تصنيف العلوم فى « جواهر القرآن »(٤٠) .

المتممات : وذلك فى علم القرآن فإنه ينقسم إلى ما يتعلق باللفظ كتعلم القراءات ومخارج الحروف ، وإلى ما يتعلق بالمعنى كالتفسير ، وإلى ما يتعلق بإمكانه (التفسير) كمعرفة الناسخ والمنسوخ ، والعام والخاص ، والنص والظاهر ، وكيفية استعمال البعض منه مع البعض وهو العلم الذى يسمى أصول الفقه .

أما المتممات فى الآثار والأخبار فالعلم بالرجال وأسمائهم وأنسابهم وأسماء الصحابة وصفاتهم . فهذه العلوم الشرعية وكلها محمودة بل كلها من فروض الكفايات .

فى هذا الجزء من التصنيف يظهر الغزالى الأصولى الذى يتحدث عن الأصول والفروع ، المقدمات والمتممات ، العلوم الشرعية وغير الشرعية علوم

العين وعلوم الكفايات ، العلوم المذمومة والمحمودة . وفى الجزء التالى يتناول التصنيف بمسحة ذوقية وباطنية كشفية . وسوف نعرض الآن للأساس الدينى الأخلاقى الذى بموجبه تكون العلوم محمودة أو مذمومة ثم تكمل تصنيفه للعلوم .

يذكر الغزالى ثلاثة أسباب لذم العلم :

الأول : أن يكون مؤدياً إلى ضرار إما لصاحبه أو لغيره من الناس كما يذم علم السحر والطلسمات .

الثانى : أن يكون مضراً بصاحبه فى غالب الأمر كعلم النجوم فإنه فى نفسه غير مذموم لذاته ، إنما زجر عنه من ثلاثة أوجه ؛ إحداها أنه مضر بالخلق فإنه إذا ألقى إليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع فى نفوسهم أن الكواكب هى المؤثرة وينهى ذكر الله سبحانه عن القلب . ثانيها : أن أحكام النجوم تخمين محض ليس يدرك فى حق آحاد الأشخاص لايقيناً ولاظناً فالحكم به جهل فيكون ذمه على هذا من حيث أنه جهل لا من حيث أنه علم . ثالثها أنه لافائدة فيه فاقل أحواله أنه خوض فى فضول لايغنى وتضييع العمر فى غير فائدة وذلك غاية الخسران .

الثالث : الخوض فى علم لا يستفيد الخائض فيه فائدة علم فهو مذموم فى حقه كتعليم دقيق العلوم قبل جليلها ، وخفيها قبل جليها وكالبحث عن الأسرار الالهية ، إذ تطلع الفلاسفة والمتكلمون إليها ولم يستقلوا بها وبالوقوف على طرق بعضها إلا الأنبياء والأولياء فيجب كف الناس عن البحث عنها وردهم إلى ما نطق به الشرع[٤١] .

إلا أن هذا الأساس الشرعى الأصولى امتزاج بأساس ذوقى باطنى فالعلوم كلها تهدف إلى سعادة الإنسان فى الآخرة . وعلم الآخرة قسمان : علم مكاشفة ، وعلم معاملة . الأول علم المكاشفة وهو « علم الباطن » ، وهو علم الصديقين والمقربين ، وهو عبارة عن نور يظهر فى القلب عند تطهيره ، أما القسم الثانى وهو علم المعاملة فهو علم أحوال القلب ما يحمد من هذه الأحوال وما يذم فالعلم بها هو فرض عين فى فتوى علماء الآخرة[٤٢] . إن

الغزالى فى مستهل « إحيائه » يريد أن يعلل التصميم الذى تقيد به فى مؤلفه الضخم ، فيلاحظ أن العلم الذى يوجه سيرنا إلى الآخرة يشتمل على جزئين كبيرين : (١) علم المعاملة . (٢) علم المكاشفة . أما العلم الثانى : فليس غرضه إلا المعرفة الخالصة ، فى حين أن العلم الأول يضيف العمل إلى المعرفة . ولا يهتم كتاب « الاحياء » إلا بعلم المعاملة ، لأن علم المكاشفة لا يفشى به وحرام أن يودع الكتب وهو لا يخبرنا عنه إلا بالرمز والايماء[٤٣] . وعلوم المعاملة تنقسم بدورها إلى : علم ظاهر يتعلق بهيئة الجسم الظاهرة فيشتمل على العبادات والعادات ، وإلى علم باطن أو علم القلب ويشمل المهلكات والمنجيات .

يتبقى إذن علم الكلام والفلسفة . أين موضعهما[٢] . وهل هما مذمومان أم محمودان ؟ يرى الغزالى أن الموقف من علم الكلام تصور . فعلم يشتمل على الأدلة التى ينتفع بها على ما هو موجود فى القرآن والأخبار وكان الخوض فيه بالكلية من البدع ، ولكن تغير الآن حكمه إذ حدثت البدع الصارفة عن مقتضى القرآن والسنة ، ونبغت جماعة لفقوا لهاشبها ورتبوا فيها كلاماً مؤلفاً فصار ذلك المحذور بحكم الضرورة مأذوناً فيه .

أما الفلسفة فليست علماً برأسها بل هى أربعة أجزاء :

أحدها : الهندسة والحساب وهما مباحان كما سبق ، ولايمنع عنهما إلا من يخاف عليه أن يتجاوز بهما إلى علوم مذمومة فإن أكثر الممارسين لهما قد خرجوا منهما إلى البدع .

الثانى : المنطق وهو يحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما داخلان فى علم الكلام .

الثالث : الالهيات وهو بحث عن ذات الله وصفاته ، وهو داخل فى الكلام أيضاً . والفلاسفة لم ينفردوا فيها بنمط آخر من العلم ، بل انفردوا بمذاهب بعضها كفر وبعضها بدعة . وكما أن الاعتزال ليس علماً برأسه بل أصحابه طائفة من المتكلمين ، وأهل البحث والنظر انفردوا بمذاهب باطلة فكذلك الفلاسفة .

الرابع : الطبيعيات وبعضها مخالف للشرع والدين الحق فهو جهل وليس بعلم حتى يورد فى أقسام العلوم ، وبعضها بحث عن صفات الأجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغيرها وهو شبيه بنظر الأطباء ، إلا أن الطبيب ينظر فى بدن الإنسان على الخصوص من حيث يمرض ويصح ، وهم ينظرون فى جميع الأقسام من حيث تتغير وتتحرك ولكن للطب فضل عليه وهو أنه محتاج إليه ، أما علومهم فى الطبيعيات فلا حاجة إليها(٤٤) .

ويمكن أن نحدد لوحة تصنيف العلوم فى « الاحياء » على الوجه التالى :

١ – العلوم الشرعية : أربعة ضروب .
ـ الأصول : القرآن والسنة والاجماع وآثار الصحابة .
ـ الفروع : الفقه (أمور الدنيا) علم أحوال القلب (أمور الآخرة)
ـ المقدمات : وهى كالآلات : اللغة – النحو – الكتابة .
ـ المتممات : (فى القرآن) علم القراءات – علم التفسير – أصول الفقه (فى السنة) ، فى الآثار ، والأخبار .

ويعالج على حدة كلا من الكلام ، والفلسفة .

٢ – العلوم غير الشرعية :

ـ ما هو محمود : (فرض كفاية) الطب والحساب (فضيلة) التعمق فيهما .
ـ ما هو مذموم : علم السحر والطلسمات ، علم الشعبذة والتلبيسات .
ـ ما هو مباح : الشعر وتواريخ الأخبار .

ثالثاً – تصنيف العلوم فى « الجواهر » :

اتضح فى تصنيف « الاحياء » الأساس الذى تناول به الغزالى من قبل تصنيف العلوم الفلسفية فى « المقاصد » و« التهافت » وهو أساس يغلب عليه الطابع الدينى الشرعى الأصولى وإن كانت به ملامح صوفية باطنية (علوم المكاشفة) لم يتوسع الغزالى فى بيانها فى كتاب العلم إلا أنها تظهر فى « جواهر القرآن » بشكل واضح ، مما دعا كثيراً من الباحثين إلى تأكيد تنوع تصنيفات

الغزالى . « فالمعرفة عنده على درجات ومراتب ولذلك فإن العلوم تأخذ عنده قيماً مختلفة فى تصنيفها والحكم عليها » . وقد عرض الغزالى لتصنيف العلوم فى مواضع متعددة فى أكثر من مرحلة من مراحل تطوره الفكرى ولذلك فإنه يبدو أحياناً محتذياً حذو من سبقه من الفلاسفة فى هذا الموضوع . يعرض نقدياً لتصنيفهم . وذلك فى المرحلة الأولى من حياته الفكرية ، بينما يبدو فى مرحلة النضج كما يقول عبدالكريم العثمان ، وقد كون لنفسه رأياً خاصاً فى المعرفة والعلوم(٤٥) . فى المرحلة الأولى صنف العلوم إلى علوم نظرية وعلوم عملية . أما تصنيفه فى « الإحياء » وقد كان أحد كتب ما بعد العزلة أى مرحلة النضج فقد جاء على أشكال متعددة أهمها كما بينا أن العلوم على نوعين ، علوم المكاشفة وعلوم المعاملة تختص الأولى بما يتعلق بإدراك ماهيات الأمور والمجردات التى تحتجب عن الحواس ولاتعرف إلا بالكشف ، بينما يتفرع عن النوع الثانى علوم الظاهر التى تختص بالجوارح وعلوم الباطن التى تتعلق بأعمال القلوب والنفوس . ويلاحظ أن علوم المكاشفة مما لايتهيأ لأى إنسان أن يصل إلى مرتبتها لأنها تحتاج إلى استعداد خاص .

وتبدو نزعة الغزالى إلى تمييز بعض أنواع المعرفة . وقصرها على الخاصة بصورة واضحة فى « جواهر القرآن » . فقد كان الغزالى يتحدث فى « الجواهر » عن علوم القرآن وما يتعلق به من معارف . فذكر أن مجامع ما تنطوى عليه سور القرآن وآياته لايخرج عن عشرة أنواع وهى : ذكر الذات ، وذكر الصفات ، وذكر الأفعال ، وذكر المعاد ، وذكر الصراط المستقيم ، وذكر أحوال الأولياء ، وذكر أحوال الأعداء وذكر محاجة الكفار وذكر حدود الأحكام »(٤٦) . وأن العلوم كلها تتشعب عن هذه الأقسام العشرة لكنها على مراتب وذلك لأن حقائق هذه الأقسام كما يقول الغزالى منها : أسرار وجواهر ولها أصداف . والصدف أول ما يظهر ، ثم يقف بعض الواصلين إلى الصدف على الصدف وبعضهم يفتق الصدف ويطالع الدر .

وقد رتب الغزالى الكتاب على ثلاثة أقسام : الأول فى المقدمات والسوابق والثانى فى المقاصد والثالث فى اللواحق . يشمل الأول ١٩ فصلاً يبين فى أولها أن « القرآن هو البحر المحيط وينطوى على أصناف الجواهر والنفائس » والثانى فى

عشر مقاصد والثالث فى شرح هذه المقاصد والرابع فى « كيفية انشعاب العلوم كلها من الأقسام العشرة ، وأن علوم القرآن تنقسم إلى علم الصدف وإلى علم الجواهر ، وبيان مراتب العلوم » الفصل الخامس فى كيفية انشعاب علم الأولين منه والآخرين » .

يرى الغزالى كما ذكرنا أن حقائق القرآن : أسرار وجواهر ولها أصداف . وصدف جواهر القرآن وكسوته اللغة العربية فانشعبت منه خمس علوم وهى القشر والصدف والكسوة . إذا انشعبت من ألفاظه علم اللغة بفروعها المختلفة من إعراب ألفاظه (علم النحو) ومن وجوه إعرابه ، علم القراءات ومن كيفية التصويت بحروفه علم مخارج الحروف ، والتفسير الظاهر وهو العلم الخامس فهذه علوم الصدف والقشر ولكنها ليست على مرتبة واحدة فهناك **أولاً** : علم تصحيح مخارجه فى الأداء والتصويت صاحب علم الحروف ، فصاحبه صاحب علم القشر البرانى البعيد عن باطن الصدف . ثم يليه فى الرتبة علم لغة القرآن وهو الذى يشتمل عليه مثلا ترجمان القرآن وما يقاربه : من علم غريب ألفاظ القرآن . ثم يليه فى الرتبة إلى القرب علم إعراب اللغة وهو النحو فهو من وجه يقع بعده لأن الإعراب بعد المعرب ولكنه فى الرتبة دونه لأنه كالتابع للغة . ثم يليه علم القراءات . وصاحب علم اللغة والنحو أرفع قدراً ممن لايعرف إلا علم القراءات وكلهم يدورون على الصدف والقشر وإن اختلفت طبقاتهم ويليه علم التفسير الظاهر ، وهو الطبقة الأخيرة من الصدفة القريبة من حماسة الدر »(٤٧) .

ثم ينتقل الغزالى إلى النمط الثانى وهو علوم اللباب وهى على طبقتين ، الطبقة السفلى منها علوم التوابع وتشمل : معرفة قصص القرآن ، وما يتعلق بالأنبياء وما يتعلق بالجاحدين والأعداء ويتكفل بهذا العلم القصاص والوعاظ وبعض المحدثين وهذا علم لاتعم الحاجة إليه ، والفقه والكلام . يقول الثانى منه من [علوم اللباب] هو محاجة الكفار ومجادلتهم ومنه يتشعب علم الكلام المقصود لرد الضلالات والبدع وإزالة الشبهات ويتكفل به المتكلمون وهذا العلم شرحناه على طبقتين : سمينا الطبقة القريبة منه « الرسالة القدسية » والطبقة التى فوقها « الاقتصاد فى الاعتقاد » ومقصود هذا العلم حراسة عقيدة العوام عن تشويش المبتدعة(٤٨) .

والثالث علم الحدود الموضوعة للاختصاص بالأموال والنساء وهذا يتولاه الفقهاء . ويتولد بين الفقه والقرآن والحديث علم يسمى أصول الفقه ويرجع إلى ضبط قوانين الاستدلال بالآيات والأخبار على أحكام الشريعة ثم لايخفى عليك أن رتبة القصاص والوعاظ دون رتبة الفقهاء والمتكلمين .

أما الطبقة العليا من نمط اللباب فهى السوابق والأصول من العلوم المهمة وأشرفها العلم بالله واليوم الآخر لأنه علم المقصد ودونه العلم بالصراط المستقيم وطريق السلوك ، وهو معرفة تزكية النفس وقطع عقبات الصفات المهلكات وتحليتها بالصفات المنجيات وقد أودعنا هذه العلوم بكتب « إحياء علوم الدين »(٤٩) . والعلم الأشرف علم معرفة الله تعالى فإن سائر العلوم تراد له ، ومن أجله وهو لايراد لغيره وطريق التدرج فيه الترقى من الأفعال إلى الصفات ثم من الصفات إلى الذات فهى ثلاث طبقات أعلاها الذات . فهذا أشرف العلوم ويتلوه فى الشرف علم الآخرة وهو علم المعاد وهو متصل بعلم المعرفة وحقيقته معرفة نسبة العبد إلى الله تعالى عند تحققه بالمعرفة وهذه العلوم الأربعة « أعنى علم الذات والصفات والأفعال وعلم المعاد هى مجامع العلم التى تنشعب من القرآن [وتلك هى] مراتبها »(٥٠) .

إن تصنيف العلوم فى الجواهر يختلف عما قدمه الغزالى من تصنيفات سابقة فهو يقتصر فقط على العلوم الدينية التى تيسر سلوك طريق الله تعالى والسفر إليه . صحيح هناك علوم أخر . ولكن الغزالى هنا محدد وواضح أنه يتناول الجواهر ولذلك فهو ينتقل من القشر والصدف إلى اللباب إلى الأسرار . « وقد ذكرنا لك أن معرفة الله تعالى ومعرفة ذاته وصفاته هى المقصد الأفضل من علوم القرآن ، وأن سائر الأقسام مردة له وهو مراد لنفسه لا لغيره فهو المتبوع وغيره التابع »(٥١) إن الغزالى لاينكر العلوم المختلفة لكنه لايدرجها فى تصنيف فهو يقدم لنا فقط العلوم الدينية . « نقول إن وراء هذه [العلوم] علوماً كثيرة كعلم الطب والنجوم وهيئة العالم وهيئة بدن الحيوان وتشريح أعضائه وعلم السحر والطلسمات وغير ذلك . فأعلم أنا إنما أشرنا إلى العلوم الدينية التى لابد من وجود أصلها فى العالم حتى يتيسر سلوك طريق الله تعالى والسفر إليه ، أما هذه العلوم التى أشرت إليها فهى علوم ولكن لايتوقف على معرفتها صلاح

المعاش والمعاد فلذلك لم نذكرها »(٥٢) . ورغم اختلاف نوعية العلوم فى كل تصنيف من تصنيفات الغزالى إلا أنها لاتنسخ بعضها البعض بل تتكامل سوياً من أجل تأكيد الأساس الدينى الأصولى الذى تقوم عليه . بل الصوفى الذوق كما تبين فى الجواهر وكما سيظهر فى « الرسالة اللدنية » ثم فى « المنقذ من الضلال » .

رابعاً – تصنيف « الرسالة » :

جاءت « الرسالة اللدنية » كتيباً ، الغاية الصريحة منه بيان دقيق عن منزلة « العلم الصوفى » ، العلم الباطن ، من سائر العلوم الأخرى خلافاً بكتاب « الإحياء » الذى ورد فيه تصنيف العلوم فصلاً صغيراً فى مؤلف ضخم .. ولقد وضع الغزالى هذه الرسالة للرد على خصم حقيقى أو وهمى(٥٣) ، فقسم العلوم هنا قسمين كبيرين : العلم الشرعى والعلم العقلى ولكن يلاحظ أن الغزالى يوحد بين العلمين الشرعى والعقلى « ان معظم العلوم الشرعية عقلية عند عالمها ، وأكثر العلوم العقلية شرعية عند قارئها » .

يتناول الغزالى بيان العلوم المختلفة وتصنيفها فى « فصل فى العلم وأقسامه » فالعلم قسمان أحدهما شرعى والآخر عقلى ، والقسم الأول وهو العلم الشرعى ينقسم إلى نوعين الأول « الأصول » وهو « علم التوحيد » أو « الكلام » . وهو يعتمد على الدلائل العقلية والبراهين القياسية وأصحابه هم المتكلمون . ويتخذ هذا العلم كما لاحظ جارديه وقنواتى فى الرسالة أهمية كبرى أكثر مما أخذه نفس العلم فى الاحياء(٥٤) . كما أن علم الأصول يشتمل أيضاً على علم التفسير أو النظر فى القرآن . كما يحتوى ثالثاً على علم الأخبار . وتقتضى هذه العلوم الالمام بعلم اللغة وفن النحو . يقول الغزالى : « ومن أراد أن يتكلم فى تفسير القرآن وتأويل الأخبار ويصيب فى كلامه ، فيجب عليه أولا تحصيل علم اللغة والتبحر فى فن النحو والرسوخ فى ميدان الاعراب والتصرف فى أصناف التصريف فإن علم اللغة سلم ومرقاة إلى جميع العلوم ، ومن لم يعلم علم اللغة فلاسبيل إلى تحصيل العلوم »(٥٥) .

هكذا تتدرج العلوم من اللغة إلى التفسير والأخبار وعلم القرآن والأخبار دليل على علم التوحيد . الذى لاتنجو نفوس العباد إلا به . هذا هو علم الأصول ، القسم الأول من العلم الشرعى . والنوع الثانى هو علم الفروع . فالعلم إما أن يكون نظرياً (علمياً) أو عملياً ، والأصول هو العلم العملى والفروع هو العلم العملى وهذا العمل الأخير يشتمل على ثلاثة علوم تقوم على ثلاثة حقوق .

الأول : حق الله تعالى وهو أركان العبادات مثل الطهارة والصلاة والزكاة والحج والجهاد والأذكار والأعياد والجمعة وزوائدها من النوافل والفرائض .

الثانى : حق العباد وهو أبواب العادات ويجرى فى وجهين أحدهما المعاملة مثل البيع والشركة والهبة والقرض والدين والقصاص وجميع أبواب الديات . والوجه الثانى المعاقدة مثل النكاح والطلاق والعتق والرق والفرائض ولواحقها ويطلق اسم الفقه على هذين الحقين و« علم الفقه » علم شريف مفيد عام ضرورى لايستغنى الناس عنه لعموم الضرورة إليه .

الثالث : حق النفس وهو علم الأخلاق . والأخلاق إما مذمومة يجب رفضها وقطعها وإما محمودة ويجب تحصيلها وتحلية النفوس بها .

ثم ينتقل الغزالى إلى القسم الثانى من العلوم وهو العلوم العقلية . ويبدو أن الغزالى هنا لايستطيع أن يتجاهل هذا القسم ويبدو أيضاً أن المفهوم من العلم العقلى هو العلم الأرسطى وهو يقع فى ثلاثة مراتب . ورأى الغزالى فيه ملىء بالتوجس والحذر فهو « علم معضل مشكل يقع فيه خطأ وصواب »[٥٦] وهو امتداد لرأيه فى « المقاصد » و« التهافت » . وهذا العلم موضوع فى ثلاثة مراتب :

أولها : الرياضى والمنطقى . ولا ندرى لماذا يجمع الغزالى دائماً بين المنطق والرياضيات . وهو تقليد غير أرسطى . يرجع للسكندريين ، ربما لصفة الصورية التى تجمعهما وعدم تعلقهما بالمادة . ويتناول الغزالى أقسام العلم الرياضى : الحساب وينظر فى العدد ، الهندسة وهو علم المقادير والأشكال ،

والهيئة أى علم الأفلاك والنجوم ويتفرع منه أحكام المواليد والطوالع ؛ وعلم الموسيقى الذى يدرس نسب الأوتار . والمنطق الذى يتناول الحد والرسم فى الأشياء التى تدرك بالتصور وينظر عن طريق القياس والبرهان فى العلوم التى تنال بالتصديق .

وثانيها : وهو أوسطها العلم الطبيعى وينظر فى الجسم المطلق وأركان العالم والجواهر والأغراض ، والحركة والسكون وأحوال السموات والأفعال والانفعالات ، ومراتب الموجودات والنفوس والأمزجة وهو يدرج علم الطب دائماً ضمن العلم الطبيعى ، وهو علم الأبدان والعلل والأدوية والمعالجات . ومن فروع العلم الطبيعى أيضاً الآثار العلوية وعلم المعادن ومعرفة خواص الأشياء وعلم الكيمياء .

وثالثها : هو علم الوجود أو الفلسفة الأولى والنظر فى المبادىء العامة وإن كان الغزالى لم يحدد له اسماً لكن هو حسب التسمية التقليدية يكون [العلم الالهى] ، « المرتبة الثالثة وهى العليا – هى النظر فى الموجود ، وتقسيمه إلى الواجب والممكن ثم النظر فى الصانع وذاته وجميع صفاته وأفعاله »(٥٧) . وترتب ظهور الموجودات عنه ، ثم النظر فى العلويات والجواهر المفردة والعقول المفردة والنفوس الجميلة ، وأحوال الملائكة والشياطين وينتهى إلى علم النبوات وأمر المعجزات وأحوال الكرامات والموضوعات الثلاثة الأخيرة ليست موجودة فى التقليد اليونانى وإشارة الغزالى لها دلالة على وجودها فى العلم فى فهم العرب والمسلمين . لأنه يضيف أيضاً من فروعه علم الطلسمات والنيرنجات وما يتعلق بها . ويقتصر على ذكر أسماء العلوم ولايفصل فيها « فالاقتصار أولى » .

ثم يقفز الغزالى قفزة من حديثه عن مراتب العلم العقلى الثلاثة إلى القول بأن « العلم العقلى مفرد بذاته ويتولد منه علم مركب فيه جميع أحوال العلمين المفردين ، ذلك هو العلم المركب علم الصوفية ، وطريقة أحوالهم فإن لهم علماً خاصاً بطريقة واضحة مجموعة من العلمين »(٥٨) . ونتساءل بدورنا عن هذين « العلمين » اللذين يشير الغزالى إليهما هنا . ويرجح جارديه وقنواتى أنه

يعنى العلم الشرعى مع العلم العقلى « بحيث يصبح علم الصوفية تأليفا بين الاثنين مستبدلاً بثنائية « عقل – شرع » بـ « دنيا – أخرى » حيث أننا نجد بين العلوم العقلية علوماً غرضها الأخرى مثل معرفة القلوب ومعرفة الله ، كما أن بين « العلوم الشرعية » علم الفقه الذى يهتم بالأمور الدنيوية »(٥٩) .

ويرتبط بتصنيف الغزالى السابق للعلوم حديثه « فى بيان طرق التحصيل للعلوم ». فالعلم الإنسانى يحصل من طريقين أحدهما التعليم الإنسانى والثانى التعليم الربانى والأول على وجهين : من الخارج وهو التحصيل بالتعلم ومن الداخل وهو الاشتغال بالتفكر ، والتفكر من الباطن بمنزلة التعلم فى الظاهر . فإن التعلم كما يقول استفادة الشخص من الشخصى الجزئى ، والتفكر استفادة النفس من النفس الكلى والنفس الكلى أشد تأثيراً وأقوى تعليماً من جميع العلماء والعقلاء والعلوم مركوزة فى أصل النفوس بالقوة كالبذر فى الأرض . والتعلم طلب خروج ذلك الشىء من القوة إلى الفعل . وأكثر العلوم النظرية والصنائع العملية استخرجها نفوس الحكماء بصفاء ذهنهم وقوة فكرهم وحدة حدسهم من غير زيادة تعلم وتحصيل .

والطريق الثانى للتحصيل وهو التعلم الربانى يتم أيضاً على وجهين . الأول : الوحى [بالنسبة للأنبياء] حين تقبل النفس وقد اكتملت بزوال دنس الطبيعة عنها وتطهرها من شهوات الدنيا وتوجهها إلى بارئها تعتمد على إفادته وفيض نوره ، « والله بحسن عنايته يقبل على تلك النفس وينظر إليها نظراً إلهياً ويتخذ منها لوحاً ومن النفس الكلية قلما وينقش فيها جميع علومه »(٦٠) ومن هنا فعلم الأنبياء أشرف مرتبة من جميع علوم الخلائق لأنه من الله تعالى بلا واسطة .

والوجه الثانى هو الالهام ويقصد به تنبيه النفس الكلية للنفس الجزئية على قدر استعدادها ، والالهام أثر الوحى فالوحى تصريح الأمر الغيبى والالهام هو تعريضه . الأول يسمى علماً نبوياً والثانى علماً لدنياً . فالعلم اللدنى هو الذى لا واسطة فى حصوله بين النفس وبين البارىء . وحقيقة الحكمة تنال من العلم اللدنى وما لم يبلغ الإنسان هذه المرتبة لايكون حكيماً لأن الحكمة من مواهب الله تعالى . ويختتم الغزالى الرسالة بفصل « فى حقيقة العلم اللدنى وأسباب

حصوله » يقول : « اعلم أن العلم اللدنى وهو سريان نور الالهام يكون بعد التسوية كما قال الله تعالى ﴿ ونفس وما سواها ﴾ وهذا الرجوع يكون بثلاثة أوجه (أحداها) تحصيل جميع العلوم وأخذ الحظ الأوفر من أكثرها . والثانى الرياضة الصادقة والمراقبة الصحيحة والثالث التفكر فى النفس إذ تعلمت وارتاضت بالعلم ثم تتفكر فى معلوماتها شروط التفكر ينفتح عليها باب الغيب »(٦١) .

هنا يبين الغزالى الأساس الصوفى للعلم وطريقة تحصيله حيث يكون الأساس الدينى هو مصدر التصنيف سواء من حيث طريقة تحصيل العلم أو طبيعة وماهية العلم . مما سيتأكد تماماً فى الرسالة اللدنية كما سيظهر أيضاً بصورة جلية فى « المنقذ من الضلال » .

خامساً : تصنيف « المنقذ من الضلال » :

والمحاولة الهامة فى التصنيف الصوفى ، الذاتى نجدها فى « المنقذ من الضلال » وقد يقال أن الكتاب تجربة شخصية وليس كتاباً فى التصنيف ، فهو ليس تجميعاً أو إحصاء للعلوم ، وليس تقييماً أو تفضيلاً لها . والحقيقة أن الكتاب يحتوى على ترتيباً للعلوم يجمع بين الاحصاء والتقييم يستند إلى خبرة الغزالى الذاتية وهدفه وغايته وطبيعته الصوفية . والكتاب فى مجمله تجربة وجودية تتعلق بخبرة روحية كبرى مر بها الغزالى ، وقد كتبه إجابة لسائل يخبره فيه عن غاية العلوم والمذاهب يقول :

« .... أما بعد فقد سألتنى أيها الأخ فى الدين ، أن أبث إليك غاية العلوم وغائلة المذاهب وأغوارها ... وأحكى لك ما قاسيته فى استخلاص الحق بين اضطراب الفرق ، مع تباين المسالك والطرق وما استجرأت عليه من الارتفاع عن حضيض التقاليد إلى يفاع الاستبصار »(٦٢) . ان هذا مفتاح التجربة ونقطة بداية الغزالى فى البحث عن اليقين والعلم اليقينى ، بمعنى آخر ، إن هذه التجربة الصوفية التى مر بها الغزالى تدور حول العلوم والمذاهب العلمية المعروفة فى عصره ، من أجل تحديد صوابها من باطلها ، لم يتناولها تناولاً عقلياً بل عاشها خبرة حية منذ شبابه الأول « ولم أزل فى عنفوان شبابى ... أقتحم

لجة هذا البحر العميق ، وأخوض غمرته خوض الجسور ، أتوغل فى كل مظلمة ، أتهجم على كل مشكلة ، واقتحم كل ورطة واتفحص عن عقيدة كل فرقة ، واستكشف أسرار مذهب كل طائفة لا ميز بين محق ومبطل ومتسنن ومبتدع »[٦٣] .

ويمكن اعتبار مراحل هذه التجربة المختلفة مرتباً للعلوم التى خبرها ، فهو يتحدث عنها مرتباً إياها من زوايته خبرته النفسية الوجودية فهو يحدثنا عن « ... ما استفدته أولاً من علم الكلام ، وما اجتويته من طريق أهل التعليم ، والقاصرين لدرك الحق على تقليد الامام ، وما ازدريته ثالثاً من طريق التفلسف ، وما ارتضيته آخراً من طريقة التصوف[٦٤] . ان اصطلاحات الغزالى : الاستفادة ، الاجتواء ، الازدراء ، الارتضاء التى تحدث بها فى الفقرة السابقة ذات صبغة نفسية ذاتية وجودية تؤكد السمة المميزة لتصنيفه الحالى . يبحث الغزالى عن الحق والحقيقة والمعرفة الموصلة إليهما أو العلم بهما ، والعلوم كثيرة متنوعة ، ولابد إذن من الاختيار ، وتحديد الغاية من كل علم ، والعلم عنده أو العلم اليقينى هو الذى يتكشف فيه المعلوم انكشافاً لايبقى معه ريب ولايقارنه إمكان الغلط والوهم . بل الأمان من الخطأ ينبغى أن يكون مقارناً لليقين[٦٥] .

وبعد أن حدد الغزالى صفة العلم وشروطه ، فإنه يتناول العلوم المختلفة ليرى أيها أحق بلقب العلم : « فتشت عن علومى فوجدت نفسى عاطلاً عن علم موصوف بهذه الصفة ، إلا فى الحسيات والضروريات »[٦٦] وأخذ يشك فيها ، وظل هذا الشك الوجودى مؤثراً فى حياته وتفكيره : « فأعضل هذا الداء ودام قريباً من شهرين ، أنا فيهما على السفسطة بحكم الحال ، لا بحكم النطق والمقال »[٦٧] .. يتضح هنا أن حالة الغزالى الوجودية هى أساس هذه التجربة ، فهو يميز بين الأساس الإدراكى « النطق والمقال » والأساس الشعورى الوجودى (بحكم الحال) . واستمرت التجربة حتى شفى من ذلك الداء ، وعادت النفس إلى الصحة ورجعت الضروريات العقلية مقبولة موثوقاً بها على أمن ويقين .. ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام (أى ليست على أساس إدراكى معرفى) ، بل بنور قذفه الله تعالى فى الصدر (أى من خلال خبرة

صوفية عن طريق الإلهام والإشراق) وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف »[٦٨] .

وكانت هذه الخبرة هى الأساس الذى يتناول به العلوم ، وبه يفحص المذاهب والفرق التى يطلق عليها اسم (طالبة – الحق) وقد انحصرت أصناف الطالبين فى أربعة هى : « المتكلمون » (أهل الرأى والنظر) ؛ الباطنية (أصحاب التعاليم والمخصوصون بالاقتباس من الامام المعصوم) ؛ الفلاسفة (أهل المنطق والبرهان) والصوفية وهم حسب قوله يدعون أنهم ضواحى الحضرة وأهل المشاهدة والمكاشفة .

ــ وأول العلوم التى تناولها فى تصنيفه « علم الكلام » وهو علم إسلامى خالص « حصلته ، وعقلته وطالعت كتب المحققين فيه ، وصنفت فيه ما أردت أن أصنف » فقد كتب فيه « الاقتصاد فى علم الاعتقاد » ، و« إلجام العوام عن علم الكلام » وهو كمتكلم يعتبر من أئمة الأشعرية من أهل السنة . علم الكلام هنا إذن علم أساسى خاض فيه الغزالى ، وكان « علماً وافياً بمقصوده غير واف بمقصودى »[٦٩] . وهذا الحكم يحتوى على أمرين أحدهما موضوعى خاص بالعلم والآخر ذاتى يتعلق بشخص الغزالى ، والعبارة تتضمن هذين الأساسيين الذاتى المتعلق بالعالم والموضوعى المتعلق بالعلم ، فموضوعياً لا يأخذ على العلم شيئاً فهو وافٍ بمحتواه (مقصوده) ولكنه غير وافٍ بمقصود الغزالى . والهدف منه حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة » . وهو لايستبعد هذا الهدف ، ولكن حصوله مشوباً بالتقليد فى بعض الأمور التى ليست من الأولويات . لكن نظراً للصبغة الوجودية التى تسيطر على التصنيف والأساس الشخصى الذى يحكمه فإن الغزالى يبين أن الغرض الآن « حكاية حالى لا الإنكار على من استشفى به فإن الرؤية الشفاء تختلف باختلاف الداء »[٧٠] ثم بعد أن يعرض للكلام وينتهى منه ينتقل إلى العلم الذى يليه وهو الفلسفة .

يتناول الغزالى الفلسفة ، وأصناف الفلاسفة وأقسام علومهم ، ذلك بعد التبحر فى هذه العلوم والحصول فيها على أعلى الدرجات حتى يستطيع أن يحكم عليها . وهو يقسم الفلاسفة إلى ثلاثة أقسام : الدهريون ، الطبيعيون ،

الالهيون . والدهريون : هم طائفة من الأقدمين حجدوا الصانع المدبر ، العالم القادر وهؤلاء هم الزنادقة . الطبيعيون وهم قوم أكثروا بحثهم عن عالم الطبيعة وعن عجائب الحيوان والنبات . وأكثروا فى الخوض فى علم تشريح أعضاء الحيوانات . فرأوا فيها من عجائب صنع الله تعالى وبدائع حكمته ما اضطروا معه إلى الاعتراف بفاطر حكيم . ولا يطالع التشريح وعجائب منافع الأعضاء مطلع الا ويحصل له هذا العلم الضرورى بكمال تدبير الباقى لبنية الحيوان ولاسيما بنية الإنسان . والصنف الثالث : الالهيون وهم المتأخرون منهم مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو (الذى رتب لهم المنطق وهذب لهم العلوم) وهم بجملتهم ردوا على الصنفين الأولين من الدهرية والطبيعية . وكفى الله المؤمنين القتال بتقاتلهم وعن هؤلاء نقل الفارابى وابن سينا وأمثالهم ، والحكم عليهم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يجب التكفير به ، وقسم يجب التبديع فيه ، وثالث يجب إنكاره أصلاً . وهو يقسم العلوم الفلسفية إلى ستة أقسام على التوالى هى : العلوم الرياضية . والطبيعية والالهية ، والسياسية والخلقية ويعرض لها بالتفصيل كالآتى :

(أ) العلوم الرياضية :

يقدم الغزالى فى المنقذ من الضلال العلوم الرياضية على المنطقية كما فعل الكندى ، وهو ترتيب أفلاطونى أفلوطينى محدث وسكندرنى أكثر من كونه أرسطى كما يزعم الغزالى . والرياضيات عنده أمور عقلية برهانية لاتتعلق بالأمور الدينية نفياً ولا إثباتاً ، وهى تتعلق بعلم الحساب والهندسة وعلم هيئة العالم . وقد أغفل الغزالى هنا علما رابعا يضاف إلى العلوم الرياضية عند معظم الفلاسفة ونجده لدى غالبية المصنفين وهو علم الموسيقى أو التأليف .

وما ينبغى الإشارة إليه هو حكم الغزالى الصائب على هذه العلوم الرياضية ، فهو لا يتناولها عداً واحصاء ولكنه يقدم وجهة نظر خاصة إليها وحكمه عليها هو أنه « لا سبيل إلى مجاحتها بعد فهمها ومعرفتها »[71] وهو حكم عقلى واع ، إلا أن النظر فيه يظهر ملاحظتين هامتين أبداهما الغزالى . الملاحظة الأولى يقول فيها : « إن من ينظر فيها يتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها

فيحسن بسبب ذلك اعتقاده فى الفلاسفة فيحسب أن جميع علومهم ، فى الوضوح ، وفى وثاقة البرهان [مثلها] ويقول لو كان الدين حقاً – بعد سماعه بكفرهم – لما اختفى على هؤلاء مع تدقيقهم فى هذا العلم»[٧٢] . والملاحظة الثانية التى يقدمها هى رفض إنكار هذه العلوم باسم الاسلام ، يقول : « ولقد عظمت على الدين جناية عظيمة من ظن أن الاسلام ينصر بإنكار هذه العلوم ، وليس فى الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفى والاثبات ولا فى هذه العلوم تعرض للأمور الدينية .

(ب) **المنطقيات** : وهى مثل الرياضيات ، وتأتى بعدها لايتعلق شىء منها بالدين نفياً وإثباتاً بل هو النظر فى الأدلة والمقاييس وشروط مقدمات البرهان وكيفية تركيبها .

(جـ) **الطبيعيات** : وهى بحث عن عالم السموات والأجسام المفردة والمركبة ، وعن أسبابها وتغيرها واستحالتها . وهو علم شبيه بعلم الطب . يبحث فى موضوعات لاينكر الدين وكما أنه ليس من شروط الدين إنكار علم الطب ، فليس من شرطه أيضاً إنكار ذلك العلم إلا فى مسائل معنية . تلك التى أشار إليها فى كتاب « تهافت الفلاسفة » .

(د) **الالهيات** : ويقف عندها الغزالى وقفة طويلة « ففيها أكثر أغاليطهم ، فما قدروا على الوفاء بالبراهين على ما شرحوه فى المنطق ولذلك كثرة الاختلاف بينهم . ويرجع الغزالى ما غلطوا فيه إلى عشرين مسألة يكفرهم فى ثلاثة منها ويبدعهم فى سبعة عشر .

(هـ) **السياسات** : وهى تمثل مع الأخلاقيات ما يسمى بالحكمة العملية فى مختلف التصنيفات وهو يتحدث عن « السياسات الإسلامية » كما يتضح من تعريفه لها ، يقول : « فمجموع كلامهم فيها يرجع إلى الحكم المصلحية المتعلقة بالأمور الدنيوية والايالة السلطانية وإنما أخذوها من كتب الله المنزلة على الأنبياء ، ومن الحكم المأثورة عن سلف الأنبياء»[٧٣] . وهذا الفهم يخالف الرأى المعتاد للسياسة المنقولة عن تصنيف أرسطو . والغزالى يفعل نفس الشىء فى حديثه عن الأخلاق التى يربطها بالصوفية .

(و) **الأخلاقيات** : وجميع كلامهم فيها يرجع إلى حصر صفات النفس وأخلاقها ، وذكر أجناسها وأنواعها وكيفية معالجتها ومجاهدتها .. إنما أخذوها من كلام الصوفية ، وهم المتأهلون المثابرون على ذكر الله وعلى مخالفة الهوى وسلوك الطريق بالإعراض عن ملاذ الدنيا » .

٣ - مذهب التعليم :

وبعد الفلسفة التى رأى أنها وافية بكمال الغرض ، وأن العقل ليس مستقلاً بالاحاطة بجميع المطالب ولا كاشفاً للغطاء عن جميع المعضلات اتجه الغزالى للتعليمية ، وهى طائفة نبغت وشاع بين الخلق تحدثهم بمعرفة معنى الأمور من جهة الامام المعصوم القائم بالحق . وقد تناولهم الغزالى فى عدد من الكتب مثل : المستظهرى ، وحجة البيان ، والقسطاس المستقيم . وهو يتناولهم هنا لبيان : « أن هؤلاء ليس معهم شيء من الشفاء المنجى من ظلمات الآراء بل هم عاجزون عن إقامة البرهان على تعين الامام ، وعن تحديد العلم الذى تعلموه منه . يقول الغزالى أن حاصل ما عندهم شيئاً ركيك من فلسفة فيثاغورس الذى يتضح فى كتابهم « رسائل إخوان الصفا » فلما خبرناهم : قصدنا اليد عنهم »(٧٤) . وهنا تنبيه إلى أن الغزالى يتحدث عن طائفة وليس علماً فأصحاب التعاليم يمزجون بين تعاليم بعض الصوفية وعلوم بعض الفلاسفة .

٤ - الصوفيــة :

وأخيراً يجيء التصوف أو طريقة الصوفية فى قمة التصنيف الغزالى بعد : الكلام والفلسفة والتعليمية . والتصوف عنده علم نظرى وعملى « طريقة تتم بعلم وعمل » وحاصل عملهم قطع عقبات النفس والتنزه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة حتى يوصل بها إلى تخلية القلب عن غير الله وتحليته بذكر الله . وبعد أن يذكر الغزالى مصادره الصوفية التى اعتمد عليها وفى مقدمتها قوت القلوب لأبى طالب المكى يقول : « اطلعت على كنه مقاصدهم العلمية وحصلت وما يمكن أن يحصل من كلام مشايخهم عن طريق التعلم والسماع ، فظهر لى أن أخص خواصهم مالايمكن الوصول إليه بالتعليم بل بالذوق . فهم

أرباب أحوال لا أصحاب أقوال »[٧٥] . ويذكر الغزالى تفاصيل تجربته الروحية الصوفية منذ سنة ٤٤٨ هـ ، حيث لم يستطع التدريس ، ثم انتقاله إلى الشام لمدة سنتين فى عزلة وخلوة ورحلته إلى بيت المقدس وأداء الحج وفى هذه الفترة علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة ، وأن سيرتهم أحسن السير وطريقتهم أصوب الطرق وأخلاقهم أزكى الأخلاق »[٧٦] هذه هى طريقة الصوفية ومنهجهم فى السلوك والعمل ، وعلمهم هو الغاية التى يريدها الغزالى ، كما يتبين من خلال العرض التصنيفى للمنقذ من الضلال . ويصل الغزالى هنا إلى بيان حقيقة التصوف وإلى كونه علما نظريا وعمليا « فالعلم الحقيقى يزيد صاحبه خشية وخوفاً ورجاء وذلك يحول بينه وبين المعاصى »[٧٧] .

ويلاحظ على التصنيف الحالى الذى قدمه لنا الغزالى فى المنقذ من الضلال عدة ملاحظات : أولها أنه يختلف من حيث البنية والشكل عن التصنيفات ذات السمة اليونانية التى يظهر فيها التقسيم الأرسطى المعتاد والذى عرفها الغزالى فى تصنيفات من أشاروا إليهم من الفلاسفة المسلمين فى المقاصد والتهافت . وإن كان يعرض هذا التصنيف فى بعض الأجزاء المتعلقة بالعلوم الفلسفية النظرية الثلاثة . وإن كان ذلك فى سياق عرضه لآراء الفلاسفة تمهيداً لكى يرفضه . ويرتبط بذلك قيام التصنيف الحالى على أساس دينى إسلامى خالص حيث يظهر داخل التصنيف إهتمام قيمى أخلاقى ، (أصولى) يحكم على العلوم وأصحابها أحكام أخلاقية تقوم على أساس اتفاقها واختلافها ، اقترابها وابتعادها عن الدين ، ليس فيما يتعلق بالعلوم الدينية ، ولا حتى الفلسفة بل ينسحب ذلك أيضاً على المنطق والرياضيات والحساب والطب . والملاحظة الأساسية هى انتقال التصنيف من الموضوعية الخالصة (الرياضيات النظرية) التى يبدأ بها وانتهاء بالذاتية الخالصة ذات الصبغة العملية والطابع النفسى والنغمة الشخصية (للتصوف) . وهو يلتقى مع الكندى وفلاسفة الاسكندرية فى البدء بالرياضيات وينتهى مثل كثيراً من المصنفين بالتصوف[٧٨] . رغم اختلاف الأسس التى يقدمها لنا هؤلاء الذين يجعلون التصوف قمة العلوم العربية . فالتوحيدى يبدأ بالفقه وينتهى بالتصوف ، كذلك نجد لدى إخوان الصفا نوعاً

من الاهتمام بالتصوف كما يتضح فى الجنس الثانى للعلوم . ويظهر ذلك أيضاً فى تصنيف طاش كبرى زادة الذى ينقسم إلى قسمين الأول يتعلق بالنظر والثانى بالتصفية والتصوف ويشغل الدوحة السابعة من دوحاته وهى ثمرة العمل بالعلم فبعد تحصيل العلوم لابد من تصفية النفس لكى تحصل على الكمال . إلا أن تصنيف الغزالى والذى نجده قبل المنقذ من الضلال فى « كتاب العلم » من « إحياء علوم الدين » وفى « الرسالة اللدنية » يقوم قلباً وقالباً شكلا ومضموناً على أساس من الذوق الصوفى فالتصوف ليس جزءا مضافا إلى التقسيم وليس جزءا من صميمه بل هو الألف والياء فى التصنيف .

الهوامش والمراجع

١ - هناك دراسات عامة تناولت تصنيفات العلوم العربية مثل :

ـ د . **أبوريان** : تصنيف العلوم بين الفارابى وابن خلدون . عالم الفكر الكويتية العدد الأول المجلد التاسع ١٩٧٨ .

ـ د . **أحمد بدر** : دراسات فى المكتبة والثقافتين ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة .

ـ **محمد حسن كاظم الحقاجى** : مقدمة فى التراث الحضارى لتصنيف العلوم . المورد العراقية العدد ٤ ، المجلد السادس .

ـ **محمد وقيدى** : المبادىء المعرفية والخلفيات الفلسفية للتصنيفات العربية الاسلامية للعلوم دراسات عربية ، العدد (٥) السنة ١٨ مارس ١٩٨٢ .

ـ د . **عبدالمجيد النجار** : منهجية تصنيف العلوم فى الفكر الاسلامى بين التقليد والتأهل . الملتقى الرابع للفكر الاسلامى حول المنهجية والعلوم السلوكية الخرطوم يناير ١٩٨٧ .

ـ د. **حسام الألومى** : تقسيم العلوم ومكانة الفلسفة فيها عند فلاسفة الإسلام ، دراسات فى الفكر الاسلامى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ .

ـ د. **أحمد عبدالحليم عطيه** : الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، الاعداد : الرابع ١٩٨٤ ، الأول والثانى ١٩٨٥ ، والأول ١٩٨٦ .

وبالاضافة لهذه الدراسات العامة هناك بعض الدراسات التى اقتصرت على تصنيف واحد فقط كما نجد لدى كل من :

ـ **سالم ياقوت** : تصنيف العلوم لدى ابن حزم . دراسات عربية العدد (٥) مارس ١٩٨٣ .

ـــ د. **محمد جلوب فرحان** : الأسس المعرفية لتصنيف العلوم عند الفارابى دراسات عربية العدد ٣ يناير ١٩٨٧ .

٢ – هناك بعض الإشارات السريعة لتصنيف العلوم عند الغزالى نجدها فى ماسيشون محاضرات فى تاريخ المصطلحات الفلسفية بالجامعة المصرية « مسألة ترتيب العلوم » المحاضرة الثانية والثلاثون حيث يكتفى « بذكر ترتيب الغزالى فى المنقذ من الضلال المتعلق بالعلوم المقبولة عنده » .

ـــ د. **خليل أحمد خليل** : مستقبل الفلسفة العربية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ١٩٨١ . ص ٨٨ – ٩٠ .

ـــ د. **يوسف مراد** : « تصنيف العلوم والفراسة » الفصل الثانى من كتابه الفراسة عند العرب الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ص ٣٥ – ٣٦ .

ـــ **لويس جاردية ، ج قنوانى** : فلسفة الفكر الدينى جـ ١ ترجمة د . صبحى الصالح ، د. فريد جبر دار العلم للملايين بيروت لبنان ط ٢ ١٩٧٨ ص ٢٠٢ – ٢١٣ .

أنظر د . أحمد عبدالحليم عطيه : الأسس الفلسفية لتصنيف العلوم عند العرب خاصة الدراسات التالية : « الأساس الاستمولوجى للتصنيف » : العدد الأول يناير ١٩٨٥ المكتبات والمعلومات العربية ص ٤٧ وما بعدها ، و« الأساس الاكسيولوجى للتصنيف » العدد الثانى أبريل ١٩٨٥ و« الأساس الانطولوجى للتصنيف » : العدد الأول يناير ١٩٨٦ المكتبات والمعلومات العربية ص ٧٣ – ٩٥ .

٤ – **العامـرى** : الاعلام بمناقب الاسلام . تحقيق د. أحمد عبدالحميد غراب ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ . وأنظر دراستنا عنه . جريدة عمان ٢ مايو ١٩٨٨ ص ١٣ .

٥ – **القاضى عبدالجبار المعتزلى** : المحيط بالتكليف تحقيق عمر السيد عزمى . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر . أنظر الصفحات من (١٠ – ٢٢) .

٦ - **محيى الدين ابن عربى** : الفتوحات الملكية . تحقيق عثمان يحيى المجلد الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ص ١٣٩ .

٧ - **المصدر السابق** : ص ١٤٠ .
٨ - **المصدر السابق** : ص ١٤٠ .
٩ - **نفس المصدر** : ص ١٤٧ .

١٠ - **حسين تقى اصفهان** : تقسيم العلوم وتبويبها . مجلة المقتطف القاهرة ١٩٢٧ .

١١ - **بروكلمان** : تاريخ الأدب العربى جـ ٤ ترجمة د. السيد يعقوب بكر . ود. رمضان عبدالتواب ط ٢ دار المعارف بمصر ص ٧٩ - ٨٠ . وأيضاً فؤاد سركيس : « تاريخ التراث العربى ، المجلد الأول الجزء الرابع ترجمة د . محمود فهمى حجازى جامعة الامام محمد بن مسعود الاسلامية ١٤٠٣ - ١٩٨٣ ص ١٦٨ - ١٧٠ . وأنظر أيضاً د . رضوان السيد مقدمة كتاب العلم من إحياء علوم الدين . دار إقرأ للنشر والتوزيع والطباع ط ٢ بيروت ١٩٨٥ .

ـــ **انظر ترجمته فى** : شذرات الذهب لابن العماد جـ ٣ ووفيات الاعيان لابن خلكان ومرآة الجنان لليافعى جـ ٢ .

١٣ - **أبو طالب المكى** : قوت القلوب فى معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد . دار صادر (نسخة مصورة عن طبعة المطبعة الميمنية بمصر » جزءين فى مجلد ص ١ .

١٤ - **أبو طالب المكى** : ص ١٢٩ - ١٣٠ .
١٥ - المصدر نفسه ص ١٣٠ .
١٦ - المصدر نفسه ص ١٣٦ .
١٧ - الموضع نفسه .
١٨ - المصدر السابق ص ١٧٣ .
١٩ - نفس المصدر ص ١٦٦ .
٢٠ - اقتصر الباحثون فى تصنيف الغزالى على كتاب العلم من الأحياء وعلى

الرسالة اللدنية كما نجد ذلك لدى كل من : لويس جارديه وجورج شنوانى فى فلسفة النثر الدينى جـ١ ص ٢٠٢ - ٢١٣ . وتابعهما على أو مليل فى الخطاب التاريخى عند ابن خلدون .

وقد فعل نفس الشيء د . خليل أحمد خليل فى مستقبل الفلسفة العربية الذى اشار إلى مفهوم العلم فى كتاب العلم فى الاحياء كما أشار سريعا إلى تصنيف تهافت الفلاسفة ص ٨٨ - ٨٩ .

٢١ - **الغزالى** : مقاصد الفلاسفة ؛ طبعة الشيخ محيى الدين الكردى مطبعة السعادة بمصر ، القاهرة ١٣٣٦ هـ ص ٢ .

٢٢ - المصد السابق ص ٣ .

٢٣ - الموضع نفسه .

٢٤ - المرجع نفسه ص ٧٧ .

٢٥ - المرجع نفسه ص ٧٩ .

٢٦ - **الغزالى** : تهافت الفقسفة . تحقيق د . سليمان دنيا ط ٣ دار المعارف بمصر ، القاهرة ص ٨٢ .

٢٧ - الموضع نفسه .

٢٨ - **ابن رشد** : تهافت التهافت . تحقيق موريس بويج ط ٢ . دار المشرق بيروت ١٩٨٧ ص ٥٠٩ وما بعد . وطبعة د . سليمان دنيا دار المعارف بمصر ط ٢ ص ٧٦٧ - ٧٦٩ .

٢٩ - **د. يوسف مراد** : الفراسة عند العرب . ترجمة د . مراد وهبة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٣٣ ومابعدها .

٣٠ - **على أومليل** : الخطاب التاريخى عند ابن خلدون ص ٥٦ .

٣١ - **د. رضوان السيد** . مقدمة كتاب العلم من الاحياء ص ٧ - ٨ .

٣٢ - يتناول الغزالى فى فاتحة العلوم نفس موضوعات كتاب العلم حيث يذكر فيه شرائط العلم وفضائله ولوازمه ولواحقه وآفاته وغوائله وآدابه وفرائضه وسيرة علماء السلف وعلامات علماءالدنيا والآخرة . فى سبعة أبواب : الأول فى فضيلة العلم وندمه علماء السوء وفيه خمسة فصول : فى فضيلة العلم (ص ٢ - ٣) فضيلة طلب العلم (ص ٣ - ٤) ، الإرشاد والتعلم ٤ ،

فى بيان شرف العلم والتعلم من حيث الشواهد العقلية (٤ – ٧) فى مذمة علماء السوء (٧ – ٨) . الباب الثانى فى تصحيح النية فى طلب العلم (ص ٨ – ١٧) الثالث : فى العلامة الفاصلة بين علماء الدنيا وعلماء الآخرة (١٧ – ٣٥) الرابع : فى أقسام العلوم ، فى خمسة فصول : فى أقسام العلوم ، فى بيان فروض الأعيان من جملة العلوم ، فيما هو فرض كفاية من العلوم ، فى بيان العلم الأقصى وبيان نسبة العلوم إليه بالموازنة . الباب الخامس فى شروط المناظرة وآفاتها ، السادس فى آداب المعلم والمتعلم السابع فيما يحل أخذه من أموال السلاطين للعلماء . وهو نفس موضوعات كتاب العلم . الغزالى : فاتحة العلوم ط ١ المطبعة الحسينية بمصر ١٣٢٢ هـ .

٣٣ – **الغزالى** : كتاب العلم ، طبعة دار إقرأ تقديم د . رضوان السيد بيروت ط ٢ ١٩٨٥ ص ٣٥ .

٣٤ – **الغزالى** : المصدر نفسه ص ٣٦ .

٣٥ – المصدر نفسه ص ٣٧ – ٣٨ .

٣٦ – المصدر نفسه ص ٤٤ .

٣٧ – نفس المصدر ص ٤٧ .

٣٨ – المصدر السابق ص ٤٩ .

٣٩ – الموضع السابق .

٤٠ – قارن موقف الغزالى من اللغة فى جواهر القرآن . والعامرى فى « الاعلام بمناقب الاسلام » .

٤١ – **الغزالى** : كتاب العلم صفحات ٨٣ – ٨٧ .

٤٢ – المصدر السابق ص ٦٢ .

٤٣ – لويس جارديه ، جورج قنواتى : فلسفة الفكر الدينى جـ١ ترجمة د. صبحى الصالح د . فريد جبرا دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ط ٢ ١٩٧٨ ص ٣ – ٢ .

٤٤ – **الغزالى** : كتاب العلم ص ٦٥ .

٤٥ – **عبدالكريم العثمان** . تقديم تحقيق كتاب المعارف العقلية للغزالى . دار الفكر بدمشق ، سوريا ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م ص ٤ .

٤٦ – **الغزالى** : جواهر القرآن . فى بيان أن القرآن هو البحر المحيط المشتمل

على جواهر العلوم ونفاسها تقديم الشيخ محمد مصطفى أبوالعلا مكتبة الجندى القاهرة د.ت ص ٢١ .

٤٧ – **الغزالى** : المصدر السابق ص ٢٣ .

٤٨ – المصدر السابق ص ٢٤ .

٤٩ – المصدر السابق ص ٢٦ .

٥٠ – المصدر نفسه ص ٧ ، ٢٨ .

٥١ – المصدر نفسه ص ٤٥ .

٥٢ – المصدر نفسه ص ٢٨ .

٥٣ – جارديه وقنواتى : ص ٢١٠ .

٥٤ – جارديه وقنواتى : ص ٢١٠ .

٥٥ – **الغزالى** : الرسالة اللدنية . طبعة محيى الدين الكردى مطعبة كردستان بمصر ١٣٢٨هـ ص ١٨ .

٥٦ – المصدر السابق ص ٢٠ .

٥٧ – المصدر السابق ص ٢١ .

٥٨ – المصدر نفسه ص ٢٢ .

٥٩ – **جارديه وقنواتى** : ص ٢١٢ .

٦٠ – **الغزالى** : الرسالة اللدنية ص ٢٦ .

٦١ – المصدر نفسه ص ٣٦ .

٦٢ – **الغزالى** : المنقذ من الضلال . طبعة د . عبدالحليم محمود ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة د . ت ص ٨١ – ٨٢ .

٦٣ – **الغزالى** : المصدر نفسه ص ٨٨ .

٦٤ – المصدر نفسه ص ٨٧ .

٦٥ – المصدر نفسه ص ٩٠ .

٦٦ – المصدر نفسه ص ٩١ .

٦٧ – المصدر نفسه .

٦٨ – المصدر نفسه .

٦٩ – المصدر نفسه ص ٩٦ وما بعدها .

٧٠ – المصدر نفسه ص ١٠٢ .

٧١ - المصدر نفسه ص ١١٤ .
٧٢ - نفس الموضع .
٧٣ - نفس المصدر ص ١٢٤ .
٧٤ - نفس المصدر ص ١٣٧ .
٧٥ - المصدر نفسه ص ١٤١ .
٧٦ - المصدر نفسه ص ١٤٤ - ١٤٥ .
٧٧ - المصدر نفسه ص ١٦٦ .

التكشيف المبكر فى العالم العربى ومقترحات التكشيف الحالى

دكتورة عايدة إبراهيم نصير
مكتبة الجامعة الأمريكية
القاهرة

ملخص : تعرض الدراسة لعدد من النماذج المبكرة للكتاب المصرى خلال القرن التاسع عشر والتى حظيت بوجود كشافات بها لإلقاء الضوء على وجود الظاهرة ، ولإعطاء فكرة عن مدى التطور الذى مر به الكشاف خلال القرن التاسع عشر . وتنتهى الدراسة ببعض التوصيات لتدارك النقص الكبير الذى يعانيه الكتاب العربى من عدم وجود من يحلل معلوماته ويرشد إلى جزئياتها .

ليس ثمة شك فى أن الكشاف جزء لايتجزأ من الكتاب الذى يتم تكشيفه ، بل هو وسيلة أساسية لاستخلاص جميع المعلومات الواردة فى النص . ومن هنا كان بمثابة سجل دقيق ومفصل ييسر ــ بطريقة منهجية ــ التوصل لمكان المواد التى قد يجمعها أصل واحد والتى توجد عادة متفرقة فى الكتاب وبالتالى فإنه أيضا قد يميز لنا المواد التى تسرد متتابعة لمجرد وجود علاقات سطحية بينها .

وبالرغم من القناعة التامة بأهمية وجود كشاف لكل كتاب وما يوفره من جهد

ووقت للمستفيد ، فإنه يندر حتى الآن ـــ ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ـــ أن نجد كتابا عربيا قد روعى عند نشره وضع كشاف يحلل مواده أو يشير إلى البيانات الواردة بالكتاب ويعين أماكنها دون تأخير أو بذل جهد .

التكشيف المبكر للكتاب المصرى

تشدنا تلك الظاهرة وهى وجود الكشاف فى وقت مبكر من ميلاد الكتاب المصرى المطبوع وإن لم يعط مصطلحه الصحيح حيث أطلق عليه « فهرست » أو « فهرسة الكتاب » رغم أن مضمونه وطريقة ترتيبه تمثل الكشاف المتطور من حيث تحليل المادة وكذلك المنطقية فى الترتيب بالإضافة إلى جزئيات المادة الواردة بالكتاب .

وسأعرض فيمايلى عددا من النماذج المبكرة للكتاب المصرى خلال القرن التاسع عشر والتى حظيت بوجود كشافات بها سواء أعدها المؤلفون أنفسهم لكتبهم أو كتبها بعض الببليوجرافيين ممن توفرت لديهم خبرة العصر آنذاك لبعض الكتب التراثية أو المؤلفة حديثا على حد سواء .

نماذج من كشافات الكتب المصرية فى القرن التاسع عشر : فى كتاب القول الصريح فى علم التشريح ، تأليف بايل ، ترجمة يوحنا عنحورى ، تصحيح محمد الهراوى وأحمد الرشيدى . القاهرة ، مطبعة مدرسة الطب بأبى زعبل ، ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ ـــ ١٨٣٣م) ٢٨ ، ٤٥٩ ص .

فى هذا الكتاب ورد الكشاف تحت اسم « فهرسة الكتاب » تمييزاً له عن « فهرس الكتاب » الذى يمثل قائمة المحتويات . روعى فى هذا الكشاف تفريغ المادة إلى رتب ثم إلى مقالات ـــ أبواب ـــ فصول ـــ مباحث ـــ أقسام مع الاحالة إلى أرقام الصفحات .

شغل الكشافات ثمانى عشرة صفحة أى من ص ٦ إلى ص ٢٤ . ورغم عدم اتباع الترتيب الهجائى فى إخراج الكشاف إلا أن منطقية تسلل الموضوع والتحليل المفصل للمواد الواردة بالنص إنما يوضحان مدى الإحساس بأهمية تحليل المادة بهدف التوصل إلى أدق جزئياتها .

نموذج آخر كتاب : الجغرافيا العمومية ، تأليف مالط برون ، ترجمة رفاعة رافع الطهطاوى . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٤٢ هـ (١٨٣٣ م) ٣٢ ، ٢٠٥ ص .

وفى هذا الكتاب شغل الكشاف (حوالى) ثلاثين صفحة وهى الصفحات من ص٢ إلى ص٣٢ وذلك بسرد مفصل للمعلومات الواردة بالكتاب سواء كان ذلك اسم علم أو مكانا محددا أو موضوعا معينا أو ما شاكل ذلك .

أما كتاب تاريخ ملوك فرنسا من مبدأ ملكهم إلى الملك لويس فيليب ، تأليف مونيقورس ، ترجمة حسن قاسم . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٦٤ هـ (١٨٤٧ م) ١٠ ، ٤ ، ٣٧٦ ، ٦٨ ص .

أقول أنه بالنسبة لهذا الكتاب فإن الكشاف فيه إنما يمثل تطورا ملحوظاً من حيث :

١ ــ وجود الكشاف بآخر الكتاب بعد الانتهاء من النص بدلا من موضعه بأول الكتاب خلال الثلاثينيات .

٢ ــ اتباع المنهج الهجائى فى الترتيب وهو أسهل المناهج بعد أن كانت الطريقة المنطقية هى المتبعة فى تحليل المادة والكشف عنها .

٣ ــ ضخامة حجم الكشاف حيث وقع فى ٦٨ صفحة .

٤ ــ تحديد نوعية الكشاف حيث عنون تحت « معجم البلدان والأماكن الخفية فى هذا الكتاب » وهذا يدل على مدى إدراك المكشف للهدف الذى من أجله وضع الكشاف وهو إيراده لعبارة « الأماكن الخفية فى هذا الكتاب » .

وأما كتاب : مصر للمصريين ، محاكمة العرابيين ، تأليف سليم خليل النقاش . الاسكندرية ، مطبعة جريدة المحروسة ، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤م) ٣٦٠ ص ، ٤ صفحات دون ترقيم ، فقد جاء الكشاف فيه ليشغل الصفحات الأربع والتى وردت بنهاية النص وبدون ترقيم وذلك تحت عنوان « الفهرس ــ أسماء المستنطقين » حيث يورد رقم الصفحة ثم يتبعها باسم العلم بترتيب هجائى . وقد قسم إلى خمسة حقول وهو عبارة عن كشاف بالاعلام التى وردت فى ثنايا النص .

وفى كتاب : بدائع الزهور فى وقائع الدهور لابن اياس نجد : فهرست الاعلام الواردة فى الجزء الأول والثانى والثالث من الكتاب ، جمع محمد على البيلاوى وعلى صبحى . القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٤هـ (١٨٩٥ ــ ١٨٩٦م) ١٦٨ص .

ولهذا الفهرست أو الكشاف أهمية خاصة نلخصها فيما يلى :

أولاً : وضوح المنهج المتبع فى إعداده حيث أورد بالمقدمة الطريقة المتبعة فى ترتيبه ونوعية الاحالات الواردة به مع ذكر أمثلة .

ثانياً : أنه اشتمل على نوعين من الكشافات : أحدهما لأسماء العلماء والملوك والأمراء ، وثانيهما لأسماء الجبال والأنهار والبلدان .

ثالثاً : صفة المكشف فهو مكتبى متمرس له خبرة ودراية بالتكشيف اكتسبها من خلال عمله كوكيل لدار الكتب المصرية والقائم بخدمة الاستعارة للكتب العربية بها وكذلك مساعده مرشد القراء حيث انعكست خبراتهما على إعداد كشاف الكتاب .

رابعاً: عدد الصفحات التى شغلها الكشاف « ١٦٨ صفحة » مما يؤهله أن يصنف ضمن الكشافات النموذجية التى نفتقر إليها فى وقتنا الراهن .

خامساً : ترجع أهمية الكشاف أيضاً لكونه أول كشاف يقوم باعداده شخص آخر غير مؤلفه أو مترجمه .

النموذج الأخير هنا هو كتاب : اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، من أشهر التآليف العربية فى المطابع الشرقية والغربية ، جمع ادورد فنديك ، تصحيح محمد على البيلاوى . القاهرة ، إدارة جريدة الهلال والجامع ، ١٨٩٦ . ٦٧٧ ، ج ص .

وقد اشتمل هذا الكتاب على كشافين :

الأول : بأسماء المصنفات وموضوعاتها وأماكنها وذلك من صفحة ٥٢٩ إلى صفحة ٦١٧ حيث ذكر عنوان المصدر والصفحة أو الصفحات المذكورة بها وقد ضمنه بعض الاحالات .

أما الكشاف الثانى : لأسماء المصنفين والشعراء والشارحين والمعتنين بطبع المتون الشهيرة وقسم هذا الكشاف إلى عمودين بكل عمود الاسم ومايقابله من الصفحات وبه أيضا بعض الاحالات .

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين لنا أولا وجود الكشاف فى أوائل المطبوعات المصرية وإن لم يعط المسمى الصحيح ، وثانيا أن الكشافات قد مرت بعدة أدوار حتى وصلت إلى درجة كبيرة من الاتقان من حيث الحجم وتخصص المكشفين القائمين على عملية التحليل إلى جانب مراعاة الترتيب المنطقى المنهجى وكذلك استخدام الاحالات كلما تطلب الأمر ذلك .

توصيات ونداءات :

حتى نتدارك النقص الكبير الذى يعانيه الكتاب العربى حتى يومنا هذا من عدم وجود من يحلل معلوماته ويرشد إلى جزئياتها نناشد الجهات والهيئات المتخصصة لتقوم بدورها فى هذا المضمار ، وتلك الهيئات هى :

أولاً : جمعيات المكتبات والمعلومات والتوثيق فى الوطن العربى وهذه الجمعيات لديها من أعضائها الركيزة التى تمكنها من المساهمة فى وضع التشريعات التى تحتم وجود كشاف لكل كتاب ووضع المعايير والتقنيات التى تساعد المعنيين على القيام بهذا العمل الأساسى .

ثانيـــــاً : اتحاد الناشرين العرب ويتمثل دوره فى إلزام الناشرين بعدم قبول أى كتاب بدون كشاف وأيضا إسقاط الناشر العضو الذى يتهاون عند نشره لأى كتاب دون مراعاة وجود كشاف له .

ثالثـــــاً : المكتبات الوطنية فى الدول العربية حيث يخول لها منح رقم الايداع لكل مطبوع قبل نشره . تلك المكتبات يمكنها السيطرة التامة على كل ماينشر بالدولة التابعة لها ومنع إعطاء رقم الايداع إن لم يتوفر فى الكتاب المراد نشره كشاف تحليلى (هذا فى حالة إطلاع المكتبات على نسخة كاملة من العمل المراد نشره) .

رابعـــــاً: الناشرون فبالإضافة إلى مايمكن أن يقوم به اتحاد الناشرين من إصدار التشريعات بخصوص إلزام المؤلف بوضع كشاف لكتابه فإنه يجب

مراعاة الناشرين لهذا الموضوع ومحاولة توفير المتخصصين من مكشفين لمساعدة المؤلف إذا تعذر عليه القيام بالتكشيف لكتابة .

خامساً : إنشاء جمعية للمكشفين تكون حلقة الصلة بين الجهات السالفة الذكر وتساهم فى تثبيت مفاهيم التكشيف . كما تعمل هذه الجمعية على إصدار دورية عربية للتكشيف تكون لسان حال المكشفين ووسيلة لنشر الدراسات الحديثة المتطورة فى مجال التكشيف .

الاتصال الوثائقي
أو : « كتاب القاضي للقاضي »

دكتور محمد إبراهيم السيد
قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تتعلق الدراسة بوسائل إثبات الوثائق العربية فى العصور الوسطى ، والتى أبرزها خطاب القاضى للقاضى ، والذى تنتفى فيه شبهة التزوير والمشابهة لاعتماده على الشهادة ، وبذا يصبح وسيلة اتصالية موثقة . ثم تعرض الدراسة لتعريف خطاب القاضى للقاضى ، وشروطه كوسيلة اتصالية إسلامية واجبة التنفيذ ولازمة . وتتضمن هذه الشروط ؛ إشهاد القاضى الشهود على حكمه الوارد فى الخطاب بثبوت التصرف وصحته مع قراءة الكتاب على الشهود لمعرفة ما فيه ، وأهلية القاضى وولايته ، وإحتواء الكتاب على العنوان ، وتضمنه على المعالم الخمسة وهى : من معلوم إلى معلوم فى معلوم على معلوم لمعلوم . ولفظ الإعلام وصيغته وألفاظ الإعلام المترادفة ثم تسجيل كتاب القاضى لكى يكون للخطاب (الكتاب) حجية مطلقة .

الاتصال وخطاب القاضى

يعرف ولبور شرام الاتصال بأنه الأداة التى تجعل المجتمعات ممكنة ، فيميز بطبيعته بين المجتمع الإنسانى وغيره من المجتمعات .

وتستخدم كلمة اتصال فى الإشارة للعملية التى يتم عن طريقها نقل المعنى ، وهو سلوك يقود إلى تبادل المعنى من شخص لآخر ، أى أنه سلوك مقصود من جانب المرسل ؛ بنقل المعنى المطلوب إلى المستقبل ، ويؤدى إلى الاستجابة بالسلوك المطلوب منه ، فى سبيل الوصول إلى تفاهم مشترك ، وقيام الثقة بين الأفراد ، وتدعيم العلاقات الانسانية الطيبة[1] .

ومما لاشك فيه أن كتاب القاضى إلى القاضى عبارة عن وسيلة اتصال مكتوبة ، مشهود عليها من الشهود العدول ، اتخذه القضاة المسلمون وسيلة نافذة ولازمة وصحيحة لنقل المعلومات الخاصة بحقوق العباد ، من قاضى منطقة إلى قاضى منطقة أخرى ، فهو يتضمن عناصر الاتصال ؛ باشتماله على المعالم الخمسة التى سنوردها فيما يلى وهى :

أن يكون الكتاب (الخطاب أو الرسالة)

١ ــ من معلوم ؛ وهو القاضى الكاتب (المصدر)

٢ ــ إلى معلوم ؛ وهو القاضى المكتوب إليه (المستقبل)

٣ ــ فى معلوم ؛ وهو الحق المدعى به

٤ ــ لمعلوم ؛ وهو المدعى

٥ ــ على معلوم ؛ وهو المدعى عليه

المعنى والمعلومات والوسيلة لإكساب الوثيقة (الكتاب) صفة الصحة والنفاذ واللزوم .

ويعد كتاب القاضى إلى القاضى المشهود عليه ، فيما يتعلق بحقوق العباد وسيلة اتصالية إثباتية موثقة ، استخدمت فى العصور الوسطى بين المحاكم الإسلامية المختلفة .

أهمية دراسة خطاب القاضى

تعتبر دراسة خطاب القاضى إلى القاضى من أهم الدراسات بالنسبة لنظرية الاثبات الاسلامية فهو أساسها ذلك أنه الوسيلة الوحيدة لاثبات الحجج

والعقود فى الشريعة الإسلامية لدى قضاتها ، القائمين بالفصل فى منازعات الناس ، والحاكمين فيما يثار بين المسلمين من مشكلات لأن « كتاب القاضى إلى القاضى صار حجة شرعا فى المعاملات — بخلاف القياس .. عند وجود شرائطه »(٢) .

فباشتراط الفقهاء الكتابة فى خطاب القاضى إلى القاضى لاعتماده ، تلافى الفقهاء نقائص الشهادة . وباشتراط الشهادة فى الخطاب تجنبوا أيضاً عيوب الاعتماد على الكتابة فقط ، لما فيها من شبهة التزوير والمحاكاة .

ولما كان الخطاب ملزما بالعمل به فلا يثبت إلا بحجة تامة(٣) ، وإذا توفرت للشهادة فيه شروط صحتها ، أصبحت حجة ملزمة للقاضى بالحكم . وكتاب القاضى المشهود عليه ملزم لأى قاضٍ بالتنفيذ لثبوته بالحجة التامة . وعلى ذلك كان كتاب القاضى وسيلة اتصالية ملزمة التنفيذ للتصرفات الواردة به ، والمحكوم بها من القاضى .

ويرجع البحث أن الأهمية الإشهاد على خطاب القاضى والاعتماد والتعويل عليه فى الخطاب ، أطلق الإشهاد على خطاب القاضى مجازاً . بالإضافة إلى أن الإشهاد هو خطاب بالإعلام بحكم من قاض إلى كل القضاة فى كل الأماكن والأوقات ، لايجوز نقضه لتعلق حق المدعى به . وأيضاً لأن القاضى المخاطَبْ لايجوز له نقض ماحكم به فيه ، بشرط عدم مخالفة الكتاب والسنة ، بالإضافة أيضا إلى أن الخط والثبوت مختلفا فيهما بين فقهاء الشريعة الإسلامية ، فكان لابد من كتابة خطاب لاعلام كل القضاة بحكم القاضى الذى أثبت أمامه الدعوى وحكم فيها ، لكى يجوز الأمر المقضى فيه الحجية التامة ، ويمتنع على القضاة الآخرين نقضه . ويذهب أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم : إلى أن الإشهاد هو عبارة عن خطاب من قاض إلى قاض بما يثبت عنده وحكم به أو نقله(٤) .

ولقد اعتبرت الكتابة ركنا جوهريا من أركان خطاب القاضى إلى القاضى ، فلا يكتفى فيه بالشهادة إذا لم يكن مكتوباً فقد « يتعسر نقل الشهادة على وجهها أيضا إذ أكثر الناس لايحسنون ذلك وفى كتاب القاضى غنية عنه »(٥) . والخطاب لايثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة ، وكذا لو شهدوا على أصل

الحادثة ولم يكن مكتوباً لم يعمل به ولا يقبل[٦] . وقد فسر النسفى المتوفى سنة ٧١٠ هـ الأمر بالكتابة فى القرآن بأنه « أوثق وآمن من النسيان وأبعد من الجحود »[٧] وفسره ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ بأنه « للتوثقة والحفظ »[٨] .

وربما لما يعترى الناس من النسيان كان يعطى الشهود نسخة أخرى من كتاب القاضى للاستعانة بها على الحفظ ، ذلك لأنه يشترط حفظ موضوع الكتاب من وقت الاشهاد إلى وقت الأداء .

ولعل القول باعتماد الشريعة على المشافهة وعدم أخذها بالكتابة فى إثبات التصرفات ، إفتراء على الشريعة ، وذلك لأن القاضى الذى يحكم بين الناس فى منازعاتهم ، والذى يثبت للمسلمين حججهم وعقودهم ، إذا حضر وتكلم فى مجلس قضائى لقاضٍ آخر لايسمع كلامه ، « لأنه كواحد من الرعية فى غير موضع ولايته »[٩] وبذا فقد الولاية . وكذلك رسول القاضى لأنه لايزيد عن أن يأتى القاضى بنفسه ويخبر . وبذلك لايجوز للقاضى إثبات أو تنفيذ تصرف أو عقد إلا بشروط معينة تتوفر فى خطابه المشهود عليه . وبذا فقد أصبح الخطاب وسيلة لاثبات وتنفيذ الأحكام والعقود والتصرفات عند بقية القضاة ، وبذا تدحض الأقاويل بالاعتماد على المشافهة فى الشريعة الاسلامية . ويتضح لنا أن نظرية الإثبات فى الشريعة الاسلامية — المستخلصة من كتاب القاضى — فى جوهرها تحمل على المشافهة وتعتمد بشروط معينة فى الإثبات لدى القضاة اعتماداً كليا على الخط والكتابة كإحدى طرق الإثبات .

واعتمد الفقهاء على الشهادة فى كتاب القاضى إلى القاضى ، لأن « الكتاب قد يزور ويفتعل والخط يشبه الخط ، والخاتم يشبه الخاتم ، فكان محتملا والمحتمل لايصلح حجة للقضاء[١٠] وباشتراط إشهاد الشهود على نسبة مافى الخطاب للقاضى المرسل ، تنتفى شبهة التزوير والمشابهة[١١] .

واعتبرت الشهادة أيضا الركن الجوهرى عليها الاعتماد وبها العمل ، وذلك لأن « العمل بخطوط القضاة المعروفة عند المكتوب إليهم دون إشهاد على الكتاب ، لايصح قبوله ولا العمل به[١٢] .

وأيضاً « لايجوز كتاب القاضى إلى قاضى إلا بشاهدين أنه أشهدهما بما فيه »[١٣] . ولقد أصبح خطاب القاضى وسيلة إثباتية محددة واضحة العالم .

خطاب القاضى

خطاب القاضى أو كتابه هو إخبار قاضٍ قاضياً آخر بما ثبت عنده أو حكم به ، وأنواعه ثلاثة : الإنهاء[١٤] بالمشافهة ، والإنهاء بالإشهاد ، والإنهاء بالكتابة .

وفائدته عدم استيفاء المراحل التى قطعها القاضى المنهى ، والبناء على ماتضمنه الإنهاء . ذلك أن إشهاد القاضى الأول بما يثبت من شهادتهم أو تعديل أو إعذار فيهم ونحوه حُكم بذلك فلو لم يبن لكان متعقباً لحكم الأول ، ولا يتعقب حكم القاضى العدل العامل[١٥] .

ويجب على القاضى المكتوب إليه أو من تولى بعده أن يصل نظره بما ثبت عند القاضى الكاتب . فإن كتب ثبوت شهادتهم فقط لم يأمر باعادة شهادتهم ، ونظر فى تعديلهم ، وإن كتب بتعديلهم وبقبوله إياهم أعذر للمشهود عليه فيهم فعجز عن الدفع أمضى الحكم عليه[١٦] .

أنواعه :

النوع الأول : الإنهاء بالمشافهة

هو الإنهاء* بمخاطبة أو مكالمة ، وشرط الاعتداء بالإنهاء بالمشافهة أن يكون كل من المنهى والمنهى إليه فى موضع ولايته ، ولا يتصور هذا بأن يكون قاضيين فى بلد واحد أو فى بلدين متجاورين فيقف كل منهما فى طرف عمله ثم يخبر أحدهما الاخر بما يريده ، ووجه هذا الشرط أن المبلغ إذا كان فى غير موضع ولايته يكون معزولا[١٧] .

فلو حضر بنفسه مجلس القضاء ، وأخبر قاضى البلد الأخرى بأنه ثبت عنده بنية حق فلان على فلان لم يعمل به القاضى الثانى ، لأن إخبار القاضى لا يثبت حجة فى غير موضع ولايته[١٨] . ويفضى اعتماد التبليغ إلى اعتماد علم حصل للقاضى فى غير مجلس القضاء ، والقاضى لا يستند علمه فى غير التعديل والتجريح[١٩] .

ومن المصلحة منع القاضي الحكم بعلمه خوف كونه غير عدل ، فيقول علمت فيما لم يعلمه ، وعلى هذا التعليل لا يقبل قوله ثبت عندي كذا إلا أن يسمي البينة[٢٠] .

والإنهاء بالمشافهة صحيح فى جواز تعدد القضاة بالبلد الواحد[٢١] .

النوع الثانى : الإنهاء بالإشهاد

هو أن يشهد عدلان بقضائه أو بما ثبت عنده لينهياه إلى قاضٍ آخر[٢٢] . والإشهاد يكون بشاهدين مطلقا ، وقال سحنون : ورجل وامرأتين مما يجوز فيه شهادتهن[٢٣] . واختلف هل يكتفى بالشاهدين فى جميع الحقوق ، وهو مالا شهب ، وما درج عليه مختصر خليل ، ووجهه أن الشاهدين شهدا على إقرار القاضي بأن الحكم ثبت عنده وتقرر . وظاهر مدونة سحنون أو يشهد أربعة فى الزنى ، وهو مالسحنون قياسا على نقل الشهادة فيها ، فالناقلون ينقلون حكما عن غيرهم لم يثبت وإنما يثبت بهم ، فاعتبر فيهم العدد . فلو شهد الشاهدان بخلاف مافى الكتاب بأن يشهدهما ويبعث معهما كتابه من غير أن يقرأه عليهما فالاعتماد على ماشهدا به لاعلى مافى الكتاب[٢٤] .

النوع الثالث : الإنهاء بالكتابة

يأبى القياس جواز العمل بكتاب القاضى إلى القاضى ، لأن كتابه لايكون أقوى من عبارته ، ولأن الكتاب قد يزور ويفتعل ، والخط يشبه الخط ، والخاتم يشبه الخاتم ، فكان محتملا والمحتمل لايصلح حجة للقضاء[٢٥] .

ولقد اتفق فقهاء المالكية فى المغرب على العمل بكتاب القاضى إلى القاضى وقبوله فى الأحكام والحقوق بمجرد معرفة خطه دون إشهاده[٢٦] . ذلك أن المطلوب إنما هو قيام الدليل ، وثبوته على أن ذلك الكتاب كتاب القاضى . فإذا ثبت عند المكتوب إليه أنه كتاب القاضى ، بمعرفة خطه ثبوتاً لايشك فيه ، وتحققه منه أشبه الشهادة عنه ، وأقام مقامها ، وإجازة كتب القضاة بمعرفة الخط للضرورة لذلك[٢٧] . ويدل على ذلك قبول سحنون كتب أمنائه بلا بينة وليس ذلك من باب قضاء القاضى بعلمه الذى لايجوز القضاء به لأن ورود كتاب القاضى عليه بذلك كقيام بينة عنده بذلك فقبوله الكتاب بما عرفه من خط كقبوله بينة بما عرف من عدالتها[٢٨] .

والعمل بخطوط القضاة المعروفة عند المكتوب إليهم دون إشهاد على الكتاب ، لايصح قبوله ، ولا العمل به إلا أن يصل الكتاب والقاضى الكاتب على حال ولايته ، فإن مات أو عزل قبل وصول كتابه ، وثبوته عند من يقبله لم يصح العمل به بوجه من الوجوه . ذلك أن أعلى مراتب هذا الكتاب إذا ثبت أن يقام مقام قول القاضى نفسه ثبت عندى كذا ، لأن ذلك هو مدلول الكتاب ، وهذا يقبل منه مادام واليا ، فإذا عزل لم يقبل منه على حال ، إلا أن يكون على ذلك إشهاد فى حال الولاية ، فيجوز عملا بالشهادة[٢٩] .

على أنه يجوز قبول كتاب القاضى الوارد لقاضى آخر بدون إشهاد ، إذا شهد على خطه شاهدان « بينة عادلة عارفة بالخطوط »[٣٠] . وهذا ماعمله ابن القاسم فاشترط فى الإنهاء بالكتاب وحده والعمل به قيام البينة بشاهدين أنه كتابه . وقد كان يعمل بكتاب القاضى فيما مضى ، بمعرفة الخط والختم دون بينة ، حتى حدث إتهام الناس فأحدثت الشهادة على كتاب القاضى . على أن الخلاصة فى الروايات صريحة فى لغو كتاب القاضى بمجرد معرفة خطه[٣١] .

أقسام الإنهاء (الخطاب)

للإنهاء قسمان :

الأول : أن يكون مستقلا بنفسه ويسمى المكتوب إليه فيه ، وهو الكتاب الحكمى الذى هو فى الحقيقة نقل للشهادة ، لأن الحاكم المخاطب لم يحكم بها وإنما نقلها للمكتوب إليه ليحكم بها ، ولهذا يحكم المكتوب إليه برأيه ، وإن كان مخالفا لرأى الكاتب[٣٢] . ذلك لأن الكتاب الحكمى لايلزم تنفيذه على القاضى المُخاطب إذا كان يخالفه لأنه لم يقع حكم فى محل اجتهاد فله أن يقبله ولايعمل به[٣٣] .

الثانى : أن تكون الكتابة على الرسم لإفادة شيء يتعلق به أولا يسمى فيه المكتوب إليه « والخطاب على الكتاب فى سائر البينات الإسترمائية » أديا فقبلا وأعلم بذلك فلان » . وهذا يدل على صلوحية هذه البينة للاحتجاج بها ، بحيث لايتوقف فيما بعد على الحكم بمقتضاها إلا على الإعذار فيها[٣٤] . وهذا إذا كان خطاب القاضى قد قضى به ، وأعطى المدعى سجلا ، فالقاضى الثانى ينفذ ذلك ، وإن لم يكن من رأيه لأن قضاء القاضى فى المجتهدات نافذ[٣٥] .

ويرجح البحث أن المقصود بإعطاء صاحب الحق سجلا يعنى أنه مسجل فى سجل فى ديوان القاضى ومع السجل توجد نسخة للوثيقة فى الديوان مصونتين من التزوير ومحكوم بهما .

شروط كتاب القاضى

اشترط فقهاء الشريعة الإسلامية للعمل بكتاب القاضى إلى القاضى شروطاً والراجح أنها أدت به فى النهاية إلى أن يكون إشهادا بكتاب القاضى (إسجال) وهى :

١ ــ إشهاد القاضى الشهود على حكمه الوارد فى الخطاب ، بثبوت التصرف مع قراءة الكتاب عليهم ، ليعلموا مافيه .

٢ ــ أهلية القاضى وولايته .

٣ ــ العنوان .

٤ ــ المعالم الخمسة .

٥ ــ التاريخ .

٦ ــ الإعلام .

٧ ــ التسجيل .

١ ــ إشهاد القاضى الشهود على حكمه الوارد فى الخطاب بثبوت التصرف ، مع قراءة الكتاب على الشهود لمعرفة مافيه .

لايقبل كتاب القاضى إلى القاضى مالم يثبت عنده أنه كتاب القاضى [٣٦] ، فالكتاب المجرد من غير الشهادة على القاضى لا أثر له[٣٧] ، لأن العمدة على الشهادة حتى ولو شهدوا بخلافه[٣٨] . فإن امتحى الكتاب وكانا يحفظان مافيه ، لم تمكنهما الشهادة[٣٩] . ويقول ابن قدامة : « ولنا أن المعول فيه على شهادة الشاهدين على القاضى الكاتب بالحكم وذلك لايقدح فيها ، ولو ضاع الكتاب أو امتحى سمعت شهادتهما وحكم بها »[٤٠] .

ولايجوز الكتاب من القاضى إلى القاضى ، إلا بشاهدين إنه أشهدهما بمافيه [٤١] . فيقول الإمام الشافعى ويقبل القاضى كتاب كل قاضٍ عدل

ولايقبل إلا بشاهدين عدلين حتى يفتحه ويقرأه عليهما ، ويشهدا على مافيه ، وأن القاضى الذى أشهدهما عليه قرأه بحضرتهما[٤٢] . ويورد لنا ابن قدامه الحنبلى ٥٤١ ــ ٦٢٠ هـ أنه « لايقبل الكتاب إلا بشهادة عدلين يقولان قرأه علينا ، أو قرىء عليه بحضرتنا ، فقال اشهدا على أنه كتابى إلى فلان »[٤٣] . ويذهب السرخسى الحنفى المتوفى أواخر القرن الخامس الهجرى إلى أن كتاب القاضى « لايثبت إلا بشهادة شاهدين ، ثم يقرؤه عليهما ويشهدان على مافيه ، فمن أصل أبى حنيفة رحمه الله أن علم الشهود بما فى الكتاب شرط لجواز القضاء بذلك »[٤٤] وبقراءة المكتوب على الشهود يكون أحد شروط التوثيق فى العصر الحديث قد استوفاها كتاب القاضى هذا بالإضافة إلى الشهادة .

وقد اشترط ابن قدامه لقبول كتاب القاضى ثلاثة شروط أحدها أن يشهد به شاهدان عدلان إذ لايكفى معرفة المكتوب إليه خط الكاتب وختمه ويقولا نشهد أن هذا كتاب فلان القاضى إليك أشهدنا على نفسه بما فيه لأنه قد يكون كتابه غير الذى أشهدهما عليه[٤٥] . وأول من سأل الشهادة على كتاب القاضى ابن أبى ليلى وسوار بن عبدالله[٤٦] ، وذهب ابن كثير ــ ٧٧٤ هـ إلى أن الله تعالى « أمر بالإشهاد مع الكتابة لزيادة التوثقة » فى قوله سبحانه « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »[٤٧] .

واشترط فى الإشهاد بكتاب القاضى لفظ الشهادة ، لأنها أداء شهادة ويجب أن يقول من عمله ، لأن الكتاب لايقبل إلا إذا وصل من مجلس عمله . وسواء وصل الكتاب مختوما أو غير مختوم ، مقبولا أو غير مقبول ، لأن الاعتماد على شهادتهما لا على الخط والختم[٤٨] .

على أن قبول كتاب القاضى سواء مات الكاتب أو عزل قبل وصول كتابه إليه ، مقيد بما إذا اشهد القاضى على كتابه ، لأن إشهاده عليه كإشهاده على حكم نفذ . فالكتاب المشهود عليه كالإشهاد على حكم مضى فيجب إنفاذه[٤٩] .

ولقد اتفق علماء الشريعة الإسلامية على أن يقضى بكتاب القاضى عند اقتران الشهادة به ، أى إذا أشهد الذى ثبت عنده الحكم شاهدين عدلين ، على أن الحكم المكتوب فى الكتاب الذى أرسله إلى القاضى الثانى ثابت عنده ،

فشهدا عند القاضى الثانى أنه كتابه وأنه أشهدهم بثبوته . وبذلك يجب على الثانى أن ينفذه مطلقا(٥٠) ، لأنه لايكفى معرفة المكتوب إليه خط الكاتب وختمه(٥١) .

ويذهب البحث إلى أن هذه النظرية ، أو الطريقة الإثباتية التوثيقية بخطاب القاضى ظهرت نتيجة ابتكار عقلية مجتهدى فقهاء الشريعة الإسلامية ، وتطويرهم لها ــ وهذا مايلمسه الباحث ــ فإذا أحسوا بنقص فى الخطاب تحاشوه باشتراط شرط يسد ثغرة النقص . فلقد بدأ بالخطاب ، ولما لم يجز الخطاب مشافهة لكون القاضى فى غير مجلس قضائه فاقد الولاية ، فقد اشترطوا إشهاد شاهدين عدلين على قضائه ، لإخبار القاضى المنهى له بما حكم الأول . ولما كان الشهود ينسون أو لا يؤدون الشهادة على وجهها ، فقد اشترط الكتاب ، ولما كان الكتاب عرضه للتزوير والمشابهة ، اشترطوا إشهاد الشهود على كتاب القاضى ، واعتبر الإشهاد عنصرا جوهرياً فى الكتاب . حتى وصل الأمر إلى أن أصبح الكتاب إشهادا . « ومن المحتمل أن تقول أن كل إشهاد ... عبارة عن خطاب أو كتاب من القاضى إلى القاضى التالى له »(٥٢) .

٢ ــ أهلية * القاضى (الكاتب) وولايته :

شرط الفقهاء لقبول كتاب القاضى والعمل به ، أن يكون القاضى الكاتب أهلا (٥٣) ، مستحقا للقضاء فى فهمه ، ومعرفته ، ودينه ، وورعه غير مخدوع(٥٤) وذلك لحصول الطمأنينة والثقة بفعل المشتهر بالعلم والعدالة وعدم ظهور مايوجب الفسق(٥٥) . ولهذا اشترط فى القاضى الكاتب أن يكون أهلا أو قاضى مصر ، لم يعرف جوره ولا جهله(٥٦) ، ولأن القاضى المكتوب إليه يبنى على فعل الأول ، لأن إشهاد القاضى الأول بما ثبت من شهادتهم ، أو تعديلهم ، أو إعذار فيهم ونحوه حكم بذلك . فلو لم يبن لكان متعقبا لحكم الأول ، ولكن حكم العالم العدل لايتعقب(٥٧) . ومقومات أهلية القاضى كما أوردها الفقهاء هى (أ) ــ أن يكون قاضى مصر من الأمصار (ب) ــ العدالة (جـ) ــ الإذن بالمخاطبة .

(أ) ــ أن يكون قاضى مصر من الأمصار :

فقضاة الأمصار الجامعة (أى البلاد الكبيرة) كمكة والمدينة والعراق

والشام ومصر والقيروان والأندلس ينفذ كتبهم ، وإن لم يعرفهم المكتوب إليه ، لأنه محمل مثل هؤلاء على الصحة ، لأن شأن قضاة الأمصار العلم والعدالة[٥٨] . ولعل هذا جاء فى عصور التقليد فى الفقه الإسلامى ، أما فى عصور الإجتهاد الفقهى الإسلامى ، فقد كان الاجتهاد شرطا لأهلية القضاء ولتوليه .

وأما قضاة البلاد الصغيرة فلا ينفذ القاضى المكتوب إليه كتبهم حتى يسأل عنهم . ويذهب ابن الهمام الحنفى سنة ٨٦١ هـ إلى أنه « يجوز كتاب القاضى إلى القاضى فى المصرين ومن قاضى مصر إلى قاضى رستاق (بلد صغير) ولايجوز من قاضى رستاق إلى قاضى مصر »[٥٩] .

وبهذا نرجح قيام وحدوث مراسلات بكتب القضاة بين قاضى الشام (دمشق) وقاضى القاهرة (مصر) عند وجود عقارات متصرف فيها فى أى من المصريين[٦٠] .

ولعل عدم قبول كتب قضاة الكور ، ومنعهم من تسجيل الحكم ، ومابنى عليه من المحكوم عليه ، هو ضعف عدالة قضاة الوقت وعدم معرفتهم بكيفية إجراء الأحكام على قوانينها[٦١] .

(ب) عدالة القاضى :

فالحاكم العدل — المتولى للقضاء من غير عزل ولا موت — لابد للمكتوب له من إمضاء وتنفيذ خطابه[٦٢] .

(جـ) الإذن بالمخاطبة :

وتجوز مخاطبة قضاة الإمام بعضهم لبعض ، إن أذن لهم فى ذلك ، ومخاطبتهم له ، ومخاطبته إياهم ، وإن قصرهم على مخاطبته لم تجر مخاطبة بعضهم بعضا ، لأنهم وكلاؤه فلا يتعدوا ماحده لهم ولا ينبغى أن يخاطبهم قاضى إقليم غير الذى ولاهم ، ولا يخاطبوه هم إلا أن يكون بإذن الذى ولاهم ، وإن كان تقديم القاضى قضاءه بإذن الإمام الذى ولاه ، جازت مخاطبتهم مطلقا فيما بينهم وبين غيرهم[٦٣] .

أما عن الولاية* فشرط إعمال كتاب القاضى صحة ولايته ممن تصح توليته ، فإن كانت ولاية القاضى الكاتب صحيحة يمضى المكتوب إليه كتابه ، ويعمل به سواء وافق مذهبه أو خالفه(٦٤) .

ومن شروط ابن قدامه ـــ ٦٢٠ هـ الثلاثة لقبول كتاب القاضى الشرطان التاليان وأولهما ـــ أن يكتبه القاضى من موضع ولايته وحكمه ، فإن كتبه من غير ولايته ، لم يسغ قبوله لأنه لايسوغ له فى غير ولايته حكم ، فهو فيه كالعامى . وثانيهما أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه فى موضع ولايته ، فإن وصله فى غيره لم يكن قبوله ، حتى يصير فى موضع ولايته ، ولو ترافع إليه خصمان فى غير موضع ولايته ، لم يكن الحكم بينهما بحكم ولايته ، إلا أن يتراضيا فيكون حكمه حكم غير القاضى ، إذا تراضيا به(٦٥) .

ومن المعروف – أنه يشترط ثلاثة(٦٦) أركان فى الورقة لتكون موثقة نذكر منها الشرطين الآتيين : أولهما « أن يكون تحريرها بمعرفة موظف عام ، أو شخص مكلف بخدمة عامة » ويذهب البحث إلى أن القاضى فى الشريعة الإسلامية متوفر فيه هذا الشعر ، فهو الذى كان يقوم بكتابة الخطاب أو الكتاب إلى القاضى الثانى لإعلامه بما حكم ، وبهذا يتوفر لكتاب القاضى الركن الأول من أركان الورقة الموثقة . وثانى الشرطين « أن يكون الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عمومية مختصا بتحريرها (الورقة) من حيث نوعها ، ومن حيث مكان التحرير » . ويرى البحث أيضاً أن هذا الشرط متوفر فى أهلية القاضى وولايته فلقد اشترط لقبول الكتاب والعمل به أن يكون أهلا أو قاضى مصر ، لأن شأن قضاة الأمصار العلم والعدالة ، أما من حيث مكان التحرير فلقد اشترط ابن قدامة لقبول الكتاب أن يكتبه القاضى من موضع ولايته وحكمه ، وبهذا يتوفر الشرط الثانى من شروط الورقة الموثقة .

أما عن الشرط الثالث وهو « أن يكون التحرير حسب القواعد المقررة قانوناً » فمتوفر فى شروط كتاب القاضى .

٣ ـــ العنوان* :

والعنوان شرط لقبول كتاب القاضى إلى القاضى ، والمراد بالعنوان هنا اسم

الكاتب واسم المكتوب إليه ونسبهما وجدهما على وجه يقع التمييز به(٦٧) ولو كان العنوان من فلان إلى فلان أو من أبى فلان إلى أبى فلان لايقبل ، لأن مجرد الإسم أو الكنية لايتعرف به إلا أن تكون الكنية مشهورة ، مثل أبى حنيفة ، وابن أبى ليلى ، وكذلك بالنسبة إلى أبيه فقط مثل عمر بن الخطاب ، وعلى ابن أبى طالب ، وقيل تقبل الكنية المشهورة كأبى حنيفة على رواية أبى سليمان ، ولاتجور فى سائر الروايات لأن الناس يشتركون فى الكنى ، غير أن بعضهم يشتهر بها ، فلا يعلم المكتوب إليه أن المكنى هو الذى اشتهر بها أو غيره ، بخلاف ما لو كتب إلى قاضى بلدة كذا ، فإنه فى الغالب يكون واحدا ، فيحصل التعريف بالإضافة إلى محل الولاية(٦٨) غير أن أبا يوسف لم يشترط العنوان ، فإذا لم يكن الكتاب معنونا وشهدوا بالختم كفى ، ولكن عند أبى حنيفة ، ومحمد فشرط أن يكون الكتاب معنونا(٦٩) . .

وإن كان العنوان فى الباطن وعلى الظاهر فالقاضى المكتوب إليه يعمل به ، وإن كان العنوان على الظاهر فقط فالقاضى المكتوب إليه لايعمل به ، أما إذا كان العنوان فى الباطن فقط فيعمل به(٧٠) فالعبرة للعنوان الباطن (الداخلى) لا للظاهر (الخارجى) ، والبعض لم يقبل الخطاب إذا لم يكن معنونا فى الباطن لتهمة التغيير(٧١) . وعنوان الظاهر لم يقبل أولا وحده ، ولكن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله اكتفوا بعنوان الظاهر(٧٢) . ويذهب الزيلعى إلى القول « أما فى عرفنا فالعنوان يكون على الظاهر فيعمل به ويكتب فيه اسم المدعى عليه واسم المدعى على وجه يقع به التمييز وذلك بذكر جدهما وبذكر الحق فيه »(٧٣) .

٤ ـــ المعالم الخمسة :

اشترط الحنفية خمسة معالم فى كتاب القاضى إلى القاضى ، هى أن يكون الكتاب من معلوم (القاضى الكاتب) ، إلى معلوم (القاضى المكتوب إليه) فى معلوم (الحق المدعى به أو الوثيقة المشهد عليها) ، لمعلوم (المدعى) على معلوم (المدعى عليه)(٧٤) .

التاريخ

من شروط خطاب القاضى إلى القاضى ذكر التاريخ ، لأن ذكره أحوط

وأحسن ، فلابد للخطاب من تاريخ يعلم به قدمه على عزله ، أو موته وهل كان قاضياً فى ذلك الوقت أم لا[٧٥] .

وأيضاً لأن شهادات الشهود التى خاطب القاضى بقبولها وثبوت الحق بها ، ربما انتقلت حالهم إلى جرحة حدثت فإذا تأخر العمل بذلك الخطاب ، ثم أعذر لمن ثبت عليه الحق ، ولم يكن للخطاب تاريخ أمكنه إبطاله بإثبات جرحة الشهود الآن ، ولايمكنه ذلك مع ذكر التاريخ ، لسلامة وقت الأداء والقبول من الجرحة الحادثة . ولو لم يكتب التاريخ لايقبله القاضى المكتوب له (المُخَاطَبُ)[٧٦] .

٦ ـــ الإعلام* :

وجود الإعلام شرط للعمل بخطاب القاضى إلى القاضى ، ولضمان الإعلام لابد من كتابة « أعلم بما ثبت عنده » أسفل الوثيقة ، أى أعلم كاتبه الواقف عليه ممن هو أهل لذلك فيشمل القاضى المكتوب إليه ، وغيره ممن يتولى بعده لموته ، أو عزله بثبوته أو استقلاله . وأن هذا الرسم يستحق أن يعمل بمقتضاه لاستجماعه شروط الحكم به واستقلاله بنفسه ، وعدم توقفه على غيره[٧٧] .

والخطاب بأعلم يقبل مطلقا سواء أكان المخاطب بالفتح معينا ، أم لا . وفى العتبية يعمل به مع عدم التعيين كل من تقف عليه من القضاة إذا عرف خطه ، أو ثبت ببينة عادلة أنه خطه ولو بشاهد واحد[٧٨] .

على أن عدم كتابة القاضى تحت العقد خطابا مصرحا فيه بالإعلام بصحة الحق عنده ، والاقتصار على كتابة « صح الرسم عندى أو ثبت أو استقل وكتبه فلان ابن فلان » ، فذلك لغو غير جائز قبوله ، بمجرد معرفة الخط[٧٩] . ولايلزم قاضٍ آخر إذا وقف على الخطاب أن يمضيه اعتمادا على قول القاضى الكاتب الحنفى ونحوه ، لأنه لم يخاطبه ولو أمضاه لكان غير معتمد على شهادة ولا خبر من القاضى الأول ، فليس كتاب القاضى تحت الرسم اكتفى أو استقل أو صح أو ثبت ـــ فالثبوت ـــ ليس بحكم ـــ مغنياً عن الخطاب بأعلم ، بل حتى لو زاد وأعلم به ، أو يقول وأعلم باستقلاله . فاقتصار القاضى على كتابه اكتفى أو استقل أو نحوهما كأنه تذكرة لنفسه ، بأنه وقف على موجب اكتفاء الرسم لعدالة شاهديه ، وإخبار للمشهود له بأنه يكفيه ذلك عن الزيادة[٨٠] .

وعند موت أو عزل القاضى الذى فى ديوانه شهادة الشهود وعدالتها لاينظر فيها من بعده ، وإن قال المعزول شهدت به البينة عندى لم يقبل قوله لأنه لايكون شاهدا . والقاضى المعلم (المكتوب إليه) إذا مات أو عزل يخلفه أى يكون خلفا عنه فى قبول ماأعلم به الأول متولى القضاء بعده ، حيث أن الإعلام مقبول عند من تخلف بعد إما لحياة المُعْلِمْ وعدم عزله وإما لإشهاده إن مات أو عزل على ماصدر به ، أو مطلقا على مااعتمده ابن سراج عن قول مالك فى العتبية سواء كان المكتوب إليه معينا أو غير معين فى كتاب القاضى الأول . وقد كتب بعض القضاة فى مثل ذلك « حللت محل المُعْلَم فقبلت إعلام المُعْلِم »[٨١] .

ولقد بالغ البعض فى أهمية الإعلام بالنسبة لكتاب القاضى ، فقال القشتالى فى وثائقه : وإن كان القاضى لم يشهد بالتسجيل على كتابه ، وإنما كتب فى الرسم بخطه اعلم باكتفائه فلان ، أو أعلم بثبوته ، أو استقلاله ثم وصل إلى غيره فإنه يعمل على ماجرى به العمل ، سواء عين فيه المكتوب له ، أو لم يعينه ، وسواء مات الكاتب أو عزل[٨٢] .

وأهمية الإعلام بالنسبة لكتاب القاضى واضحة فكما أن الناقل لاينقل إلا باشهاد ، فكذلك المخاطب (المكتوب إليه) لايعمل بالكتاب إلا باعلام ، لاشتراط الإذن فى كل منهما ذلك أن المخاطب (الكاتب) إذن لمن يقف عليه أن يعمل به[٨٣] .

مكان الإعلام :

قال ابن المناصف شأن قضاة زمانه رسم الخطاب أسفل وثيقة ذكر الحق ، وقد يكون فى ظهر الصحيفة أو أحد عرضيها إن عجزا أسفلها ، وربما كان فى ورقة ملصقة بالوثيقة إن تعذر الوضع[٨٤] .

وإن كان الخطاب بورقة مفصولة عن رسم الحق غير ملصقة ، به فلابد أن يقول أعلم بصحة الرسم الذى بيد حامله فلان ، المتضمن للحق الذى له على فلان المؤرخ بكذا ، الذى شهوده فلان وفلان ونحو ذلك ، مما يعين الرسم المخاطب عليه .

وإذا ألصقت ورقة بالرسم وخاطب فيها قال أعلم بصحة العقد المرتسم بالورقة الملتصقة لهذا ، المتضمن لفلان قبل فلان كذا ، أو المتضمن توكيل فلان فلانا على كذا ونحوه ، مما يعين الحق المخاطب به ، فلابد من زيادة المتضمن الخ ، خشية أن يلصق ورقة الخطاب بورقة حق غير الحق الذى به وقع الخطاب ، ولايعمل به إن سقط ذلك منه ، كما لم يعمل به إن كان الخطاب ملصقاً ، ولم يقل فيه بالملتصق أعلاه ، لامكان إزالته من ورقة أخرى ، ولايكفى عن زيادة المتضمن الخ . ما صدر به من قول بالملتصق أعلاه ، كما يقتصر عليه الجهال من القضاة . لأن ذلك لايمنع إلصاقة بورقة أخرى[٨٥] .

ويذهب البحث إلى ترجيح كتابة الإشهاد بكتاب القاضى (الاسجال) على ظهر الوثيقة وليس فى ورقة منفصلة أو فى ورقة ملصقة بالوثيقة كضمان توثيقى للوثيقة لعدم لصقه أو نسبة الإشهاد بكتاب القاضى إلى وثيقة أخرى غير التى وقع الاشهاد عليها .

لفظ أعلم :

الخطاب المفيد المعمول به وعليه عند القضاة ، هو أعلم بما اتصل به من تسميه المُعْلِمْ وتعيين المُعْلِمْ ، وإنما تعنيت لفظة أعلم لوقوع اختيار القضاة عليها ، لاستيفائها المعنى المقصود فى الوضع ، ولما تقرر الاصطلاح بالاعلام لزم إذ معلما به ، وهو مافى الوثيقة من ثبوت . وحكمه اقتضى لفظ أعلم أو مايشابهه ، ومُعْلَماً وهو من يتصل به حكم القاضى معينا أو غير معين ، والمعلم به والمُعْلِمْ مفعول أعلم .

والاقتصار على لفظ أعلم مجرد اصطلاح ، ولو تغير الإصطلاح إلى غيره مما يؤدى معناه لصح الخطاب به ، إذ ليس لفظه أعلم بخصوصها بواجبة الوجوب الذى لو تعدى لبطل العقد ، فلو تغير الاصطلاح إلى سواها مما يؤدى معناها لصح الخطاب بها[٨٦] .

وقولهم فى الخطاب أعلم باستقلاله أو بثبوته فلان أَعْلَمَ بفتح الهمزة واللام والميم فعل ماض ، فاعله هو الاسم المكنى عنه . بفلان الذى هو المعلم لغيره بما ثبت عنده ، وهو متعد لمفعولين حذف الأول منهما للعموم ، على حد قوله تعالى : « والله يدعو إلى دار السلام » أى جميع عباده فيشمل المكتوب إليه

وغيره ، ممن يتولى بعده لموته أو عزله ، والمفعول الثانى هو قوله بثبوته أو استقلاله ، وهو يتعلق بأعلم وضمير ثبوته للرسم(٨٧) .

وربما جعل القاضى فعل الإعلام حالا ، وكتب أُعْلِمْ بضم الهمزة وكسر اللام ، ورفع آخر الفعل ، ثم يقول بعد ذكر اسم المكتوب إليه ، وكتب فلان ابن فلان ، وإن شاء كتب استقل العقد المقيد فوق هذا ، أو صح الرسم أو ثبت الحق وماأشبه ذلك مما يدل على هذا المعنى(٨٨) .

صيغة الاعلام

وإن كانت فى الصك رسوم نبه عليها جميعها إن أراد ذلك وصحت عنده(٨٩) . وتستحب البداءة « ببسم الله الرحمن الرحيم » ، ولكن القضاة تركوها فى مخاطبات الوثائق ، واكتفوا بها فى الاستفتاح الواقع فى صدر العقد ، والأولى إعادتها ، لأن هذا فصل آخر(٩٠) .

ويكتب القاضى تحت شهود الوثيقة كائنة ماكانت أعلم بثبوت الرسم المقيد أعلاه فلان ابن فلان والسلام على من يقف عليه ورحمة الله وبركاته . وبعضهم يكتب أدى شهيداه شهادتهما فيه وهما برسم القبول(٩١) . أو الحمد لله أديا فقبلا وأعلم به فلان ، أو أديا فثبت واعلم به ، أو الحمد لله أعلم بصحته أو باستقلاله . أو يذكر الحمد لله أعلم بصحة الرسم المقيد فوق هذا ، على مايجب الشيخ الفقيه أبو فلان ابن فلان ، أدام الله توفيقه وتسديده وليه فى الله تعالى وموثقه فلان ابن فلان . ويكتب اسمه بتخليط وتعمية ، ويسمى العلامة والشكل لئلا يخاطب على لسانه غيره(٩٢) والأحوط ذكر التاريخ فى الإعلام « واعلم به فى تاريخ كذا ، وهو واجب ، ولكن الناس على عدم ذكر التاريخ (٩٣) وقد يقدم مفعول أعلم وهو اسم المكتوب إليه على الفاعل الكاتب تعظيما له واهتماما به(٩٤) .

وإذا وصل الخطاب للمكتوب إليه المعنى كتب تحته بخط يده اعملته ، وكذا إن كان المكتوب إليه غير معين ووقف عليه بعض القضاة . وكان الخصام عنده ، فإن لم يكن الخصام عنده بل ببلد آخر لايعرف قاضيها خط القاضى الكاتب ، ولكى يعرف خط الواقف عليه كتب الواقف المذكور الحمد لله أعلم بأعماله فلان ابن فلان ، وهكذا حتى يصل إلى قاضى بلد النزاع(٩٥) .

ألفاظ الإعلام المترادفة

هناك ألفاظ مترادفة يقع بعضها موضع بعض ، وإن الأعلام بها هو الواجب ، لأعمال المخاطب بمقتضاها ، وهى اكتفى واستقل وثبت(٩٦) ، ولكنها على ثلاث مراتب : الأولى الخطاب بالإعلام بالإستقلال فيما يثبت من الرسوم بشهادة المبرزين من العدول ، والثانية بالثبوت فيما يثبت بدونهم ، والثالثة بالاكتفاء بالأدنى منهم (٩٧) .

المرتبة الأولى : استقل

ذكر أبى عبد الله ابن راشد أنه كان يخص استقل بالعدول .(٩٨) . وعن العقبانى أن الخطاب بالاستقلال فيما يثبت بشهادة المبرزين(٩٩) . وقوله بثبوته أو استقلاله يتعلق بأعلم ، وضمير ثبوته للرسم أى أعلم كاتبه الواقف عليه ، أن هذا الرسم يستحق أن يعمل بمقتضاه ، لاستجماعه شروط الحكم به ، واستقلاله بنفسه ، وعدم توقفه على غيره(١٠٠) .

المرتبة الثانية : ثبت

وليس قول القاضى ثبت عندى كذا حكما منه بمقتضى مايثبت عنده ، فإن ذلك أعم منه(١٠١) . وعن العقبانى أن الخطاب بالثبوت فيما يثبت بدون المبرزين(١٠٢) . وعن أبى عبدالله بن راشد إنه كان يخص ثبت بما عدا استقل ، التى حضها بالعدول(١٠٣) .

المرتبة الثالثة : اكتفى

عن العقبانى أن الخطاب بالاكتفاء فى الأدنى من المبرزين (١٠٤) ، ولايغنى عن الخطاب كتابة القاضى لفظ (اكتفى) ، وهو ماجرت به عادة قضاة الأندلس ، بعد أن يعلموا لشهود الوثيقة ، بما يعلم به أداؤهم ، إشعارا بأن المشهود له لايحتاج إلى إحضارهم ثانيا . وأن المشهود له لايطلب بعد ذلك بشهود زيادة على ماحصل فى العقد ، إنما يكفى المشهود له عن زيادة الشهود فى الوثيقة ، والثابت بهم الحق ، ولايكتفى بها عن الإعلام(١٠٥). واعتمدوا فى ذلك على ما فى وثائق القشتالى ، حيث قال ما نصه : فإذا ثبت الرسم عند القاضى ، وكتب تحته اكتفى ، فتكتب فى الرسم أشهد قاضى كذا باكتفاء الرسم فوقه الاكتفاء التام(١٠٦) .

٧ ــ التسجيل*

وتسجيل كتاب القاضى يعطيه حجية مطلقة ، فيقول ابن عاصم ــ ٨٢٩ هـ فى تحفته .

وإن يمت مخاطب أو عزلا   رد خطابه سوى ما سجلا

فإن سنجل القاضى الكاتب كتابه وأشهد على نفسه عدلين أنه حكم به وأنفذه ، فإنه يعمل على الخطاب اتفاقا ، سواء بقى الكاتب على قضائه أو مات أو عزل(١٠٧) .

وإن لم يكن للخطاب تاريخ يعلم به قدمه على عزله لم يعمل به ، فقد يؤرخ فى حال العزل باليوم الذى كان مولى فيه ، وقد شاهدنا من ذلك العجب العجاب ، فلا تنتفى التهمة إلا بالتسجيل عليه(١٠٨) .

الإعلام على خطاب القاضى بمصر

فالاصطلاح بمصر بعد أداء الشهود ، أن يعلم القاضى لهم تلو رسولهم ، إخباراً بأدائهم ، ثم يسجل القاضى بظهر الوثيقة اشهاداً بثبوت الحق ، بمن أعلم له والحكم به . ويكتب التاريخ بخطه مابين السطور فى سطر معد لذلك ، ويشهد على نفسه بالحكم ، وهو لأهم شهود الخطاب والنقل لايتصل الحق عندهم بغير ذلك(١٠٩) .

ضرورة وجود الاعلام مع الاشهاد

إن إشهاد القاضى بصحة الرسم أو ثبوته ، ونحوهما ، أو اعلامه بذلك من غير اشهاد على مابه العمل ، ليس حكما بالحق ، وإلا مااحتاج المكتوب إليه إلى البناء بل ينفذ ذلك الحكم فقط ، وهذا الكون اللفظ المذكور محتملا للحكم بالحق وللحكم بتعديل البينة ونحوه ، دون إيقاع حكم ، ولايلزم من الحكم بالتعديل مثلا الحكم بالحق لأن التعديل راجع للحكم بعلم القاضى ، وقد يعارضه تجريح ونحوه ، يمنع من الحكم بالحق لكونه حكما بالتعديل(١١٠) .

المراجــع

١ – محمد ابراهيم السيد : وسائل الاتصال الوثائقى المكتوب : القاهرة . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ ، م ص ١٣ – ١٤ وما بها من مراجع .

٢ – الفتاوى الهندية (أو العالكريمية) فى مذهب أبى حنيفة القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣٠٠ هـ ، جـ ٣ ص ٣٨١ .

٣ – فخر الدين عثمان بن على النزيلعى : تبينى الحقائق شرح كنز الدقائق . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣١٣ – ١٣١٥هـ ، جـ ٤ ص ١٨٥ .

٤ – عبد اللطيف ابراهيم على : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى : مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ جـ١ مايو ١٩٥٧ ، ص ٤١٠ .

٥ – فخر الدين عثمان بن على الزيلعى : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣١٣ – ١٣١٥ ، جـ٤ ، ص ١٨٣ .

٦ – أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى ت : ١٠٧ هـ : البهجة شرح التحفة ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤ هـ جـ١ ص ١٨٠ ، ابراهيم بن على محمد فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام . القاهرة ، ١٣٠٢ جـ٢ ص ٤٣ .

٧ – أبو البركات عبدالله أحمد محمود النسفى : تفسير النسفى جـ١ ص ١٣٩ .

٨ – عماد الدين أبى الفدا اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى ٧٧٤ هـ : تفسير القرآن العظيم : القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ . جـ١ ص ٣٣٤ .

٩ - ابن سهل السرخسى ت ٤٨٣ هـ : المبسوط ، القاهرة ، مطبعة السعادة [د . ت] ج ١٦ ص ٩٥ .

١٠ - نفس المكان .

١١ - كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى ت ٨٦١ هـ : فتح القدير ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢١٧ هـ ، جـ ٥ ص ٤٧٧ .

١٢ - أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى ١٠٧٠ هـ : البهجة شرح التحفة ، القاهرة ، المطبعة الخيرية ١٣٠٤ هـ ، جـ١ ص ٨٠ ، ابراهيم بن على محمد بن فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، جـ١ ص ٤٣ .

ويقول القرطبى فى قوله تعالى : « فإكتبوه » أنه أمر بالكتابة ولكن المراد الكتابة والإشهاد لأن الكتابة بغير شهود لا تكون حجة . محمد سلام مدكور : الأمر فى نصوص التشريع الإسلامى ودلالته على الأحكام . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٦ .

١٣ - موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسى الحنبلى ٥٤١ - ٦٢٠ هـ : المغنى جـ٩ ص ٩٥ .

١٤ - محمد العزيز جيعيط : الطريقة المرضية فى الاجراءات الشرعية على مذهب مالك ط ٢ ، تونس ، مطبعة الاستقامة . [د . ت] ص ٢٢٦ .

١٥ - محمود بن محمد بن عرنوسى : تاريخ فى الإسلام .و ص ٢٣٢ - ٢٢٣ .

١٦ - محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٣٢ .

(*) الإنهاء تبليغ القاضى أمراً إلى قاضى آخر فيجوز للقاضى أن ينهى إلى قاضى آخر ما جرى فينفذه الثانى بشرط أن يكون كل منهما فى محل ولا يته .

أبو عبدالله محمد الخرشى : شرح على المختصر الجليل للإمام ابن الضياء سيدى خليل . القاهرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٧ هـ ، جـ٧ ص ١٧٠ .

١٧ – محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢١٦ .

موقف الدين عبدالله بن أحمد قدامه المقدسى الحنبلى ٥٤١ – ٦٢٠ هـ : المغنى جـ٦ ص ٩٨ ، أبو عبدالله محمد الخرشى : المرجع السابق جـ٧ ص ١٧١ .

١٨ – كما الدين محمد بن عبد الواحد السويواسى السكندرى : المرجع السابق جـ٥ ص ٤٧٧ ، ابن سهل السرخسى ٤٨٣ هـ : المرجع السابق جـ٦ ص ٩٥ .

١٩ – محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٢٦ – ٢٢٧ ،
موقن الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسى ٥٤١ – ٦٢٠ هـ : المرجع السابق جـ٩ ص ٩٨ ، أبو عبدالله محمد الخرشى : المرجع السابق جـ٧ ص ١٧٠ .

٢٠ – ابو الحسن على بن عبد السلام التسولى ١٠٧٠ هـ : المرجع السابق جـ١ ص ٧٦ ، محمد ابن احمد ميارة ٩٩٩ – ١٠٧٢ هـ . شرح على تحفة الحكام . القاهرة ، المطبعة الشرقية ١٣١٦ هـ ، جدا ص ٤٦ .

٢١ – محمد العزيز جيعيط : المرجع السابق ص ٢٢٧ .

٢٢ – نفس المرجع ص ٢٢٨ .

٢٣ – محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : تحرير الأحكام على تحفة الحكام مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٤٤٤٧٨ بخيث . ورقة ٢٠ وجه .

٢٤ – محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٢٨ .

٢٥ – ابن سهل السرخسى ٤٨٣ هـ : المرجع السابق جـ١٦ ص ٩٥ .

٢٦ – أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص ٨٠ .

٢٧ – ابراهيم بن على بن محمد بن فرحون : المرجع السابق جـ٢ ص ٤٠ .

٢٨ – محمد بن أحمد ميارة ٩٩٩ – ١٠٧٢ هـ : شرح على تحفة الحكان جـ١ ص ٤٣ .

٢٩ – ابراهيم بن على بن محمد فرحون : المرجع السابق جـ٢ ص ٤٣ .

٣٠ – محمد البنان : حاشية على شرح الزرقانى على المختصر الجليل ، جـ٢ ص ١٥٢ .

٣١ – محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٢٨ – ٢٢٩ .

٣٢ – زين الدين بن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق . القاهرة ، ١٣١٨ هـ جـ٧ ص ٤ .

٣٣ – كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى ت ٨٦١ هـ : فتح القدير . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣١٧ هـ . جـ٥ ص ٤٧٨ .

٣٤ – محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص ٢٣٠ – ٢٣١ .

٣٥ – ابن سهل السرخى ٣٨٤ هـ : المرجع السابق جـ١٦ ص ٩٧ .

٣٦ – محمود بن محمد بن عرنوسى : تاريخ القضاء فى الإسلام ص ١٧٢ – ١٧٣ .

٣٧ – أبو عبدالله محمد الخرشى : المرجع السابق جـ٧ ص ١٧٠ .

٣٨ – محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

٣٩ – موقن الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسى : المرجع السابق جـ٩ ص ٩٦ .

٤٠ – نفس المرجع جـ٩ ص ٩٤ .

٤١ – ابراهيم بن على بن محمد فرحون : المرجع السابق جـ٢ ص ٣٨ .

٤٢ – أبو عبدالله محمد بن ادريس الشافعى : كتاب الأم فى فروع الفقه رواية الربيع بن سليمان المرادى . القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣٣١ هـ . جـ٦ ص ٢١٧ .

٤٣ – موقن الدين عبدالله بن احمد قدامه المقدسى : المرجع السابق جـ٩ ص ٩٥ .

٤٤ – ابن سهل السرخسى ٤٨٣ هـ : المرجع السابق جـ١٦ ص ٩٥ .

٤٥ ــ موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي : المرجع السابق جـ٩ ص٩٥ .

٤٦ ــ محمود بن محمد بن عرنوسي : تاريخ القضاء في الإسلام . ص١٧٤ .

٤٧ ــ عماد الدين أبي الفدا اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ٧٧٤هـ : تفسير القرآن العظيم . القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ ، جـ١ ص٣٣٥ .

٤٨ ــ موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي ٥٤١ ــ ٦٢٠هـ : المرجع السابق جـ٩ ص٩٥ .

٤٩ ــ ابراهيم بن علي بن محمد بن فرحون : المرجع السابق جـ٢ ص٤٣ .

٥٠ ــ محمود بن محمد بن عرنوسي : المرجع السابق ص١٧٤ ، أبو عبدالله محمد الخرشي : المرجع السابق جـ٧ ص١٧٠ .

٥١ ــ موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي : المرجع السابق جـ٩ ص٩٥ .

٥٢ ــ نفس المرجع جـ٩ ص٩١ .

(*) الأهلية وصف يقوم الشخص فيجعله قابلا لأن يكون له حقوق وعليه واجبات ، وهي إما أهلية وجوب أو أهلية أداء وأهلية الوجوب يتصف بها كل شخص ولو جنينا بشرط أن يولد حيا ، ومعناها كون الشخص محلا لأن يكسب الحقوق أو وجوب الحقوق المشروعة له وعليه . أما أهلية الأداء فهي صلاحية الشخص لاستعمال الحقوق .

محمد كامل مرسى : شرح القانون المدنى الجديد ـ الإلتزامات . القاهرة المطبعة العالمية ، ١٩٥٤جـ١ ص١٧٣ ، ١٧٤ شرح مواد ٨٩ ـ ١٦١ .

٥٣ ـ محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : المرجع السابق ورقه ٢٠ ظهر .

٥٤ ـ محمد بن أحمد ميارة ٩٩٩ ـ ١٠٧٢هـ : شرح ميارة على تحفة الحكام جـ١ ص٤٤ .

٥٥ ـ محمد العزيز جعيط : المرجع السابق ص٢٣٣ .

٥٦ ـ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٧٠ .

٥٧ ـ نفس المرجع ، جـ١ ص٧٥ .

٥٨ ـ نفس المرجع جـ١ ص٤٢ ،

الزرقانى : شرح على المختصر الجليل للإمام ابن الضياء سيدى خليل جـ٧ ص١٥٣ .

٥٩ ـ كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى : المرجع السابق جـ١ ص٤٨٢ .

٦٠ ـ محمد ابراهيم السيد : دراسات فى الوثائق العربية ، تسجيل وشهر الوثائق العربية فى الإسلام » مجلة المكتبات والمعلومات السنة الثامنة ـ العدد الأول يناير ١٩٨٨ .

٦١ ـ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة جـ١ ص٨٤ .

٦٢ ــ محمد بن محمد التاودى ١١١١ ــ ١٢٠٩هـ : حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم . القاهرة ، المطبعة الخيرية . ١٣٠٤ جـ١ صـ٨٠ .

٦٣ ــ محمد بن أحمد مياره ٩٩٩ ــ ١٠٧٣هـ : شرح على تحفة الحكام . القاهرة ، المطبعة الشرقية ، ١٣١٦هـ جـ١ ص٤٣ .

(*) الولاية : بفتح الواو وكسرها مصدر ولى الشيء وعليه ، أى ملك أمره وقام به فهو وليه ، وولى عليه ، أى قائم بأمره . ومن هذا المعنى اللغوى أخذ المعنى الفقهى للولاية « تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى » وذلك لأن الولاية تشعر بسلطة الولى على المولى .

محمد كامل مرسى : شرح القانون المدنى الجديد الالتزامات جـ١ ص٢٢٤ حاشية ٩ .

٦٤ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى ت ١٠٧٠هـ : البهجة شرح التحفة جـ١ ص٨١ .

٦٥ ــ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى الحنبلى ٥٤١ ــ ٦٢٠هـ : المرجع السابق جـ٩ ص٩٧ .

٦٦ ــ أحمد نشأت : رسالة الاثبات فى التعهدات ط٦ . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٥ . جـ١ ص١٣٩ .

(*) العنوان يعنى الأثر لأن عنوان الكتاب أثر بيان ممن هو وإلى من هو ، وقيل علوان شتق من العلانية لأنه خط ظاهر على الكتاب فى مواد البيان . العنوان كالعلامه وهو دال على المكتوب عنه والمكتوب إليه ، والمعنى فى الأخبار عن اسميهما حتى لايكون الكتاب مجهولا والأصل فيه أن يبدأ بإسم المكتوب عنه ثم بإسم المكتوب إليه وهو الترتيب الذى تشهد به العقول .

أحمد بن على القلقشندى : ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر ص٤٤١ .

٦٧ ــ زين الدين بن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق جـ٧ ص٤ ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى : فتح القدير جـ٥ ص٤٨٢ ،

السمرقندى : جنة الأحكام وجنة الخصام مخطوط بدار الكتب المصرية ورقة ٣٤ ظهر .

٦٨ ــ كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى : المرجع السابق جـ٦ ص٤٨٢ .

٦٩ ــ الفتاوى الهندية جـ٣ ص٣٨٤ .

٧٠ ــ نفس المرجع جـ٣ ص٣٨٢ .

٧١ ــ كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى السكندرى : المرجع السابق جـ٥ ص٤٨٢ ،

السمرقندى : المرجع السابق ورقة ٤٣ ظهر .

٧٢ ــ زين الدين بن نجيم : البحر الرائق شرح كنز الدقائق جـ٧ ص٤ ، الفتاوى الهندية جـ٣ ص٣١٤ .

٧٣ ــ فخر الدين عثمان بن على الزيلعى : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق جـ ٤ ص١٨٥ .

٧٤ ــ محمود بن محمد بن عرنوسى : تاريخ القضاء فى الإسلام ص١٧٣ ،

فخر الدين عثمان بن على الزيلعي : المرجع السابق جـ٤ ص١٨٣ ، شهاب الدين أحمد الشلبي : حاشيه على تبيين الحقائق جـ٤ ص ١٨٣ ، الفتاوى الهندية جـ٣ ص٣٨٢ .

٧٥ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولي : البهجة شرح التحفة جـ١ ص٧٦ .

٧٦ ــ محمد عبد القادر السعودي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

(*) أطلق البعض على خطاب القاضي أو مخاطبته إعلام فيقول ابن المناصف : والخطاب أى المخاطبة من القاضي وهى الإعلام المرسوم جمع رسم وهو رسوم العدول أسفل الوثيقة إن طلب من القاضي ذلك . محمد بن عبد القادر السعودي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

٧٧ ــ محمد بن أحمد ميارة ٩٩٩ ــ ١٠٧٢ هـ : شرح على تحفة الحكام جـ١ ص٤٤ .

٧٨ ــ محمد عبد القادر السعودي المالكي : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

٧٩ ــ نفس المرجع ورقة ٢١ ظهر ،

محمد بن أحمد ميارة : المرجع السابق جـ١ ص٤٤ ، ٤٦ ، أبو الحسن بن على عبد السلام التسولي : البهجة شرح التحفة جـ١ ص٧٨ .

٨٠ ــ أبو الحسن بن على بن عبد السلام التسولي : المرجع السابق جـ١ ص٧٨ .

٨١ ــ محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : المرجع السابق ورقة ٢٠ ظهر .

٨٢ ــ أبو الحسن بن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٨٠ .

٨٣ ــ ابو الحسن بن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٧٨ .

٨٤ ــ محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق جـ١ ص٤٢ ، ٤٣ .

محمد البنان : حاشية على شرح الزرقانى على المختصر الجليل جـ٧ ص١٥٢ ، أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٧٧ .

محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : المرجع السابق ورقة ٢٠ وجه .

٨٥ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٧٨ .

٨٦ ــ محمد بن أحمد ميارة : المرجع السابق جـ١ ص٤٤ ، ٤٦ ،

أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص ٧٦ ــ ٧٨ ،

محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : المرجع السابق ورقة ٢١ ظهر .

٨٧ ــ محمد بن أحمد ميارة : نفس المرجع جـ١ ص٤٤ .

٨٨ ــ نفس المرجع جـ١ ص٤٢ .

٨٩ ــ محمد بن محمد التاودى ١١١١ ــ ١٢٠٩هـ : حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم . القاهرة ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٤هـ جـ١ ص٧٥ ،

ابو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٧٧ .

٩٠ ـــ محمد بن محمد التاودى : نفس المرجع جـ١ ص٧٥ ،
محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق جـ١ ص٤٢ .

٩١ ـــ ابراهيم بن على بن محمد بن فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام جـ٢ ص٣٩ .

٩٢ ـــ ابو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة جـ١ ص ، ٧٨ ،
محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق جـ١ ص٤٢ .

محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : تحرير الأحكام على تحفة الحكام ورقة ٢٠ وجه .

٩٣ ـــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى نفس المرجع جـ١ ص٧٨ .
محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق جـ١ ص٤٢ .

٩٤ ـــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٧٨ .

٩٥ ـــ نفس المكان .

٩٦ ـــ محمد البنان : حاشية على شرح الزرقانى على المختصر الجليل جـ٧ ص١٥٢ محمد بن أحمد مياره : المرجع السابق وبهامشه حاشية ابن رجال جـ١ ص٤٦ .

٩٧ ـــ محمد بن أحمد مياره : شرح على تحفة الحكام وبهامشه حاشية ابن رجال جـ١ ص٤٦ .

٩٨ ــ محمد البنان : المرجع السابق جـ٧ ص١٥٢ .

٩٩ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٨٠ ،
محمد بن أحمد مياره : شرح على تحفة الحكام جـ١ ص٤٦ .

١٠٠ ــ محمد بن أحمد ميارة : شرح على تحفة الحكام جـ١ ص٤٤ .

١٠١ ــ محمد البنان : حاشية على شرح الزرقانى على المختصر الجليل جـ٧ ص١٥٣ .

١٠٢ ــ محمد بن أحمد ميارة : المرجع السابق جـ١ ص٤٦ ،
محمد البنان : نفس المرجع جـ٧ ص١٥٢ .

١٠٣ ــ محمد البنان : نفس المرجع جـ ٧ ص١٥٢ .

١٠٤ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٨٠ .

١٠٥ ــ محمد بن عبد القادر السعودى المالكى : تحرير الأحكام على تحفة الحكام ورقة ٢١ ظهر ،
محمد بن أحمد ميارة : المرجع السابق جـ ١ ص٤٦ .

١٠٦ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة جـ١ صـ٧٩ .

(*) محمد ابراهيم السيد : تسجيل وشهر الوثائق العربية فى الإسلام : مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س٧ عدد ٤ أكتوبر ١٩٨٧ .

١٠٧ ــ محمد بن محمد التاودى : حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم جـ١ ص٨٠ ــ ٨١ ،

محمد بن أحمد مياره : شرح وبهامشه حاشية ابن رحال جـ١ ص٤٧ .

محمد عبد القادر السعودى المالكى : المرجع السابق ورقة ٢٠ ظهر .

١٠٨ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : المرجع السابق جـ١ ص٧٦ .

١٠٩ ــ محمد بن عبد القادر السعودي المالكى : تحرير الأحكام على تحفة الحكام ورقة ٢١ ظهر .

١١٠ ــ أبو الحسن على بن عبد السلام التسولى : البهجة شرح التحفة جـ١ ص٧٥ .

تقـــاريـــر

ندوة ثقافة الطفل
(مسقط : ١١ ـ ١٣ مارس ١٩٨٩ م)

فى إطار النهضة العمانية الشاملة التى يرعاها صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم .

وسعيا نحو دعم دور المؤسسات المعنية برعاية الأطفال وبما يحقق لهم التنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية وبما يكفل النمو النفسى السليم فى ظل التكامل والارتباط بمحيطهم وتراثهم العربى الاسلامى .

نظم النادى الثقافى بمسقط فى الفترة من ١١ ـ ١٣ مارس ١٩٨٩ م ندوة لثقافة الطفل تحت شعار « من أجل غد ثقافى أفضل للطفل العمانى » .

وقد تفضل معالى أحمد بن عبد النبى مكى .. وزير الخدمة المدنية برعاية حفل الافتتاح وألقى كلمة فى هذا الشأن مؤكدا فيها على أهمية العناية بالطفولة .

كما ألقى سعادة سالم بن اسماعيل سويد .. الرئيس التنفيذي للنادى كلمة حيا فيها المشاركين ودعى إلى مزيد من الرعاية للطفل .

وقد شارك فى هذه الندوة ممثلون عن الجهات التالية :

- مركز التراث الشعبى لدول الخليج العربية .
- جامعة السلطان قابوس .
- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .
- وزارة التربية والتعليم والشباب .
- وزارة الإعلام .
- وزارة التراث القومى والثقافة .
- الكليات المتوسطة .. والمدارس الخاصة .
- جمعيات المرأة العمانية .

وذلك إضافة إلى عدد من الخبراء والمختصين والكتاب والأساتذة .. وقد اشتمل جدول أعمال الندوة على الموضوعات الآتية :

١ - الكتابة للطفل .
٢ - التجربة العمانية فى ثقافة الطفل .
٣ - النمو اللغوى عند الأطفال .
٤ - تربية الأطفال من خلال الفن .
٥ - المأثور الشعبى وأثره فى ثقافة الطفل .
٦ - تنمية هوايات الطفل .
٧ - اعلام الطفل .
٨ - ثقافة الأطفال ذو الحاجات الخاصة .
٩ - دور الأسرة فى ثقافة الطفل .

وفى ضوء نتائج الدراسات والأبحاث وأوراق العمل التى طرحت خلال جلسات الندوة العشر .. وما أثير حولها من نقاش وحوار بناء فقد تلاقت آراء المشاركين حول أهم الوسائل الايجابية للعمل على العناية بالطفولة وتنشئة الأطفال تنشئة سليمة تؤدى إلى تقدم المجتمع وتماسكه وسلامة بنيته .

وقد توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

● **أولا** : نظرا لأهمية الكتاب فى تثقيف الطفل وبناء شخصيته وتكوين وجدانه ومثله العليا وأخذا فى الاعتبار بالواقع الثقافى للطفل العمانى فى هذا المجال توصى الندوة بما يلى :

١ - أن يقوم النادى بتشجيع الكتاب العمانيين على الكتابة للأطفال عن طريق :

(أ) حصر المهتمين بالكتابة للطفل من خلال الاتصال بالهيئات الثقافية الأخرى ودعوة هؤلاء المهتمين للتقدم إلى النادى الثقافى بأفكارهم وإنتاجهم .

(ب) يتولى النادى رعاية هذه المواهب وصقلها من خلال عرض إنتاجها على أصحاب التجارب العملية والنظرية فى مجال أدب الطفولة وتسهيل حضورها للمؤتمرات والندوات المحلية والعربية المتصلة بهذا المجال .

(جـ) تنظيم دوره عملية مكثفة لممارسة فن الكتابة للأطفال بهدف إعداد مجموعة متمكنة من الكتاب العمانيين فى هذا المجال .

(د) نشر الأعمال الجيدة الصادرة عن هذه الدورة وتشجيع ودعم الأعمال المتميزة الأخرى فى مجال الكتاب للطفل .

٢ - تمكينا للطفل من اقتناء الكتاب الجيد وتيسيرا للكتاب على أداء مهمتهم بطريقة مثلى توصى الندوة :

(أ) أن تتولى الجهات المعنية إنشاء مكتبات وإقامة معارض لكتب الأطفال من خلال المدارس وجمعيات المرأة والأندية مع الاهتمام « بكتب ما قبل المدرسة » ودعمها .

(ب) العمل على إعداد معجم بألفاظ الكتابة للأطفال فى مراحل العمر المختلفة يسترشد به المهتمون بهذا المجال بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٣ - وإذ تدارست الندوة أهمية تأهيل القائمين على ثقافة الطفل وتربيته .. فإنها توصى أن تتولى الجامعة والكليات المتوسطة :

(أ) إدخال مادة كتب الأطفال ضمن برامجها الدراسية .

(ب) إعداد دورات تأهيلية للمشرفين والعاملين فى مجال رياض الأطفال .

● **ثانياً** : تشكل هوايات الأطفال وأنشطتهم الفنية منطلقات للابداع والابتكار .

ومن ثم فان الندوة توصى بما يلى :

١ - تنظيم المسابقات والمعارض الفنية والمهرجانات المناسبة للأطفال .

٢ - أن تتولى الجهات المعنية إعطاء العناية الكافية لهوايات الأطفال وأنشطتهم المختلفة .

٣ - توفير الظروف المناسبة للابداع والابتكار لديهم ورعاية مواهبهم الفنية والعلمية .

٤ - الارتقاء بالتذوق الفنى وإثراء معارف الطفل وتأصيل حسه الوطنى وتنمية روح المشاركة الاجتماعية لديه عن طريق الرحلات للمناطق الطبيعية والأثرية والمتاحف التاريخية .

٥ - العناية بمادة التربية الفنية فى رياض الأطفال والمدارس .

● **ثالثاً** : نظراً للدور المؤثر للاعلام فى المجال المعرفى والنفسى والوجدانى للطفل علاوة على فعالياته فى الارتقاء بالوعى العام فى المجتمع توصى الندوة :

١ - التأكيد على أهمية تخطيط وبرمجة الاعلام الموجه لقطاع الطفولة تحت إشراف متخصصين فى العلوم النفسية والتربوية وثقافة الطفل .

٢ - أن تعمل الجهات المعنية على إصدار مجلة خاصة للطفل تعنى بشئونه وتنمية مداركه واهتماماته .

٣ - توعية الأسرة عن طريق إعداد برامج خاصة بكيفية رعاية وتربية الأطفال بالأساليب التى يمكن بها مواجهة المشكلات فى مراحل نموهم المختلف

بما يكفل تنشئتهم فى مناخ تربوى سليم وتحقيق التوافق مع التغيرات الاجتماعية .

٤ – أهمية العناية بالأنشطة والبرامج المسرحية الخاصة بالأطفال سواء تلك المشاركين فيها أو الموجهة لهم .

● **رابعاً** : انطلاقا من أهمية الموروث فى تأصيل شخصية الطفل الوطنية توصى الندوة بأن يوظف الصالح من الموروث الشعبى لخدمة ثقافة الطفل بصياغته فى أشكال أدبية وفنية وبرامج إعلامية وتربوية تتفق وقدرة الأطفال على الاستيعاب فى مراحلهم العمرية المختلفة .

● **خامساً** : تسجل الندوة إعجابها وتقديرها بأسلوب تخصيص أعوام لتحقيق الوثبات الكبرى فى النهضة العمانية المعاصرة كعام الشبيبة العمانية وعام الزراعة وتأمل الندوة فى هذا الاطار أن يتم تخصيص عام للطفولة تتجمع من خلاله كل الجهود لإحداث وثبة كبرى فى هذا المجال الحيوى .

● **سادسا** : توصى الندوة بتشجيع الدراسات النظرية والميدانية التى تخدم تنمية الجوانب المختلفة المتعلقة بثقافة الطفل العمانى مما يساعد الجهات المعنية على الاسترشاد بها فى التخطيط والتطوير المستمر للخدمات الموجهة لقطاع الطفولة .

● **سابعاً** : ترى الندوة إحالة هذه التوصيات إلى الجهات المعنية بخدمات الطفولة وفى مقدمتها اللجنة الوطنية لرعاية الطفولة للنظر فى إمكانية وضعها موضع التنفيذ .

ميول تلاميذ الصف التاسع فى القراءة الحرة ومدى اتفاقها مع موضوعات القراءة المقررة

إعداد : مطاوع السباعى أحمد الصيفى
عرض وتلخيص : عوض توفيق عوض
مدير إدارة التوثيق
المركز القومى لبحوث التربية
مصـــر

الهدف من البحث هو الكشف عن ميول التلاميذ فى القراءة الحرة والقراءة المقررة بالصف التاسع الأساسى (الثالث الاعدادى) لتكون هذه الميول مرشدة لكل من المؤلف والناشر والمدرس وأمناء المكتبات وأولياء الأمور ومحررى الصحف والمجلات عند توجيه التلاميذ إلى قراءة المواد والموضوعات التى تناسب ميولهم وتشبع رغباتهم وتذلل الصعوبات التى تعترض قراءتهم .

. مطاوع السباعى أحمد الصيفى . ميول تلاميذ الصف التاسع الأساسى فى القراءة الحرة ومدى اتفاقها مع موضوعات القراءة المقررة . طنطا ، ١٩٨٥ اطروحة (ماجستير) جامعة طنطا كلية التربية .

الدراسة الميدانية :

أجريت الدراسة الميدانية بهدف تحديد الموضوعات التى يميل إليها التلاميذ والصعوبات التى تعوق قراءتهم وما يمكن أن يشجعهم عليها .

وقد تمت الدراسة الميدانية باستخدام ثلاثة استبيانات من إعداد الباحث طبقت على التلاميذ (إفراد العينة المختارة) وعددهم ٦٠٠ تلميذا وتلميذه ، ومدرسى التلاميذ وعددهم ٥٠ مدرساً وأمناء المكتبات المدرسية بمحافظة الغربية وعدد من وقع عليهم الاختيار ٢٥ أمين مكتبة مدرسية .

وفى ضوء الدراسة الميدانية لميول التلاميذ وفحص سجلات الاستعارة الخارجية والاطلاع الداخلى لهم بمكتبات المدارس ، وفى ضوء تحليل محتوى الكتاب المقرر على الصف التاسع الأساسى ، وفى ضوء الموازنة بين ميول التلاميذ فى القراءة الحرة والموضوعات المقرر عليهم دراستها فى القراءة أمكن الوصول إلى النتائج .

نتائج البحث :

١ – يميل تلاميذ الصف التاسع الأساسى إلى القراءة الحرة بنسبة ٧٧٪ ، وكان متوسط عدد الساعات التى يمارس خلالها التلاميذ القراءة الحرة يتراوح ما بين ساعة وربع إلى ساعة ونصف يوميا . وقد وجدت فروق ذات دلالة احصائية بين الجنسين فى متوسط ساعات القراءة الحرة وكانت هذه الفروق لصالح البنات .

٢ – أكدت الدراسة الميدانية أن العوامل المدرسية وعلى رأسها عدم وجود حصة للقراءة الحرة ضمن الجدول المدرسى ، وعدم تشجيع المدرسين للتلاميذ ، وعدم الربط بين القراءات الخارجية والمقرر المدرسى وعدم استفادة التلاميذ من قراءتهم الحرة فى أعمال الامتحانات كانت وراء عزوف التلاميذ عن القراءة الحرة ، يليها العوامل الخاصة بالمكتبة ومنها صعوبة الاستعارة من المكتبة ، وعدم تشجيع أمناء المكتبات للتلاميذ ، وعدم توفر المكان المناسب

للاطلاع الداخلى ، وعدم وجود أمين مكتبة متخصص فى التربية المكتبية ، وعدم وجود مواد القراءة المناسبة لميول التلاميذ وحاجاتهم .

ولم تكن العوامل المنزلية أقل أهمية حيث كان انشغال التلاميذ بأعمال المنزل ومساعدة الآباء وعدم توفر وقت الفراغ الكافى وعدم وجود مكتبة بالمنزل من العوامل البارزة فى إعاقة التلاميذ عن القراءة الحرة .

٣ - أجمع أفراد العينة من التلاميذ والمدرسين وأمناء المكتبات على أنه إذا وجدت حصة للقراءة الحرة بالجدول المدرسى ، وتوافرت المواد القرائية المناسبة لمستويات التلاميذ وميولهم وارتبطت هذه المواد بالمقرر الدراسى وخصصت نسبة كبيرة من الدرجات للقراءة الخارجية فى تقييم التلاميذ ، هذا بالاضافة إلى جود ميل نحو القراءة أساساً عند التلاميذ وقوبل ذلك بتشجيع من الأسرة والمدرسة فإن ذلك من شأنه أن يرفع مستوى قراءة التلاميذ الحرة وينمى ميولهم فيها .

٤ - يميل التلاميذ بوجه عام فى قراءتهم الحرة إلى موضوعات التراجم والسير الشخصية لمشاهير الناس والموضوعات العاطفية والرياضية والدينية والتاريخية والاجتماعية والصحية ولا يميلون إلى الموضوعات الزراعية والاقتصادية والأدبية والصناعية والعلمية .

٥ - أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الجنسين (بنين / بنات) فى الميل إلى مجالات القراءة الحرة فيما عدا المجالات التالية :

(أ) مجال الموضوعات السياسية والعسكرية ، حيث كانت الفروق دالة إحصائياً ولصالح البنين فيفضلونها أكثر من البنات .

(ب) مجال الموضوعات العاطفية حيث كانت الفروق دالة إحصائيا ولصالح البنات فيفضلونها أكثر من البنين .

٦ - توجد بعض الفروق بين ميول التلاميذ فى البيئات الثلاثة (الريفية ، الصناعية ، والحضرية) ولكن هذه الفروق ليست ذات دلالة احصائية إلا فى مجالات القراءة التالية :

(أ) مجال الموضوعات السياسية والتاريخية فكانت الفروق لصالح تلاميذ البيئة الريفية .

(ب) مجال الموضوعات العلمية والتكنولوجية فكانت الفروق لصالح تلاميذ البيئة الحضرية .

(جـ) مجال الموضوعات العاطفية فكانت الفروق لصالح تلاميذ البيئة الصناعية .

٧ – بالنسبة لاستعارات التلاميذ الخارجية وإطلاعهم الداخلى أشارت النتائج إلى أنها كانت أقل من المتوسط وتكاد تتقدم فى بعض المدارس بمحافظة الغربية .

٨ – كانت أكثر أنواع الكتب استعارة من المكتبة هى القصص والألغاز ، يليها كتب التراجم والسيرة فالكتب الدينية وكتب التاريخ والفنون الجميلة ، بينما كانت كتب الفلسفة والعلوم البحتة والتطبيقية وكتب اللغات وآدابها هى أقل الكتب استعارة عند الجنسين وفى جميع البيئات .

٩ – بالنسبة لميول التلاميذ فى القراءة الحرة والمقررة توجد مجالات قراءة حرة ترتفع درجة ميول التلاميذ إليها ويقبلون على قراءتها فى الوقت الذى لم يتناولها الكتاب المدرسى فى القراءة وهى : الموضوعات الرياضية والترفيهية ، الموضوعات العاطفية ، الموضوعات الصحية والموضوعات السياسية والعسكرية .

١٠ – اشتمل كتاب القراءة المقرر على موضوعات كثيرة يكرهها التلاميذ ولا يحبون دراستها ومنها موضوع المجال الأدبى (بين القراءة والكتابة) وموضوعان للمجال العلمى هما (رحلات الطيور أمس وغدا) وموضوع للمجال الاقتصادى وهو (التكامل الاقتصادى بين العرب) وموضوع للمجال التاريخى وهو (مصر رائدة الحضارة) .

١١ – لا توجد اتفاق بين ميول التلاميذ فى القراءة الحرة وبين موضوعات المقرر التى يدرسونها فى القراءة إلا فى بعض الموضوعات وهى الدينية

والاجتماعية والتراجم والسيرة والموضوعات الأخرى ليست مما أحسن اختيارها فلم تحظ باعجاب وتفضيل التلاميذ . ولعل ذلك يرجع إلى تفضيل الموضوع الذى يرتبط بأمور أخرى زيادة على فكرته وهى حسن اختيار الألفاظ وتناسق التركيب وسلامة الأسلوب .

١٢ - لم تكن هناك فروق كبيرة بين تصور التلاميذ ومدرسيهم وأمناء المكتبات لميول التلاميذ وكانت نسبة الاتفاق فى إجاباتهم على الأسئلة الموحدة تتراوح ما بين ٧٤, إلى ٨٦, ، وكان اتفاقهم واضحاً فى الموضوعات التى جاءت فى قمة الحب وقمة الكراهية عند التلاميذ .

توصيات البحث : فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يوصى الباحث بما يلى :

١ - توفير حصة - على الأقل - أسبوعياً للقراءة الحرة ضمن الجدول المدرسى وأن يقوم بتدريس هذه الحصة أمين المكتبة الذى يجب أن يكون مؤهلاً تربوياً ومكتبياً ليستطيع القيام بدور المشرف المكتبى والمعلم .

٢ - نظراً لعدم وجود وعى كاف بأهمية المكتبة المدرسية فى تعليم التلاميذ وتثقيفهم فيجب أن تضع المدرسة فى سياستها ذهاب التلاميذ للاطلاع بالمكتبة عند غياب مدرس الحصة ، وأن يخصص المكان المناسب الذى يستوعب فصلاً دراسياً كاملاً .

٣ - بالنسبة لمواد القراءة الحرة والاطلاع الخارجى يجب توفير الكتب المناسبة بالصورة المناسبة والمتمشية مع حاجات وميول التلاميذ فى شتى المعارف والعلوم على أن يتم الاعلان أولا بأول عن كل جديد يرد إلى المكتبة حتى يتمكن التلاميذ من استخدام الكتب والمكتبات استخداماً وظيفيا فى حياتهم سواء أثناء الدراسة أم بعدها .

٤ - بالنسبة لكتب القراءة المقررة يجب أن تكون ذات صلة وثيقة بكتب الاطلاع الخارجى وأن تؤلف بأسلوب قصصى بسيط وتتضمن معلومات شيقة تحبب التلاميذ فى القراءة حتى يمكن للتلميذ أن يعلم نفسه بنفسه ويعرف كيف يستمر فى التعلم .

٥ – فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين فى الميول القرائية يوصى الباحث بما يلى :

(أ) أن تكون هناك موضوعات مشتركة بين البنين والبنات مثل الموضوعات الاجتماعية والموضوعات الدينية والخلقية والموضوعات العلمية والتاريخية ,والاقتصادية .

(ب) أن تكون هناك موضوعات خاصة بالبنين مثل الموضوعات السياسية .

(جـ) أن تكون هناك موضوعات يزيد فيها الكم المقرر على البنين مثل الموضوعات الرياضية وموضوعات التراجم والموضوعات العلمية والصناعية والزراعية والاقتصادية .

وبالنسبة للبنات يوصى الباحث بما يلى :

(أ) أن تكون هناك موضوعات خاصة بالبنات مثل موضوعات التدبير والاقتصاد المنزلى والصناعات المنزلية وفنون الطهى وشئون المنزل وموضوعات عن وسائل تربية الطفل وتنظيم الأسرة وشئون الموضة .

(ب) أن تكون هناك موضوعات يزيد فيها الكم المقرر على البنات مثل الموضوعات العاطفية ، القصص رفيعة المستوى ، الموضوعات الاجتماعية ، الموضوعات الصحية وسبل الوقاية والعلاج والموضوعات الأدبية .

٦ – بالنسبة للفروق بين ميول التلاميذ فى البيئات الثلاث ينبغى أن تكون هناك موضوعات مشتركة بين جميع البيئات مثل التراجم والسير والموضوعات الدينية والخلقية والموضوعات الرياضية والاجتماعية ، وأن تكون هناك موضوعات خاصة بكل بيئة تتعلق بجغرافية وتاريخ البلد والبيئة التى يعيش فيها التلاميذ وموضوعات عن الاقتصاد والزراعة والصناعة بكل منطقة .

٧ – فيما يخص شراء مواد القراءة يجب أن تعطى لجنة المكتبة بكل مدرسة مسئولية شراء الكتب وأن تختار الكتب على أساس ميول التلاميذ ومتطلبات نموهم المختلفة .

٨ - يجب أن تدعم الدولة الكتاب لأن أهمية الكتاب لا تقل عن أهمية رغيف الخبز وعلى الحكومة أن تتوسع فى إنشاء المكتبات الفرعية .

٩ - يجب أن يستفيد التلاميذ من قراءتهم الحرة فى الامتحانات فتضاف أسئلة عن القراءات الخارجية للتلاميذ ضمن أسئلة الامتحانات فيشعر التلميذ ومدرسه بأهمية القراءة الحرة وفائدتها المباشرة فيقبلون عليها .

١٠ - ينبغى الاكثار من المسابقات الثقافية فى القراءة الحرة للتلاميذ والمدرسين على حد سواء مع تقديم الجوائز المادية والعينية لأحسن القراء .

١١ - ينبغى نشر المكتبات المتنقلة فى القرى والمدن والاهتمام بالمكتبات العامة والفرعية فى النوادى والحدائق العامة والشوارع وتزويدها بكل جديد وجيد من الكتب والإعلان عنها ليتيسر الاطلاع عليها مع العناية الخاصة بمكتبات الأطفال .

REFERECNES:

CCF: The Common Communication format (1984) edited by Peter Simmons, Alan Hoprinson.- Paris, UNÊSCO.

IFLA: International Office for UBC (1982).- Standard practices in the preparation of bibliographic records (occasional papers No.9) London.

IFLA: International Office for UBC (1976).- Standardization activities of concern to Libraries and national bibliographies: an outline of Current practices, projects and publications, London.

International Organization for Standardization (1973) Documentation: Format for bibliographic Information Interchange on Magnetic Tape, Geneva ISO, (ISO 2709; 1973).

Lim, Huck. Tee (1980).- The MALAYSIN MARC (MAL MARC) Project.- Program, Vol. (14), No. 3, July. pp. 101-120.

TABLE 2
The essential data elements in different MARC Formats

Data Elements	LC MARC	Reference MANUAL	UNIMARC	CCF	UK MARC	CAN/MARC	MAL/MARC
Record Identifier Field	001	—	001	001	001	001	—
Main Entry	100	—	700 Personal Name	300 Name of person	100	100	100
Title & Associated Statements of responsibility	245	A09 A12	200	200	245	245	245
Edition Statement	250	A27	205	260	250	250	250
Publication Statement	260	A25 A21	210	400 440	260	260	260
Physical Description	300	A29	215	460	300	300	300
ISBN	020	A26	010	100	021	020	—
Subject Hadings	600	B21	600	620	600	600	600

(4) Field tags are numeric and each tag consists of thre characters.

(5) The format has different entry points for catalogue headings.

Fourth: The National Formats:

Three national formats have been investigated in this study. These are:

1. The UK MARC.
2. The Canadian MARC (CAN/MARC); and
3. The Malasian MARC (MAL/MARC).

It is found that the record structure, the field's tages and the subfield codes are the same like in the Library of Congress MARC format. (see Table 2).

Fifth: The data elements needed for the description of an item:

The Unisist Ad Hoc Working Group at its first meeting in October 1978 was agreed upon list of data elements given below needed for the unique identification and description of a bibliograhic item:-

(1) Title proper and other title information (e.g., Subtitles, avant-titres, and for serials, key-title as defined in the Guidelines for ISDS);

(2) Statement of responsibility (e.g., personal and corporate authors)

(3) Edition statement (e.g., revised edition, French edition); (an exception is made for statements not relevant to serials or included in the key-title);

(4) Place of publication;

(5) Name of publisher (e.g., issuing body, commercial firm, distributor);

(6) Date of publication (e.g., single date, inclusive dates for multi-volume publications, open dates);

(7) International standard numbers (e.g., ISBN, ISSN).

300 Name of person
400 Place of publication and publisher
440 Date of publication
460 Physical description
600 Abstract
610 Classification scheme notation
620 Subject descriptor

3. Conclusions:

First: The Reference Manual Format:

(1) It tends to be used by abstracting and indexing services.
(2) It covers different types of bibliographic materials.
(3) The record has few entry points for catalogue headings.
(4) Field tags consist of letters and numbers (see Table 2).
(5) The record format structure is completely different from LC and UK MARC.

Second: The UNIMARC Format:

(1) It has more entry points for catalogue headings.
(2) It tends to be used by libraries and national bibliographic agencies.
(3) UNIMARC has not been implemented, although plans exist for interchange between MARC-oriented national bibliographic agencies, and it is intended to extend UNIMARC to cover all of the materials covered by ISBD's.
(4) The format covers all the essential data elements.
(5) Field tags are numeric and each tag consists of three characters. (see Table 2).

Third: The CCF Format:

(1) It is quite a new format.
(2) It tends to be used by libraries, as well as abstrcting and indexing services.
(3) It covers all the data elements essential to bibliographic description (see Table 2).

small, around the world. Therefore, the CCF is designed to provide a standard format for three major purposes:

1. To permit the exchange of bibliographic records between groups of libraries and abstracting and indexing services.
2. To permit a bibliographic agency to manipulate with a single set of computer programmes and bibliographic records received from both libraries and a & i services.
3. To serve as the basis of a format for a bibliographic agency's own bibliographic databases.

(CCF, 1984, p.9)

The record structure: (see Figure 2)

Each CCF record consists of four major parts:

1. Record label. (fixed length of 24 characters)
2. Directory (includes entries which correspond to specific fields in the record)
3. Datafields
4. Record separator

Data fields:

Each data field is defined as consisting of:-

- Indicators
- One or more subfields each of which is preceded by a sub-field identifier.
- A field separator

The main data elements and their tags:

001 Record Identifier
020 Source of record
021 Completeness of record
022 Data entered on file
030 Character sets used in record
040 Language and script of item
100 International Standard Book Number (ISBN)
200 Title and Associated statement(s) of responsibility

600 - Personal name used as subject
602 - Family name used as subject
605 - Title used as subject
676 - Dewey Decimal Classification (DDC), etc.

7. INTELLECTUAL RESPONSIBILITY BLOCK:

This block contains names of persons and corporate bodies having some form of responsibility for the creation of the item described, such as:

700 - Personal name - Primary Intellectual Responsibility
710 - Corporate body name - Primary Intellectual Responsibility etc.

8. INTERNATIONAL USE BLOCK:

Contains a field indicating the agency responsible for the record and a holdings data field.

2.3. CCF

The Common Communication Format

1984

Introduction:

As a result of the International Symposium on Bibliographic Exchange Formats, which was held in Taormina, Sicily on 27-29th April 1978, UNESCO/PGI formed the UNISIST Ad Hoc Group on the Establishment of a Common Communication Format (CCF). Also the group had decided that the core record would consist of those data elements essential to bibliographic description, identified in a standard manner. (see Table 1).

Aims:

The CCF aims to facilitate the communication of bibliographic information among sectors of the information community in order to facilitate the communication of bibliographic information among computer-based systems, large and

2. DESCRIPTIVE INFORMATION BLOCK:

This block contains those bibliographic fields covered by the ISBDs with the exception of notes and standard numbers, e.g.,

200 - Title and statement of responsibility
204 - General material designation
205 - Edition statement
210 - Publication, distribution etc.
225 - Series

3. NOTES BLOCK:

Which contains free text statments describing aspects of the physical make-up of the item or its contents e.g.,

300 - General note
304 - Notes pertaining to title and statement of responsiblity
305 - Notes peraining to edition and bibliographic history etc.

4. LINKING ENTRY BLOCK:

This block contains standard links in numeric and textual form to other bibliographic items e.g.,

410 - Series
411 - Subseries
421 - Supplement
423 - Issued with, etc.

5. RELATED TITLE BLOCK:

This block contains other titles of the primary bibliographic entity, e.g.,

500 - Uniform title
510 - Parallel title proper
512 - Cover title
514 - Caption title, etc.

6. SUBJECT ANALYSIS BLOCK:

This block contains both systematic and verbal subject identification, e.g.,

Name of Data element	No. of characters	Character Position
(1) Record length	5	0-4
(2) Record status	1	5
(3) Implementation codes	4	6-9
(4) Indicator length	1	10
(5) Subfield identifier length	1	11
(6) Base address of data	5	12-16
(7) Additional record definition	3	17-19
(8) Directory map	4	20-23

Directory:

The entries in the record directory are constructed according to the specifications in ISO 2709. Entries in the record directory are arrange in ascending order according to the first character of the tag.

The Fields:

The fields of the bibliographic record are divided into functional blocks. These blocks are:

0 - IDENTIFICATION BLOCK:

Which contains the numbers that identify the record, the item, or the work such as:

001 - Record Identifier field
010 - ISBN
011 - ISSN
020 - National bibliography number... etc.

1. CODED INFORMATION BLOCK:

Which contains fixed length data elements, such as:-
100 - General processing data
101 - Language of the work
102 - Country of publication... etc.

Finally, the UNISIST Reference manual for machine-readable bibliogrpahic descriptions, and the record format that it proposes, UNIBID, is an attempt to offer a standard record format for use by abstracting and indexing services, independent of any existing description or cataloguing rules. Also, software already exists to support the record format, specifically UNESCO's CDS/ISIS/and the International Development Research Centre, Canada's MINISIS, but neither of these packages is portable across many machines, although both are available internationally.

2.2 UNIMARC
Universal MARC Format
Second edition revised 1980

This format was recommended by the IFLA Working Group on Content Designators and set up by the IFLA section on cataloguing and the IFLA section on mechanisation.

Aims: The main purpose of this format is to solve the problem of the lack of uniformity in establishing the content and the content designators of machine readable records. Therefore, it specifies the tags, indicators and subfield codes to be assigned to bibliographic records in machine-readable form for monographs, serials, cartographic materials, films, music, and sound recordings. Finally, the format aims to facilitate the international exchange of bibliographic data in machine-readable form between national bibliographic agencies.

The Format Structure:

Record Label

The Record Label is constrcuted according to the provisions of ISO-2709.

It consists of:

Two subfields: | I | S | DATA | S | DATA | F |

(1 = indicators, S = subfield identifier, F = field Separator)

Character sets:

This exchange format is conceived to be receptive to any character set required for a given subject field, but within the limitations of existing ISO character sets and extensions thereof. However, within the general framework of ISO standards, it is open to the user to determine what particular subset he needs to meet his functional requirements.

Bibliographic level:

(1) The Analytic level (A)
(2) The Monographic level (M)
(3) The Collective level (C)
(4) The serial level (S)

Table 1 shows the important data elements for the second level (Monographic level).

TABLE 1 Essential fields or data elements for the Monographic level.

Tag	No.	Data Elements
A09	1	Title of Monograph
A12	2	Person associated with monograph
A18	3	Corporate body associated with monograph
A21	4	Date of publication
A23	5	Language of text
A25	6	Publisher: Name and location
A26	7	ISBN
A27	8	Edition
A29	9	Collation
A51	10	Country of publication code

machine-readable bibliographic information between bibliographic databases or any other type of bibliographic information services, including libraries.

The manual allows the following functions to be performed:-

1. Creating bibliographic descriptions with the inclusion of all necessary identifiable entry points for cataloguing (i.e., generating headings), identification, filing, search and other forms of processing.
2. Providing a source for local systems design, including input and output procedures and computer processing formats.

It is only concerned with rules for bibliographic description.

Types of documents and literature:

Covered by the Reference Manual as follows:-

- Serials	- Theses and dissertations
- Monograph (A.V.)	- Patent documents
- Reports	- Conference documents

The Record format: (See Figure 1)

The record format in that manual is to be regarded as a specific implementation of the International Standard ISO 2709: Documentation - Format for bibliographic information interchange on magnetic tape.

LAYOUT OF DATA FIELDS

The machine record has three distinct parts:

1. A fiexed-length label or leader.
2. A variable-length directory.
3. Variable-length data fields.

Record layout: | LEADER | DIRECTORY | DATAFIELDS |

Data field layouts: | I | S | DATA | F |

Single subfield:

A. The components of any machine-readable bibliographic records format:

Any machine-readable bibliographic records format is composed of three elements, they are:

1. The structure of the record, which is the physical representation of the information on the machine-readable medium.
2. The content designators for the record, which are the means of identifying data elements or providing addtional information about a data element.
3. The contents of the record, which are the data themselves, i.e., the author's name, title, etc.

B. Exchange and Internal formats:

Within an information system, information will usually at one time or another exist in a number of separate but highly compatible formats. At the very least there will be:

1. **Storing format:** that dictates how records are stored for archival purposes, possibly a different format in which records are stored for retrieval proposed.
2. **Display format:** in which records will be displayed.

In addition, if an organisation wishes to exchange records with another, it will be necessary for each of these organisations to agree first upon a common standard format for exchange purposes, and then be able to create an exchange-format record from their internal-format record, and vice versa. In each of these cases, computer programmes must be written to translate from one format to another.

2.1. **Reference Manual for machine-readable bibliographic descriptions.**
2nd ed. Paris. June 1981
UNIBID + UNESCO

The major objective of the Reference Manual is to serve as a standardised communication format for the exchange of

a. The absence of a standard authority list for modern Arabic names, the problems of entry element for Arabic authors remains unsolved.

b. The standard Arabic subject headings list which has been published has solved the problem of subject analysis. The standard list is entitled "the Comprehensive Arabic subject headings list".

c. **Classification:** the Dewey Decimal System is the most commonly used classification scheme in Arab libraries. Some libraries have developed expansions to certain DDC classes to provide much more comprehensive treatment for Islamic and Arabic literature.

d. **Bibliographic Description:** the Anglo-American cataloguing rules, the second edition (AACR2) is the most commonly used in the Arabic libraries. In addition, ALECSO has published the Arabic version of these rules.

2. Machine-Readable formats:

This section investigates the different machine readable formats, whether they are international formats or local (national). The purpose of this investigation is to discover the most suitable way of presenting data in any proposed database. This task will be achieved by answering the following questions:

1. What is the international structure of the bibliographic record?
2. What are the content desginators for the record?
3. What are the most important bibliographic data elements which have to be included in each record in any proposed database?
4. Which international format could be accepted for the records in any proposed database?

STANDARDS FOR BIBLIOGRAPHIC RECORDS INTERCHANGE A COMPARATIVE STUDY

BY: SHERIF KAMEL SHAHEEN

Assistant Lecturer, Department of Library and Archives, Cairo University

ABSTRACT:

This article investigates the different levels of Standardisation, as well as the various machine readable formar, whether they are international formats or local (national). Also, it provides detailed answers for different questions such as, what is the international structure of the bibliographic record?; What are the most important bibliographic data elements?; Which international format could be accepted for records in any proposed database?..... etc.... Finally, it ends by some usefull conclusions.

There are three levels of standardisation which should be considered before thinking of establishing national bibliographic databases. These are:-

1. **Bibliographic standards** which mean standardisation of cataloguing and subject analysis;
2. **Technical Standardization** which plays a part in the exchange of data through magnetic tapes or related media;
3. **Organisation of bibliographic data on data carriers.**

1. Bibliographic standards:

The lack of bibliographic standards for Arabic material has prevented any efforts for transferring cataloguing data in machine-readable form, and this dues to the following factors:-

☐ **For Correspondence and Subscription**

- Mars publishing House
  P.O.Box: 10720
  (Riyadh 11443) Saudi Arabia
- Academic Bookshop
  121 El Tahrir St. Dokki Cairo
  Egypt



☐ **Issued Quarterly by:**
Mars publisHing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

☐ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

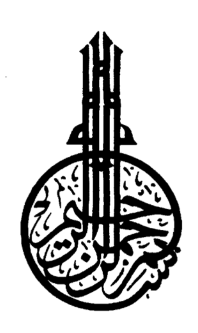
Contents

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

Consultants

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP AND INFORMATION SCIENCE

Vol. 9, No. 2
July 1989





السنة التاسعة ــ العدد الرابع
ربيع الأول ١٤١٠ هـ / اكتوبر ١٩٨٩ م

مجلة المكتبات والمعلومات العربية



□ تصدر هذه المجلة فصليًا عن دار المريخ من لندن - بريطانيا

□ المراسلات والاشتراكات والإعلانات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع
* دار المريخ — المملكة العربية السعودية الرياض — ص.ب ١٠٧٢٠ (الرياض ١١٤٤٣) .

□ الاشتراك السنوى : ١٢٠ ريالا سعوديا بالمملكة — ٤٥ دولارا أمريكيا لكافة الدول العربية

□ المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأى أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

فى هذا العدد

• قواعد النشر

١ – مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، تصدر أربع مرات في العام ، صدر عددها الأول في يناير ١٩٨١ م ، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتاً) .

٢ – تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد

٣ – تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي .

٤ – يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود ١٠٠ كلمة (مائة كلمة) تتصدر البحث .

٥ – ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق « كلك » حتى تكون صالحة للطباعة ، أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع ، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية .

٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية ، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل ، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات .

٧ – يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة ، علامة الإستفهام ، علامة التعجب ... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة .

٨ – يفضل كتابة المصادر والحواشي ، في نهاية البحث ، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي .

٩ – أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة .

١٠ – يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لإعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب .

١١ – لا تقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها ، كما لا يجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة .

١٢ – تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية ، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات .

١٣ – تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه ، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة ، وستعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لا يلتزم مؤلفها بتلك القواعد .

١٤ – تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذى نشر به البحث أو المقال .

١٥ – تمنح المجلة مكافآت عن المواد التى تنشر بالمجلة .

١٦ – توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى : دار المريخ للنشر على عنوانها التالي : ص.ب : ١٠٧٢٠ – الرياض : ١١٤٤٣ – المملكة العربية السعودية

دراســــات

الطرق والمصطلحات الإحصائية المطبقة فى خدمات المعلومات والمكتبات

الدكتور : محمد محمد الهادى
أستاذ نظم المعلومات
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ملخص : تستعرض الدراسة المقاييس الإحصائية التى تستخدم فى إطار الطرق الإحصائية التى يجب أن يلم بها المتخصص فى مجال المكتبات والمعلومات . وهذه المقاييس هى : مقاييس النزعة المركزية ، مقاييس التشتت وقابلية التغيير ، مقاييس العلاقة أو الارتباط ، مقاييس الخطأ ، وأخيرا الأرقام القياسية .

المقدمـــة :

تعتمد فعالية وكفاءة إدارة موارد وخدمات المعلومات والمكتبات على التدفق المستمر للمعلومات الإحصائية ذات الصفة الكمّية ، حيث توفر الأساس الذى تبنى عليه وظائف التخطيط ، ومراجعة الأداء ، والبحث والتطوير . ولذلك كان من الضرورى تعريف مديرى خدمات المعلومات والمكتبات بصفة خاصة ، والعاملين فيها أو الطلاب المؤهلين للعمل فيها بصفة عامة ، على أساليب وطرق المسح والمصطلحات الإحصائية التى تستخدم فى

جمع وتحليل وتفسير وعرض البيانات الرقمية التى تمثل طرقا رياضية ، تصف مجموعات كبيرة من الأرقام والأعداد ، وتبين علاقة بعضها ببعض .

وفى اطار هذا العرض ، سوف تستخدم لفظة « إحصاء » فى بعض الأحيان بطريقة تبادلية مع مصطلح « الطرق الإحصائية » ويعنى ذلك الأرقم . أما طرق جمع واستخدام الإحصاءات أو الطرق الإحصائية طبقا لذلك المفهوم فإنها تعتبر مشكلة منفصلة ايضاً لن نتعرض إليها فى إطار هذا العمل . لكننا أننا سوف نستعرض فى المناقشة التالية ، المقاييس الإحصائية العديدة التى تستخدم فى الطرق الاحصائية ، مع افتراض أن معظم القراء لهذا المقال غير ملمين بالمصطلحات والمفاهيم المتضمنة . بجانب ذلك ، فإننا لم نبذل أى محاولة تفصيلية لشرح الحسابات والنظريات الرياضية المرتبطة بالمقاييس الإحصائية المستعرضة ، فقد افترض قبولها كما هى كمسلمات أو بديهيات إحصائية . وإذا كانت هناك رغبة للتعمق فيها بالدراسة والتقنى فيقترح الرجوع إلى الكتب والمراجع العلمية العديدة المتوفرة فى مجال الطرق الإحصائية ، أو الالتحاق بدورات تدريبية متخصصة فى ذلك . فهدفنا هذا العرض لايتصل بتدريس كيفية حساب الحقائق والأرقام الإحصائية ، بل يتمثل هدف الكاتب فى شرحها وبيان مدى أهميتها .

وفى البداية ، يجب أن يفهم القارىء مايقصد من مصطلحات مثل « المعاينة Sampling » و « التوزيع المعتدل Normal distribution » أو « منحنى التوزيع المعتدل » و « التوزيع التكرارى Frequency distribution » وكلها مصطلحات يتكرر استخدامها فى مجموعات عرض البيانات الإحصائية . وعند إعداد جدول التكرار أو التوزيع الإحصائى ، فقد تقسم الأرقام المستخدمة طبقا لخمس مجموعات يتطلب حسابها وجدولتها إحصائيا . فعلى سبيل المثال ، إذا افترضنا وجود قائمة من مائة رقم تمثل مرتبات العاملين فى وحدة المعلومات ، أو تدل على درجة الاداء أو الاجادة ، فقد نجد أن الأرقام فى هذه القائمة تتوزع طبقا لما يلى : خمسة أرقام منها تقع بين واحد ورقم عشرين ، وخمسة عشر رقما تقع بين رقم واحد وعشرين ورقم أربعين ، وثلاثون رقما تقع بين

رقم واحد واربعين ورقم ستين ، وخمسة وثلاثون رقما تقع بيع رقم واحد وستين ورقم ثمانين ، وخمسة عشر رقما تقع بين رقم واحد وثمانين ورقم مائة .

من هذا التوزيع والتقسيم يمكن أن نعد جدول التكرار الممثل لذلك كما يلى :

جدول (١) جدول التكرار

الحـــدود	الأرقام (التكرار)
١ ــ ٢٠	٥
٢١ ــ ٤٠	١٥
٤١ ــ ٦٠	٣٠
٦١ ــ ٨٠	٣٥
٨١ ــ ١٠٠	١٥

وسوف نستعرض فى هذا العمل خمسة مجالات رئيسية فى إطار الطرق الإحصائية التى يجب أن يلم بها القارىء فى مجال علوم المعلومات والمكتبات . وتتمثل هذه المجالات فى التالى :

* مقاييس النزعة المركزية — Central tendency
* مقاييس التشتت — Dispersion
* مقاييس العلاقة أو الارتباط — Relationship or correlation
* مقاييس الخطأ — Error
* الأرقام القياسية — Index numbers

مقاييس النزعة المركزية

تتمثل المقاييس العامة للنزعة المركزية فى المتوسط Mean ، والوسيط Median ، والمنوال Mode بجانب الأرقام القياسية Index numbers التى تقع ضمن مقاييس النزعة المركزية وسوف نستعرضها بصفة مستقلة فى نهاية هذا المقال . وتعتبر هذه المقاييس أرقاما تستخدم لعرض قيمة معينة تكون مركزية فى اطار إحدى المجموعات ، أى أنها تعتبر القيمة الأكثر شيوعا ، أو أن معظم القيم تتسلسل عنقوديا عندما ترتب فى توزيع ما ، كما تستخدم لتوضيح الاتجاهات أو المتوسطات أو الأنماط Norms . وتحسب المقاييس ، إما لوحدات فردية أو لوحدات مجمعة فى توزيع تكرارى ، ويحصل على الطريقة التى تحسب وتعدّ بها هذه المقاييس بالرجوع إلى الكتب والمراجع الاحصائية العديدة . وفى هذا العمل سوف نستعرض مفاهيم المقاييس التى تتواجد فى إطار طريقة النزعة المركزية فقط بدلا من التعرض لتفصيلات حسابها أو كيفية إعدادها .

١ ــ المتوسط : Mean

يمثل هذا المقياس متوسط حساب مجموعة أرقام تحسب بواسطة قسمة المجموع على عدد الأرقام المتضمنة فى المجموعة . ويعتبر المتوسط سهل الفهم وبسيطا عند حسابه ، ولكنه يتأثر ، إلى حد كبير ، بقيم الأرقام المتطرفة المتضمة فى مجموعة أو سلسلة الأرقام . وعلى سبيل المثال ، عند قياس رصيد محتويات عشرة مكتبات مدرسية يشتمل رصيد إحداها على ٢٥٠٠ مجلد ، ويشتمل رصيد ثمانية مكتبات من العشرة على ٣٠٠٠ مجلد لكل منها ، أما رصيد المكتبة العاشرة فيشتمل على ١٠,٠٠٠ مجلد ، فإن حساب متوسط رصيد مجموعة المكتبات المدرسية يكون ٣٦٥٠ مجلداً . إلا أن رقم المتوسط هذا يتأثر بالأرقام الحدية المتطرفة الممثلة لأرقام الرصيد العليا أو الدنيا . فرصيد المكتبة الذى يشتمل على ١٠,٠٠٠ مجلد له أثر إلى حد كبير على رقم المتوسط التوصل إليه . وبذلك لايعبر حساب المتوسط عن الصورة الحقيقية بدقة .

٢ ـــ الوســـيط : Median

يمثل هذا القياس نقطة وسط ، أو نقطة مركزية ، فى مجموعة من الأرقام المرتبة فيما بينها بتسلسل تنازلى أو تصاعدى متصل . ويقع الوسيط فوق أو تحت النقطة التى تمثل ٥٠٪ منها . فعلى سبيل المثال يكون الوسيط ممثلا لرقم (٧) فى مجموعة أو سلسلة أرقام من واحدة إلى ثلاثة عشر ، ويشتمل ذلك على عدد من الأرقام التى تتساوى فوق أو تحت هذا الرقم . وإذا تواجد عدد زوجى من الأرقام من واحد إلى اثنى عشر مثلا ، فيمكن التوصل إلى الوسيط بحساب المتوسط الرياضى للرقمين القريبين من الوضع الوسط ، أى بواسطة حساب متوسط الرقمين (٦) و (٧) معاً . أى أن الوسيط فى هذه الحالة يكون (٦,٥) .

ويعتبر رقم الوسيط متوسط الوضع ، ولايراعى القيم الفعلية ، أو أحجام الوحدات ، كما يسهل حسابه ، علما بأنه لايتأثر بتواجد قليل من الأرقام الحدية المتطرفة ، كما هو الحال عند حساب المتوسط مثلا .

٣ ـــ المـــنوال : Mode

يوضح هذا المقياس القيمة أو الرقم الذى يتكرر ظهوره أكثر من مرة فى مجموعة أرقام أو قيم معينة . فمثلا ، فيما يتصل بالمثال الخاص برصيد محتويات مجموعة المكتبات المدرسية ، نجد أن رصيد المحتويات الممثل لـ ٣٠٠٠ مجلد يتكرر ثمانى مرات فى هذه المجموعة . ويمثل رقم الرصيد هذا مقياس المنوال . أى أن المنوال يمثل قياس الاتجاه العام الذى يطلق على الرقم المتكرر فى المجموعة . وفى الواقع ، يبين المنوال نقطة ارتكاز أو رقماً معيناً يسهل ملاحظته ، ولايتأثر بأى أرقام حديثة متطرفة . وعلى الرغم من ذلك فإن أهمية المنوال تعتبر محدودة ، ان لم يتوفر عدد كبير من الأرقام المتكررة .. كما أن هذا المقياس قد لايكون أيضا دقيقا عند بيان الاتجاه العام للأرقام ، كما هو الحال عند استخدام مقياس الوسيط مثلا .

مقاييس التشتت وقابلية التغيير

توضح مقاييس التشتت مدى انتشار سلسلة من البيانات أو الأرقام ، كما تبين اختلاف أو تنوع الأرقام الفردية من القيم أو النقاط المركزية . وتحسب هذه المقاييس للأرقام الفردية ولمجموعات البيانات التى تتواجد فى توزيعها التكرار . ومجموعة المقاييس الخاصة بالتشتت هى :

* المدى — Range
* التوزيعات الرباعية والنسب المئوية — Quartiles and Percentiles
* متوسط الانحراف — Mean oooooor average devation
* الانحراف المعيارى — Standand deviation
* التوزيع المعتدل — Normal distribution

ونستعرض هذه المقاييس بإختصار فيما يلى :

١ ــ المــدى :

يعتبر ذلك من أبسط المقاييس الذى يمكن الحصول عليه عن طريق تتبع القيمة الأقل من القيمة الأعلى ، وبذلك فإنه يعبر عن هاتين الوحدتين ، ويتغاضى عن تشابك الأرقام .

٢ ــ التوزيعات الرباعية والنسب المئوية :

تقسم التوزيعات الرباعية توزيع التكرار ، فى أربع مجموعات أو أجزاء متساوية ويتكون الربع الأول فيها من الأرقام التى تقع تحت ٢٥٪ من مجموع الحالات . كما توجد طرق كثيرة لوصف منظومة من الأرقام من خلال وصف مدى رباعى أو أكثر . ويتضمن استخدام النسب المئوية نفس الفكرة الأساسية للتوزيعها الرباعية . إلا أن التوزيع يقسم بمئات بدلا من أرباع . وتمثل النسبة المئوية الأولى ، النقطة التى تقل عن ١٪ من الحالات التى توجد .

٣ ــ متوسط الانحراف :

فى بعض الأحيان ، يكون من المهم بيان المدى الذى تنحرف فيه الأرقام من قياس النزعة المركزية التى تكون عادة ممثلة للمتوسط . ويبين متوسط الانحراف ما إذا كانت كل الأرقام تقرب من التوسط أم لا . ويحصل على متوسط الانحراف عن طريق حساب كمية كل رقم فى التوزيع الذى يتنوع من المتوسط ، إما أعلى منه أو أقل منه ، أى يحسب بواسطة أخذ المتوسط الحسابى لهذه التغييرات ، ومن جهة أخرى ، يمكن أن يمثل ذلك متوسط الانحراف من المتوسط ، أو المدى الذى يتغير فيه معظم أرقام مجموعة ما من المتوسط . وإذا كان متوسط الانحراف صغيرا فإنه يدل على تواجد تشتت فى أرقام صغيرة يتجه معظمها إلى قرب المتوسط . وفى الغالب لايستخدم متوسط الانحراف كانحراف معيارى إذ يصعب أو يستحيل حسابه رياضيا

٤ ــ الانحراف المعيارى :

يوضح هذا المقياس مدى اقتراب معظم القيم من المتوسط ، أو أن هناك متوسط انحراف لها . وينبنى هذا المقياس على نفس المفهوم الذى يرتبط بمتوسط الانحراف ، إلا أنه يحسب بطريقة مختلفة . ويتضمن حساب متوسط الانحراف إيجاد الكميات التى تتنوع عن طريقها الأرقام بدءا من المتوسط ، إلا أنها تتداول رياضيا بأسلوب يوضح إمكانية استخدام الرقم الناتج فيما بعد ، كأساس للحساب الرياضى الإضافى .

ويستخدم الإحصائيون رقم الانحراف المعايرى بكثرة فى أعمالهم ، كما يطبق أيضا على المفاهيم التى تتضمن فى اطار التوزيع المعتدل .

٥ ــ التوزيع المعتدل :

من الواضح والمألوف أنه عند سيطرة صدفة أو ظاهرة معينة على إحدى الحالات فسوف يستتبعها تكرار لأشياء معينة يسهل التنبؤ بها . وعندما تكثر عدد الحالات فإن أغلبيتها سوف تتواجد فى حدود معينة . ومثال ذلك أنه عند قياس حجم مجموعة كبيرة من المطبوعات التى تقتنيها مكتبة ما فسوف نجد أن

غالبيتها تقع فى مدى حجم معين يمكن التبؤ به سلفا ، على الرغم من أن قليلا من الحالات قد تكون أكبر أو أصغر من الحجم المعتدل . وتمثيلا لذلك فإنه عند قياس إختبار ذكاء IQ مجموعة كبيرة من الطلاب فسوف نلاحظ أن معدل الذكاء للأغلبية يقع بين (٩٠) و (١١٠) درجة على الرغم من أن هناك قلة من الطلاب قد يكون معدل ذكائها أعلى أو أقل من المعدل المعتدل للأغلبية الذى يقع فى المنطقة الوسطى . ويمكن رسم التوزيع المعتدل بيانيا فى شكل منحنى يشبه شكل « الناقوس » . ويشتمل منحنى التوزيع المعدل على بعض الخصائص التى يمكن التنبؤ بها ووصفها رياضيا .

وفى التوزيع المعتدل ، يمكن ملاحظة أن حوالى ثلثى الحالات أو الأرقام (٦٨,٢٦٪) يقع بين حدّى الانحراف المعيارى على كل جانب من جانبى المتوسط . فعلى سبيل المثال ، إذا كان متوسط مجموعة أرقام (٧٥) والإنحراف المعيارى يمثل رقم (١٠) فإن ثلثى الأرقام الأخرى ، فى تلك المجموعة الممثلة لنسبة (٦٨,٢٦٪) ، سوف تقع بين حدى رقم (١٠) على كل جانب من رقم (٧٥) أى بين رقمى (٦٥) و (٨٥) .

ومن المعروف أيضا أن حوالى (٩٥٪) فى التوزيع المعتدل من الحالات سوف تقع فى حدود انحرافين معيارين على كل جانب من المتوسط . فمثلا كما فى الحالة السابقة ، فإن (٩٥٪) من الأرقام سوف تقع بين حدّى رقم (٢٠) ، أى بين انحرافين معيارين على أى جانب من الأرقام (٧٥) أو بين (٥٥) و (٩٥) . وفى حالة تواجد ثلاثة انحرافات معيارية على كل جانب ، فإنه سوف يشتمل على كل حال بصفة عملية .

وهذه الخصائص المرتبطة بالتوزيع المعتدل تعتبر جوهرية ومهمة جداً فى كثير من المفاهيم الإحصائية .

مقاييس العلاقة (الارتباط)

يمثل الإرتباط Correlation مقياسا أو رقما يصف العلاقة بين مجموعات من الأشياء المتعددة ، كما أنه يعتبر رقما مفرداً يستخدم للتعبير عن تلك العلاقة

ويبين المدى الذى ترتبط به سلسلتى بيانات حيث أن أى تغيير فى إحداها يصاحبه تغيير فى الأخرى . كما يعبر الارتباط عن العلاقات بين متغيرات مختلفة ، كالأحجام ، والأطوال ، أو بين درجات الإختبارات المرتبطة بالذكاء ، أو الاستيعاب ، أو سرعة القراءة ... الخ . وهناك كثير من الطرق التى تستخدم فى حساب الارتباطات العديدة بين أكثر من سلسلتى بيانات ، إلا أننا لن نتعرض لها بالشرح أو الوصف فى سياق هذا المقال .

ويعبر عن مقياس الارتباط بواسطة استخدام بعض الأرقام التى تقع بين (+ ١) و (− ١) . وإذا كانت التغييرات فى أحد المتغيرات تتصل دائما بتغييرات تقع فى متغير آخر فى نفس الاتجاه ، فإن العلاقة تكون إيجابية ، ويعبر عنها بـ : (+ ١) . أى أن الارتباط الموجب يعنى أنه فى كل حالة تحدث فيها تغييرات فى شيء واحد ، فإنها ترتبط بتغييرات فى نفس الاتجاه فى المتغير الآخر . ومن جهة أخرى ، إذا كانت التغييرات فى أحد المتغيرات ترتبط بتغييرات مضادة أو سلبية فى متغير آخر ، أى إذا نقص شيء ما زاد شيء آخر مرتبط به ، فإن العلاقة تصبح سلبية ، ويعبر عنها بـ : (− ١) . ويحدث ذلك غالبا فى كثير من التفاعلات الكيميائية والفيزيقية مثلا . أما فى العلوم الإجتماعية فيندر التوصل إلى العلاقة المثالية سواء كانت إيجابية أو سلبية .

وفى العادة تتواجد أرقام الارتباط فى المكان الذى يقع بين كل من الايجابى المثالى والسلبى المثالى . وتبين القيم بين (+١) و (−١) مدى العلاقة . فإذا كان رقم الارتباط قريبا من (+١) فإن ذلك يوضح بصورة جلية أن التغييرات التى تحدث فى أحد العناصر تصاحبها تغييرات من نفس النوع فى العنصر الآخر ، ويعدو ذلك فى كل حالة فردية . كما أن الارتباط الذى يكون قريبا من الصفر ، فإنه يبين عدم وجود علاقة . وعند بيان العلاقة التى تتواجد من حدوث الصدفة البحتة ، غير المخططة . فيجب أن يكون المقياس أكبر من (٠,٥) . حيث ترى كثير من الإحصائيين وجوب تواجد عامل الارتباط فوق (٠,٧٥) سواء كان الزائد أو الناقص حتى يصبح لذلك أهمية أحصائية . فعامل الارتباط الذى يزيد عن (٠,٧٥) يوضح تواجد علاقة حقيقية بين متغيّرين . إذا حدث أى

تغيّر فى إحداها فسوف يصاحبه تغييرات فى المتغير الآخر المرتبطة به . وكلما كانت مداخل الارتباط أكثر اقترابا من (+) أو (−) كلما أمكن تضمين ذلك حالات أكثر .

ومن الملاحظ أن الارتباط المرتفع يبين عامل ربط فقط ولايوضح الأسباب . فالتغييرات التى ترتبط بأحد المتغيرات لا تسبب تغييرات فى المتغير الآخر . فعلى سبيل المثال ، قثد يزداد نصيب الفرد فى قراءة الكتب فى أحد المجتمعات المعينة كلما ازداد العمر الزمنى للسكان ، وخاصة فوق سن الستين عاما . ولايعنى هذا أن العمر الأكبر يؤدى إلى قراءة أكثر . إلا أن الوضع فى هذه الحالة قد نبع من حقيقة أن كبار السن الحالين للمعاش فوق الستين عاما ، يتوفر عندهم وقت أكبر يمكن استثماره وتكريسه فى القراءة الحرة ، واستخدام المكتبات العامة . ويجب نذكر تلك الحقيقة عند تفسير الارتباطات والعلاقات .

وتتوفر طرق رياضية عديدة تساعد فى حساب معامل الارتباط . ومن هذه الطرق العامة مايلى : طريقة عزم حاصل الضرب **Prooduct -moment** ويطلق عليها أيضا طريقة معامل بيرسون للارتباط **Pearson Coeffient of Correlation** أو معامل الارتباط الخطى **Coeffient of Linear Correlation** ؛ وطريقة اختلاف الرتب **Rank difference** ويطلق عليها أيضا معامل الارتباط لسبيرمان **Spearman Coeffient**، ؛ وطريقة شكل الانتشار **Scatter diagram** . وفى العادة ، تحدد الدراسات المختلفة أيا من الطرق الرياضية يجب استخدامها . وعندما يظهر عامل الارتباط بدون شرح واضح له ، فإنه يشير إلى نوع عزم حاصل الضرب .

مقاييس الخطأ

تعطى مقاييس الخطأ للحالات التى يمكن أن يحصل على نتائجها بواسطة المعاينة **Sampling** والتى يمكن التوصل إلى نتائجها الرقمية من العينات ، بدلا من المجموع ، أو المجتمع الكامل للوحدات .

والمعاينة هى مرحلة جمع وتحليل عدد من المفرادات ، بقصد الحصول على

بيانات ومعلومات عن المجتمع الكبير الذى اختيرت منه هذه المفردات ، على أن تعطى هذه البيانات والمعلومات المستمدة من تلك العينة صور حقيقية لهذا المجتمع .

كما أن المعاينة هى اختيار جزء من مجموعة من المادة ، بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها . وتعتبر هذه العملية معروفة من زمن طويل ، حيث تستخدم فى حياة الانسان العادية فى كثير من المرات ، بدون الانتباه إلى أنها طريقة إحصائية علمية سليمة . والمعاينة هى عملية التوصل إلى النتائج التى قد تطبق على الكل ، على الرغم من أنها مبينة على عدد محدود من الحالات . وفى كثير من الأحيان قد يصعب أو يستحيل قياس كل وحدة فردية كمستخدمى المكتبة أو مركز المعلومات ، وبذلك يفترض امكانية إختيار مجموعة معينة تمثل المجتمع كله . وتعتبر المعلومات التى تبنى على هذه المجموعة ، أو العينة المعنية ، ممثلة للكل . ويتوفر عاملان هامان يشكلان صحة العينة . يتمثل العامل الأول فى كبر العينة ، ويرتبط العامل الثانى فى صدق تمثيل العينة للمجتمع المنبثقة منه . ويمكن حساب الحجم الضرورى أو المثالى للعينية ، باستخدام الأساليب الرياضية ، بينما يكون مدى ارتباط وتمثيل العينة للمجتمع المنبثقة منه فإنها ترتبط بالمنطق والتبرير الصحيح ، ولا يخضع ذلك للقياس والمعالجة الرياضية .

وعند استخدام العينات المتتابعة ، من نفس المجتمع الشامل ، فسوف تتواجد بعض الإختلافات أو التباينات العرضية ، بحيث أن كل عينة لن تكن شبيهة بالعينة الأخرى بالضبط . ويمكن التبؤ بهذه الاختلافات العرضية عن طريق استخدام الرياضيات . ومن الممكن أن تظهر بطريقة رياضية الغرض التى قد تتغير فيها عينة أخرى ، وهى العينة المنشأة بنفس الطريقة ، والمعدة عشوائيا من نفس المجتمع ، من العينة الأولى .

وتستخدم المقاييس العادية فى بيان أن هذا الظرف خطأ ميعارى للمتوسط أو هو خطأ محتمل . وبذلك قد يلتمس العذر فى استخدام الانحرافات البسيطة والتباينات العرضية التى تنتج من العينات المختلفة . ويبين مقياس الخطأ المدى المفترض الذى تمثله العينة المتخذة والشبيهة من نفس المجتمع الذى قد يختلف من

العينة المستخدمة فى الدراسة بسبب عوامل الصدفة البحتة . أى أنها تظهر المدى الذى يمكن القول فيه أن العينة المستخدمة تعتبر مقياسا حقيقياً للمجتمع الذى استمدت منه .

وفى الإمكان حساب ذلك رياضياً ، حيث أن التباينات العرضية لهذا النوع تتشابه مع منظومة أرقام أخرى فى التوزيع المعد من متوسطات عينات متتابعة مستمدة من نفس المجتمع ، تميل إلى أن تكون ذات توزيع معتدل أو منحنية فيما يشبه الناقوس عند رسم ذلك بيانيا .

١ ــ الخطأ المعيارى للمتوسط : Standard error of the mean

يطبق هذا المقياس مفاهيم وحسابات معينة لأى توزيع مقبول . والانحراف المعيارى لتوزيع ما الذى يعد من متوسطات عينات متتابعة يطلق عليه الخطأ المعيارى ، أو الخطأ المعيارى المتوسط . وكما سبق توضيحه من قبل فإنه يمكن تفسير أن ثلثى الحالات (٦٨,٢٦٪) سوف تقع فى خطأ معيارى واحد على كلا جانبى المتوسط . وبعبارة أخرى ، فإن ثلثى الوقت أو (٦٨) حالة من (١٠٠) حالة لن تتغير أى عينية تأخذ من المجتمع الكلى أكثر من زائد (+) أو ناقص (ــ) خطأ معيارى واحد ، مستمد من المتوسط المعد مسبقا . وفى (٩٥٪) من الحالات المستمدة من (١٠٠) فإن المتوسط لن يتغير من خطأين معيارين على كل جانب .

وعلى سبيل المثال ، إذا كان متوسط العينة (٨٥) مع خطأ معيارى هو (٢,٢٥) ، فإنه عند أخذ عينات أخرى ، سوف نلاحظ أن (٦٨) حالة مستمدة من (١٠٠) حالة تقع متوسطاتها بين (٨٥) زائد (+ ٢,٢٥) و (٨٥) ناقص (٢,٢٥) أى بين (٨٧,٢٥) و (٨٢,٧٥) . وإذا تواجدت (٩٥) حالة من (١٠٠) حالة فإن متوسطات العينات الأخرى لن تتغير أكثر من خطأين معيارين ، فى كل من وجهى المتوسط ، أى بين (٨٩,٥) و (٨٠,٥) .

٢ ــ الخطأ المحتمل : Probable error

يبين هذا المقياس الكمية التى بواسطتها قد تتغير عينة أخرى مستمدة من نفس المجتمع الشامل . ومن حيث المبدأ ، يشبه المقياس نفس الخطأ المعيارى إلا أنه يحسب بطريقة مختلفة . كما أن الخطأ المحتمل يمثل ثلثى الخطأ المعيارى . ويظهر رقم الخطأ المحتمل أن (٥٠٪) من الحالات تقع فى اطار خطأ محتمل واحد على كل جانب . وعلى سبيل المثال يمكن الحصول على المتوسط من استخدام نفس العينة السابقة التى تتمثل فى (٨٥) حالة من (١٠٠) . فإذا كان الخطأ المحتمل يمثل (١,٥) فيمكن أن يفسر بأنه عند أخذ العينات الأخرى الممثلة لـ (٥٠) حالة من (١٠٠) أى تمثل (٥٠ ٪) من المجتمع الكلى . أى أن المتوسط التابع من ذلك سوف يكون فى اطار العينة (٨٥) (١,٥+) و (–١,٥) أى بين (٨٦,٥) و (٨٣,٥) . وعند مضاعفة أو ضرب الخطأ المعيارى المحتمل فى أربع مرات ، فإنه سوف يشتمل على كل حالة ، ويعتبر أنه من المؤكد سوف تقع كل عينة أخرى فى اطار نفس المجتمع ، أى بين (٩١) و (٧٩) ، حيث أن أربع مرات من الخطأ المحتمل هى رقم (٦) .

٣ ــ الخطأ المعيارى لمعامل الارتباط :

يحصل على معامل الارتباط Coefficient of Correlation الذى سبق ذكره من استخدام العينات بدلا من المجتمع المعطى لذلك . كما يحصل على رقم العلاقة الرياضى من العينات أيضا . وفى هذه الحالة ، يرتبط معامل الارتباط المعطى بواسطة رقم الخطأ المعيارى للعلاقة الذى يبين الدرجة التى قد يكون فيها 'ل الارتباط خطأ ، بسبب التقلبات الناتجة من المعاينة العشوائية Random Sampling . وعند استخدام عينات أخرى فسوف تتواجد بعض الإختلافات البسيطة . ويوضح رقم الخطأ المعيارى لمعامل الإرتباط المدى الذى يحدث فيه الإختلاف . فإذا أخذنا عبارة مثل « الارتباط بين صفوف اختبار القراءة

ومستوى ذكاء طلاب الثانوية العامة فى إحدى المدن هو (٠,٧٢) + (٠٤,) » فإنه يمكن تفسيرها بوجود علاقة إيجابية بين درجة الصف الدراسي وهو الثانوية العامة ومستوى الذكاء فى إحدى عينات طلاب الثانوية العامة . وحيث أن المجموعة المختارة تمثل عينة من كل طلاب الثانوية العامة فسوف يوجد اختلاف بسيط فى نتائج الحسابات ، إذا استخدمت عينة أخرى . وفى حالة استخدام معينات أخرى فإن الارتباط بين الصفوف الدراسية ومستوى الذكاء يمثل ثلثين (٦٨,٢٦) أى يقع بين (٠,٧٢)+ (٠,٠٤) و (٠,٧٢) — (٠٤,) . أى بين (٠,٧٦) و (٠,٦٨) . كما يقع معامل الارتباط (٩٥٪) من الحالات بين الأرقام (٨٠,) و (٠,٦٤) . أى مرتين (٠٤,) . ويجب أن يكون الارتباط حجم الخطأ المعيارى ثلاث مرات ، عند بيان العلاقة الحقيقية . وعندما لايمثل الوضع ذلك ، فإن النتائج قد تحدث بالصدفة بدلا من أن تحدث بواسطة أى علاقة حقيقية . وبذلك . لايمكن أن يعتبر ذلك ذات أهمية إحصائية .

وفى بعض الحالات قد يعطى الخطأ المحتمل لمعامل الارتباط بدلا من الخطأ المعيارى . ويوضح الإختلاف فى نفس الشيء الذى سبق شرحه . وفى حالة إعطاء رقم الخطأ المعيارى ، أو رقم الخطأ المحتمل للعلاقة ، فإن ذلك يبين أن النتائج قد توصل إليها عن طريق استخدام أسلوب المعاينة . وفى حالة الخطأ المعيارى ، فسوف يوفر ثلثى المعاينات الارتباطات الايجابيـة أو السلبية لكمية الخطأ الميعارى . ويبين الخطأ المحتمل أن ٥٠٪ من الحالات تقع فى إطار خطأ محتمل واحد على كل من جانبى العلاقة .

الأرقـام القياسيـة

تعتبر الأرقام القياسية **Index numbesrs** أحد الأساليب التى تستخدم نبيان التغييرات النسبية التى تحدث فى مجموعة معينة من البيانات من وقت لآخر ، أو

من مكان لآخر ، أو من درجة لأخرى .. وهكذا . وتشتمل بيانات هذه الأرقام على رقم من وحدات مختلفة . ومن الأمثلة الشائعة للأرقام القياسية رقم دليل تكلفة الحياة أو نفقات المعيشة Cost of Living index الذى يعد من رقم معين يتضمن : أسعار الغذاء ، والملابس ، والسكن ، وماشابه ذلك من نفقات الحياة . كما أن دليل القراءة Reading index يمثل أحد الأرقام القياسية ، ويشتمل على كمية الوقت المستغرق فى قراءة المجلات والكتب والجرائد والملفات*... الخ . وفى بعض الأحيان قد يتكون الرقم القياسى من بعض الوحدات ذات الثقل الكبير . فعلى سبيل المثال ، فإنه عند حساب تكاليف الغذاء فى دليل تكلفة الحياة قد تعطى تكلفة اللحوم ثقلا أكبر من تكلفة الخبز أو الأرز . كما قد تختلف الوحدات التى قد يتكون منها الرقم القياسى طبقا للغرض من كل مها . وبذلك يجب على القارىء أن يقوّم الوحدات التى يتكون منها الرقم القياسى .

وتحسب الأرقام القياسية على أساس*تواجد قاعدة مختارة تقاس عليها الأرقام القياسية . وفى هذا الإطار تحدد رقم القاعدة على أساس السنة أو أى رقم آخر تنسب الأرقام القياسية إليه . ويعطى الرقم القياسى قيمة من مائة ، ويفسر كالنسب المئوية ، حيث تحسب الأرقام الأخرى فى إطار هذه القاعدة . فمثلا ، عندما يكون دليل تكلفة المعيشة (١٠٠) فى عام ١٩٨٠ والسنة الأساسي هى عام ١٩٨٠ فإن ذلك يعنى أن عام ١٩٨٠ قد أعطى القيمة من (١٠٠) وأن عام ١٩٨٨ يبين علاقة زيادة النسبة والتشابه فإن دليل القراءة الأساسى (١٠٠) فى عام ١٩٨٠ يقارن بتسعين فى عام ١٩٨٦ ويمثل ذلك نقص النسبة .

الخلاصــــة

تحدد إدارة المكتبة أو مركز المعلومات منذ البداية نوعية البيانات الإحصائية الواجب توفيرها ، حتى يمكن تقنين وتوحيد وتنظيم عملية جمعها والإعلام

عنها . فالإحصائيات المكتبية تساعد الادارة فى تفسير ومقارنة البيانات والتعرف على النتائج . ولتحديد معايير الإحصاءات المكتبية يجب الاتفاق على مفاهيم وتعاريف موحدة للمصطلحات والألفاظ والتعابير المستخدمة .

وفى إطار البحث والتقصى المرتبط بعلوم المعلومات والمكتبات لتخطيط الأنشطة واتخاذ القرارات تستخدم الطرق الإحصائية بتوسع كبير . وقد أصبحت الدراسات الكمية المتمثلة فى بحوث العمليات والدراسات الببليومترية من الدعائم الرئيسية فى ترشيد عملية اتخاد القرارات . وجوهر هذه الدراسات الكمية يعتمد بطريقة شبه كلية على استخدام الطرق الاحصائية ، فى جمع البيانات وعرضها ، واستخدام طرق المقاييس الاحصائية المختلفة ، ومنها مقاييس النزعة المركزية المتمثلة فى المتوسط والوسيط والمنوال والأرقام القياسية ؛ ومتوسط التشتت وقابلية التغيير كالمدى والتوزيعات الرباعية والمئوية ؛ ومتوسط الانحراف كالانحراف المعيارى والتوزيع المعتدل ؛ بجانب مقاييس الارتباط ومقاييس الخطأ المعتمد على المعاينة ، واستخدام العينات التى يمكن أن يستقرأ منها الخطأ المعيارى كمعامل الارتباط ، والخطأ المحتمل ، والخطأ المعيارى للمتوسط .

مما سبق يتضح أن استخدام الطرق الاحصائية أصبحت تشكل أسلوبا أساسيا وجوهريا يجب تبنيه وتطبيق فى إدارة وتخطيط خدمات المكتبات والمعلومات . وبذلك يجب التعرف عليها من قبل الكوادر العاملة وتدريبهم على كيفية تطبيقها ، بالإضافة إلى تدريس هذه الطرق لطلاب العلم الذين سوف تقع على كاهلهم الأخذ بهذه الأساليب وتطبيقها فى إطار التفكير العلمى .

استخدام المعلومات والحاجة المعلوماتية
عرض للأدب المنشور

الدكتور : حسان جعفر ثابت
قسم المكتبات والوثائق ـ كلية الآداب
جامعة القاهرة

ملخص : تبدأ الدراسة بالتعريفات للمصطلحات والمفاهيم ، مثل: الحاجة المعلوماتية ، واستخدام المعلومات والمتطلبات . ثم تتناول أهداف دراسات استخدام المعلومات وأنماط دراسات المستفيدين ، وتنتهى بتناول مناهج البحث المستخدمة فى دراسات المستفيدين .

مقدمـــة :

تعتبر دراسة استخدام المعلومات Information Use والحاجة المعلوماتية Information Need من الدراسات الأساسية التى يهتم بها علم المعلومات ، وتشير Crawford إلى أن هناك أكثر من ألف دراسة نشرت خلال الفترة من ١٩٥٠ م إلى ١٩٧٠ م تتعلق بهذا المجال . وتتزايد هذه الدراسات بمعدل ثلاثين دراسة سنويا . وبالرغم من هذا الكم الهائل فإن هذه الدراسات لم تساهم بشكل فعال فى مجال المعرفة لعلم المعلومات . ولعل السبب فى ذلك يعود إلى أن هذه الدراسات كانت لها دوافع وأهداف وعينات بحث مختلفة . لذا فمن الصعب ربط نتائجها فى سياق تراكمى يؤدى إلى تشكيل قاعدة

معرفية محددة تبنى عليها النظريات الخاصة بهذا المجال . كذلك ، تعتبر التعريفات والمفاهيم والمنهجية من العقبات الأساسية التى تواجه هذه الدراسات . فعلى سبيل المثال ، نجد أنه لايوُحد هناك تعريف محدد متفق عليه لمصطلح « المعلومات » كما أن مفهوم « الحاجة » غير محدد هو الآخر ، وبالنسبة للمنهجية فليس هناك منهج بحث متفق على صلاحيته لإجراء هذه الدراسات .

وتهدف هذه الدراسة إلى مراجعة الأدب المنشور المتعلق باستخدام المعلومات ، والحاجة المعلوماتية . وقد تم عرض الموضوع من خلال ثلاثة جوانب :

أولا ـــ التعريفات والمفاهيم .

ثانيا ـــ الأهـداف .

ثالثا ـــ المنهجية .

أولا ـــ التعريفات والمفاهيم

يبدو أن هناك إجماعاً حول صعوبة تعريف وتقسيم وقياس مفهوم الحاجة المعلوماتية . فالعملية تحكمها الحالة الشعورية واللاشعورية لدى المستفيد ، وبالتالى فقد لاتكون الحاجة المعلوماتية واضحة له شخصيا ، فضلا عن عدم وضوحها لأخصائى المعلومات [1] . بيد أن مفهوم الاستخدام Use والطلب Demand يعتبران سهلا التعريف نسبياً . لذا فإنه من الممكن قياسهما . فالمعلومات التى يقوم المستفيد بطلبها ، أو استخدامها من نظام أو خدمة المعلومات ، يمكن تسجيلها ، وبالتالى دراستها وقياسها . أما بالنسبة لمفهوم « الحاجة » فهو أكثر عمومية ، ويمكن أن يدل على واحدة أو أكثر من الحالات التالية :

(أ) الحاجة التى يمكن أن يحددها المستفيد .

(ب) الحاجة التى لايمكن أن يحددها المستفيد .

(ج) الحاجة الفعلية سواء حددها المستفيد أو لم يحددها .

(د) الحاجة المستقبلية أو المحتملة . وهذه أيضا قد يتمكن المستفيد من تحديدها وقد لايتمكن .

وكذلك فبالنسبة لمفهوم « المتطلبات Requirements » فهو غالبا يستخدم بشكل عام ، حيث يشير أحيانا إلى الاستخدام ، وأحيانا إلى الطلب ، وأحيانا أخرى إلى الحاجة ، لذا فإنه من الصعب تحديده بدقة (٢) .

وعلى كل حال فمن المحاولات التى تمت بغرض تعريف هذه المفاهيم نجد أن Wersing يعرف « المتطلبات Information Requirements » بأنها المتطلبات التى تفرض على الفرد من خلال الأعمال التى يقوم بها ، والوظيفة التى يشغلها فى المؤسسة التى يعمل بها . وهى متطلبات لابد للفرد من تحقيقها إذا أراد إنجاز الأعمال المُناطة به (٣) . أما الحاجة المعلوماتية فيعرفها بأنها الحاجة التى لابد من تلبيتها بواسطة قنوات معلوماتية محددة (٤) .

ويشير Derr إلى أن الحاجة المعلوماتية لاتدخل فى المجال النفسى للفرد وإنما هى الحالة التى تستخدم فيها معلومات محددة لإنجاز هدف معلوماتى مقبول(٥) . ويستطرد بأن معرفة الفرد لحاجته المعلوماتية غير ضرورى ، وغير كاف لتقرير أن الحاجة المعلوماتية موجودة فعلا . كذلك فإن مجرد وجود الرغبة فى الحصول على المعلومات لايكفى ولا يعنى بالضرورة وجود حاجة معلوماتية محددة(٦) . ويخلص Derr إلى أن هناك حالتين ، من الضرورى توفرهما ، ليُمكن القول بوجود حاجة معلوماتية معينه ، وهما :

(أ) أن يكون هناك سبب أو هدف معلوماتى Information Purpose .

(ب) أن تؤدى المعلومات تحت البحث إلى تحقيق هذا الهدف .

ولكن حيث أن هاتين الحالتين لايمكن معرفتهما من قِبل إخصائى المعلومات ، أو حتى من قبل المستخدم نفسه ، لذا فإنه لايمكن تحديد الحاجة المعلوماتية ، وبالتالى ينبغى أن يكون تركيز أنظمة المعلومات فى الوقت الراهن على بلورة وتحديد وإجابة استفسارات المستفيد وليس على الحاجة المعلوماتية .

هذا ، ومن جهة أخرى ، يرى Wilson أن المشكلة ليست ناتجه من عدم

وجود مفهوم موحد للحاجة المعلوماتية ، وإنما المقدرة على التفريق بين الاختيارات والمفهوم العام للمعانى ، المتعلقة بكلمة « معلومات » . وقد ذكر ثلاثة اختيارات تتعلق بدراسة المستفيدين :

(أ) الكيان المادى للظواهر ــ مثل الأسئلة المتعلقة بعدد الكتب التى قرئت فى سنة ما أو عدد الدوريات المشترك فيها .

(ب) قنوات الاتصال التى نقلت من خلالها البيانات .

(جـ) موضوع البيانات التى نقلت شفهيا أو احتوتها وثيقة ما (٧) .

هذا ويقترح Wilson أن تناقش الحاجة المعلوماتية من خلال الحاجات الإنسانية Human Needs ــ الفسيولوجية والنفسية والمعرفية ــ حيث أن الإنسان فى سبيل تلبيته لهذه الحاجات يدخل فى عملية سلوك بحيث معلوماتى Information - Seeking Behavior . فالحقائق والموضوعات التى تحتويها الوثيقة قد تلبى حاجته المعرفية ، وفى الوقت نفسه قد تلبى حاجة من حاجاته النفسية ، مثل الشعور بالأمن ، أو الإنجاز . كذلك قناة الاتصال قد تلبى حاجته النفسية بقدر ما تلبى حاجته المعرفية خاصة عند اختياره لقنوات الاتصال الشفهية Oral Channels . والشكل المادى للوثيقة قد يلبى حاجة نفسية للفرد ، كما فى حالة تجميع المجلدات النادرة(٨) . لذلك يعتقد Wilson أنه لابد من تحويل اتجاه دراسات الحاجة المعلوماتية من الاهتمام بدراسة مصادر وأنظمة المعلومات المستخدمة إلى دراسة وتحليل مستخدم المعلومات من خلال المحيط الذى يعيش فيه مثل المؤسسة التى يعمل بها وحياته الاجتماعية ، وكل مايمكن أن يؤثر فى استخدامه للمعلومات ، وحاجته المعلوماتية(٩) .

ثانيا ــ الأهــداف :

لقد نمَت دراسات الاستخدام بشكل كبير استجابة للتطور الهائل فى العلوم والتكنولوجيا إثر الحرب العالمية الثانية . وكانت هذه الدراسات تنطلق من هدف عملى يعتمد على المفهوم القائل : إنه إذا تمكنا بشكل ما التعرف وتحديد الحاجة المعلوماتية ، واستخدام المعلومات لمجموعة معينة ، فإنه من الممكن

تصميم نظام معلومات فعال يخدم هذه المجموعة(١٠) . ومن الناحية النظرية تهدف الأبحاث الخاصة بالمستفيدين إلى :

(أ) تفسير الظواهر المُشاهدة (الملاحظة) .

(ب) فهم السلوك .

(جـ) التنبؤ بالسلوك .

(د) التحكم فى الظواهر ، وتحسين استخدام المعلومات عن طريق تسْخير المتغيرات الهامة(١١) .

ولتحقيق هذه الأهداف فهناك بعض العناصر الضرورية التى لابد أن تؤخذ فى الاعتبار . وهى :

(أ) وصف سلوك المستفيد .

(ب) تحديد وتعريف المفاهيم .

(جـ) تنظير العلاقة بين عملية نقل المعلومات والعناصر المرتبطة بها(١٢) .

هذا ، ومن ناحية أخرى ، لابد أن يكون هناك تعريف واضح ومحدد لأهداف دراسة المستفيدين . وهذا التعريف لايشير إلى عمق واتساع الدراسة فحسب ، بل ينبغى أن يتطرق أيضا إلى ارتباط الدراسة بتصميم أنظمة المعلومات . فنتائج الدراسة قد تنطبق على بيئة دون الأخرى(١٣) .

ويشير Butler و Grath إلى أن دراسات الاستخدام عبارة عن محاولة لاكتشاف طرق الاستخدام ، ومستوى وعى المستخدم لخدمات المكتبة ، ومدى نجاح أو عدم نجاح الخدمات ، والتعرف على التعديلات والتغيرات اللازمة لاستراتيجية الخدمات(١٤) . ومن ناحية أخرى تعتقد Fine أن دراسات المستفيدين الحالية والسابقة ــ مع بعض الاستثناءات ــ لاتتعلق بالمستفيد . فهذه الدراسات لاتقدم لنا أى معرفة بكيفية تفاعل واتصال الناس بالمعلومات وبالمكتبات . لذا ، فإنها تقترح أن تتطرق دراسات المستفيدين إلى ثلاثة أسئلة عريضة ، هى :

(أ) ماهى المعلومات ؟ وماهى مصادرها المختلفة فى حياة الفرد ؟ كيف يستخدم الإنسان المعلومات الداخلية الموجودة لديه فعلا ؟ كيف تدمج المعلومات الجديدة التى تصل إلى الإنسان مع المعلومات القديمة الموجودة أصلا فى داخله ؟ ماهى أحداث المكتبة التى تحرك دمج المعلومات الجديدة ؟ وكيف يمكن أن تساهم المكتبات فى عملية نقل المعلومات ــ وهو مفهوم أبعد من إجراء توفير الوثائق فى أيدى المستفيدين ؟ .

(ب) دراسة كيفية تفاعل واتصال الناس بالمعلومات ، وتحت أى ظروف بيئية ونفسية تتم هذه العملية .

(جـ) كيف تتم عملية نقل المعلومات ــ وهى الطريقة التى تُعبَّأ بها المعلومات ويتم إيصالها ؟ وهل الطريقة التى تعبّأ بها المعلومات حاليا تتوافق فعلا مع الطريقة التى يتقبل بها الإنسان المعلومات ويستخدمها ؟[١٥، ١٦] .

ويعتقد Lin و Gravey أن معرفتنا للعلاقة بين قنوات المعلومات المستخدمة ، وطبيعة المعلومات المطلوبة ، ماتزال محدودة . ويضيفان أن الدلائل التجريبية تشير إلى أنه لكى نفهم الاستخدامات المختلفة للمعلومات المحملة فى قنوات متعددة ، لابد لنا أن نفهم البناء الداخلى لكل قناة ، وعلاقة القنوات بعضها ببعض . حيث أن هذه القنوات مجتمعة تشكل شبكة من مصادر المعلومات للعلماء والتقنيين ، سواء أكانوا على هيئة أفراد أو جماعات [١٧] .

أنماط دراسات المستفيدين Types

تحدد أهداف الدراسة والمجتمع المدروس Population نوعية دراسات المستفيدين . وتعتبر فئة المستفيدين من أهم عناصر الدراسة . ولكن ، بالرغم من ذلك ، نجد أن معظم الدراسات تهمل تحديد وتعريف المستفيد User مما يسبب ارتباكا عند تحليل البيانات ، ويقلّل من إمكانية تعميم النتائج . ومن المؤكد أن السبب ، فى إهمال هذا الجانب ، يعود إلى صعوبة تعريف كلمة مستفيد User . فعلى سبيل المثال : هل يمكن أن نعتبر كل من ارتاد المكتبة من

فئة المستفيدين ، أو حتى اعتبار كل من استخدام فهرس المكتبة من فئة المستفيدين . على كل حال ، فإننا نجد أن دراسات المستفيدين التى أنجزت ، أو خطط لها ، تستخدم هذه الكلمة للدلالة على مالايقل عن أربع فئات من المستفيدين :

(أ) المستخدم المحتمل Potential user وهو الشخص الذى قد يحتاج إلى معلومات ، من الممكن أو من غير الممكن توفيرها له ، عن طريق خدمات محددة لمركز المعلومات .

(ب) المستخدم المتوقع Expected user وهو الشخص الذى تتوفر لديه النية لاستخدام خدمات معلومات معينة ، مثل المشتركين فى خدمة استخلاص ما .

(جـ) المستخدم الفعلى Actual user وهو الشخص الذى سبق له فعلا استخدام مصدر المعلومات بغض النظر عن انتفاعه من هذا الاستخدام .

(د) المستخدم المستفيد Beneficiary user وهو الشخص الذى جنى منفعة ما ، يمكن قياسها ، من خدمات المعلومات[١٨] .

أما من ناحية نوعيات دراسات المستفيدين ، فهناك العديد من التصنيفات المنشورة ، نورد منها ثلاثة تصنيفات :

التصنيف الأول : وفيه تتم تقسيم الدراسات إلى :

(أ) **دراسات البث** Dissemination studies وهى ترتبط بعملية بث واستهلاك المعلمات . كيف تنشر المعلومات المنتجة من مصادر محددة ؟ كيف تنتقل معلومات محددة من المرسل إلى المستقبل ؟ ماهو الدور الذى تلعبه قنوات اتصال أو وسائل إعلام معينة فى عملية الاتصال ؟ كيف تصل المعلومات إلى مستخدميها ؟ وكيف يتم استخدامها ؟.

(ب) دراسات الاستخدام والمستخدمين User and use studies وهى تركز عادة على سلوك مجموعات خاصة من المستخدمين .

(جـ) دراسات سلوك المعلومات Information behavior studies ، وهى

تهدف إلى دراسة العوامل التى تنتج سلوكا معلوماتياً معيناً ، مثل متطلبات المعلومات والحاجة المعلوماتية . ودراسة العلاقة بين المشكلة والسلوك المعلوماتى . ودراسة العوامل التى تتحكم فى السلوك المعلوماتى ، مثل الأفضلية والحوافز (١٩) .

ويضيف Wersing حقلا رابعاً لهذه النوعيات ، وهو دراسات الاستفادة من الاستخدام Utilization studies ، حيث يشير إلى أن جميع البيانات الخاصة بتدفق المعلومات والسلوك المعلوماتى للأشخاص تظل قليلة الفائدة إذا لم تعرف أن هذه المعلومات قد تم الاستفادة منها فعلا (٢٠) .

التصنيف الثانى : وتُقسّم الدراسات كالتالى :

(أ) دراسات سلوك وتدفق المعلومات فى حقل موضوعى معين .

وتهدف هذه الدراسات إلى التعرف على الحاجة المعلوماتية ، وقنوات الاتصال الخاصة بالعلماء والفنيين والإداريين ... الخ ، فى حقل معين . كذلك تهدف إلى التعرف على العناصر التى تتحكم فى سلوكهم وحاجتهم المعلوماتية ، أو دراسة خدمات معلومات معينة . وتثير هذه الدراسات إلى عدة أسئلة ، منها : من أين تأتى معلومات معينة ؟ وأين تكون الحاجة إليها ؟ ولماذا ؟ . ماهو نوع وشكل وكمية المعلومات التى تحتاجها مجموعات مختلفة من المستخدمين ؟ .

(ب) دراسات استخدام وفعالية خدمات المعلومات .

وهذه الدراسات تتعامل مع خدمات المعلومات ، مثل المكتبات ، ومراكز المعلومات ، من حيث الحجم والتداول والاستخدام . وهى تركز على كيفية استخدام هذه الخدمات ، وإلى أى مدى تلبى هذه الخدمات حاجة المستفيدين من المعلومات (٢١) .

التصنيف الثالث : ويقسم الدراسات إلى قسمين :

(أ) الدراسات الوصفية .

ويتم التركيز فى هذه الدراسات على وصف عملية التفاعل التى تتم بين

المستفيدين ، وجزء من أنظمة المعلومات ، أو على وصف عملية نقل المعلومات بين مجموعة محددة من المستفيدين .

(ب) الدراسات التوجيهية Prescriptive studies :

وهذه النوعية من الدراسات تعتمد أساسا على الدراسات الوصفية ، ثم تقوم باقتراح طرق لتطويع أو تطوير نظام المعلومات ، كي يتوافق مع متطلبات المستخدمين [٢٢] .

ثالثا ـــ المنهجية Methodology :

تعتبر مناهج البحث المستخدمة فى دراسات المستفيدين من أكثر الموضوعات التى تعرضت لانتقاد المتخصصين ، وتعلق Crawford قائلة إنه باستثناء Adams و Rood اللذيْن استخدما طريقة دلفى Delphi technique لجمع البيانات من جمهور كبير ، فإن دراسات المستفيدين تستخدم طريقة أو اكثر من طرق تجميع البيانات المعروفة ، مثل الاستبانة Questionnaire والمقابلة الشخصية Personal interview والحادث الحاسم Critical incident وسجلات الاستخدام ، وملاحظة السلوك . ونظرا لأن هذه الدراسات تُعتبر من الدراسات السلوكية ، فإن منهج البحث المسْحى Survey هو الأكثر استخداما مقارنة مع المنهج التجريبى Experimental أو مع المحاكاة Simulation اللذيْن لم يستخدما [٢٣] .

ويرى Wilson أن منهج البحث النوعى Qualitative يعتبر مناسبا ، بشكل خاص ، لدراسة الحاجات التى يقوم على أساسها سلوك البحث المعلوماتى ، وذلك لأن :

(أ) اهتمامنا يتعلق باكتشاف الحقائق اليومية الخاصة بالأشخاص تحت الدراسة .

(ب) باكتشافنا لهذه الحقائق نتوخى فهم الحاجات Needs التى تدفع الإنسان إلى سلوك البحث المعلوماتى .

(جـ) بتفهمنا لهذه الحاجات نستطيع فهم المعنى الذى تحمله المعلومات فى حياة الناس اليومية .

(د) وبذلك سنكون أكثر تفهّما للمستخدم ، ونستطيع تصميم نظم معلومات فعالة (٢٤) .

هذا ويقترح Ford ثلاثة طرق يمكن من خلالها تجميع البيانات اللازمة :

(أ) **الوثائق** Documents :

وتتضمن سجلات المكتبة ، والإعارة وطلبات المستفيدين ، والاحصاءات السكانية والاجتماعية ، وتقارير البحوث السابقة ، والكتب ، والمفكرات ، وتحليل المحتوى Content analysis .

(ب) **الملاحظة** Observation :

ويمكن أن تتم على أشخاص معينين أو غير معينين وهم على علم بعملية الملاحظة أو على غير علم بها .

(جـ) **الأسئلة** :

وتشمل الاستبانة والمقابلة الشخصية ، بما فى ذلك الأسئلة المفتوحة ، والأسئلة المحددة الإجابة(٢٥) .

المتغيرات Variables :

يرى Lin و Gravey أن مناقشة الحاجة المعلوماتية يمكن حصرها فى :

(أ) الحقائق التى تؤدى إلى حاجات معلوماتية مختلفة ، مثل نوعية العمل والتخصص .

(ب) أنماط أوعية المعلومات مثل قنوات وطبيعة المواد كالكتب والمجلات والمستخلصات (٢٦) .

أما Brittain فقد قسم المتغيرات إلى نوعين :

(أ) ديموغرافية Demographic مثل العمل والتعليم والخلفية والخبرة فى الأبحاث .

(ب) ونفسية مثل الحوافز والذكاء[٢٧] .

ومن ناحية أخرى يعتقد Paisly أن المتغيرات المؤثرة فى الحاجة المعلوماتية تشمل :

(أ) مصادر المعلومات المتاحة .

(ب) النتيجة المتوقعة من استخدام المعلومات .

(جـ) الخلفية ، والحوافز ، والتخصص ، والاتجاه ، والسمات الشخصية الأخرى المتعلقة بالمستخدم .

(د) الأنظمة المختلفة التى تؤثر فى المستخدم ومن أهمها : الحضارة ، والسياسة ، والجمعيات المهنية ، وشبكة الاتصال اللارسمية Invisable college ، والمنظمات الرسمية والقانونية والاقتصادية[٢٨] .

هذا ويشير Line (فى Brittain) إلى أنه يمكن النظر إلى المستخدم من خلال المجتمعات المهنية التى ينتمى إليها ، أو من خلال الوظائف التى يقوم بها . وقد قسم المجتمعات المهنية إلى :

(أ) المؤسسات الأكاديمية .

(ب) الجمعيات المهنية .

(جـ) الاتحادات المهنية والأحزاب .

(د) منظمات الأبحاث .

(هـ) المؤسسات الصناعية .

(و) الصحافة والاعلام .

وقسم الوظائف إلى :

(أ) الأبحاث .

(ب) التدريس والتدريب .

(ج) الادارة .

(د) الخدمة الاجتماعية .

(هـ) الصحافة والإعلام .

(و) السياسة .

(ز) الأعمال الحرة والتجارة .

(ح) الدراسة والتعليم[٢٩] .

ومن حيث استخدام المعلومات ، يرى Ford أن توفر المعلومات ، وسهولة استخدامها ، يحكم اختيار المصادر . بمعنى أن المستخدم يختار المصادر المتوفرة والسهلة الاستخدام ، حتى ولو كانت قيمة الاستخدام المتوقعة منخفضة[٣٠] . وتحدد أيضا العناصر التى تسهل أو تعيق استخدام المعلومات بـ : صحة المعلومات ، وقابليتها للفهم ، وتكلفتها المالية ، وتكلفتها الزمنية ، وحداثتها[٣١] .

ويخلص Ford إلى أن أهم العناصر التى يجب مراعاتها فى تصميم أنظمة المعلوات مايلى :

(أ) أن تكون المعلومات متاحة .

(ب) أن تكون المعلومات مؤقتة .

(ج) أن تكون المعلومات فى إطار الوظيفة المُراد إنجازها .

(د) أن تكون المعلومات فى الشكل المناسب لاستخدامها .

(هـ) أن تتوفر لدى المستخدمين المنتمين إلى مجموعات معينة حاجات مشتركة .

(ز) أن يتفاعل مقدمو المعلومات مع مستخدميها .

(ح) أن يسمح النظام للمستخدمين بالمعاينة Browsing .

(ى) أن الاتصالات غير الرسمية مهمة .

النقـــد :

يشير Burns و Hasty إلى أن معظم دراسات المستفيدين قد ركزت على الاتجاه الوصفى ، بدلا من التحليلى ، وأجريت بواسطة مهنيين مكتبيين ، أو اخصائيي معلومات ، تجاهلوا استخدام منهج بحث علمى محدد(٣٢) . ويضيف Ford أن افتقاد الخبرة فى تطبيق مناهج البحث العلمى ، وكذلك افتقاد التدريب فى حقل دراسات المستفيدين ، أدى إلى استخدام طرق بحث محدودة ، غير متجانسة ، وغير كافية ، وأدى إلى استبعاد طرق البحث الأخرى . وعندما تستخدم كلمة طرق البحث ، فإنه يقصد بها فى العادة عملية تجميع البيانات ، دون التنبه إلى أن هناك مراحل وخطوات ، فى منهج البحث ، على درجة عالية من الأهمية ، مثل اختيار العينة ، وتصميم الاستبانة ، وتحديد طريقة تحليل البيانات(٣٣) .

أما Crawford فتذكر أن الهدف الرئيسى للدراسات انحصر فى إيجاد عناصر وخصائص تساعد فى بناء أنظمة معلومات ، موجهة إلى جمهور معين ، أو لتقويم الوظائف التى يقوم بها نظام معلومات ما . لذلك فهى غالبا ماتكون دراسات لتقويم الإنتاج ، أو لتحديد المتطلبات ، وبالتالى تكون محدودة من حيث تعميم نتائجها .

ويعتقد Brittain أن طرق تجميع البيانات الثلاثة المشهورة . الاستبانة ، والمقابلة الشخصية ، والمفكرات ، تتطلب مشاركة المستخدم فى عملية البحث ، وهو ــ أى Brittain ــ يشبّه الباحث فى هذه الحالة بالطبيب النفسى ، عندما يسأل المريض عن تقرير شفهى لحالته(٣٤) .

إن نقاط الضعف الموجودة فى الاستبانات والمقابلات الشخصية معروفة ، لكثرة استخدام هاتين الأداتين فى تجميع البيانات . أما بالنسبة للمفكرة Diary فيكاد ينحسر استخدامها فى نوعيات معينة من الدراسات . ومن نقاط الضعف الموجوده بها :

(أ) التمثيل **Representativeness** :

حيث أنّ ــ حتى ولو كان معدل الاجابات عاليا ــ نوعية البيانات تتردى مع الزمن ، وذلك بسبب تناقص المداخل .

(ب) تكيف الشخص مع الإجابة :

حيث أن مهمة المستخدم هى تسجيل سلوكه المعلوماتى ، خلال فترة زمنية محددة . ونظرا لتكرار هذا السلوك ، فإن المستخدم يكتسب مهارة فى الإجابة ، لذلك ، فقد يقوم بتوقع السلوك المعلوماتى ، ويسجله قبل حدوثه ، بدلا من تسجيله وقت حدوثه .

(ج) تحليل البيانات :

حيث أن البيانات المسجلة ، من أفراد العينة ، عادة ماتكون غير مقننة . لذلك يجد الباحث صعوبة فى ترميزها ، ويحتاج إلى وقت طويل لتحليلها[٣٥] .

هذا ، ونجد أن من النقاط الهامة ، فى مجال دراسات المستفيدين ، عملية مقارنة وتطبيق النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات . يقول **Ford** : إن عملية تطبيق نتائج دراسات المستفيدين تأخذ شكلا من شكلين اثنين :

الأول هو : استخدام النتائج لوضع خطوط توجيهيه لتشغيل نظام معلومات معين .

والثانى هو : استخدام البيانات العددية لتحديد قيم معينة لنظام معلومات ما [٣٦] .

هذا وبالرغم من وجود الكثير من دراسات المستفيدين ، والتى نشر معظمها ، فإننا فى النادر ما نجد تسجيلا لكيفية استخدام البيانات التى جمعت ، والنتائج التى توصلت لها هذه الدراسات [٣٧] .

كذلك ، فمن النقاط الهامة مسألة توافق النتائج التى توصلت إليها الدراسات المختلفة ، فعالمية النتائج تعتبر عنصرا أساسيا لاستخدامها فى التطبيقات . وأيضا لابد من معرفة ما إذا كان تراكم هذه النتائج سيشكل مجالا

من المعرفة خاصا بالحاجة المعلوماتية (٣٨) . وكما يذكر Skelton فإن الأدب المنشور فى دراسات المستفيدين فى مجال العلوم يحتوى على كمية كبيرة من البيانات غير المترابطة . وقد نتج ذلك من اختلاف الأهداف ، والمناهج ، والعينات ، والمقاييس ، والتعريفات المستخدمة من قبل هذه الدراسات (٣٩) .

ومن المؤكد أنه لابد من وجود منهج بحث مقنن Standarized لدراسات المستفيدين ، حتى نستطيع الخروج بنتائج قابلة للمقارنة والتطبيق ، ومن ثم قابلة للتراكم لتشكل مجالا معرفيا مميزاً (٤٠) . وعموما يمكن رد الضعف الواضح ، فى منهج البحث ، إلى تباين الخلفيات العلمية للمهتمين بحقل المعلومات ، وعدم معرفة أساسيات البحث العلمى ، مما أدى إلى استخدام مناهج بحث غير مناسبة ، وبطريقة غير صحيحة(٤١) .

الخلاصـــة :

لتصميم نظام معلومات فعّال ، لابد من التعرف على الحاجة المعلوماتية للأفراد المقصودين بالنظام . ولكن يبدو أن مفهوم الحاجة المعلوماتية غير محدد ، وغير واضح ، وغير متفق عليه .. حتى الآن . وتختلف الآراء حول تأثير النظام النفسى للإنسان فى تحديد حاجته المعلوماتية . ويمكن ملاحظة أن هناك شبه إجماع حول عدم إمكانية تحديد الحاجة المعلوماتية ، سواء من قبل الشخص صاحب الحاجة أو من قبل إخصائى المعلومات . هذا ويتحفظ بعض المؤلفين على اعتبار أن معظم دراسات الاستخدام التى أجريت هى دراسات للحاجة المعلوماتية .

وعموما ، يمكن حصر أهداف الدراسات التى عُمِلت فى ثلاث مجموعات :

(أ) دراسات تهدف إلى تقويم خدمات أنظمة معينة ، وتبرير تكلفتها .

(ب) دراسات تهدف إلى تحديد قنوات المعلومات ، ومصادرها ، وأشكالها ... الخ . وتحديد المتغيرات التى تحكم استخدام هذه المعلومات .

(جـ) دراسات تهدف إلى تحديد نوعية المعلومات المطلوبة .

وبالنسبة لجمهور هذه الدراسات ، يمكن أيضا تصنيفه فى مجموعتين :

(أ) الجمهور المنتمى إلى مجموعات معينة ، مثل : العلماء والتقنيون ، والعلماء الاجتماعيون ، والمدربون ، والمدرسون ، والعامة ، والطلبة ... الخ .

(ب) الجمهور المستخدم لخدمات أنظمة معينة مثل : المكتبات العامة والأكاديمية ، ونظم استرجاع المعلومات ، والفهرس الآلى ... الخ .

هذا ، ومن ضمن الانتقادات التى تعرضت لها هذه الدراسات : عدم وجود أهداف واضحة ومنهج بحث محدد . ولعل السبب فى ذلك يعود إلى عدم وجود تعريفات ومفاهيم محددة خاصة بهذا الفرع من مجال المعرفة . أما بالنسبة للانتقاد الموجه إلى منهج البحث فإنه يتضمن الطرق وتحديد الجمهور ، واختيار العينة ، وقياس وتقويم وتحليل البيانات . ويرجع البعض السبب فى هذا الضعف إلى تباين الخلفيات لدى المكتبيين وإخصائيى المعلومات ، وعدم حصولهم على تدريب كاف فى طرق البحث .

وأخيرا ، فمن بين الاقتراحات حول تحسين الدراسات فى هذا المجال ، اقتراح يدعو إلى تحويل الاهتمام من طرق البحث الوصفية إلى طرق البحث السلوكية . حيث أن السؤال فى طرق البحث السلوكية يدور حول « لماذا » و « كيف » ولكن من المؤكد أننا نحتاج إلى معرفة « ماذا » والتأكد من وجوده قبل السؤال : « لماذا » و « كيف » .

Endnotes

1. Crawford, Susan. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 13 (1978), 62.
2. Brittain, J.M. "Information needs and application of the results of user studies." **Perspectives in Information Science.** Ed. A. Debons and W.J. Cameron. (Leyden: Noordhoff, 1975), 426.
3. Kunz, Werner, Rittel, Horst W.J. and Schwuchow, Werner. **Methods of Analysis and Evaluation of Information Needs.** (Munchen: Verlag Dokumentation, 1977), 17-18.
4. Kunz, 17-18.
5. Derr, Richard L. "A Conceptual Analysis of Information Need." **Information Processing and Management** 19.5 (1983), 273.
6. Derr, 273.
7. Wilson, T.D. "On User Studies and Information Needs." **Journal of Documentation** 37.1 (March 1981), 3.
8. Wilson, 7.
9. Wilson, 10.
10. Crawford, 63.
11. Ford, Geoffrey, ed. **User Studies: An Introductory Guide and Select Bibliography.** (Sheffield: British Library Board, 1977), 4.
12. Ford, 4.
13. Skelton, Barbara. "Scientists and Social Scientists as Information Users: a comparison of results of science requirements of the social sciences." **Journal of Librarianship** 5.2 (April 1973), 139.
14. Butler, Meredith and Gratch, Bonnie, "Planning a User Study-The Process Defined." **College and Research Libraries** (July 1982), 322.
15. Fine, Sara. "Research and the Psychology of Information Use." **Library Trends** 32.4 (Spring 1984), 433.
16. Fine, 446-447.
17. Lin, Nan and Garvey, William D. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 7 (1972), 24.
18. Kunz, 16.
19. Kunz, 17.

20. Kunz, 17.

21. Kunz, 10-11.

22. Cronin, Blaise. "Assessing user needs." **Aslib Proceedings** 33.2 (February 1981), 38.

23. Crawford, 63.

24. Wilson, 10.

25. Ford, 59.

26. Lin and Garvey, 18.

27. Brittain, J.M. Information and its Uses: A Review with Special Reference to the Social Sciences. (Clarerton, Bath: Bath University Press, 1970) 10.

28. Paisley, W.J. "Information needs and uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 3 (1968), 4-6.

29. Brittain, 24.

30. Ford, 12.

31. Chen, Ching-Chin and Harmon, Peter. **Information Seeking: Assessing and Anticipating User Needs.** (New York: Neal-Schuman, 1982).

32. Ford, 156.

33. Ford, 156.

34. Lin and Garvey, 8.

35. Ford, 61.

36. Ford, 6.

37. Ford, 16.

38. Brittain (Debons), 429.

39. Skelton, 139.

40. Sleltoon, 154.

41. Ford, 158.

Bibliography

Allen, T. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 4 (1969).

Auster, Ethel. "Organizational Behavior and Information Seeking: Lessons for Librarians." **Special Libraries** (July 1982), 173-181.

Brittain, J.M. **Information and its Uses:** A Review with Special Reference to the Social Sciences. Clarerton, Bath: Bath University Press, 1970.

Brittain, J.M. "Information needs and application of the results of user studies." **Perspectives in Information Science.** Ed. A. Debons and W.J. Cameron. Leyden: Noordhoff, 1975.

Butler, Meredith and Gratch, Bonnie. "Planning a User Study-The Process Defined." **College and Research Libraries** (July 1982), 320-330.

Chen, Ching-Chin and Harmon, Peter. **Information Seeking: Assessing and Anticipating User Needs.** New York: Neal-Schuman, 1982.

Clever, Elaine C. **Faculty Use of University Library Reference Facilities for Citation and Data Information.** Philadephia: Temple University, 1970.

Crawford, Susan. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Sciences and Technology** 13 (1978), 61-72.

Cronin, Blaise. "Assessing user needs." **Aslib Proceedings** 33.2 (February 1981), 37-47.

Derr, Richard L. "A Conceptual Analysis of Information Need." **Information Processing and Management** 19.5 (1983), 273-278.

Farrant, John H. "Information for management in higher education." **Aslib Proceedings** 36.11/12 (November/December 1984), 415-418.

Fine, Sara. "Research and the Psychology of Information Use." **Library Trends** 32.4 (Spring 1984), 441-460.

Ford, Geoffrey, ed. **User Studies: An Introductory Guide and Select Bibliography.** Sheffield: British Library Board, 1977.

Hall, Homer J. "Patterns in the Use of Information: The Right to be Different." **Journal of the American Society for Information Science** 32 (1981), 103-112.

Horne, Esther E. "Question Generation and Formulation: An Indication of Information Need." **Journal of the American Society for Information Science** 34.1 (1983), 5-15.

Hounsell, Dai. "Information and action in professional decision-making." **Aslib Proceedings** 36.3 (March 1984), 126-135.

Jarvelin, Kalervo and Repo, Aatto J. "Knowledge work augmentation and human information seeking." Journal of Information Science 5 (1982), 79-86.

Kunz, Werner, Rittel, Horst W.J. and Schwuchow, Werner. **Methods of Analysis and Evaluation of Information Needs.** Munchen: Verlag Dokumentation, 1977.

Lin, Nan and Garvey, William D. "Information Needs and Uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 7 (1972).

Lubans, John Jr., Harper, William A. and Erisman, Robert E. **A Study with Computer-Based Circulation Data of the Non-use and Use of a Large University Library.** National Institute of Education, 1973.

Paisley, W. J. "Information needs and uses." **Annual Review of Information Science and Technology** 3 (1968), 1-30.

Poole, Herbert. **Theories of the Middle Range.** Norwood, New Jersey: Ablex, 1985.

Salman, Lamia. "The Information Needs of the Developing Countries: Analytical Case-studies." **UNESCO Journal of Information Science Librarianship and Archives Administration** 3.4 (October-December 1981), 241-246.

Sardar, Ziauddin. "Between GIN and TWIN: meeting the information needs of the Third World." **Aslib Proceedings** 3.4 (February 1981), 53-61.

Skelton, Barbara. "Scientists and Social Scientists as Information Users: a comparison of results of science user studies with the investigation into information requriements of the social sciences." **Journal of Librarianship** 5.2 (April 1973), 138-156.

Streatfield, David. "The senior manager's information needs." **Aslib Proceedings** 36.11/12 (November/December 1984), 419-423.

Stueart, Robert D., ed. **Information Needs of the 80s: Libraries and Information Services Role in "Bringing Information to People" Bases on the Deliberations of the White House Conference on Library and Information Services.** London and Greenwich, Connecticut: Jai Press, 1982.

Summers, Edward G., Matheson, Joyce and Conry, Robert. "The Effect of Personal, Professional, and Psychological Attributes, and Information

Seeking Behavior on the Use of Information Sources by Educators." **Journal of the American Society for Information Science** 34.1 (1983), 75-85.

Van der Laan, A. and Winters, A.A., eds. The Use of Information in a Changing World: **Proceedings of the forty-second EID Congress held in The Hague, The Netherlands, 24-27 September, 1984.** Amsterdam, New York, Oxford: North-Holland, 1984.

White, S.S. and Blum, T.E. "Designing Information System to Meet Developing Country Information Needs." **Informa- tion Community Proceedings of the 44th Annual Meeting.** Vol. 18. Washington, D.C. October, 1981.

Wilson, T.D. "On User Studies and Information Needs." **Journal of Documentation** 37.1 (March 1981), 3-15.

Woodward, A.M. "Future information requirements of the third world." **Journal of Information Science** 1 (1980), 259-265.

Yovits, M.C. and Foulk, C.R. "Experiments and Analysis of Information Use and Value In a Decision-Making Context." **Journal of the American Society for Information Science** 36.2 (1985), 63-81.

تطور نشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر

الدكتور : محمد المصرى
قسم المكتبات والوثائق
جامعة السلطان قابوس ـ سلطنة عُمان

ملخص : تتناول الدراسة الجانب الزمنى لكتب التراث العربى المحققة المنشورة فى مصر من أربع زوايا ، هى : التطور العددى للتحقيقات ، سواء التحقيقات التى تنشر لأول مرة ، أو اعادات طبع التحقيقات ، التطور العددى للمحققين ، تطور التحقيق المشترك ، التطور العددى للناشرين .

يهتم هذا البحث بالبعد الزمنى لنشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر . إذ أن مسيرة نشر هذه الكتب فى مصر ، جديرة بأن تفرد لها دراسة توضح معالمها . وقد يكون من المفيد أن تتحدد المعالم التى تتناولها هذه الدراسة فيما يلى :

ـــ التطور العددى للتحقيقات .

ـــ التطور العددى للمحققين .

ـــ تطور التحقيق المشترك .

ـــ التطور العددى للناشرين .

وفيما يلى دراسة مفصلة لهذه المعالم الأربعة ، اعتمادا على البيانات التى قام الباحث بتجميعها عن الكتب المحققة موضوع الدراسة .

أولا ــ التطور العددى للتحقيقات :

تبين من تحلل المصادر البيلوجرافية[1] أن أقدم مانشر محققا فى مصر من كتب التراث العربى . الكتب الثلاثة التالية :

١ ــ الصفدى ، صلاح الدين أبو الصفاء خليل بن أيبك . نكت الهميان فى نكتب العميان / وقف على طبعه أحمد زكى ، القاهرة : المطبعة الجمالية ، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١ م . ١٦ ، ٢٢٠ ص .

٢ ــ ابن المقفع ، أبو محمد عبد الله . الأديب الصغير/ تحقيق أحمد زكى . الاسكندرية : مدرسة محمد على الصناعية ، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١ م . ٨٧ص .

٣ ــ وطبع طبعة أخرى ليدرس فى المدارس الابتدائية فى القاهرة : جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية . ١٩١١ . ٧٨ص .

٤ ــ المقريزى ، أحمد بن على . المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار/ تحقيق غاستون فيات بوريانت ، وكازانوفا . القاهرة : المعهد الفرنسى للآثار . ١٩١١ ــ ١٩٢٤ . ٧جـ .

وعلى الرغم من أن البيانات البيليوجرافية عن الكتاب الأول « نكتب الهميان فى نكت العميان » لم تشر صراحة إلى أنه محقق ، إلا أنه ورد فى مقدمة الكتاب ما يوضح « أن زكى بك ــ آنذاك ــ طبعه مُقابلا على أربع نسخ عثر عليها فى القسطنطينية ، فنقلها بطريقة التصوير الشمسى ، وقد ضاهى هذه النسخ بعضها على بعض ، وذكر اختلافها فى حواشى النسخ المطبوعة »[2] . كما تؤكد المصادر الأدبية تحقيق الكتاب[3] .

إذن ، كانت بداية حركة نشر كتب التراث العربى المحققة فى مصر عام ١٩١١ . وعلينا أن نتتبع التطور العددى للتحقيقات ، حتى نهاية عام ١٩٨٥ (تاريخ إقفال هذه الدراسة) . وللرصد الدقيق لهذا التطور العددى ، ينبغى أن نفرق بين خطين لمسار هذا التطور :

الخط الأول : التحقيقات التى تنشر لأول مرة . ويلحق بهذا الخط استمرار صدور أجزاء من بعض الكتب ، التى توالى نشرها على مدى عامين أو أكثر .

الخط الثانى : إعادات طبع التحقيقات .

(أ) التحقيقات التى تنشر لأول مرة :

رصدت تواريخ نشر الطبعات الأولى للتحقيقات (١٥١٣ تحقيقا) . وبناء على ذلك وزعت التحقيقات زمنيا على النحو المبين فى الجدول رقم (١) . وقد حسبت تواريخ نشر الطبعات الأولى للتحقيقات التى نشرت أجزاؤها تباعا على مدى عامين أو أكثر ، طبقا لسنة بداية النشر (تاريخ نشر الجزء الأول) .

ومن الجدول يتضح ما يلى :

١ ــ أن عدد التحقيقات التى نشرت سنويا يتراوح بين تحقيق واحد فى السنوات ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٢) و ٥٦ تحقيقا (١٩٧٠) .

٢ ــ توجد بعض السنوات المجدبة التى تخلو من نشر أية تحقيقات فيها (١٩١٣ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٣) .

٣ ــ ضآلة أو قلة عدد التحقيقات المنشورة سنويا بصورة عامة ، فى الفترة من ١٩١١ حتى منتصف الأربعينيات ، ثم زيادة عددها فيما بعد ذلك بصفة عامة ، مع تذبذب فى عدد التحقيقات بين عام وآخر .

٤ ــ ولكن بتوزيع التحقيقات المنشورة طبقا للعقود ، يتبين لنا أن إعداد هذه التحقيقات تتزايد عقدا بعد آخر . وهذا مؤشر واضح على تزايد الاهتمام بنشر الأعمال المحققة .

٥ ــ يعتبر عقد السبعينيات أخصب العقود نشرا للتحقيقات (٣٧٧ تحقيقا/ ٢٤,٩١٪) . ويليه عقد الستينيات بفارق قليل (٣٦٦ تحقيقا/ ٢٤,١٩٪) . ويسهم العقدان معا بما يوازى نصف مجموع عدد التحقيقات المنشورة تقريبا (٧٤٣ تحقيقا/ ٤٩,١٠٪) .

جدول رقم (١)

التوزيع الزمني للتحقيقات
طبقا لطبعاتها الأولى

السنة	العدد	المجموع	السنة	العدد	المجموع	السنة	العدد	المجموع
١٩١١	٣		١٩٤٠	١١		١٩٦٤	٤٩	
١٩١٢	٢		١٩٤١	٦		١٩٦٥	٣٤	
١٩١٤	٤		١٩٤٢	٦		١٩٦٦	٢٧	
١٩١٧	١		١٩٤٣	٣		١٩٦٧	٢٧	
١٩١٨	١		١٩٤٤	٥		١٩٦٨	٣٩	
		١١	١٩٤٥	١٢		١٩٦٩	٥٥	
١٩٢١	٢		١٩٤٦	٩				٣٦٦
١٩٢٢	١		١٩٤٧	٢١		١٩٧٠	٥٦	
١٩٢٤	٤		١٩٤٨	١٧		١٩٧١	٣٩	
١٩٢٥	٤		١٩٤٩	٣١		١٩٧٢	٣٣	
١٩٢٦	٥				١٢١	١٩٧٣	٤٣	
١٩٢٧	٢		١٩٥٠	٣٨		١٩٧٤	٣٢	
١٩٢٨	٤		١٩٥١	٣١		١٩٧٥	٣٧	
١٩٢٩	٣		١٩٥٢	٣١		١٩٧٦	٣٤	
		٢٥	١٩٥٣	٤٧		١٩٧٧	٣٤	
١٩٣٠	٦		١٩٥٤	٤٩		١٩٧٨	٣٧	
١٩٣١	٥		١٩٥٥	٣٨		١٩٧٩	٣٢	
١٩٣٢	٧		١٩٥٦	٢٩				٣٧٧

السنة	العدد	المجموع	السنة	العدد	المجموع	السنة	العدد	المجموع
١٩٣٣	٦		١٩٥٧	٢٢		١٩٨٠	٣٩	
١٩٣٤	٥		١٩٥٨	٣٠		١٩٨١	٢٠	
١٩٣٥	٨		١٩٨٩	٢١		١٩٨٢	٣٠	
١٩٣٦	٩				٣٣٦	١٩٨٣	١٧	
١٩٣٧	١٣		١٩٦٠	٣٥		١٩٨٤	٣٩	
١٩٣٨	١٢		١٩٦١	٣٥		١٩٨٥	٤٣	
١٩٣٩	١٨		١٩٦٢	٣٠				١٨٨
		٨٩	١٩٦٣	٣٥				

(ب) إعادات طبع التحقيقات :

رصدت أيضا تواريخ إعادات الطبع ، ووزعت زمنيا بالسنوات فى الجدول رقم (٢) ، ومنه يتبين ما يلى :

١ ــ أن إعادات الطبع بدأت عام ١٩٢٤ بعد ١٣ عاما من نشر أول تحقيق . وهذه الإعادة لتحقيق كتاب « الأصنام » لابن الكلبى ، تحقيق أحمد زكى (باشا) الذى نشر محققا لأول مرة عام ١٩١٤ . (عشر سنوات بين الطبعة الأولى وإعادة الطبع) .

٢ ــ ثانى إعادة طبع جاءت بعد سبع سنوات (١٩٣١) لتحقيق نشر عام ١٩١٤ أيضا ، وهو لكتاب « أنساب الخيل فى الجاهلية والإسلام

وأخبارها » لابن الكلبي أيضا ، ومن تحقيق لأحمد زكى (باشا) أيضا . (سبعة عشر عاما بين الطبعة الأولى وإعادة الطبع) .

٣ ــ وتظل إعادة الطبع ضئيلة العدد حتى بداية الستينيات ، مع خلو بعض السنوات من إعادات للطبع (١٩٢٥ ــ ١٩٣٠) ، (١٩٣٢ ــ ١٩٣٤) ، (١٩٣٧ ، ١٩٤٣ ، ١٩٦١) .

٤ ــ عدد إعادات الطبع التى تنشر سنويا تتراوح بين إعادة طبع واحدة (السنوات ١٩٢٤ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥١) و ٢٥ إعادة طبع (السنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٣) . هذا مع تذبذب أعداد إعادات طبع التحقيقات بين عام وآخر ، مثلها فى ذلك مثل نشر الطبعات الأولى للتحقيقات .

٥ ــ يتجه خط إعادات الطبع إلى الارتفاع عقدا بعد الآخر حتى يصل إلى أقصاه فى السبعينيات . وكما كان الأمر بالنسبة لنشر التحقيقات لأول مرة ، فإن السبعينيات أكثر العقود حظا فى إعادات الطبع (١٥٧ إعادة طبع/ ٣٤,٦٥٪) ويليه عقد الستينيات (١٣٧ إعادة طبع/ ٣٠,٢٤٪) ، ويشكلان معا حوالى ثلثى مجموع إعادات الطبع (٢٩٤ إعادة طبع/ ٦٤,٩٪) .

٦ ــ وبالجمع بين الجدولين (١) ، (٢) وترتيب السنوات فى رتب طبقا لعدد ما نشر فيهما من تحقيقات فى طبعاتها الأولى وإعادات الطبع (جدول رقم ٣) يمكن أن نتبين أن أخصب السنوات نشرا للتحقيقات وإعادات الطبع ، هى سنة ١٩٦٩ (٨٠ تحقيقا) يليها سنة ١٩٧٠ (٧٤ تحقيقا) ، ثم تلتهما السنوات فى ترتيبها ، كما يوضحها الجدول حتى نصل إلى المرتبة الأربعين .

جدول رقم (٢)

التوزيع الزمنى لإعادات طبع التحقيقات

السنة	العدد	المجموع	السنة	العدد	المجموع
١٩٢٤	١		١٩٦٠	٧	
		١	١٩٦٢	٦	
١٩٣١	١		١٩٦٣	١٣	
١٩٣٦	١		١٩٦٤	١٨	
١٩٣٨	١		١٩٦٥	١٢	
١٩٣٩	٣		١٩٦٦	١٥	
		٦	١٩٦٧	٢١	
١٩٤٠	٢		١٩٦٨	٢٠	
١٩٤١	١		١٩٦٩	٢٥	
١٩٤٢	١				١٣٧
١٩٤٤	١		١٩٧٠	١٨	
١٩٤٥	١		١٩٧١	١٢	
١٩٤٦	٢		١٩٧٢	١٧	
١٩٤٧	٢		١٩٧٣	٢٥	
١٩٤٨	٢		١٩٧٤	٨	
١٩٤٩	٢		١٩٧٥	٩	
		١٦	١٩٧٦	١٨	
١٩٥٠	٤		١٩٧٧	١٥	

السنة	العدد	المجموع	السنة	العدد	المجموع
١٩٥١	١		١٩٧٨	٢٢	
١٩٥٢	٢		١٩٧٩	١٣	
١٩٥٣	٥				١٥٧
١٩٥٤	٥		١٩٨٠	١٧	
١٩٥٥	٨		١٩٨١	١٢	
١٩٥٦	٩		١٩٨٢	٢٠	
١٩٥٧	٤		١٩٨٣	٧	
١٩٥٨	١٤		١٩٨٤	٩	
١٩٨٩	٦		١٩٨٥	١٣	
		٥٨			٨٧

جدول رقم (٣)

التوزيع الزمنى للتحقيقات وإعادات الطبع

الرتبة	العدد	السنوات	الرتبة	العدد	السنوات
١	٨٠	١٩٦٩	٢١	٣٤	١٩٤٩
٢	٧٤	١٩٧٠	٢٢	٣٣	١٩٥٢
٣	٦٨	١٩٧٣	٢٣	٣٢	١٩٥١ ، ١٩٨١
٤	٦٧	١٩٦٤	٢٤	٢٧	١٩٥٩
٥	٥٩	١٩٦٨ ، ١٩٨٧	٢٥	٢٦	١٩٥٧
٦	٥٦	١٩٨٠ ، ١٩٨٥	٢٦	٢٤	١٩٨٣

الرتبة	العدد	السنوات	الرتبة	العدد	السنوات
٧	٥٤	١٩٥٤	٢٧	٢٣	١٩٤٧
٨	٥٢	١٩٥٣ ، ١٩٧٦	٢٨	٢١	١٩٣٩
٩	٥١	١٩٧١	٢٩	١٩	١٩٤٨
١٠	٥٠	١٩٧٢ ، ١٩٨٢	٣٠	١٣	١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤٠، ١٩٤٥
١١	٤٩	١٩٧٧	٣١	١١	١٩٤٦
١٢	٤٨	١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٨٤	٣٢	١٠	١٩٣٦
١٣	٤٦	١٩٥٥، ١٩٦٥، ١٩٧٥	٣٣	٨	١٩٣٥، ١٩٤٢
١٤	٤٥	١٩٧٩	٣٤	٧	١٩٣٢ ، ١٩٤١
١٥	٤٤	١٩٥٨	٣٥	٦	١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٣، ١٩٤٤
١٦	٤٢	١٩٥٠ ، ١٩٦٠، ١٩٦٦	٣٦	٥	١٩٢٤، ١٩٢٦، ١٩٣٤
١٧	٤٠	١٩٧٤	٣٧	٣	١٩١٤، ١٩٢٥، ١٩٢٨
١٨	٣٨	١٩٥٦	٣٨	٣	١٩١١، ١٩٢٩، ١٩٤٣
١٩	٣٦	١٩٦٢	٣٩	٢	١٩١٢، ١٩٢١، ١٩٢٧
٢٠	٣٥	١٩٦١	٤٠	١	١٩١٧ ، ١٩١٨، ١٩٢٢

ثانيا ــ التطور العددى للمحققين

بإجراء توزيع زمنى للمحققين طبقا لما أسهموا به من تحقيقات (جدول رقم ٤) يتبين لنا :

١ ــ أن عدد من نشروا تحقيقاتهم خلال العقد الأول (١٩١١ ــ ١٩١٩) لم يزد عن ثمانية محققين ، ثم تزايد عدد المحققين بتوالى العقود حتى وصل عدد من نشروا تحقيقاتهم خلال السبعينيات إلى ٣٠٣ محققا .

٢ ــ أعلى نسب التغيير بالزيادة فى الثلاثينيات حيث تصل إلى ١٧٦,١٩٪ ، وتعبر هذه النسبة عن الزيادة الملحوظة فى عدد المحققين عما كانوا عليه فى العشرينيات ، بينما نجد أن أقل هذه النسب فى الأربعينيات ، حيث تعتبر الزيادة طفيفة جدا (محقق واحد/ ١,٧٢٪) .

٣ ـــ بالنظر إلى الشق الآخر من الجدول نجد أن مجتمع القائمين بالتحقيق يجتذب عددا جديدا من المحققين عقدا بعد الآخر ، وأن هذا العدد أيضا فى تزايد مستمر ، بنسب تتراوح بين ٧١,١٨٪ و ٩٥,٢٣٪ لعدد المحققين فى العقد الواحد .

وفيما يلى إشارة موجزة إلى أبرز المحققين الذين بدأ ظهورهم فى كل فترة من الفترات الزمنية :

١٩١١ ـــ ١٩١٩ : أحمد زكى (باشا) : فى أواخر القرن التاسع عشر « كانت ناشئة من الشبان . قد اتصلوا بالثقافة الأوروبية ، بقدر حرصهم على شخصيتهم العربية ، بجميع عناصرها ومقوماتها ، وكان من هؤلاء الشبان أحمد زكى ، الذى عرف فيما بعد بلقب شيخ العروبة ، وكان منذ نشأته الأولى مولعا بالأدبين العربى والفرنسى ، مما رشحه ليكون عضو الوفد المصرى فى مؤتمر المستشرقين الذى انعقد فى لندن سنة ١٨٩٢ ، وهو فى الخامسة والعشرين ، وظل يحضر مؤتمرات المستشرقين ، ويوثق علاقته بأئمة الاستشراق ، حتى تمكن من منهجهم فى تحقيق التراث العربى ونشره »[٤] .

« وفى سنة ١٩١٠ تقدم بمذكرة لمجلس النظار ضمنها ما عنّ له من وجوه الإصلاح ، وضروب الوسائل ، التى من شأنها إحياء الآداب العربية ، وذيّلها بنُبذ قصيرة عن عدة كتب مخطوطة ، توصل إلى نقل صورها بطريقة التصوير الشمسى فى القسطنطينية والبلاد الأخرى ، وقد وافقت الحكومة على هذا المشروع ، ورصدت له المال اللازم لتنفيذه »[٥] يقول عنه عبد السلام هارون :

« ولعل أول نافخ فى بوق إحياء التراث العربى ، على المنهج الحديث فى مصر هو المغفور له أحمد زكى باشا ، الذى قام بتحقيق كتاب « أنساب الخيل » لابن الكلبى ، و « الأصنام » لابن الكلبى أيضا ، وقد طبعا فى المطبعة الأميرية (مطبعة بولاق) سنة ١٩١٤ ، باسم لجنة إحياء الآداب العربية ، التى عرفت فيما بعد باسم القسم الأدبى ، ولعل هذين الكتابين مع كتاب « التاج » للجاحظ ، الذى حققه أيضا ، من أوائل الكتب التى كتب فى صدرها كلمة « بتحقيق » ، كما أن تلك الكتب قد حظيت بإخراجها على أحدث المناهج

العلمية للتحقيق ، مع استكمال المكمّلات الحديثة ، من تقديم النص إلى القراء ، ومن إلحاق الفهارس التحليلية »[٦] .

وقد قدم أحمد زكى فى الفترة ١٩١١ ــ ١٩١٩ ستة تحقيقات : نكت الهميان فى نكت العميان (١٩١١) ، الأدب الصغير (١٩١١) ، الأدب الكبير (١٩١٢) ، الأصنام (١٩١٤) ، أنساب الخيل (١٩١٤) ، التاج (١٩١٤) ، مع أن كل التحقيقات التى قدمت فى هذه الفترة كانت ١١ تحقيقا فقط (راجع جدول رقم ١) .

١٩٢٠ ــ ١٩٢٩ : من أهم الذين بدأوا فى نشر تحقيقاتهم فى تلك الفترة : أحمد محمد شاكر ، الذى بدأ فى تقديم تحقيقه للأجزاء ١ ــ ٦ من « المحلى » لابن حزم عام ١٩٢٨ . كما نشر عبد العزيز الميمنى « ثلاث رسائل عام ١٩٢٥ . ونشر محب الدين الخطيب تحقيقه لكتاب « الميسر والقداح » لابن قتيبة عام ١٩٢٤ .

١٩٣٠ ــ ١٩٣٩ : من أبرز من ظهروا من المحققين فى هذه الفترة : ابراهيم الأبيارى ، فقد شارك فى تحقيق « التبيان فى شرح الديوان » (١٩٣٦ ــ ١٩٣٨) ، « سيرة ابن هاشم » (١٩٣٦ ــ ١٩٣٧) ، « فقه اللغة وسرّ العربية » (١٩٣٨) ، « الوزراء والكتاب » (١٩٣٨) ، ثم « أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض » (١٩٣٩ ــ ١٩٤١) وقدم أحمد محمد شاكر فى هذه الفترة خمسة تحقيقات ، أبرزها : « الرسالة » يقول عنه « الطناحى » : « من أفذاذ المحققين ، وكان ظهور « الرسالة » للإمام محمد بن ادريس الشافعى ، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر فى سنة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م ، إيذانا ببدء مرحلة جديدة تماما من النشر العلمى العربى ، المستكمل لكل أسباب التوثيق والتحقيق ، وهى مرحلة جديدة فيما يظهر للناس فى تلك الأيام ، ولكنها موصولة الأسباب والنتائج بما سنّه الأوائل وأصّلوه »[٧] .

جـدول رقـم (٤)

التطور العددى للمحققين

الأعداد	العقود	١٩١١ ـ ١٩١٩	١٩٢٠ ـ ١٩٢٩	١٩٣٠ ـ ١٩٣٩	١٩٤٠ ـ ١٩٤٩	١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
العدد الجارى للمحققين	عدد	٨	٢١	٥٨	٥٩	١٥٩	٢٣٥	٣٠٣	١٤٣
	٪ تغيير	—	١٦٢,٥	١٧٦,١٩	١,٧٢	١٦٩,٤٩	٤٧,٧٩	٢٨,٩٣	*
عدد المحققين الجدد	عدد	٨	٢٠	٥٤	٤٢	١١٥	١٦٨	٢٢١	٨٩
	٪ تغيير	—	٩٥,٢٣	٩٣,١٠	٧١,١٨	٧٢,٣٢	٧١,٤٨	٧٢,٩٣	*

* على الرغم من إدراج الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ فى التحليلات إلا أنه لم تستخرج لها نسب فى الجدول .

كما بدأ السيد أحمد صقر اشتغاله بالتراث فى هذه الفترة فى صدر شبابه ، حين أخرج « ديوان علقمة الفحل » عام ١٣٥٣هـ = ١٩٣٥ م ، « وكان يومئذ طالبا بالقسم الثانوى بالأزهر الشريف »[٨] . واشتغل عبد السلام هارون بتحقيق الكتب منذ وقت مبكر « فقد قام بتحقيق الثلث الأول من خزانة الأدب للبغدادى ، وظهر فى أربعة أجزاء عن المكتبة السلفية من سنة ١٣٤٧هـ — ١٣٥١هـ وكان يومئذ طالبا فى تجهيزية دار العلوم »[٩] ، ثم نشر مع أحمد محمد شاكر تحقيقا للجزء الأول من « المفضليات » عام ١٩٣٢ ، وكتاب « الحيوان » (١٩٣٨ — ١٩٤٧) .

وكان « محمد حامد الفقى » رئيسا لجماعة أنصار السنة المحمدية ، وحامل لواء السلفية بمصر . وأنشأ مطبعة السنة المحمدية ، ونشر فيها كثيرا من تصانيفه »[١٠] ، ومن تحقيقاته الأولى « كتاب السنة » لأحمد بن حنبل (١٩٣٠) ، كما نشرت له المكتبة التجارية عام ١٩٣٣ تحقيق « التبيان فى أقسام القرآن » ، وفى مطبعة السنة المحمدية عام ١٩٣٩ نشر له تحقيق بعنوان « رد الإمام الدارمى عثمان بن سعيد على بشر المريسى العنيد » .

وقد بدأ اهتمام الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد بتحقيق التراث مبكرا ، إذ سجلت له ببليوجرافيا نشره لعشرة تحقيقات فى هذه الفترة فى السنوات ١٩٣١ — ١٩٣٨ .

وشهدت هذه الفترة أيضا بداية جهود تحقيق محمود محمد شاكر ، الذى قدم تحقيقه لكتاب « فضل العطاء على العسر » عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤ — ١٩٣٥ م) ، ومصطفى السقا الذى قدم ستة تحقيقات منفردا ومشاركا فى السنوات ١٩٣٢ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

١٩٤٠ — ١٩٤٩ : فى هذه الفترة قدم أحمد أمين (مشارك) تحقيقات ثلاثة : « العقد الفريد » (١٩٤٠) ، كتاب « المكافأة وحسن العقبى » (١٩٤١) ، « الإمتاع والمؤانسة » (١٩٤٢ — ١٩٤٤) ، وللطناحى تعليق مفيد فيما يتصل بمشاركة أحمد أمين فى التحقيقات إذ يقول بأن : « الأستاذ أحمد أمين علم من أعلام النهضة الحديثة فى الفكر العربى

والإسلامى ، ولكن تحقيق الكتب ... لم يكن من صناعته ، ولاهو من طوقه » [١١] .

وبدأ سليمان دنيا تحقيقاته بتحقيق « الإشارات والتنبيهات » لابن سينا (١٩٤٧ ــ ١٩٤٩) ثم « رسالة أضحوية فى أمر الميعاد » (١٩٤٩) . وقدم شوقى ضيف أولى تحقيقاته « كتاب الرد فى النحاة » (١٩٤٧) . كما قدم صلاح الدين المنجد تحقيقه الأول فى مصر ــ وربما كان أول تحقيقاته على الاطلاق ــ عام ١٩٤٦ لكتاب : « رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة » . وقدم طه الحاجرى مع بول كراوس تحقيقه لأربع رسائل للجاحظ فى « مجموع رسائل الجاحظ » عام ١٩٤٣ . وفى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ نشر عبد الرحمن بدوى فى جزئين تحقيقه لخمسة كتب لأرسطو تحت عنوان « منطق أرسطو » . كما شارك على محمد البجاوى فى تحقيق « المزهر فى علوم اللغة وأنواعها » (١٩٤٢ ــ ١٩٤٥) و « الفائق فى غريب الحديث » (١٩٤٥ ــ ١٩٤٧) و « الوساطة بين المتنبى وخصومه » (١٩٤٥) . كما نشر محمد أبو الفضل إبراهيم مع على محمد البجاوى الكتب الثلاثة المشار إليها . وقدم محمد عبد المنعم خفاجى خمسة تحقيقات فى السنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ . كما نشر ــ مشاركا ــ محمد عبد الهادى أبو ريدة عام ١٩٤٧ تحقيقا لكتاب « التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة » . وقد محمد على النجار تحقيقه مع زملائه لكتاب « معيد النعم ومبيد النقم » عام ١٩٤٨ . وقدم محمد كامل حسين تحقيقه لكتاب « ديوان المؤيد فى الدين داعى الدعاة » (١٩٤٩) و « سيرة المؤيد فى الدين داعى الدعاة » للشيرازى (١٩٤٩) . ونشر حسين نصار تحقيقه للديوان « سراقة البارقى » ، وكان وقتها حديث التخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة ، سنة ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧ م ، ولعل تحقيق هذا الديوان هو أول أعمال حسين نصار العلمية »[١٢] .

١٩٥٠ ــ ١٩٥٩ : فى هذه الفترة ، قدم إحسان عباس أولى تحقيقاته فى مصر مشاركا فى « خريدة القصر وجريدة أهل العصر » (قسم شعراء مصر) ١٩٥١/ ١٩٥٢ ، ثم « رسالة فى تعزية أبى على بن أبى الرجال فى ولده أبى

الأزهر » ، للمعرى عام ١٩٥٢ ، ثم المجموعة الأولى من « رسالة ابن حزم الأندلسى » (١٩٥٤) ، ثم قدم مع ناصر الدين الأسد تحقيقا لست رسائل فى « جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى » عام ١٩٥٦ . كما قدم حفنى محمد شرف تحقيقه لكتاب « الاستدراك فى الرد على رسالة ابن الدهان المسماه بالمآخذ الكندية من المعانى الطائية » (١٩٥٨) ومن قبله ، رسالته فى الماجستير من جامعة القاهرة « بديع القرآن » (١٩٥٦) والتى طبعها عام ١٩٥٧ فى كتاب . وقدم طه محمد الزينى أولى تحقيقاته عام ١٩٥٣ ، وقد بلغت تحقيقاته فى تلك الفترة تسعة تحقيقات ، منفردا فى بعضها ، ومشاركا فى البعض الآخر . وقدمت بنت الشاطىء تحقيقها لرسالة الغفران عام ١٩٥١ ، ثم الجزء الثالث من « المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة » عام ١٩٥٨ . وقدم عبد الحليم محمود تحقيق « المنقذ من الضلال » عام ١٩٥٢ . وقدم عبد الستار أحمد فراج تحقيقاته الأولى فى هذه الفترة ، فقدم لنا سبعة تحقيقات ، أولهما عام ١٩٥٣ مشاركا لعبد الوهاب عزام لكتاب « الورقة » وقدم على سامى النشار أول تحقيقاته عام ١٩٥١ بالاشتراك مع أحمد زكى عطية لكتاب « السياسة الشريعة فى إصلاح الراعى والرعية » . وقدم فؤاد سيد تحقيقاته فى هذه الفترة ، فنشر « طبقات الأطباء والحكماء » ، عام ١٩٥٥ ، ثم « طبقات فقهاء اليمن » عام ١٩٥٧ ، ثم الأجزاء ٢ — ٧ من « العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين » ابتداء من عام ١٩٥٨ . واشترك محمد زغلول سلام فى تحقيق « ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن » عام ١٩٥٥ ، ثم « عيار الشعر » ١٩٥٦ .

وقدم محمد سليم سالم أولى تحقيقاته عام ١٩٥٠ لكتاب « المجموع » لابن سينا ، ثم فن « الخطابة » من كتاب « الشفاء » لابن سينا عام ١٩٥٤ . وقدم محمود قاسم تحقيقه لكتاب « مناهج الأدلة فى عقائد الملة » عام ١٩٥٥ . وبدأ مصطفى عبد الواحد فى تحقيقه لأجزاء من « الاكتفاء فى مغازى رسول الله والثلاثة الخلفاء » عام ١٩٥٦ . واشترك ناصر الدين الأسد فى تحقيق « جوامع السيرة وخمسة رسائل أخرى » عام ١٩٥٦ .

١٩٦٠ — ١٩٦٩ : أبرز من بدأوا نشر تحقيقاتهم فى الستينيات : ابراهيم عطوة عوض (٦ تحقيقات) فى الأعوام ١٩٦١ — ١٩٦٣ . حسن حبشى

(٣ تحقيقات) فى سنتى ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ . حسن كامل الصيرفى (٥ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ . حسنين محمد مخلوف (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ . رمضان عبد التواب (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٤ — ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ . طه عبد الباقى سرور (٤ تحقيقات) فى السنوات ٦٠ — ١٩٦٢ . عبد الحليم النجار (٤ تحقيقات) فى سنتى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ . عبد الفتاح محمد الحلو (٧ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ . عبد القادر أحمد عطا (٩ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ . عبد المنعم عامر (٥ تحقيقات) فى السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٢ .

١٩٧٠ — ١٩٧٩ : أما أهم من ابتدأوا نشر تحقيقاتهم فى السبعينيات ، فهم : صلاح عزام (٧ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٣ . عبد اللطيف محمد العبد (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . عبد الله أحمد أبو زينة (٤ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ . عزت على عيد عطية (٣ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٢ — ١٩٧٤ . على محمد عمر (٥ تحقيقات) فى السنوت ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ . فؤاد عبد المنعم أحمد (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٦ — ١٩٧٩ . محمد أحمد عاشور (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧٠ — ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ . محمد عمارة الذى حقق « رسائل العدل والتوحيد » (٨ رسائل) ونشرها عام ١٩٧١ ثم نشر « فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال » عام ١٩٧٢ . موسى محمد على (٦ تحقيقات) فى السنوات ١٩٧١ — ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ .

١٩٨٠ — ١٩٨٥ : أما فى هذه السنوات من الثمانينات فنذكر : ابراهيم محمد الجمل (٤ تحقيقات) فى السنوات ١٩٨٢ . عبد الله حجاج (٤ تحقيقات) ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، محمد عبد القادر أحمد (٤ تحقيقات) فى السنوات ١٩٨٢ — ١٩٨٤ . عبدالله حجاج (٤ تحقيقات)

فى السنوات ١٩٨٢ ــ ١٩٨٥ . محمد عثمان الخشت (٧ تحقيقات) فى سنتى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . محمد كمال ابراهيم جعفر (٤ تحقيقات) فى السنوات ٨٠ ــ ١٩٨٢ .

ثالثا ــ تطور التحقيق المشترك :

بدأ التحقيق المشترك منذ بواكير جهود التحقيق فى مصر ، فتشير البيانات الببليوجرافية إلى أن أول تحقيق مشترك كان عام ١٩١١ إذ اشترك غاستون فيات بورينات ، وكازانوفا ، فى تحقيق كتاب « المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار » للمقريزى .

أما ثانى التحقيقات المشتركة فقد نشر عام ١٩٢٩ ، وقام به كل من ماكس مايرهوف وجورجى صبحى ، لكتاب « منتخب جامع المفردات » للغافقى ، انتخبه ابن العبرى . وقد نشر القسم الأول من التحقيق عام ١٩٢٩ ، أما القسم الثانى فقد نشر عام ١٩٣٣ .

ويوضح الجدول رقم (٥) تزايد عدد التحقيقات المشتركة عقدا بعد الآخر ، مع اختلاف فى عدد هذه التحقيقات باختلاف السنوات ، وقد كان أكبر عدد من التحقيقات فى عام ١٩٧٠ .

ورغم الزيادة فى عدد التحقيقات المشتركة مع توالى العقود ، إلا أنه عندما تنسب هذه التحقيقات المشتركة إلى عدد التحقيقات المنشورة فى كل عقد (جدول رقم ١) يوضح لنا نفس الجدول أنه منذ الثلاثينيات لم تزد نسبة التحقيقات المشتركة إلى ما نشر فى كل عقد عن ١٥,٧٣٪ ، بل بالعكس انخفضت هذه النسبة قليلا فى الأربعينيات إلى ١٥,٧٠٪ ثم فى الخمسينيات إلى ١٤,٥٨٪ ، ثم زادت انخفاضا فى الستينيات إلى ١٣,١١٪ ، ولم ترتفع فعلا إلا فى السبعينيات ، إذ وصلت إلى ١٧,٧٧٪ ، على الرغم من أن هذا العقد شهد أعلى عدد فى التحقيقات المنشورة ، بالمقارنة بالعقود الأخرى .

رابعاً ـــ التطور العددى للناشرين :

من الجدول رقم (٦) يمكننا أن نستنتج مايلى : ٠

١ ـــ كان عدد الناشرين الذين أسهموا فى نشر كتب التراث المحققة ناشرين اثنين فقط فى العقد الأول (١٩١١ ـــ ١٩١٩) ، ثم تزايد عدد الناشرين عقدا بعد الآخر حتى وصل إلى أعلى عدد من الناشرين فى عقد السبعينيات (٨١ ناشرا) .

وكانت نسب التغيير بالزيادة عالية جدا فى عقد العشرينيات (٣٥٠٪) إذ قفز عدد الناشرين من اثنين إلى تسعة ، ورغم زيادة عدد الناشرين إلى أقصى عدد لهم فى السبعينيات إلا أن نسبة التغيير عن العقد السباق (الستينيات) لم تزد عن ٣٢,٧٨٪ وهى أقل نسبة زيادة ، ويرجع ذلك إلى أنه لابد من حصول درجة من التشبع يقف عندها هذا التزايد العددى للناشرين الذين يسهمون خلال عقد واحد فى نشر كتب التراث المحققة .

٢ ـــ من ناحية أخرى ، نجد أن هناك نموا أيضا فى عدد الناشرين الجدد فى كل عقد ، بنسب تتراوح بين ٤٣,٤٧٪ فى الأربعينيات و ٧٧,٧٧٪ فى العشرينيات . ومن الواضح من الأرقام المتضمنة فى الجدول رقم (٦) أن مجال نشر كتب التراث المحققة يغرى عددا جديدا من الناشرين فى كل عقد ، حتى أنه فى عقد الثمانينيات الذى لم يكتمل بعد نجد أن هناك ٢٦ ناشرا جديدا يطرقون هذا الميدان من مجموع ٥٧ ناشرا بنسبة ٤٥,٦١٪ .

٣ ـــ وإذا أضفنا إلى الجدول رقم (٦) الجدول رقم (٧) الذى يعطينا إحصاء ببدائل الناشرين من المطابع التى نسب إليها عدد من الكتب ، إما لآن الناشرين هم الطابعون ، أو أن الناشرين هم المحققون أنفسهم ، كما يضم الجدول إحصاء بالمحققين الناشرين ، والمجهولين من الناشرين ، فى كل عقد من العقود . ومن هذا الجدول نتبين أن عدد الطابعين والمجهولين فى العقد الأول (٦) كبير بالنسبة إلى عدد الناشرين (٢) ، خاصة وأن عدد التحقيقات المنشورة فى ذلك العد لم يتعد ١١ تحقيقا (جدول رقم ١) . ثم نلاحظ أن أعداد بدائل الناشرين

تعتبر قليلة فى العقد الثانى بالنسبة للناشرين (٢٢,٢٢٪) ثم تزيد فتصبح ٦٦,٦٦٪ فى الثلاثينيات ، ثم ٥٤,١٦٪ فى الأربعينيات ثم تقل إلى ٤٣,١٨٪ فى الخمسينيات ، وتنخفض فى الستينيات إلى ١١,١١٪ فقط . وتصل فى السبعينيات إلى ١٣,٥٨٪ ، ثم ترتفع بشكل ملحوظ فى السنوات الماضية من الثمانينيات إلى ٤١,٣٧٪ ويرجع هذا إلى الزيادة الواضحة فى عدد الكتب التى قام محققوها بنشرها ، وهذا ما أمكن متابعته ببليوجرافيا ولم يكن متاحة فيما مضى من العقود .

جـدول رقم (٥)

تطور التحقيق المشترك

السنة	عدد التحقيقات المشتركة	المجموع	٪ للمنشور	السنة	عدد التحقيقات المشتركة	المجموع	٪ للمنشور
١٩١١	١	———	———	١٩٦٠	٩		
		١	٩,٠٩	١٩٦١	٣		
١٩٢٩	١	———	———	١٩٦٢	٢		
		١	٣,٤٤	١٩٦٣	٢		
١٩٣٢	١			١٩٦٤	٤		
١٩٣٣	٢			١٩٦٥	٨		
١٩٣٦	٢			١٩٦٦	٦		
١٩٣٧	٥			١٩٦٧	٣		
١٩٣٨	٢			١٩٦٨	٣		
١٩٣٩	٢	———	———	١٩٦٩	٨	———	———
		١٤	١٥,٧٣			٤٨	١٣,١١
١٩٤٠	١			١٩٧٠	١١		
١٩٤١	١			١٩٧١	٩		
١٩٤٢	٢			١٩٧٢	٧		

السنة	عدد التحقيقات المشتركة	المجموع	٪ للمنشور	السنة	عدد التحقيقات المشتركة	المجموع	٪ للمنشور
١٩٤٣	٤			١٩٧٣	٧		
١٩٤٥	٥			١٩٧٤	٤		
١٩٤٧	٢			١٩٧٥	٧		
١٩٤٨	٣			١٩٧٦	٦		
١٩٤٩	١			١٩٧٧	٤		
		١٩	١٥,٧٠	١٩٧٨	٥		
١٩٥٠	٤			١٩٧٩	٧		
١٩٥١	٧					٦٧	١٧,٧٧
١٩٥٢	٥			١٩٨٠	٤		
١٩٥٣	٥			١٩٨١	٢		
١٩٥٤	٤			١٩٨٣	٢		
١٩٥٥	٧			١٩٨٤	٤		
١٩٥٦	٧			١٩٨٥	٣		
١٩٥٧	٤					١٥	
١٩٥٨	٤						
١٩٥٩	٢						
		٤٩	١٤,٥٨				

جـدول رقـم (٦)

التطور العددى للناشرين

	العقود	١٩١١ ـ	١٩٢٠ ـ	١٩٣٠ ـ	١٩٤٠ ـ	١٩٥٠ ـ	١٩٦٠ ـ	١٩٧٠ ـ	١٩٨٠ ـ
الأعداد		١٩	٢٩	٣٩	٤٩	٥٩	٦٩	٧٩	٨٥
العدد الجارى للناشرين	عدد	٢	٩	١٧	٢٣	٤٣	٦١	٨١	٥٧
	٪ تغير	ـ	٣٥٠	٨٨,٨٨	٣٥,٢٩	٨٦,٩٥	٤١,٨٦	٣٢,٧٨	*
العدد الناشرين الجدد	عدد	٢	٧	١٠	١٠	٢٦	٢٩	٣٩	٣٦
	٪ تغير	ـ	٧٧,٧٧	٥٨,٨٢	٤٣,٤٧	٦٠,٤٦	٤٧,٥٤	٤٨,١٤	٤٥,٦١

جـدول رقم (٧)

التوزيع الزمنى لبدائل الناشرين

بدائل الناشرين / العقود	١٩١١-١٩	١٩٢٠-٢٩	١٩٣٠-٣٩	١٩٤٠-٤٩	١٩٥٠-٥٩	١٩٦٠-٦٩	١٩٧٠-٧٩	١٩٨٠-٨٩
الطابعون	٥	٢	١١	١٠	١٣	٤	٨	٩
المحققون	—	—	—	—	—	١	١	١٣
المجهولون	١	—	١	٣	٦	٢	٢	٢

تطور إسهام الناشرين

إذا ما تركنا جانبا المطابع ، والمحققين الناشرين ، والمجهولين من الناشرين ، وتتبعنا تطور إسهام دورنشر طوال العقود (جدول رقم ٨) فسنجد أنه :

* فى العقد الأول (١٩١١ ــ ١٩١٩) ، لم يكن هناك من الناشرين غير المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية (١٩١١ ، ١٩١٤) ودار الكتب المصرية (١٩١٤) .

* وفى العقد الثانى (١٩٢٠ ــ ١٩٢٩) ، دخل ميدان نشر كتب التراث المحققة أول ناشر تجارى ، وهو المكتبة السلفية (محب الدين الخطيب) عام ١٩٢٢ ، ثم تلتها المكتبة التجارية الكبرى عام ١٩٢٥ ، ثم انضمت إليهم الجامعة المصرية عام ١٩٢٨ ، ثم دار الطباعة المنيرية ، ومكتبة محمد على صبيح فى نفس العام . وشهد عام ١٩٢٩ دخول عيسى البابى الحلبى (دار احياء الكتب العربية) المجال . ويعتبر هؤلاء الناشرون هم رواد نشر كتب التراث بعامة والمحققة منها بخاصة فى مصر . وقد أسهمت المكتبة السلفية بأكبر نصيب من الكتب المحققة فى هذا العقد .

* وفى العقد الثالث (الثلاثينيات) ظل هؤلاء الناشرون يعملون فى الميدان إلى أن أنضمت إليهم مكتبة الخانجى عام ١٩٣٢ ، ثم لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٣٤ ، ثم مكتبة مصطفى البابى الحلبى عام ١٩٣٥ ، ثم مكتبة النهضة المصرية عام ١٩٣٦ ، ثم مطبعة أنصار السنة المحمدية عام ١٩٣٩ .

جدول رقم (٨)

تطور إسهام الناشرين

م	العقد / الناشر	١٩١١-١٩١٩	١٩٢٠-١٩٢٩	١٩٣٠-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٥
		عـــدد الكـــتب							
١	المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية	٢	١	١	١	٥	٢	٤	١
٢	دار الكتب المصرية	٢	٤	١	٧	٨	٧	١٦	—
٣	المكتبة السلفية	—	١١	٦	٢	٦	—	٢	١
٤	المكتبة التجارية الكبرى	—	٢	١٠	٧	١٠	٨	—	—
٥	محمد أدهـم	—	١	—	—	—	—	—	—
٦	الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول/ جامعة القاهرة)	—	٢	١٦	—	٧	٧	١٨	١
٧	دار الطباعة المنيرية	—	١	—	١	٤	١	١	—
٨	مكتبة ومطبعة محمد على صبيح	—	١	١	١	٧	٩	٤	—
٩	دار احياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى)	—	١	١	١٢	٢٢	٢٩	٦	—
١٠	مكتبة الخانجى	—	—	٤	٣	١٥	١٨	١٧	١٠
١١	لجنة التأليف والترجمة والنشر	—	—	١٣	١٥	٢١	٢	—	—
١٢	الجمعية الشرعية الاسلامية	—	—	١	—	—	—	—	—
١٣	مكتبة لويس سركيس	—	—	١	—	—	—	—	—
١٤	مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى	—	—	٩	٦	٢٥	١٥	٢٧	١
١٥	لجنة الشبيبة السورية بالقاهرة	—	—	١	—	—	—	—	—
١٦	مكتبة النهضة المصرية	—	—	١	٢	١٧	٣	٣	٥
١٧	مكتبة محمود توفيق	—	—	١	١	—	—	—	—
١٨	مطبعة أنصار السنة المحمدية	—	—	١	٧	٢٣	٧	١	١
١٩	مكتبة الأزهر	—	—	١	—	—	—	٢	٢
٢٠	دار المعارف	—	—	—	١١	٤٠	٣٠	٧	١٥
٢١	عزت العطار الحسينى	—	—	—	٣	—	١	—	—
٢٢	مكتب نشر الثقافة الاسلامية	—	—	—	٤	—	—	—	—
٢٣	دار الكتب الأهلية	—	—	—	١	—	—	—	—
٢٤	دار الفكر العربى	—	—	—	٥	٣٥	١٠	٥	—
٢٥	دار الكتاب المصرى	—	—	—	٣	—	—	—	—
٢٦	دار الكتاب العربى	—	—	—	١	٩	٢	—	—
٢٧	مكتبة التوحيد	—	—	—	١	—	—	—	—

م	الناشر العقد	١٩١١-١٩١٩	١٩٢٠-١٩٢٩	١٩٣٠-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٥
		عـــدد الكـــتب							
٢٨	مكتبة الحسين التجارية	—	—	—	٢	—	—	—	—
٢٩	مكتبة القاهرة	—	—	—	١	٢	١٣	٦	—
٣٠	لجنة الشباب المسلم	—	—	—	—	٢	—	—	—
٣١	جماعة الأزهر للنشر والتأليف	—	—	—	—	١	—	—	—
٣٢	مكتب الآداب	—	—	—	—	١	—	—	٢
٣٣	مكتبة الحلبى	—	—	—	—	١	—	—	—
٣٤	دار الثقافة الاسلامية	—	—	—	—	١	—	—	—
٣٥	وزارة التربية والتعليم (المعارف)	—	—	—	—	٦	١	—	—
٣٦	مكتبة مصـر	—	—	—	—	٥	٤	—	١
٣٧	مكتبة الانجلو المصرية	—	—	—	—	٣	٧	٧	—
٣٨	مكتبة وهبـة	—	—	—	—	١	٢	٥	—
٣٩	دار نهضة مصـر	—	—	—	—	٤	١٢	٨	١
٤٠	معهد المخطوطات العربية	—	—	—	—	٣	٩	١١	—
٤١	الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر	—	—	—	—	١	٢٤	—	—
٤٢	وزارة الأوقاف المصرية	—	—	—	—	١	—	—	—
٤٣	دار الزينى للطبع والنشر	—	—	—	—	١	—	١	—
٤٤	دار العروبة للطبع والنشر	—	—	—	—	٢	١٢	—	—
٤٥	لجنة البيان العربى	—	—	—	—	٢	٤	—	—
٤٦	مطبعة المدنـى	—	—	—	—	١	٨	٨	٣
٤٧	جامعة الاسكندرية	—	—	—	—	٢	—	١	—
٤٨	المعهد الألمانى للآثار	—	—	—	—	١	١	—	—
٤٩	دار الشعب	—	—	—	—	١	٣	١٣	٢
٥٠	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية	—	—	—	—	١	—	—	—
٥١	اللجنة الموسيقية العليا	—	—	—	—	١	—	—	—
٥٢	دار العرب للبستانى	—	—	—	—	١	—	—	—
٥٣	الدار القومية للطباعة والنشر	—	—	—	—	١	١٨	—	—
٥٤	الشركة العربية للطباعة والنشر	—	—	—	—	٢	٣	—	—
٥٥	المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر	—	—	—	—	٤	١٠	—	—
٥٦	وزارة الثقافة	—	—	—	—	—	٦	—	—
٥٧	دار القلـم	—	—	—	—	—	٦	—	—
٥٨	دار الكتب الحديثة	—	—	—	—	—	١٨	١١	—
٥٩	دار المصحف	—	—	—	—	—	١	—	—
٦٠	مكتبة تـاج	—	—	—	—	—	١	—	—

م	الناشر / العقد	١٩١١-١٩١٩	١٩٢٠-١٩٢٩	١٩٣٠-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٥
		عـــدد الكـتب							
٦١	منشأة المعارف	—	—	—	—	—	٤	١٠	٢
٦٢	الجامعة الأمريكية	—	—	—	—	—	١	١	—
٦٣	مؤسسة النشر والطباعة	—	—	—	—	—	١	—	—
٦٤	عالم الكتب	—	—	—	—	—	٦	٣	—
٦٥	المجلس الاعلى للشئون الاسلامية	—	—	—	—	—	١٩	١٦	٢
٦٦	المكتبة العلمية	—	—	—	—	—	١	—	—
٦٧	المكتب الفنى للنشر	—	—	—	—	—	١	—	—
٦٨	المؤسسة العربية الحديثة	—	—	—	—	—	٢	١	—
٦٩	الجمعية التعاونية للطبع والنشر	—	—	—	—	—	١	—	—
٧٠	دار التحرير للطبع والنشر	—	—	—	—	—	٢	—	—
٧١	مؤسسة الحلبى	—	—	—	—	—	٦	١	—
٧٢	مجمع اللغة العربية	—	—	—	—	—	١	٦	٣
٧٣	جامعة الأزهر	—	—	—	—	—	٢	٦	١
٧٤	دار المعرفة	—	—	—	—	—	٢	١	—
٧٥	دار الكاتب العربى	—	—	—	—	—	٢١	١	—
٧٦	جامعة عين شمس	—	—	—	—	—	٢	١٣	—
٧٧	مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى	—	—	—	—	—	١	—	—
٧٨	دار الارشـــاد	—	—	—	—	—	١	—	—
٧٩	مكتبة الجندى	—	—	—	—	—	٢	١٠	—
٨٠	مكتبة الكليات الأزهرية	—	—	—	—	—	٧	٩	٥
٨١	دار الكتاب الجديد	—	—	—	—	—	٢	٢	—
٨٢	دار التأليف	—	—	—	—	—	١	٢	—
٨٣	المكتب الشرق للنشر والتوزيع	—	—	—	—	—	١	—	—
٨٤	مكتبة الشباب	—	—	—	—	—	١	٣	١
٨٥	دار التراث	—	—	—	—	—	١	١٣	١
٨٦	مجمع البحوث الاسلامية	—	—	—	—	—	—	٦	—
٨٧	دار الوطن العربى	—	—	—	—	—	—	١	—
٨٨	مكتب زكريا على يوسف	—	—	—	—	—	—	١	—
٨٩	مكتب عاطف	—	—	—	—	—	—	٣	—
٩٠	مؤسسة سجل العرب	—	—	—	—	—	—	١	—
٩١	الهيئة المصرية العامة للكتاب	—	—	—	—	—	—	٣٧	٢٩
٩٢	دار الهلال	—	—	—	—	—	—	٨	—
٩٣	المكتبة العالمية	—	—	—	—	—	—	١	—
٩٤	دار الاعتصام	—	—	—	—	—	—	١٤	٤
٩٥	دار الانسان للتأليف والترجمة والنشر	—	—	—	—	—	—	١	٢

م	العقد / الناشر	١٩١١-١٩١٩	١٩٢٠-١٩٢٩	١٩٣٠-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٥
		عــــدد الكــتب							
٩٦	دار التراث العربى	—	—	—	—	—	—	٣	٤
٩٧	دار الفكر الحديث للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	٢	—
٩٨	مكتبة الجامعة الأزهرية	—	—	—	—	—	—	١	—
٩٩	دار الثقافة للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٠	دار النهضة العربية	—	—	—	—	—	—	٦	—
١٠١	عالم الفكر	—	—	—	—	—	—	٣	٢
١٠٢	المكتبة الحسينية المصرية	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٣	دار الجامعات المصرية	—	—	—	—	—	—	٢	—
١٠٤	دار الفكر للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٥	دار نشر الثقافة	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٦	الاذاعة والتليفزيون	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٧	المكتبة التوفيقية	—	—	—	—	—	—	١	—
١٠٨	المكتبة المصرية ومطبعتها	—	—	—	—	—	—	٣	—
١٠٩	مكتبة جعفر الحديثة	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٠	مكتبة الجمهورية العربية	—	—	—	—	—	—	١	—
١١١	مكتبة جمهورية مصر	—	—	—	—	—	—	١	١
١١٢	مؤسسة شباب الجامعة	—	—	—	—	—	—	٣	٣
١١٣	الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٤	دار الانصار	—	—	—	—	—	—	٤	—
١١٥	دار الهدى للنشر والتوزيع	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٦	مكتبة نصير	—	—	—	—	—	—	٢	١
١١٧	دار الكتاب المصرى	—	—	—	—	—	—	١	٢
١١٨	دار التوحيد	—	—	—	—	—	—	١	—
١١٩	دار الدعوة للطبع والنشر	—	—	—	—	—	—	١	٣
١٢٠	مكتبة الطليعة	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢١	مكتبة حميدو	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٢	المكتبة القيمة	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٣	مكتبة المتنبى	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٤	مكتبة نجمة الحسين	—	—	—	—	—	—	١	—
١٢٥	دار الكتب الاسلامية	—	—	—	—	—	—	—	١٠
١٢٦	مكتبة التراث الاسلامى	—	—	—	—	—	—	—	٤
١٢٧	مكتبة السلام العالمية	—	—	—	—	—	—	—	٣
١٢٨	المكتبة العربية للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	—	١
١٢٩	المركز الفرنسيسكانى للدراسات الشرقية المسيحية	—	—	—	—	—	—	—	١

م	العقد / الناشر	١٩١١-١٩١٩	١٩٢٠-١٩٢٩	١٩٣٠-١٩٣٩	١٩٤٠-١٩٤٩	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٥
		عدد الكتب							
١٣٠	دار الاصلاح للطبع والنشر	—	—	—	—	—	—	—	١
١٣١	دار الشروق	—	—	—	—	—	—	—	١
١٣٢	دار الوفاء للطباعة والنشر	—	—	—	—	—	—	—	٣
١٣٣	المركز السلفى للكتاب	—	—	—	—	—	—	—	١
١٣٤	المكتبة الأدبية العربية	—	—	—	—	—	—	—	١
١٣٥	المجلس الاعلى للثقافة	—	—	—	—	—	—	—	٢
١٣٦	مكتبة القرآن للطبع والنشر	—	—	—	—	—	—	—	١٤
١٣٧	دار المسلم	—	—	—	—	—	—	—	١
١٣٨	المكتب المصرى الحديث	—	—	—	—	—	—	—	١
١٣٩	مكتبة الحرية الحديثة	—	—	—	—	—	—	—	١
١٤٠	دار الحديث	—	—	—	—	—	—	—	٢
١٤١	دار الصحوة للنشر والتوزيع	—	—	—	—	—	—	—	٥
١٤٢	دار الهداية	—	—	—	—	—	—	—	١
١٤٣	دار العرب للبستانى	—	—	—	—	—	—	—	١
١٤٤	دار الكتب السلفية	—	—	—	—	—	—	—	٢
١٤٥	روز اليوسف	—	—	—	—	—	—	—	١
١٤٦	مكتبة الزهراء	—	—	—	—	—	—	—	٢
١٤٧	المختار الاسلامى	—	—	—	—	—	—	—	١
١٤٨	المركز العربى الدولى للاعلام	—	—	—	—	—	—	—	١
١٤٩	مكتبة الايمان	—	—	—	—	—	—	—	١٠
١٥٠	مكتبة الثقافة الدينية	—	—	—	—	—	—	—	١

وتعتبر جامعة القاهرة صاحبة أكبر عدد من الكتب المنشورة فى هذا العقد ، يليها لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ثم المكتبة التجارية الكبرى ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ثم المكتبة السلفية .

وشهدت الأربعينيات دخول عدد من الناشرين إلى المجال ، وعلى رأسهم دار المعارف عام ١٩٤٠ ، ودار الكتاب العربى عام ١٩٤٨ ، ثم مكتبة القاهرة عام ١٩٤٩ . أما أكثر دور النشر إسهاما فى هذا العقد فتحتل لجنة التأليف والترجمة والنشر المكانة الأولى ، يليها دار إحياء الكتب العربية ودار المعارف ، ثم المكتبة التجارية الكبرى ، ومطبعة أنصار السنة المحمدية .

وفى الخمسينيات نجد أن أبرز من دخلوا هذا المجال وزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم فيما بعد) عام ١٩٥٢ ، ثم مكتبة مصر عام ١٩٥٣ ، ثم دار نهضة مصر عام ١٩٥٤ ، ثم معهد المخطوطات العربية عام ١٩٥٥ ، ودار العروبة للطبع والنشر عام ١٩٥٧ ، ومؤسسة دار الشعب عام ١٩٥٨ ، ثم الدار القومية للطباعة والنشر ، والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر عام ١٩٥٩ .

وفى هذا العقد برزت دار المعارف كأكبر ناشر للكتب المحققة ، ثم دار الفكر العربى ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ومطبعة أنصار السنة المحمدية ، ودار إحياء الكتب العربية ، ولجنة التأليف والترجمة والنشر ، ثم مكتبة النهضة المصرية ، ومكتبة الخانجى ، ثم المكتبة التجارية الكبرى ، ودار الكتاب العربى ، ثم دار الكتب المصرية ، وجامعة القاهرة ، ومكتبة ومطبعة محمد على صبيح ، وأخيرا المكتبة السلفية .

أما فى الستينيات فأهم من دخلوا فى المجال ، دار الكتب الحديثة عام ١٩٦٠ ، ومنشأة المعارف عام ١٩٦٠ أيضا ، ثم عالم الكتب عام ١٩٦١ ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٩٦٢ ، ثم مجمع اللغة العربية عام ١٩٦٥ ، وجامعة تلأزهر عام ١٩٦٦ ، ودار الكاتب العربى عام ١٩٦٦ ، ثم جامعة عين شمس عام ١٩٦٧ ، ثم مكتبة الجندى ، ومكتبة الكليات الأزهرية عام ١٩٦٨ ، ثم دار التراث عام ١٩٦٩ .

وفى هذا العقد احتفظت دار المعارف بمكانتها الأولى فى نشرها لأكبر عدد من الكتب ، ويليها دار إحياء الكتب العربية ، ثم الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ثم دار الكاتب العربى ، ثم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ومكتبة الخانجى ، ودار الكتب الحديثة ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ثم مكتبة القاهرة ، ودار نهضة مصر ، ودار العروبة للطبع والنشر ، ثم المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، ودار الفكر العربى ، ومعهد المخطوطات العربية ، ومكتبة ومطبعة محمد على صبيح . ثم تأتى فى الترتيب المكتبة التجارية الكبرى ، ومطبعة المدنى ، ودار الكتب المصرية ، وجامعة

القاهرة ، ومطبعة أنصار السنة المحمدية ، ومكتبة الأنجلو المصرية ، ومكتبة الكليات الأزهرية .

. وتشهد السبعينيات ظهور الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الاعتصام عام ١٩٧٢ ، إلى جانب عدد كبير من دور النشر . ولكن أبرز من أسهموا فى النشر فى تلك الحقبة فهى الهيئة المصرية العامة للكتاب بلا منازع ، ثم مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ثم جامعة القاهرة ، ودار المعارف ، ومكتبة الخانجى ، ودار الكتب المصرية ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ثم دار الاعتصام ، وجامعة عين شمس ، ودار التراث ، ودار الشعب ، ثم دار الكتب الحديثة ، ومعهد المخطوطات العربية ، ثم منشأة المعارف ، ومكتبة الجندى ومكتبة الكليات الأزهرية ، ثم مطبعة المدنى ، ودار نهضة مصر ، ودار الهلال (نشرت كتابا واحد يحتوى على ٨ رسائل) ، ومكتبة الأنجلو المصرية .

أما فى الثمانينيات فقد ظهرت مكتبة القرآن ، ودار الكتب الإسلامية كأكبر ناشرين جديدين لكتب التراث المحققة . ولكن الإسهام الأكبر فهو للهيئة المصرية العامة للكتاب ، ثم مكتبة القرآن ، ثم دار الكتب الإسلامية . ولم يزل الدور الذى تقوم به دور النشر الأخرى الجديدة غير واضح حتى ينتهى العقد ثم مايليه من عقود فى المستقبل ، فإن عامل الزمن من العوامل الهامة فى ترسيخ أقدام الناشرين .

وقد تبين من استعراضنا لأهم من اقتحموا ميدان تحقيق التراث فى مصر من الناشرين وأهم من ساهموا فى نشر هذا التراث ، أن هناك عددا من هؤلاء الناشرين أدوا دورا ملحوظا على مدى العقود . ويحسن بنا أن نقف قليلا عند بعضهم :

دار المعارف : تأسست عام ١٨٩٠ باسم « مطبعة المعارف ومكتبتها » وقد نشرت كتابين محققين عام ١٩٤٠ ، ثم تغير اسمها عام ١٩٤٤ إلى دار المعارف . على أن شهرة دار المعارف فى مجال نشر كتب التراث بعامة والمحققة منها بخاصة ، بدأت عام ١٩٤٢ « بنشر المفضليات ، ثم الأصعميات ، وهما من أوثق المجاميع الشعرية القديمة ، وقام على تحقيقهما الشيخ أحمد محمد شاكر ،

والأستاذ عبد السلام هارون ، تحت عنوان : (ديوان العرب) . ثم اقترح الأستاذان الجليلان على دار المعارف ، أن تخصص نشرا منظما لعيون التراث العربى ، فسرعان ما استجابت لهذا الاقتراح ، وقامت بتنظيم تنفيذه ، وقد أعلنت الدار فى ذلك الوقت عن مسابقة لتسمية هذا المشروع ، ففاز به عنوان : (ذخائر العرب) ، يشترك فى تحقيقها محمد أمين الخانجى ، رحمه الله (٣٧٨ كتابا ورسالة) منها ٦٧ كتابا محققا وهى المتضمنة فى دراستنا الحالية .

دار إحياء الكتب العربية : فى سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٩ م أسس أحمد الباب البابى الحلبى النواة الأولى لمؤسسة دار إحياء الكتب العربية ، وظلت تؤدى رسالتها متطورة مع الزمن مسايرة لمقتضيات النمو والتدرج ، واختصت بطبع الكتب العلمية والدينية والأدبية . وفى أوائل القرن العشرين خطت خطوات نحو التحقيق العلمى ، فعهدت إلى فئة كريمة من المعروفين بالتحقيق فى هذا العصر بتحقيق عدة كتب[١٧] . وكان صاحب مطبعة عيسى البابى الحلبى — رحمه الله — من فضلاء الناشرين ، وكان يدقق كثيرا فيما يطبع ، ثم كان يلجأ إلى أهل الشأن والخبرة ، يستفتيهم[١٨] .

المكتبة السلفية : أنشأ محب الدين الخطيب بمشاركة عبد الفتاح قتلان ، المطبعة السلفية ومكتبتها بالقاهرة سنة ١٩٢٠ ، ثم استقل بها [١٩] . وكانت المكتبة منارة علم كبيرة ، صدر عنها كثير من كتب التراث .

دار الطباعة المنيرية : أنشأها محمد منير الدمشقى بالقاهرة سنة ١٣٣٧هـ ، ونشر بها كثيرا من المصنفات القديمة والحديثة . وله فضل مذكور فى نشر موسوعات التراث [٢٠] . ولكنها بعد وفاة صاحبها عام ١٩٤٨ تضاءل دورها فى النشر حتى كادت أن تموت .

مطبعة السنة المحمدية : أنشأها محمد حامد الفقى ، ولقى عونا ظاهرا من حكومة المملكة العربية السعودية ، ومن رجالاتها البارزين وعلمائها الأفاضل . وقد أصبحت لا تعنى بكتب التراث بعد وفاة حامد الفقى ، إلا قليلا[٢١] .

دار العروبة : كان بدايتها (لجنة الشباب المسلم) عام ١٣٧١هـ =

١٩٥١ م ، وبعد زوال هذه اللجنة ، أنشئت دار العروبة . ثم على أنقاضها قامت دار التراث ، وفى كل هذه المراحل قدمت دار العروبة ثم دار التراث عددا من ذخائر التراث المحققة(٢٢) .

لجنة التأليف والترجمة والنشر : تأسست عام ١٩١٤ . وكانت نواتها طائفة من طلبة مدرسة المعلمين العليا ، ومدرسة الحقوق ، وقد تولى رئاسة هذه اللجنة الأستاذ أحمد أمين ، مدة ثلاثين سنة(٢٣) . وكان لها إسهام رائع فى نشر التراث العبى وإذاعته . وكانت تهتم باختيار النصوص والمحققين الإثبات ، والعناية بجودة الورق ، والإخراج الطباعى ، والتأنق فيه . وقد توقف نشاط اللجنة تماما بعد الستيبيات(٢٤) .

جامعة القاهرة : لعل أقدم الهيئات العلمية التى عنيت بنشر التراث فى مصر ، هى جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول سابقا) ، ومن أقدم منشوراتها كتاب الذخيرة فى علم الطب ، لثابت بن قرة ، تحقيق جورجى صبحى سنة ١٩٢٨ . كما عنيت مجلة كلية الآداب بالجامعة بنشر بعض نصوص التراث منها : نقط العروس ، لابن حزم ، تحقيق شوقى ضيف(٢٥) . كما كان للجامعة فضل إجازة عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه كان موضوعها تحقيقا لبعض كتب التراث . ثم فترة نشاط جامعة القاهرة فى نشر التراث فى الحقبة الأخيرة .

معهد المخطوطات العربية : أنشىء هذا المعهد بالقاهرة عام ١٩٤٦ ، قسما من أقسام اللجنة الثقافية ، بجامعة الدول العربية ، وكانت الغاية من إنشاء هذا المعهد : هى تصوير المخطوطات العربية من مظانها ، وفهرستها ، وإعدادها للباحثين والدارسين . وقد أصدر المعهد مجلة باسمه ، وهى أول مجلة تعنى بشئون المخطوطات ، والتعريف بها ، وأماكن وجودها ، ورصد ما نشر منها ، وقد نشرت فيها طائفة من النصوص الصغيرة . وقد أصابت هذه المجلة نجاحا كبيرا ــ وبخاصة فى أعدادها العشرة الأولى ــ وكتب فيها كبار العلماء فى الشرق والغرب . وصدر العدد الأول منها فى شهر رمضان ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥ م(٢٦) . ومعظم النصوص المحققة والتى نشرها المعهد نشرت فى هذه المجلة . ثم توقف نشاط المعهد الآن .

مجمع اللغة العربية : أنشىء عام ١٩٣٤ . وهى من أعرق المجامع اللغوية العربية . بذل جهودا فى نشر التراث ولكنها قليلة .

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : قام هذا المجلس تابعا لوزارة الأوقاف المصرية ، فى نحو سنة ١٣٨٠هـ . وقد أصدر المجلس طائفة من عيون التراث . ثم عصفت بهذا المجلس عواصف ، جمدت نشاطه .

عجلـة التطـور

فى نهاية البحث ، نطرح السؤال التالى : إذا كان هذا البحث قد أوضح لنا أن هناك نموا مطردا فى عدد التحقيقات ، وعدد المحققين ، والمحققين الجدد ، والتحقيق المشترك ، وعدد الناشرين ، فى الماضى . فما شأن المستقبل ؟

للإجابة على هذا السؤال ، يمكن أن نستقرىء مؤشرات ثلاثة حول : عدد التحقيقات ، وعدد المحققين ، وعدد ناشرى التحقيقات ، فى العام التالى للدراسة (عام ١٩٨٦) من مصدر ببليوجرافى واحد ، وهو « الفهرست العصرية للوطن العربى »[٢٧] فقد أمكن تتبع هذه المؤشرات الثلاثة فى الاحصاءات التالية :

* عدد التحقيقات : ٥٩ تحقيقا .
* عدد المحققين : ٥١ تحقيقا .
* عدد الناشرين : ٢٦ ناشرا . بالإضافة إلى (٥) مؤلفين ناشرين .

ويمكن أن نتبين معنى هذه الأرقام بمقارنتها بمثيلاتها فى العام السابق (١٩٨٥) : فقد كان عدد التحقيقات عام ١٩٨٥ ، ٤٣ تحقيقا ، إذن هناك زيادة فى عدد التحقيقات عام ١٩٨٦ من العام السابق (١٦ تحقيقا) بنسبة زيادة ٣٧,٢٠٪ .

وكان عدد المحققين عام ١٩٨٥ (٣٧) محققا ، وبالتالى فقد زاد عدد المحققين ١٤ محققا بنسبة زيادة ٢٧,٤٥٪ .

وبمراجعة أسماء المحققين فى عام ١٩٨٦ على جميع أسماء المحققين طوال الفترة من ١٩١١ ــ ١٩٨٥ ، وجد أن عدد المحققين الجدد الذين نشروا تحقيقاتهم لأول مرة عام ١٩٨٦ ، ٢٥ محققا ، أى ما نسبته ٤٩٪ من عدد المحققين فى عام ١٩٨٦ .

أما بالنسبة لعدد الناشرين ، فقد كان عدد الناشرين عام ١٩٨٥ ، ٢٢ ناشرا ، إذن فهناك زيادة فى عدد الناشرين فى عام واحد يقدر بأربعة ناشرين .

وبعرض أسماء الناشرين عام ١٩٨٦ على أسماء الناشرين فى الفترة من ١٩١١ ــ ١٩٨٥ ، وجد أن عدد الناشرين الجدد ٩ ناشرين ، وهذا عدد كبير فى سنة واحدة .

إذن فعجلة التطور تسير إلى الأمام ، ويشهد مجال تحقيق التراث فى مصر نموا متزايدا ، حتى أنه يمكن أن نتنبأ بأن السنوات التالية ، بل والعقود التالية ، لن تشهد نشرا لكتب التراث العربى ، إلا وهو محقق .

* * *

المراجـــع

١ ـ الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عامى ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠/ إعداد عايدة ابراهيم نصير . القاهرة : قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، ١٩٨٣ . ص ٣٠٧ ، ٣٤٦

يوسف اليان سركيس . معجم المطبوعات العربية والمعربة القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٩٢٨ .

عبد الجبار عبد الرحمن . ذخائر التراث العربى . ط ١ . البصرة : (عبد الجبار عبد الرحمن) ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م . ص ٢٤٩ ، ٦٤٦ ، ٨٥١ .

٢ ـ عبد المجيد دياب . تحقيق التراث العربى . منهجه وتطوره . القاهرة : المركز العربى للصحافة ، ١٩٨٣ ، ص ١١٧ .

٣ ـ عبد المجيد دياب . نفس المرجع ونفس الصفحة .

محمود محمد الطناحى ، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى . ط ١ . القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤ م . ص ٨٣ .

٤ ـ كامل سعفان . التراث : واجبنا نحوه . القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ . ص ٧٣ .

٥ ـ عبد المجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١١٨ .

٦ ـ عبد السلام هارون . التراث العربى . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨ ص ٥٣ : نقلا عن : محمود محمد الطناحى . مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى . ص ٨٢ .

٧ ـ الطناحى . مدخل التى تاريخ نشر التراث العربى . ص ٩٢ .

٨ ـ الطناحى . المدخل . ص ٩٩ .

٩ ـ الطناحى . المدخل . ص ٩٨ .

١٠ ـ الطناحى . المدخل . ص ٦٩ .

١١ ـ الطناحى . المدخل . ص ١٢٦ .

١٢ ـ الطناحى . المدخل . ص ١٢٧ .

١٣ ـ الطناحى . المدخل . ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

١٤ ـ قائمة دار المعارف ١٩٧٠ . ص ٢٥٤ . نقلا عن : عبد المجيد دياب . تحقيق التراث العربى . ص ١٢٨ .

١٥ ـ عبد المجيد دياب . تحقيق التراث ص ١٣٥ .

١٦ ـ الطناحى . المدخل . ص ٦٠ .

١٧ ــ عبد المجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١٣٦ .
١٨ ــ الطناحى . المدخل . ص ٥٢ .
١٩ ــ الطناحى . المدخل . ص ٦٣ ، عبد المجيد دياب . تحقيق التراث . ص ١٣٧ .
٢٠ ــ الطناحى . المدخل . ص ٦٤ ــ ٦٥ .
٢١ ــ الطناحى . المدخل . ص ٦٩ ــ ٧٠ .
٢٢ ــ الطناحى . المدخل . ص ١٥٠ .
٢٣ ــ الطناحى . المدخل . ص ١٢٤ ، عبد المجيد دياب . تحقيق التراث ص ١٤٠ .
٢٤ ــ الطناحى . المدخل . ص ١٢٦ .
٢٥ ــ الطناحى . المدخل . ص ١٢٢ .
٢٦ ــ الطناحى . المدخل . ص ١٣٣ ، ١٣٧ .
٢٧ ــ الفهرست العصرية للوطن العربى . فى : عالم الكتاب ، الاعداد ١١ ــ ١٧ يوليو ــ سبتمبر ١٩٨٦ ــ يناير ــ مارس ١٩٨٨ .

التخطيط فى المكتبات الجامعية

الدكتور : حامد الشافعى دياب
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص : تتناول الدراسة التخطيط من حيث مفهومه وأهميته وعناصره التى يمكن إجمالها فى ستة عناصر هى : تحديد الأهداف ، وضع السياسات ، تحديد الإجراءات ، وضع القواعد ، وضع البرامج ، وضع الميزانيات التقديرية .

مقدمـــة :

يعتبر التخطيط من أهم الوظائف التى تقوم بها الإدارة إذ لايمكن تنفيذ أى عمل على أكمل صورة دون تخطيط مسبق له ، والتخطيط يمثل مرحلة التفكير التى تسبق تنفيذ الأعمال ، والتى تنتهى باتخاذ القرارات المتعلقة بما يجرى عمله ، وكيف يتم ، ومتى يتم ، ومن يقوم به ، وإذن فهو سلسلة من الخطوات التى تتعلق بالمستقبل .

ولقد اهتمت به كل دول العالم على اختلاف نظمها وتعدد فلسفاتها ، فلجأت إليه لمواجهة الأزمات ، أو لإحداث التقدم فى مختلف مناشط الحياة ، باعتباره الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف المرغوبة .

وإذا كان التخطيط لازمة من لوازم التطور بالنسبة للدول المتقدمة ، فإنه

أكثر إلحاحا بالنسبة للدول النامية فى جميع مجالات الحياة بصفة عامة ، وفى أعمال المكتبات بصفة خاصة ، حيث لايمكن للمكتبات فى هذه الدول أن تتخطى مرحلة التخلف التى تمر بها إلا باتباع أسلوب التخطيط الذى « يلعب دوراً رئيسياً فى نجاح المكتبة ، ويبدأ بمراحل مبكرة ابتداء من تأسيس المكتبة من حيث اختيار الموقع ، والمكان المناسب ، ومن حيث تصاميم البناء وغيرها »(١) .

وينبغى ألا يغيب عن بالنا أن التخطيط وسيلة ، وليس غاية فى حد ذاته ، وسيلة تهدف إلى مواجهة المستقبل بتدابير مدروسة وتقديرات محددة ، وأنه عملية مستمرة ، له بداية ولكن لانهاية له ، لأن الانتهاء من خطة أو برنامج يؤدى إلى وضع خطة أخرى أو تنفيذ برنامج جديد .

مفهوم التخطيط :

وللتخطيط تعريفات كثيرة تختلف باختلاف الزاوية التى ينظر منها الكُتاب والباحثون ، فالبعض يعرفونه بأنه إطار خارجى لبيان المتطلبات التى يجب أن تنفذ مع تحديد أساليب وطرق تنفيذها(٢) ، فى حين يعرفه آخرون بأنه « تحديد الأهداف ووضع السياسات ، ووضع طرق العمل ، وإجراءات التنفيذ ، واعداد الميزانية التقديرية للأنشطة المختلفة وعلى مستوى المشروع ، ثم وضع البرامج الزمنية بناء على ذلك ، وبما يحقق الأهداف الموضوعة » (٣) .

ويتوسع آخرون فى تعريفه فيقولون : إنه « التدبير الذى يرمى إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا ، لتحقيق أهداف محددة(٤) » .

ومن هذه التعريفات يتبين لنا أن التخطيط يقوم على أساسين هما :

الأساس الأول هو :
التنبؤ بالمستقبل ، والاستعداد له :

أما التنبؤ Forcasting فيقصد به أن تقدم خطة المكتبة صورة لمستقبل الخدمات المكتبية ، أو لما يمكن أن تكون عليه المكتبة مستقبلا ، وذلك عن

طريق وضع تقديرات وافتراضات يتوقع تحقيقها فى المستقبل ــ خلال فترة زمنية محددة ــ على أساس علمى ، لا على أساس الحدس والتخمين والاجتهادات الشخصية ، التى غالبا ماتكون غير صحيحة . والتنبؤ السليم هو أساس التخطيط السليم ، ولعل هذه هى إحدى المشاكل الرئيسية للشخصية الإدارية المسئولة عن التخطيط ، حيث يكون مطلوبا منها محاولة وضع افتراضات ، وتقدير ماستكون عليه أحوال المكتبة الجامعية فى المستقبل . « وعندما يفتقد التنبؤ إلى الدقة والفعالية فإن النتيجة هى عدم القدرة على تحقيق واحد أو أكثر من هذه الأغراض ، ومن ثم احتمال عدم النجاح فيما يترتب عليه من مجالات أو قرارات (٥) » .

لذا يجب على المكتبة الجامعية أن تخطط برامجها ، وتضع تقديراتها أو تنبؤاتها عن المستقبل ، معتمدة على الأساليب العلمية فى طرق التنبؤ ، ومن هذه الأساليب ماهو **وصفى** : يعتمد على آراء الخبراء والمستفيدين من القراء وهذه الآراء تجمع من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة عما يتوقعوه فى المستقبل . ومنها ماهو **كمى** : يعتمد على الأرقام التى تستمد من السجلات والإحصاءات المكتبية لعدد من السنين السابقة .

والأساس الثانى الذى يقوم عليه التخطيط هو : الاستعداد للمستقبل ، بمعنى أن تستعد المكتبة الجامعية ــ بناء على توقعاتها المستقبلية ــ بوضع البرامج التى تلبى متطلبات هذه التوقعات ، وذلك عن طريق حصر الموارد المالية والامكانات البشرية ، وتحديد أفضل الطرق للاستفادة منها ــ فى خلال فترة زمنية مقبلة ــ من أجل تحقيق أهداف المكتبة .

أهميتـــه :

يلعب التخطيط دوراً هاماً فى المكتبات الجامعية للأسباب التالية :

١ ــ أنه يظهر أهداف المكتبة الجامعية بوضوح ، حتى يستطيع كل فرد يعمل بالمكتبة معرفة مايسعى إلى تحقيقه .

٢ ــ أنه يبين الطرق والأساليب التى يجب أن يتبعها موظفو المكتبة فى أداء أعمالهم ، لتحقيق الأهداف المطلوبة .

٣ ــ أنه يحدد العناصر اللازمة لتسيير دفة العمل بالمكتبة ، سواء أكانت عناصر مادية (أموال وتجهيزات) ، أو عناصر بشرية (موظفون فنيون وغير فنيين) .

٤ ــ أنه يحدد الوقت اللازم لتنفيذ كل نشاط من أنشطة المكتبة الجامعية وبرامجها .

٥ ــ أنه يساعد على معرفة المشاكل والتغيرات المتوقع حدوثها فى المستقبل ، للعمل على تلافيها ، والاستعداد لها .

٦ ــ أنه أداة لتوفير النفقات ، حيث يساعد على الاختيار من قائمة الأولويات ، وهذا بدوره يزيد من مصادر المكتبة المالية[٦] .

٧ ــ أنه ضابط للأعمال والأنشطة التى تتم فى المكتبة الجامعية ، فبدونه لايمكن الرقابة على أعمالها ، والتأكد من أن ماتم عمله مطابق لما ينبغى أن يكون .

وخلاصة القول أن التخطيط ضرورة لنجاح أى مكتبة جامعية ، لأنه ينظم عمل الأفراد من ناحية ، ويزيد الكفاية والفاعلية الادارية من ناحية أخرى .

عناصـــره :

تتكون عملية التخطيط فى المكتبات الجامعية من عدة عناصر ، يمكن إجمالها فى ستة هى :

تحديد الأهداف ــ وضع السياسات ــ تحديد الإجراءات ــ وضع القواعد والتعليمات ــ وضع البرامج ــ وضع الميزانيات التقديرية .

أولا ــ تحديد الأهداف :

والأهداف هى الغايات المطلوب الوصول إليها ، والتى أنشئت المكتبة من أجلها ، ومن ثم تعتبر نقطة الانطلاق فى العمل المكتبى ككل ، لأنها تحدد

الاتجاه العام لعمل المكتبات الجامعية . فإذا لم تكن هناك أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها هذه المكتبات ، كان عملها جهدا ضائعا ومفرغا من مضمونه .

أهمية تحديد الأهداف :

وتتمثل أهمية تحديد الأهداف فى المكتبات الجامعية فيما يلى :

١ ـــ أن هذه الأهداف هى التى تحدد الاتجاه العام الذى يجب أن تسير فيه كل الجهود فى المكتبة الجامعية .

٢ ـــ أنها الأساس الذى يقام عليه تخطيط البرامج والأنشطة ، وبناء صرح التنظيم كله فى المكتبة الجامعية .

٣ ـــ أنها تسهم فى تحقيق التنسيق بين أعمال الموظفين ، وتقضى على التضارب والازدواج بين أنشطة الأقسام المختلفة فى المكتبة ، فكل موظف يجب أن يعرف الأهداف المطلوب منه الوصول إليها ، وبالتالى يعمل الجميع متعاونين مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف الكلية للمكتبة .

٤ ـــ أنها تعتبر معايير يمكن استخدامها فى عملية الرقابة ، فعدم تحديد الأهداف يعنى عدم توفر المعايير أو المقاييس التى يتم على أساسها تحليل نتائج الأعمال(٧) .

الشروط الواجب توافرها فى الأهداف :

وهناك مجموعة من الشروط التى يجب أن تتوافر فى الأهداف التى تسعى المكتبة الجامعية لتحقيقها ، نوجزها فيما يلى :(٨)

١ ـــ أن تكون واضحة وصريحة ومفهومة من جميع العاملين فى المكتبة .

٢ ـــ أن تكون صياغتها دقيقة محكمة ، لاتحتمل الاجتهاد أو التأويل .

٣ ـــ أن تكون ممكنة التحقيق ، حتى لاتتحول إلى مجرد نصوص جامدة .

٤ ـــ أن تكون متفقة مع أهداف الجامعة التى تخدمها ، ولاتتعارض معها .

٥ ـــ أن تكون قابلة للقياس .

ومع أن هذا الشرط الأخير يصعب تحقيقه فى كثير من الأحيان ، إلا أنه فى غاية الأهمية ، فبدونه لايمكن معرفة ماتم إنجازه . ولذا ، يجب على المكتبات الجامعية أن تستفيد من التقدم العلمى فى جميع العلوم ، وخاصة العلوم الرياضية والاحصائية فى التحديد الكمى لأنشطتها التى تترجم أهدافها ، فيقاس حجم التبادل ، أو عدد الكتب المفهرسة والمصنفة ، أو عدد الكتب المعارة خارجيا ، أو المستخدمة داخليا ، بأسلوب كمى .

البيئة وأثرها على الأهداف :

لما كانت المكتبة الجامعية لاتقوم فى فراغ ، ولكنها توجد فى بيئة متفاعلة اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا ، فإن هذه البيئة تؤثر على أهدافها ، بل تفرض عليها علاقات وارتباطات مع الهيئات والمنظمات الموجودة داخل الجامعة وخارجها ، وكل ذلك يؤثر على سير العمل والأداء بالمكتبة الجامعية .

فاللوائح الحكومية والتشريعات والقوانين الخاصة بالتمويل ، والعمالة الفنية ، والهيكل الوظيفى والإدارى ، والأجور والمكافآت وطرق التعيين والترقى ، والتطورات المتلاحقة فى علوم المكتبات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة ، والنمو المتزايد فى حجم المعلومات كما وكيفا ، وتعدد فئات المستفيدين ، وبالتالى تعدد متطلباتهم ، كل هذه العوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على تحديد أهداف المكتبة الجامعية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن اللوائح المعمول بها عندنا لاتعطى مدير المكتبة الجامعية السلطة الكافية فى اختيار العاملين وتعيينهم ومجازاتهم ، كما أن القصور فى النظم واللوائح المالية ونظم التعليم الجامعى ككل يحول دون الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، فى توسيع دائرة خدمات المكتبات الجامعية .

ومعنى هذا أن الأهداف غير دائمة ، وإنما هى عرضة للتطور تبعا للظروف والمؤثرات البيئية المحيطة بالمكتبة الجامعية . ومن ثم ، فإن من الواجبات

الأساسية لإدارة المكتبة الجامعية العمل على مراجعة أهدافها بشكل دورى ، للتأكد من صلاحيتها وتلائمها مع الظروف والمتغيرات التى تعمل المكتبة فى إطارها .

ثانيا ــ وضع السياسات :

يخلط البعض بين السياسة والهدف ، فالهدف هو مانريد تحقيقه ، أما السياسة فهى الطريق الذى إذا اتبعناه تحقق الهدف .

والسياسة العامة لأية منظمة ماهى إلا الخطوط العريضة أو الإطار الذى تتحرك فى نطاقه هذه المنظمة ، وتخضع له إجراءاتها وأوامرها وتعليماتها ، بل حتى العلاقات بين موظفيها .

وإذن فالسياسات فى المكتبة الجامعية ، هى الاطار العام الذى تعمل إدارتها فى نطاقه ، وهى التعبير عن اتجاهات الإدارة لما ينبغى أن يكون عليه سلوك الأفراد وأعمالهم فى المكتبة ، ومن ثم تعتبر السياسات المرشد لإتخاذ القرارات فى المكتبات الجامعية ، مثل تفضيل ذوى المؤهل المتخصص فى المكتبات عن غيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى ، أو تدريب المرشحين فى وظائف رئيسية تدريباً مناسبا .

الشروط الواجب توافرها فى السياسات :

ولكى تكون سياسات المكتبات الجامعية فعالة يجب أن يتحقق فيها مايلى [٩] :

١ ــ أن تكون مستمدة من الأهداف الموضوعة لهذه المكتبات ، وأن تؤدى إلى تحقيقها .

٢ ــ أن تكون واقعية وممكنة التطبيق .

٣ ــ أن تكون مرنة بحيث تسمح للمرءوسين بالتصرف فى حالة حدوث تغييرات داخل المكتبة الجامعية .

٤ ــ أن تكون مكتوبة بعبارات محددة لاتقبل التأويل .

٥ ــ أن تتابع أولا بأول ، وأن يعاد النظر فيها ، إذا ماتطلب الأمر ذلك .

أنـواع السياسـات :

ويمكن تقسيم السياسات من حيث المستويات التنظيمية إلى ثلاثة أنواع هى :

(أ) **السياسات الأساسية** : وهى التى يستخدمها أعضاء الإدارة العليا للمكتبة الجامعية ، ويتوقف عليها جميع السياسات الأخرى . وينبغى أن تكون هذه السياسات مدونة فى قانون إنشاء المكتبة ، وأن تكون متصلة بأهدافها ، وأن تتصف بالسعة والمرونة التى تسمح بأى تغير تتطلبه ظروف المستقبل .

(ب) **السياسات العليا** : وهى التى تستخدم بواسطة مديرى الإدارات ، أو الأقسام فى المكتبة ، وتوضع من قبل الادارة العليا المشرفة على المكتبة الجامعية ، وتكون أكثر تفصيلا من سابقتها لأنها تتصل بأعمال المكتبة وأنشطتها .

(ج) **السياسات الفرعية** : وتسمى أحيانا السياسات التشغيلية ، وهى السياسات التى تتعلق بنشاط إدارة أو قسم معين فى المكتبة وتحكم أعماله اليومية مثل : سياسة التزويد ــ سياسة التصنيف ... الخ . وهذه السياسات تعتمد أساسا على السياسات العليا التى تعتمد بدورها على السياسات الأساسية المستمدة من أهداف المكتبة الجامعية .

ثالثا ــ تحديد الإجراءات :

وإذا كانت السياسات هى خطوط عريضة للعمل تبين مايجب عمله ومالايجوز عمله ، فإن الإجراءات هى الخطوات التفصيلية للطريقة التى يتم بها تنفيذ الأعمال ، أو بعبارة أخرى هى « طريقة محددة سلفا عن كيفية تنفيذ

العمليات الروتينية ، والأساس فى الاجراءات أن فيها تتابعا زمنيا للخطوات المطلوبة تنفيذها » [١٠] .

لذا يجب تدريب الموظفين فى المكتبة الجامعية على هذه الإجراءات كل فيما يخصه ، على ألا يغيب عن بالنا أنه إذا كان لكل قسم أو إدارة إجراءاته الخاصة به ، إلا أن الإجراءات ــ عادة ــ تعبر حدود الأقسام أو الإدارات المختلفة ، وتتغلغل فى كل أقسام المكتبة وإداراتها ، وفى مختلف مستوياتها التنظيمية ، لأن العمل المكتبى كل متكامل ، حلقات تسلم كل حلقة للتى تليها .

أهمية تحديد الإجراءات :

ويعتبر تحديد الاجراءات أو الخطوات التفصيلية التى يجب اتباعها فى تنفيذ العمليات والأنشطة التى تتم فى المكتبة الجامعية من الأمور الحتمية لعدة أسباب ، هى :

١ ــ أنه يساعد على تجنب الفوضى فى التطبيق ويقضى على الإجراءات الفردية ، ويحقق التماثل فى أداء الموظفين المختلفين للعمل الواحد .

٢ ــ أنه يساعد على توزيع العمل بين الموظفين .

٣ ــ أنه يساهم فى التقليل من المجهود الذهنى والعصبى للموظفين ، لأنه يوجه فكرهم إلى مايجب عمله .

٤ ــ أنه يضمن إتمام كل العمليات بالطريقة المقررة سالفا ، ومن ثم ييسر مهمة الرقابة على تنفيذ مختلف العمليات فى المكتبة .

أنــواع الإجراءات :

يجب أن تغطى الاجراءات كل العمليات والأنشطة التى تقوم بها المكتبة الجامعية ، لذا توجد مجموعة كبيرة من الإجراءات الخاصة بالأنشطة التالية :

١ ــ التزويد .

٢ ــ الفهرسة الوصفية والموضوعية .

٣ ــ التصنيف .

٤ ــ الخدمة المكتبية : الإعارة الخارجية والداخلية والارشاد المرجعى .

٥ ــ تعيين الموظفين وتدريبهم .

٦ ــ الميزانية .

٧ ــ المبنى وشئون الصيانة .

الشروط الواجب توافرها فى الإجراءات :

ويشترط فى إجراءات العمل بالمكتبات الجامعية مايلى :

١ ــ أن تكون مكتوبة وليست شفوية .

٢ ــ أن تكون واضحة ومفهومة من قبل جميع موظفى المكتبة .

٣ ــ أن تكون ممكنة التطبيق .

٤ ــ أن تكون مرنة .

٥ ــ أن تراجع أولا بأول حتى تواكب التطورات الحديثة فى المكتبات الجامعية .

تبسيط الإجراءات :

ويعرف بأنه « التحليل المنظم لكافة العوامل المؤثرة أو التى تؤثر على ماينجز من الأعمال لتحقيق وفر فى الوقت والجهد والمال [١١] » .

أى أن الهدف من تبسيط الإجراءات ، هو الكشف عن أسهل وأفضل طريقة لأداء عمل ما . أما وسائل تحقيقه فتتلخص فيما يلى :

١ ــ الاستغناء عن الخطوات الغير ضرورية فى أداء مانحتاج إليه .

٢ ــ تجميع الأعمال المشابهة أو المتعلقة ببعضها لتقليل ماينفق فيها من وقت وجهد .

٣ ـــ تجنب التعقيد والروتين .

ويبدو التعقيد فى كثير من الإجراءات التى تمارسها المكتبة الجامعية يوميا فى مجالات :

(أ) اقتناء أوعية المعلومات ومايتضمنه من إجراءات مالية معقدة وكثيرة .

(ب) الإعداد الفنى من فهرسة وتصنيف ومايواجهه من مشاكل عند التطبيق .

(جـ) الخدمة المكتبية ومايعتريها من مشاكل فى إجراءات التعامل مع المستفيدين .

فعند تحليل الإجراءات التى تتبع فى هذه العمليات نجد أن كثيرا منها يمكن اختصاره أو حتى الاستغناء عنه مما يؤدى إلى سيولة وسهولة وتحسين فى الأداء .

وأى برنامج لتبسيط الإجراءات فى المكتبات الجامعية يتطلب معرفة اختصاصات كل إدارة أو قسم من أقسام المكتبة ، والاعتماد على بيانات حقيقية عما تقوم به من أعمال .

ويتكون برنامج تبسيط العمل من ثلاثة أجزاء رئيسية هى [٤٤] :

(أ) خريطة توزيع العمل :

وتبين مايقوم به كل موظف فى المكتبة الجامعية من أعمال يتم تجميعها حسب التخصص ، وتحديد مايبذل فى كل منها من الوقت .

وهذه الخريطة تفيد مدير المكتبة فى التعرف على بعض الأمور التى تحتاج إلى عناية أو تصحيح مثل استغراق بعض الأعمال قليلة الأهمية وقتا أكثر من اللازم ، أو عدم الاستفادة الكاملة بمهارات الموظفين وطاقاتهم ووقتهم .

وتتكون خريطة توزيع العمل من قسمين :

أولهما : قائمة الواجبات Tasks List وهى عبارة عن بيان بالأعمال أو الواجبات التى يقوم بها كل موظف فى المكتبة ، والوقت الذى يتطلبه كل واجب كما يتضح من الشكل التالى :

شكل رقم (١) يوضح الواجبات

الرقم المسلسل للوحـدات	بيان الواجبات	عدد الساعات اليوم/ الأسبوع
١		
٢		
٣		
٤		
٥		
٦		
... الخ		

وثانيهما : قائمة الاختصاصات : وهى عبارة عن بيان باختصاصات الإدارة أو القسم يتضمن جميع أوجه النشاط المختلفة التى تقوم بها مع ترتيب هذه الأنشطة فى قائمة حسب الأهمية ، كما يوضح الشكل التالى :

شكل رقم (٢) يوضح توزيع الاختصاصات

أوجه النشاط	الاختصاصات	إجمالي ساعات العمل	ملاحظات
التزويـد	١		
	٢		
	٣		
	... الخ		
الفهرسة والتصنيف	١		
	٢		
	٣		
	... الخ		
الخدمة المكتبية	١		
	٢		
	٣		
	... الخ		
... الخ			

ويجمع الشكلين السابقين معا تتكون « خريطة توزيع العمل » على النحو التالي :

شكل رقم (٣) يوضح خريطة توزيع العمل

الأنشطة الرئيسية لكل قسم أو إدارة	عدد الساعات	القائم بالنشاط	عدد الساعات

فالحقل الأول من الخريطة يشمل بيانا بأوجه نشاط الإدارة أو القسم مرتبة حسب الأهمية .

والحقل الثانى يشمل عدد ساعات العمل التى يستغرقها إنجاز كل نشاط

والحقل الثالث يذكر فيه اسم الموظف القائم بالنشاط .

أما الحقل الرابع فيخصص لعدد ساعات عمل هذا الموظف مصنفة حسب الواجبات التى يقوم بها .

وتوضح خريطة توزيع العمل بتسلسلها الأفقى الخطوات التى تتخذ فى تنفيذ عمل معين موزعة على الموظفين كل بحسب مساهمته فى هذا العمل ، أما التسلسل الرأسى فيتضمن التصنيف التفصيلى لكل نشاط تقوم به أى إدارة أو قسم من أقسام المكتبة ، مع بيان مايسهم به كل موظف فى الأعمال التى تؤدى فى إدارته أو قسمه .

ويجب أن يبدأ تحليل خريطة توزيع العمل بدراسة الواجبات التى تقوم بها كل إدارة من إدارات المكتبة لمعرفة مدى ارتباطها بالأهداف العامة للمكتبة من ناحية ، وللتأكد من عدم تداخل بعضها مع البعض الآخر من ناحية أخرى .

وبعد ذلك يتم تحليل الخريطة ومراجعتها للتأكد مما يلي :

١ ــ الأنشطة التى تستغرق معظم الوقت ، وهل يجب أن تستغرق كل هذا الوقت ؟

٢ ــ هل يستخدم مجهود الموظفين استخداما صحيحا ؟

٣ ــ هل يستفاد بمهارات الموظفين استفادة كاملة ؟

٤ ــ هل يقوم كل موظف بأداء أعمال لاصلة بينها ؟

٥ ــ هل تقسيم العمل مناسب ؟ وهل اختصاصات الموظفين محددة تحديدا دقيقاً ؟

٦ ــ هل يوزع العمل بالتساوى والعدالة بين الموظفين ؟

(ب) خريطة سير العمل :

وهى عبارة عن عرض بيانى للخطوات والمراحل التى يتكون منها العمل ، أى بداية كل عملية وماتشتمل عليه من إجراءات حتى نهاية تنفيذها . وتستخدم رموز خاصة للإشارة إلى كل مرحلة أو خطوة على النحو التالى : [١٣] .

* اتخاذ إجراءات	Operation	ويرمز له بدائرة	○
* انتقال العمل	Transportation	ويرمز له بسهم	←
* التخزين	Storage	ويرمز له بمثلث	أو
* مراجعة العمل	Inspection	ويرمز له بمربع	□
* التأخير	Delay	ويرمز له بالرمز	D

النموذج التالى يوضح ذلك (١٤)

شكل رقم (٤) يوضح خريطة سير العمل

العمل ــــــــــــــــــ

التاريخ ــــــــــــــــــ اسم الباحث ــــــــــــــــــ

رقم مسلسل	إنجاز إجراء	انتقال	فحص	تأخير	تخزين	الزمن	المسافة	بيان
١	◯	←	☐	D	▽			
٢	◯	←	☐	D	▽			
٣	◯	←	☐	D	▽			
٤	◯	←	☐	D	▽			
٥	◯	←	☐	D	▽			
٦	◯	←	☐	D	▽			
٧	◯	←	☐	D	▽			
٨	◯	←	☐	D	▽			
٩	◯	←	☐	D	▽			
١٠	◯	←	☐	D	▽			

ملخص	النظام الحالى		المقترح		الفرق	
	عدد	زمن	عدد	زمن	عدد	زمن
اتخاذ إجراء						
إنتقال						
فحص						
تأجير						
تخزين						
مجموع الوقت						
مجموع المسافة						

ويقوم الباحث أو المشرف بملء هذه الخريطة بأن يبين كل مرحلة بايجاز ، ثم يحدد الرمز الذي يمثلها ويوصل رمز كل مرحلة برمز المرحلة التى تليها بخطوط ، ثم يبين الوقت الذى تستغرقه كل مرحلة ، والمسافة فى حالة الانتقال .

وتستخدم هذه الخريطة عادة فى تحسين نظام العمل ودراسة الوقت وتحليل الحركة التى تستغرقها كل خطوة من خطوات العمل بغرض تقليل أو إلغاء الخطوات الغير ضرورية .

ويتم تحليل هذه الخريطة باستخدام مجموعة من الأسئلة تبتدىء بعلامات الاستفهام : ماذا ــ لماذا ــ أين ــ متى ــ من ــ كيف ؟ .

* ماذا يعمل ؟
* لماذا هذه الخطوة ؟
* أين تمت ؟
* متى يجب إجراؤها ؟
* من يجب أن يقوم بها ؟
* كيف تؤدى ؟

والإجابة على هذه الأسئلة تؤدى إلى معرفة أفضل طريقة لأداء العمل بأقل مجهود وفى أقل وقت ممكن .

(جـ) حساب العمل :

ويقصد به دراسة كمية العمل الذى يؤدى ، وعدد الموظفين الذين يقومون به ، لاتخاذ قرار باختيار أحسن أسلوب للأداء يتحقق به :

* تنظيم اختصاصات العمل .
* تسهيل أعبائه .
* التخلص من التأخير من تأدية العمل .
* ربط الوظائف ببعضها .
* ربط الموظفين بالوظائف .

رابعاً ـــ وضع القواعد :

والفرق بين القواعد من ناحية والسياسات والاجراءات من ناحية أخرى يتلخص فيما يلى [١٥] .

١ ـــ أن القاعدة تستلزم القيام بعمل معين أو عدم القيام به ، ومن ثم فهى ترتبط بالاجراءات من حيث أنها مرشد للعمل ، ولكنا تختلف عنها فى أنها لاتلتزم بأى تتابع زمنى .

٢ ـــ أن السياسات تعتبر مرشدا للتفكير عند اتخاذ القرار ، ومن ثم فهى تسمح بحرية التصرف داخل خطوطها العريضة ، أما القاعدة فلا تسمح بحرية التصرف عند التطبيق .

والمثال التالى يوضح هذه الفروق فى مجال كالفهرسة :

* فالسياسة العامة للمكتبة هى متابعة وتطبيق أحدث النظم .
* وقواعد الفهرسة هى نصوص التقنين نفسه .
* واجراءاتها هى التعليمات التى يجب اتباعها عند تطبيق هذه القواعد .

خامسا ـــ وضع البرامج :

توضع البرامج لكى تبين وقت البداية والنهاية لكل عمل أو مشروع فى المكتبة ومقدار التداخل الزمنى بين العمليات المختلفة .

وتختلف البرامج من حيث الحجم والأهمية ، فقد يتناول البرنامج عمل المكتبة كلها مثل : برامج إعادة الهيكل التنظيمى للمكتبة ، وقد يكون البرنامج على نطاق أضيق كأن يقتصر على عمل قسم أو وحدة إدارية معينة مثل : برنامج إعداد الفهرسة الموحد ، أو برنامج إعادة تصنيف المكتبة وفق خطة تصنيف جديدة ، أو برنامج جديد للخدمة المكتبية .

وقد يكون البرنامج رئيسيا قائما بذاته ، وقد يكون فرعيا لتحقيق برنامج آخر ، فمثلا برنامج تغيير نظام تصنيف يحتاج فى الوقت نفسه إلى برنامج لإعداد

العاملين وتأهيلهم وتدريبهم على نظام التصنيف الجديد ، فالأول يعتبر برنامجا رئيسيا له خطته ، والثانى يعتبر برنامجا فرعيا (أو تابعا) له خطته أيضا ، وفى مثل هذه الحالة يتحتم أن يكون البرنامجان متسقين ومتعاونين وموقوتين توقيتا سليما يسمح بكفاية التنفيذ فى الوقت المناسب ، فترابط البرامج ينتج عنه :

* سلامة التنفيذ .
* قلة التكلفة .

ويلاحظ أنه نادرا مايوجد برنامج قائم بذاته ، وغالبا مايكون البرنامج متصلا ببرامج أخرى مترابطا بها ومعتمدا عليها ، ومن هنا تأتى أهمية التنسيق لإنجاز كل برنامج فى موعده حسب الخطة الموضوعة ، وهذا يتطلب كفاية ومرانا من القائمين بعملية التخطيط فى المكتبة .

وتعتبر الميزانية عاملا أساسيا فى تنفيذ البرامج ،لأنها هى التى تحدد وسائل الإنفاق وطرقه وتوزيعه على الأنشطة ثم الرقابة على التنفيذ .

خطوات وضع البرامج :

وعند وضع البرامج ينبغى اتباع الخطوات التالية :

١ ــ تحديد جميع الأنشطة والعمليات التى تلزم لتنفيذ البرامج وفقا للقواعد والنظم السائدة .

٢ ــ تقسيم هذه الأنشطة والعمليات إلى خطوات إجرائية ، مع مراعاة توضيح كل خطوة ووضع ضوابط لتنفيذها ، وتحديد المعوقات المتوقعة عند التنفيذ وكيفية التغلب عليها ، وذلك بوضع البدائل التى يمكن اتباعها إذا تعذر تنفيذ أى خطوة بالوسيلة المقترحة للتنفيذ .

٣ ــ وضع الأولويات التى تحددها خطة العمل وتتابع خطوات التنفيذ ، بمعنى أنه يجب تحديد الخطوات التى تتم بالتوازى ، والخطوات التى تتم بالتوالى ، وتحديد العلاقة بين كل خطوة وغيرها من الخطوات وبيان تأثر كل خطوة بنتائج تنفيذ الخطوات السابقة .

٤ ــ تحديد أسماء المسئولين عن تنفيذ كل خطوة والأشخاص الذين يمكن أن يقوموا بالتنفيذ إذا تعذر قيام الشخص الأصلى بمهمته لسبب أو لآخر .

٥ ــ تحديد الوسائل والتكلفة المالية اللازمة لتنفيذ كل خطوة .

٦ ــ تقدير الوقت اللازم لتنفيذ كل خطوة .

٧ ــ تحديد وقت الابتداء ووقت الانتهاء للبرنامج ككل .

سادسا ــ وضع الميزانيات التقديرية :

وتعرف الميزانية التقديرية بأنها : « عبارة عن كشف أو بيان بموارد وأموال محددة ومخصصة لمشروع ما أو لنشاط ما أو لوحدة من الوحدات فى المنظمة ، وهى نوع من إعداد الخطة أو الخطط فى صورة كمية أو مالية » [16] .

ومعنى هذا أن الميزانية التقديرية بيانات احصائية تتناول كل صور العمليات المستقبلية المطلوب إنجازها فى فترة زمنية محددة (عادة سنة) . وهى من أهم الدعامات التى يعتمد عليها فى التخطيط لأنها تعبر عن الأعمال التى تشملها الخطة بالأرقام ، وتوضح كافة النفقات التى يجب الالتزام بحدودها أثناء التنفيذ .

الخلاصـــة :

وخلاصة القول أن التخطيط عملية مستمرة فى جميع وحدات المكتبة الجامعية وأقسامها ، بهدف تنسيق الأنشطة التى تقوم بها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها المحددة سلفا . وأن المكتبة الجامعية ينبغى أن تعتمد فى إنجاز كافة أعمالها على تخطيط مسبق تستنير به ويكون فى الوقت ذاته وسيلتها فى تحقيق أهدافها العلمية والتعليمية .

• **تخطيط يحدد أهدافها وأعمالها وسياستها واستراتيجيتها العامة والنظم الكفيلة بتحقيق ذلك .**

• **تخطيط بين وظائف الأقسام المختلفة فى المكتبة والإجراءات التى تكفل تنفيذ هذه الوظائف .**

• **تخطيط يعالج المشاكل الإدارية والروتينية ويضع الحلول والبدائل لمعالجتها**

ويحاول ابتكار طرق جديدة لتنمية خدماتها واتساع نشاطها ، ويحدد خطوط الاتصال بين مدير المكتبة والمرءوسين وكيفية إعداد التقارير الدورية عن أنشطة أقسام المكتبة .

* تخطيط لميزانية المكتبة يحدد مصادرها ومجالات إنفاقها .

* تخطيط يبين علاقة المكتبة الجامعية بمجتمع المستفيدين منها وحاجاتهم البحثية والتعليمية .

* تخطيط يحدد أعمال لجان المكتبة ودورها فى تنمية العمل كما وكيفا .

وعلى المكتبة الجامعية أن تسلك كافة السبل التى تساعدها على تحقيق تلك الأهداف التخطيطية ، فلا يقتصر دورها — مثلا — على تنفيذ الميزانية التى تخصصها لها الجامعة ، بل عليها أن تلعب دورا فى تحديد الميزانية قبل تخصيصها من قبل إدارة الجامعة ، وذلك ببيان الأنشطة والبرامج التى تنوى القيام بها وماتحتاجه هذه الأنشطة والبرامج من ميزانية .

كذلك على المكتبة الجامعية أن تحدد الأساليب والاجراءات الفنية الكفيلة بتنمية مجموعاتها وتنظيمها وخدمة جمهورها بحيث تؤدى هذه الأساليب والاجراءات إلى تحقيق الأهداف المنشودة .

ويرى الباحث أن المشكلة الأساسية التى تواجه عملية التخطيط فى المكتبات الجامعية — وخاصة فى الدول النامية — هى قلة الامكانات والموارد سواء أكانت مادية أو بشرية وعجزها عن الوفاء بتحقيق أهداف تلك المكتبات ، أى أن تطلعات هذه المكتبات أكثر من امكاناتها ، ومن هنا تنشأ المشكلة بين قلة المتاح وكثرة المرغوب ، الأمر الذى فرض على المكتبات اللجوء إلى اجراء عملية موازنة للتوفيق بين الامكانات والموارد المتاحة من ناحية والتطلعات والأهداف المرغوب تحقيقها من ناحية أخرى . وعملية الموازنة هذه — فى حد ذاتها — تتطلب وضع خطة محكمة جيدة البناء ، تتوافر فيها مقومات النجاح مثل : وضع الهدف وتحديده بدقة — البساطة والمرونة — تحليل وتصنيف الأعمال المطلوب تنفيذها — وضع قائمة للأولويات — وأخيرا الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة قبل البحث عن موارد جديدة .

المراجــــع

١ ــ عبد الكريم إبراهيم الأمين وآخرون . إدارة المكتبة .ــ بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٠ . ص٢٢ .

٢ ــ Wilson, L.R. & Tauber, M.F. Univerisrh Library P.115-6.

٣ ــ محيى الدين الأزهرى . مرجع سابق ، ص ١٧١ .

٤ ــ سليمان محمد الطماوى . مبادىء علم الادارة ــ القاهرة : د.ن ، ١٩٧٢ . ص١٨٦ .

٥ ــ محيى الدين الأزهرى . مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

٦ ــ Maron, Barbara B.-Academic Libraries: the changing knowledge Centers of Colleges and Univeraity.- Washington: Association for the Study of Highor Eduoation, 1984. P.29 .

٧ ــ لمزيد من التفاصيل عن هذا العنصر انظر :

ــ عمر الجوهرى . مرجع سابق ، ص ٨٣ ــ ٨٤ .

ــ سيد محمود الهوارى . عناصر الادارة . القاهرة . مكتبة عين شمس ، ١٩٦٧ . ص٣٥ .

ــ محمد محمد الهادى . الادارة العلمية ، مرجع سابق . ص ٦٩ ــ ٧١ .

٨ ــ سيد محمود الهوارى . مبادىء الادارة ــ ط٢ ــ بيروت : مطبعة الانصاف ، ١٩٦٤ ، ص ٩٢ .

٩ ــ سيد محمود الهوارى . مرجع سابق . ص ١٠٣

١٠ ــ سيد محمود الهوارى . مرجع سابق . ص ٦٣ .

١١ ــ حلمى كامل . تبسيط الاجراءات ــ القاهرة : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، ١٩٧٣. ص ٥ .

١٢ ــ انظر فى ذلك المراجع التالية :

ــ حلمى كامل . مرجع سابق ، ص ٨ ــ ١٦ .

ــ سيد محمود الهوارى . مرجع سابق ، ص ٦٦ ــ ٦٨ .

ــ محمد محمد الهادى . الادارية العلمية ، مرجع سابق . ص ١٦٤ ــ ١٦٨ .

١٣ ــ انظر فى ذلك المرجعين التاليين :

ــ عبد الرحمن عبد الباق عمر . تنظيم وإدارة الأعمال المكتبية ــ القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٥ . ص ٢٥٧ ــ ٢٦١ .

ـــ حلمي كامل . مرجع سابق . ص ١٨ ـــ ٢٦ .

١٤ ـــ عبد الرحمن عبد الباق عمر . مرجع سابق . ص ٢٦١ .

١٥ ـــ عبد الرحمن توفيق . مرجع سابق . ص ١٠٠ .

١٦ ـــ محيى الدين الأزهرى . مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

الدوريات المصرية فى العلوم البحتة نشأتها وتطورها

زينب محمد محمد محفوظ
قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة
(فرع بنى سويف)

ملخص : تبدأ الدراسة(٥) بعرض نبذة مختصرة عن نشأة النشر العلمى للدوريات فى مصر ، ومقارنته بنشأة الدورية فى العالم ، ودراسة الهيئات المصدرة للدوريات ، ثم تتناول الدورية من حيث عنوانها ، والجهة المصدرة ، والجهة الناشرة ، وفترات التردد ، وبداية الصدور ... إلى آخر العناصر التى ترتبط بالدورية ارتباطاً وثيقا وتؤثر فى نشرها . ثم تقدم الدراسة عرضا لمشكلات نشر الدوريات العلمية فى مصر ، مقرونة بتقديم بعض الاقتراحات لحل هذه المشكلات .

نشأة النشر العلمى فى مصر :

النشر العلمى من الركائز الأساسية التى يقوم عليها البحث العلمى ، ويتخذ النشر العلمى أكثر من صورة وهى : الكتب ، الدوريات ، تقارير البحوث ، وبراءات الاختراع ، النشرات ، الرسائل الجامعية .

---

(٥) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر : دراسة ببليومترية لخصائص الإنتاج الفكرى المصرى فى دوريات العلوم البحتة / إعداد زينب محمد محمد محفوظ . رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ٣٧٧ ص .

ويعتبر النشر فى الدوريات العلمية أحد سبل تداول المعلومات العلمية ، وإثبات السبق العلمى لنتائج البحوث التى اكتملت ، ومراحل تقدم البحوث التى لم تكتمل صورتها النهائية بعد للباحثين الجادين فى المجال .

وارتبط النشر العلمى فى مصر ببدء حركة علمية مباركة بدأت تباشيرها فى نهاية القرن الثامن عشر مع إنشاء المجمع العلمى المصرى إبان الحملة الفرنسية ، عندما أصدر نابليون بونابرت ، خلال فترة الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، قرارا بشأن إنشاء أول مجمع علمى فى القاهرة أطلق عليه « المجمع العلمى المصرى » .

وكان هذا المجمع يضم الأقسام التالية : قسم الرياضيات - قسم الطبيعة - قسم الإقتصاد السياسى - قسم الآداب والفنون الجميلة .

وكان الغرض من إنشاء هذا المجمع العلمى :

أولا : العمل على تقدم العلم فى مصر ونشره فى أنحائها .

ثانيا : بحث ودراسة ونشر أحداث مصر التاريخية ، وتسجيل هذا التاريخ .

وقد قام العلماء الذين اشتركوا فى إنشاء هذا المجمع بإنتاج ونشر كتاب : « وصف مصر »[1] . وقد شهدت مصر بعد ذلك نشاطا ملحوظا فى حركة النشر العلمى على يد شيخ المترجمين رفاعة رافع الطهطاوى ، وبإنشاء مطبعة بولاق وغيرها من المطابع التى أخرجت العديد من الكتب والدوريات فى مختلف العلوم والفنون ، وأسهمت بدور كبير وبارز فى حركة النشر فى مصر . وازدهرت حركة النشر العلمى فى مصر بإنشاء الجمعيات العلمية ، والتى بلغ عددها اليوم فى مصر أكثر من تسعين جمعية علمية متخصصة ، تُعنى أساسا بالبحث العلمى فى الموضوعات البحتة والتطبيقية ، كل فى دائرة تخصصها ، وأول جمعية علمية ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر سنة ١٧٩٨ ، مع الحملة الفرنسية كما سبق ذكره ، وثانى جمعية علمية متخصصة فى مصر ، ظهرت فى بداية القرن الحالى ، هى الجمعية المصرية لعلم الحشرات سنة ١٩٠٧ ، ثم الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع سنة ١٩٠٩ ، ثم جمعية خريجى المعاهد الزراعية سنة ١٩١٨ ثم الجمعية الطبية المصرية سنة ١٩١٩ ، وجمعية المهندسين المصرية سنة

١٩٢٠ ثم الجمعية المصرية لعلم الحيوان سنة ١٩٢٧ .... حتى أحدث جمعية علمية ظهرت مع كتابة هذه الدراسة فى أواخر الثمانينات من هذا القرن ، والغرض العام لتلك الجمعيات هو تيسير التعاون بين المشتغلين بالعلم ، للعمل على تقدمه ورفع مستواه ، وسبيلها إلى ذلك إصدار ونشر مجلات علمية تتضمن البحوث العلمية الجادة .

وتقوم الجمعيات العلمية بنشاط كبير فى تدعيم الحركة العلمية ، وتنشيط البحوث فى مختلف القطاعات ، وتعكس ، بما تصدره من دوريات علمية ، تزخر بشتى البحوث ، صورة حية عن نشاط العلماء المصريين ، وما يضطلعون به فى سبيل تقدم العلم والبحث العلمى ، على المستويين القومى والعالمى[٢] .

وكان إنشاء الجامعة الأهلية سنة ١٩٠٨ ثم تحولها إلى جامعة حكومية ، باسم الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥[٣] ، كبير الأثر فى نشر الدورية العلمية ، حيث وجد أعضاء هيئة التدريس أنه لا مناص من إصدار دوريات ، أو كما يسمونها نشرات ، للكليات ، لتعكس نشاطهم وإنتاجهم الفكرى المتخصص . ومثال ذلك نشرة كلية العلوم - جامعة القاهرة - التى صدرت سنة ١٩٣٤ ، وغيرها من الدوريات المتخصصة التى بدأت تظهر فى جامعة القاهرة ، ثم الجامعات الأخرى بتوالى ظهورها حتى أحدث جامعة ظهرت فى مصر .

ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والدولة تولى اهتمامها بالبحث العلمى وبالجامعات ، وبالاعداد المتزايد من العلماء وكان نتيجة ذلك إنشاء اكاديمية البحث العلمى ، وتدعيم وتشجيع وظهور مراكز البحوث المتخصصة التى أصبح لها دور فعال وإيجابى فى تشجيع النشر العلمى ، بل ومساعدة الجمعيات العلمية فى نشر وتوزيع الدوريات العلمية ، ومثالنا فى ذلك المركزالقومى للإعلام والتوثيق الذى ينشر ١٨ (ثمانية عشر) دورية علمية متخصصة ، فى فروع العلوم والتكولوجيا المختلفة . ذلك بالإضافة إلى الهيئات والمؤسسات العلمية التى تُعنى بنشر العلم ومنجزاته على أوسع نطاق . ومثالنا فى ذلك الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية ، وهيئة الأرصاد الجوية ، والقوات المسلحة المصرية .

نشأة دوريات العلوم البحتة فى مصر

ظهرت دوريات العلوم البحتة المصرية مصاحبة لإنشاء الجمعيات العلمية بتوالى ظهورها ، ثم بعد ذلك بإنشاء الجامعات المصرية ، وكما سبق أن أشرنا فإن المجمع العلمى المصرى الذى أنشىء سنة ١٧٩٨ ، هو أول تجمع علمى ظهر فى مصر(٤) ، وقد أصدر دوريتين فى نهاية القرن التاسع عشر سنة ١٨٨٩ بعنوان :

Bulletin de l'Institut d'Egypte.

Memoires de l'Institut d'Egypte.

وثالث دورية علمية متخصصة ظهرت سنة ١٩٠٨ عن الجمعية المصرية لعلم الحشرات بعنوان :

Bulletin de la société Entomologique

ورابع دورية علمية متخصصة ظهرت سنة ١٩٢٧ عن الجمعية المصرية لعلم الحيوان بعنوان :

Zoological Society of Egypt, Bulletin

وخامس دورية علمية ، وأول دورية علمية تصدر عن الجامعات ، هى دورية كلية العلوم التى صدرت سنة ١٩٣٤ بعنوان :

Bulletin Faculty of Science,

Cairo University.

ثم توالت بعد ذلك صدور الدوريات سواء عن الجمعيات العلمية أو عن الجامعات كما فى قائمة رقم (١) .

وقد تأخر صدور أول دورية مصرية فى العلوم البحتة – « بالرغم من دخول الطباعة إلى مصر مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠١) ثم عودة الطباعة إلى الظهور بعد جلاء الفرنسيين عنها ، وبداية إنتاجها عام ١٨٢٢ واستقرارها عام ١٨٢٨ »(٥) عن مثيلتها فى أوربا بفترة تمتد إلى قرنين من الزمان ، ويزيد (٢٢٤ سنة) حيث ظهرت أول دورية فى فرنسا فى الخامس

من يناير سنة ١٦٦٥ بعنوان Journal des Sçavans وشملت التخصصات التالية : الفيزياء والكيمياء ، والتشريح . أما أول دورية انجليزية ظهرت فى العلوم البحتة فكانت بعد صدور الدورية الفرنسية بثلاثة أشهر ، حيث صدرت بعنوان Philosophical Transactions of the Royal Society فى السادس من مايو سنة ١٦٦٥ ، أما ألمانيا فقد صدرت بها أول دورية بعنوان Miscellanea Curiosa فى سنة (١٦٧٠ - ١٧٠٥) ثم الدورية الثانية بعنوان Acta Eruditorum (١٦٨٢ - ١٧٣١) ، وارتبطت الدورية الأولى بالعلوم الطبية ، إلا أنها كانت تنشر مقالات فى النبات والمعادن والحيوان[٦] .

ويرجع الأستاذ الدكتور / سعد الهجرسى ذلك التأخير إلى سبب هام وهو : أن الدوريات بمعناها الوظيفى الحديث قد تأخر ظهورها فى الوطن العربى ، عنها فى الدول الأوربية وفى أمريكا مدة غير قصيرة لأسباب كثيرة ، ليس أهونها أن المطبعة نفسها ، وهى العامل التكنولوجى الذى لاغنى عنه للدوريات ، قد دخلت إلى أكثر البلاد العربية للمرة الأولى ، متأخرة عنها فى مواطن اختراعها بما يزيد على قرنين من الزمان ، بل الحقيقة أن وجود الطباعة بصورة مستقرة فى أقدم البلاد العربية التى استخدمتها ، قد تأخر عقدين أو ثلاثة عن بداية القرن التاسع عشر نفسه ، هذا بالاضافة إلى أن دخول الطباعة قد لايعنى ظهور الدوريات مباشرة فى كل الأحوال ، معنى ذلك أن كل دوريات الوطن العربى بصفة عامة لن تعود فى بداية ظهورها إلى أبعد من العقد الثالث من القرن التاسع عشر .[٧]

ويشير الدكتور / شعبان خليفة إلى أن مصر هى أول بلد عربى عرف الدوريات فقد صدرت « الوقائع المصرية سنة ١٨٢٨ » ، وظهرت أول مجلة متخصصة هى « يعسوب الطب » سنة ١٨٦٥[٨] .

وميلاد الدورية فى العلوم البحتة فى مصر قد صاحبت استقراراً لم تنله مثيلتها فى التخصصات الأخرى كالطب مثلا ، فقد استمرت أول دورية طبية مصرية « يعسوب الطب » فى الصدور لفترة تقدر بخمس سنوات (١٢٨٣ - ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٧ هـ (١٨٦٥ - ١٨٧٠)[٩] فى حين أن دوريتى المجمع

العلمى المصرى منذ صدورهما فى سنة ١٨٨٩ مازالتا تصدران حتى الآن . بل إن كل دوريات العلوم البحتة بلا استثناء ماتزال تصدر حتى الآن ، ولم يتوقف إلا بعض منها ، ولفترات زمنية قصيرة ، ثم تعاود بعدها الصدور مرة أخرى .

ويرجع ذلك الاستقرار إلى نشوء الدوريات فى كنف الجمعيات العلمية الجادة فى تخصصات العلوم البحتة ، ورعاية الجامعات لأعضاء هيئة التدريس فى إتاحة الفرصة أمامهم لنشر إنتاجهم الفكرى ، وحثهم على تقديم المزيد من البحث العلمى الجاد .

نمو الدوريات المصرية فى العلوم البحتة

يمكن تعرف نمو الدورية من خلال دراسة كل من ميلاد الدورية (سنة الصدور) ، وفاة الدورية (سنة التوقف) ، العمر (عدد سنوات الصدور) .

المواليد (سنة الصدور) :

بدأ ميلاد الدوريات بدوريتين سنة ١٨٨٩ وانتهى بـ ٣٦ (بستة وثلاثين) دورية حتى نهاية سنة ١٩٨٧ .

وجدول (١) يبين العدد التركيمى لدوريات العلوم البحتة المصرية منذ سنة ١٨٨٩ وحتى نهاية ١٩٨٧ ، وقد قسمت حياة الدوريات (١٠٧ سنوات) إلى ١١ (إحدى عشر) فئة ، طول الفئة (١٠ سنوات) .

ونتبين من الجدول أن العقد الأول صدر فيه دوريتين ، واستقر نفس العدد فى العقد الثانى ثم ارتفع فى العقد الثالث ليصل إلى ثلاث دوريات ويمر العقد الرابع دون زيادة تذكر ، ثم صدر دورية جديدة فى العقد الخامس فيرتفع الرصيد إلى أربع دوريات ، ثم تصدر فى كل من العقد السادس والسابع دوريتان فيرتفع الرصيد فى العقد السابع إلى ٨ دوريات (ثمانى) ثم تأتى الطفرة فى العقد الثامن ، فيصدر فيه سبع دوريات ليرتفع الرصيد إلى ١٥ (خمس عشر) دورية وخاصة فى النصف الثانى من هذا العقد ، ولتمثل فترة الازدهار فى صدور الدوريات العلمية . وهكذا يتزايد صدور الدوريات حتى إذا كان

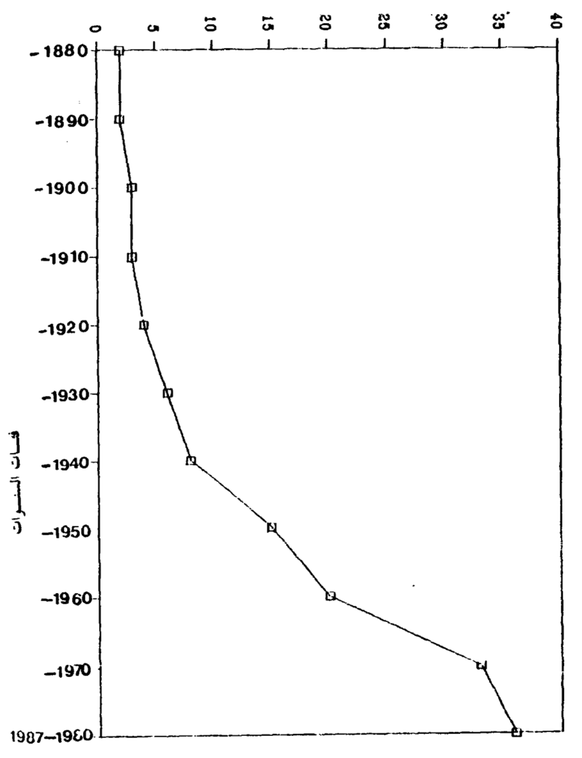
العقد العاشر نجد ارتفاعا آخر تصل عدد الدوريات الصادرة فيه إلى ١٣ (ثلاث عشر) دورية ، وتجيء ، الزيادة نتيجة دخول الجامعات الحديثة فى عملية إصدار دوريات علمية لكلياتها فى تخصص العلوم .

أما العقد الأخير الذى لم يكتمل بعد فإن عدد الدوريات الصادرة فيه لاتزيد عن ثلاث دوريات حتى نهاية سنة ١٩٨٧ .

ويتتبع منحنى النمو التركيمى فى شكل (١) نجد أن الزيادة الفعلية للدوريات بدأت مع بداية العقد الثامن ، وهو ما يقابل سنة ١٩٥٠ ، وهذا ما يؤكد الدور الذى قامت به ثورة يوليو ١٩٥٢ من اهتمام بالبحث العلمى ، وتأكيد مكانته .

جدول رقم (١) نمو العدد التركيمى لدوريات العلــوم البحتـــة المصريـــة

فئـات السنــوات	عــدد الدوريــات	العـدد التركيمـى للدوريـــات
١٨٨٠ —	٢	٢
١٨٩٠ —	—	٢
١٩٠٠ —	١	٣
١٩١٠ —	—	٣
١٩٢٠ —	١	٤
١٩٣٠ —	٢	٦
١٩٤٠ —	٢	٨
١٩٥٠ —	٧	١٥
١٩٦٠ —	٥	٢٠
١٩٧٠ —	١٣	٣٣
١٩٨٠ — ١٩٨٧	٣	٣٦



شكل (١) نمو العدد التراكمي لدوريات العلوم البحتة

الوفيات (سنة التوقف)

تتمتع دوريات العلوم البحتة فى مصر بعمر مديد ، فقد كُتب لها البقاء منذ ميلادها ، أما السبب فيعود إلى الجهات المصدرة للدوريات والتى تتضمن لها البقاء ، بحكم وضعها العلمى والأكاديمى ، سواء كانت جمعية علمية راسخة ، أو هيئة حكومية ، أو جامعة ، أو معهد بحث .

الأعمار :

يرتبط عمر الدورية بمولدها ووفاتها ، وفى دراستنا يرتبط عمر الدورية بميلادها فقط حيث أنه لم تتوقف أية دورية عن الصدور – إلا لفترة زمنية قصيرة – تعود بعدها إلى الصدور ، بل لم يحدث ذلك إلا لدورية واحدة فقط هى Proceedings of Zoological Society of Egypt. حيث صدرت سنة ١٩٦٠ ، واستمرت حتى ١٩٧٢ ، ثم توقفت ، وعادت إلى الصدور مرة أخرى سنة ١٩٨٢ .

ويوضح جدول (٢) التوزيع التكرارى لدوريات العلوم البحتة المصرية ، حسب فئات العمر والنسب المئوية لفئة عمر الدورية .

جدول (٢) التوزيع التكرارى لدوريات العلوم البحتة المصرية

فئة العمر بالسنوات	عدد الدوريات	النسبة المئوية
١ —	٢	٨,٣ ٪
١٠ —	١٣	٣٦,١ ٪
٢٠ —	٥	١٣,٨ ٪
٣٠ —	٧	١٩,٤ ٪
٤٠ —	٢	٥,٦ ٪
٥٠ —	٢	٥,٦ ٪

فئة العمر بالسنوات	عدد الدوريات	النسبة المئوية
٦٠ —	١	٢,٨ ٪
٧٠ —	١	٢,٨ ٪
٨٠ —	—	—
٩٠ —	٢	٥,٦ ٪
المجمـــوع	٣٦	

حجم دوريات العلوم البحتة :

بالنسبة لدوريات العلوم البحتة والتطبيقية . يمثل حجم دوريات العلوم البحتة الصادرة فى مصر سواء كانت عامة أو متخصصة ، وبالنسبة لدوريات العلوم البحتة والتطبيقية معا يمثل الحجم نسبة ١٣,٩٥٪ من عدد الدوريات ، على حين يمثل حجم الدوريات المتخصصة فى العلوم البحتة إلى الدوريات غير المتخصصة فى العلوم البحتة والتطبيقية ٣٦,٣٦٪ .

وحجم دوريات العلوم البحتة المتخصصة إلى دوريات العلوم البحتة والتطبيقية المتخصصة والصادرة فى مصر هو ٢٢,٥٪ .

الهيئات المصدرة للدوريات :

طبيعة جهات الإصدار .

بتتبع دوريات العلوم البحتة المصرية ، نجد تنوعا فى جهات الإصدار ، ويمكن رد هذه الجهات إلى أربع جهات :

الجمعيات العلمية ، الجامعات ، معاهد البحوث ، الهيئات الحكومية .

ويبين جدول (٣) توزيع دوريات العلوم البحتة المصرية طبقا لطبيعة جهات الإصدار .

جدول (٣) توزيع دوريات العلوم البحتة المصرية طبقا لجهات الإصدار

مسلسل	جهات الإصدار	عدد الدوريات	٪
١	الجمعيات العلمية	١٨	٥٠ ٪
٢	الجامعات (كليات وأقسام)	١١	٣٠,٥٪
٣	معاهد البحوث	٤	١١,١ ٪
٤	هيئات حكومية	٣	٨,٣ ٪
	المجموع	**٣٦**	**٩٩,٩ ٪**

ويتبين لنا من الجدول السابق أن الجمعيات العلمية لها نصيب الأسد من حيث إصدار الدوريات (٥٠٪) ، تليها الجامعات (٣٠,٥ ٪) ثم معاهد البحوث (١١,١ ٪) وتأتى الهيئات الحكومية بأقل نسبة (٨,٣ ٪) .

ويتفق الدور الذى قامت به الجمعيات العلمية فى نشر الدوريات العلمية فى مصر ، مع الدور الذى قامت به الجمعيات العلمية فى نشر الدوريات العلمية فى أوربا .[٦] مع فارق الزمن ، حيث اضطلعت الجمعيات العلمية المتخصصة فى العلوم البحتة فى إصدار ثمانى عشر دورية وحافظت على جريانها ، بالرغم من الصعوبات التى تواجهها كما سيأتى ذكره فى مشكلات نشر الدوريات . ويرجع ذلك إلى أن الهدف الأساسى الذى تضعه الجمعية عند إنشائها ، هو إصدار دورية علمية لنشر الإنتاج الفكرى فى التخصص ، وتضافر جهود أعضاء الجمعية فى سبيل تحقيق الهدف .

وتأتى الجامعات بكلياتها وأقسامها فى المرتبة الثانية ، حيث أسهمت بإصدار وطريقة عرضها ، وإعداد ملخص باللغة المكتوب بها المقالة ، يتكون من

إحدى عشر دورية ، ومعظم هذه الدوريات شاملة لتخصصات العلوم البحتة ، وتتقدم كلية العلوم - جامعة القاهرة - الكليات فى نشر أكبر عدد من المقالات فى نشرتها السنوية ، وتعتبر أول كلية علمية تقوم بنشر وإصدار دورية أكاديمية تصدر عن الجامعات .

أما عن الدور الذى اضطلعت به معاهد البحوث فى مصر فى مجال العلوم البحتة فمحدود ، وأول معهد تولى هذه المهمة هو معهد الصحراء ، وغالبا ما نجد اسم معهد البحث المصدر للدورية جزءا من عنوان الدورية كما فى دورية معهد الصحراء التى صدرت سنة ١٩٥٠ ، والدورية التى صدرت عن معهد الأرصاد والفلك بحلوان سنة ١٩٨١ ، وتوالت بعد ذلك المعاهد والمراكز العلمية المتخصصة فى إصدار الدوريات المتخصصة فى العلوم البحتة ، وتعتبر الهيئات الحكومية هى الأقل إسهاما فى إصدار الدوريات المتخصصة .

دوريات العلوم البحتة المتخصصة :

تتناول الدراسة دوريات العلوم البحتة المتخصصة الصادرة فى مصر قائمة (١) بتناول النقاط التالية لكل دورية : عنوان الدورية - الجهة المصدرة - الجهة الناشرة - التردد - بداية الصدور - التحكيم - سرعة النشر - التخصص الموضوعى - متوسط الإنتاجية - متوسط عدد الاستشهادات المرجعية - لغات النشر المسموح بها النسبة المئوية للمقالات الخالية من الاستشهادات - النسبة المئوية للمقالات غير المجازة سنويا .. وذلك بعد ردّ الدوريات إلى فئات الإصدار .

الدوريات التى تصدر عن الجمعيات العلمية :

يتولى المركز القومى للإعلام والتوثيق نشر ٧ (سبع) دوريات تصدر عن الجمعيات العلمية فى مقابل ١١ (احدى عشر) جمعية علمية تتولى نشر وإصدار الدوريات ، دون مساعدة من المركز القومى للإعلام والتوثيق ، وكما هو موضح فى جدول (٤) فإن الدوريات التى به علامة(*) يقوم بنشرها المركز القومى .

سياســـة التحريـــر :

تقبل هيئة التحرير للجمعيات العلمية عامة المقالات المقدمة إليها كلّ فى تخصصها ، ولا تشترط عضوية الجمعية لنشر المقالات للباحثين ، فيما عدا الجمعية المصرية لعلم الحشرات التى تشترط عضوية الجمعية لنشر المقالة ، وفى حالة تقدم باحث ببحث لنشرة وليس عضوا بالجمعية ، يتقدم بطلب لرئيس مجلس إدارة للحصول على إذن بنشر مقالته . وتخضع جميع المقالات المقدمة إلى هيئات التحرير للتحكيم سواء كان محليا وعالميا أو محليا فقط .

وتخصص الجمعيات العلمية بلا استثناء مكافأة مادية للمحكمين تتراوح ما بين عشرة جنيهات إلى خمسة عشر جنيها فى الوقت الحالى ، وما يقابله بالدولار الأمريكى بالنسبة للمحكم الخارجى . ولا تنشر أسماء محكمى المقالات ، فيما عدا مجموعة بحوث الأكاديمية المصرية للعلوم التى تنشر اسم المحكم أسفل عنوان المقالة ، فضلا عن أن التحكيم محلى فقط .

وقد حرصت الجمعيات العلمية التى تصدر دوريات فى العلوم البحتة فى مصر على إعلان شروط النشر التى يجب أن يلتزم بها المؤلفون فى كتابة مقالاتهم ، مثال ذلك الدورية التى تصدرها جمعية علم الحيوان فى ج . م . ع . بعنوان .Proceeding of zoological society of Egypt وفى الصفحة المقابلة لصفحة العنوان كتبت تحت عنوان «Notice to Authors» أو ملاحظات لكتابة المقالات ، ثم أدرجت تحتها كل ما تطلبه هيئة التحرير من مؤلفى المقالات من طريقة عرض المقالة ، وإعداد ملخص باللغة العربية فى حالة ما إذا كانت المقالة باللغة الإنجليزية ، وأيضا اللغات المسموح بالكتابة بها ، أو توجه الشروط تحت عنوان «Instructions to contributors» كما فى الدورية التى تصدرها الجمعية المصرية للعلوم النووية وتطبيقاتها بعنوان Arab Journal of Nuclear, Science and Applications» وتتفق هذه الشروط أو الملاحظات لمؤلفى المقالات فيما بين الجمعيات العلمية ، سواء ظهرت على صفحات الدورية أو وجهت إلى المؤلفين شفاهة .

وتتضمن تلك الشروط جانب من سياسة التحرير مثل شكل المقالة ،

٢٠٠ - ٣٠٠ كلمة ، ثم المقدمة والتجارب والنتائج ، والمناقشة ، ثم إعداد ملخص باللغة العربية ، وما يتعلق بطريقة وشكل الكتابة والمسافات بين السطور ، وترقيم الصفحات ، والجداول ، والإيضاحات ، وأسلوب رسم الأشكال والرسومات ، ونوع الورق المستخدم ، وطريقة كتابة قائمة المصادر ، مع إعطاء أمثلة ومراجعة البيانات الببليوجرافية على مراجع مغينة مثل مجلة المصرية للكيمياء التى تتضمن شروط النشر فيها أن تراجع البيانات الببليوجرافية والاختصارات من دورية Chemical Abstracts . وهناك تعليمات عامة موجهة إلى كاتبى المقالات عن ضرورة ألا يكون قد سبق نشر المقالة فى دوريات أخرى ، وإذا كانت قد نشرت فينبغى تقديم إذن من الدورية المنشور بها المقالة ، وينبغى كذلك أن يراجع كاتب المقالة البروفات على الأصول ، ويجب عليه ألا يحدث أى تغيير فى النص الأصلى .

الميزانيـــــة :

تعتمد الجمعيات العلمية فى ميزانيتها على اشتراكات أعضائها ، بالإضافة إلى الدور الذى يلعبه المركز القومى للإعلام والتوثيق ، فى نشر دوريات الجمعيات العلمية .

وترصد أكاديمية البحث العلمى ميزانية تقدم كإعانة سنوية من موازنة الأكاديمية ، لمعاونة الجمعيات العلمية على أداء رسالتها العلمية ، وقد خصصت الأكاديمية سنة ١٩٧٤ إعانة قدرها ١٣٠٠٠ (ثلاثة عشر ألف جنيه) وزعت على تسع جمعيات علمية وأعيد توزيع الاعانة التى تقدمها الأكاديمية سنة ١٩٧٧ على خمس وثلاثين جمعية علمية ، وقدرها ١٤٠٠٠ (أربعة عشر ألف جنيه) وكان نصيب الدوريات موضوع الدراسة كالآتى(٤) :

* جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية مبلغ ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) .
* الجمعية المصرية للعلوم الرياضية والفيزيائية مبلغ ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) .
* الجمعية المصرية الفيزيائية مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه)
* الجمعية المصرية لعلم الحيوان مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه) .
* الجمعية الكيمائية المصرية مبلغ ٥٠٠ (خمسمائة جنيه) .
* الجمعية المصرية لعلم النبات مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه) .
* جمعية علم الحيوان فى ج . م . ع مبلغ ٢٥٠ (مائتين وخمسين جنيه) .

فئة الاصدار	مسلسل	عنوان الدورية	الجهة المصدرة	التردد	بداية الصدور	التحكيم محلي	التحكيم خارجي	سرعة النشر	التخصص الموضوعي	متوسط الإنتاجية السنوية	متوسط عدد الاستشهادات المرجعية	لغات النشر المسموح بها	المقالات المرفوضة %	المقالات الحالية من الاستشهادات المرجعية %
الدوريات	1	Bulletin de l'institut d'Egypte	المجمع العلمى المصرى	سنوى	١٨٨٩	—		٢٤ – ٣٠ شهراً	العلوم البحتة والتطبيقية	عشر مقالات	ست استشهادات	العربيـة والانجليزية والفرنسية	—	٪ ٦
التى	2	Memoires de l'Insitut d'Egypte.	المجمع العلمى المصرى	سنوى	١٨٨٩	—		٢٤ – ٣٠ شهرا	العلوم البحتة	عشر مقالات	ست استشهادات	العربية والانجليزية والفرنسية	— —	٪ ٦
تصدر	3	Bulletin de la Société Entomologique	الجمعية المصرية لعلم الحشرات	سنوى	١٩٠٨	—		١٦ – ٢٤ شهرا	علم الحشرات	٤٢,٤ مقالة	عشر استشهادات	العربيـة الانجليزية الفرنسية الألمانيـة	٪ ٣	—
عن	4	Bulletin de la société Entomologique «Economic Series»	الجمعية المصرية لعلم الحشرات	سنوى	١٩٧٤	—		١٨ – ٢٠ شهرا	الحشرات	خمسون مقالة	١٣,٢ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية الألمانية	٪٢	—
الجمعيات	5	Zoological Society of Egypt, Bulletin	الجمعية المصرية لعلم الحيوان	سنوى	١٩٢٧	—		٦ – ٨ أشهر	الحيوان	١١,١ مقالة	١٣,٨ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪,٣	٪,٨
العلمية	6 *	Proceeding of the Mothematical and Phycical	جمعية العلوم الرياضية والفيزيائية	نصف سنوى	١٩٣٧			١٦ – ٢٠	الرياضة	١٤,٤	٧,٣	العربية الانجليزية الفرنسية	—	٪٣,٥

تابع جدول (٤)

فئة الإصدار	مسلسل	عنوان الدورية	الجهة المصدرة	التردد	بداية الصدور	التحكيم محلي	التحكيم خارجي	سرعة النشر	التخصص الموضوعي	متوسط الإنتاجية السنوية	متوسط عدد الاستشهادات المرجعية	لغات النشر المسموح بها	المقالات المرفوضة %	المقالات الحالية من الاستشهادات المرجعية %
	7	Proceeding of the Egyptian Academy of science	الأكاديمية المصرية للعلوم	سنوى	١٩٤٥	—		٢٠ - ٢٤ شهرا	العلوم الطبيعية والفلكية والعلوم الكيمائية والعلوم البيولوجية والعلوم الجيولوجية	عشرون مقالة	١٥,٣ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٤٪	—
	8 *	Egyptian Jouranal of Chemistry.	الجمعية المصرية الكيميائية	٦ أعداد في السنة	١٩٥٨			١٢ - ١٨ شهراً	الكيمياء	٧٦,٦ مقالة	٨,٨ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٢٪	١,٤٪
	9	Egyptian Journal of Botany	الجمعية المصرية النباتية	فصلية	١٩٥٨			١٢ - ١٨ شهرا	علم النبات	٣٠,٦ مقالة	١٣ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية		٣,٧٪
الدوريات	10 *	Egyptian Journal of Geology.	الجمعية المصرية الجيولوجية	نصف سنوى	١٩٥٨			٢٠ - ٢٢ شهرا	الجيولوجيا	عشر مقالات	١٢,٩ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية		٧,٦٪
التي	11	Praceeding of Zoolagical Saciety of Egypt	جمعية علم الحيوان في ج.م.ع	سنوى	١٩٦٣			١٤ - ٢٠ شهرا	علم الحيوان	٥,٦ مقالة	٢١,٧ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية		٢,٨٪

تابع جدول (٤)

فئة الاصدار	مسلسل	عنوان الدورية	الجهة المصدرة	الفردة	بداية الصدور	التحكيم محلي	التحكيم خارجي	سرعة النشر	التخصص الموضوعي	متوسط الإنتاجية السنوية	متوسط عدد الاستشهادات المرجعية	لغات النشر المسموح بها	المقالات المرفوضة %	المقالات الخالية من الاستشهادات المرجعية %
تصدر	12	Egyptian Journal of Microbiology	جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	نصف سنوى	١٩٦٦			١٢ - ١٨ شهرا	علم الميكروبيولوجيا فى ميادين الزراعة والصناعة	١٢,٥ مقالة	١٠,٤ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪٢	٪٩,٣
عن	13	Araf Journal of Nuclear Science and applications	الجمعية المصرية للعلوم النووية وتطبيقاتها	نصف سنوى	١٩٦٨			١٠ - ١٦ شهرا	الدراسات النووية لكل العلوم البحتة	١٣ مقالة	١٤,٦ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪١	—
الجمعيات	14 *	Egyptian Journal of Physicy Physics.	الجمعية المصرية الفيزيائية	نصف سنوى	١٩٧٠			١٢ - ١٨ شهرا	علم الفيزياء	١٩,١ مقالة	٩,٨ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪٣	—
العلمية	15	Journal of Egyptian Saciety of Parasitology.	الجمعية المصرية لعلم الطفيليات	سنوى	١٩٧١		—	١٦ - ٢٠ شهرا	علم الطفيليات	٢,١ مقالة	٧,٦ استشهاد	العربية الانجليزية	—	—
	16 *	Egyptian Journal of Physiological Saeince	الجمعية المصرية للعلوم الفسيولوجية	نصف سنوى	١١٧٤			١٢ - ١٨ شهرا	علم وظائف الأعضاء	٣,٣ مقالة	١٠,٣ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪١	—
	17	Egyptian Journal of Solids	الجمعية المصرية لعلم الجوامد	سنوى	١٩٨٠		—	٢٠ - ٢٢ شهرا	علم الجوامد الأعضاء	٨,٦ مقالة	٩,٦ استشهاد	العربية الانجليزية	٪١,٣	—
	18	Journal of Astronoméal Society of Egypt	الجمعية المصرية لعلم الفلك	سنوى	١٩٨٢		—	٢٠ - ٢٤ شهرا	علم الفلك	١٢,٣ مقالة	١٢,٤ استشهاد	العربية الانجليزية	٪٢	—

الدوريات التى تصدر عن الجامعات (كليات وأقسام) :

تتولى الكليات المصدرة للدوريات نشر دورياتها بمساعدة الجامعة التابعة لها . وكما هو موضح بجدول (٥) يصدر عن الجامعات « إحدى عشر » دورية سنوية ، تعكس نشاط أعضاء هيئة التدريس بها .

سياســة التحريــر :

يوجد ثمة اتفاق غير معلن فيما بين هيئة تحرير الدورية التى تصدر عن الجامعة واللجان ، التى تشكل للحكم على الإنتاج الفكرى لعضو هيئة التدريس بالجامعة ، لمنحة الدرجات العلمية المختلفة . والتى يكون أعضاء هذه اللجان غالبا ، هم أنفسهم رؤساء تحرير الدوريات ، مجمل هذا الاتفاق أن تكون هناك نسبة مئوية من أعمالهم منشورة فى الدوريات المصرية . وحقيقة فإن مثل هذا الاتفاق قد دفع أعضاء هيئة التدريس إلى الاتجاه نحو نشر مقالاتهم فى الدوريات المصرية ، وخاصة ما يصدر عن مكان العمل .

أما حاليا ، فالدافع لنشر مقالاتهم فى الدوريات المصرية هو ارتفاع سعر النشر فى الدوريات الأجنبية ، حيث يبلغ (عشرون) دولارا للصفحة الواحدة ، مما يجعل الباحث يفكر أكثر من مرة فى أية دورية ينشر بها ، وبأى عدد من المقالات .

وتقبل هيئة تحرير الدورية للكلية عامة المقالات المقدمة إليها فى التخصصات المختلفة للعلوم البحتة . وترشح الهيئة لكل بحث محكما داخليا ومحكما خارجيا . وتحدد لهما مكافأة مادية ، ولا تنشر أسماء محكمى المقالات ، ولا يعرفها مقدم البحث ، وتعتمد سياسة تحرير الدورية من الناحية العلمية على ما يتلقاه الباحث من توجيهات على البحث مباشرة ، وعلى سبيل المثال : مطالبة الباحث باختصار الخلفيات الموضوعية . أما فيما يتعلق بطريقة عرض المقالة حيث يطلب منهم عمل ملخص من ٢٠٠ - ٣٠٠ كلمة باللغة المكتوب بها البحث ، وملخص آخر باللغة الأخرى غير لغة النص ، مثال ذلك إذا كان النص باللغة الإنجليزية فيجب أن يقدم ملخصا باللغة الإنجليزية فى بداية البحث ، وملخصها للبحث باللغة العربية فى نهاية البحث . وإما فيما يتعلق

بطول المقالة ، والبيانات الببليوجرافية لقائمة المصادر وأن تكتب المختصرات للمجلات تبعا للمختصرات العالمية والمذكورة فى : World list of Scientific Periodicals. بالإضافة إلى نوع الحبر المستخدم ، ونوع الورق الذى ترسم عليه الأشكال والصور الفوتوجرافية ... إلى آخر هذه التعليمات التى يعرفها الباحث دون ذكرها على صفحات الدورية ، وذلك كما فى نشرة كلية العلوم جامعة القاهرة ، ونشرة كلية العلوم جامعة عين شمس .

وهناك بعض الدوريات التى تصدر عن الجامعات توجه ما ترغب فيه من سياسة للتحرير على صفحات دورياتها ، ومثالنا فى ذلك مجلة كلية العلوم جامعة أسيوط ، ومجلة كلية العلوم جامعة المنصورة . فالأولى كتبت توجيهات للباحث أن يكون البحث جديدا ، وأن يقدم ثلاث نسخ ، وأن يكتب عنوان البحث ، وكذلك أسماء المؤلفين ، تحت العنوان بخط كبير ، وكذلك اسم الجهة التى يعملون بها .

أما الأخيرة فإنها وجهت تحت Notes for the Authors وتضمنت معظم ماذكر سابقا ، بالإضافة إلى ذكر اللجان الاستشارية من الخارج ، والتى تقوم بتحكيم المقالات .

بالإضافة إلى كل ما قدم فقد أتفقت كل دوريات الكليات على تسليم ٥٠ فصلة ، لكل باحث ينشر بحثة وما زاد عن ذلك يدفع تكاليفه .

الميزانيـــة :

كانت تخصص لوزارة التعليم العالى ميزانية للمستلزمات الخدمية ، ثم يقوم المجلس الأعلى للجامعات بتوزيع تلك المبالغ على الجامعات ، ثم توزع كل جامعة الميزانية على الكليات ، وكما هو واضح من جدول (٦) - والمبالغ المخصصة لجامعة القاهرة للسنوات من ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، ثم تغير النظام بداية من سنة ١٩٧٠ وحتى سنة ١٩٧٣ حيث أصبح يخصص لكل جامعة مبلغ من موازنة الجهاز الإدارى للحكومة ، أو من موازنة الهيئات العامة منذ سنة ١٩٧٣ وحتى الآن . وكما نرى فى الجدول فإن الميزانية المخصصة لجامعة القاهرة ، وتحت بند نفقات طبع ، وبند نفقات إصدار كتب ومجلات ونشرات ثقافية ، نجد على سبيل المثال المبلغ المخصص لنفقات الطبع سنة

١٩٦٤ ، ٤٣٦٧ (أربعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وستين) جنيه ، وبمقارنة المبلغ المخصص لسنة ١٩٨٠ ، ٩٠٠٠ (تسعة آلاف جنيه) ومن هنا نجد أن المبلغ قد تضاعف ، إلا أن هذا التضاعف صوره مظلله للواقع ، حيث أن أسعار الورق والطباعة تختلف اختلافا جذريا فى سنة ١٩٦٤ عن سنة ١٩٨٠ ، لذا فقد كان هناك انتظام فى صدور نشرة كلية العلوم فى الستينات ، ثم تغير الحال تماما فى سنة ١٩٨٠ ، حيث أصبحت الميزانية لاتكفى واضطرت هيئة التحرير إلى تحصيل مبلغ (أربعين جنيها) عن كل مقالة يقدمها الباحث ، وذلك فى الوقت الحالى ، بعد أن تأخر صدور الدورية لمدة أربع سنوات ، فالمقالات التى قدمت ١٩٨٠ نشرت عام ١٩٨٤ ، ولكن بعد مساهمة مؤلفى المقالات فى النشر انتظمت بداية من سنة ١٩٨٦ وحتى الآن ، وكذا إذا تتبعنا المبالغ المخصصة لعام ٨٥/ ٨٦ (١١٢ ٩٠٠) نجدها مائة واثنى عشر ألف وتسعمائة جنيه) ونجد أن هذا المبلغ قد انخفض فى سنة ٨٦/ ٨٧ إلى ٧٠٠٠ (سبعة آلاف جنيه) .

علما بأن هذه المبالغ توزع على كليات جامعة القاهرة التى تصدر نشرات . فما نصيب كل كلية فى غمار ارتفاع الأسعار لكل من الأحبار والورق والطباعة ؟

وإذا كان هذا هو الوضع فى جامعة القاهرة ، فما بالنا بالوضع فى الجامعات الأخرى ؟

لذا فإننا نجد أن كلية علوم الاسكندرية ، والتى مرت بأزمة النشر التى مرت بها كلية علوم القاهرة ، فرضت هى الأخرى رسوما على نشر المقالة ، وبذلك استطاعت أيضا أن تنتظم دورياتها فى الصدور .

أما جامعة أسيوط فلديها ثلاث كليات تابعة لها وهى علوم أسوان ، وعلوم سوهاج ، بالإضافة إلى علوم أسيوط ، وتتحمل الجامعة نفقات طبع النشرات العلمية للكليات الثلاثة ، فيما عدا كلية علوم – أسوان التى تفرض رسوما تبلغ ٣٠ (ثلاثون جنيها) لكل باحث يتقدم بمقالة ، ومن غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية .

جدول (٥)

جهة الاصدار	مسلسل	عنوان الدورية	الجهة المصدرة	التردد	بداية الصدور	التحكيم محلي	التحكيم خارجي	سرعة النشر	التخصص الموضوعي	متوسط الإنتاجية السنوية	متوسط عدد الاستشهادات المرجعية	لغات النشر المسموح بها	المقالات المرفوضة ٪	المقالات الخالية من الاستشهادات المرجعية ٪
دوريات تصدر عن	1	Bulletin Faculty of Science cairo university.	كلية العلوم جامعة القاهرة	سنوى	١٩٣٤			١٨-٢٤ شهرا	جميع تخصصات العلوم البحتة	٣٢,٨ مقالة	١٦,٤ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪٢,٥	٪.٨٣
الجامعات (كليات - أقسام)	2	Bulletin Faculty of Science Aim shams University	كلية العلوم جامعة عين شمس	سنوى	١٩٥٦			١٨-٢٢ شهراً	جميع تخصصات العلوم البحتة فيما عدا الفلك	١٨ مقالة	١٤,٧ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪٣	٪١,٧
	3	Bulletuim Faculty of Science Alexandria University	كلية العلوم جامعة الاسكندرية	سنوى	١٩٥٨		-	١٨-٢٤ شهرا	جميع تخصصات العلوم البحتة فيما عدا الفلك	١١,٤ مقالة	١٣,٨ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪١,٩	٪.٧٢
	4	Bulletin Faculty of Science Assuit University	كلية العلوم جامعة أسيوط	سنوى	١٩٧٢			٢٠-٢٤ شهراً	جميع تخصصات العلوم فيما عدا الفلك	٢٨,٦ مقالة	٩,٨ استشهاد	العربية الإنجليزية الفرنسية	٪٢	٪.٨٧
	5	Mausoura Science Bulletim Mausoura University	كلية العلوم جامعة المنصورة	سنوى	١٩٧٣			١٠-١٢ شهراً	جميع تخصصات فيما عدا الفلك	١٠,٨ مقالة	١٢,٣ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪.٨	
	6	Journal of Mathematics EL-Mausoure University	قسم الرياضة كلية العلوم جامعة المنصورة	سنوى	١٩٧٣			١٢-١٦ شهراً	الرياضيات فقط	٥,٧ مقالة	٦,٩ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪.٥	

تابع جدول (٥)

فئة الاصدار	مسلسل	عنوان الدورية	الجهة المصدرة	التردد	بداية الصدور	التحكيم محلى	التحكيم خارجى	سرعة النشر	التخصص الموضوعى	متوسط الإنتاجية السنوية	متوسط عدد الاستشهادات المرجعية	لغات النشر المسموح بها	المقالات المرفوضة ٪	المقالات الحالية من الاستشهادات المرجعية ٪
	7	Delta Journal of Scince. Tanta University.	كلية العلوم جامعة طنطا	سنوى	١٩٧٧			٢٠-١٦	تخصصات العلوم البحتية فيما عدا الفلك	١٣,٦ مقالة	١٣,١ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪١	
	8	Delta Science Bulletim Mausoura University	كلية العلوم التابعة لجامعة المنصورة	سنوى	١٩٧٨			٢٠ ١٨ شهراً	جميع تخصصات فيما عدا الفلك	١٥,٦ مقالة	١٥,٢ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪٢	
	9	Bulletim Faculty of Science AL-Zagzig llmiversity	كلية العلوم جامعة الزقازيق	سنوى	١٩٧٩			٢٢ ١٨ شهراً	جميع تخصصات فيما عدا الفلك	١٨,١ مقالة	١٤,٣ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪١,٥	
	10	Asuan Scien ce-and Teclim alagy Bulletim, Assuit university	كلية العلوم بأسوان جامعة أسيوط	سنوى	١٩٧٩			٢٢-٢٠ شهراً	جميع تخصصات فيما عدا الفلك	١٠,٩ مقالة	١٦,١ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية	٪,٥	
	11	Sohag Scien and Techno Logy Bulletim, Assuit University	علوم سوهاج جامعة أسيوط	سنوى	١٩٨٥			٢٢-٢٠ شهراً	جميع تخصصات فيما عدا الفلك	٩,٨ مقالة	١٨,٢ استشهاد الفرنسية	العربية الانجليزية	٪١	٪,٥

جدول (٦) المخصصات المالية للمستلزمات الخدمية بجامعة القاهرة

مجموعة (٢) المستلزمات الخدمية	سنة ٦٤	سنه ٦٦	سنه ٦٧	سنه (١٠) ٦٨	سنه (١١) ٦٩	سنه ٧٠	سنة (١٢) ٧١	سنه (١٣) ٧٢	سنه ٧٤	سنه (١٤) ٧٥	سنه ٨١/٨٠	سنه(١٥) ٨٣/٨١	سنه (١٦) ٨٦/٨٥	سنة (١٧) ٨٧/٨٦
١ - نفقــات طبــع	٤٣٦٧	٤٦٠٠	٢٨٠٠	٣٨١٠٠	٣٨١٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	١٢٩٠٠٠	٧٠٠٠
٢ - اشتراكات مجلات وجرائد	٧٨٠	٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	٥٠	٥٠	٧٠	٢٢٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠
٣ - نفقات اصدار كتب ومجلات ونشــرات ثقافيــة	—	١٠٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	—	٦٠٠	٦٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٤ - شراء حقوق المؤلفين	—	٤٠٠	—	—	—	—	—	١٤٧٥٠	١٠٦٠٠	١١٠٠٠	—	—	—	—
٥ - تشجيع التأليف والمؤلفين	—	—	—	—	—	—	—	—	٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	—	—

(١٠) وزارة التعليم العالى . فرع جامعة القاهرة . السنة المالية ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ص ٥٧٦ ، ٥٧٧ .

(١١) الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ميزانية الخدمات ، (٤) قطاع التعليم والبحوث والشباب قسم ١٨ - وزارة التعليم العالى فرع (٢) جامعة القاهرة ، ص ١٨٦٨ - ١٨٦٩ .

(١٢) موازنة الجهاز الادارى للحكومة للسنة المالية ٧٠ - ٧١ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب قسم ١٧ - وزارة التعليم العالى فرع جامعة القاهرة ، ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .

(١٣) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٧٣ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٤٦) جامعة القاهرة ، ص ١٠٢٢ .

(١٤) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٧٥ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ص ١١٦٧ .

(١٥) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨٠ /١٩٨١ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ، ص ٥٣١ .

(١٦) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨١ / ١٩٨٢ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ، ص ٥٥٥ .

(١٧) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨٦ / ١٩٨٧ (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ص ٨٥٦ .

دوريات تصدر عن معاهد بحوث

تصدر عن معاهد البحوث أربع دوريات علمية ، وغالبا ما يكون عنوان الدورية جزءاً لايتجزأ من اسم المعهد جدول رقم (٧) .

سياسة التحرير :

لاتختلف سياسة التحرير فى الدوريات التى تصدر عن معاهد البحوث عن السياسة السابق شرحها جملة وتفصيلا .

الميزانيـــة :

قد تكون الدوريات التى تصدر عن معاهد البحوث أحسن حالات فى ميزانيتها من الكليات والجمعيات العلمية لأنها تخصص جزءا من ميزانية المعهد للنشر العلمى وتحرص عليه وعلى نشر دورياتها وخاصة وأن هذه المعاهد تهتم بنوعية معينة من الأبحاث وذلك فيما عدا الدورية التى تصدر عن معهد الصحراء فقد كان المعهد فى بداية إصداره للدورية متكفل بنشرها ثم نتيجة لقلة الإمكانيات المادية للمعهد تولى المركز القومى للإعلام والتوثيق نشر الدورية .

دوريات تصدر عن هيئات حكومية :

تصدر عن الهيئات الحكومية ثلاث دوريات فقط لاغير ، كما هو موضح بجدول رقم (٧) .

سياسة التحرير :

لا تختلف سياسة التحرير التى تصدر عن الهيئات الحكومية عما سبق شرحه فى سياسة التحرير فى الجمعيات العلمية والجامعات .

الميزانيــة :

تتمتع الدوريات التى تصدر عن هيئات حكومية بميزانية تتلائم وزيادة الأسعار ، لذا نجد استقرارا واضحا فى تتابع صدور الدورية وانتظامها . وعلى سبيل المثال ، فالدورية التى تصدرها القوات المسلحة لاتحدد لها ميزانية ثابتة ، وإنما تبعا لتكاليف النشر والطبع ، وأيضا الدورية التى تصدر عن الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية ، حيث كان يخصص مثلا لها ميزانية ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) لطبع ٢٠٠٠ نسخة سنة ١٩٧٥ وما قبلها ، وتضاعف هذا المبلغ الآن ، وكذلك الدورية التى تصدر عن الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، لذا فإننا نجد أن الفترة التى تستغرقها المقالة حتى تنشر تساير الفترة التى يستغرقها المقالة تنشرها فى أحسن الدوريات العلمية ، وهى فترة تتراوح ما بين ٨ – ١٦ شهرا .[(١٨)، (٢١)]

مشكلات نشر الدوريات العلمية :

تعانى جميع دوريات العلوم البحتة الصادرة فى مصر ، من بعض المشكلات المتعلقة بالنشر ، نأتى على جانب منها مستقاه من المقابلات الشخصية لما يقرب من ٩٠٪ من رؤساء تحرير الدوريات العلمية ، بالإضافة إلى حضور المناقشات والندوات التى تدور حول النشر العلمى ، كندوة قضية النشر العلمى فى مصر ، والتى عقدت فى ١٩٨٤/٤/٩ بالاتحاد العلمى المصرى بالقاهرة .

أولا – مشكلات تتعلق بكتاب المقالات :

١ – يرد كثير من المقالات غير صالحة للنشر ، من حيث طريقة الإعداد ، واللغة ، وكتابة قائمة المصادر ، وحالة الرسوم البيانية والصور الفوتوجرافية .

٢ – تأخر استجابة المؤلفين بإجراء التعديلات التى يطلبها المحكمون لمدد طويلة ، قد تصل إلى شهر ونصف .

٣ – بعض كتاب المقالات يقدمون البحث للنشر فى أكثر فى دورية فى

نفس الوقت ، ثم تفاجأ هيئة التحرير بالمؤلف يطلب سحب بحثه ، لأنه قد قبل فى دورية أخرى ، فى الوقت الذى تكون مقالته قد أخذت دورها فى النشر ، وسحبها بسبب ارتباكا فى عملية نشر ذلك العدد من الدورية .

ثانيا – مشكلات تتعلق بالمحكمين :

١ – تأخر ردود المحكمين : ترسل البحوث إلى المحكم الداخلى ، ومرفق بها خطاب يحدد المدة التي يجب أن تتلقى هيئة تحرير الدورية الرد ، وتحدد المدة بعشرة أيام ، ولكن المدة الحقيقية التى يستغرقها الرد تصل إلى شهر ونصف الشهر ، وترتفع المدة بالنسبة للمحكم الخارجى ، لتصل إلى شهرين ونصف الشهر ، وقد تزيد إلى ٩ (تسعة أشهر) فى بعض الحالات .

٢ – يشكو كثيرا من المحكمين ، وخاصة المحكم الخارجى من ضآلة مكافأة التحكيم ، ومن تأخر إرسال المكافأة ، مما يجعل البعض منهم يرفض التعامل مع هيئة تحرير الدورية ، والبعض الآخر يستبقى البحوث طرفه حتى تصله المكافأة عن البحث السابق .

ثالثا – مشاكل تتعلق بالطباعة :

* تحتوى الموضوعات العلمية على الكثير من المعادلات الرياضية الرموز الكيمائية ، والأشكال الخطية والظلية ، وتختلف نوعية الجمع فى الموضوعات العلمية عن جميع المواد العادية ، سواء باللغة العربية ، أو باللغة الإنجليزية ، أو بأية لغة أجنبية أخرى ، بالإضافة إلى ما يتطلبه الجمع فى المواد العلمية من التنوع فى السطر الواحد لأبناط وأشكال مختلفة . ولاتتوافر هذه الإمكانات فى كثير من المطابع ، ماعدا المطابع الأميرية ، وبعض المطابع الأخرى ، مثل مطابع الشركة الشرقية للإعلانات ، ومطابع الجامعات ، وقد يكون من الصعب أن تستوعب هذه المطابع كل الدوريات العلمية .

* لايتجاوز عدد النسخ المطوب طبعها من كل دورية ٢٠٠٠ (ألفين) نسخة ، وهو أقل من الحد الإقتصادى الأدنى للطبع ، لذلك تعزف المطابع عن

قبول مثل هذه العمليات فى كثير من الأحوال .

* دأبت أكاديمية البحث العلمى على صرف حوافز للعاملين الذين يتولون طباعة الدوريات العلمية لسرعة إصدارها ، ثم تعذر صرف الحوافز بناء على تعليمات الجهاز المركزى للمحاسبات ، مما جعل العاملين يتباطأون فى طباعة الدوريات .

* إهمال كُتَّاب المقالات القيام بمراجعة تجربة الطبع الأولى ، والبعض لايعيد تجربة الطبع إلا بعد شهرين أو أكثر ، وبعضهم يعيدها دون مراجعة ، والبعض الآخر لا يعيدها على الإطلاق . مما دفع المسئولين عن الدوريات إلى مراجعة تجارب طبع الدوريات بأنفسهم ، وهذا العمل ينقصه الكفاءة ، والخبرة ، والتخصص الموضوعى ، مما يؤدى إلى ظهور أخطاء مطبعية كثيرة .

رابعا – الميزانيـــة :

تعتبر الميزانية هى عماد العمل ، لذا فإن تخصيص ميزانية معقولة أو بمعنى أصح كافية ، يقدم عملا على أكمل وجه . والميزانية المخصصة للنشر فى الجامعات ، وكما سبق شرحها بمثال من جامعة القاهرة لاتفى باحتياجات النشر العلمى ، مما دفع هيئة تحرير معظم الدوريات إلى فرض رسوم نشر للمقالات المقدمة .

أما الميزانية المخصصة للنشر العلمى فى الهيئات الحكومية ، ومعاهد البحوث ، فهى أحسن حالا من كل من الميزانية المخصصة للنشر العلمى فى الجامعات والجمعيات العلمية ، وفى الغالب الأعم تكفى لنشر الدورية دون فرض رسوم على مقدم المقالة ، أو طلب مساعدة خارجية .

ونأتى الآن على الميزانية المخصصة لنشر الدوريات العلمية ، والتى يقوم بنشرها المركز القومى للإعلام والتوثيق ، حيث يقوم بنشر ١٨ (ثمانى عشر) دورية علمية ، منها ٧ (سبع) دوريات شملتهم دراستنا .

وتنقسم الميزانية إلى جزئين : ميزانية تعتمد للطباعة ، وميزانية تعتمد للتحكيم الخارجى .

جدول (٧)

فئة الاصدار	مسلسل	عنوان الدورية	الجهة المصدرة	التردد	بداية الصدور	التحكيم محلى	التحكيم خارجى	سرعة النشر	التخصص الموضوعى	متوسط الإنتاجية السنوية	متوسط عدد الاستشهادات المرجعية	لغات النشر المسموح بها	المقالات المرفوضة ٪	المقالات الحالية من الاستشهادات المرجعية ٪
دوريات تصدر	1	**Bulletin of the Desert Institute.**	معهد الصحراء بالمطرية	نصف سنوى	١٩٥٠			٢٠-٢٤ شهراً	الانتاج الحيوانى والأراضى والجيولوجيا النبات	١١,١ مقالة لعلمى الجيولوجيا والنبات	٧,٨ استشهاد	العربية الإنجليزية الفرنسية	٪٣,٥	٪٤,٥
عن معاهد بحوث	2	**Bulletim of the Institute of Oceanagra phyand Fisheres.**	معهد علوم البحار والمصايد	سنوى	١٩٧١			٢٠-٢٤ شهراً	النبات الحيوانى الحشرات الجيولوجيا الموجودة فى البحار	٣١,٣ مقالة	٢٠,٢ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسيه	٪,٥	٪,٣
	3	**Bulletim of Helwam, Instetute of Astronom yand Geaphsics.**	معهد حلوان للفلك والجيوفيزياء	سنوى	١٩٨١			١٨-٢٠ شهراً	الفلك والجيوفيزياء	١٢,٩ مقالة	٨,٣ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية		٪٣,٩

جدول (٧)

فئة الاصدار	مسلسل	عنوان الدورية	الجهة المصدرة	التردد	بداية الصدور	التحكيم محلي	التحكيم خارجي	سرعة النشر	التخصص الموضوعي	متوسط الإنتاجية السنوية	متوسط الاستشهادات المرجعية	عدد لغات النشر المسموح بها	المقالات المرفوضة ٪	المقالات الخالية من الاستشهادات المرجعية ٪
	4	**Isotope and Rafliotion Research.**	المركز الاقليمى للنظائر المشعة	نصف سنوى	١٩٦٨	✓	✓	١٨-١٢ شهراً	الفيزياء الكيمياء والتخصصات التى تتعلق بالنظائر المشعة	١٢,٣ مقالة	١٦,٣ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية		
دوريات لمصدر	1	**Meteoralagical Research Bulletim.**	الهيئة العامة للأرصاد الجوية	نصف سنوى	١٩٦٩			١٢-١٤ شهراً	علم الفلك الرصدى	٩,٨ مقالة	١٣,٩ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية		
من هيئات حكومية	2	**Annals of the Geolagical Survey of Egypt.**	هيئة المساحة الجيولوجية	سنوى	١٩٧١			١٢-١٤ شهراً	الجيولوجيا	١٨ مقالة	١٥ استشهاد	العربية الانجليزية الفرنسية		
	3	**Armed Forces Scientific Research Bulletin**	القوات المسلحة المسلحة	سنوى	١٩٧٧			٩-١٢ شهراً	العلوم البحثية والتطبيقية	٨,٧ مقالة	١٥,٣ استشهاد	العربية الإنجليزية الفرنسية	-	٠,٨٪

(أ) ميزانيـــة الطباعـــة :

تقدر الميزانية التى اعتمدت لمواجهة تكاليف طباعة الدوريات التى ينشرها المركز القومى للإعلام والتوثيق ١٨ (ثمانى عشر دورية) ١٥٠٠٠ (خمسة عشر ألف جنيه) سنويا . ومتوسط التكاليف الحقيقية لنشر الدوريات لا يقل عن ٨٠٠٠٠ (ثمانين ألف جنيها) . ويتضح لنا من لغة الأرقام العجز الشديد الذى ينتج عن التأخير فى نشر الدوريات التى يقوم بنشرها المركز القومى للإعلام والتوثيق . وهنا يأتى سؤال : كيف يسد العجز ؟ وللإجابة على هذا السؤال ، ينبغى أن نعرف أن العجز دائم ، وكل ما يحدث هو تسديد جزء من هذا العجز ، من الميزانية المقبلة ، وهكذا يستمر العجز ويتزايد .

(ب) ميزانية التحكيم الخارجى :

يخصص مبلغ يقدر بألف جنيه لثمانى عشرة دورية مقابل مكافأت التحكيم ، وتحتاج مكافأت التحكيم إلى مبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، مما يؤدى إلى تراكم مستحقات السادة المحكمين ، حتى يتم تدبير مبالغ أخرى ، من بنود أخرى فى الميزانية ، أو بدء عام مالى جديد ، وبالتالى يسهم ذلك فى تأخير نشر الدوريات .

وتقود المعوقات السابقة ، الواحدة تلو الأخرى ، إلى تدهور مكانة الدوريات المصرية بين الدوريات التى تتسابق للمحافظة على القمة فى سرعة النشر ، وانتظامه ، وعلى مستوى المقالات التى تنشر بها وطباعتها .

وتعتبر الميزانية هى المسئول الأول عن تأخير نشر الدوريات العلمية ، سواء ما ينشره المركز القومى للإعلام والتوثيق ، أو ما يقوم بنشره الجامعات ومعاهد البحوث والهيئات الحكومية . ذلك بالإضافة إلى أنه عندما تخصص ميزانية لسنة مالية تبقى كما هى سنوات وسنوات ، دون مراعاة لارتفاع الأسعار للورق والطباعة ، وما إلى ذلك « وقد تسببت الظروف المالية بالفعل فى تأخر هذه المجلات عن الصدور لفترات طويلة ، ونتج عن ذلك رفض الجهات العلمية استلامها لأنها تتأخر بالعامين والثلاثة ، ويتكدس بعضها فى ممرات المركز

القومى للإعلام والتوثيق ، كما رفضت بعض الجهات العلمية الخارجية تبادلها نظرا لقدم تواريخها » .[١٩]

وفى غمار مشكلة الميزانية وتأثيرها على تأخر النشر للدوريات العلمية ، نجد أن بعض الجمعيات العلمية تطالب بزيادة عدد مرات صدور الدورية لتقابل الزيادة فى عدد المقالات التى تقبلها هيئة تحرير الدورية ، وبالطبع تقابل بالرفض من الجهة الناشرة ، ومثالنا فى ذلك المجلة المصرية للميكروبيولوجيا التى تطالب بزيادة مرات الإصدار .

ونخلص من العرض السابق إلى أن المشكلات قائمة أمام الدوريات العلمية ، ولم تصادف حلا واقعيا وجزئيا ، ولذلك نقدم بعض المقترحات التى تسهم فى تخفيف معوقات النشر :

أولا - التحرير والتحكيم :

١ - وضع حد زمنى لوصول ردود المؤلفين على تعليقات وتعديلات المحكمين ، ووضع شروط جزائية على المؤلف إذا تجاوز الموعد المحدد .

٢ - وضع حد زمنى لوصول رد المحكمين ، على أن يسحب البحث من المحكم ، إذا تجاوز الموعد المحدد ، وإرسال البحث إلى محكم آخر .

٣ - رفع مكافآت المحكمين ، واختصار إجراءات صرف هذه المكافآت .

ثانيـا - الميزانيـــة :

١ - زيادة المخصصات المالية لنشر الدوريات بما يتلاءم ومستوى الأسعار الحالى .

٢ - المساهمة فى إيجاد دخل إضافى يساعد فى تدعيم الميزانية وذلك عن طريق :

(أ) فرض رسوم مقابل نشر البحوث يدفعها كاتب المقالة فى حالة قبول بحثه .

(ب) دعوة المكتبات للاشتراك فى الدوريات العلمية ، بدلا من حصولهم عليها عن طريق الإهداء .

(جـ) قبول الدوريات لنشر إعلانات بها .

(د) بيع الدوريات والفصلات (Reprints) بثمن رمزى لأعضاء الجمعيات العلمية ، وبالثمن الحقيقى لغيرهم من الباحثين .

الخلاصـــة :

نخلص فى هذه الدراسة بالآتى :

أولا : فيما يتعلق بنشر الدورية يضطلع المركز القومى للإعلام والتوثيق بدور فعال فى نشر الدوريات التى تصدر عن الجمعيات العلمية ، ويعتبر هذا العمل دوراً رائداً بالرغم من العقبات المالية التى تواجهه فى تأدية مهامه ، وبالتالى فإن دور الجمعيات العلمية فى نشر الدوريات الصادرة عنها قد انحصر فى عدة جمعيات علمية بعينها ، لها من المكانة ما يسمح لها بذلك ، ونخص بالذكر أول جمعية علمية متخصصة فى مجال العلوم البحتة ، وهى الجمعية المصرية لعلم الحشرات ، وتقوم كل من الجامعات والهيئات الحكومية بنشر دورياتها ، دون مساعدة من المركز القومى للإعلام والتوثيق ، وتعتمد على الميزانيات والموارد المالية المخصصة للنشر العلمى، أو بفرض رسوم يدفعها من كاتب المقالة كما يحدث فى الجامعات .

ثانيا : غلبت فترة التردد للدوريات السنوية على أية فترة تردد أخرى ، حيث بلغ عدد الدوريات التى تصدر سنوية ٢٥ دورية بنسبة ٦٩,٤٪ ، وهى أعلى نسبة ، تلى ذلك الإصدارة النصف سنوية فقد بلغت نسبتها ٢٥٪ ثم بلغت أكثر من ذلك ، إلى نسبة ٥,٦٪ .

وكان من نتيجة ارتفاع نسبة الدوريات التى تصدر سنويا تأخر نشر المقالات بالدوريات كلما تأخر صدور الدورية .

ثالثا : التحكيـــم : تعتمد هيئات التحرير على تحكيم محلى وآخر خارجى للحكم على مدى صلاحية المقال للنشر فيما عدا قلة من الدوريات تعتمد على التحكيم المحلى فقط وتمثل نسبة قليلة ، وقد لعبت المكافأة المالية فى مقابل عملية التحكيم دوراً فى تأخير نشر الدورية ، وذلك كلما انخفضت الميزانية المخصصة للتحكيم .

رابعا : قلة منافذ النشر : حيث وجد أن عدد الدوريات فى المجال ستا وثلاثين دورية فقط ، بينما يبلغ عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراة فى المجال والذين يتوقع لهم أن ينشروا مقالات ٢٩٢٣ (ألفان وتسعمائة وثلاثة وعشرون) باحثا كما ، هو مثبت فى دليل الأفراد العلميين ، لسنة ١٩٧٦[٢٠] مما يؤكد ضرورة زيادة منافذ النشر .

خامسا : انخفضت نسبة المقالات الحالية من الاستشهادات المرجعية وبلغ متوسط عدد الاستشهادات المرجيعة الملحقة بالمقالات طبقا للمعدلات العالمية ما بين ١٢ – ١٥ استشهادا[٢١] .

سادسا : لغات النشر : بالرغم من أنه يسمح فى معظم الدوريات بالنشر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والألمانية ، فإن اللغة السائدة فى النشر هى اللغة الانجليزية ، وقلة قليلة باللغات الأخرى كالفرنسية والألمانية ، ويرجع ذلك إلى لغة تعليم العلوم البحتة فى مصر باللغة الانجليزية .

سابعا : سرعة النشر : وصلت الفترة التى تستغرقها المقالة حتى تنشر فى السبعينات إلى مايقرب من سنتين أو تزيدان .

قائمـة المصـادر

(١) عبدالله عبدالرازق ابراهيم . الجمعيات العلمية فى مصر . رسالة العلم ، ع ٣٦ ، ١٩٦٩ ، ص ص ٥١ - ٥٤ .

(٢) محمود حافظ . ندوة قضية النشر العلمى فى مصر . ١٩ أبريل ١٩٨٤ .

(٣) تقويم جامعة فؤاد الأول . مطبعة جامعة فؤاد الأول ، ١٩٥٠ ، ٢١٠ ص .

(٤) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . المؤتمر السنوى للأكاديمية « الدورة الرابعة ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ » ، ٤٣٦ ص .

(٥) خليل صابات . تاريخ الطباعة فى الشرق العربى . ط ٢ . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ٣٧٨ ص .

(٦) Houghton, Bernard. Scientific Periodicals: their historical development characteristics and control. london, Clive Bingley. 1975, 135 p.

(٧) سعد محمد الهجرسى . دراسات ببليواجرافية لأوعية الفكر العربى : الاطروحات والدوريات . القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥ ، ١٤٨ ص .

(٨)شعبان خليفة . الدوريات فى المكتبات ومراكز المعلومات . القاهرة ، العربى ، ١٩٧٨ ، ١٦٣ ص .

(٩) محمد المصرى عنان . الانتاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريات الطبية : دراسة للضبط الببليوجرافى والاستخدام . رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ٤٧٥ ص .

(١٠)وزارة التعليم العالى . فرع جامعة القاهرة . السنة المالية ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، ص ٥٧٦ ، ٥٧٧ .

(١١) الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ميزانية الخدمات ، (٤) قطاع التعليم والبحوث والشباب قسم ١٨ - وزارة التعليم العالى فرع (٢) جامعة القاهرة ، ص ١٨٦٨ - ١٨٦٩ .

(١٢) موازنة الجهاز الإدارى للحكومة للسنة المالية ٧٠ - ٧١ ، (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب قسم ١٧ - وزارة التعليم العالى فرع جامعة القاهرة ، ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .

(١٣) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٧٣ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٤٦) جامعة القاهرة ، ص ١٠٢٢ .

(١٤) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٧٥ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) جامعة القاهرة ص ١١٦٧ .

(١٥) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨٠ / ١٩٨١ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ، ص ٥٣١ .

(١٦) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨١ / ١٩٨٢ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ، ص ٥٥٥ .

(١٧) موازنة الهيئات العامة للسنة المالية ١٩٨٦ / ١٩٨٧ - (٩) قطاع التعليم والبحوث والشباب رقم (٩٠١) - جامعة القاهرة ص ٨٥٦ .
(١٨) جارفى ، وليم د . الإتصال أساس النشاط العلمى : تيسير سُبل تبادل المعلومات بين المكتبيين والباحثين والمهندسين والدارسين ، ترجمة حشمت قاسم . بيروت . الدار العربية للموسوعات . ٤٧٢ ص .
(١٩) صلاح جلال . « حصاد الأسبوع » : ١٨ مجلة علمية مهددة بالتوقف ، الأهرام ١٩٨٤/٤/١٩ ، ص ٦ ، ١٤ .
(٢٠) دليل الأفراد العلميين . أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى . القاهرة ، ١٩٧٦ ، ١١٢٧ ص .
(٢١) ميدوز ، جاك .آفاق الاتصال ومنافذة فى العلوم والتكنولوجيا ، ترجمة حشت قاسم . القاهرة ، المركز العربى للصحافة ، ٣٥٦ ص .

علم الوثائق العربية فى العصور الوسطى ومدى الحاجة إلى دراسته

محمد محمد خضر

ملخـــص : تبدأ الدراسة بتتبع نشأة علم الوثائق ، ووضع قواعده فى أوربا منذ أواخر القرن السابع عشر ، ثم تتناول الجهود التى بذلت لدراسة الوثائق العربية ، وخاصة جهود بعض المستشرقين ، وتنتهى إلى أن دراسة علم الوثائق العربى لاتزال تحتاج إلى جهد كبير لدراسة العناصر التى يمكن أن تضاف إلى ما سبق نشره من وثائق دراسات ، خصوصا فيما يتعلق بمخطوطات علم الشروط . هذا بالاضافة إلى دراسة كل ما يتعلق بالوثائق العامة الصادرة عن دواوين الإنشاء .

من المعروف أن الحاجة إلى التعمق فى دراسة علم الوثائق العربية فى العصور الوسطى قد ظهرت فى مصر منذ نيف وثلاثين عاما ، بعد إنشاء معهد الوثائق والمكتبات . وفى خلال تلك الفترة قدمت دراسات عديدة أسهمت فى توضيح كثير من جوانب هذا العلم . غير أن الشرط لايزال بعيدا حتى نصل بدراسته إلى المستوى الأكاديمى المطلوب .

وعندما نتعرض لموضوع هذا العلم لابد لنا من أن نذكر أن « علم الوثائق » كان معروفا فى أوروبا منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادى ، تحت

اسم « علم الديبلوماتيك Le Diplomatique »[1] . ذلك أن أحد الرهبان الجزويت Jesuites ويدُعى دانييل فان بابنبروك «Daniel Van Papen Broeck» أخرج فى عام ١٦٧٥ م كتابا تحت عنوان : Alcto Sanctorum ألقى فيه ظلالا من الشك حول صحة جميع الوثائق التى كانت تحتفظ بها الأديرة والكنائس ، والتى كانت ترتب حقوقا قانونية ، وفوائد مادية ، تعود على تلك الأديرة والكنائس فتصدى للرد على ادعاءات بانبردك أحد الرهبان « البندكتيين Les Bénédictions » واسمه « دوم جان مابيون Don Jean Mabillon » وكان منقطعا للدراسة العلمية فى كنيسة « سان جرمان دى برى » «St. Germain-des-Prés» فأصدر كتابا فى سنة ١٦٨١ م تحت عنوان « De re diplomatica libri » ، ووضع فيه القواعد العلمية لتمييز الصحيح من الزائف من الوثائق ، ومنذ ذلك التاريخ وضعت قواعد علم « الديبلوماتيك » الذى استمد اسمه من كلمة « دبلوما Diploma » وهى كلمة كان المؤرخون يطلقونها على كل الوثائق ، دون أن يعطوا تحديدا فنيا لمعناها . ولقد كانت هذه الكلمة مجهولة فى العصور الوسطى ، ولكن مؤرخى عصر النهضة استعاروها من اللغة اليونانية ، وتعنى فى هذه اللغة « ورقة مطوية » وكانت تطلق فى معظم الأحيان فى روما على « جوازات السفر » أو « تصاريح التجول » التى كانت تمنح لعمال البريد ، وتصدر باسم « مجلس الشيوخ Le Senat[2] » . ومن ثم أطلق اسم « علم الديبلوماتيك » على العلم الذى يدرس هذه الأوراق المطلوبة .

والذى نلاحظه مما سبق أن هذا العلم نشأ فى بادىء الأمر لتحقيق أغراض قانونية ، وهى تمييز الصحيح من الزائف من الوثائق ، إلا أنه سرعان ما دخل فى حقل الدراسات التاريخية ، وأصبح أحد « العلوم المساعدة للتاريخ Sciences Auxilaires de l'histore[3] » وصار أحد الأدوات التى يعتمد عليها المؤرخون فى أوروبا فى مطلع العصر الحديث . بل إنهم اعتبروا أن التاريخ لايمكن أن تتم دراسته فى أى عصر من العصور ، إلا بناء على دراسة الوثائق المتاحة عن هذا العصر ، ومن هنا فقد قسموا مصادر كتابة التاريخ إلى مصدرين رئيسيين هما :

١ – المصادر السردية أو الروائية Sources Narrative

٢ – المصادر الوثائقية Sources documentarres

على أن دراسة الوثائق كان يمكن أن تتم من جوانب متعددة فإلى جانب ما تحويه هذه الوثائق من معلومات سياسية واقتصادية واجتماعية ، يمكن أن تفيد المؤرخ فى دراسته للعصر الذى يتصدى له . فقد كان من الممكن أيضا أن تتم دراسة هذه الوثائق من حيث نوع الخط الذى كتبت به ، والتطورات التى طرأت على شكل الحروف الأبجدية على مر العصور ، وهو ما يعرف باسم « علم الخطوط القديمة Paleogaphie أو من ناحية الرموز والمصطلحات التى ترد فى الوثائق الديوانية . أو من ناحية المواد التى تمت كتابه الوثائق عليها (بردى – رق – ورق – الخ) أو دراستها من ناحية اللغة التى استعملت فيها ، والألفاظ وتطوراتها ، وهو ما يدخل ضمن علم « الـ Philologie » كما يمكن دراسة المصطلحات الفنية والفقهية التى وردت فى ثناياها ، والتى كانت تتغير من ديوان أو مؤسسة إلى ديوان آخر أو مؤسسة أخرى ، وهو ما يدخل ضمن دراسة « تاريخ النظم «Histoire des Institution» .

وباختصار فإن تعدد الجوانب التى يمكن دراستها فى الوثائق جعل « علم الوثائق » بمثابة مجموعة من العلوم يطلق عليها جميعا اسم ذلك العلم . هذا ما كان فى بداية نشأته .

وعلى ذلك فقد نشر خلال القرون الثلاثة التى انقضت منذ ظهور ذلك العلم العديد من المؤلفات بلغات مختلفة ، تتناول مختلف الجوانب التى أشرنا إليها خصوصا فى المدرسة « الفرنسية » التى استوعبت آراء المدرسة الألمانية[٤] .

ولقد كانت معظم هذه المؤلفات تميز بين الجانبين الرئيسيين فى دراسة هذا العلم ، وهما :

١ – القواعد العامة التى لابد لكل مشتغل بعلم الديبلوماتيك أن يعرفها .

٢ – القواعد التى يمكن استخدامها عند نقد كل وثيقة على حدة .

ولكن أحدا من الدارسين لعلم الديبلوماتيك لم يفكر فى وضع تعريف علمى دقيق لهذا العلم منذ نشأته التى أشرنا اليها ، وحتى مطلع القرن العشرين ، عندما حاول ثلاثة من الوثائقيين الفرنسيين - كل على حدة - أن يضع تعريفا علميا للديبلوماتيك ، بحيث يتحدد موضوعه بدقة وتتحدد مناهج البحث فيه ، حتى لا تتداخل مع الموضوعات الأخرى التى تتصل بدراسة الوثائق ، والتى سبقت الإشارة إليها .

وانتهى الأمر بالوثائقى « ديماس Dumas » بعد أن استعرض التعريفات التى وضعها العالمان الآخران وهما Tessier و De Boüard إلى أن موضوع علم الديبلوماتيك هو دراسة الشكل « La Forme »(٥) فى الوثائق .

فلقد لاحظ « ديماس » أن « التصرفات القانونية «Actes Juridiques» يمكن أن تتم شفويا ، دون الحاجة إلى إثبات حدوثها عن طريق « الوثيقة المكتوبة » ، فالتصرف القانونى هو عبارة عن إعلان الارادة لشخص أو عدة أشخاص بحيث يحدث هذا الاعلان أثرا قانونيا وأنه يمكن إثبات حدوث مثل هذا التصرف القانونى بوسائل أخرى مثل شهادة الشهود أو اعتراف الأطراف بما حدث دون الحاجة إلى الكتابة .

ولكن إذا تم اثبات هذا « التصرف القانونى » عن طريق الكتابة فإن « الوثيقة المكتوبة » تصبح هى « التصرف القانونى الأداه «Gete Instrumentaire » وهى بمثابة « الوعاء Consigne » الذى يتم حفظ التصرفات القانونية داخله على أن الدارس لعلم الديبلوماتيك لا ينصب اهتمامه على التصرفات القانونية فى حد ذاتها - فذلك هو موضوع علم القانون - وإنما ينصب اهتمامه على « الوثيقة المكتوبة » التى هى « الاداه » حيث أنها أنشأت أصلا لتصبح « وسيلة للاثبات Moyen de Preuve » أو هى « البينة » التى يترتب لصاحبها الحق القانونى بناء عليها .

ومن هنا كان الحرص على وضعها فى « قوالب قانونية ثابتة » واستخدام « صيغ محددة » لاتقبل التأويل وإنما تدل على عناصر التصرف القانونى دلالة

لا لبس فيها ولا تحتمل التفسير حسب وجهات النظر مختلفة عند تقديمها إلى القضاء .

ولما كانت التصرفات القانونية التى يقوم بها فرد أو أكثر تتشابه فيما بينها مثل : البيع والزواج والايجار والرهن والشركات والوكالة ... الخ فإن صيغ الوثائق الدالة على هذه التصرفات ، لابد أن تكون متماثلة فيما عدا أسماء الأشخاص أو الأماكن ، أو مقدار الثمن أو مبالغ الشركة إلى غير ذلك من المتغيرات التى تخضع لظروف الأفراد الخاصة ، والتى لا تدخل ضمن العناصر الثابتة .. ككل تصرف من التصرفات القانونية .

ومن هنا وجد كتّاب الوثائق فى العصور الوسطى أنه من الأيسر عليهم ، بدلا من أن ينشئوا كل وثيقة من أولها إلى آخرها فى كل مرة ، أن يضعوا نماذج ثابتة لكل وثيقة تدل على تصرف قانونى معين ، بحيث لايوضع فيها أسماء أشخاص محددين ، ولا أماكن محددة ، وعندئذ تصبح مهمة كاتب الوثائق سهلة ، فما عليه إلا أن يملأ الفراغات التى تركت بأسماء الأشخاص الذين لجأوا إليه لكتابة الوثيقة أو يضع أسماء الأماكن ، أو الأثمان ، أو المبالغ المدفوعة إلى غير ذلك ، وهو عين مانراه اليوم فى النماذج المطبوعة لعقود الايجار مثلا أو التوكيلات الرسمية ، حيث أن البنوك القانونية للعقد ثابتة ومطبوعة ، وبها فراغات تملأ بأسماء أصحاب التصرف القانونى ، للتصديق عليها .

على أن الصيغ المستعملة فى نماذج الوثائق خلال العصور الوسطى كانت تختلف من عصر إلى عصر ، أو مكان إلى مكان آخر ، طبقا للأعراف القانونية والاجتماعية . ومن هنا كان على كتاب الوثائق أن ينشئوا نماذج جديدة كلما استجدّت تقاليد قانونية أو اجتماعية جديدة .

وإذا كان الوثائقيون فى أوروبا منذ عهد مابيون **Mabillon** يقيمون دراساتهم على وثائق أصلية **Authentique** منفردة بعينها ، فإنه لم يكن يعنيهم دراسة هذه المفردات وحدها وإنما كان الذى يعنيهم هو الوصول إلى القواعد العامة التى تحكم كتابة الوثائق ، أى أنهم كانوا يحاولون وضع تصنيف شامل لكافة أنواع الوثائق ، سواء أكانت من الوثائق العامة أم من الوثائق الخاصة ، ثم إيجاد

الأساليب المتبعه فى كتابة كل نوع منها . أى أنهم كانوا يدرسون المفردات ، كى يصلوا القواعد التى تنطبق على جميع الوثائق .

ومن هنا يمكن لنا أن نتبين أن موضوع علم الديبلوماتيك هو دراسة « الشكل » أو « الأشكال » التى اتبعت فى كتابة الوثائق .

ولقد استطاع كثير من المؤرخين فى أوروبا تصحيح الوقائع التاريخية التى وردت بصورة خاطئة فى المصادر السردية أو الروائية ، وذلك عن طريق الرجوع إلى المصادر الوثائقية ، وساعدهم على ذلك أن طبيعة الحياة القانونية فى أوروبا كانت تحتم الاحتفاظ بالوثائق بطريقة منهجية فى دور الأرشيف ، لاتخاذها وسيلة لاثبات الحقوق القانونية عند التنازع . وكان لابد لهذه الوثائق من أن تحمل ما يسمى بعلامات الصحة Signes de Validation ، وهى التوقيعات والأختام ، وتوقيعات الشهور ، إلى غير ذلك من العلامات التى تثبت صحة الوثيقة .

هذا ما كان باختصار فيما يتعلق بتاريخ دراسة علم الديبلوماتيك الأوروبى والتطورات التى حدثت له خلال ثلاثة قرون ، بحيث أصبح علما له مناهجه المستقلة .

أما بالنسبة للوثائق العربية فقد اختلف الأمر ، إذ أن عددا من الباحثين فى التاريخ الإسلامى حاولوا الرجوع إلى الوثائق العربية لاستخدامها كمصدر من مصادر كتابة التاريخ الإسلامى مغ إخضاعها لنفس المناهج التى خضع لها علم الديبلوماتيك الأوروبى .

وكان هذا أمرا طبيعيا ، إذ أن غالبية هؤلاء الباحثين كانوا من المستشرقين المتأثرين بدراستهم للتاريخ الأوروبى ، غير أنه كانت هناك عقبة رئيسية تقف فى سبيل إجراء دراسة متكاملة لعلم الديبلوماتيك العربى ، أو علم الوثائق العربية ، على نمط الدراسة الأوربية إذ أن الوثائق العربية الأصلية Anthentiques لم تكن قد حفظت بطريقة منهجية منظمة ، كما حدث بالنسبة للوثائق الأوروبية فى دور الأرشيف وإنما عثر على أعداد منها بطريق المصادفة ، عن طريق الحفريات الأثرية أو فى دير سانت كاترين ، أو فى بعض دور الأرشيف الأوروبية (فى

البندقية ، وجنوا ، وبيزا ، والفاتيكان ، وبرشلونه ، وباريس) . وكذلك بعض وثائق العصر المملوكى ، التى عثر عليها بدار المحفوظات بالقلعة ، أو بأرشيفات وزارة الأوقاف ، أو المحكمة الشرعية .

ولقد عكف عدد من المستشرقين ، السابق الإشارة إليهم ، منذ أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، على نشر أعداد من الوثائق التى عثر عليها بالمصادفة ، ومن بين هؤلاء : بل Bell وأبوت Abbott وجروهمان Gohmann وديتريش Dietrich وكارابشبك Karabacek وبكر Becker . واكتفى معظمهم بمجرد نشر تلك الوثائق والتعليق عليها من الناحية التاريخية بطريقة منهجية علمية ، دون محاولة لوضع قواعد الديبلوماتيك أو الوثائق العربية .

إلا أن اثنين منهما هما : جروهمان Grohman[٦] وبجوركمان Björkman[٧] قد حاولا إنشاء قواعد علم الديبلوماتيك العربى ، اعتمادا على ما نشر من وثائق من مصادر أخرى .

ولكن المحاولتين اللتين قام بهما هذان المستشرقان لم تكونا كاملتين فانتقد المستشرق كلود كاهين Claude Cahen[٨] هاتين المحاولتين بينا أن المحاولة الأولى كانت تعتمد اعتمادا كليا على مجموعة من النصوص التى عثر عليها فى مصر وحدها ، وهى صادرة فى عصور مختلفة ولأسباب متباينة ، وأن أغلب ما نشر منها هو مجموعات من الوثائق الخاصة . (بيع - زواج - عتق - إيجار - رهن ... الخ) أو أنها نصوص مالية وإدارية صدرت عن الولاة وحكام المقاطعات فى مصر منذ القرن الأول الهجرى وما تلا ذلك ، أو أنها مجموعات من المراسلات الخاصة[٩] .

وهذه المحاولة وإن كانت مفيدة ، إلا أنها اعتمدت على مجموعة محدودة من النصوص ، لا تنتظم كل أنواع التى صدرت فى العالم الإسلامى ، ولذلك فهى تعتبر محاولة جزئية .

أما المحاولة الثانية التى قام بها بجوركمان Björkman فقد اعتمد فيها اعتمادا كليا على كتاب « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » للقلقشندى . فهى محاولة جزئية

أيضا . ولاشك أن كلا المؤلفين كان يعرف وجه النقص فى المحاولة التى قام بها .

ثم أشار كلود كاهين « فى مقاله السابق إلى أن دراسات علم الديبلوماتيك العربى تعانى من تأخر شديد ، بالمقارنة مع دراسات الديبلوماتيك التى تمت بالنسبة للوثائق العثمانية ، إذ قام بدراسة هذه الوثائق كل من : ,Zajaczkowski Reychman, Feckte, Guboglu[١٠] ووضعوا بها قواعد الديبلوماتيك العثمانى .

أما H.Busse فقد نشر عددا كبيرا من الوثائق الفارسية مصحوبة بدراسة الديبلوماتيك الفارسى ، لم يسبقه إليها أحد[١١] .

وبالرغم من أن هذين النوعين من الوثائق – العثمانية والفارسية – قد استمدتا قواعد كتابتهما من قواعد كتابة الوثائق العربية التى سبقتهما ، فإن مثل هاتين الدراستين للديبلوماتيك العثمانى والفارسى لا مثيل لهما فى الدراسات العربية .

وعدد « كاهين » فى مقاله السابق المصادر التى يمكن أن يعتمد عليها فى محاولة وضع قواعد علم الديبلوماتيك العربى ، بالاضافة إلى المصادر التى اعتمد عليها كل من « جروهمان وبجوركان » . وأشار إلى أن كل من يريد محاولة وضع قواعد ذلك العلم ، فإنه يتعين عليه أن يجمع كل المعلومات التى وصلت إلينا عن طريق هذه المصادر ، ويقارن بينهما ، قبل محاولة وضع تلك القواعد .

فبالإضافة إلى المصادر المشار إليها سابقا ، فإن هناك أعداد أخرى من المصادر منها :

١ – وثائق « الجنيزة Geniza » التى قام بنشر بعض منها « جويتاين Goitein »[١٢] .

٢ – أن بعض كتب التاريخ الإسلامى قد حفظت لنا نماذج من الوثائق التى

صدرت فى غضون القرون الثلاثة الأولى الهجرية ، والتى قام بجمعها بعض المؤلفين فى العصر الحديث[١٣] .

ومن الواضح أنه لا يمكن الجزم بأن نسخ هذه الوثائق التى نقلتها إلينا المصادر المختلفة صحيحة تماما ، أو أنها مطابقة للوثائق الأصلية مطابقة تامة . إذ أن كثيرا من مؤلفى هذه المصادر كانوا يحذفون منها أجزاء يعتبرونها غير ذات أهمية ، مثل العبارات الافتتاحية أو الختامية فى هذه الوثائق ، ذلك لأنها كانت صيغا محفوظة تتكرر فى كل الوثائق . وكذلك كانوا يحذفون التواريخ فى كثير من الأحيان .

وربما حدث بعض التبديل فى بعض الألفاظ الواردة فيها ، وهكذا . ولكن ذلك لايدعونا إلى رفض هذه الوثائق رفضا تاما عند دراستنا للديبلوماتيك العربى ، أو أن نعتبرها جميعا زائفة ، لأنه إذا نحينا جانبا نسخ الوثائق التى صدرت فى عهد رسول الله ﷺ ، وعهد الراشدين والدولة الأموية ، فإنه لم تكن هناك مدعاة إلى تزييف الوثائق التى صدرت فى العصور التالية ، ومن هنا فليس لدينا مبررات قوية للشك فى صحتها ، وبالتالى رفضها عند الدراسة .

٣ – يضاف إلى ما سبق مجموعة الكتب الفنية التى قصد بتأليفها تعليم الكتاب كيفية كتابة الوثائق فى الدواوين المختلفة . أو مجموعة الكتب التى تناولت المصطلحات الفنية المستخدمة فى تلك الدواوين ، مع مراعاة أن تلك المصطلحات قد تغيرت بتغير العصور والدول ، كما استحدثت مصطلحات جديدة عندما دعت الحاجة إلى إنشاء دواوين جديدة فى الدول الإسلامية المتعاقبة ، فى المشرق والمغرب .[١٤]

٤ – مجموعة كتب المصطلح الوثائقى فى دواوين الرسائل أو الإنشاء . وهى تلك المؤلفات التى كتبها أصحابها ممن كانوا يعملون بتلك الدواوين بعد

أن استقرت أوضاعها مع مرور الزمن وصارت هناك قواعد مرعية لابد من اتباعها عند كتابة كل نوع من أنواع الوثائق ، الصادرة عن تلك الدواوين .

ولذلك جاءت تلك المؤلفات بناء على الممارسة الفعلية اليومية التى كان أصحابها يمارسونها(١٥) .

كل هذه المصادر السابقة ، إذا درست بصورة شاملة ، وأجريت المقارنات بين ما ورد فيها من معلومات بعضها مع البعض الآخر ، وذلك بعد ترتيبها فى تسلسلها التاريخى، ودراسة المصطلحات الفنية التى وردت فيها ، والتطورات التى طرأت على تلك المصطلحات حسب اختلاف الأمكنة والعصور ، يمكن أن تكون قاعدة لدراسة ديبلوماتيكية للوثائق العربية التى سوف نطلق عليها اسم « الوثائق العامة » ، نظرا لصدورها عن ديوان الرسائل أو الانشاء فى مختلف البلدان الاسلامية ، أو عن الدواوين العامة الأخرى . وذلك الاسم إنما نطلقه اتباعا للمنهج الأوروبى فى دراسة علم الديبلوماتيك ، وإن كانت الشريعة الاسلامية لم تعرف التقسيم إلى قانون عام ، وقانون خاص ، إلا فى محاولات الفقهاء فى العصر الحديث .

ولكن أهم ما أشار إليه الأستاذ كاهين فى مقاله السابق المشار إليه ، هو وجود مجموعة كتب « علم الشروط » (المخطوط منها والمطبوع) كما كان يسمى فى المشرق الاسلامى أو « علم الوثائق » كما كان يسمى فى المغرب ، وكان قد أشار إلى وجود هذه المجموعة فى كتاب سابق له بالاشتراك مع الأستاذ « سوفاجيه Souvaget » مبينا أهميتها الكبرى ، عند دراسة علم الوثائق العربية .

وهذه المجموعة إذا تمت دراستها بصورة متكاملة ، مع إجراء المقارنات فى الصيغ الواردة فيها فى المذاهب الفقهية المختلفة ، يمكن

تطبيقها على ما تم نشره من وثائق(٭) ويمكن لنا أن نعتبرها قاعدة يعتمد عليها فى دراسة الوثيقة « الإسلامية » الخاصة .

ذلك أن دراسات الديبلوماتيك الأوروبى فيما يتعلق بالوثيقة الخاصة قد اعتمدت بصورة كبيرة على مجموعات نماذج العقود Recuits des Formulaires التى كان يحتفظ بها الموثقون Les Notaires فى العصور الوسطى . فلقد وجد هؤلاء أنه من الأيسر عليهم أن يضعوا نماذج ذات صيغ محددة لكل التصرفات القانونية التى يمكن أن تجرى طبقا لقواعد القانون الخاص مثل : (البيع – الايجار – الهبة – الرهن – .... الخ) على أن يتركوا فراغا فى هذه النماذج مكان الأسماء المحددة للأشخاص أو الأماكن أو يملأوها بصيغ للمجهول مثل : Talis, ille[١٦] . وعند تحرير الوثائق الحقيقية ينسخون النموذج المناسبة ، ويضعون الأسماء الحقيقية بدلا من تلك الصيغ المجهولة . وذلك ييسر عليهم كتابة الوثائق ، بطبيعة الحال ، بدلا من إنشاء الوثيقة من أولها إلى آخرها فى كل حالة .

ويمكن لنا أن نعتبر مجموعة كتب علم الشروط مماثلة تماما لمجموعات نماذج

(٭) يكفى أن نشير هنا إلى بعض التصويبات التى يمكن أن نجريها على قراءات الأستاذ « جروهمان » ونضرب مثلا بما ورد فى الوثيقة رقم ٥٤ ص ١٣٢ » من الجزء الأول من كتابه أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية » لوحة رقم (١٠) . فقد قرأ الأستاذ جروهمان السطرين الثامن والتاسع كما يلى :

٨ – وإن شاء وهب وإن شاء تصدق بثمن مبلغه من العين ربع دينار النصف من ذلك ثمن دينار قبض ثيدرس بن كيل بن هلستوس الأجير جميع هذا الثمن المذكور على تمامه وكماله وابرأه من جميع ذلك ومن وزنه ونقده ومن اليمين .

٩ – عليه أو على شيأ من براءة قبض واستيفا واعترفا جميعا منهما بالأمران يحسن بتراض منهما ويرى على حى من حى ومتى أدرك المكنا بأبى السرى ابن هليه بن رفرفيل فى شرايه أو فى شيأ منه درك علقة أو خصومة من ساير .

والعبارة التى وردت فى السطر التاسع « واعترفا جميعا منهما بالأمران يحسن بتراض » لا تستقيم مع سياق الوثيقة وليس لها معنى . وبمراجعة الصيغ الواردة فى كتب الشروط وجدنا أن صحة هذه العبارة هى كما يلى : (وافترقا جميعا بينهما بالابدان عن تراض منهما) . وهى صيغة مشهورة من صيغ عقود البيع وضعها كتاب الشروط اتباعا لنص الحديث الشريف : البائعان بالخيار مالم يتفرقا بالأبدان) .

العقود التى وضعها الموثقون الأوروبيون . إذ أن مؤلفى علم الشروط إنما فعلوا نفس الشىء ، عندما أخذوا يتصورون كافة التصرفات القانونية التى يمكن أن تنشأ بين الأفراد ، ثم راحوا يكتبون النماذج المناسبة لكل وثيقة تثبت تلك التصرفات مع اختيار أفضل « الصيغ » التى تناسب كل عقد ، بحيث يتحرزون أقصى ما يستطيعون عند اختيار الألفاظ والعبارات ، التى تدل على إجراء التصرف القانونى ، حتى لا يتم الدفع ببطلان الوثيقة ، حال تقديمها أمام القاضى .

وتتبين لنا مما سبق أن دراسة علم الوثائق ، أو الديبلوماتيك العربى ما تزال تحتاج إلى جهد كبير ، لدراسة العناصر التى يمكن أن تضاف إلى ما سبق نشره من وثائق دراسات ، خصوصا فيما يتعلق بمخطوطات علم الشروط التى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ - **ابـــن ماجـــه** : كتاب المحيط البرهانى (مخطوط دار الكتب - فقه حنفى ٤٨١) .

٢ - **أبو اسحق على بن أحمد الطرسوسى** : كتاب الاعلام بمصطلح الشهود والحكام (مخطوطتى باريس رقمى ٩٢٥ و٩٢٦) .

٣ - **الفتح آباداى الريفدمونى** (غرر الشروط ودرر السموط مخطوطة مكتبة الشهير على باشا بتركيا رقم ٩٤١) .

٤ - **الطحـــاوى** : الجامع الكبير فى الشروط (مخطوطة مكتبة الشهير على باشا رقم) .

وهناك ما لايقل عن اثنين وعشرين مخطوطة ، وكتبا مطبوعة فى علم الشروط الفها بعض اتباع المذاهب الفقهية الإسلامية من الشافعية والحنفية والمالكية ، والتى تحتاج إلى جهد فائق فى دراستها ونشرها ، خصوصا وأنها ترجع إلى فترات مختلفة من التاريخ الإسلامى ، وقد ألفت فى أماكن متفرقة ، بحيث يعكس كل منها بعض الممارسات الاقتصادية فى البلاد التى ألفت فيها .

هذا بالإضافة إلى دراسة كل ما يتعلق بالوثائق العامة الصادرة عن دواوين الإنشاء فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى ، وتطور المصطلحات المستخدمة فى هذه الوثائق ، وتصنيف الأنواع التى صدرت فيها .

ونظراً لأهمية « علم الشروط » فى دراسة الوثائق العربية فسوف نتبع هذه المقالة بعدد من المقالات حول هذا العلم ، والتطورات التى طرأت عليه .

قائمة المصادر

1. Tessier, George La Diplomatique. Presses Universitaires de France 1962 (Que Sais-Je No. 536" p. 11 et suit.
2. Giry, A. Manuel de Diplomatique Paris, Hachette 1894. p.6.
3. Encyclopedie de la Pleiade L'histoire et ses methodes Paris, Librarie Gallimard 1961 P. 633 et suit.

(٤) لانستطيع هنا أن نورد بيليوجرافيا كاملة بعناوين المؤلفات فى علم الديلوماتيك ولكننا سنكتفى بعدد من أشهر هذه المؤلفات :

Tassin et Toustain Nouveau traité de Diplomatique Paris, 1750-1765. 6 Vols.

Giry, A Manuel de Diplomatique Paris, Librairie Hachette, 1894.

De Bouard, A. Manuel de Diplomatique Française et Pontificale. Paris, 1929, 1948.

Tessier, George Diplomatique royale Française Paris, 1965.

Dumas, Auguste La Diplomatique et la Forme des Actes" (La Moyen Age: Revue Trimestrielle de l'histoire et la philologie, 3e serie, T.III Janvier-Mars 1932. p. 5-31 T.IV 1933 p. 81).

Encyclopedie de la Pléiade L'histoire et ses methodes. Paris, Librarie Galimard, 1961 p. 633. la Diplomatique.

Prou, Maurice Cours de diplomatique, leçons d'ouverture faite à l'Ecole des chartes le 25 Tanv. 1900.

Masai, F. Principes et Convention de l'édition diplomatique (Scriptorium IV, 1956 pp. 177-193).

Modica Diplomatica Generale, speciale, cronologia Sigolografia. Milano, 1942.

Ladolini Elemanti di diplomatica Milano, 1926.

Pendiani, Emilio Lezioni di diplomatica Genova, edizioni L.U.P.A. 1946.

Cronne, H.A. The study and use of charters by English scholars in the seventeenth century; Sir Henry Spelman and Sir William Dugdale, in English Historical Scholoarship. pp. 72-91.

5. Dumans, A. Op. cit p. 5-31.
6. Grohmann , A. Einfuhrung in dic Arabische Papyruskumde 1955 (avec libliographie des publications de Papyrus Arabes a cette date) chap. VII pp. 107-130
7. Encyclopedie de l'Islam (Nouvelle Edition) "Diplomatique".
8. Cahen, cl Notes de la diplomatique Arab-Musulmane Journal Asiatique 1963 p. 311-325.
9. Grohmann A. Arabic Papyri in the Egyptian Library 6 Vols.

10. Feckte, Le: Beverzotes a hod ltsag torok diplomatik jaba Budapest 1926.

— Reychman, J & Zajaczkowshi, A. An outline of Ottoman Turkish Diplomatics 1963, Translated from Polish language.

— Guboglu, M. Paleografia Si diplomatica turco-Osmana Bucarest 1959.

11. Busse, H. Untersuchunger zur islamischen Kanzleiwesen. (Hbh d. Deutschen Hrehäol Institut Kairo Ilsmaische Reibe I 1959).

12. Goitein, S.D. The Cairo Geniza as a source of history of Muslim civilization. (Studia Islamica III/1955).

(١٣) انظر مثلا : محمد حميد الله : الوثائق السياسية فى العهد النبوى والخلفاء الراشدين القاهرة ١٩٣٥ .

أحمد زكى صفوت : جمهرة رسائل العرب . ٤ أجزاء . القاهرة ١٩٣٧ .

رسائل أبى اسحق الصابى : نشر شكيب ارسلان ١٨٩٨

رسائل الصاحب بن عباد : نشر عبدالوهاب عزام وشوقى ضيف . القاهرة ، ١٩٤٧

جمال الدين الشيال مجموعة الوثائق الفاطمية . القاهرة ، ١٩٥٨ .

(١٤) انظر مثلا :

(أ) قدامة بن جعفر كتاب الخراج . (مخطوطة باريس رقم ٥٥٩٢)

(ب) أبو يوسف يعقوب القاضى كتاب الخراج .

(جـ) يحيى بن آدم القرشى الخراج . تحقيق أحمد شاكر . القاهرة . المطبعة السلفية ١٣٤٧ هـ .

(د) القاسم بن عبيد بن سلام كتاب الأموال . نشر محمد حامد الفقى . القاهرة ١٩٣٣ .

(هـ) الخوارزمى (أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب) مفاتيح العلوم . القاهرة . مطبعة الشرق ١٣٤٢ هـ .

(و) أبو بكر محمد بن يحيى الصولى أدب الكاتب . نشر محمد بهجة الأثرى . مراجعة محمود شاكر الألوسى القاهرة . المطبعة السلفية . ١٣٤١ هـ .

(١٥) انظـــر :

١ – ابن الصيرفى (أبو القاسم على بن منجب بن سليمان) قانون ديوان الرسائل . عنى بنشره والتعليق عليه على بهجت . القاهرة . مطبعة الواعظ ١٩٠٥ .

٢ – القرشى (عبدالرحيم بن على بن شيت) معالم الكتابة ومغانم الاصابة . بيروت . المطبعة الأدبية ١٩١٣ .

٣ – ابن فضل الله العمرى التعريف بالمصطلح الشريف . القاهرة ١٩١٥ .

٤ – ابن ناظر الجيش تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف . رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر . مقدمة من : عبدالرحمن أبو راس سنة ١٩٨٢ .

٥ – القلقشندى صبح الأعشى فى صناعة الانشا ١٥ جزء القاهرة . دار الكتب المصرية .

٦ – العمرى (بهاء الدين محمد بن لطف الله العمرى الخالدى) المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الانشا (مخطوطة باريس رقم ٤٤٣٩) .

٧ – القاضى الفاضل مكاتبات القاضى الفاضل (مخطوطة المتحف البريطانى رقم ٢٥٧٥٧) .

٨ – المختار من كلام القاضى الفاضل . اختيار جمال الدين محمد بن نباته (مخطوطة المتحف البريطانى رقم ٧٣٠٧) .

٩ – أبو الحسين هلال بن المحسن الصابىء رسوم دار الخلافة . تحقيق ونشر ميخائيل عواد بغداد . مطبعة العانى ١٩٦٤ .

16. De Bouard: Op Cit P.127 ni

تقـــاريـــر

تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربى

(ندوة : تونس ١٨ ـ ٢١ يناير ١٩٨٩)

الدكتور : وحيد قدورة
أستاذ مساعد بالمعهد الأعلى للتوثيق
جامعـة تونــس 1

مقدمـــة :

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة فى مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ، وذلك لإحكام السيطرة على المعلومات وتوظيفها فى تنمية المجتمع ، واتخاذ القرارات الصائبة وإعداد المشاريع وانجازها . وقد أعطت تقنيات المعلومات الحديثة دفعا كبيرا لعمليات حفظ ومعالجة واسترجاع المعلومات ، وساهمت تقنيات الاتصالات من جهتها فى تدعيم عملية بث المعلومات ، وذلك بتركيز شبكات المعلومات الوطنية والإقليمية والدولية .

وقد أدى هذا التقدم التقنى فى ميدان المعلومات إلى دخول المجتمعات الأمريكية واليابانية والأوربية تدريجيا عصر المعلومات ، إذا انتقلت فى العقدين الأخيرين من مجتمعات تعتمد فى اقتصادها على الانتاج الصناعى ، إلى مجتمعات تعتمد على إنتاج ومعالجة وتقديم خدمات المعلومات .

إلا أن التطورات فى مجال تقنيات المعلومات والاتصالات لم تكن لتعرف حدودا فهى لاتزال تطالعنا باكتشافات جديدة إلى حد دفع باختصاصيى المعلومات إلى التساؤل : إلى أين تقودنا تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة ؟ ما هو مآل هذه السباق نحو السيطرة على المعلومات و« احتكارها » من طرف الغرب ؟ وبصفة عامة : ما هى التحديات التى تطرحها هذه التقنيات على المجتمعات المعاصرة ؟

إن التحديات المطروحة أدخلت الحيرة والانزعاج فى نفوس اختصاصيى المعلومات ، ودفعتهم للتفكير فى مؤشرات هذه التقنيات ، واستشفاف آفاق المستقبل : مجتمع الغد وملامحه ، ومن ضمن هذه التحديات يمكن ذكر : إعادة بناء أنظمة المعلومات ، وإعادة تحديد وظائف العاملين فى مجال المعلومات ، ومجتمع بلا ورق ، وكذلك قضايا أمن المعلومات ، والحاسب الالكترونى ، وانتهاك الحريات الشخصية للأفراد ، وأيضا تعميق التبعية نحو الآلة وغيرها .

الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات وندوته الثانية :

وكان لزاما على المجتمعات العربية التى تسعى إلى تنمية قدراتها ونهضة شعوبها ، والإسهام فى التقدم العلمى ، والدخول إلى عصر المعلومات ، أن تولى اهتماما خاصا بقضية المعلومات التى أصبحت المصدر الأساسى للقوة ، مما جعل البلاد اليابانية والأمريكية والأوربية تتسابق لامتلاك المعلومات ، وبالتالى امتلاك القوة ، وبدأت البلدان العربية تدرك أهمية المعلومات ، وتبذل مجهودا خاصا لتنمية هذا القطاع الخطير فى حياة المجتمعات المعاصرة ، إلا أن التحديات التى تطرحها تقنيات المعلومات على القرب قد ازدادت حدة بإضافة تحديات أخرى تعود إلى خصوصيات البلدان الساعية للنمو ، ومنها البلدان العربية . وشعورا منه بخطورة التحديات التى تواجه الوطن العربى ، وجه الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات اهتمامه إلى هذا الموضوع المصيرى ، فقد اختار التطرق إلى هذه المسألة الدقيقة فى ندوته الثانية : **تقنيات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى : تحديات المستقبل** (تونس 18—21 يناير / كانون الثانى 1989) .

وقد حدد الاتحاد لهذه الملتقى الأهداف التالية :

١ - استعراض التقنيات المستعملة فى مجالات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى .

٢ - تبادل الخبرات العربية فى مجالات التأهيل والتكوين والتنسيق والتعاون ، فى مجال نقل تقنيات المعلومات والاتصالات من أجل توظيف أفضل وملائم لهذه التقنيات ، فى أغراض التنمية .

٣ - تحديد أفضل الأساليب لاستغلال المعلومات والاتصالات ، وتفادى تأثيراتها السلبية .

نظم الاتحاد هذه الندوة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومركز الدراسات والبحوث العثمانية ، والموريسكية ، والتوثيق والمعلومات بزغوان (تونس) . وشارك فيها أساتذة وخبراء وأمناء مكتبات ، ومراكز معلومات من اثنى عشرة دولة عربية هى : الأردن - تونس - الجزائر - السودان - سوريا - العراق - فلسطين - قطر - الكويت - ليبيا - مصر - والمملكة العربية السعودية .

قدم المشاركون سبع عشرة ورقة علمية ، تمت مناقشتها خلال تسع جلسات علمية إضافية إلى جلستين مفتوحتين ، حول آفاق العمل المكتبى ، ونشاط الاتحاد . كانت المناقشات حول الأوراق المقدمة مستفيضة ، وفى مستوى أهمية الموضوع ، وطرح المجتمعون بعمق جملة من القضايا التى تعيق الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى ، بل قد تصبح عائقا نمو مجتمعاتنا .

توزعت موضوعات الأوراق إلى أربعة محاور أساسية :

١ - نماذج من تقنيات المعلومات الحديثة ، ودورها فى بناء أنظمة المعلومات العربية .

٢ – التجارب العربية فى مجال استغلال تقنيات المعلومات والاتصالات ، وتأثيرها على أنظمة المعلومات .

٣ – تحديات تقنيات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى .

٤ – التأثيرات النفسانية والاجتماعية لتقنيات المعلومات والاتصالات .

نماذج من تقنيات المعلومات ودورها فى بناء أنظمة المعلومات العربية :

استأثر موضوع أقراص الليزر المكثفة CD-ROM ودورها فى اختزان المعلومات واسترجاعها باهتمام كبير فى هذه الندوة ، حيث قدمت ثلاث أوراق حول هذا الموضوع ، ولا غرابة فى ذلك فهذه الأقراص تعتبر أحدث تقنية للمعلومات ، وهى لاتزال فى طور التجربة . تحدث عن هذا الموضوع كلا من الدكاترة شعبان عبدالعزيز خليفة من جامعة القاهرة ، ويعمل حاليا بجامعة قطر ، وسليمان حسين مصطفي من جامعة اليرموك وماركريت باركيف هوسيب ، ومهند محمد صالح من جامعة بغداد ، وبعد أن قدموا الجوانب الفنية لأقراص الليزر ، طرحوا عديداً من التساؤلات وقدموا آراءهم . من ذلك : هل هذه الأقراص ستقضى على المصغرات الفيليمية ، باعتبارهما يعملان فى اتجاه واحد ؟ هل يمكن أن يحدث هوس بهذه التقنية الجديدة ، مثل هوس الحاسب الآلى ؟ وما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه فى بناء أنظمة المعلومات العربية ؟

وتحدث الدكتور حسين الهبايلى من كلية الطب بتونس عن تقنية جديدة هى بصدد التجربة ، وتعرف بمشروع المعلومات المسموعة آليا ، ويعتمد المشروع على نظام التعرف على الصوت : Voice recogniton system للتحكم فى النفاذ إلى المعلومات الأمنية ، والسرية المخزنة فى الحاسبات الالكترونية ، وقد بين الباحث أهمية هذه التقنية فى تحقيق أمن المعلومات فى الوطن العربى .

وتعرضت ورقة الأستاذين رشيد عبدالشهيد عباس ، وعماد عبدالوهاب

الصباغ من الجامعة المستنصرية ببغداد إلى تقنيات النشر الالكترونى ، وتطورها ، وآفاقها ، ومشاكلها فى الوطن العربى .

إن هذه التقنيات ، وإن لم يخرج بعضها عن طور التجربة ، من الضرورى أن يتعرف المكتبيون واختصاصيو المعلومات العرب على مؤشراتها على أنظمة المعلومات فى المجتمعات الأوربية والأمريكية ، قبل الشروع فى استخدامها ، وإن كان ينتظر لها أن تكتسح مجتمع المعلومات بشكل واسع ، فى المستقبل القريب .

التجارب العربية فى مجال استغلال تقنيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها على أنظمة المعلومات :

تناولت الأوراق المقدمة بعض التجارب على مستوى المؤسسات أو البلدان ، فى مجال استخدام هذه التقنيات ، ومن ذلك ورقة الدكتور محمد عبدالناجى من شركة الملاحة العربية المتحدة بالكويت حول : « تقنيات الاتصالات وتبادل المعلومات بين أطراف العملية التجارية فى أقطار الخليج العربى » ذكر فيها الباحث أنه بالرغم من الاستخدام المكثف لتقنيات الاتصالات والمعلومات فى النشاط التجارى بالخليج ، فإنه لم يقع التنسيق فى شبكة النظم البرامجية المستخدمة ، وقدم مشروع إحداث بنك للمعلومات التجارية ، وربط الأطراف التجارية بشبكة اتصالات .

كما عرض الأستاذان غسان حميد عبدالمجيد وعامرة حقى عبدالرزاق من مركز الحاسب الالكترونى بجامعة بغداد ، لتجربة العراق فى مجال استخدام قواعد معلومات دايلوك الهندسية ، وأكد الباحثان على أهمية تحديد وتعيين الملف (القاعدة) الأمثل لاسترجاع معلومات دقيقة وكبيرة فى موضوع معين .

وتعرض الدكتور وحيد قدورة من المعهد الأعلى للتوثيق بتونس ، إلى تأثير تقنيات المعلومات على نظام المعلومات بتونس ، مبينا مشاكل نقل التقنيات الحديثة ، وما نتج عنها من « تبعية » تقنية ، وأكد على أهمية اعتبار الجوانب

الاجتماعية لتقنيات المعلومات فى بناء أنظمة المعلومات العربيةُ ، وضرورة إسهام كل الأطراف الاجتماعية المعنية بقضية المعلومات من منتجين واختصاصيين ومستفيدين فى مواجهة تحديات تقنيات المعلومات .

ومن بين التجارب الوطنية الأخرى ، نذكر مشروع إنشاء شبكة جزائرية للمعلومات الذى قدمه الأستاذان محمود صارى من المعهد الوطنى للبيولوجيا بتلمسان وموسى بن جمادى من مركز البحث فى الاعلام العلمى والتقنى بالجزائر ، حيث ذكر أن بعض ركائز هذه الشبكة قد أنجزت ، من ذلك إحداث قاعدة وطنية للمعلومات العلمية والتقنية ، وإعداد فهرس موحد للدوريات ، وآخر للرسائل الجامعية .

وتناول الأستاذ أحمد حسن الفرحان النعيمى ، من وزارة الاعلام بالدوحة ، تجربة قطر فى مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ، حيث استعرض الهيئات والمؤسسات التى تستعمل هذه التقنيات .

ويتبين من خلال هذه البحوث ، أن التجارب العربية لاتزال فى بدايتها ، وأنه من الضرورى الرفع من نسق سرعة استخدام هذه التقنيات فى مجالات حيوية فى المجتمع العربى ، إلا أن المشاكل والمعوقات الرئيسية تعود إلى نقص الوعى بأهمية المعلومات ، وإلى مشاكل نقل التقنيات إلى البلاد النامية ، وإلى واقع المكتبات العربية المتردى ، وكل هذه القضايا تسببت فى عدم الاستفادة من هذه التقنيات ، مما يؤكد على أن الطريق لايزال طويلا ، كى يدخل العرب عصر المعلومات .

تحديات تقنيات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى :

تعرضت أربع أوراق إلى تحديات هذه التقنيات ، وخاصة فيما يتعلق بنقل تقنيات المعلومات إلى البلاد العربية ، ومشاكل استخدامها ، ومؤشراتها ، مع تقديم لبعض الحلول ، لتجاوز العقبات التى تعيق تطور هذا القطاع .

تعرض الدكتور أبو بكر الهوش من جامعة الفاتح بطرابلس فى ورقته « نحو

بمجتمع المعلومات فى الوطن العربى » لثلاث فجوات تتحدى جهود العرب ، وهى : الفجوة العلمية ، والفجوة التقنية ، وفجوة نظم المعلومات ، وركز على حدة « التبعية » التقنية والغزو الثقافى فى الوطن العربى ، وقدم بعض المتطلبات الأولية لاستشراف آفاق المستقبل نحو مجتمع المعلومات فى الوطن العربى ، ومن أهمها :

* اعطاء الأولوية فى خطط التنمية الوطنية إلى تهيئة المجتمع العربى لدخول عصر المعلومات .

* دفع مؤسسات التعليم للتجاوب مع متطلبات الثورة التقنية .

* إعداد الكوادر والهياكل للتعامل مع تقنيات المعلومات .

وتناول الدكتور جاسم محمد جرجيس من مركز التوثيق الاعلامى لدول الخليج العربى ببغداد فى ورقته « قطاع المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى » : القضايا الراهنة وآفاق المستقبل أبرز الظواهر والاتجاهات الحديثة فى قطاع المكتبات والمعلومات فى العالم ، والمعوقات التى تحدّ من مواكبة الوطن العربى لهذه التطورات .

وتحدثت الدكتورة مبروكة عمر محيريق من جامعة الفاتح فى ورقتها عن « المخاطر التى تصاحب تقنيات المعلومات والاتصالات فى الوطن العربى » . ومن بينها أخطار الاستعمار الاعلامى ، نتيجة السيطرة الاعلامية التى تفرضها الشركات غير الوطنية ، تحت شعار حرية انسياب المعلومات ، وأبرزت مخاطر هذه الاستعمالات المتمثلة فى ظاهرتين ، هما : تعرض العرب بمقتضى وضعهم الجغرافى السياسى إلى مشاكل التلاعب بالحاسبات الالكترونية والأقمار الصناعية ، بهدف التجسس والمساس بالحريات الشخصية ، وكذلك ظاهرة ضعف القدرة التقنية ، وازدياد « التبعية » التقنية .

وتناول الدكتور يحيى مصطفى عليان من الجامعة الأردنية فى ورقته « مشكلات نقل تقنيات المعلومات إلى الدول العربية والتجربة الأردنية فى هذا

المجال » وبيّن أن الحل يكمن فى وضع استراتيجية وطنية لنقل تقنيات المعلومات .

التأثيرات النفسانية والاجتماعية لتقنيات المعلومات :

لم تتعرض لهذا الموضوع سوى ورقة واحدة ، وهى للدكتور عبدالمجيد بوعزة الرئيس الحالى للاتحاد والأستاذ بالمعهد الأعلى للتوثيق بجامعة تونس ، وعنوانها :

« تقنيات المعلومات : أداة قوة أم وسيلة تهديد لحرية الانسان » حيث تعرض لموضوع تأثير تقنيات المعلومات على حرية الانسان ، وكيف أن التقنيات استعملت لجمع المعلومات حول الحياة الخاصة للأفراد ، والأخطار الناتجة عن ذلك ، وتدعو الورقة إلى العمل على تحقيق المعادلة التالية : تكنولوجيا + حرية = تكنولوجيا + مسئولية . وتبين الورقة أنه لايمكن تحقيق هذه المعادلة إلا إذا اعتبرنا تقنيات المعلومات مجرد وسيلة لتحقيق رفاهية الانسان ، بدلا من أن تكون غاية فى حد ذاتها ، فالانسان كائن حى ومسئول ، فى حين أن التقنيات لا تتمتع بهذه الصفات .

توصيات الندوة :

انتهى المشاركون بعد مناقشات مستفيضة لهذه الأوراق إلى مجموعة من التوصيات من أهمها :

* ضرورة دعم الحكومات العربية للمكتبات ومراكز المعلومات ، وذلك عن طريق زيادة الاعتمادات المالية ، وتوفير الطاقات البشرية لتمكينها من أداء رسالتها ، ومواكبة التطورات العالمية .

* التأكيد على أهمية وجود سياسات وطنية للمعلومات والاتصالات وتطويرها . لتكون هذه السياسات أساسا لاستراتيجية عربية شاملة فى هذا الشأن ، تجنبا للتكرار ، ولإهدار الإمكانات العربية .

* ضرورة التوجه نحو تصنيع تقنيات المعلومات فى الوطن العربى ، وإنتاج البرمجيات ، وذلك تجنبا للتبعية فى هذا المجال المهم من مجالات النشاط ، وتنسيق هذا التصنيع بين الدول العربية ، توفيرا للوقت ، والجهد ، والمال .

* اتخاذ كافة التدابير لتحقيق أمن المعلومات ، عن طريق وضع أنظمة المعلومات فى الأيدى الوطنية العربية ، وتطوير أنظمة المعلومات الوطنية ، والاكتفاء الذاتى ، بقدر الامكان ، فى مجال المعلومات .

* تضمين مناهج مدارس المكتبات والمعلومات ، فى الوطن العربى ، مقررات متقدمة فى مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ، بما يجعل خريجيها قادرين على إدارة نظم المعلومات المتقدمة وكذلك الاهتمام بقضايا التعليم المستمر فى هذا الشأن .

* إيلاء اهتمام خاص بتقنيات المعلومات الموجهة للمعوقين ، بوصفهم فئة أساسية من فئات المستفيدين من المعلومات ، فى الوطن العربى .

* ضرورة تطبيق المعايير والمواصفات العربية والعالمية فى مجال أنظمة المعلومات والاتصالات وتقنياتها ، وذلك تمكين تلك الأنظمة من التواؤم والتكامل فى المستقبل ، دعما لمشروع الشبكة العربية للمعلومات .

* ضرورة الاستغلال الأمثل لتقنيات الاتصالات العربية المتوافرة حاليا وخاصة القمر الصناعى العربى فى مجال نقل البيانات والمعلومات وتبادلها بين الدول العربية .

كما حث المشاركون الدعوتين الموجهتين من قبل الجمعية العراقية للمكتبات والتوثيق والمعلومات والوفد الجزائرى ، لاستضافة الندوتين القادمتين للاتحاد ، على أن يتم تحديد الموضوعات والمواعيد فى وقت لاحق بإذن الله .

اجتماع الجمعية العامة للاتحاد

اجتمعت الجمعية العامة للاتحاد فى ختام هذه الندوة ، واستعرضت التقريرين الإدارى والمالى للاتحاد للفترة المنقضية ، وتمت المصادقة عليهما ،

وبارك المشاركون مجهود المكتب التنفيذى الذى وفق فى تنظيم ندوتين علميتين عربيتين فى وقت قصير جدا وربط علاقات تعاون مع عدة منظمات عربية ودولية ، من بينها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والاتحاد الدولى للتوثيق ، وأعطى حركية جديدة لقطاع المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى ، وجددوا الثقة فى أعضاء المكتب التنفيذى الحالى ، كى يواصل مهامه ، لمدة ثلاث سنوات أخرى .

ونشير إلى أن الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ، قد تأسس يوم 19 يناير 1986 بالقيروان ، بمشاركة أعضاء من إحدى عشرة دولة عربية ، ويوجد مقره الحالى بتونس (ص ب 1603 – تونس 1055) . **ومن أبرز أهدافه :**

*** تعزيز علاقات التعاون بين الجمعيات والمؤسسات المكتبية فى الوطن العربى .**

*** العناية بالتراث العربى المكتوب والسمعى والبصرى .**
*** المساعدة على الارتقاء بالمهنة .**
*** إعداد وتشجيع البحوث العلمية فى مجال المكتبات والمعلومات .**
*** تشجيع قيام الجمعيات الوطنية للمكتبيين واختصاصيى المعلومات .**

*** العضوية فى الاتحاد تكون للجمعيات المهنية والمكتبات بجميع أنواعها ، ومؤسسات المعلومات ، وللأفراد من مكتبيين واختصاصيى معلومات .**

ويتكون الاتحاد من جمعية عامة ، ومكتب تنفيذى ، وأمانة عامة .

خاتمــــة :

ساهمت هذه الندوة فى دفع الحوار بين الخبراء العرب ، وتبادل الخبرات فى مجال استخدام تقنيات المعلومات ، وتلمس بعض الحلول لمواجهة تحديات المستقبل التى تنذر باتساع الهوة المعلوماتية بين الوطن العربى والمجتمعات الأمريكية واليابانية والأوربية ، مجتمعات المعلومات .

ولئن اقتصرت بعض البحوث على تقديم أدبيات الموضوع ، فقد تميزت بحوث أخرى بالأصالة والابتكار ، وارتبطت بواقع البلاد العربية . ولاشك فى أن وقائع هذه الندوة التى تعهدت مشكورة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإصدارها قريبا ، ستسهم فى اثراء الانتاج الفكرى العربى فى هذا الموضوع الحيوى .

مراجعات الكتب

قائمة رءوس موضوعات مكتبة الكونجرس

الطبعة الحادية عشرة

عرض وتحليل
الدكتور : محمد فتحى عبد الهادى
رئيس قسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

١ : تمهيد :

تستخدم « قائمة » رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس* (LCSH) فى الفهرسة الموضوعية بمكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر هذه القائمة أكثر قوائم رؤوس الموضوعات الانجليزية شمولا وتفصيلا إذ أنها نشأت وتطورت فى أحضان مجموعات « مليونية » من أوعية المعلومات بمكتبة الكونجرس ولهذا السبب فقد شاع استخدام القائمة داخل الولايات المتحدة وخارجها فى المكتبات العامة الكبيرة والمكتبات الجامعية ، وأيضا فى المكتبات المتخصصة التى لاتملك قوائم خاصة بها ، بل أن هناك بعض المكتبات الصغيرة التى تستخدمها على أساس انتقائى

(*) **Library of Congress. Subject Cataloging Division.**
Library of Congress subject headings/prepared by Subject Cataloging Division, Processing Services.- 11th ed.- Washington, D.C.: Library of Congress, Cataloging Distribution Service, 1988.- 3 Vols.

٢ : التاريخ :

إن الطبعة الحادية عشر من القائمة (١٩٨٨) هى مثل سابقاتها استمرار كتركيم للرؤوس المنشأة بواسطة مكتبة الكونجرس منذ ١٨٩٨ ففى ذلك العام قررت المكتبة اتباع فهرس قاموسى بدلا من الفهرس الهجائى ــ المصنف أو الفهرس المصنف لتكميل نظام التصنيف الجديد الذى حل محل نظام جيفرسون .

وقد اعتمدت مكتبة الكونجرس فى بداية الأمر على قائمة رؤوس الموضوعات التى أعدتها لجنة من جمعية المكتبات الأمريكية وصدرت طبعتها الأولى ١٨٩٥ . فقد استخدمت هذه القائمة كأساس لرؤوس الموضوعات الجديدة بالمكتبة ، وبمرور الوقت أضافت المكتبة الكثير من الرؤوس الجديدة كما غيرت العديد من الرؤوس بالقائمة ، وكنتيجة لذلك تقرر فى عام ١٩٠٨ طبع قائمة بالرؤوس وإصدار ملاحق لإظهار الرؤوس الإضافية .

وبالفعل بدأت مكتبة الكونجرس فى إصدار الطبعة الأولى من قائمتها المسماه Subject headings Used in the dictionary catalogs of the Library of Congress على أجزاء فى الفترة بين ١٩٠٩ ــ ١٩١٤ . وتتابعت طبعاتها بعد ذلك بنفس العنوان حتى الطبعة السابعة ، فقد صدرت الطبعة الثانية عام ١٩١٩ والطبعة الثالثة سنة ١٩٢٨ والطبعة الرابعة عام ١٩٤٣ والطبعة الخامسة عام ١٩٤٨ والطبعة السادسة عام ١٩٥٧ والطبعة السابعة عام ١٩٦٦ . أما الطبعة الثامنة التى صدرت عام ١٩٧٥ فقد تغير عنوانها إلى العنوان الحالى والذى تحمله القائمة منذ تلك الطبعة .

وهكذا فإن هذه القائمة ذات التاريخ الطويل تشتمل على الرؤوس والاحالات التى تم بالفعل استخدامها فى الفهرسة الموضوعية بمكتبة الكونجرس فى كافة مجالات المعرفة البشرية التى تقتنى فيها المكتبة أوعية معلومات . وقد كان ذلك سببا فى أن الرؤوس تبقى فى الطبعات الجديدة من القائمة بصرف النظر عن استمرار استخدام هذه الرؤوس . وعلى سبيل المثال فإن الطبعة ١١ تشتمل على الرأس Berserkers الذى استخدم مرة واحدة فى عام ١٩١٨

لكتاب ألمانى نشر فى عام ١٨٨٢ . ويمكن أن نضيف إلى هذا أن القائمة بسبب تاريخها الطويل تعكس الفلسفات المتنوعة لمئات من المفهرسين الذين أسهموا بالرؤوس ، وربما كان ذلك سببا من أسباب عدم المنطقية أو الثبات فى بعض الحالات . وقد كان يحدث فى بعض الأحيان اتباع سياسات جديدة دون تغيير الرؤوس المضافة وفقا لسياسات سابقة .

على أن المتتبع للقائمة فى طبعاتها الأخيرة منذ منتصف السبعينات لابد وأن يلحظ الجهد الكبير الذى تبذله مكتبة الكونجرس فى سبيل تحسين القائمة وتنقيتها من الشوائب ، ولاشك أن الطبعة الـ ١١ قد حظيت بالكثير من التعديلات والتنقيحات وخاصة فيما يتعلق بنظام الاحالات .

٣ : أعداد خاصة بالطبعة ١١ :

تتكون هذه الطبعة من ثلاثة مجلدات تشغل المقدمة منها ٣١ صفحة فى بداية المجلد الأول .

وتشتمل هذه الطبعة على الرؤوس المنشأة حتى أغسطس ١٩٨٧ وقد تم الحصول على هذه الرؤوس عن طريق خلق شريط يتكون من كل الرؤوس فى وضع محقق فى ملف الاستناد الموضوعى بمكتبة الكونجرس فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ .

وفى ذلك اليوم كان الملف يشتمل على ١٦٢,٧٥٠ تسجيلة استنادية بينما بلغت تسجيلات الطبعة العاشرة حوالى ١٤٥,٠٠٠ تسجيلة . وقد أشار تحليل قاعدة بيانات الاستنادات الموضوعية التى سحبت منها الرؤوس فى هذه الطبعة إلى أن الملف يحوى مايلى تقريباً :

حوالى	٩٠٠٠	اسم شخص
حوالى	٢٠٠٠	اسم هيئة
أقل من	١٠٠	رأس اجتماع أو مؤتمر
أقل من	٦٠٠	عنوان موحد (مقنن)
حوالى	١٣١,٠٠٠	رأس موضوعى

حوالى	١٩,٠٠٠	رأس جغرافى
كما يوجد	٩٠٠	إحالة استخدام عامة
	٣٢٠٠	احالة انظر أيضا عامة
	١٦٢,٠٠٠	إحالة من رأس واحد مستخدم إلى رأس مستخدم آخر
	١٣٠,٠٠٠	إحالة من رأس غير مستخدم إلى رأس مستخدم

ومن المؤكد أن الأرقام السابقة الخاصة بالرؤوس والاحالات تشير إلى مدى ضخامة هذه القائمة ، وإلى مدى تزايد المداخل بها من طبعة لأخرى .

٤ : المحافظة على حداثة القائمة :

تشير مقدمة الطبعة ال ١١ إلى أن خلق وتغيير الرؤوس عملية مستمرة لاتوقف ، وأنه يضاف للقائمة سنويا حوالى ٨٠٠٠ رأس بما فى ذلك الرؤوس المزودة بتفريعات .

إن الاقتراحات لرؤوس جديدة والتغييرات لرؤوس قديمة يقدمها المفهرسون بمكتبة الكونجرس (وحديثا جدا المفهرسون فى مكتبات أخرى ترتبط بمكتبة الكونجرس فى برنامج تعاون رسمى) .. وتتجمع هذه الاقتراحات أسبوعيا فى قائمة مؤقتة تناقش فى اجتماع تحريرى ، والمقترحات التى يوافق عليها تصبح جزءا من ملف الاستناد الموضوعى على الخط المباشر بمكتبة الكونجرس .

وهناك أربع خدمات تقدم معلومات عن الرؤوس الجديدة وتلك المغيرة هى :

(أ) شريط كمبيوتر يقدم رؤوس الموضوعات فى فورمات استناديات مارك على أساس أسبوعى لتكميل ملف قاعدة البيانات الأساسى لتسجيلات الاستناد الموضوعية .

(ب) L.C. Subject headings Weekly Lists

وتشتمل هذه القوائم الأسبوعية على معلومات رؤوس الموضوعات الجديدة والمغيرة ، أرقام التصنيف ، الاحالات ، التبصرات التوضيحية .

(ج) القائمة LCSH الفصلية فى شكل ميكروفيشى ، وهى تشتمل على الرؤوس الجديدة مدمجة فى قاعدة البيانات المتنامية بصفة منستمرة ، وهى تقدم بهذا طبعة جديدة كل فصل من فصول السنة .

(د) Cataloging Service Bulletin

وتقدم هذه النشرة الدورية معلومات عن مختارات من الرؤوس الجديدة وتلك التى تم استبعادها .

٥ الوسائل الإضافية التى تستخدم مع طبعة ١١ :

هناك العديد من الوسائل الاضافية التى يجب استخدامها مع طبعة ١١ من القائمة ومن أهم هذه الوسائل :

(أ) Subject Cataloging Manual: Subject Headings

صدر هذا الموجز الإرشادى فى طبعة مبدئية عام ١٩٨٤ ثم فى طبعة مراجعة عام ١٩٨٥ تم تحديثها بمجموعة من الصفحات التكميلية فى عام ١٩٨٧ .

ويحتوى هذا الموجز الإرشادى على التعليمات أو الارشادات التى يستخدمها المفهرسون الموضوعيون بمكتبة الكونجرس فى عملهم اليومى .

وعلى الرغم من أن بعض التعليمات يصف إجراءات داخلية فى شعبة الفهرسة الموضوعية بالمكتبة ، إلا أن معظم التعليمات أساسية بالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون فى فهم القائمة وتطبيقها بطريقة صحيحة .

(ب) Cataloging Service Bulletin

تشتمل هذه النشرة الدورية على معلومات عن معظم الرؤوس الهامة التى تغيرت منذ آخر طبعة من الموجز الارشادى ، كما أنها تشتمل أيضا على قوائم برؤوس الموضوعات ذات الاهتمام الجارى وقوائم بالرؤوس التى تم تغييرها حديثا ، فضلا عن معلومات عن المطبوعات المتعلقة برؤوس الموضوعات .

(جـ) Name Authorities Cumulative Microfiche Edition

يشتمل هذا العمل على التسجيلات الاستنادية لرؤوس أسماء الأشخاص ، أسماء الهيئات ، الخ وغيرها من الرؤوس المشابهة . ويجب استشارة هذا العمل فيما يتعلق بالشكل المعيارى للاسم من الأسماء الذى يمكن إعداده كرأس موضوع بواسطة المفهرس الموضوعى . ويلاحظ أنه عندما تطبع رؤوس أسماء فى القائمة فإنها فى العادة مستعارة من ملف استناد الأسماء .

٦ : أشكال رؤوس الموضوعات بالقائمة :

تشتمل القائمة على الأشكال التالية من رؤوس الموضوعات :

(أ) الكلمة الواحدة فى شكل اسم فى العادة مثل :

Viscosity

Dogs

Schools

وعادة ماتصاغ المفاهيم فى شكل مفرد ، بينما تصاغ الأشياء فى شكل جمع على الرغم من وجود بعض الاستثناءات .

(ب) الكلمتان :

تحتوى الرؤوس من كلمتين على صفة واسم فى العادة . وقد تظهر الرؤوس هنا فى شكلها الطبيعى مثل :

Nuclear Physics

Local taxation

كما قد تظهر فى شكل مقلوب ، مع ملاحظة أن القلب شائع بالنسبة للصفات التى تصف اللغة أو الجنسية مثل :

Songs, French

Art, American

Lullabies, Urdu

وهناك فئات أخرى من الرؤوس قد تقلب أيضا لإحضار الاسم فى المكان الأول مثل : Gas, Natural

وعلى أى حال فإن السياسة الجارية هى تفضيل ترتيب الكلمات الطبيعى [أى دون قلب] ماعدا بالنسبة للرؤوس المزودة بصفات خاصة باللغة أو الجنسية أو العرقية ، وأيضا الرؤوس المقيدة بفترة زمنية مثل : Art, Medieval

ويلاحظ أن أسماء الملامح الجغرافية قد قلبت فى العادة من أجل وضع المهمة فى المكان الأول بدلا من الكلمة العامة مثل : Erie,Lake .

(جـ) أكثر من كلمتين .

بعض الرؤوس فى هذه الفئة يعتمد على استخدام أداة العطف « و » أو حرف جر .

ومن الأمثلة على ذلك :

(التعبير عن علاقة متبادلة) Technology and Civilization

(للربط بين رأسين متقاربين جرت العادة على معالجتهما معا فى كتاب واحد) Bolts and nuts .

(شكل مقلوب) Plants, Effect of the moon on

(شكل غير مقلوب) Photography of birds

ويلاحظ أن مكتبة الكونجرس قد غيرت بعض رؤوس الموضوعات (ذات حروف الجر) المقلوبة إلى رؤوس مزودة بتفريعات .

وهناك بالإضافة إلى ماسبق ، الرؤوس المزودة بكلمة أو أكثر بين هلاليتين مثل : (Cookery (Fish) والرؤوس*المفرعة مثل : Rail roods - Stations

٧ مكونات المداخل بالقائمة :

تطبع الرؤوس بالبنط الأسود أو الثقيل مثل :

Alphabet

Life on other planets

* قد يتْبع الرأس بحروف مائلة (قد يجزىء جغرافيا) لإظهار أن الرأس يمكن تفريعه بالمكان . مثل :

Islam (May Subd Geog)

*** رقم التصنيف :**

تتبع حوالى ٤٠٪ من الرؤوس بأرقام تصنيف مكتبة الكونجرس والتى تمثل بصفة عامة الأوجه الأكثر شيوعا للموضوع . وإذا كانت هناك أوجه متعددة للموضوع مغطاة بأرقام تصنيف مختلفة ، فإنه يضاف مصطلح للاشارة إلى المجال المحدد مثل :

Diesel motor

[TJ 795]

Shellfish

[QL 401- QL 445 (Zoology)]

[TX753 (Cookery)]

وتضاف الأرقام فقط فى حالة التوافق أو التشابه الكبير بين رأس الموضوع وماهو موجود فى قوائم التصنيف . ويجب عدم استخدام أرقام التصنيف فى القائمة دون التحقق مما هو موجود فى الطبعات الأخيرة من الجداول وملاحقها بسبب المراجعة المستمرة التى تخضع لها الجداول من ناحية والقائمة من ناحية ثانية .

*** التبصيرات التوضيحية :**

تتبع بعض الرؤوس فى فقرات مستقلة وعند الحاجة بتبصرات توضيحية ، تعمل على توضيح نطاق أو مجال استخدام الرأس ، أو تعمل على التمييز بينه وبين غيره من الرؤوس ذات الصلة به ، وهى فضلا عن هذا قد تقدم إرشادا فيما يتعلق بمعنى المصطلح الذى يستخدم .

ويشتمل الموجز الإرشادى على وصف كامل لفئات التبصرات التوضيحية واستخدامها .

وتجدر الإشارة إلى أن الطبعة ١١ تشتمل على أكثر من ٣٠٠٠ تبصرة توضيحية .

* الإحالات التى ترتبط بالرأس وهى تدرج فى مجموعات [سنتحدث عنها ببعض التفصيل بعد قليل] .

* وقد تتبع الاحالات بتفريعات الرأس والتى قد يلحق بها هى الأخرى بعض أو كل العناصر المشار إليها فيما سبق .

٨ : الإحالات :

تحتوى القائمة على إحالات بُنيت فى أوقات مختلفة وفقا لفلسفات مختلفة . ولسنوات كثيرة كانت الاحالات تعد لتلك الموضوعات التى يعتقد أنها ذات أهمية بالنسبة للمستفيد الذى يستشير رأس الموضوع . إلا أن قواعد جديدة لعمل احالات أنظر أيضا أنشأت فى سنة ١٩٨٤ . وبدأ تطبيقها بالنسبة للرؤوس الجديدة المنشأة فى سنة ١٩٨٥ .

إن الرموز التى استخدمت أو قدمت لتمثيل فئات الاحالات فى الطبعة الخامسة من القائمة الصادرة سنة ١٩٤٨ وهى : X,XX, sa كانت مفهومة بالنسبة للمكتبيين ، ولكنه تبين أنها بصفة عامة غير واضحة بالنسبة للمستفيدين . ولهذا اتخذ أخيرا القرار بالتغيير واستخدام الرموز الموجودة بالمكانز .

وقد طبقت الرموز الجديدة بواسطة الحاسب الالكترونى بطريقة ميكانيكية ومن ثم حلت الرموز الجديدة محل الرموز القديمة على النحو التالى :

NT محل Sa

BT محل XX

UF محل X

Use محل See

RT للمصطلحات التى ظهرت فى كل
من إدراجات XX, Sa تحت الرأس

وتجدر الاشارة إلى أنه ليس من الضرورى استخدام الرموز الجديدة فى الفهارس البطاقية للمكتبات . وهؤلاء الذين يرغبون فى الاستمرار فى عمل بطاقات الاحالات بالطريقة التى تعودوا عليها من قبل يجب أن يستمروا فى عملها على ذلك النحو .

وهكذا يمكن أن نلاحظ أن تحسين نظام الاحالات واستخدام رموز جديدة بالنسبة له من أبرز ملامح الطبعة ١١ الصادرة عام ١٩٨٨ وهو يجعل القائمة تقترب رويدا رويدا من النظام المحكم للاحالات الذى تتميز به المكانز . ونتناول فيما يلى الأنواع المختلفة من الاحالات المستخدمة فى الطبعة ١١ من القائمة .

(أ) علاقة التكافؤ :

تعد إحالات استخدم USE من المصطلح غير المعيارى أو غير المفضل إلى المصطلح المعيارى أو المفضل . ويوضع الرمز UF (Used For) تحت الرأس المحال إليه سابقا ، المصطلح غير المستخدم . ويلاحظ أن الرمزان USE و UF يعملان بطريقة تبادلية . مثل : Motor - cars

USE Automobiles

Automobiles

UF Motor - cars

ويظهر اللفظ USE والرمز UF أمام الاحالة الأولى فقط إذا كان هناك أكثر من إحالة مثال :

Food, Raw

UF Raw Food

Uncooked food

Unfired Food

Food, smoked

USE Cookery (Smoked Food)

Fish, Smoked

وتعد إحالات استخدم من :

المرادفات ، الهجاءات المتنوعة ، أشكال التعبير المتنوعة ، البناءات البديلة للرؤوس ، الأشكال أو الصيغ الأقدم من الرؤوس . وهى تعد أيضا عندما يتقرر عدم استخدام المصطلح كرأس حتى ولو كان المصطلحان غير مترادفين . ويلاحظ أن الرؤوس التى تتكون من أكثر من كلمة واحدة غالبا ما تعد لها احالة USE من الكلمات التى لم يتم اختيارها كعنصر مدخل . ويلاحظ أيضا أن هذه الاحالة لا تعد فى العادة من المختصرات ، ولا من المقابلات اللغوية الأجنبية للرؤوس .

وتحذف هذه الاحالة فى العادة إذا كانت تبدأ بنفس المصطلح المستخدم كمصطلح أعرض مطلوب للهرمية مثل :

Exterior Lighting

BT Lighting

يعد بدلا من Exterior Lighting,

UF Lighting, Exterior

(ب) العلاقة الهرمية :

المصطلحات الأعرض والمصطلحات الأضيق

تربط رؤوس الموضوعات بغيرها من رؤوس الموضوعات من خلال إحالات يعبر عنها الآن بمصطلحات أعرض (BT) ومصطلحات أضيق (NT) وعندما يسبق الرمز BT رأس موضوع فإنه يمثل وفقا للسياسة الجارية القسم الذى يعتبر الرأس عضوا من أعضائه . وعندما يسبق الرمز NT رأس موضوع فإنه يمثل فى معظم الحالات عضوا من أعضاء القسم الذى تم تمثيله بالرأس الذى يظهر تحت NT (مصطلح أضيق) . ويلاحظ أن الرمزان BT و NT يعملان بطريقة تبادلية . ويتضح ذلك من المثال التالى :

Exterior Lighting

BT Lighting

Lighting

NT Exterior Lighting

ويُربط الرأس فى العادة بالرأس الذى يتبعه أو يتلوه مباشرة فى هرمية رأس الموضوع . وطالما أن الرؤوس المحال إليها تربط هى الأخرى بغيرها من الرؤوس ، فإن الاحالات للعلاقات البعيدة لم تعد تُعد . ومعنى ذلك أن الاحالات التى تقود إلى مستويين أو أكثر من مستويات الهرمية إنما تعكس ممارسة قديمة .

وتتبع الرؤوس المنشأة بعد عام ١٩٨٤ هذه المبادىء . أما الرؤوس قبل هذا التاريخ فإنه يتم بحثها الآن ، حيث تغير إحالاتهاكى تتوافقمع القواعد الجديدة ، ومعنى ذلك أنه مايزال هناك بعض الاحالات الذى يعكس الهرمية .

إن عمل الاحالات الهرمية يخلق القدرة على إيجاد الرؤوس بطريقة منهجية تلك الأكثر عمومية أو الأكثر تخصصيا من الرأس الذى تتم استشارته وبصرف النظر عن المستوى الذى يدخل منه الفرد الهرمية ، فإن الفرد يمكنه تتبع إما المصطلحات الأعرض أو المصطلحات الأضيق لإيجاد المصطلح الأعرض أو المصطلح الأكثر تخصيصا المتاح .

(ج) **علاقة الترابط أو الاقتران** : المصطلحات المتصلة

تعنى علاقة الترابط التى يعبر عنها بالرمز RT الربط بين مصطلحين متصلان ببعضهما البعض بطريقة أخرى غير طريقة الاتصال الهرمى . مثل :

Ornithology

RT Birds

Birds

RT Ornithology

(د) الاحالات العامة

الاحالة العامة هى احالة لاتعد لرؤوس فردية محددة وإنما تعدلمجموعة كاملة من الرؤوس ، مع إعطاء رأس أو أكثر على سبيل المثال :

مثـــل :

Dog breeds

SA names of specific breeds, e.g. Bloodhounds, collies

وتعد الاحالة العامة أيضا للاحالة من رأس عام لمجموعة من الرؤوس تبدأ كلها بنفس الكلمة مثل :

Chemistry

SA headings beginning with the word chemical

ومن الاحالات العامة أيضا مايقود لتفريعات مثل :

Ability - Testing

SA Subdivison Ability testing under subjects, e.g. Sales personnel - Ability testing

وبالاضافة إلى هذا تعد احالات استخدم USE العامة مثل :

Access control

USE subdivision Access control under subjects e.g. Computers - Access control

٩ . التفريعات :

يتطلب تطبيق القائمة استخداما موسعا للتفريعات الموضوعية لربط أو دمج عدد من المفاهيم المختلفة فى رأس موضوع واحد . وعلى الرغم من طبع بعض التفريعات فى الطبعة ١١ من القائمة ، إلا أن العدد الأكبر من التفريعات يعد وفقا للقواعد المحددة فى الموجز الإرشادى .

وتقدم التفريعات فى القائمة بشرطة طويلة دون تكرير للرأس مثل :

Massa chusetts

Antiquities

ويجب على المفهرسين الرجوع إلى القوائم المتعددة والقواعد الموجودة فى الموجز الإرشادى من أجل ربط العناصر بطريقة صحيحة .

وتشتمل القائمة على أربع فئات من التفريعات نتحدث عنها ببعض التفصيل فيما يلى :

(أ) التفريعات الوجهية :

تستخدم التفريعات الوجهية تحت الرؤوس الرئيسية أو غيرها من التفريعات لتحديد المفهوم المعبر عنه بواسطة الرأس إلى رأس فرعى خاص مثل :

Corn - Harvesting

Women - Employment

والقواعد الخاصة بتطبيقها موجودة فى الموجز الارشادى وفى الاحالات العامة المطبوعة تحت الرؤوس العامة فى القائمة .

(ب) التفريعات الشكلية :

تستخدم التفريعات الشكلية للاشارة إلى الشكل الذى نظمت أو قدمت فيه المادة عن الموضوع (مثل المؤتمرات ، القواميس ، الدوريات) . وهى لهذا تضاف كعنصر أخير لأى رأس . ويمكن أن تستخدم التفريعات الشكلية بصفة عامة تحت أى رأس ومن ثم فإنها لاتوجد إلا نادرا فى القائمة . وقد أشير إلى معظم التفريعات الشكلية فى القائمة بواسطة إحالة انظر أيضا العامة تحت الرأس الذى يمثل الشكل مثل :

Periodicals

SA subdivison Periodicals under specific subjects, e.g. Engineering - Periodicals . United Sates - History - Periodicals

ويشتمل الموجز الارشادى على الإرشاد اللازم لاستخدام كثير من التفريعات الشكلية المحددة مثل ــ مستخلصات ــ فهارس ... الخ .

(جـ) التفريعات الزمنية :

تستخدم التفريعات الزمنية لتقييد الرأس أو الرأس وتفريع بفترة زمنية معينة . وتطبع تحت أسماء الدول أو الأقاليم تفريعات موضوعية محددة والتفريعات الزمنية التى يمكن استخدامها معها .

مثل التفريعات الزمنية الموجودة تحت رؤوس مثل :

United States - Economic conditions

United States - History

والتفريعات الزمنية التى يمكن استخدامها على هذا النحو تطبع دائما فى القائمة .

وعندما تحتوى الرؤوس على تفريعات زمنية غير مسبوقة بالتفريع ـــ تاريخ فإن التفريعات عادة ماتنشأ وتطبع فى القائمة مثل :

Philosophy, French - 18th century

(د) التفريعات الجغرافية :

إن مؤشر (يمكن تفريعه جغرافيا) بعد رأس الموضوع أو تفريع منه يشير إلى أنه يمكن أن يُتبع الرأس أو تفريعه باسم جغرافى . والمؤشر (لايفرع جغرافيا) بعد رأس الموضوع أو تفريعه يشير إلى أنه تم اتخاذ قرار بعدم تفريع رأس معين باسم جغرافى . وحذف هذا المؤشر أو ذاك يعنى أن الرأس لم يراجع لتقرير ما إذا كان التفريع الجغرافى ممكنا أو مرغوبا .

وقد تقع تعليمات التفريع بالمكان تحت الرأس الفردى فى تبصرة توضيحية ولكن الوصف الكامل للقواعد موجود فى الموجز الإرشادى .

وإذا كان الكيان الجغرافى بصفة عامة هو اسم الدولة أو اسم منطقة أكبر من دولة واحدة فإن الاسم المنشأ يوضع مباشرة بعد الرأس أو تفريعه المزود بالرمز (يمكن تفريعه جغرافيا) . وعلى سبيل المثال فإن الرأس Labor Supply (May subd Geog) تعنى أن المكان يتبع الموضوع مثل Labor Supply - France أما إذا كان اسم الكيان الجغرافى هو اسم إقليم أو اسم ملمح جغرافى ، أو اسم ولاية أو مقاطعة أو اسم مدينة ، فإن اسم الدولة يسبق اسم الوحدة الجغرافية الأصغر ، وذلك يؤدى إلى جمع معظم المحليات تحت اسم الدولة مثل Labor supply - France - Paris والاستثناء لوضع اسم الدولة قبل اسم الوحدة الجغرافية الأصغر الذى يتم بالنسبة لدول أربع هى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والاتحاد السوفيتى لايخدم كوسائل تجميعية للكيانات الجغرافية الأصغر فإن أسماء الولايـــات

أو المقاطعات أو الجمهوريات بدلا من اسم الدولة تخدم كوسائل تجميعية للوحدات أو المناطق الجغرافية الأصغر ، وتوجد استثناءات أخرى للقاعدة العامة المشار إليها أعلاه موصوفة فى الدليل .

وإذا احتوى الرأس على تفريع جغرافى وتفريعات وجهية أو شكلية ، فإن موقع التفريع الجغرافى يعتمد على أى العناصر يمكن تفريعها بالمكان ، وكقاعدة عامة فإن المكان يتبع العنصر الأخير الذى يمكن أن يفرع بالمكان .

ويلاحظ أن القليل من التفريعات الجغرافية هو الذى طبع فى القائمة .

وفيما يتعلق بالتفريع الجغرافى وأسماء الأماكن المفرعة بالموضوع فإنه طالما لاتوجد قاعدة عامة تفسر تحت أى الظروف تفضل إحدى الطرق على الأخرى فإنه من الأفضل الاعتماد على التعليمات تحت رؤوس الموضوعات لتحديد أى طريقة هى التى تستخدم . فإذا احتوى الرأس على مؤشر (يمكن تفريعه جغرافيا) فإن المكان يأتى كتفريع ، وإذا كان الرأس ينقصه هذه التعليمة ، أو على وجه التحديد يقرر (لايفرع جغرافيا) وهناك إحالة عامة إلى تفريع محدد تحت أسماء الأماكن فإنه فى هذه الحالة يسبق اسم المكان الموضوع مثل :

History

SA subdivison History under specific subjects and under names of countries, states, cities,

إن استخدام التفريعات تحت أسماء الأماكن يمثل مشكلة لأنه من الضرورى الرجوع إلى الدليل أو الموجز الارشادى من أجل الادراج الكامل لهذه التفريعات .

ولم يتم اختيار اسم مكان نمطى ذلك الذى يدرج كل التفريعات المتاحة ومع هذا فإن التفريعات تحت الرؤوس : فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة فى القائمة تمثل بعض التفريعات التى يمكن استخدامها ، ومع هذا فإن التفريعات التاريخية يجب أن تنشأ بتفرد تحت اسم كل مكان على حدة .

الرؤوس النمطية :

لقد تم إنشاء مجموعات مقننة من التفريعات الوجهية والشكلية للاستخدام تحت فئات معينة من رؤوس الموضوعات أو رؤوس الأسماء المستخدمة كموضوعات . ومن أجل تحاشي تكرار هذه التفريعات تحت كل الرؤوس الممكنة ، فإنه قد أعطى رأس واحد أو رؤوس قليلة ممثلة من كل فئة طبعت فى القائمة مع مجموعة من التفريعات الملائمة للاستخدام تحت الرؤوس الأخرى التى تنتمى للفئة . مثل هذه الرؤوس تسمى الرؤوس النمطية أو الرؤوس « النماذج » للفئات المعينة .

إن أى تفريع إذا انشأ تحت رأس نمطى يمكن استخدامه ــ إذا كان مناسبا ولايتعارض مع ماهو موجود ــ تحت أى رأس آخر ينتمى لفئته . وعلى سبيل المثال يوجد رأسان نمطيان لاجزاء من الجسم هما Foot ، Heart ومن ثم فإن التفريعات المنشأة تحت أى منهما يمكن استخدامها تحت أى رأس ينتمى للفئة .

مثال : الرأس Joints - Biopsy لم يطبع فى القائمة باعتبار أن التفريع Biopsy يظهر تحت Heeart.

وتشتمل مقدمة القائمة (ص Xvi) على قائمة بالرؤوس النمطية حيث يعطى اسم الفئة والرأس النمطى أو النموذج بالنسبة لها فيما يتعلق بالتفريعات . ومن الأمثلة :

الفئـــة	الرأس النمطـى
الحيوانات (عامة)	الأسماك
الأمراض	السرطان
المؤسسات التعليمية	السل الرئوى
الفردية	جامعة هارفارد
النوع	الجامعات والكليات

اللغات ومجموعة اللغات	اللغة الانجليزية
	اللغة الفرنسية
الأدباء الأفراد	شكسبير ، وليم ، ١٥٦٤ ــ ١٦١٦
الآداب	الأدب الانجليزى
الآلات الموسيقية	البيانو
الموسيقيون	فاجنر ، ريتشارد ، ١٨١٣ ــ ١٨٨٣

١٠ : فئات الرؤوس المضمنة فى القائمة وتلك التى حذفت منها :

تشتمل القائمة فى الأساس على رؤوس الموضوعات التى تشير إلى مفاهيم أو أفكار . وحتى منذ الطبعة الأولى فإن أسماء الأشخاص وأسماء الهيئات قد حذفت من القائمة إلا إذا كان هناك حاجة لها كأنماط أو كأمثلة أو إلا إذا كان هناك تفريع ينبغى طبعه .

وبالإضافة إلى هذا فإنه قد تم فى الماضى حذف بعض الرؤوس المعدة كرؤوس موضوعات للتسجيلات الببليوجرافية بواسطة مكتبة الكونجرس من أجل توفير الحيز .

وقد اتخذ قرار فى سنة ١٩٧٦ بطبع الأنواع التالية من الرؤوس تلك التى سبق حذفها من القائمة : أسماء الكتب المقدسة ، أسماء العائلات ، البيوت الملكية ، الشخصيات الخيالية والأسطورية ، أعمال الفن ، الأسماء البيولوجية ،... وتظهر الرؤوس فى هذه الفئات فى القائمة إذا أنشأت بعد سنة ١٩٧٦ .

وفى سنة ١٩٧٦ أيضا بدأت المكتبة طبع فئات أخرى عديدة لرؤوس لم تكن تطبع من قبل مثل : المناطق والملامح الجغرافية ، المواقع الأثرية ، المدن القديمة ، الامبراطوريات ، الطرق ، الشوارع ، وغيرها من أسماء الاعلام المشابهة . ومع هذا فإن هذه الرؤوس كلها تأثرت بتطبيق مكتبة الكونجرس لقواعد الفهرسة الانجلو أمريكية فى سنة ١٩٨١ .

ومن ثم فإن هذه الطبعة تحوى فقط رؤوس سبع سنوات من العمل فى

الفئات المشار إليها سابقا ، حيث أن المكتبة قد أعادت تحريك معظم الرؤوس التى طبعت بين ١٩٧٦ و ١٩٨١ تلك التى لاتتوافق مع الطبعة الثانية من قواعد الفهرسة الانجلو أمريكية (AACR2)

وقد حذفت ثلاث فئات من الرؤوس من القائمة هى :

(أ) الرؤوس التى تظهر فى ملف استناد الأسماء : أسماء الأشخاص ، أسماء الهيئات ، أسماء الأماكن ، أسماء الاجتماعات والمؤتمرات ، العناوين الموحدة .. إلا إذا كانت تستخدم كنمط أو كمثال أو إذا كان من الضرورى طبع تفريع أو تعليمة خاصة .

(ب) الرؤوس التى لم تنشأ بواسطة المفهرسين الموضوعيين ولكنها تكونت وطبقت حسب الحاجة دون خلق تسجيلة استنادية مثل :

[اسم شخص] فى قصة ، مسرحية ، شعر

[رأس أو اسم مكان] فى الأدب

[رأس أو اسم مكان] فى الفن

(ج) بعض الرؤوس فى الموسيقى .

١١ : قواعد الترتيب :

تعتمد القائمة فى الترتيب على قواعد التصفيف لمكتبة الكونجرس التى نشرت عام ١٩٨٠ .

والمبدأ الأساسى هو أن يرتب الرأس بدقة كما عبر عنه فى شكله المكتوب كلمة بكلمة مع الأخذ فى الاعتبار أن الاختصارات والاستهلاليات دون علامات ترقيم داخلية ترتب على أنها كلمات . والأرقام المعبر عنها بأعداد عربية أو رومانية تسبق الحروف الهجائية وترتب حسب قيمتها العددية المتزايدة .

وفى الملف الزمنى ترتب التواريخ وفقا للترتيب الزمنى المعتاد . والكلمة « To » تعامل كما لو كانت صفر «0» . وفى التتابع الزمنى تصف الفترة الأقصر أولا . وترتب التفريعات التاريخية زمنيا حتى ولو لم تظهر التواريخ أولا مثل :

Great Britain - History - William I, 1066 - 1087
Great Britain - History - Norman period, 1066 - 1154
Great Britain - History - 1066 - 1687

وتصف الرؤوس المقلوبة قبل الرؤوس المزودة بأقواس مثل :

Children
Children, Adopted
Children, Vagrant
Children (Roman Law)

وتجمع العناصر الفرعية التى تتبع الشرطة فى أى رأس موضوع وفقا للنظام التالى :

(أ) التفريعات التاريخية مرتبة ترتيبا زمنيا .

(ب) التفريعات الشكلية والوجهية مرتبة ترتيبا هجائيا .

(جـ) التفريعات الجغرافية مرتبة ترتيبا هجائيا .

* * *

وتأتى بعد مقدمة القائمة قائمة رؤوس الموضوعات الخاصة بأدب الأطفال وهى التى تستخدم فى برنامج البطاقات المشروحة الذى يهدف إلى تقديم معالجة موضوعية أكثر ملاءمة وأكثر عمقا لمواد الأطفال وأيضا تقديم وصول موضوعى أسهل بالنسبة لهذه المواد . وتشرح مقدمة رؤوس الموضوعات للانتاج الفكرى للأطفال فئات الرؤوس وتطبيق رؤوس الموضوعات والتفريعات والاحالات ...

and (3) Professional. Therefore, users of data-bases would seem to have a **purpose;** they are ot playing with computers!

Microcomputers were discussed at two different sessions and were considered in terms of (1) Specific software and (2) Applications in specific libraries. These ranged from the library at the International Children's Centre, Paris to the Oxford Region Library and Information Service.

In looking at the use of specific libraries, many case studies were presented in terms of how readers used the library, whether user education programmes were provided etc. An interesting study of the use of scientific literature and reading in clincine was given by R. Sievannen-Allen (Helisnki). She found that the important factor in determining a clinician's use of bibliographical and other scientific information was his personal attitude to reading.

Madame M.M. Caetano (Portugal) noted that often third-level students had no previous experience of libraries. She emphasized that education is fundamental to an attitude towards **information.** Perhaps, Madame Caetano's paper is the one which left us thinking-do we take the easy way out and hand the reader the information or do we teach them **how** to find it for themselves?

An overview of how to provide effective user education was given by Fiona Mackay Picken (North West Thames Regional Health Authority). Specific examples were considered in a paper on the usage of library services by Spanish resident doctors. The programme of user education at the Medical Academy, Medical and Public Health Scientific Information Centre (Sofia) was outlined by Prof. A. Valtchev. Finally, we heard how the University of the Neger has integrated user education units for its medical students. This is done on a spiral curriculum-starting with the most basic reference tools and ending with on-line searching.

New technologies were considered under a number of different headings: specific applications, eg. C D-ROM; microcomputers, telecommunications. A point made by a number of speakers in relation to the application of new technologies is that sometimes these may be inappropriate to the needs (F. Mackay Picken; D. Varloot). Therefore, while we should know how to make the best use of new technologies, we should not see them as an end in themselves.

I attended the first of two CD-ROM sessions and the cases discussed were both from the United Kingdom. J.M. Pendlebury (University of Sussex) outlined the impact of the purchase of two bio-miedical databases on CD-ROM-MEDLINE and Psychlit-at the University of Sussex and the consequences for the academic community and the library. The main consequence is the committment to training both library staff and users if searches are to be effective.

Anne Collins (University of Leeds) presented the second CD-ROM paper in terms of managing the system. The management problems were identified as (1) Access, (2) disc changes and (3) Down loading/printing. Solutions were suggested. The speaker noted that users tend to search the CD-ROM version in the same way as they would **Index Medicus** in paper format.

The session on telecommunications served to emphasize the point already made on several occasions-that developments in telecommunications have internationalized information. With sophisticated telecommunications equipment, it is possible for researchers working in relatively isolated areas to access all the major data-bases. The issues raised by Transborder Data Flow (TBDF) were considered by J.F. Comes (Ball State University). D. Sherf (Radio Suisse) noted the importance of telecommunications for ordering between libraries in the context of 1992. Signora S. Poroli (SIP) considered a different aspect of telecommunications-that of market research. Her company has identified 3 segments: (1) Industrial, (2) research

(3) To promote co-operation between European bio-medical libraries and;
(4) To represent bio-medical librarians at European and international level.

The overall theme of the conference was "Health Information for ALL-a common goal". This was discussed through three sub-themes:

(1) Library co-operation;
(2) New technologies and;
(3) Use of specific libraries.

The principal conference theme reflects the main, goal of WHO which is "Health for ALL by the year 2000". With just over 10 year to go to 2000 AD, it is imperative that we do not duplicate effort, that we co-operate as fully as possible, that we direct our resources-both human and financial-to realizing this goal by providing hio-medical information **when** and **where** it is needed.

The conference was organized in parallel lecture sessions which meant that often one had difficult choices to make. However, equally, if one wanted to concentrate on one of the sub-themes, it was also possible to this.

Looking at individual lectures, we find the sub-themes emphasized at various points. The pivotal role of the WHO is providing information was outlined by Dr. Deborah Avriel (WHO) who stressed the importance of influencing decision-makers in individual countries. The WHO is extremely important for less-developed countries which do not have a sophisticated library system to support them. A practical example of library co-operation was given in a paper by P. Belbenoit-Avich on the Doubles Database. Library co-operation the example of increased usage of the Inter-Library Loan System in Danish libraries was given by I.V. Nielsen and A. Norhende.

Second European Conference of Medical Libraries
Bologna, Italy
November 2-6, 1988

Marjory Sliney
Medical Library, KFMMC
Dhahran, K.S.A.

The University of Bologna was celebrating its ninth centenary this year and so, it was fitting, that the 2nd European conference of Medical Libraries was held there. Bologna, is, of course, the culinary capital of Italy and the city has also a rich cultural and architectural heritage.

The conferecne was organized by the recently-formed European Association for Health Information and Libraries (EAHIL) in association with the Associazione Italiana Bibioteche (AIB) and the AIB-Subcommission of Biomedical libraries. The conference was held under the auspices of WHO, Regional Office for Europe, the Council of Europe, the Commission of the European Communities and the Italian Ministry of Health.

EAHIL, which was founded in 1987, has among its aims the following :

(1) To keep helath/medical librarians informed;
(2) To promote continuing education especially in relation to new technologies;

should always be at hand as a safeguard against loss or damage.

(It should be noted that the Display Write software is capable of producing lists of input records).

The hardware configuration being used with the software at Sultan Qaboos University is as follows:

1. IBM System Unit (PC XT) with keyboard and power cable.
2. IBM Enhanced Colour Display Monitor with power cable.
3. IBM Quietwriter Printer.
   - continuous paper/card feeder
   - power cable
   - parallel cable

The stationery used on the printer: standard continuous catalogue cards with perforations which give an absolutely clean edge.

Conclusion

The Arabic language catalogue card production system based on an IBM PC is now successfuly operating at Sultan Qaboos University Library. The system is recommended as being a cost beneficial way of overcoming the need to type individual catalogue card in an Arabic language environment.

Reference

1. Mosallam, Vidan. Annual report of Cairo University, Cataloguing Department, 1978. Unpublished.

do not have to be checked with the same scrutinity as they were when cards were typed individually.

System technical description:

The microcopmuter based catalogue card production system utilized Arabic Display Write 2 software. Display Write is an IBM Corporation trade mark. It is a word processing system developed and marketed by IBM. Display Write can be used on an IBM Personal Computer (PC) or its compatibles. Display Write 2 allows the use of the PC as a powerful word processor for both Arabic and English texts. Letters, reports and catalogue cards can be keyed, stored and printed. Printing can be single or multiple copy. Text can be later edited or reformatted.

The Display Write program could be Display Write 1, Display Write 2, or Display Write 3 version. The basic level starts with Display Write 1, while Display Write 3, is the most advanced as far as both operational complexity and usefulness are concerned. The three versions share a number of common features. However, certain functions can be performed only on Display Write 2 and/or Display Write 3. For purposes of creating bibliographic records, and for printing multiple sets of catalogue cards we have used Display Write 2 Word processing system since it is the one currently available at Sultan Qaboos University.

In addition to the Display Write program, a DOS (Disk Operating System) is also required to "**boot up**" the computer when it is turned on. The Display Write word processing program disk can be loaded after first loading the DOS. A sufficient stock of **document** disks should be available to store documents (i.e., bibliographic records in the present context).

Before program disks are used, copies of the originals must be made. It is both advantageous and safe to use the copied program rather than the original. A spare copy of the program

ing the first step the "**Copy**" command to produce the main entry and shelf list cards. Then, each added entry was keyed on the master card display. The added entry cards, were produced by using the "**Print**" command at the end of the sequence.

2. **Call number:** Call number for Sultan Qaboos University Library books are in English script. Although possible, it was found to be particularly cumbersome to input both English and Arabic script onto the cataloguing record though the microcomputer. It was therefore decided not to input the call number using the microcomputer. Instead, after production of the whole set of cards from the printer, the call number was added using an electric typewriter with memory.

3. **Arabic and English script on the same card:** This was required in the case of parallel titles, translation notices, etc.

As with the call number, there are 2 ways of tackling this situation (i) by making suitable adjustments so that both Arabic and English script are input to the catalogue records through the microcomputer, or (ii) by adding the English script by electric memory typewriter after the production of the whole set of cards. The best way of doing this has not yet been finalized.

The main advantage of the new system is the obvious increase in productivity of the actual catalogued card prodution process. It is estimated that there has been a 5-6 fold increase in productivity.

The final format of the cards is very good, being neat, clear and standardized.

The checking of the final catalogue by professional staff has become much easier. All the cards in a set are produced using the same "**master record**". This means that individual cards

the Section is obtained from the Main Catalogue of the Library of Congress: Titles catalogued through December 1980, filmed 1984-87 by K. G. Saur, New York, etc.

It is noted that in 1973, a centralized cataloguing operation was started at Cairo University in Egypt. However, this activity is still very limited in the sense that it only serves the Cairo University libraries.

Because of the requirement to originally catalogue the vast majority of titles passing through the Arabic Cataloguing Section all catalogue cards are produced in-house.

The catalogue card production system in the Section required the typing of individual cards. This put an excessive burden on staff. Even the professional cataloguing staff were required to give part of their time to do typing instead of concentrating on their main professional duties.

Unacceptable backlogs developed with respect to both the cataloguing of books and the production of catalogue cards. This situation has created difficulties for users because of a public catalogue which is out-of date and incomplete.

Implementation of the new catalogue card production system based on a microcomputer

A technical description of the hardware and Arabic Display Write 2 software utilized for the microcomputer based catalogue card production system is given in the next section.

The new system was implemented in mid-June 1989. The Terminal Operator for Arabic Cataloguing and the Library Assistant were given a 3-day training course supervised by a professional member of the University's Computer Centre.

Particular matters which were tackled during the short implementation are discussed as follows:

1. **Typing of added entries:** This matter was solved by giv-

planned to implement the Library's DOBIS/LIBIS automated system during 1989/1990. Because of various hurdles, Arabic Cataloguing will likely be one of the last modules to be implemented.

In the meantime, the Library has been producing separate card catalogues for its English and Arabic language catalogues. Particularly in the Arabic (Language) Cataloguing Section, difficulties were being experienced. These difficulties were primarily caused by the need to type individual catalogue cards.

A card duplication method was investigated. However, in the end, it was decided to overcome the problems using a microcomputer system using Arabic Display Write 2.

(The availability of an Arabic MARC microcomputer based system was investigated, but at the time of writing no such system could be found).

Aspects of the Arabic Cataloguing Section before the introduction of the microcomputer system:

The Section has a staff complement as follows:

Librarian for Arabic Cataloguing (Head of Section), Deputy Librarian for Arabic Cataloguing Assistant Librarian for Catalogue Maintenance, Terminal Operator for Arabic Cataloguing and Library Assistant.

All but the Library Assistant are in fact qualified professional cataloguers. The work of these cataloguers includes the activities of cataloguing, classification, assigning subject headings and file arrangement.

90% of the cataloguing done in the Section requires original cataloguing. This is because there are few cooperative or centralized cataloguing services available for Arabic language literature.

The very small amount of copy cataloguing that is used in

IMPROVEMENT IN ARABIC LANGUAGE CATALOGUE CARD PRODUCTION AT SULTAN QABOOS UNIVERSITY USING A MICROCOMPUTER

* Vidan Mosallam, Ahmed Ashfaq, and Ian Simons
Sultan Qaboos University Library
Sultanate of Oman

Summary:

Discusses the introduction of an Arabic language catalogue card production system based on an IBM Personal Computer using Arabic Display Write 2 software. Looks at aspects of the Arabic Cataloguing Section at Sultan Qaboos University Library before the introduction of the system. Comments on the implementation and advantages of the new system. A technical description of hardware and software is provided.

Arabic Cataloguing is a Section of the Library of Sultan Qaboos University in Al-Khoudh, Oman. The Library has a collection of about 29,000 titles (17,000 in English, 12,000 in Arabic). Current acquisitions are being made at a rate of about 600 titles per month (English) and about 400 titles per month (Arabic).

The Library was originally designed as a completely automated facility with online public access catalogue. It is



□ **For Correspondence and Subscription**

- Mars publishing House
  P.O.Box: 10720
  (Riyadh 11443) Saudi Arabia

□ **Issued Quarterly by:**
Mars publishing House
London House, 271 King St.,
London W69LZ

□ **Annual Subscription:**

- Saudi Arabia (120 S.R.)
- Arab Countries (45 US$).
- Others (60 US$).

Contents

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

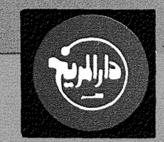
Consultants

ARAB
JOURNAL
FOR
LIBRARIANSHIP
AND
INFORMATION
SCIENCE

Vol. 9, No. 4, October 1989

ARAB JOURNAL FOR LIBRARIANSHIP & INFORMATION SCIENCE

- Statistical methods applied in Library and Information services
- Information use and information need: a review of Literature
- A study of Arab heritage books published in Egypt
- Planning in University Libraries
- Egyptian periodicals in pure sciences
- Library of Congress subject headings, 11th ed.
- Improvement in Arbic Language catalogue card production at Sultan Qaboos University using a microcomputer.




Bibliotheca Alexandrina
0536514